

ملف عبد الناصر

بين اليسار المصري
وتوفيق الحكيم

خالد مجي الدين
د. فتّاد مرسى
د. عبد العظيم أنيس
د. مراد وهبة
محمد سيد أحمد

توفيق الحكيم
لطفى الخولى
أحمد عباس صالح
د. لطيفة الزيات
أبوسيف يوسف



ملف عبد الناصر

حوار اليسار المصري مع توفيق الحكيم

حقوق النشر والاقتباس والترجمة
الى لغات اجنبية محفوظة للناس
دار القضايا - بيروت

هذا الكتاب

« الملف » الذى تقدمه ، فى هذا الكتاب ، يضم أعمال الندوة التى نظمتها مجلة الطليعة « القاهرية » ، ونشرتها ، تباعا ، منذ أول كانون الثانى (يناير) ١٩٧٥ تحت عنوان : « اليسار المصرى يحاور توفيق الحكيم » .

وهذه الندوة كان قد اوحى بتنظيمها ظهور كتاب « عودة الوعى » لتوفيق الحكيم . وهو الكتاب الذى أثار عاصفة من الأفعال وردود الأفعال فى جميع المعسكرات السياسية المتصارعة فى مصر ، وفى العالم العربى .

وبادرت مجلة « الطليعة » الى دعوة الكاتب الكبير الى بدء حوار مع عدد من ممثلى اليسار المصرى بمختلف اتجاهاته ومدارسه ، على ان يكون موضوع الحوار : التجربة الناصرية فى ١٨ عاما من ثورة يوليو .

وقد بدأت أولى جلسات الندوة فى « كانون الاول » (ديسمبر ١٩٧٤) — وعقدت جلستها التاسعة والأخيرة فى حزيران (يونيو) ١٩٧٥ .

ولعلنا لا نجاوز الحقيقة اذا قلنا ان لهذا الملف الذى تقدمه الى القراء أهمية خاصة :

- أولا : بحكم الوثائق والشهادات التاريخية التى يتضمنها .
- ثانيا : بحكم القضايا الأيديولوجية والسياسية التى طرحت فى داخل الندوة .
- ثالثا : بحكم نوعية المشركين فى الحوار ، واهتماماتهم ، وأنشطتهم السياسية والاجتماعية .

ففيما يتعلق بالوثائق والشهادات التاريخية ، تتأكد أهمية الملف ، عندما يتقدم كل من **توفيق الحكيم** و **خالد محيي الدين** بشهادة أو « برؤية من الداخل » للتجربة الناصرية .

أما شهادة **توفيق الحكيم** فترجع أهميتها ، الى أنه كان أبا روحيا لثورة ٢٣ يوليو ، وبالذات في هذه الفترة التي تولى فيها عبد الناصر مقاليد القيادة والحكم . وتوفيق الحكيم هو القائل عن عبد الناصر :

« انه قرأني ، وتأثر بي الى حد وصفته بعض الكتب الاجنبية بأنه تلميذ افكارى . وكان من مصلحتى الشخصية — اذن — ان أستغل هذه الصفة واضخمها بتضخيم منجزاته » . .

لكن **توفيق الحكيم** هو القائل ايضا :

« ان الاشتراكية التي تحققت كانت هزيلة »

أما شهادة **خالد محيي الدين** ، فهي « رؤية من الداخل » لضابط أركان الحرب في سلاح الدبابات ، وعضو التنظيم السرى للضباط الاحرار ، واحد قادته ، وصديق عبد الناصر ، واحد الذين اختلفوا معه في تاريخ مبكر ، وترك مكانه في مجلس قيادة الثورة .

فاذا حللنا مادة الملف بعد ذلك ، فان أهميته تتضح عندما نرى أن الندوة كانت — بحق — ساحة للصراع الايديولوجى والسياسى: صراع بين **توفيق الحكيم** وبين المشاركين في الندوة . وصراع بين الندوة « ككل » وبين بعض الايديولوجيات — المطروحة من خارج الندوة .

لقد كان الحوار حركة مستمرة من الخلاف والاتفاق ، ومن تجاوز التناقضات الى اتفاقات جديدة وخلافات جديدة ، ثم الى اتفاقات عامة على الحد الأدنى من المقولات أو الشعارات ، والمواقف ، التي يمكن أن توحد ، أو أن تكون مدخلا « لتوحيد اليسار » .

على أنه إذا أردنا — بالإضافة — أن نقيم المناقشات الفكرية والسياسية التي دارت ، أمكن القول بأن المشاركين في الندوة بما طرحوه من قضايا ، وبحكم تعدد اتجاهاتهم ومنطلقاتهم الفكرية والسياسية ، إنما كانوا يقومون بعملية استقراء لمستقبل الصراعات المقبلة ، حتى أن المرء ليتساءل — وهو يتابع النقاش :

— ماذا عسى أن تكشف عنه هذه المناقشات ، من تيارات العمق السياسي والاجتماعي ؟

وأخيرا ، فإن لهذا الملف أهمية خاصة ، يستمدّها — بلا شك — من نوعية المشاركين في الندوة ، من الأدباء والكتاب ورجال العلم والصحفيين . فهؤلاء جميعا ، قد خاضوا — وبكيفية نشطة — غمار الحياة السياسية في مصر ، منذ أوائل الأربعينات .

وعندما جاءت ثورة يوليو تفاوتت مواقفهم منها ، وتباينت بين التأييد والمعارضة . بل أن من بينهم عددا من الماركسيين الذين دخلوا في تناقضات حادة مع قيادة ثورة يوليو ، وكلفهم صدامهم هذا ، سنوات قليلة أو كثيرة في السجون والمعتقلات .

لهذا ، ولكل ما سبق ، تقدم « دار القضايا » هذا « الملف » ، باعتباره وثيقة تاريخية وسياسية وفكرية هامة ، تزداد أهميتها أكثر فأكثر ، عندما تطرح على الساحة العربية التي تحقدم ، في هذه الأيام ، بصراعاتها السياسية والعقائدية ، والتي لم تتوقف منذ — رحيل جمال عبد الناصر — عن تقييم دوره ونضاله وتراثه الفكرى ومسئوليته كفرد — وكنظام — عما تحقّق من انتصارات وما وقع من هزائم خلال ١٨ عاما من ثورة ٢٣ يوليو .

« الناشر »

الفصل الأول

الرسائل
المتبادلة

ما أن صدر كتاب « عودة الوعي » لتوفيق الحكيم ، حتى سارعت قوى اليمين واليسار المتصارعة في الساحة المصرية الى تحديد موقف من الكتاب وكاتبه

وبين ترحيب اليمين وتهليله ، كما حوى الكتاب من نقد للتجربة الناصرية ، وبين ضيق اليسار وردود فعله الغاضبة ، اهتم الحكيم اهتماما خاصا بحركة اليسار . وشرع يبين أنه ، بعمله الذى قدمه ، لم يكن يحمل المساء الى طاحونة اليمين .

ثم زاد على ذلك بأن بادر الى فتح الحوار مع اليسار ، حين وجه على صفحات روز اليوسف ، وفي ٢١/١٠/١٩٧٤ ، رسالته المشهورة :

« من توفيق الحكيم الى اليسار المصرى » .

ونشرت الرسالة تحت عنوان :

« لم انقد لحساب الماضى ، وانما لحساب المستقبل »

والتقط لطفى الخولى ، رئيس تحرير الطليعة ، الخيط ووجه رسالة الى توفيق الحكيم يدعو فيه الى فتح « ملف التجربة » مع اليسار المصرى ، فاستجاب الحكيم برد مكتوب نشر مع رسالة لطفى الخولى فى العدد ١٢ من « الطليعة » (ديسمبر — كانون الاول — ١٩٧٤) . وزاد الحكيم على ذلك بأن أرفق مع رسالته مقتطفات من بعض كتبه اختار لها عنوان « اشتراكيته » ، ليدلل على أنه ، منذ الثلاثينات والاربعينات ، كان يتحرك دائما مع التغيير والتقدم ، ومتعاطفا مع اليسار .

وفى الصفحات التالية الرسالتان المتبادلتان والمقتطفات ورسالة توفيق الحكيم الى روز اليوسف .

رسالة لطفى الخولى الى توفيق الحكيم

استاذنا الجليل توفيق الحكيم :

تحية طيبة وبعد ..

يدفعنى الى كتابة هذه الرسالة عوامل كثيرة ومتداخلة .
لا أشك فى انك وقفت عليها وتلمست نوعيتها خلال المناقشات
— الخطوة المرة — التى دارت بيننا ، سواء فى مكتبك أم فى بيوت
بعض الأصدقاء والزملاء .

ولقد داخلنى الاحساس ، اننا — أنت وأنا — رغم ما هناك من
اختلاف فى منهج الرؤية وسنى العمر ، أقرب الى بعضنا البعض
فى الاتجاه والموقف ، من قريك الى أولئك الذين يحلو لهم ، من وقت
آخر ، وضع « بريهك » على رؤسهم والالتكاء على « عصاتك » .
ثم يقولون فى الاشتراكية واليسار وعبد الناصر والتجربة ، « ما قاله
مالك فى الخمر ..

ومع ذلك لما زلت محتاجا الى اختبار حقيقة هذا الاحساس
وصدقه ، خارج الذات .

ان كل المناقشات التى دارت بيننا ، حتى اليوم ، اتسمت
بالعفوية والارتجال غير المنظم . وأحيانا مرت مرورا عابرا بأسئلة
وقضايا هامة وحيوية . وكثيرا ما انقطع خيط المناقشة نتيجة
تدخلات « الغير » من الأصدقاء وغير الأصدقاء ، أكثر من مرة .
لم أتمكن من تحديد دقيق لأبعاد الرأى أو الموقف الذى تتبنونه
وتدعمون اليه . باختصار ، لم نصل — رغم حرص كل منا — الى
نتيجة محددة بعد ، عن نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف حول المسألة
المركزية فى كل القضايا : الى اين تتجه مصر بعد حرب أكتوبر ؟

استأننا الحكيم :

لعل في مقدمة ما تعلمناه عنك ، ان الحوار بين الأفكار ، يجب أن يحفر عميقا ، حتى يلتقى بالجذور ، لنتفهم بعد ذلك هوية التفرعات المختلفة ومناحي مساراتها .

وأظنني لست في حاجة الى أن أؤكد ذلك — بادیء ذی بدء — ان توفيق الحكيم الانسان والفنان والمفكر ، كان لا يزال ، هو « حكيما » ، الذي انار لنا منذ أن شرعنا ن فك طلاسم اللغة ، طريقنا الى معانقة الواقع واخصابه والتعامل مع تناقضاته ، بهدف تغييره لصالح الانسان .

ومنذ طرقت بروحك وفكرك وفنك أبواب وجداننا وعقولنا ، كنت « كالمتنبي » عندما نزل بمصر ، فبلاء الدنيا وشغل الناس .

« بعودة الروح » ملأت دنيانا . و « بعودة الوعي » شغلت الناس . وبين عودة الروح وعودة الوعي تاريخ متصل الحلقات ، غنى بالمواقف والابداع . لا يستطيع المرء أن يجتريء منه حقبة أو موقفا أو عملا ابداعيا واحدا ، ويدعى بأمانة موضوعية ان هذا هو توفيق الحكيم .

في مفهومنا ، نحن الاشتراكيين المصريين ، ان توفيق الحكيم « ظاهرة اجتماعية تاريخية » ، الانسان المبدع فيها هو « بطلها » الذي يخوض صراعا دائما ومتجددا مع واقعه وعصره . وان هذا الصراع يتخذ مواقف متعددة ، تتراوح بين الثورة والتمرد والنقد الاصلاحى وأحيانا المساومة التكتيكية وغير التكتيكية . و « بطل » الظاهرة ، يجسد هذا كله في صور فنية من أعمال مسرحية وروائية ومسروائية وانطباعات ... الخ .

وبالتالى فاذا كان « توفيق الحكيم » ليس هو « عودة الروح » فقط . فهو أيضا ليس « عودة الوعي » وحسب . والا ف أين يذهب عصفور من الشرق ، والسلطان الحائر ، وطالع الشجرة ، ونائب الأرياف ... وذلك المفكر الذى جلس ذات ليلة من عام ١٩٣٧ « تحت شمس الفكر » يكتب بشجاعة : « ان الشعب اليوم قد

تغير في نظري ، وان عقليته قد تكونت وأصبحت له رغبات حيوية
تمس صميم غذائه اليومي وحياته المادية .. انه يطالب اليوم أن
يعيش . لا معنويا فقط كما كنا ننسدى بالأمس . ولكن ماديا
أيضا ، عن طريق اللقمة المتوافرة للملايين من المحرومين ...
على أنه ينبغي لنا مع ذلك أن نقسائل : الى متى نظل في مصر ،
ونحن نملك فيها نظاما ديمقراطيا ، نعتقد ان اصلاح شئون
الطبقة الفقيرة ، معناه التصديق والاحسان ؟ والى متى ، ونحن
لدينا برلمان ، لا نجد فيه ممثلين للملايين الطبقات الفقيرة ،
يدافعون عما تراه هذه الطبقات منهضا لها مصلحا لحالها .. » .

استاذنا ..

والحديث ذو شجون . ليست « عصا الحكيم » التي رفعتها
في عام ١٩٤٧ في وجه برجوازية الحرب المصرية الشرهة المستغلة ،
هي نفس العصا التي تدب بها اليوم على أرض الواقع المعاصر .
قلت يوما : « ان مصر تحولت في السنوات العشرين الماضية
تحولا اقتصاديا ملحوظا ، كان من نتيجته اثراء طبقة من الناس
اثراء سريعا أدى الى نشر مثل عليا جديدة في المجتمع .. او على
الأصح مثل ليست عليا ، لأنها بذرت في النفوس بذور المادية
والوصولية والاستهتار .. » .

لو انك رفعت العصا اليوم في نهاية ١٩٧٤ في وجه البرجوازية
الجديدة المتجمدة على قيم البرجوازية القديمة ، لرجمك بالحجارة
واتهمك بالالحاد واستيراد الأفكار ، أولئك الذين يذرفون ، اليوم
دموع التماسيح وهم يقرأون ، من السطح ، كتاب عودة الوعي .
ما علينا ..

ان « توفيق الحكيم » — في مفهومنا أيضا — ليس كلماته على
الورق ، منفصلا عن حركته في المجتمع خلال مراحل تطوره المختلفة .

« الشيخ » توفيق الحكيم في سجن العمر ، وجه لذات الانسان
الذي يطالعا بوجه « الشاب » توفيق الحكيم ، وهو يتأجج حماسا
لحركة الشباب في السبعينيات ضد الهزيمة وعنفها ، يحاورها
ويستلهم منها ويخصبها .

وتوفيق الحكيم الذى يدين ، بنفسه ، صمته وغياب وعيه فى « عوده الوعى » ، هو نوع من « البورتريه الساخر » لصورة اخرى لتوفيق الحكيم ، اعرغها عن قرب ، عندما ضاق بالقيود على حرية التعبير فى عام ١٩٧٠ فكتب رسالة شخصية صادقة وشجاعة الى جمال عبد الناصر .

باختصار .. توفيق الحكيم هو « كل » توفيق الحكيم . وقيمته الموضوعية تستمد من الطابع العام للظاهرة الاجتماعية التاريخية . وهو طابع وطنى تقدمى . مستقبلى النظرة . عدو للتخلف والجهالة والظلمة والقيود . ولعلنى لا اغامر اذا قلت انه ليس بينه وبين اليمين الغبى الفة او عمار .

لماذا اكتب لك هذا كله ؟

لاكثر من سبب . لكن لعل اهم هذه الاسباب ، هو التصدى لتلك التيارات التى تنصبك — رغما عنك فيما اعتقد — قيادة لها فى حربها الشرسة الضروس ضد التقدم والحرية والانسان فى بلادنا . ومن هنا كانت محاولتى لتحديد « موقعك » بالنسبة لمواقعنا على خريطة مجتمعنا المعاصر . وبيان أن الأرضية العمامة الواسعة ، التى بذلت طوال نصف قرن ، الجهد ، فى حرثها وزرعها بقيم سيادة الانسان على مصيره — وذلك من خلال ابداعه الفكرى ونضاله العملى ، معرفته العقلية ووعيه الوجدانى — هى ذات الأرضية التى نواصل ، بكل العزم والتضحية والامل ، الحرث والزرع فيها .

لماذا الحرص على تحديد المواقع اليوم ؟

اصدقك القول واجيب ، لأمرين اثنين :

الأمر الأول :

هو أن اليمين المتخلف الذى طفق على جلد الأمة ، بجهله الذشيط ، ورعونته العمياء ، يحاول اليوم أن يصنع من كتاك « عوده الوعى » وما تضمنه من انطباعات سريعة ورؤية ذاتية

لبعض السلبيات في تجربة العشرين عاما الماضية مدفعا ثقيلا
العار ضد حركة التقدم .

الأمر الثاني :

هو رسالتك المفعمة بالصدق والأخلاص التي وجهتها على
صفحات « روز اليوسف » الى اليسار المصري وذلك من منطلق أنه
« أيا كانت مثالياتي ، أعتبر نفسي من المسؤولين عن الاشتراكية
المصرية » .

في هذه الرسالة اثرت العديد من النقاط الهامة ، حول موقف
اليسار من الناصرية ، وعن أن خوفه من استثمار الرجعية لنقد
انجازات عبد الناصر يكاد يوقعه في موقف رجعي ، فضلا عن
قضايا التكتيك والاستراتيجية والموقف التبريري لليسار .. الخ .

استأنا الحكيم ..

أنت إذن ، في هذه الرسالة ، تحدد موقعك بوضوح داخل نفس
الأرضية التي تركز عليها واقعنا .

وليس هناك — عندك أو عندنا — تجربة مقدسة أو شخص
مقدس . وليس هناك أيضا — عندك أو عندنا — هدف الا مواصلة
حركة التقدم ، ماديا وروحيا ، لجماهير شعبنا ، نحو اشتراكية
حقيقية .

إذن لماذا لا نتحاور — يا سيدى — حوارا جادا منظما ومسئولا ،
بهدف الوصول الى تشخيص موضوعي للتجربة والواقع بهدف
فرز الايجابيات عن السلبيات واستشراف طريق المستقبل :
معطياته ، احتمالاته ، مخاطره ، ضماناته .

لقد طالبت — أنت شخصا — أكثر من مرة بفتح ملف التجربة
جماعيا وبحرية . وقد هالك أن يتخذ كتيب « عودة الوعي » قميص
عثمان بين المتصارعين . بعضهم يتدثر به ليخفى عوراته . وبعضهم

الآخر يقع في خطأ اعتباره الكلمة الأخيرة « لتوفيق الحكيم » تجب كل كلام سبقه أو كلام يلحقه .

ولقد سمحت لنفسي أن أبحث هذا الأمر مع زملائي في أسرة تحرير الطليعة وعرضت عليهم مناقشتي معك . وأنه ليسعدني أن أكتب اليك برغبة « الطليعة » — التي تعرف تقديرها الكبير لفنك — أن تفتح معك هذا الملف من خلال حوار جماعي منظم ومسئول .

وكلنا أمل أن تستجيب لنا ونتلقى منك كلمة القبول .

وإذا كان ردك بالإيجاب ، فإنا نطمح في أن لا تبخل علينا باقتراح ، أبعاد الاطار ، التي تراها جوهرة لهذا الحوار .

مع عميق التقدير وصادق الحب والاعزاز .

القاهرة في ١٦/١١/١٩٧٤

لطفى الخولى

رسالة توفيق الحكيم الى لطفى الخولى

عزيزى الأستاذ لطفى الخولى ..

اشكر لك رسالتك المفعمة بالمودة والمصارحة ، كما اشكر لك ولزملائك فى أسرة تحرير الطليعة دعوتكم الى حوار جماعى منظم ومستول حول تلك القضايا التى ذكرتها فى رسالتك . وهى دعوة تسرنى وتسعدنى .

فالحوار المنظم الخصب ، ضرورى اليوم لتوضيح الرؤية وكشف الطريق . وربما ذهب الحوار الى مناقشة اهم قضية يمكن أن تطرح الساعة للبحث ، وهى « مستقبل الاشتراكية فى مصر » . وقد يرتبط بهذا البحث مناقشة وثيقة الصلة به حول : « وضع اليسار المصرى ونموه وتطوره فى المستقبل » . وقد تصل بنا الآمال الى حد التطلع الى توحيد اليسار المصرى بمختلف اتجاهاته الشاردة وتكتلاته المتباعدة فى « مؤتمر عام » يجعل منه قوة فكرية ضخمة تقوم على منهج محدد مدروس ، يستطيع أن يقيم الاشتراكية فى بلادنا على دعائم متينة قادرة على التوجيه العام ، حتى ننقل بذلك من مرحلة الاشتراكية العلوية ، التى تهبط من يد الحاكم وقراراته ، الى مرحلة الاشتراكية الحقيقية التى تنبعث من الفكر الثورى الحر المستوحى من الشعب ومطالبه .

وقد يدهش كثيرون لهذه الاهتمامات من شيخ فى أواخر مراحل العمر .. وقد يتساءلون : ما جرى له اليوم ؟ فهم لا يعرفون عنى سوى الفنان ذى البيريه والعصا ، وتلك الصور والحكايات التى يصطنعها الناس عادة للفنانين .. وربما كنت أنت الوحيد بين الاشتراكيين الحقيقيين الذى لن يدهش . لأنك أنت نفسك فنان .. ثم أنك أنت أيضا بدأت حياتك فى القانون . وهى سمات وظروف مماثلة لسماتى وظروفى . ومن هنا جاء التقارب بيننا فى الاتجاه والموقف ، كما تقول .

والحق ، انه على الرغم من اختلافنا في منهج الرؤية وتباعدها في السن ، فاني لم أشعر قط بالغربة معك . بل كان شعوري دائما اننا نقف معا على أرض واحدة . ولكن أكثر الآخرين — ولهم الحق — في حاجة الى اجابة على سؤالهم المستغرب : ماله . ولكل هذا اليوم ؟ ! من أجل هؤلاء رأيت ان أعود الى كتبي القديمة أبحث عن جذوري المتصلة بالاشتراكية فأنا أرفض دائما ان أزرع زرعاً في أرض ليست لي فيها جذور طبيعية . سواء في الفن أو في الفكر أو في المبادئ أو في العقائد .. ولقد استخرجت على عجل هذه الصفحات من كتاباتي المنشورة في الثلاثينيات والاربعينيات مما يمكن ان أسميه « اشتراكيتي » لترفق برسالتى هذه اليك .

وهي دلالات على ميول واتجاهات لم يفتن اليها كثيرون ، لان انظارهم كانت متجهة الى صورتى الفنية وحدها . ولان الفن كان هو الميدان الذى كتب على ان أخوض مشكلاته ، وتلقى على كاهلى واجباته . الى ان انتهت مسؤولياتى فيه بظهور المواهب التى حملت عنى أعباءه . واقترب عمرى من النهاية ، وأصبحت مجرد مواطن لا يشغله شغل غير تلك الآمال التى يريد ان تتحقق لوطنه . ولقد استبد بى هذا الشاغل الى حد العنف فى السؤال : ماذا كسبنا وماذا خسرنا ؟ حتى نستطيع ان نبصر الطريق الواضح الذى يجب ان نسير فيه الى حسن المصير .

وها أنت ذا تتيح لنا الفرصة لنبحث كل ذلك . ونناقش كل ذلك فى اطار الحوار المنظم المسئول .

وليس عندى من اقتراح فى هذا الصدد غير الدعوة الى اجراء هذا الحوار بين من تختارهم أنت من صفوة المفكرين الاشتراكيين الأحرار ، على ان تنشر محاضر هذا الحوار ، لتكون نواة لمنهج واضح للفكر الاشتراكى الحر فى بلادنا .

أكرر الشكر لك وللزملاء من أسرة تحرير الطليعة . وتقبل مودتى ومحبتى وتقديرى .

القاهرة فى ١٧/١١/١٩٧٤

توفيق الحكيم

وفيما يلي :

المقتطفات التي اختارها توفيق الحكيم وارفقها برسالة الى
لطفى الخولى

فى طريق التحرير :

لا أمل فى اصلاح العالم الا اذا عولج شقاء الملايين فى كل امة
من الأمم . من أجل ذلك لم يستطيع حتى الزعماء المروضين
(الدكتاتوريين) أنفسهم أن يعتمدوا على كلمة « الوطنية » وحدها
فى التأثير على الجموع فقرنوها بكلمة « الاشتراكية » .

لا ريب اذن فى أن الاشتراكية هى جوهر لا بد أن يدخل فى تركيب
كل نظام سياسى حديث . وكما استطاعت الدكتاتورية اختراع
« الوطنية الاشتراكية » فما أيسر على الديموقراطيات انشاء
« الديموقراطية الاشتراكية » .

ما أسميه هنا « الديموقراطية الاشتراكية » ان هو الا هذه النظم
الاشتراكية التى قامت اليوم داخل اطار الديموقراطية (إنجلترا
وفرنسا) كما ظهرت من قبل بعض مظاهر تلك النظم داخل اطار
الوطنية الدكتاتورية (المانيا النازية وايطاليا الفاشية) .

نحن اليوم اذن أمام حرب « الوطنية الاشتراكية »
و « الديموقراطية الاشتراكية » .

الديموقراطية الاشتراكية هى من غير شك صياغة مقبولة
لجوهرين متلائمين . لكن « الديموقراطية » شىء و « الدولية »
شىء آخر . ان جوهر « الاشتراكية » السليم لا يمكن أن يقترب
الا بفكرة « الدولية » .

اذا كانت كل ثمرات العالم الجديد بعد ابادة الدكتاتوريات هى
تعميم « الديموقراطيات الاشتراكية » لكان هذا جميلا . لكنه ليس
كل ما يصبو اليه التقدم الانسانى . ذلك ان « الديموقراطية

الاشتراكية « ليست هي أيضا أكثر من « نظام داخلي » لكل دولة من الدول . وان كل دولة « ديموقراطية اشتراكية » (المقصود بها هنا وفي ذلك الوقت ١٩٤١ دول مثل فرنسا وانجلترا) تستطيع أن تنشئ لنفسها مطامع استعمارية وسياسية قومية تقوم على السيادة الخارجية . وبهذا تستأنف الحروب الاقتصادية والدموية بين الدول « الديموقراطية الاشتراكية » بعضها ضد بعض .

كانت فكرتي منذ اعوام ان « الاشتراكية » ينبغي أن تأتي من الخارج الى الداخل . أي ان تسود بين الدول قبل أن تقر بين الافراد .

(ملحوظة) :

وهذا ما حدث فعلا بعد نشر هذه الكلمات ، اذ تكونت بعدئذ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مجموعة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ..) .

الاشتراكية بين الدول في الانتاج والتوزيع والقانون والنظام . اذا تم ذلك فقد تم كل شيء تبعا لذلك .

(ملحوظة) :

هذه النظرة التنبؤية قد تحققت أيضا بعدئذ فيما يشبه نظام « الكوميكون » بين الدول الاشتراكية الشرقية بعد تكوين مجموعاتها ..)

(من كتاب « سلطان الظلام » طبعة ١٩٤١) .

لست شيوعيا ولكن

فلأترك هذا الحديث العام ، ولأعرض ما أراه صالحا لبلادي .. لا تعينني الآن الاسماء ولا الصفات ولا التعاريف .. ولا افكر الآن وأنا أتكلم برأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية .. انما أنا

أبسط ما أتمناه لأهل بلدى من اصلاح دون تقيد بمبدأ أو بمذهب ..
فليس أخطر على أمة ناشئه من أن تلبسها مذهب أمة أخرى
دون نظر الى طبيعتها وحاجتها وحجمها وذوقها وروحها .

أريد أن تتحقق فى بلادى ثلاثة أشياء :

الاول — أن يكون كل ولد يولد ، وكل مواطن يوجد ، ملكا لنفسه
وملكا للوطن فى آن ..

كما أن الخلية فى الجسم ملك لنفسها وملك للجسم .. فالوطن
مسئول عن الصحة الجثمانية والذهنية لكل مولود وموجود .
فالتطبيب بالمجان والتعليم بالمجان .. أن لم يتحقق هذا فلا قيمة
لوجود الوطن .. كما لا قيمة لوجود الجسم اذا تخلص عن مصائر
الخلايا .. كذلك ما يملكه الفرد فى أرض الوطن هو ملك للفرد وملك
للوطن فى آن .. لأن قطعة الأرض قطعة من لحم الوطن فلا يجوز
للفرد أن يسيء استغلالها أو أن يعجز باهماله أو جهله عن
استخراج كنوزها وتعطيل نفعها .. فعلى الوطن أن يقسم أرضه
أو لحمه الى مناطق تعاونية .. يجرى فيها البذر والزرع والحرث
والسباد والحصاد والدراس بالآلات حديثة وخبرة علمية لتنتج
أكثر ما يمكن من محصول ، هو ثروة للوطن وثروة للفرد فى آن ..

الثانى — أن تمتد يد الضرائب التصاعدية بقوة الى رقاص ساعة
العيش ، فلا يتطرف من نهاية الثراء الى نهاية الفقر .. ليهدأ فى
الوضع المقبول الذى يقارب ويجانس بين أبناء الوطن .. وأن يكون
لحكومة الوطن رقابة دقيقة على شركات المرافق العامة كالمياه
والنور والمواصلات الخ حتى لا يكون لها غير ربح زهيد لا يبهظ
أفقر الناس .. فاذا تولت الحكومة ادارتها مبالغفة فى الحرص
على مصالح الكافة كان ذلك أفضل واتم . يضاف الى ذلك واجب
آخر على حكومة الوطن : توفير السكن الصالح وتدبير العمل
للعاطل وفرض الحد الأدنى للأجر الذى يصون للأجير كرامته
الادمية ، ويكفل له كمواطن كيان الداعم لكيان الوطن .

الثالث — العلاقة بين رأس المال والعمل .. وهو جوهر الخلاف
بين المذهبيين المتصادمين : أحدهما يقول أن رأس المال يستغل

العمل ويربح كل كده ويجرع جميع عرقه .. والثانى يقول ان رأس المال هو الذى يجازف فله وحده ثمرة جسامته . والحقيقة التى أراها فى طريق التبلور عندنا الآن : هى ان لا نطالب الان بالقضاء التام على الرأسمالية ولا أن نتركها تمرح وحدها فى ثمرة الاستغلال .. ولكن نجعل فى رأى الآن للعمل شعارا يواجه به رأس المال . « لا تستغنى واشركنى فى الربح » .

هذا تخطيط عملى بسيط فيما أراه الآن فى هذا الأمر .. لست أحفل الان بما يمكن ان يسمى بين المذاهب ، حسبى انه اتجاه أراه الآن نافعا ميسور التنفيذ ، أمل ان يرى ضوء الشمس فى بلادنا ذات يوم ..

(من كتاب : تأملات فى السياسة)



(ملحوظة) :

جاءت بعد ذلك بخمس سنوات ثورة ١٩٥٢ فعلى الدارس والفاحص النظر فى مدى ما نفذ وما تحقق من هذا التخطيط ..) .

البرنامج أولا

... ان كل النهضات التى قامت بها الحكومات الحديثة فى بلادها ، خصوصا بعد الحرب (العالمية الاولى) قد تمت وفق منهج مرسوم وتحدد لتنفيذها زمن معلوم . فقالوا هذا « نظام خمسى » وهذا « نظام عشرينى » تبعا لعدد السنوات التى قرر الاختصاصيون انها لازمة لظهور المشروعات . فأتين نحن من هذا ؟ اتستطيع مثلا ان تقول لى هل وضع نظام ثات لحو الأمية من البلاد فى ظرف سنوات معلومة ؟ .. حتى نرتب على هذا الحدث نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية نواجه بها هذه النهضة القادمة ؟ يمكنك ان تقول لى هل هنالك مشروعات اقتصادية درسها الخبراء وقرروا لها زمنا تتم فيه وتخرج للبلاد فى نهايته

وسيلة جديدة من وسائل الانتاج ، تريد الثروة الاهلية الزيادة
التي تتعادل مع نمو عدد السكان ، وتسد الحاجات المنتظرة
والمطالب المستميلة ، وهل في مقدورك ان تقول لى هل درس
الباحثون سياسة ثابتة للتعليم الجامعى وخطة واضحة لتوجيه
الثقافة العامة فى نهضتنا ؟ والى اى مدى ننحو نحو الحضارات
القائمة او اننا سنبقى حيارى فى حدائق المعرفة لا ندرى ماذا نأخذ
وماذا ندع ؟ ! هأنت ترى انه لم يوضع شىء بعد — حتى على
الورق — لتحديد العمل والزمن الذى يقضيه التنفيذ لمختلف فروع
نهضتنا ، بل انه لم ينظر الى الآن حتى فيما يجب البدء به حالا
من هذه المرافق المختلفة تبعا لحاجة البلاد حتى لا يضيع علينا
الوقت .

(من كتاب تحت شمس الفكر)

فساد الدولاب

حتى على فرض فراغنا من رسم الخطط ووضع البرامج ،
فالباقى بعد ذلك كثير . بل ان مجرد السير الآن فى طريق العمل
عسير اذ بمن نعمل ؟ ان الايدى العاملة قد لحقها الفساد ، فهى
مثل تروس الساعة المختلة تدور فى غير حدود . فيد الوزير احيانا
تمتد الى الانظمة والاوزاع تقلبها رأسا على عقب دون ان تصفى
الى كلام اصحاب الاختصاصات من المرعوسين ، وان الموظف مهما
يكبر ومهما ينبغ لا يعدو ان يكون تابعا يتلقى امر رئيسه ويؤمن
على رغباته وان علم ان فيها الضرر لمصلحة البلاد . وهكذا اهدرت
الشجاعة الادبية وجبنت النفوس عن تحمل المسئولية . بل انه
ليحدث اكثر من ذلك . فان المسألة الفنية لتعرض احيانا على لجان
من الاختصاصيين يبحثونها فى شهور فيأتى وزير يضرب بنتيجة البحث
الطويل عرض الحائط ويؤشر بقلمه الاحمر مناقضا ما جاءت به
اللجنة ، كأنما هو يتحدى تلك العقول ليظهر ان رأيه « المرتجل »
لساعته خير واحكم من آراء المختصين بعد درس شهور . ولكن
الادهى والامر انه يجد فى اكثر الاحيان من بين موظفى وزارته ومن
بين هؤلاء الاختصاصيين انفسهم من يقول « آمين آمين » . فهل بمثل

هذا الدولاب الحكومى نستطيع ان نسير فى تنفيذ خطة أو برنامج ؟
فالى ان يعلم الوزير كيف يحترم رأى موظفيه المختصين ، والى
ان يفهم هؤلاء الموظفون كيف يحترمون آراءهم ، الى ان توزع
الاعباء والمسئوليات بين الوزير ومعاونيه ، ويحل النظام محل
الفوضى فى علاقة الرئيس بالمرؤوس ، فلن تكون الاداة الحكومية
صالحة بعد للسير الجدى ، فى تنفيذ مشروع من المشروعات .

(من كتاب تحت شمس الفكر)

* * *

الاحزاب والشعب :

ان المفروض فى ممثلى الشعب ان يتقدموا الى المقاعد النيابية
ببرامج ثابتة واضحة ، محدد فيها بالدقة ، الخطط ووسائل التنفيذ
لمطالب طبقات الشعب المختلفة التى يمثلونها ... ولكن الذى
يحدث اليوم هو غير ذلك . فان كل مشروع حيوى يهم الشعب ،
انما يصدر عن جهات أخرى غير ممثلى الشعب ! ... ولم نعد
ندرى قيم يمثل هؤلاء الممثلون الامة ؟ ! .

ان الشعب اليوم قد تغير فى نظرى ، وان عقليته قد تكونت ،
وأصبحت له رغبات حيوية تمس صميم غذائه اليومى ، وحياته
المادية .. انه يطالب اليوم ان يعيش لا معنويا فقط ، كما كنا ننادى
بالامس . ولكن ماديا ايضا ، عن طريق اللقمة المتوفرة للملايين من
المحرومين ... على انه ينبغى لنا مع ذلك ان نتساءل : الى متى
نظل فى مصر ، ونحن نملك فيها نظاما ديموقراطيا ، نعتقد ان
اصلاح شئون الطبقة الفقيرة .. معناه التصديق والاحسان ، والى
متى ، ونحن لدينا برلمان ، لا نجد فيه ممثلين للملايين الطبقات
الفقيرة ، يدافعون عما تراه الطقات منهضا لها مصلحا لحالها ؟ !
ما معنى الديموقراطية اذا لم تكن هى تمكين طبقات الشعب كلها
على اختلاف مراتبها ومطالبها من الدفاع عن نفسها بنفسها تحت
قباب المجالس النيابية .. ما من برلمان فى أى بلد ديموقراطى فى
العالم يعرف هذا الوضع الذى نحن عليه لانه ما من احزاب فى

العالم تكونت هذا التكوين الشخصى المرتجل كأحزابنا المصرية ذات الصبغة الشخصية الواحدة المتشابهة ! .. فى البلاد الأخرى أحزاب ذات مبادئ مقررة ، كل منها يدافع عن حقوق طبقة من طبقات الأمة ، على نحو يكفل التوازن بين المصالح ، بينما أحزابنا ، على تعدادها وكثرتها ، لا تمثل فى حقيقة الأمر ، غير طبقة واحدة : هى طبقة الملاك .. هى التى نسمع صوتها فى البرلمان . وهى التى اتخذت لنفسها صفة القوام على الطبقات الأخرى . وهى التى تستطيع أن تمنع وتحرم الطبقات الأخرى ، حتى من حق الاعتراف بنقاباتها التى تنظم شئونها تدافع عن حقوقها !

ويحضرنى هنا مثل أحب أن أذكره : فقد وجدت فى حانوت حلالة ذات مرة حلاقين أحدهما يعمل الى جانب الآخر ويتقاضيان أجرين متساويين الأول مصرى والثانى يونانى . فعلمت شيئا عجيبا : فقد قال لى العامل المصرى انه وهو فى بلاده لا يستطيع أن يعلم ابنائه بالمجان ، ولا أن يستشفى بالمجان ، وانه لا يجد أحدا ولا هيئة تعينه على تكاليف العيش . بينما زميله اليونانى يعلم أولاده كلهم بالمجان ، فى المدارس اليونانية ، ويستشفى هو وعائلته بالمجان فى المستشفيات اليونانية ، لان هناك هيئات ونقابات يونانية تعنى اتم العناية بمساعدة العمال والاجراء اليونانيين ! .. وقد روى لى هذا العامل المصرى ايضا انه ذهب بابنته الصغيرة يوما الى مدرستا الأولية فوجد عاملا مصرى آخر قد عجز عن دفع مصروفات ابنته على ضالتها « عشرة قروش شهريا » فاضطر الى العودة بها الى البيت مما حز فى نفس زميلة فاخرج أجره اليومى من جيبه ودفعه من أجله .. لا شك أن أكثر الناس يوافقوننى على أن هذا الوضع للأشياء يجب أن يتغير ..

(من كتاب تحت شمس الفكر .)

الفكر والشعب

سألتنى مجلة سياسية عن دور الكتاب الاجتماعيين فى حركة الإصلاح الاجتماعى فاجبت بقولى : « نعم الكتاب والمفكرون هم قادة

الإصلاح ، وهم واضعوا أسسه وخططه في كل زمان ومكان ..
 ولئن كانت حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر قد تأخرت حتى اليوم
 فذلك بسببه تقصير الكتاب والأدباء .. انى اتهم بملء فمى الأدب
 المصرى بهذا الجرم . أن الأدب في مصر لم يكن الى عهد قريبة غير حلية
 عاطلة في معاصم الأدباء . لقد كان يعيش هؤلاء الكتاب لا فقط على
 هامش المجتمع بل على هامش حياة الآخرين من أصحاب الجاه أو
 الثراء . لم يكن الادب في مصر اذن اداة لتسجيل وتوجيه لشئون
 المجتمع ولم تكن اقلام الكتاب ابواقا توقظ النائمين ، ولكنها كانت
 معازف ينعس على انغامها المترفون . واذا كان هؤلاء هم كتاب
 أمة وهذا هو أدبها فلا عجب اذا ظلت حال المجتمع المصرى على ما نراه
 اليوم ... على أن الامور بالضرورة قد تغير الآن (١٩٤١) . وانك
 تستطيع أن تقول أن الادب في مصر يتجه في الطريق الصحيح ، وان
 كثيرا من الكتاب المعاصرين نشروا كتباً وافكاراً تتصل بصميم
 المجتمع ، وان آراءهم تسمع وتحترم وتؤثر احيانا في اتجاهات
 الحياة العامة .. « وهنا ذكرتني تلك المجلة السياسية بانى كنت
 اول من اقترح منذ عامين (١٩٣٨) انشاء وزارة للشئون الاجتماعية
 في حديث لى نقدت فيه النظام البرلمانى كان له ضجة وعوقبت بسببه
 وكدت أطرده من الحكومة أو أحال الى مجلس تأديب ، ولكن
 المسؤولين تراجعوا واكتفوا بخمسة عشر يوما من مرتبى .
 ولكن وزارة الشئون الاجتماعية التى اقترحتها انشئت فعلا في عام
 ١٩٣٩ ... » وكان في مجرد وجود هذا الهيكل الرسمى المخصص
 للمسألة الاجتماعية اقوى دعاية لهذه المسألة في انحاء البلاد ،
 مما جعل الشعب كله يهتم بالمسألة الاجتماعية بعض اهتمامه
 بالسياسة واصبحت تثار في البرلمان قضايا الفلاح والعامل وحقوقها
 في حياة انسانية معقولة ، وحصاة الفقير وحقه في معونة الغنى .
 واصبحنا نسمع كبار الامة يتحدثون عن ضرورة الرقى بمستوى
 حياة الشعب . وكثرت المحاضرات في كل مكان وتكونت جمعيات
 الإصلاح وارتفعت اصوات الرحمة من القلوب وكلمات العدالة
 والانصاف من الافواه كلها مجمعة على انه ينبغى وضع حد لما نراه
 من استئثار مئات من اهل هذه البلاد بالخيرات وترك الملايين في
 جوع وعرى كالسائمات . ولكنى اقول باعتبارى كاتباً أن الأمر لم
 يعد في حاجة الى توجيه . فان حال الشعب الآن لا يختلف فيه اثنان .
 وان قادة الراى ورجال الامة ومفكريها يعرفون علل الشعب اتم

معرفة ويوضحونها ويصفون لها العلاج . وفي كل يوم يزداد عدد هؤلاء المفكرين والدعاة وتتسع دائرة المصفين الى رسالتهم ، الى ان يأتى اليوم الذى تصبح فيه المسألة الاجتماعية هي المسألة الاولى فى الدولة ، لها صحافتها ولها سياستها ، وعلى اساسها تتقدم الاحزاب الى الحكم . ويكون النجاح أو الاخفاق فى تحقيق برامجها هو الذى يبقى الوزارات أو يسقطها . . . فما أنت ذا ترى ما أرمى اليه : ان المسألة الاجتماعية عندنا هي فى طور « الهواية » ولن تدخل فى طور « العمل الجدى » الا اذا طالب بها الشعب نفسه غالى ان تصبح اذن المسألة الاجتماعية فى مصر ذات تأثير مباشر فى أداة الحكم ، كالمسألة السياسية سواء اجتماعية على الاطلاق . .

(من كتاب تحت شمس الفكر طبعة ١٩٤٢) .

فى اسوان

« . . . كان اسماعيل صدقى باشا أحد قادة الاقتصاد على المنهج الرأسمالى » من نزلاء كترأكت ، فضمتنا الشرفسة ، ودار بيننا الحديث فى جمال النيل وجلاله . . ثم فى كنوزه الاقتصادية ايضا ، بل كنوز تلك المنطقة من أرض مصر فقال صدقى : ان الحديد الذى يمكن استخراجه من هنا ، كما جاء فى بعض التقارير ، يكفى حاجتنا مئات الاعوام ، وهو من اجود أنواع الحديد ، وربما استطعنا ان نصدر الحديد كما نصدر القطن . أما البترول الابيض الكامن فى ماء النيل ، واعنى به القوة التى يمكن استخراجها من كهربية خزان اسوان وأثرها فى خلق مصر صناعة وحضارة فلا خلاف فيه بين احد اليوم فقلت له : « اذن ما الذى يقعدنا عن الانتفاع بهذه الكنوز » ؟ . قال « الاغراض السياسية » . . . قلت داخليا وخارجيا ، هذا صحيح . واذا استطعنا التغلب على التيارات الخارجية ، والضغط الاجنبى ، فهناك آمتنا الداخلية الكبرى : السياسة للسياسة ، أو على الاصح « السياسة للحكم » . ان العقلية المصرية (بفعل الظلم الطويل) لم تتغير منذ اجيال ، سواء فى الحكام أو المحكومين . فالهدف الرئيسى للحكم هو السيطرة .

ولعل الاحتفاظ التقليدي بوزارة الداخلية ، أى البوليس والادارة والضبط والربط في يد رئيس الحكومة، وهو مظهر ورمز لهذه الفكرة . (كان رئيس الوزراء في ذلك العهد هو دائماً في نفس الوقت وزير الداخلية) لذلك يمكن في رأيي تلخيص شعور الفرد العادي (لاعتباره الظلم) في هذه العبارة : « من لا يستطيع أن يحبسني ليس له عندي اعتبار ! » فضحك صدقي باشا وقال : « هذا بالضبط هو الواقع » فقلت : « ومتى إذن نستطيع أن نرى الفرد العادي في بلادنا يقول : « من لا يستطيع أن يحسن حالتي ليس له عندي اعتبار » . أظن انه لو حدث هذا لتغير الوضع في الحال ولم تصبح لنا السياسة للحكم أو السياسة للسياسة ، بل السياسة للاقتصاد .

.. قال لى بعض مهندسي الخزان « خزان اسوان » ان وزير روسيا المفوض (يظهر انه لم يكن لروسيا وقتذاك ١٩٤٥ ممثل في درجة سفير) عندما جاء اسوان التقى حوله بعض شباب الموظفين يسألونه عن البلشفية ، فقال لهم وهو ينظر الى تلك المساقط المائية الجبارة : « لا تهتموا هكذا بالسياسة ، التفتوا الى اقتصاديات بلادكم ! » ...

(من كتاب تأملات في السياسة) .



ملحوظة :

من العجيب أن خروثوف بعد ما يقرب من عشرين عاما قال نفس هذه العبارة . فقد جاء في رسالة من خروثوف الى جمال عبد الناصر ، وردت في الصفحة ٢٠ من كتاب « عبد الناصر والعالم » لمحمد حسنين هيكل (دار النهار — بيروت) نصها : « تذكرون أنكم في احدى محادثتنا ، أثناء زيارتكم الأخيرة لموسكو ، اعربتم عن الاستياء من حكومات الاقطار العربية المجاورة ، وسألتني عما يجب عمله لتغيير الوضع الداخلي في تلك الاقطار التي تقف موقف العداء من الجمهورية العربية المتحدة ، وعن المعونة التي يمكن الاتحاد السوفيتي أن يقدمها اليكم في هذا الصدد . وكما تذكرون فقد اجبتكم بأنه يجب اظهار التسامح والامتناع عن التدخل في شئون الدول الأخرى . انما يجب التأثير في تلك الاقطار عن

طريق القدوة الصالحة والمثل الطيب من جانب الجمهورية العربية المتحدة (وذلك برفع مستوى اقتصاد شعب جمهوريتكم ومستوى ثقافته ورفاهيته وانشاء نظام من شأنه تمكين كل القوى الوطنية ضمن الجمهورية من اظهار مباداتها .. ولكن يبدو أنني اخفقت في اقناعكم الخ الخ) ..



منشآت العمال

« ... هل ارتفاع الاجور يكفى وحده لرفع مستوى المعيشة بين طبقة العمال ؟ لا اظن . والدليل أن اجر العامل اليوم قد ارتفع في مصر عما كان عليه من قبل ، ولكن مستوى معيشته لم يرتفع بهذه النسبة ... لم تزل أسرة العامل وسكنها وطعامها على الحال القديم ... والحل لهذه المشكلة هو أن تنشأ مصلحة أو وزارة باسم « منشآت العمال » تقوم باستقطاع جزء من أجر كل عامل ، وتجعل حصيلته في صندوق خاص ، تغذيه الحكومة واصحاب العمل بمبلغ كاف ويوجه هذا المال الى انشاء المشروعات التي ترفع مستوى العمال مباشرة كبناء المساكن الصحية ، والحوانيت التعاونية والاحياء والنوادي العمالية الخ الخ ..

(من كتاب عصا الحكيم ١٩٤٧)

خزان آخر

« ... ان مصر قد تحولت في السنوات العشرين الماضية تحولا اقتصاديا ملحوظا ، كان من نتيجته اثراء طبقة من الناس اثراء سريعا أدى الى نشر مثل عليا جديدة في المجتمع ... أو على الاصح مثل ليست عليا .. لأنها بذرت في النفوس بذور المادية والوصولية والاستهتار .. ولكن هذا الامر ليس بوقف على مصر وحدها .. كل بلاد العالم حدث فيها مثل ذلك ، يوم تمت فيها هذه

التحولات الاقتصادية ، مع هذا الفارق : وهو أن تلك البلاد الأخرى كان فيها مثل عليا حقيقية قوية قبل أن تغزوها (المثل الداخلية غير العليا ، فلم يستطع هذا الغزو أن ينال كثيرا من التقاليد المفروسة في العلم والخلق والفكر والفن .. أما مصر فلم تكن قد تهيأت بعد لمثل هذا الغزو المادي .. العلاج الآن هو أن نبادر بإقامة خزان آخر إلى جوار خزان أسوان .. خزان المثل العليا » ...

(من كتاب عصا الحكيم) .



دواء الغلاء

« ... لا حديث للناس اليوم إلا عن الغلاء ... هذا الداء المستعصي الذي تعبت الرؤوس وكلت الهمم في البحث عن علاجه .. ألا ترى له من دواء .. فلنبحث أولا عن أصل هذا المرض ، بعيدا عن نظريات العلماء والخبراء .. فمهما يكن من قوة الأسباب الاقتصادية أو غيرها مما يؤثر في السوق ويرفع الأسعار فإن السبب الأكبر هو في أيدينا نحن ، بل في بطوننا ... فمواد الطعام من لحم وفاكهة وارز لن ينخفض سعرها كثيرا في أي يوم ما دمنا نريد أن نضعها على موائدنا في كل يوم . أن شراهة المنتج والبائع تنبع من شراهة المشتري والمستهلك (مجتمع الاستهلاك) ... واليك تجربة تثبت ذلك بالدليل قوموا معشر المستهلكين بحملة واسعة النطاق ، واستخدموا فيها الصحف والأذاعة وكافة طرق النشر لتحديد الأصناف وتنظيم الوان الطعام لكل قادر ولكل بيت ، محذرين من أكل الفاكهة أكثر من مرتين في الأسبوع واللحم أكثر من ثلاث مرات والارز أكثر من مرتين أو ثلاث ، واحملوا حملة شعواء على الإسراف والتبذير والترف المائل والملبس ، وروجوا للقناعة والبساطة .. افعلوا ذلك بكل وسيلة وانتم ترون العجب : أن الكروش ستختفى وينقص الترهل ومرض السكر وضغط الدم ، وتنقص الأسعار وتعمر الجيوب ويطعم الفقير والغنى .. لا فائدة من علاج الغلاء قبل أن نعالج بطوننا وترفنا .. لا شيء يقتل البائع الطامع غير المشتري القانع » ...

(من كتاب عصا الحكيم) .

هذه بعض آراء واتجاهات متصلة بالروح الاشتراكية مما امكن استخراجها على وجه السرعة من الكتابات المنشورة قبل ١٩٥٢ .
وهي الكتابات المباشرة ، الخارجة عن نطاق المؤلفات الفنية في الرواية والقصة والمسرحية . ذلك ان الكتابات المباشرة هي التي يعتمد عليها في تحديد الموقف الاجتماعي للكاتب . أما العمل الفني فقد يختلط فيه موقف الكاتب بمواقف اشخاص روايته أو قصته أو مسرحيته . وهذا ما جعلني استبعد هنا كل الاعمال الفنية ، ولا اعتمد الا على الكتابات المباشرة وحدها . حتى وان كانت بعض الاعمال الفنية تعالج بالفعل بعض النواحي الاجتماعية ، وكان لها من التأثير ما ظهرت نتائجه .

وبعد .. فما هو الموقف الآن ؟ وخاصة بالنسبة الى شيخ مثلي في المرحلة الاخيرة من العمر ؟ هل اسكن الى الراحة ولي الحق فيها الآن ؟ أو ابذل ما بقي لي من عمر وانفاس في المشاركة بالجهد الضئيل فيما اتوقع مجيئه من احداث ؟ .. نعم ان بلادنا مقبلة على تغييرات اجتماعية لا بد منها للسير في طريق التطور الحتمي . وان ما اخشاه هو ان تضيق فرصة التقدم الحقيقي مرة أخرى في مهامات تغوص فيها الاقدام ، وان يفشل اصحاب النوايا الطيبة في فرس اشتراكية حقيقية ، بعيدة عن الشعارات الكلامية ، تنفع الشعب حقاً وتحمي حقوق الملايين من الكادحين والمحرومين ، وترفع بمستوى اقتصاد شعبنا (كما نصحن خروثوف) ومستوى ثقافته ورفاهيته الخ .. . اني اضع يدي في يد من يسير بنا في هذا الطريق .. وتحت تصرفه اودع رصيدي الباقي من الطاقة القليلة والصحة الضعيفة .. لقد حقق عبد الناصر شيئاً من الاشتراكية، وكان من الطبيعي والمنطقي ان انوه بذلك واضخمه . انا بالذات لانه كان يعلن انه قرأني وتأثر بي الى حد وصفته بعض الكتب الاجنبية بانه تلميذ افكارى . وكان من مصلحتي الشخصية اذن ان استغل هذه الصفة واضخمها بتضخيم منجزاته . ولكن مصر المتجددة هي في ان لا تقنع وتتجمد على هذه الاشتراكية الهزيلة وان تعلم انه قد ضيعت عليها فرصة الاشتراكية الحقيقية حتى تهب مرة أخرى تطالب بها ..

توفيق الحكيم

رسالة توفيق الحكيم الى اليسار المصرى*

بعد الصدمة الاولى لـ « عودة الوعى » وبعد كل ما آثر هذا الكتاب من شكليات وسطحيات في المواقف والمشاعر ، خاصة في بعض البلاد العربية التى تسود فيها ناصرية تجارية . . اعتقد أنه آن الاوان للدخول فى صميم القضية التى اثرتها ، ومناقشة جوهر الموضوع بعيدا عن الاشخاص والشخصيات .

وانا أقصد فى حديثى هذا مخاطبة اليسار . لاتنى — ايا كانت مثاليتى — اعتبر نفسى من المسئولين عن الاشتراكية المصرية .

وانا ادرك جيدا موقف اليسار الحالى ، والناصرى بوجه خاص، وخوفه من استثمار الرجعية لنقد انجازات عبد الناصر . ولكن خوف اليسار هذا يكاد يوقعه فى موقف رجعى ! فهو ينسى أزمة الديمقراطية التى وقعت فى سنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٤ . وينسى موقفه من رفض النظام الشمولى الذى ساد فى هذه السنوات . صحيح أن موقف الثورة واتجاهها اختلفا منذ قرارات التأميم . ولكن على اليسار أن يتخفف قليلا من تزيين وتجميل تجربتنا فى الاشتراكية، وتصويرها فى صورة الاشتراكية المثلى . ولعل عذر اليسار فى هذا الموقف خوفه من الردة الى الورااء والى الاسوأ . فهو أذن موقف تكتيكى دعت اليه ضرورات الظروف الحاضرة ، وليس بالموقف الاستراتيجى السليم الصالح للبقاء والاستمرار . ذلك أن القول بأن الناصرية هى الاشتراكية الحقيقية تزييف على الواقع والتاريخ ولا مفر ، ككل تزييف ، من أن يسقط وينكشف . وسيؤدى هذا حتما الى ظهور يسار صادق مع نفسه ومع الحقيقة ، ينهى مذهبه وكفاحه على المذهب الاشتراكى الحقيقى دون استعارة أردية مرقعة .

* روزاليوسف : ١٩٧٤/١٠/٢١ (راجع رسالة لطفى الخولى الى الحكيم ص ٩)

وهذا هو ما يجب التنبيه اليه من الآن ، حرصا على مستقبل اليسار في مصر قبل أن يظهر زيف المقف التكتيكي الحالي المؤقت أمام أعين الاشتراكيين المخلصين .

اننى بما كتبت لم اكن اتجنى على عبد الناصر كما يقولون . اننى على العكس أحبه ، وأقدره لكننى أضع اجتهاداته في موقعها ، واعتبر أن مشكلات الديمقراطية والاشتراكية في بلادنا ماتزال — بعد عبد الناصر — في حاجة الى حلول أخرى ثورية وديموقراطية . اننى لا أنقد لحساب الماضي . وانما لحساب المستقبل .

— حاولت نقد ما رفضت من سلبيات أيام عبد الناصر ، بل أيام السادات أيضا .

أن ميولى التقديمية كانت دائما واضحة ومنذ ما قبل الثورة ويكفى كتاب « سلطان الظلام » الذى كان يحارب النازية منذ أربعين عاما .

أما تعاطفى مع الماركسية التى كنت أدرسها في العشرينات ، عندما كان عمرا الثورة الروسية أقل من سبع سنوات ، فشيء معروف . وكنا أيامها نرقب انشاء حزب أو اتجاه اشتراكى واضح في مصر .

ولكل ذلك اعتبر من حقى أن اتكلم اليوم عن الاشتراكية في مصر . ومن حقى أن أعمل على وضعها على أساس سليم . وأن أخاف على اليسار المصرى واحافظ عليه وعلى مستقبله .

وأنا اليوم هذا اليسار لانه يتناقض الآن مع نفسه الى حد ما ولانه في حالة ردة عن الجوهر الحقيقى للاشتراكية لاهتمامه بالتكتيك المؤقت على حساب البرنامج الاشتراكى الحقيقى ، وعلى حساب الاستقلال بمنبر يميزه داخل صيغة التحالف التى خدمت الانتهازية أكثر مما خدمت العمال والمثقفين والفلاحين .

أن خوف اليسار من عودة الرجعية القديمة يجعله يقع — كما قلت — في خدمة الرجعية الجديدة .

وفي اعتقادي أن اليسار يجب أن ينقد السلبيات المثيرة التي عانينا منها . لأن هذا واجبه . ولأن هذا لن يخدم اليمين . وإنما سيحرمه من الاستفادة من الموقف التبريري لليسار .

ثم أن تناقض اليسار مع نفسه يتضاعف عندما نرى القيادة الحاضرة تعلن انها شريك مسئول للقيادة الماضية عن أى شيء يدافع اذن ؟ وضد أى شيء ؟ وماذا ينكر وماذا يتبنى ؟

أن قصة « عودة الوعي » ببساطة هي اننى فى عام ١٩٧٢ ، وفى مناسبة الاحتفال بمرور عشرين عاما على ثورة يوليو ، وجدت نفسى فى أزمة قاسية . فى لحظة استرجاع لعمري الفكرى ، الذى هو عمر مصر الحديثة ايضا . مصر التى كانت كل كتاباتى ودراساتى ورحلة عمري تدور حولها . وكان شبابنا فى تلك الايام لا يكف عن الثورة والغضب . فتساءلت : لماذا يصطدم جيل الثورة بالثورة ؟

وجوابا على هذا السؤال كتبت انطباعاتى فى « عودة الوعي » وأوصيت بالانتشر الا بعد أن أودع الحياة .

وما يهمنى الآن هو أن أؤكد وان يفهم اليسار المصرى ، أن جوهر « عودة الوعي » انه نقد لعهد بعد أن صار جزءا من التاريخ . وان هذا التاريخ لا تزال مجهولة تفاصيله وحقائقه وخباياه ومستنداته . ومن الخطأ ، فى حالة كهذه التعجل فى اصدار الاحكام المطلقة ذات اليمين او ذات اليسار .

الفصل الثاني

جلسات
الحوار

الجلسة الاولى

دراسة

موضوعية

لامحاكمة

الناصرية

بدأت هذه الجلسة الاولى من جلسات « ندوة اليسار المصرى مع توفيق الحكيم » بطرح « المجموعة الثانية والمجموعة الثالثة » من وثائق الندوة (المجموعة الاولى هي الرسائل المتبادلة والمنشورة في الفصل الاول) .

اما لمجموعة الثانية من وثائق الندوة فهي الورقة التى قدمها توفيق الحكيم تحت اسم : « برنامج للحوار حول مستقبل الاشتراكية فى مصر ، ووضع اليسار المصرى » .

والمجموعة الثالثة هي الوثيقة التى قامت مجموعة عمل فى « الطليعة » بتقديمها للاعداد لهذا الحوار .

وفى هذه الجلسة تحدثت المؤشرات والاتجاهات العامة للندوة ، وحدد توفيق الحكيم — بكيفية قاطعة — ان هدف الحوار لن يكون محاكمة الناصرية بل دراسة موضوعية جادة تستشرف صورة مصر المقبلة ، والمهام التاريخية المطروحة على قوى اليسار فى البلاد . هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى ، ساد اتفاق — فى داخل الندوة — على ان تجربة ثورة يوليو ، انها تزدد غنى واتساعا بالمحاولة التى يقدمها — فى هذه الجلسة — كل من توفيق الحكيم وخالد محى الدين : انها محاولة ورؤية التجربة من الداخل وشهادة من مفكر أثر فى ثورة يوليو ، ومن غصابط عن الضباط الأحرار شارك فى قيادتها والاعداد لها

■ لطفى الخولى :

نود فى البداية أن نشكر تفضلكم بقبول دعوة « الطليعة » لاجراء الحوار مع أستاذنا توفيق الحكيم ، طبعاً الشكر يجب أن يسبقه للاستاذ توفيق الحكيم مرتين : المرة الأولى : على اصدار كتاب « عودة الوعى » الذى فتح الطريق لمثل هذه المناقشات الخصبة ، المرة الثانية على أنه استجاب لدعوة « الطليعة » برحابة صدر واستاذية نقدره عليها كل التقدير . وفى خطابه الى **الطليعة** استشرّف الحكيم آفاق المستقبل بأكثر مما كان الانسان يقدر ويتوقع . وأعنى به اهتمامه بقضية الاشتراكية وقضية اليسار فى مصر ، ذلك الاهتمام العميق الذى بدا فى الرسالة .

وبالتالى ، فان المناقشة ، حتى تكون مثمرة ، فقد كان لابد من أن تأتى الى هنا كل اتجاهات اليسار فى مصر ، على قدر الممكن . طبعاً مثل هذا اللقاء الأول : فى هذا الحوار ، لا يمثل كل اتجاهات اليسار . ولكننا حريصون على توسيع هذه الجبهة ، ودائرة المتناقشين والمتحاورين ، وذلك حسب ما سنتفق عليه فى حوارنا . كان اهتمامنا ، أيضاً ، أن تكون الندوة ممثلة للأجيال المختلفة فى المجتمع المصرى ، خاصة أجيال الشباب . وهى غنية وفياضة وكثيرة الأسئلة ، وتطرح باخلاص قضايا حيوية حول واقع ومستقبل مصر والوطن العربى .. الخ .

ان مثل هذا اللقاء يمكن أن يكون مجرد ثرثرة أو كما نقول « دردشة » مثقفين تضاف الى « الدردشات » السابقة الكثيرة . وعلى العكس ، من الممكن أن يكون عملاً فكرياً وسياسياً حقيقياً ، من شأنه أن يمهّد الطريق لمواصلة السير فى وضوح ، نحو المستقبل ، كمال قال الأستاذ **توفيق الحكيم** فى رسالته . وكذلك من أجل الوقوف ضد الهجمة اليمينية المتخلفة والمشحونة بالجهالة والتي تظن ان المجتمع قد أصبح « سداح مداح » لها ، وأنه لا توجد قوى وطنية تقدمية تستطيع أن تتصدى لها .

ومن هنا ، تنبع أهمية ان الأستاذ **توفيق الحكيم** ، بعد كل ما حدث ، يحرص على أن يحدد موقعه على أرضية القوى الوطنية

والتقدمية ، ويؤكد اهتمامه بمستقبل قوى التقدم والتحرر . وذلك ، بعد أن حاولوا — مرة — أن يتخذوا من كتاب عودة الوعي درعا يحميهم من القوى الاشتراكية والتقدمية ، حاولوا ، مرة أخرى ، أن يتخذوا منه مدفعا يوجهونه الى صدور التقدم والتحرر في بلادنا .

ان هذه الجلسة ، هي في الواقع ، جلسة استعراض عام للرؤية والمواقف . واقترح ان نستعرض ما يمكن أن يسمى بوثنائق هذا الحوار وهي ثلاثة أنواع :

المجموعة الأولى :

هو ما نشر في **الطلیعة** في العدد الماضي من الرسالتين المتبادلتين ومقال الأستاذ **توفیق الحكيم** المرفق بالرسالة .

المجموعة الثانية :

هي الورقة التي قدمها الأستاذ **توفیق الحكيم** تحت اسم برنامج للحوار حول مستقبل الاشتراكية في مصر ووضع اليسار المصري .

المجموعة الثالثة :

هي الوثيقة التي قامت مجموعة عمل في **الطلیعة** بتقديمها ، للاعداد لهذا الحوار .

ومستول هذه المجموعة هو زميلنا الدكتور **مراد وهبه** . قدمت هذه المجموعة ورقة تحت اسم المدخل الى حوار مع **توفیق الحكيم** .

وافترض ، انه من خلال مناقشة كل هذه الأوراق ، ومن المناقشة الاولى مع الأستاذ **الحكيم** ، نحاول أن نترجم هذه الأوراق ، الى جدول أعمال محدد يتم على أساسه الحوار .

هل ترون أن نقرأ الوثائق أولاً لأن بعضنا لم يطلع عليها ، وهى على العموم صغيرة الحجم ؟ اذا وافقتم نبدأ بها .

(موافقة عامة من جميع المشتركين فى الندوة) .

■ لطفى الخولى :

أظن المجموعة الأولى كلكم قرأتموها ، وهى مجموعة الرسائل المتبادلة فى الطليعة وليس هناك داع الى قراءتها .

واسمحوا لى اذن ، أن أبدأ بقراءة ورقة الأستاذ توفيق الحكيم وهذا نصها :

« برنامج للحوار حول مستقبل الاشتراكية فى مصر ووضع اليسار المصرى » :

« تنفيذاً للاتفاق الذى تم بمقتضى الرسالتين المتبادلتين بيننا ، انا ولطفى الخولى ، والمنشورتين فى عدد ديسمبر ١٩٧٤ من مجلة « الطليعة » بشأن الحوار المقترح اجراؤه حول مستقبل الاشتراكية فى مصر ، ووضع اليسار المصرى وتطوره فى المستقبل ، رأيت من الضرورى تحديد النقاط التى يجرى فيها الحديث والفحص والتحليل فى هذه النقاط الثلاث الأساسية :

١ - الشكل .

٢ - المضمون .

٣ - التجربة .

١ - بالنسبة للشكل :

فمن حيث الشكل ، فلا بد فى البداية من طرح هذا السؤال : ما هو الإطار الذى يتحرك فيه الآن اليسار المصرى والاشتراكية المصرية ؟ هل يوجد تجسيد محسوس لهما فى صورة حزب أو جمعية تمهد لحزب كالجمعية الفابية مثلاً التى مهدت لحزب العمال ؟

ان اليسار بعد ان حل تشكيله لم يعد له غير وجود هلامي او شبحي او فرض . وتعذر معرفة من هو اليسار . واصبح وجوده عن طريق الاشاعة فيقال — همسا او اشارة بالأصبع — هذا يسارى . وقد تحتل هذه الكلمة المهيوسة أكثر من معنى ومقصد دون تحديد او ضبط .

اما الاشتراكي فهو وصف للجميع لأن شعار الدولة الرسمي الاشتراكية والمجتمع الاشتراكي . فكل يميني رأسمالي رجعي يقول انه اشتراكي . والقضية ، إذن ، هي مناقشة هذا الوضع وبحته وتحليله ومعرفة هل هذا شكل مقبول أو أنه لا يعتبر شكلا ولا بد من ايجاد الشكل الذي يصلح اطارا محددًا لليسر وللإشتراكية في المستقبل (وليس الآن) أي بعد انتهاء الوطن من معركة المصير . أما الآن ، فلا بد من التمهيد لذلك . ولا بد لليسر المصري أن تكون له ، منذ اليوم ، رؤية واضحة محددة لوجوده في المستقبل من حيث الشكل والاطار .

٢ — بالنسبة للمضمون :

من حيث المضمون فإن اليسار المصري مطالب بتحديد أهدافه أو برامجه والمناقشة في ذلك تقتضي :

هل يجب أن يكون لليسر برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي خطط مسبقا للمطالبة بتحقيقه والعمل على مراقبة تنفيذه ، أو انه لا يستطيع ذلك الا بعد أن يتجسد في شكل محسوس ؟

أما الآن ، وإلى أن يحين وقت تجسيده ، فما هي المواقف التي ينبغي له أن يقفها تجاه القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتخذها الدولة ؟ وهل يجب أن يقف منها دائما موقف المعارضة ، أو أن يفحص مضمون كل قرار ليري منفعته للطبقة

التي يدافع عن حقوقها ؟ ثم ، هل اليسار المصرى مرتبط بالمبادئ والمذاهب اليسارية والاشتراكية العامة فقط ويطلب بتطبيقها كما هي ؟ أو أنه يدرس بكل حرية واستقلالية مدى مطابقتها العملية على واقع الحال المصرى ؟ أى هل يجب أن يكون تابعا أميناً للمذهب العام أو أن تكون له تصرفاته واتجاهاته المستوحاة والنابعة من طبيعة بلاده وحالة وطنه .

« كل هذه قضايا تحتاج من اليسار أن يفحصها ويناقشها ويعمل على تكوين رؤيته الواضحة المحددة كذلك فيها . »

٣ — بالنسبة للتجربة فى مصر :

من حيث التجربة ، فإن الاشتراكية المصرية بدأت بعد ثورة ٥٢ بصورة ظاهرة وقبلها بصورة ارهاصات . فلابد — واليسار المصرى مطالب بهذا — من المناقشة الصريحة والفحص الحر للكشف عن مدى الإيجابيات والسلبيات فى هذه التجربة مع الاستبعاد المؤقت للمواقف العاطفية أو التكتيكية التى تضخم وتدافع وتتستر . لأن اليسار ، فى هذه المناقشة والحوار وهذا البحث والفحص ، إنما يعمل من موقع المسئولية ، وهو يضع التجربة فى بوتقة التحليل الموضوعى وليس فى ساحة المحاكمة والاتهام .

« ومسئولية اليسار ، هنا ، فى التحليل ، الموضوعى تجربة تتبع من كونه يضع بذلك دعائم وجوده ونموه وتطوره فى المستقبل . فإن الأساس الذى سوف يرتكز عليه هو محصلة هذه التجربة . يجب — إذن — أن يكون على معرفة تامة وعميقة بمسار التجربة الاشتراكية ، فى كل طرقها ، واستوائها وانحرافها وتقدمها وتوقفها ، ودراسة كل العوامل التى دخلت فيها ودفعتها الى الامام أو الى الخلف . حتى اذا نجح هذا النقاش والحوار والبحث . فإنه سيؤدى حتما الى وضوح الرؤية الكاشفة لمستقبل اليسار المصرى ، فى شكله ومضمونه وتحديد ملامح الاشتراكية الحقيقية وصيانتها وتأمين سيرها الى الامام . »

« انتهت الورقة المقدمة من توفيق الحكيم . »

أما بالنسبة للورقة التي أعدتها باسم **الطليعة** مجموعة العمل التي أشرف عليها الدكتور مراد فتقول :

« ان التجربة الناصرية ، في اللحظة الراهنة ، موضع تقييم من جميع القوى الاجتماعية وعلى تباين مواقعها وفكرياتها . فقد أثار كتاب « عودة الوعي » بقلم توفيق الحكيم جدلا ساخنا ، ترنح بين النقد المرير لما أطلق عليه ردة توفيق الحكيم وبين كسر شوكة هذا النقد بدعوى ان توفيق الحكيم أحد كبار المهتمين لثورة ٢٣ يوليو .

« وحسما لهذا الترنح ، من أجل مصر المتحفزة للسير في طريق الاشتراكية وافق أديبنا على مواصلة الحوار مع أسرة **الطليعة** على أن يكون هذا الحوار بداية لحوار يشمل كل القوى الوطنية والتقدمية في الوطن .

« وثمة قضيتان مطروحتان في هذا الحوار . نعنئ بهما : مستقبل الاشتراكية في مصر ، ووضع اليسار المصري ونموه وتطوره في المستقبل .

من اليمين — ها هنا — أن الرؤية المستقبلية هي المميز لهاتين القضيتين . وهذه الرؤية لازمة لنقد الحاضر من أجل توجيهه الوجهة المرغوبة ، لامة كذلك للاستفادة من الماضي حسبما تقتضيه هذه الرؤية .

« ومعنى ذلك ، ان المستقبل هو نقطة البداية لفهم الحاضر والماضي .

ويحدد أديبنا الكبير هذا المستقبل بالاشتراكية الحقيقية وهي تدور على محورين :

١ — محور ايجابي هو حماية حقوق الملايين من الكادحين والمحرومين لرفع مستوى اقتصاد الشعب .

٢ — ومحور سلبي هو الغاء الشعارات الكلامية .

وفي ضوء هذين المحورين ، يتأمل أديبنا حاضرننا فلا يرى فيه
الا اشتراكية هزينة اثاره ، فسود ما سود من صفحات صدرت
بعنوان « عودة الوعي » . فاذا باليمين التتارى يلتقطها ، ويروج
لما جاء فيها من سلبيات في التجريه الناصريه ، واذا باليسار
يجد نفسه مضطرا لمواجهة هذا اليمين المتخلف ، ومضطرا الى
التركيز على ايجابيات التجربة فحسب .

وفي تقديرنا ، انه قد آن الاوان لتقسيم العلاقة الجدلية بين ما هو
سلبى وما هو ايجابى . وقد اشار اديبنا الى هذه العلاقة الجدلية
في رسالته الى اليسار المصرى المنشورة في مجلة روزاليوسف في
عددتها الصادر في ٢١ اكتوبر ١٩٧٤ ، حيث يقول :

« وفي لاعتقادنا أن اليسار يجب أن ينقد السلبيات الكثيرة التي
عانينا منها لأن هذا واجب ، ولأن هذا لن يخدم اليمين ، وانمسا
سيحرمه من الاستفادة بالموقف التبريري لليسار » . بل ان اديبنا
العظيم لم يقف عند حد هذه العلاقة الجدلية بين ما هو سلبى وما هو
ايجابى ، بل تجاوزه الى حد طرح العلاقات الجدلية بين ما هو ذاتى
وما هو موضوعى . ونعنى بذلك ، موقع عبد الناصر من قضايا
الثورة والديموقراطية . فهو يقول في نفس الرسالة « اننى بما
كتبت لم أكن أتجنى على عبد الناصر كما يقولون . اننى ، على
العكس ، أحبه واقدره لكننى أضع اجتهاداته في موقعها أو اعتبر
ان مشكلات الديمقراطية والاشتراكية في بلادنا ما تزال بعد
عبد الناصر في حاجة الى حلول أخرى ثورية وديمقراطية » . واديبنا
المبدع ، حين يثير هذه القضايا ، لا يرى غير اليسار المصرى كفيلا
بفهمها وحلها . وهو من أجل هذه الرؤية يخاف على هذا اليسار ،
ويرغب في الحفاظ عليه وعلى مستقبله . وهو من أجل هذه الرؤية
أيضا ، يدعو الى توحيد اليسار بمختلف اتجاهاته الشاردة وتكتلاته
المتباعدة .

« وهنا ، يقدم أديبنا تقييما لليسار المصرى يغلب عليه طابعا
سلبيا . وفي رأى أن هذا التقييم هو حتما موضع تقدير من اليسار
المصرى ، وهو يعتبر توفيق الحكيم واحد من أهم الطلائع المستنيرة
في سماء هذا الوطن ، على حد قول الطليعة ، في افتتاحيتها في عدد

ديسمبر ، من هذا العام (١) . ولهذا فان التقييم يدخل ، بالضرورة ، في اطار الحوار الخاص بالتجربة الناصرية . ومن هنا تكمن مشروعية فتح ملف التجربة » .

والآن . .

بعد قراءة هذه الوثائق ، اعتقد انه من المفيد ، ونحن نخطو الخطوة الاولى نحو الحوار ، ان نسأل استاذنا الحكيم اذا كان يود ان يقول ان يضيف شيئا الى هذه الوثائق او يلقي مزيدا من الضوء على مساحة النقاش قبل ان ندخل اليه .

■ توفيق الحكيم :

أريد ان أقول أنه من المهم فتح الملفات لماذا ؟ لأنه يكون الخطأ في فتح الملف عندما يعنى فتحه اتهام فترة بكاملها . واذا كان اتهاما فحتى هذا يبقى شيئا مطلوباً ، أيضا الاتهام معناه انه فتحت قضية ، وفيها دفاع وفيها خبراء وفيها تقييم . انما قالوا : هجوم . هذا الهجوم يفهم منه أنه توجد عملية هدم لشخص او لفترة . فالمسألة هي أنه عندما نرجع لما حدث : سواء في الكتاب (عودة الوعى) او غيره تجد انى أقول يا ناس ! نحن نريد ان نفتح ملفا لنصل الى حقيقة . وانا أرجو أن هذا يسفر عن — يعنى — براءة ، أو تخفيف لمسؤوليات شخص أنا احبه وأعتبره انه كان هناك تلاق روحى وتلاق فكرى بيننا . ولكن لماذا هذا ؟ لأن المسألة اذا انقلبت الى ضريح وعبادة شخص ، فمن هو الذى يستفيد منها ؟ الكهنة والسدنة » اللى هم ما تعرفوش عايزين يعملوا من الحكاية دى ايه ويقولوا أيوه ما احنا ماشيين على خط عبد الناصر — ما هو عبد الناصر عمل كذا — ما هو كان رأيه كذا » .

فالقضية هي أن الناصرية — كعبادة — خطيرة على اليسار قبل كل شيء . لماذا ؟ هي ليست خطرا على اليمين ، اليمين سوف يكسبها . اليمين قوى جدا ، لان اليمين هو الأصل فى الانسان .

(*) الطائفة — عدد ١٢ — ديسمبر ١٩٧٤

الأصل في الانسان انه يميني ، واليسار هو الطارىء كيف ؟ الأصل في الانسان الأول لما يولد طفل . . يبقى يميني ، يعنى يريد الأوضاع كما هي ، وبعد ذلك يكبر فلا يجد مثلاً أوضاعاً قائمة وقديمة فيقال له جدك كان يعمل كذا ، والمسائل كذا . أما اليسار فهو التغيير الطارىء . يريد أن يعمل ما يريد ، يريد أن يغير . فإذا بحثت عن ماضى اليسار ، وفي أى زمن كان ، سنرى أن ماضى اليسار يرجع الى أيام اخناتون . لان اخناتون جاء فلقى أوضاعاً مستقرة في عبادة آمون ، ولقى الكهنة مسيطرين ، وقد وضعوا تقاليد معينة . وان لهم قوة كبيرة لأنهم هم الذين كانوا يحكمون من وراء الفرعون . فجاء اخناتون ، كيسارى ، لان اليسار ، هنا يعنى الذى يريد تغيير وضع قائم وجامد . فالأنبياء كانوا كلهم في عصرهم . يساريون ، أى مجددون . مثلاً : محمد وعيسى جاءا للتغيير ، يعنى تغيير أوضاع استقرت في المجتمع ويجب اصلاح هذه الأوضاع والأفكار والعقائد القديمة بتغيرها بعقائد وأفكار جديدة .

فعملية التفكير ، بعد استقرار الدين ، يظهر انها غير مسموح بها ؟ كان مسموحاً بها مع التأثير الذى هو النبى . التأثير الأول يسمح لك بالتفكير والمعارضة لأنه هو بنفسه ثائر ويريد أن يعرف الحقيقة . انما بعد أن عبد ، وبقي مقدساً وأصبح له كهنة وسدنة يغلقون عليه الأبواب ويمنعون التفكير والاجتهاد ، فان المجتمع يعود الى الركود والتجسيد . فاذن ، أنا أخاف من التجمد . أخاف من الناس الذين في طبيعتهم التجمد ، لأسباب طبيعية فيهم أو لفوائد ومصالح ، وهؤلاء — مع الأسف في كل الدنيا لهم أغلبية . اذن ، هناك ناس خلقوا على الأوضاع التى تجمد . ومن هنا ، الخوف من تجميد الفكر . اليمين الرجعى يحب اما أن يثبت في مكانه واما أن يرجعك الى عهود قديمة لا تنطبق على وقتنا الحاضر ويجعلها هي المقياس . . الورا لا يمكن أن يكن مقياساً الا في الأشياء الثابتة الخاصة بأساس لا يتغير . يعنى مثلاً شعورك بالقوة الكبيرة التى هي الله ، كما جاءت به الأديان . لكن عندما يتدخل الكاهن ورجل الدين ليخطط لمجتمع حاضر ، بمفهوم قديم ويقول : ان هذا التخطيط الذى يصلح للماضى يجب أن ينطبق عليك حالياً ، بلا اجتهاد وبلا تفكير ، فهذه عملية تجميد للمجتمع وللانسان البشرى . هذا

الانسان لن تقوم له قائمة . وفي هذه الحالة يظهر اليسار . لكن ماذا تعنى كلمه يسار ؟ كلمة اليسار في مصر شوهت لانه لا ضابط ، ولا رابط لها حتى صارت تهمة . العملية انن عملية عدم ضبط للمعاني وتحديد للكلمات . ولذلك لم اكن احب ان استعمل كلمة يسارى ويمينى لأنها تأخذ معانى أنا لا اقدر ان اضبطها . ولذلك ، أنا كنت اقول أنا لا أعرف هذا الخلام . أنا — فيما يتعلق بشخص — خذونى بالسلوك والعمل . لكن لا تأخذنى بالأشكال . وعدم ارتباطى بالشكل السياسى ، فى ثورة ١٩٥٢ ، سوف أشرحه فى حينه .

■ لطفى الخولى :

ماذا اذا طبقت على الواقع خطوط هذه النظرية ؟ أقصد على الواقع المصرى المعاصر ؟

■ توفيق الحكيم :

اليوم ، فى الواقع المصرى سوف تقوم عبادة لعبد الناصر تمنع من محاسبة أعماله والأعمال التى حدثت فى عصره . والذين يريدون منع المحاسبة أو وصفها بهجوم سيقومون ضريحا مقدسا حوله ، وسيوجد كهنة سيستفيدون منه . لكن لن يستفيد منه اليسار أو التقدم البشرى . ارجاعه الى بشر مسئول يعنى اننا سنحاسبه . واذا حاسبته فربما كان ذلك فى مصلحته . وقد تصبح مسؤوليته فى الخراب الذى حصل . ٢ فى المائة ، وربما ٣ فى المائة ، يعنى ، فلنقل . ٥ فى المائة لعبد الناصر ولن هم مسئولون معه .

الخمسون فى المائة الآخرون هى مسؤولية كل الناس : وهم : ابتداء من المخابرات ومراكز القوى . لأنه اذا سألنا عن مراكز القوى ، هذه كيف تنشأ وتتكون — وأنا لم أدرسها — الا أخيرا . أصلا أنا فعلا موقفى كان موقفا نابعا من التاريخ السياسى المصرى فى العشرينات حتى مجيء عبد الناصر . كنت عارفا الحكاية . يعنى انظر لها نظرة معينة . وهذه النظرة هى ان تاريخ مصر السياسى من

العشرينات الى الثلاثينات والى الخمسينات ، التى هى الثورة المصرية كان ماشيا فى اتجاه واحد وهى الاهتمام بالشكل دون المضمون . الدساتير . . مثلا عبد العزيز ههوى الذى وضع الدستور يقول : هاتوا لنا دستورا معيننا ليأتى بالمفكرين . ويأتى الوفد يقول لك : نريد دستور ٢٣ ، وبعد ذلك يأتى الملك والانجليز ليوقفوا هذا وذاك ، ويوقفوا البرلمان ، لدرجة انى كتبت اقول : البرامج أولا : طيب أين برنامجكم ؟ البرامج غير موجودة . فالمسألة كلها تدور حول الشكل ، أى شكل الحكم . لكن اين مضمونه ؟ أين برنامجكم ؟ داخلين الحكم لماذا ؟ وابتدأوا مهاترات فى مسائل كلها مسائل شكلية وتركوا البلد وتقدمها لنفسها . فان كان بنك قد أنشئ فبمجهود رجل خارج الحكم مثل طلعت حرب . واذا كانت هناك نهضات أدبية وفكرية فقد قام ، بهذا ، الأفراد . أما الحكومات فكانت مهتمة بالشكل . وظل هذا الشكل اقلية واقلية ، والحزب الفلانى جاء والحدب الفلانى لا يمكن أن يجكم هكذا . ثلاثون سنة حتى جاءت ثورة ٥٢ . فاذا بثورة ٥٢ تأتى وتعمل العكس . دخلت بمضون وانجازات بلا شكل . يعنى جاءت كرد فعل عجيب قوى . لكن أين الشكل ؟ الشكل غير قائم انما هم جماعة جاءوا مخلصين وشباب وطنى ، ودخل ينفذ المضامين ويقول لك : الشكل لا يهم : طيب ! لكن ساوضح — فيما بعد — ان مسئوليتى فى هذا جسيمة . لماذا ؟ لان هذا الكلام — بالضبط قلته فى « شجرة الحكم » قلت لا ينقذ البلد غير ثورة مباركة . ولا أعرف كيف حدث هذا ! كيف حدث ان خطرت لى فكرة ثورة فى عهد ملك ؟ يعنى هناك الهامات تأتى ولا أقدر أعلل كيف تأتى . يعنى انا غير مصدق كيف قلت هذا التنبؤ بثورة . ولذلك جبت الكتاب ثانى طبعة ٣٨ أو ٣٧ . الطبعة الأولى لم أجد نسخا منها بتاتا الا بعد فترة طويلة يمكن طبعة ٤٢ . لكن فى طبعة ٣٧ أو ٣٨ كيف — وفى ذلك الوقت — اقول كلمة « ثورة مباركة » فى عنفوان الملكية ؟ ماذا كنت أريد من الثورة المباركة ؟ ما الذى تعمله ؟ — أولا الأحزاب كلها هاجمتها — و « بهدلت » الدنيا ورسمت لهم صورة كلها « زى الزفت » . وانه لا أمل فيهم ، ولا يمكن أن يعملوا عملا فى الصميم يفيد الشعب باعتباره « مضمونا » . فأنا أدنت الأحزاب ، وقلت انا لا يهمنى شكل الحكم ، ولا الدساتير ، لأن العبرة بالأشخاص المخلصين الذين يستقطبون ما يريده الشعب فعلا .

وفي كتاب « تحت شمس الفكر » أثرت قضايا خاصة بمظاهر مثل : يا اخوان ! طربوش ايه ؟ الغوا الطربوش ! ودخلت في معركة مع رجعى اسمه خليل ثابت رئيس تحرير المقطم في سلسلة مقالات . فكان يقول لى هذا رمز الوطنية وذاك يقول كلام لا أعرف نهايته . وبعد ذلك ، كتبت مقالات اسمها **كادر المقامات** ضد الالقاب . وبعد ذلك عن تحديد الملكية ووضع الفلاح . وفي المقالات الذى نشرت ، شرحت كيف كان برلماننا عبارة عن برلمان ملاك . والملاك الذين جاعوا بهم ، هم الذين اعطوا أنفسهم الوصاية على بقية عناصر الشعب . كل هذا كتب ونشر قبل ثورة ١٩٥٢ . وطبعاً « عودة الروح » كان فيها مسألة هى نظرية الكل فى واحد والزعيم المعبود : مصر فى حاجة الى زعيم معبود ينقذها « الكل فى واحد » — هذه رنت فى ذهن **عبد الناصر** رنيناً قوياً . وايضاً حكاية الغاء الاحزاب . وأحكم بنفسك وبمفردك ولكن بمضامين . فجاء **عبد الناصر** ولم يكن يباشر الثورة فى اطار شكلى . لم يكن يهمل الشكل . ترك الشكل ودخل فى المضمون ، كما كنت أتمنى . . . والا لما كنت تحمست له بهذه القوة . أين كنت عندما ألغيت الدساتير ؟ هنا ، لابد من ذكر ان من قاوم هذا الفكر الذى طرحته (عن الاهتمام بالمضمون دون الشكل) كانوا أولاً الاحزاب القديمة . الله ! أين الدستور ؟ اعملوا لنا دستور ! أنا لم يكن يهمنى هذا الكلام . إنما أنا شتتت الدساتير المفتعلة . كان هناك اتجاهان : اتجاه الرجعيين واتجاه اليسار . واليسار فى ذلك الوقت قال : هذه نازية . يعنى خيل له ان هذه مسألة خطرة أى عدم وجود شكل ديمقراطى لهذا النظام .

■ خالد محيى الدين :

لكن مصر ، أعنى الثورة ، لم تكن قد حددت البرنامج الاجتماعى . كان هناك اتجاه الى فتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية والرغبة فى التفاهم مع الولايات المتحدة . الاتجاه الثورى لم يكن قد وضح . والسبب الذى حفزنا الى الديموقراطية — على الصورة التى أشار اليها الأستاذ توفيق الحكيم — هو أن الاتجاه كان الى قبول النقطة الرابعة ، وهى الاتفاقية التى كانت الحركة الوطنية ضدها قبل ٥٢ ، أى ضد فكرة استيراد رؤوس الأموال الأجنبية . كانت هناك

حركة وطنية ضد أى معاهدة تربطنا بالغرب . وكان الاتجاه السائد هو قبول معاهدة فيها نوع من الرباط واحتلال القاعدة ، ثم الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية ثم شدة العداء للشيوعية . وأنا — كرجل يسارى — كنت متخوفا من هذه الاتجاهات . فكانت وجهة نظرى أن العلاج لهذا الموقف — ومع ابدال الحكم المطلق الذى تمارسه مجموعة مثل مجموعتنا — كان العلاج أن تكون هناك ديموقراطية . وكان الرأى أن الثورة تعمل حزبا . لم يكن مطروحا انهم يتنحون . أن الثورة تعمل حزبا ، وعندها الشعبية القوية ، فلا يجب أن تخشى الانتخابات . لكن الفكرة التى كانت سائدة ، وهى فكرة المستبد العادل ، نظرية المستبد العادل كانت موجودة عند على ماهر . والاخوان المسلمون كانوا ، أيضا ، يدعون الى أن المجتمع الاسلامى ليس فيه احزاب . ثم أن الناس كانت « زهقانة » من الأحزاب .

■ توفيق الحكيم :

هو أنا ، لما كانت لى كتابات سابقة ، كان فيها نقد شديد للاهتمام بشكل الحكم دون مضمونه ، ودون وجود برامج . هذا جعلنى لما لقيت رد الفعل العكسى ، وهو مضامين بلا شكل رحبت بها . ثم كنت أشرت ، أيضا ، الى أن الدساتير لا تهمنى ، وإنما تهمنى ثورة مباركة تشتغل لمصلحة البلد من أشخاص مخلصين . يعنى لا أريد الشكل . لكن أتضح أن أهمال الشكل أدى الى المساوئ التى تنبهتم اليها . وأنا لذلك أتحمل جزءا من المسئولية فيها . وأنا لا أبرر موقفى . والا كنت أنى حياتى على تزييف . . أنا طوال عمري ما عملتها ! فلا بد أن الموقف يكون صادقا ، لأنى أنا لم أكن أطمع فى مناصب ، لا من هذا ولا من ذاك . كل ما أردته أن أرى حالة البلد لا بشكل نظرى ، ولكن بمضمون فعلى عملى نافع للشعب ، كنت أسأل قبل كل شيء : كيف سيحكمون ؟ هؤلاء جاعوا على الفور بانجازات قالوا لك : عملنا الاصلاح الزراعى والنظام والعمل (حتى كلمة النظام ترددت فى كتبى) . أذن ، كنت أنا قابلا بالثورة ، بهذا الوضع ، بدون أن أرى أن هذه عيوب أو

انحرافات يمكن أن تؤثر في مجرى الثورة . فكانت النتيجة اننى كنت معها باخلاص ، حتى لقد كتبت مقالة أقول فيها منذ ٣٠ سنة أنتظر هذا الرجل ، وهو عبد الناصر . وكنت مخلصا في كل هذا ، لأننى كنت أعبر عن آراء سابقة قبل الثورة . وكان يمكن أن تكون آراء مفتعلة لو اننى نظرت الى عبد الناصر بعد أن جاء ولقيت في يده السلطة . لكن هذا لم يحدث . ولو أنه حدث ، لكنت أعطى لنفسى حرية الفحص . انما هذه حاجة مغروسة في افكارى القديمة بكتابات من ٣٠ سنة . فعندما يأتى هذا الرجل لينفذها ، فاذن من الطبيعى أن أقول : أنا متحمس له . أيضا نا فاكرا ان السنهورى لما جاء وقال لنا الثورة تريد أن يكون الحد الاقصى للملكية الزراعية ٥٠٠ فدان أو ٢٠٠ ؟ قلت له : لا ! اجعلوها ٢٠٠ لأننا نريد ثورة لا انصاف حلول . فاذن ، كنا متحمسين لهذا الاندفاع ، أو على الأقل أنا . أما المعارضون وقتئذ فقد تنبهوا الى ضرورة الشكل . ولذلك ، أنا ، اليوم حقيقة ، اذا جئت الى هنا وقلت : الشكل ، فلانك اذا أنت عملت مضمونا بلا شكل ، وجاء حاكم في يده سلطات تكاد تصل به الى العبادة ، فتكون النتيجة أنه يعمل لنفسه شكلا . أى أنه يشرع على الفور في البحث عن شكل يستطيع أن يقنن به سلطته العظيمة هذه . فيجمع المعبود ، الزعيم ، السلطة الشعبية الروحية والسلطة الفعلية المادية . ومثل هذه الأمور ما كانت لسعد زغلول . سعد زغلول كان عنده ما يمكن أن نسميه — السلطة الروحية ، وهى الزعامة الشعبية التى لا شك فيها . انما لم تكن عنده السلطة الحقيقية . أمامه الملك وهو ضده ، وأمامه جيش الاحتلال الانجليزى . فكان لسعد زغلول عبادة شعبية بلا سلطة حقيقية . لأن فى مواجهته القوى التى تملك السلطة : جيش وملك . فكان سعد زغلول يسقط ومرة ينهض . يعنى سعد كان محل نقد من الصحف المعارضة له ، لان العبادة لم تكن تدعمها سلطة . . العبادة كانت عبادة شعبية .

عندما جاء عبد الناصر تمتع بما لم يتمتع به أحد في العبادة بما فى ذلك الفراغنة الذين كانوا يحكمون بواسطة الكهنة . والكهنة — اتباع آمون كانوا يقولون للملك : لا ! اعمل كذا ، واعمل كذا . تعال نتوجك ! لكن سلطات عبد الناصر الكاملة بلا حدود لا يمكن أن نقول أنها تكررت في مصر .

■ لطفى الخولى :

لكن كانت رغم طابعها الفردى — وهذه سلبية طبعها — ذات طابع وطنى تقدمى وتأيد شعبى .

■ توفيق الحكيم :

أنا أقصد انها كانت سلطة شعبية وحكومية معا . وكنت أحبه لأنه جاء — كما أردت — بمضامين وانجازات ولم يتكلم فى الشكل . ونظرنا فوجدنا انجازات تتم . . اصلاح زراعى واشياء كثيرة ومجلس أعلى للفكر . كل ما كان الناس يريدونه .

طيب ! انن ماذا حدث ؟ الذى حدث انه عندما يكون الشعب معه ويعبده عبادة لانجازات تمت فعلا ، وبعد ذلك تكون معه السلطة الفعلية ، فلن يوجد مخلوق واحد يقدر أن يقول : له الزم بيتك ، كما كانوا يقولون لسعد زغلول . فهذا نوع من انواع السلطة التى لم يتمتع بها أحد . هو بمفرده لا تشكيل بجانبه . فماذا حدث بعد ذلك ؟ حدث على الفور ان ظهرت الجماعة التى نسميها سلطات مراكز القوى . والتف حوله ناس أخذوا سلطات كبيرة جدا بحجة الدفاع عنه والمحافظة على حياته والمحافظة على نظامه . فيأتى له مثلا فلان ليقول : آه . . هذا فلان كان فى نادى كذا وكان قاعدا يشتم . . ففلان يوضع تحت الحراسة ويأخذون فلوسه وحرية بدون محاكمة . وكانت النهاية كل ما وقع من سجن وتعذيب . والأمر هنا واحد من اثنين : فاما أنه كان على علم بكل هذا ولم يكن يريد ، وفى بعض الأحيان تجد بعض ناس يقولون هو أمر بأن هذا لا يصح ! واما ان هناك آخرين يعملون هذا كله من وراء ظهره وهو لا يعرف . وجائز انهم كانوا يقولون له : لا ! انت تعرض للخطر النظام كله اذا قامت المحكمة بتبرئة فلان . . أو يقولون . ان تبرئة المحكمة لفلان معناها ان القضاء سلطة أخرى . . وان القضاء هو أيضا متعاطف مع القوى الرجعية . . يعنى كلام يفهمونه للزعيم المطلق . . فوجدت هناك قوى أخرى تنشط بدون مسئولية . وفى الناحية الاقتصادية ، أيضا ، استولوا على قطاعات لمصالح خاصة لا لمصلحة الشعب ، الى غير ذلك من المساوئ التى رايتها .

ثم جاءت حرب اليمن . ما هي حكايتها بالضبط : هل كانت نتيجة معلومات مغلوطة عن حجم العملية ؟ وهل كان الدافع الأول اليها — كما قيل — انها أمريكا والصهاينة لاستنزاف جهد مصر وأموالها في حرب بين العربى والعربى بعيدا عن اسرائيل ؟ ما هي الحفيظة هنا ؟ وهل كلفت مصر حقا أربعة آلاف مليون جنيه كان الفلاح المصرى ينتظرها لتحقيق اشتراكته ورفاهيته ؟؟ . نحن ، فى مصر ، عندنا فلاحون وعندنا القرى فى حاجة الى اصلاح . . يعنى ؟ آلاف مليون هذا كثير . فهل هذا حقيقى ؟ أو غير حقيقى ؟ كيف نعرف كل هذا ؟ كيف ندرك الحقيقة لأبد اذن من فتح الملفات . .

■ لطنى الخولى :

إذا أذنت لى . . فقط من أجل محاولة تنظيم عمل الندوة ، الا تلقى اليوم بكل أرائك دفعة واحدة . انك أعطيتنا اليوم ما يمكن أن يكون « فرشة » أو خلفية مهمة لابعاد آرائك ومواقفك . المطلوب ، بعد ذلك ، أن نستخدمها فى ترجمة الأوراق والمناقشات الى جدول عمل نسير عليه فى الجلسات القادمة . ونقترح ، فى مجال تهيئة الأرضية العامة للحوار ، أن الأستاذ خالد محيى الدين ، من موقعه : باعتباره أحد منجزى ثورة ٢٣ يوليو ، وفى نفس الوقت ، كان قد اختلف فكريا واجتماعيا — فى مرحلة من المراحل — مع الثورة واستقال من مجلس قيادة الثورة . وذلك كله من موقع يسارى رغم استمراره فى تأييد الخط الوطنى التقدمى للثورة ، أقول الأستاذ خالد يمكن أن يزودنا أيضا « بفرشة مختصرة » من وجهة نظره بحيث أنه بعد هذا ، نتصدى لتحديد جدول الأعمال بوضوح أكثر وبمدى أعمق .

■ توفيق الحكيم :

نحن فعلا فى انتظار هذه « الفرشة » . ولكن أحب قبل هذا أقول كلمة فى « عودة الوعى » لأنك أنت وضعت الموضوع على هذا الأساس .

نحن نتفق على أن « عودة الوعي » كان مطالبة بملف يفتح .
وان هذا الملف يفتح موضوعيا . واننا نعمل كما حدث في الاتحاد
السوفيتي لما رفض عبادة الشخص .. لما جاء ستالين وكان
قد جمع كل السلطات في يده لأن أمامه النازية واطار خارجية
فجمع كل السلطات .. كل سلطة تتجمع في يد فرد عبادة وشعبا
وجيشا وكل شيء ، فهنا يلتف حوله ناس « يخلوه » يرتكب هذه
الكوارث الدموية .. يعنى ، ما حل في أيام ستالين هو نتيجة
تقارير . وبدأت العملية الدموية ، من أين تأتي هذه العملية ؟
تأتى من أن شخصا ليس هوايته الحكم بالدماء . لا ! وانما هو
حكم الفرد الذى ليس فيه معارضة . هنا تجد ناس يغشونه
ويقولون له : الحق ! نظف قوادك وصفوفك .. فالعبادة في الواقع
تخدم ناسا يستفيدون من وراء العبادة .. هات أى شيء وأعمل
له ضريحا مقدسا فعلى انفور ستجد انه طلع واحد شيخ وجاب
صندوق نذور وهو الذى اكتسب في النهاية من صندوق النذور .
ويقول لك « يا أخى ده سره باتع » .. فلا بد أن عبادة الفرد تكون
بهذا اشكل .. كاهن وضع قطعة حجر وقاعد يقول لك القرايين
.. ما هي القرايين ؟ تذبح كذا وكذا .. وهو يملأ كرشه ..
فحيث توجد عبادة فهذا يعنى أن هناك كهنة يستفيدون ..

■ لطفى الخولى :

هل تفهم من ذلك انك تراجعت عن هذه الأفكار والمواقف ..
أو بتعبير آخر .. تعتبر نفسك مسئولا تاريخيا ..

■ توفيق الحكيم :

طبعاً أنا مسئول . أنا أدين نفسي . لأنه ما كان يصح لفكر حر
أن يكتب ويقول ما يشجع على ظهور زعيم معبود .. لماذا ؟ ..
لأن الكاتب الحر كان يجب أن يتنبه لعبادة الشخص ونتائجها .
انما الذى خلاصى انقاد هو أنه أولا — من ٣٠ سنة — وأنا أمام
اشكال من الحكم ليس فيها مضامين أبدا .. فما أن جاءت الثورة
ببعض المضامين .. ثم أجدها تنفذ كلاما أنا كاتبه في الورق ،

فهذه أمور كانت آمالنا وتتحقق . مسألة أن هذه الأمور تصل إلى عيادة الشخص لم يكن في نخطيطي ، هكذا . وحتى إذا حدث أيضا ، ما كان لي أن ارضيها لأنه لابد أن يثبت — بعد ذلك — ضرر هذه السلطة المطلقة التي بلا حدود . وقد ثبت بالفعل والواقع هذا الضرر . كما ثبت أنه لابد لأي فرد بشر أن يكون قابلا للمحاسبة . هناك من يقول : الناصرية لا أحد يمسسها ؟ لكن من يدافع عنها ؟ ستجد : أن الذي يدافع عن الناصرية — في هذه الحية — هم الناس الذين لا علاقه لهم بنوره ولا اشتراكية . . جماعة يستغلون صندوق النذور « واخذ بالك ! » إنما يوم أن تجعله بشرا قابلا للمحاسبة . . وتقول نعم ! هذه الثورة ملكي ، ملك الشعب ، وليست ملك عبد الناصر ، فهذا لابد من أن نفتح الملف ونرى كيف اتجهت الثورة . فتسأل : لماذا فشلت هذه العملية ؟ طيب ! وماذا حدث في هذا الموقف بالدقة ؟ ولماذا فعل عبد الناصر هذا ؟ لماذا تمت المحاسبة بدون دفاع عن العيوب وتبرير للخسائر وبحث موضوعي ، ستجد أن هذا الرجل مسئوليته تضاعلت ربما إلى حيز ما كان يمكن أن نتصور درجته ، وأن درجات كبيرة من المسؤولية قد تقع على آخرين .

فأذن « عودة الوعي » هو كذلك دعوة إلى البحث في درجات المسئوليات .

لقد قلت في هذا الكتاب أنه لابد من كشف الحقائق لنعرف الحكاية أيه ؟ لابد ! وهنا مهمة الكاتب التي لا يمكن أن يتنازل عنها : وهي معرفة الحقيقة . . . لابد أن أعرف الحقيقة . . ولهذا فإن « عودة الوعي » إذا ما وضع أمام التحليل المنزه اعتقد أنه سيكون في مصلحة عبد الناصر . . إذا تركناه للسدنة « والكهنة » الذين يقولون لك : كفر ! حذاري من أن يمس أحد عبد الناصر ! كفر . . فإن التاريخ لن يرحمه أبدا . لأنه أولا . . لكن هل هذه التهم حدثت؟ طيب ! لم يناقشه فيها انسان . طيب ! يناقشه . لكن أجزاء المجتمع الحاضر مختلفة على ذلك الآن .

جزء يقول لك . . لا . . لا داعي ! أنا أحب الرجل بعواطفى ، وأنتم تجرحونه ، وكلام من هذا القبيل . هذا هو النوع العاطفى وهو جزء ، أو اتجاه لا خطر منه .

وجزاء آخر ، يقول لك لما يفتح الملف « حنروح في داهية » لأن مسئوليتنا ستبقى ٨٠ في المائة وهو ٢٠ في المائة . لا ! الملف . لا يجب أن يفتح .. ولذلك ما أن فتحت الملف حتى لقيت نفسى داخلا في الحكاية . وبعد ذلك لما ابتدأت احلل لقيت أن الحكم المطلق ...

■ لطفى الخولى :

أود أن أسأل سؤالا خطرا ببالى الآن . عودة الوعي ؟ هل هو مجرد عمل من أعمال النقد فى مواجهة أحداث الخمسينات وثورة يوليو وحسب .. أم هو أيضا لأفكارك ومواقفك فى الثلاثينات قبل الثورة ؟ .. بمعنى النقد الذاتى .

■ توفيق الحكيم :

بدون شك . فإن الانسان لى يجسم التهمة فانه يقارن بما قبلها .. يقول لك : ما قبلها كانت هناك حرية تعارض الحكم . وهذه الحرية كانت تبيح لنا أن نعارض . ولو أن المساوىء التى وقعت قبل الثورة كنت أدين الحكم عليها فى كتبى . ولكن عندما أرى الكارثة حصلت من العبادة والكهنة فاجد أنه كان من الممكن أن يبرأ منها ، لو كان هناك حكم فيه معارضة وفيه ديمقراطية سليمة . فمع أن السابقين (على ثورة ٥٢) أدوا الى مساوىء للالد أضعفت بعض تقدمها الا أنه قبل الثورة لم تكن هناك كوارث ولكن عرقلة ما لتقدم البلد .

■ فؤاد مرسى :

أستاذنا توفيق الحكيم قال لنا كلام درر فى الحقيقة . وأنا معروف دائما أن تقييمى للناس متشدد ، فأنا اذا قلت درر فهى درر . وكلامك يسجل للتاريخ وليس لنا فقط ..

في الحقيقة أنت وصلت الى نقطة في غاية الاهمية وهي تصنيفك لأولئك الذين يرفضون مناقشة الملف ، وهم فعلا بالتصنيف الذي انت قلته . هذا ، باضافة ناس مستعدين أن يفتحوا الملف . . طيب ! هؤلاء المستعدون لفتح الملف لم تصنفهم لنا ! أنا يهمنى جدا هؤلاء . . .

■ توفيق الحكيم :

كالعادة هناك تناقضات . ناس مخلصون لمصلحة البلد ، وناس يقولون لك : نفتح الملف لنشنع على عبد الناصر لاسباب انتقامية، ولاسباب يعنى نفعية لها غرض وتستهدف الردة لعل وعسى أن نقول أن عبد الناصر خرب البلد ، فنعود الى ما قبل عبد الناصر حتى تتساوى الامور ويصبح المطلوب الغاء فترة بكاملها . ولكن اذا ثبت انها كانت فترة ضرورية فنحن من ناحيتنا نقول أنه لابد من تقييمها ، ولابد من معرفة موقع الخطأ فيها حتى ندعمها . لأنه اذا قلت كلمة « الاشتراكية » فقد حدث فعلا تحول اشتراكى . ولكن هذا التحول لماذا لم يأخذ كل قوته ؟ الجواب لأنه كان يجب أن تكون هناك اشتراكية قوية وعظيمة جدا . لكن لماذا نشأت طبقات جديدة ؟ . وكيف حدث أن هذا النظام يولد طبقات . . فنجد مثلا من يشتري شقة بـ ٢٠ ألف جنيه و ٣٠ ألف جنيه .

■ عبد العظيم انيس :

ملاحظة وحيدة فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بان الاستاذ خالد محيى الدين يعطى « فرشة » حول موضوع الثورة فربما يكون الموضوع هاما لا غنى عن تناوله . لكن يمكن — من ناحية التوقيت — أنه اذا كنا سنتفق على ما هي القضية المطروحة في هذا النقاش . . فانا اتصور انه لو بدأنا بحذف اشياء من جدول اعمالنا — كموضوع النقاش — فيمكن أن نستريح ابتداء . . لا شك أنا متصور أن هذه الجلسة ليس هدفها هو محاكمة كتاب « عودة الوعى » ، هذا أولا ، وأيضا القضية الرئيسية المطروحة هنا

ليس هدفها هي محاكمة اليسار في موقفه من عبد الناصر في خلال
الـ ٢٠ سنة الماضية . وبالتالي ، يعنى انا متصور ايضا من
واقع ما طرحه استاذنا توفيق الحكيم . في خطابه الى الاستاذ
لطفي الخولي ، ومن النقاش الدائر حاليا ، ومن الكلام الذى قاله ،
متصور ان القضية مستقبلية اكثر منها قضية متعلقة بالموضوع .
لكن هذا لا ينفى ، طبعا ، ان الماضى لابد ان يتناول . وانا غير
متصور لنظرة مستقبلية دون ان يكون هناك نوع من التقييم للماضى .
لكن تقييم الماضى يكون في اطار هذه المناقشة الاساسية حول مستقبل
مصر ومستقبل اليسار في مصر . على هذا الاساس ، اقترح —
في البداية ان يكون هناك نقاش — في اطار المناقشة — فيما يتعلق
بمستقبل مصر . يعنى هناك عدد من النقط الاساسية التى اعتقد
ان من المهم ان نتفق فيها ، او نختلف ، فقط يكون هناك وضوح
حول الاتفاق او الاختلاف فيها ، وذلك فيما يتعلق بقضية مستقبل
مصر او قضية اليسار من ناحية الاطار العام . . استاذنا توفيق
الحكيم . . وسأضرب مثلا من كتاباته — من زمان — كان باستمرار
يركز على قضية مصرية مصر . . مصرية مصر هذا معنى أكد عليه
كثيرا في كتابه . اما في كتاباته المتعلقة بعودة الروح ، او الكتابات
السياسية العامة او الفكرية العامة ، او . . حتى اذا كان امله
باستمرار ان يكون فيه دراما مصرية ، عبر عنها في اهل الكهف
مقابل الدراما اليونانية . مثل هذه القضية — في جو العشرينات
والثلاثينات — قد يكون من المفهوم تماما ان تستوعب او تستحوذ
على ذهن الفكر الحر . لكن الاربعينات والخمسينات والستينات
والسبعينات طرحت البعد العربى لمصر بشكل واضح . . سواء
شئنا او لم نشأ . فهل اذا قبلنا فكرة مصرية مصر بالمعنى القديم
يكون مبدأ دخولنا في مشكلة اليمن غلطا من اوله الى آخره ؟ . .
جائز . . الاستاذ توفيق اثار هذا الموضوع بصرف النظر عن
التفاصيل .

موضوع فلسطين — اصلا — ممكن ان يكون مطروحا للسؤال
عمن ورطنا في هذه العملية . . هناك نظرية ، لدى عدد من المثقفين
المصريين ، وحتى في وسط الراى العام المصرى ، الآن ، تقول
(وانا راىي أنها نظرية مغلقة) « واحنا مالنا ومال الكوارث دى
بتاع البلاد العربية . خلونا في ظرونا ومشاكلنا الداخلية » .

فهذا محور . يعنى انا اقول ان هذا احد الاطراف الاساسية فى المناقشة . ففى تصورنا ، هل مثل هذه القضية ينبغى ان يكون هناك وضوح حولها قبل ان ندخل فى مشكلة اليمن والمشاكل التى من هذا النوع . من ذلك انا اقترح ان تجرى مناقشة لاطار عام لتصور مصر . ما هى المحاور الاساسية سواء اقتصادية او سياسية او عربية او دولية التى يتحرك فيها الواقع المصرى . اذا اتفقنا على هذا — او اختلفنا — فانه سوف يساعدنا جدا على ان نستطيع ان نتصور مستقبل مصر . هذا المستقبل نقطة انا انظر اليها من الناحية العكسية . ابدئ انا بمستقبل مصر ، وبهذه المحاور . (ومستقبل اليسار — طبعاً كجزء من مستقبل مصر — وبعد ذلك أرجع عند توزيع المناقشة) — الى الماضى وأسمع خالد محيى الدين فى تقييمه ، واشياء كثيرة لا شك سنجد فيها نقداً لليسار فيما يتعلق بالتجربة الناصرية . ما هى حدود هذا النقد ؟ ما هى مسؤولياته ؟ اعنى نقد الكتاب والمفكرين أمثال الاستاذ توفيق الحكيم فى هذا الموضوع ؟ الخ ونقد التجربة نفسها من الناحية الموضوعية بصرف النظر عن الأشخاص فهذا مجرد اقتراح . . . نقد اليسار لنفسه . .

■ لطفى الخولى

انا موافق على ما يعرضه الدكتور عبد العظيم أنيس . لكن ، الحقيقة انا أقصد زيادة على ذلك أمرين . . الأمر الأول أن الأستاذ توفيق الحكيم عرض « فرشة » مفيدة جداً لاثراء المناقشة ومحاولة الوصول الى المفاتيح ، أو جدول الاعمال الذى يطلبه الدكتور عبد العظيم أنيس من أجل تحديد اطار المناقشة .

والاستاذ توفيق الحكيم عرض هذه المناقشة ، من واقع انه يعتبر نفسه مسئولاً فكرياً عن ثورة ٢٣ يوليو ، أو احد المسئولين المفكرين الاساسيين عن ثورة ٢٣ يوليو ، وقد آمن على ذلك الرئيس جمال عبد الناصر نفسه عندما قال — أكثر من مرة — انه تأثر تأثيراً كبيراً بتوفيق الحكيم ، وبالذات بعودة الروح . ولذلك يحاول الآن الاستاذ توفيق الحكيم أن يستكشف أبعاد هذا التأثير

المتبادل بينه وبين قيادة الثورة .. حسنا ، بعد أن حصلنا على « فرشة » من موقع مفكر قيادي — في الثلاثينيات — وعاصر التجربة حتى الآن — مد الله في عمره — من المفيد أيضا أن نتزود بفرشة أخرى من رجل شارك في ثورة ٢٣ يوليو نفسها ، واختلف واتفق معها ، من موقع يساري واضح ومحدد . وبالتالي يخيل الى أن هذه الفرشة مع « فرشة » الأستاذ توفيق الحكيم ممكن أن تضيء لنا طريقا أكثر وضوحا للوصول الى تحديد النقاط التي أشار اليها الدكتور عبد العظيم . المطلوب هو مجرد « فرشة » لا تقييم . لأن كلام الأستاذ الحكيم ليس تقييما وإنما هو مجرد « فرشة » ، وبالتالي « فرشة » الأستاذ خالد ممكن تفيدنا جدا . هذا هو الأمر الأول .. الأمر الثاني .. أنه في الحقيقة نحن على تباين في أفكارنا حول تقييم هذه التجربة ووزنها المادي والمعنوي .. الخ . بل أن زوايا رؤيتنا للتجربة تختلف .. خصوصا وأنه معنا اليوم مجموعة من زملائنا الشباب ، يهمهم بعد أن أطلعوا على « الفرشة » التي قدمها الأستاذ الحكيم .. ومن خلال كلامه ، وليس عن طريق السماع أو القراءة عنه . وهذه نقطة مهمة جدا . من حق هؤلاء الشباب الذين نحرص على أن يكون أسهامهم في هذا الحوار أساسيا أنهم يطلعون أيضا على « فرشة » الأستاذ خالد محيي الدين .. ثم نعود الى النقطة الذي طرحها الدكتور عبد العظيم عن جدول الأعمال .. ما رأيكم ؟

■ محمد سيد أحمد :

كلمة واحدة . انا أقول ان الأستاذ توفيق الحكيم آثار بعدين محوريين ، النقطة الأولى يسار يمين ..

■ لطفى الخولى :

وليست هذه هي القضية — الآن — اطلاقا . ما قاله الأستاذ توفيق الحكيم ، لا نقيمه الآن .. أيضا الأستاذ خالد محيي الدين يضع « فرشة » كلام ، فهذا سيفيد في بلورة نقاط المناقشة التي يطلبها ، عبد العظيم وهي أساسية :

■ توفيق الحكيم :

يعنى أريد أن أقول أن هذا يدخل في الشكل ، في القسم الثالث الخاص بالنجربة ، تجربة الثورة باعتبار أنها لم تكن اقتصادية فحسب ، بل هى اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية .

أنا أريد أن أدخل المسائل في اطرارت . فاطر التجربة سيدخل فيه كل هذا الكلام ... الاطار رقم ١ ورقم ٢ هو شكل اليسار في المستقبل . لأن هذا يهمنى — أنا أيضا — لأنى أنا لما أقول أنا أريد مضمون يحصل أن ضياع الشكل سيؤدى بنا الى هذا ، الى متاهات معينة . وإذا قلت شكل بلا مضمون فهذا يعود بنا الى ما قبل سنة ٥٢ .

■ لطفى الخولى :

نريد أن نتفق — أرجوكم — على أمر من اثنين : أما نأخذ باقتراح د. عبد العظيم أنيس أنه يغفل « الفرشات » الخلفيات ونعتبر أن « فرشة » الأستاذ توفيق الحكيم كافية فنناقش مباشرة ما هو الاطار ، وما هو جدول الأعمال الذى سنسير عليه في هذا الحوار ، وأما أن نأخذ بالاقتراح الثانى الذى تقدمت به وهو أنه في مقابل « فرشة » الأستاذ توفيق تطرح أيضا « فرشة مركزة » ومختصرة — وليست تقييما — من الأستاذ خالد محيى الدين ثم نعود الى اقتراح د. عبد العظيم أنيس فانتم تقرررون في هذا المجال ما تشاءون ..

■ أبو سيف يوسف :

أفضل المنهج الذى يطرحه لطفى لأن هذه المسئولية خطيرة جدا وستكون مثارا لمناقشات كثيرة جدا . وحتى نقطع الطريق على أى تأويلات تحاول أن تستفيد من فتح مثل هذا الملف ، فأنى اعتقد أن الرؤية الداخلية لما حدثت ستكون ثمينة جدا في تقييم التجربة بكل أبعادها . ولهذا أفضل أن نستمر في النظر الى ثورة ٢٣ يوليو

من الداخل . وعلى هذا الاساس لو نستمع للاستاذ خالد محيى الدين ، فسيكون هذا مساعدا جدا على التقدم .

■ فؤاد مرسى :

حدث تاريخى ، ايضا ان بين اعضاء مجلس الثورة قطب يسارى ماركسى ، هذا حدث . فمن المفيد ، ايضا ، ان نستثير حول ما جرى للثورة من البداية حتى النهاية برأى هذا القطب الماركسى . لانه عندئذ ، نستطيع ان نضع ايدينا على نواح ووقائع لا مجرد وجهات نظر قد تكون تعبيرا عن ذهننا ، نحن ، وتساعدنا على التقييم . . هذا الحدث التاريخى يجب الا نتركه يفلت منا . .

■ لطفى الخولى :

طيب : هناك موافقة الآن على ان الاستاذ خالد محيى الدين . . يتكلم . .

■ خالد محيى الدين :

فى الحقيقة ، انا فى غنى عن التكلم عن التقدير الكبير للاستاذ توفيق الحكيم . . اما بالنسبة لكتاب « عودة الوعى » ، ففى نظرى لا يوجد احد فوق المناقشة ، ولا فوق المحاسبة . . انما نقول ان سبب الضجة التى حدثت ، حول هذا الكتاب ، انه — فى وقت ظهوره — صاحب حملة من اليمين ضد عبد الناصر . . محاولة شطب التاريخ كله . والشئ الغريب ، انى اكثر واحد اختلف مع عبد الناصر . يعنى من ٥٤ تركت مجلس الثورة وهناك اشياء كثيرة جدا . لكن الموضوع ، موضوع التجربة الوطنية ، هذه قضية اخرى .

وأقرر ان قبولك لتقييم التجربة ، وحديثك مع اليسار ينفى بتاتا فكرة انك تريد لليمين ان يستفيد من هذا الأمر .

الحقيقة ، فيما يخص التجربة الخاصة بثورة ٢٣ يوليو ، الكلام الذى قاله الاخ توهيق الحليم عن مسئوليه الكل فى واحد والواحد فى الكل هو انه انا — كرجل عاصرت الثورة عندما قامت — ان هذا الفكر كان موجودا قبل ثوره ٢٣ يوليو فى اوساط الضباط . وتركيب مجلس الثورة عكس كل الافكار المجوده فى مصر . . الماركسيه — يسار ، وسط ودينى عادى ، ويمينى على أساس دينى . . . باختصار : الاتجاهات التى كانت موجودة فى مصر ، كانت موجودة فى الثورة ، وهذا كان يمثل — فى الحقيقة — قوة الثورة . فهذه نقطة .

النقطة الثانية ، أن برنامجها كان موجودا . والشئ الغريب جدا أن البرنامج الذى كان يوزع على الضباط الاحرار لم يكن فيه أى شئ بتاتا عن حكم فردى ، لانه لم يكن هناك تفكير فيه ، فى ذلك الوقت . وما اقلوه ، هو انه كان هناك اقامة جبهة وطنية . اولا : كان هناك هجوم على الاحزاب المتعاونة مع الاستعمار . ولكن كان هناك تصور أنه فى داخل الاحزاب ، أو فى مصر ، توجد احزاب وطنية أخرى . ولذلك كانت اول نقطة فى برنامج الثورة هى القضاء على الاستعمار الاجنبى واعوانه من الخونة المصريين . والنقطة الثانية : اقامة جبهة وطنية من القوى الوطنية والاحزاب الوطنية . هذا البرنامج اختلف ولم يعثر عليه احد . كانت هناك نسخة واحدة عندى . وطبعاً شارك فى كتابته الماركسيون المصريون . وهذه حقيقة تاريخية ايضا . وتضمن البرنامج عدالة اجتماعية ، ثم اقامة جيش وطنى قوى يسمح بترقية الجنود الى ضباط ، هذه نقطة مهمة . كل هذا كان واردا لكن باختصار . . فائن الثورة وهى قائمة ، كان عندها فكرة ضرورة مساندة القوى الشعبية . وكان فى نظرنا — فى ذلك الوقت — أن الوفد هو القوة الشعبية . هذا تاريخ . وسأقول الوقائع . فعندما قامت الثورة ، أول بيان فيه عودة الدستور . . وكانت المناقشة حول كيفية عمل مجلس الوصاية . واختلفوا فى مجلس الدولة حول هل يشكل بنص الدستور . لكن الدستور لم يكن فيه نص على عزل الملك . فيه نص على مرض الملك أو وفاته : فاختلف مستشارو مجلس الدولة — وحيد رافت ضد ٨ . وحيد رافت قال لهم أن هذا دستور ملكى لا نص فيه على العزل فلا بد من أن نأخذ الوفاة والمرض مثل العزل .

الرأى الثانى قال — لا — هذه حالة جديدة اذن نعمل حسالة جديده .. طبعا ، مستشارو الراى احسوا أن من غير الممكن أن مجلس الثورة ، والاتجاه العام ، يريد دستوراً . فإذا استطقت الدستور على اعتبار أن الوفاة والمرض هو نفسه العزل ، فلا بد من دعوة آخر برلمان ، ليقر الوصاية ، ويحل البرلمان . بعد ذلك ، ندخل فى ميكانيزم الانتخابات . كان هذا هو رأى عبد الناصر فى ذلك الوقت . لأن هذا ، كان البرنامج الذى ارتبط به . كان رايه انه موافق على رأى وحيد رافعت وهدد بالاستقالة وخرج .. وهذه الجلسة لم اكن موجودا فيها انا كنت فى الاسكندرية ..

لما رجعت ، قال لى انه استقال .. قلت له طيب ! ولماذا رجعت؟ قال : لانى لقيت الموقف فى الجيش منقسم على نفسه . ولقيت الموقف يفلت . وأضاف : فانا رضخت (فى أغسطس ٥٢) . فكان هو فى هذا الاتجاه ولا أريد أن أقول لك انه لم تكن عنده النوازع الفردية فى الحكم . كانت عنده باستمرار . لكن الحقيقة أن القوى التى كانت موجودة أو التى جاءت حول الثورة مثل مجلس الدولة : **السنهورى والقوى التى حاصرت الثورة فى بدايتها (مثلا : جمعية الرواد . جمعية الرواد ، كان فيها د. أحمد حسين والعمرى وعباس عمار وفؤاد جلال واسماعيل القباني كانت تمثل فكرة الرواد المفكرين لمصر — رواد الفكر — هؤلاء كانوا يعتبرون أن حكم الوفد ، هذا ، حكم رعاع ليس فيه كفاءات . وهو التفكير الذى كان موجودا قبل الثورة — وهو الكلام المعروف . ولذلك عندما اصدر على ماهر أول بيان للحكومة ولم يذكر فيه أن هناك انتخابات فى مارس ١٩٥٣ . وكانت الثورة متفقة معه على الانتخابات فى مارس — اصدرت الثورة بيانا ضد على ماهر لانه لم يذكر الانتخابات . وتكلمت الثورة ، أيضا ، فى قضية الضرائب المباشرة وغير المباشرة .. فكان لا يزال هناك — فى ذلك الوقت — تمسك بالبرنامج . لكن جاءت القوى الأخرى المحيطة ، وهى كلها قوى لا تنسب الى الوفد . وهذه قضية تاريخية . كانت من الحزب الوطنى ومن السعديين ومن الرواد . وكان مذهبهم أن الثورة تقوم بالاصلاحات التى تريدها مصر والتى افقتتها فى سنوات الحكم السابق نتيجة الصراعات الحزبية .. الخ اقول : كانت فعلا هناك أرض مهيأة لهذا الامر ، أى لان تحكم الثورة وبقوة ، وتمشى**

في الطريق ، ولا تلجأ الى طريق الانتخابات . وكان يدعم هذا ان الثورة ليس عندها حزب . فاذا انتم عملتم انتخابات ، فان الوفد هو الذى سيأتى . **والسنهورى** قال ذلك في جلسة مجلس الوزراء أيام مناقشة قانون الاصلاح الزراعى « انتوا مستعجلين ليه على الانتخابات في مارس ما انتوا بتعملوا قانون الاصلاح الزراعى ايه . . ده تطبيقه عاوز وقت . ايه لزوم الانتخابات بسرعة ، انتوا عاوزين الوفد ؟ » .

ثم طلع **السيد صبرى** ، في ذلك الوقت ، وكتب عن الفقه الثورى والفقه الدستورى . . كل هذه الامور كانت موجودة ، طبعا ، فهذا شجع الاتجاه الفردى . لا اريد ان اقول لا يوجد استعداد . . لا ! هناك استعداد . طبعا رجل عسكرى موجود في الحكم ، ويمكن انه يعمل شيئا فلم لا ؟ وللتاريخ ، ايضا ، اقول ان الاتجاه الأمريكى كان ضد الحكم الدستورى في ذلك الوقت . وللتاريخ ، ايضا ، لا اريد ان يفهم من كلامى ان **عبد الناصر** كان مع الأمريكان . . **عبد الناصر** اتصل بالامريكان من موقع وطنى . أمريكا قوة عالمية لا يقدر أن يتجاهلها . والتجربة اثبتت انه اذا اختلفت المصالح الوطنية اختلف معهم . انما هو رجل وطنى ، تماما ، لأن أمريكا كانت قوة كبيرة . والاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية لم تكن ظاهرة بعد في المجال . . فالامريكان ايضا كانوا يشجعون على عدم اعادة الحكم النيابى لان في نظرهم الحكم النيابى اذا جاء بالوفد ، . . . فالوفد سيكون ضعيفا ، وأمام الشعب سيرضخ ، باستمرار ، ما دام هو حكم شعبى . فاذا حدث هذا ستبقى هناك حرية وفي الحرية اليسار يكسب . وهذه كانت قضية مقاومة الشيوعية . وفي ذلك الوقت — في غمار الحرب الباردة — الأمريكان كانت ، عندهم ، هذه القضية اساسية . لذلك كانت الثورة تهدد الأمريكان . اذا لم تساعدونا سنرجع الى الانتخابات . (لاحظ أن هذه قضية مهمة) **صلاح سالم** كان يقول : « اذا مكنتش الأمريكان حيتعدلوا معنا نرجع الانتخابات » . وهم « الأمريكان » كانوا خائفين جدا من أن الوفد يرجع . هذه حقيقة تاريخية ، لانهم خائفون من فكرة الحباة البرلمانية وحرية النقاش وما تسببه من تقدم لليسار . وأنا في الحقيقة ، هذه من الأمور التى نبهتني كثيرا الى قضية الديمقراطية . لأنه ، ظهر في الأيام الاولى ، أن الثورة بدأت تتجه الى قبول الاشياء التى كانت

الحركة الوطنية ترفضها (النقطة الرابعة . قانون استثمار رأس المال الأجنبي) تم وضعه . وكان هناك قانون قائم للاستثمارات لكن لم يكن ينفذ ، أو أن رأس المال لم يأت .

فكانت هناك فعلا أرضية تمهد لهذا الأمر . وكانت الطبقة الرأسمالية في مصر سعيدة جدا في ذلك الوقت بحكم عبد الناصر ، وكان يمثلهم اتحاد الصناعات وعبد الرحمن حمادة رئيس مجلس إدارة شركة المحلة كان صديقا لمجلس قيادة الثورة ويقول لهم مجيء الثورة انقذ مصر من الراية الحمراء يعني ، كان في نظرهم أن الثورة إذ تقوم باصلاحات متعددة ، تقوم بمنع الشيوعية . هذا هو التفكير الذي كان واردا في الذهن تقريبا — في ذلك الوقت .

فلماذا حدثت أحداث ٥٤ ؟ . كانت وجهة نظرنا ، انه ازاء هذا الموقف الذي فيه السلطة مطلقة ، وبعد حل الأحزاب ، وهذه الأشياء التي تمت ، انه في غياب الديمقراطية ممكن يحدث انحراف للحكم ، لأنه لا توجد أية مساءلة . فانت سائر تضرب كل القوى واحدة وراء الثانية . وبعد ذلك فان السلطة المطلقة يمكن أن تقرر أي شيء .

انا اتكلم كيساري في مجلس قيادة الثورة . وطبعاً اليسار في مصر — في بداية الأمر — انقسم : هناك جزء ، ايد الثورة من أول دقيقة باعتبارها انعكاساً وطنياً . وهناك جزء اعتبرها حركة ديكتاتورية عسكرية فاشية ، يعني كان هناك رأيان مختلفان في هذا الأمر .

النقطة التي أريد أن أبرزها انه كان هناك رغبة في وجود حياة ديمقراطية . انا أعرض وجهة نظري ، في ذلك الوقت . وكان جزء كبير من الحركة الديمقراطية في مصر ، واليسار المصري أيضاً ، كان رأيهم في ذلك . يعني انا لم أكن أقول هذا بمفردي . . . فكان هناك رأي انه لابد وان يكون هناك حكم برلماني . لأنه مادام المجتمع لن يغير نظامه الاجتماعي (مجرد الاصلاح الزراعي هذا ، لا يعتبر شيئاً كبيراً) . ومادامت هناك طبقات ، فان من حقها أن تعبر عن نفسها والا فان طبقة معينة تمسك بالحكم . وصحيح أن العهد

السابق كان فيه اقطاع ورأسمالية ، ولكن كان فيه شكل ديمقراطى .
ومادام هناك نظام رأسمالى ، فلا بد أن تكون هناك ديمقراطية .
والا فإن الطبقة الجديدة أو النظام الجديد سيسيطر ، ويحرم الفئات
الآخري . فلهذا السبب كان اتجاهنا فى مارس ٥٤ الى الديمقراطية .
لكن الحقيقة أن الراى العام (المتعلم) كان فعلا ضد عودة
الاحزاب . هذه حقيقة واردة . وهذا شئ احسبنا به . لأنه
عندما دعونا الى فكرة عودة الدستور ، وعودة الحياة النيابية ،
كان فعلا هناك تيار فى الراى العام (كان قويا جدا) خائفا من فكرة
عودة الاحزاب . وبالفعل كانت هناك ارضية سياسية مهيأة لهذا
الأمر ، وان عبد الناصر يحكم ، ويبعد كل القوى المعارضة . فأصبح
سلطة كبيرة . لكن هذا لم يكن السبب ايضا . . السبب الكبير —
فى نظرى — لهذه السلطة الضخمة — جاءت من انجازات
عبد الناصر أو شعبيته ، وليس لان معه سلطات . لأن هناك حكما
كثيرين جدا عندهم سلطة لكن ليست عندهم مثل هذه القدرة . .
فعلا ، حقق أشياء كانت احلاما للرجل المصرى العادى . . جلاء
الانجليز — تأمين قناة السويس . . كان لى — مثلا — صديق ذو
فكر محافظ ، ويكره عبد الناصر جدا . يوم أن أمم عبد الناصر قناة
السويس قام احتضن الراديو وقبله وراح يبكى ويقول : دا احنا
عشنا طول عمرنا نحلم بهذا . وبعد أن تم تأمين قناة السويس تم
تمصير البنوك ، لان هذه قضايا لا ننساها .

الى هنا ، وكانت الرأسمالية راضية . حتى جاءت تأميمات ٦١
وتحركات القوى الرأسمالية والاقطاعية ضده . . التحرك حدث
هنا . لكن كانت سلطة عبد الناصر قد تدعمت بحكم انه كان بطسلا
وطنيا حقق انجازات عاش الشعب المصرى سنوات يطلبها وحقق
للفلاح المصرى فعلا أشياء . لما ننزل القرية ، نحن أبناء القرية ،
نعرف ماذا تعنى انجازات عبد الناصر انه لا يستطيع مخلوق اليوم
أن يطرد فلاحا من الأرض ، ألا « بالطبل البلىدى » أى بصعوبة
شديدة . وهذا عمل يعد استقرارا للفلاح : أولاد الفلاح تعلموا
ويدخلون الجامعة بنيت مستشفيات ومدارس . كميات المدارس
التي بنيت فى الريف هائلة . يعنى عندنا فى مركز كفر شكر ، الذى
انا منه ، مدرسة ثانوى ، وزراعية ثانوى ، وتجارية ثانوى ، فى
كل ثلاث قرى مدرسة اعدادية . كل قرية فيها مدرسة . كل ثلاث

أربع قرى فيها وحدة صحية . المياه والكهرباء قضايا هامة بالنسبة بالرجل الذى فى الريف ، شىء كبير . **عبد الناصر** طبعاً حقق إنجازات فهذه الإنجازات ، خلقت شعبية كبيرة أصبحت عنده سلطات مطلقة بسبب ضرب القوى الأخرى هو — فى الحقيقة أيضاً — رفض أن ينشئ ميكانيزم خاص له هو ، كفرد أو كحاكم ، أعنى ميكانيزم أو أجهزة سياسية تخدمه . . هل هناك حاكم — فى العالم — يقدر أن يأخذ قراراً من غير أن تجهز له عدة دراسات أو آراء ؟ . كان يلجأ الى هذا فقط عندما يحب . ولا يلجأ اليه عندما لا يريد . لم يكن له « نظام » أو « نسق » دائم . وهذه هى النقطة الأولى فى العيوب .

فالأحداث التى حدثت فى مايو ويونيو ٦٧ سببها الأول أن الدراسات التى عن حالة العدو لم تكن كافية .

لكن الكوارث التى حدثت — فى نظرى أنا — جاءت من النقص الكبير فى ميكانيزم اتخاذ القرارات الأساسية ، ومن الأجهزة السياسية التى تعمل مع **عبد الناصر** ، وذلك قبل أن يأخذ القرار . وهذا الأمر لم يكن وارداً ، أو غير موجود تقريباً . وهذا الأسلوب تابع لفكرة الحاكم القوى . فما دام قد أخذ كل السلطة فمن الصعب جداً أن نقول له : اعمل هذا طالما أنه هو صاحب الكلمة . الخطأ الأول ، عند قيام الثورة ، جاء من قبول الناس فكرة تفويض مطلق لمجلس الثورة للحكم .

لكن المسألة استمرت فى هذا الطريق ، بسبب الانتصارات التى حققها **عبد الناصر** لا بسبب — كما يقول بعض الناس — أنه كان يعمل غسيل مخ للناس . لان أجهزة الاعلام ما كانت تقدر تعمل غسيل مخ للشعب المصرى بدون الإنجازات . وبدون الانتصارات . يعنى هذا كان عاملاً من العوامل التى جعلت أن الناس يؤمنون أن هذا الرجل بطل .

النقطة الثانية . . موضوع الديمقراطية ورفض **عبد الناصر** المطلق أن يأخذ قراراً تحت أية ضغوط . الديموقراطية معناها قبول مشاركة الناس معه على جميع المستويات . يعنى كان فى مقدوره

أن يعمل حزبا طليعيا . ويمكن الديمقراطية أن تكون حزبا طليعيا حقيقيا ، أو منابر ، أو أحزاب تقدمية ، في نطاق التحالف . ومن الممكن الربط بين هذه الأمور . لكنه كان يرفض الضغط ، حتى من « الحزب الطليعي » الذي أنشأه . ولم يكن أحد منا يطمح أن توجد الديمقراطية في عهد جمال عبد الناصر بمعنى الديمقراطية الليبرالية ، إنما الديمقراطية المطلوبة كنت من أجل الأهداف التي وضعها هو . وهي : مقاومة التحدى الخارجى والتغيير الداخلى . حتى هذه الأمور لم يكن مستعدا لها . لأن تجربته الشخصية كانت أنه لا يجب أن يلتزم مسبقا إلا بأفكار تجربته ، فهي التي تمكنه من أن يصل إلى هذه الأشياء بنجاح .

الى أن حدثت كارثة ٦٧ وتفجرت العيوب الموجودة . وللأسف الشديد ، أن كل الهجوم عليه تركّز على أنه انهزم لأنه اشتراكى . وليس هذا هو السبب .

نحن ، في الحقيقة ، كنا نؤيده بهدف أن الجانب الإيجابى للتجربة يستمر . ونحاول أن نقلل من الجانب السلبى . لكن واضح أن القضية كانت صعبة . ولذلك يجب أن يكون هدفا أساسيا من أهداف المناقشة هو : كيف تصبح الحركة الوطنية التقدمية استمرارا لإيجابيات المرحلة السابقة وأنها تبتعد عن السلبيات ؟ وطبعاً ، كما قال عبد العظيم أنيس لن نقدر أن نقيم هذا ، فكيف نضع تصورا للمستقبل . لأن هناك — في الحقيقة — عدم وضوح . إذا كان هناك تصور للمستقبل ، فلا بد أن تكون هناك أيديولوجية .

وعبد الناصر ، لم يكن يجب الالتزام البعيد المدى في هذه الأمور . وكان هذا منبع الأخطاء التي وقعت . وثبتت تطور الحوادث أن عدم رغبته في الالتزام البعيد المدى كان ضارا بالاشتراكية . وذلك ، طالما أنه لم يضع تصورا للشكل النهائي للمجتمع الذى يريده .

لكن هذا الدرس لا يلغى أنه وضع نقطة أساسية جدا — في رأى — وهي حتمية الحل الاشتراكى للبلاد النامية . فواضح أن البلاد النامية — إذا أرادت أن تتطور وتنمو تقع في التبعية إذا اتبعت الطريق الرأسمالى . أما إذا اتبعت الطريق اللارأسمالى ، أى

الاشتراكي ، فهذا هو طريق الدفاع عن الاستقلال الوطني . فمن هنا ، ومن منطلق وطني — وهذه حقيقة — تكون التجربة الناصرية هي مرحلة تاريخية يجب أن تقوم على اساس هذا الأمر . . دفاع عن الاستقلال الوطني . والتغيير الاجتماعي من الضروري أن يلزم هذا الدفاع . ويتعين هنا — إذن — أن نناقش التجربة . فما دام عبد الناصر وضع مثل هذه الاهداف ، فلا يبقى الا أن تدرس الوسائل لتحقيقها . وهنا ، يمكن أن ندرس عيوب التجربة ، فنقول : هي كذا وكذا وكذا . وبالتبعية لا يمكن أن يكون كل ما تم في العهد الماضي سلبيا . لا ! هو ايجابي لأنه اقتراب من أهداف كبيرة . ولما نتصور المجتمع الذي نريده ، سنجد أن المرحلة السابقة كانت اقترابا كبيرا من هذه الاهداف . ولكن عطلتها السلبيات المشار اليها . منها ، مثلا ، انه كان يضرب القوى التي تنادي بالاشتراكية وتعادى الامبريالية وتتفق مع هذه الاهداف . ومن ذلك ، أيضا ، ابعادها عن السلطة ، ووضعها في السجون . لكننا ندافع عنه الآن لأن هذه الاهداف هي اهدافنا ، بصرف النظر عن عملها .

■ توفيق الحكيم :

يعنى نحن متفتون على لب القضية . وهي أن الاساس الشكلي للثورة لم يكن من الممكن أن يؤدي في آخر الامر الا الى سيادة السلبيات .

■ خالد محيي الدين :

عندما نصل الى التقييم ، فسنجد أيضا أن في تفكير الرئيس عبد الناصر — كما هو وارد في « الميثاق » — اخطاء هي أيضا أدت الى ثغرات في التغيير الاجتماعي .

■ توفيق الحكيم :

انا تنبعت الى هذا اخيرا . وأنا كنت متحمسا للثورة بانجازاتها ، وان عبد الناصر هو الرجل الذي انتظرته من ثلاثين سنة . ولم أكن

أعرف ان كل هذا يؤدي الى حدوث أثره . لكن الشكل السيء لم يكن قد ظهر أثره في ذلك الوقت ، فضلا عن انى كنت غير راض عن نظام الاحزاب . ولذلك تلاقيت مع الثورة .

لكن بعد ذلك ذكر — انه بعد صدور « الميثاق » — تحدثت الى بعض الاصدقاء لينقلوا كلامى الى **عبد الناصر** وقلت له : اننى لاحظ الآن الرجل الذى يبيع بطيخا في الشارع ، يمكن عندما تطلع بطيخة « قرعة » يمكن يشتم **عبد الناصر** . معنى كلامى ، ان **عبد الناصر** يتحمل مسئوليات لا يستطيع ان يتحملها ، لانه يحكم حكما مباشرا وقلت لصديق من هؤلاء الاصدقاء : لماذا لا تبلغه ان ينظم ضغط الجماهير فيعمل حزبين . والشعب عندما يغضب يصب غضبه على الحزب الموجود في الحكم ، ويأتى بالحزب الثانى . فمن واقع « الميثاق » فان « الميثاق » يحتل حزبا معتدلا وحزبا متطرفا . وقد قيل لى ان كلامى هذا نقل الى **عبد الناصر** فقال : لكن أخشى ان تحدث صراعات في البلد ويعطلون البلد ، وتصبح مشاغل كل حزب ان يحطم الحزب الآخر . وزمان كان التطاحن في البلد بهذا الشكل .

■ لطفى الخولى :

بعض الاضواء قد القيت من الاستاذ **خالد محيى الدين** والاستاذ **توفيق الحكيم** . اصبحت عندنا نوع من « الفرشة » او الأرضية التى يمكن ان نصل — من خلالها — الى اطار نلتزم به ، بجدول أعمال لهذه المناقشة التى يبدى أنها ستمتد جلسات وجلسات . وأعتقد أنه من الممكن ان د. **عبد العظيم انيس** يتكلم ، اذا كان عنده مشروع او اقتراح — في هذا الأمر — أعنى ترجمة ما ناقشناه وما عرض علينا والوثائق — الى جدول أعمال لهذه المناقشة .

■ توفيق الحكيم :

فلنبحث تقسيم الموضوعات على فترات حتى لا تختلط الأمور . . . كلامنا اليوم — في الواقع — ينصب على رقم ٣ الذى هو التجربة الناصرية . ولان هذه نشرت في « عودة الوعي » فانا أقول افتحوا الملفات . فالقلق يجىء من أمرين :

أولاً : الإطار الذى يوضع . لذلك فأتنى لا أتكلم الآن عما تريده الدولة : أى عن تغيير فى النظام الموجود وفى الانحداد الاشتراكى كشكل . أنا أتكلم اليوم عن رؤية واضحة لشكل اليسار فى المستقبل — ولو بعد خمس سنوات . اليسار ، اليوم ، هل هو عارف ما هو الشكل الأمثل لوضعه فى المستقبل ، حتى لا نفاجأ يوماً بىأس الناس ، ويتأكدون أن الاتحاد الاشتراكى ليست له فاعلية . فماذا نفعل عندما يأتى الوقت الذى تطرح فيه المسئوليات ؟ المسألة شكل الحكم ، وشكل اليسار ما هو . أما اليمين « فسيبك منه » لماذا « لأنه طول عمره مستفيد من واقع أن وراءه تقاليد هائلة ووراءه التجارة بالدين . وراءه أخلاقيات مجتمع قديم من الصعب أن تطالبه بأن يغير نفسه . ولذلك أنا ، اليوم ، أتكم مع اليسار . لأن اليمين لا يريد التغيير . فاليسار هو الذى يقوم بالتغيير . فالسؤال : اليسار ، هذا ، هل سيكون فى إطار أو لن يكون هناك إطار ؟

■ لطفى الخولى :

هذا سيبحث ، ونحن ملتزمون بهذا . .

■ توفيق الحكيم :

لذلك أضيف أن الكلام الذى قلناه اليوم ، هذا يدخل فى الباب الكبير جداً الذى هو الثورة ، من حيث السياسية ، ومن حيث وضعها للعرب والعروبة ، والانتاج الداخلى والإصلاح الزراعى : كيف نفذ ، وما الذى حدث فى الريف ؟ كل هذا ، لأن اليسار عليه أن يبلور الثورة لأنها ستكون المنطلق . لابد أن يعرف اليسار التحول الاشتراكى : ما هى سلبياته ، حتى لو كانت ٢٠ فى المائة ، لابد أن يأخذها ويبنى عليها .

■ لطفى الخولى :

اتفقنا ! المطروح ، فى النقاش ، الآن ، وهو وضع الإطار العام للمناقشة ، بما فيه القضية الأساسية . . أين يقف اليسار من الواقع ومن المستقبل فى ضوء تجربة العشرين سنة الماضية . وهذا متفق عليه .

■ توفيق الحكيم :

طبعاً ، بالنظر الى ظروف المعركة لا نريد ان نعمل اى تخطيطات فى الحاضر لأن السلطة تعمل وهى ماشية فى طريقها وتستعد للحرب . ونحن لا نريد ان « نلخبط » لها نظامها . ولكن حتى لا يفاجئ اليسار ، غداً ، بأنه مشئت وأنه قاعد هكذا فى شكل هلامى ، فلا بد — قبل أن يضع المجتمع الأساس لنفسه بعد الحروب — نقول لا ! هذا هو اليسار قد أصبح واضحاً منذ الآن ، واننا من خمس سنوات اجتمعنا فى هذه الغرفة . وأنا من الجائز الا أكون موجوداً بحكم سنى المتقدمة لأنه من سنة لسنة عزرائيل واقف لى . لكن يبقى اليسار . فاما أن يظل مطارداً أو ينقسم على نفسه . أقول لابد من الآن ، لأن مسألة عدم الشكل هذه « تعبائى قوى .. قوى » . وهذه (مسألة عدم الشكل) مسألة لم تكن متوقعة من ثورة ايجابية عملت انجازات ولكن بدون شكل سياسى يسمح للشعب أن يشارك ، ويسمح لليسار أن يوجد ، ويسمح للمعارضة أن توجد .

■ لطفى الخولى :

المطروح الآن للنقاش هو التصور .. كيف تجرى المناقشة من خلال ترجمة كل هذا الكلام الى جدول أعمال . يخيل لى أن الدكتور عبد العظيم عنده كلام .

■ عبد العظيم أنيس :

أنا اقتراحى ، استكمالا للمناقشة التى بدأتها أو التساؤل الذى بدأتها ، هو مجرد اقتراح لآطار المناقشة . فان وافقتم عليه ، ممكن نستمرفيه . وهذا الاقتراح قد يبدو غير منطقى فى مناقشات عادية . لكن أعتقد أنه سيكون منطقياً ، ومفيداً فى هذه المناقشة بالذات . لأن مثل هذه المناقشة الهامة جداً ، والضرورية جداً والتى تسجل للتاريخ ، أعتقد أن هناك خوفاً من أن تتبلور المناقشة الى مناقشة تفصيلات وجزئيات ، وبالتالي ، فان القضايا الأساسية والجذرية التى دائما يتكلم عنها الأستاذ توفيق الحكيم ، تضع فى هذا الموضوع . وعلى هذا الأساس أقترح أن تبدأ المناقشة .

أولا : حول صورة المستقبل . ما هي الملامح الأساسية التي يتصورها الجالسون هنا للمستقبل وذلك فيما يتعلق بمصر . ومرتبطة بهذا طبعا موضوع اليسار . وهنا عندي ثلاثة محاور في النقطة الأولى . أعتقد أنها محاور جديرة بالمناقشة .

(أ) مستقبل مصر . . فمن ناحية ، هناك النظرة الليبرالية العادية ، ومن خلالها نتصور مستقبل مصر ، مجتمعا فيه أحزاب فيه نظام ليبرالى ، بكل ما يعرفه النظام الليبرالى في بلد مثل بريطانيا أو الهند أو فرنسا . . الخ . أو نظام رأسمالى في طابعه العام . وفي مقابل هذا التصور ، هناك النظرة الاشتراكية التي تقوم على أساس حتمية الحل الاشتراكى . وان بلدا مثل مصر ، بلد فقير ونام ، وانه لا مفر من هذا البعد بالنسبة للموضوع .

يرتبط بهذا ، كل مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كبعد . ثم قضية الديمقراطية وشكل الديمقراطية ، وتصورها ، وكل ما يرتبط بذلك .

(ب) البعد الثانى ، أعتقد انه متعلق بالبعد العربى . ويرتبط بهذا ، قضية النضال ضد الاستعمار والصهيونية . وقضية شكل المستقبل فيما يتعلق بعلاقات مصر بالعالم العربى : صورتها سواء علاقة دستورية اتحادية ، وحدوية تضامنية فقط . . الخ .

(ج) البعد الثالث ، أعتقد هو البعد الدولى الذى أشار اليه الأستاذ توفيق الحكيم في كتاباته فيما يتعلق بمشكلة تصورنا لعلاقة مصر بالعالم كله : الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ، الدول النامية ، المجتمع الاشتراكى . . الخ .

هذه ثلاث أبعاد فقط عريضة أطرحها للمناقشة . ويرتبط بهذا ، موضوع دور اليسار المصرى في تشكيل هذا المستقبل الذى نتكلم عن ملامحه . اذا تبادلنا الراى في هذا التصور ، وضمنا ان فيه حدا أدنى من الاتفاق ، وحددنا نقط الخلاف ، في هذا الموضوع كله فسوف يكون من المفيد جدا أن نتكلم بعد ذلك في « ثانيا » . . تقييم الوضع الحالى ليسار الثورة لأن هذه النقطة ، نقطة هامة جدا أريد إبراز أهميتها وليس مجرد اننى أتناقش فيها الآن .

استاذنا توفيق الحكيم أشار الى قضية الشكل . الشكل السياسي الذي اعتقد هو أنه كان بلا أهمية في الماضي ، واكتشف ، فيما بعد ، أنه ذوى أهمية قصوى ، وان اهمال هذا الشكل أدى الى فكرة الزعيم المعبود ، وما ترتب على فكرة الزعيم المعبود ، من استئثار بالسلطة والدكتاتورية ، واتخاذ قرارات بدون مشورة ، الخ . . . مما أدى الى الكوارث التي رأيناها . أنا قد اختلف مع الأستاذ **توفيق الحكيم** في هذه النقطة . لا لأنى أهمل قضية الشكل تماما ، انما ربما أنا أرى جذور الموضوع هي فعلا قضية قصور فكرى في القيادة السياسية **لعبد الناصر** ، والقيادة السياسية للثورة في فترة الستينات . بمعنى آخر، اعتقد — وهذا ما سأفصله فيما بعد — أنه بانتهاء الخطة الخمسية الاولى في أول الستينات ، وانتهاء بقرارات ٦٣ . أقول — في رأى — أن الثورة لم تعد — حقيقة — قادرة على أن تعطى في اتجاه الفكر الاشتراكى أكثر مما أعطت . وان أحد الأزمات الأساسية التي بدأت تظهر في النظام برزت فعلا ، في سنة ٦٤ ، ٦٥ أى قبل ٦٧ بسنتين . وان المشكلة هي أزمة فكرية كبيرة . وانها كانت عاجزة عن أن تمضى في طريق الثورة أكثر من هذا أعنى في قضية الناجية الداخلية . هذا رأى وجائز يثبت أن هذا الرأى صحيح وجائز يثبت أنه غلط . انما أنا اعتقد أن هذه قضية قصور الثورة فكريا ، وتخلفها في هذه الحدود التي وصلت اليها ، ولم تكن قادرة على أن تمضى أى أبعد من هذا . وعلى هذا الأساس بدأت الانتكاسات تأخذ وضعها الطبيعى في هذا الموضوع ممهدة لما قبل ٦٧ وانتهت بكارثة ٦٧ .

هذه نقطة مهمة نناقشها . قضية الشكل والمضمون في داخل حدود تقييم الوضع الحالى .

■ توفيق الحكيم :

مسألة أن قصور التفكير الثورى عن أنه يعطى الاشتراكية أكثر . . هل السبب فيها هو اضعاف اليسار في ذلك الوقت ؟ أنا اعتقد أن الاشتراكية بنت اليسار ، وليس اليسار ابن الاشتراكية . لأنه كيف يتم التغيير . الاجابة : أولا : يتم لمصلحة الناس . ولكى يتمكن اليسار من التغيير فلا بد أن يكون قويا وبتغييراته تولد الاتجاهات الجديدة ومنها الاشتراكية .

■ عبد العظيم أنيس :

لا أريد أن أقول أن قضية الشكل غير ذات أهمية إنما ينبغي أن توضع في مكانها الصحيح . في الإجابة على سؤال الأستاذ توفيق . أعتقد أن هناك أسبابا موضوعية وأسبابا ذاتية . يعنى ، هناك أسباب سندخل في تفاصيلها . ومما لا شك فيه أن من بين الأسباب الذاتية ضعف اليسار . وهذا سيكون واردا في رأى أنا الشخصى ، وأنا أعتبر من رأى الشخصى في هذا الموضوع .

فإذا دخلنا الى ثانيا ، فهناك نقط أساسية ينبغي أن يقال في هذا الموضوع ، هل الثورة تشهد تقدما الآن في السنوات الأخيرة ، بعد وفاة عبد الناصر أو تراجعاً ، من ناحية الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ؟ ثم من ناحية الالتزامات التى — التزمت بها الثورة فى مواعيقها . ميثاق العمل الوطنى ، برنامج العمل الوطنى ؟ الخ كل هذه الأمور فى حاجة الى أن تناقش بالضبط ليضع الإنسان يده على هذا الموضوع . وفى هذه المناقشة للوضع الحالى ، فى مسار الثورة ، سيأتى موضوع البعد الداخلى والشعبى ، والقضية السياسية والقضية الاقتصادية ، قضية التنمية ، والبعد الدولى ، والبعد العربى .

ثالثاً : تقييم ثورة ٢٣ يوليو . أنا أعتقد أن هذا سوف يأخذ مكانه بعد ذلك . لأنه من المنطقى أن تطرح قضايا ستظهر حولها خلافات بين المجتمعين . تأصيل هذه الخلافات سيعود الى الماضى . وسيكون من المنطق أنه سيؤصل فى حدود ثورة ٢٣ يوليو ، وقد يؤصل الى ما قبل ثورة ٢٣ يوليو أيضاً .

فى هذه الحالة المناقشة يمكن — فى هذا الاتجاه — ستكون مفيدة وبناءة . لأنه إذا كان هدف المناقشة أن نخرج بنتائج ذات قيمة عملية ، ولا تكون سفسطة مثقفين — مجرد السفسطة — فلا بد أن يكون هناك تقييم للماضى . أنا لست أطرح فكرة تقييم عبد الناصر حتى ولا تقييم اليسار . فليست هذه هى القضايا الأساسية ، وإن كانت سترد فى داخل النقاش والاطار . وإنما هذا تقييم ثورة ٢٣ يوليو بالضبط : حقيقتها ما هى ؟ والعناصر الأساسية لمكوناتها . إذا كان رأيكم أننا نناقش أولاً وثانياً وثالثاً بهذا الترتيب فأعتقد أنه سيكون مفيداً ، أيضاً إذا كان لكم رأى آخر .

■ لطفى الخولى :

طرح د. عبد العظيم أنيس معروض للمناقشة .

■ محمد سيد أحمد :

أنا عايز أطرح بعدا آخر .. كان محور من المحاور التى طرحت يسار ويمين . كان المحور الثانى : شكل وموضوع . أريد أن أقول : ان هناك محورا ثالثا موجودا فى كل هذا الكلام : سأسميه تحت وفوق . هذا مهم جدا . يعنى مثلا لو نأخذ الشكل فى القسم الأول وهو نظام فوقى ولا يتسرب الى أعماق معينة تحت . لما جئنا نتكلم عن المضمون فى النظام ، قلنا أيضا هذا نظام فوقى ، ونظام فوقى لضرب نظام فوقى بدون استعانة بالتحتى . ولما كان عبد العظيم أنيس يقول ، من لحظة ، أن الثورة استهلكت امكانياتها بعد ٦٥ ، لان ازمة « التحت » طرحت ، كان استثمار الامكانيات من تأميم المصالح الاستعمارية وتأميم بعض المصالح الفوقية انتهت فى الخطوة الخمسية الأولى . وبعد ذلك كان المطلوب تراكما رأسماليا آخر لا يأتى الا من « تحت » . والثورة لا تريد انها تقدم على « تحت » ، فلم تحدث الخطوة الثالثة ، وتعثرت فى الازمة . هذه هى النقطة الثانية .

النقطة الثالثة : ربط الشكل والموضوع هو — فى نهاية الأمر — مطروح كقضية لم يعد من الممكن ارجاؤها . لأن « التحت » يبرز فى الصورة ، خصوصا ، ونحن داخلون على مرحلة ثالثة : ما قبل ٥٢ ، ومن ٥٢ لغاية اليوم . وأنا أقول أن معركة أكتوبر ٧٣ كانت نقطة تحول . هنا ترتبط بقضية أخرى .

نحن تكلمنا عن مصر الناصرية ، أو مصر العربية . أنا أحب أتكلم عن مصر ازاء اسرائيل . وهذه قضية لا تقل أهمية عن هذه المشكلة . أنا أقول ان المرحلة القادمة هى مرحلة مصر ، ومصر العربية معا ، ازاء اسرائيل . وهى مرحلة تختلف عن طبيعة المرحلة السابقة . وفى تعبير موجز ، وتعبير رمزى أضع المسألة بالشكل التالى ، وارجع (لفوق وتحت) .

لقد دخلنا ثلاثة حروب مع اسرائيل : حرب ٤٨ ، وهى انشأت بالمناسبة ٥٢ . لأنه بفضل ٤٨ حدث ما حدث فى ٥٢ . وبسبب اننا كنا عاجزين عن أن نواجه اسرائيل ، فقد استرددنا كرامتنا بتصليح أمورنا فى الداخل . الثورة المصرية الى — حد ما — لها بعد ازاء اسرائيل . الكرامة المصرية التى يمكن استردادها عن طريق رد الهزيمة ازاء اسرائيل استردت بتعديل داخلى . لكن حرب ٥٦ لم تعالج هذا الموضوع لأن الانتصار كان سياسيا . الدم أهدر سنة ٤٨ ، والدم أهدر ٥٦ ، ولكن الدم — لأول مرة — لم يهدر فى ٧٣ . طبعاً ، هذه قضية نقاشية : الى أى حد هو أهدر أو لم يهدر .

ما أريد أن أقوله أن الصورة التى عندنا أن هذا لم يهدر . وهذا مهم جداً . أن دخول عنصر الدم معناه دخول عنصر من تحت . . الشعب . وهذا لا يقبل الردة . لأول مرة ، هنا ، عنصر داخل من تحت فارض نفسه فرضاً . وهذا سيرسم المستقبل . أنا آخذ هذا الجانب الرمزي . لكن هذا التعبير الرمزي بالغ الأهمية بالنسبة لكل صورة المستقبل . وأقول أن المستقبل سيكون ، لأول مرة المرحلة التحتية وليس مرحلة فوقية . حين نتكلم عن مرحلة تحتية نتكلم عن اليسار بأجلى معانيه . لأنه حتى تاريخنا اليسارى ، فى مصر ، اليسار فوقى أيضاً . كان يساراً له دور الاشعاع الفكرى أكثر من دور التحت الطبقي . لم يكن اليسار يمارس عن طريق التحريك فى الشارع وفى الريف . ولكن آخر مرة دخل الريف كان سنة ١٩ . الريف اختفى بعد ١٩ ، والريف تجمد عند الاصلاح الزراعى سنة ٥٢ الريف لم يدخل الصورة . اليوم هناك بعد جديد .

■ لطفى الخولى :

هل عندك اضافة للنقاط الأساسية ؟ أنت تكلمت عن أنه لابد فى المناقشة أن نراعى البعد (مصر — اسرائيل) طيب هل هناك حاجة ثانية غير هذا الطرح ؟

■ خالد محيى الدين :

كلام عبد العظيم أنيس أنا موافق عليه . لكن موضوع المستقبل ، لابد أن يترتب ترتيباً منهجياً بالأولوية . لأنه الكلام الذى قاله محمد

سيد احمد داخل في البعد العربي ، أو فيها يسمى بالاستراتيجية العربية أو الداخلية . ولذلك ، اذا كنا سنرتب قضية موقف مصر من الانتماء العربي والدولي ، فهذا يتم على ضوء تحديد الموقف الداخلي . ولذلك أنا لما سألته هل هذا هو الترتيب . قال لا ؛ هذه هي الموضوعات . وكل الموضوعات التي ذكرها هي هذه الموضوعات بالفعل . تبقى النقطة الثانية . والسؤال بالفعل : هل نبدأ بمناقشة المستقبل ثم نأتى حتما للحاضر ، فالماضي ؟ أم اننا ونحن نناقش المستقبل ، سنناقش حتما الحاضر والماضي ؟

■ عبد العظيم أنيس :

لا نفر من هذا . .

■ خالد محيى الدين :

اذا كان الأمر كذلك اوافق .

■ لطفى الخولى :

لكن بدون تركيز في البداية .

■ خالد محيى الدين :

أنا موافق على ترتيب أولوية المستقبل .

■ مراد وهبة :

أنا اختلف قليلا مع د. عبد العظيم أنيس بحكم التزامى بوجود أستاذنا توفيق الحكيم . فى تقديرى ، أن نبدأ بالفعل بصورة المستقبل . لكنى مستقطب فى الاطار الذى يطرحه فيه الأستاذ توفيق الحكيم ، إذ أن المستقبل ، عنده هو تصور للاشتراكية الحقيقية . فأنا أقول — مبدئيا — أن نستقطب فى صورة المستقبل — وهو الاشتراكية الحقيقية — دون طرح اشتراكية أم ليبرالية . وذلك

بحكم ان الجالسين كلهم يسار . واذا اتفقنا على هذا الاستقطاب
لصورة المستقبل — طبقا لما قاله الأستاذ **توفيق الحكيم** ، من انه
الاشتراكية الحقيقية — فسنعود الى الوراء ، الى الماضي ، ونقفز
على الحاضر ونتجه الى الماضي . وهو ما أشار اليه د. **عبد العظيم**
خاصا بثورة ٢٣ ، وهو ما عبرنا عنه بفتح الملف . وفي تقديري فتح
الملف يدور حول ثلاثة محاور :

١ — العلاقة الجدلية بين الذاتى والموضوعى ، أى تحديد
مسئولية **عبد الناصر** ، وتحديد القوى الجماهيرية ، وأصحاب
المصلحة ، من ناحية مسئوليتهم تجاه تعاضم العامل الذاتى المتمركز
فى شخصية **عبد الناصر** .

٢ — المحور الثانى هو : العلاقة بين البناء الفوقى والبناء التحتى .
لانه واضح من « الفرشة » التى طرحت ان انجازات **عبد الناصر**
كانت توحى بعدم الاهتمام بتغيير البناء الفوقى المتمركز ، فيما يتصل
بالقيم والتقاليد والعادات ، أى كل هذه الأمور التى ألح عليها أستاذنا
توفيق الحكيم بقوله : انجازات يسارية مادية ، ولكن تقاليد وتراث
يمينى لم يحدث تغييرا . وهى — فى تقديري — قضية فى حاجة الى
نقاش .

٣ — المحور الثالث : هو العلاقة بين العام والخاص . وأنا لاحظت
بأن الأستاذ **توفيق الحكيم** مهتم جدا بالتطبيق . أما مسألة الاشتراكية
كمبادئ عامة متبلورة فى أيديولوجية معينة فيبدو لى أن هنا تخوف
من جهة أستاذنا — من انه قد تتحول الدعوة الايديولوجية الى مجرد
شعارات كلامية . الى أى حد يمكن مستقبلا أن نتفادى تحول
الايديولوجية الى شعارات كلامية ؟ . حين نقاش هذه المحاور
الثلاث ، ففى تقديري ، أن هذا بالضرورة — يعدل من صورة
المستقبل فيمكن أن ندخل فيها ما يريده د. **عبد العظيم** ، ثم بعد
تعديل صورة المستقبل نعود الى صورة الحاضر حتى يمكن أن
نعرف جيدا كيف يمكن تحريكه لأن هذه هى القضية التى يجب أن
ينتهى منها الأستاذ **توفيق الحكيم** : أى كيف نحرك الحاضر الى
المستقبل ؟ اننى لا أستطيع الا من خلال رؤيا مستقبلية داخلية فى
علاقة جدلية من ماض متمثل فى فترة **عبد الناصر** تحدث انعكاساتها
من جديد على الصورة المستقبلية . هنا ، يستكمل الإطار الذى فيه
يمكن أن نتفق على كيفية تحريك الحاضر تجاه المستقبل .

■ لطفى الخولى :

طيب تحديدا نريد نقاطا محددة .

■ مراد وهبة :

اولا : صورة المستقبل . هى الاشتراكية الحقيقية ، كما حددها الأستاذ توفيق الحكيم . وننتهى منها لا ندخل فى تفاصيل خاصة — ليبرالية أم اشتراكية . لأن مثل هذه القضية فى جلستنا هذه تعتبر وهمية ، لأن الحاضرين — كما قلت — يسار والا أصبح حوارا من جانب واحد ، الا اذا كنتم ترغبون فى دعوة الليبراليين لكى يمكن ان نقنع بوجهة نظرهم !

ثانيا : البعد العربى والبعد الدولى ...

■ توفيق الحكيم :

اذن لابد ان ندعو الليبراليين فى جلسة من الجلسات ام ماذا ترون ؟

■ لطفى الخولى :

د. عبد العظيم ، عندما طرح هذا ، فقد طرحه على أساس ضرورة ان يحدد اليسار موقفا . هذا الموقف ضرورى ان يتحدد فى مقابل موقف آخر . وبالتالى ، لابد ان يقدم الحجج التى نختار على أساسها الطريق الاشتراكى وذلك لفشل الطريق الليبرالى أو الطريق الرأسمالى فى التنمية . هذا واضح . طبيعى ، ان الاشتراكية تكون مطروحة فى واقع محدد وفى ظروف محددة وطاقات قوى وطنية محددة . وهذا كله داخل فى مضمون المناقشات التى ستجرى ..

لكنى اسأل د. مراد وهبة هل هو معترض على السياق الرئيسى الذى اقترحه عبد العظيم . عبد العظيم مقترح ان نعمل عكس ما هو تقليدى فى المناقشات على أساس ان هذه المناقشة أيضا غير تقليدية . وان هناك حدا أدنى من معرفة أفكار بعضنا البعض . ومن خلال « الفرشات » التى تمت ، لسنا فى حاجة الى العودة باستمرار الى الفلذكات التاريخية .. الخ .. الا فى مجال مناقشة خدمة الرؤية المستقبلية للحاضر . وعلى هذا الأساس هو يبدأ بالمستقبلية وذلك على عكس ، ما هو قائم فى المناقشات التقليدية . هذه نقطة .

■ توفيق الحكيم :

هذه النقطة لها فائدة . لأنه اذا خططت وصورت للمستقبل ثم تكلمت بعد ذلك في — سياق المستقبل — عن الماضي والحاضر ، فستكون بهذا غير قاصد أن تمس أحدا . لأن الخوف ، هو أنه عندما تتكلم في الحاضر والماضي ستلقى من يقول لك : هذا نقد للماضي . أما عندما تتكلم في اتجاهات صورة للمستقبل ، عن مصر ، اذن يصبح كلامك منزها عن أية أغراض .

■ لطفى الخولى :

صحيح ! وبجانب هذا فانه بالنسبة للمستقبل ليس المطلوب تحديده الى الأبد . وبالتالي ، ما هي المرحلة التاريخية التي نرى فيها هذا المستقبل ؟

النقطة الثانية : ان ما اثرته انت (مراد وهبة) بين الذات والموضوع ، هو ما اثاره الأستاذ توفيق الحكيم حول الشكل والمضمون ، وما اثاره محمد سيد احمد بين الأبنية التحتية والأبنية الفوقية فان كل هذا سيرد — كمنهج — خلال المناقشة . لكن أى واحد يمكنه أن يستخدم أى منهج يراه .

■ لطيفة الزيات :

بالنسبة لجدول الاعمال الذى يقترحه عبد العظيم أنيس ، أرى ان ثانيا وثالثا في بعضهما البعض وان مسار الثورة واختلاله — من سنة ٦٥ — مرتبط ارتباطا كليا بالحاضر . بعد هذا ، أرى ان هذا المنهج واسع جدا . بحيث انه من غير الممكن ان يؤدي الى نتائج ملموسة . فلو عملنا مصالحة بين اقتراح د. عبد العظيم أنيس ومحمد سيد احمد ، فان اختلال الثورة من بعد ٦٥ هو اختلال مرتبط أساسا بالصراع المصرى الاسرائيلى ، واختلال مرتبط أساسا بالوضع الدولى المتأثر بنتيجته هذا الصراع ، واختلال مرتبط أساسا بفوقية الأشياء وانعزال الشعب عن هذه الأشياء . ولا يمكن تصور أى صورة للمستقبل الا في نطاق تجاوز الصراع المصرى الاسرائيلى الذى هو نقطة الانطلاق ، يعنى الصراع المصرى — الاسرائيلى ..

■ لطفى الخولى :

دكتورة . نقطة نظام — لو سمحت — أنت بدأت تدخلين فى النقاش . أولا . ما طرحه محمد سيد أحمد هو مقولة وما تطرحين أنت مقولة أخرى ..

■ لطيفة الزيات :

لا . . . أنا أريد أن أوفق بين المنهجين .

■ لطفى الخولى :

لا . لماذا المصالحة بين المنهجين ؟

■ لطيفة الزيات :

هل يمكن أن أتصور صورة للمستقبل وأنا قاعدة فى انفصال عن الحاضر ؟

■ لطفى الخولى :

ولكن من قال ان هذا سيحدث ؟

■ توفيق الحكيم :

أنا راى فى موضوع المستقبل لابد تصوره بالنسبة لاستراتيجية مصر العربية والدولية وهذا أساسا صراع مصر مع إسرائيل . هذا جزء رئيسى .

■ لطيفة الزيات :

هذه ستكون الأساس ، حتى نحيط بأطراف الموضوع .

■ لطفى الخولى :

يا الدكتورة لطيفة . . فيه أيضا وجهة نظر — حتى من ضمن اليسار أن هناك تخطيطا من الاستعمار لاستخدام قضية الصراع العربى

الاسرائيلى ، كى تكون عملية ابتزاز كاملة وابتزازا للقوى المصرية و . . و . الخ . محمد سيد أحمد نفسه قال : انه لما بدأنا — حسب تصوره — فى اصلاحات الوضع الداخلى أمكننا احراز بعض الانتصار فى ٧٣ . وبالتالى ، القضية المحورية ليست الصراع العربى الاسرائيلى . هذه وجهة نظر . لكن القضية الأساسية الى اين تتجه مصر . فهذه — أيضا — قضية رئيسية . وبالتالى ، المقولات تحتاج الى مناقشة . فلا نصادر هذه المناقشات . وبالعكس اختلاف وجهات النظر حول هذه القضايا سوف يغنى الحوار .

ومع ذلك ، فيمكنك اما ان تضىء قضية الصراع العربى الاسرائيلى باعتبارها النقطة الرئيسية عندك ، ثم تبين عليها كل حجة . واما ان تضىء قضية التخيّل لعصر المستقبل والسياسة الاستراتيجية المصرية للمستقبل كشيء منفصل أو مرتبط بالقضية العربية ككل وخاصة بعدها الفلسطينى .

■ لطيفة الزيات :

خلال كم سنة ؟

■ محمد سيد أحمد :

فليكن عشرين سنة مثلا .

■ لطفى الخولى :

لابد من تحديد أولى على الأقل .

■ خالد محيى الدين :

انت تضعين فى ذهنك — وأنت تبين سياسة عربية وسياسة دولية وتنمية — ان هذا الصراع حتمى حتى ولو تم اتفاق . ففى تقديرى ان هذا الصراع لن ينتهى .

■ محمد سيد أحمد :

حتى هذا الاتفاق هو شكل من أشكال الصراع .

■ لطفى الخولى :

هل هناك من الاخوان من له رأى آخر حول المناقشة وفي نقاط جدول الأعمال ؟

■ محمد سليمة :

لقد أتيح لنا فعلا أن نسمع « الفرشة » وهذا جانب هام جدا في تاريخ ثورة يوليو أتيح لنا وأنا أعتبر أن « الطليعة » ملتزمة وملزمة انها تنشر هذه « الفرشة » .

■ لطفى الخولى :

سننشرها كاملة .

■ محمد سليمة :

وبالنص لانها مهمة جدا بالنسبة لجموعات الشباب حتى لا تضلل . ونحن نعرف اساليبهم .. المضللون يكفى انهم استغلوا « هودة الوعى » وما يجب أن يكون .

■ لطفى الخولى :

فقط أحب أن أضيف الى جدول الأعمال نقطة رابعة ، وهو أن كل هذا يعطى تشخيصا للموقف ، سواء برؤيته المستقبلية أو برؤيته الحاضرة . أعتقد أنه لابد أن نضيف نقطة رابعة أخرى تتحدد في سؤال واحد : ما العمل ؟ أى تصور عملى للمستقبل .

■ مراد وهبة :

أنا كنت أرغب فقط أن يؤجل تفصيل الكلام في المستقبل — كما طرحه د. عبد العظيم الى ما بعد طرح فتح الملف لأننى أخشى أن نستطرد في المستقبل بحيث أنه لا يوجد وقت لفتح الملف .

■ لطفى الخولى :

لا .. أنت عارف أنه قد يبدو أنه من غير المنطقى فى البداية . لكن فى الحقيقة البدء بالمستقبل هنا بالذات منطقى .. لماذا ؟ لأن الجميع لهم تجارب ، ولهم رأى ، وقد عانوا التجربة و .. و .. الخ .. وبالتالى ، ان الأساس الذى سنبدأ منه أرضية نقاش وتحليل لمسار الثورة ولتجربة العشرين سنة الماضية **ولعبد الناصر** ولدوره و .. و .. الخ .. فيه — منذ البداية — بين المتناقشين تحديد واضح لفهمهم للمستقبل .. بنقط اتفاق ونقط اختلاف محددة . فهذا ، يعينك على فهم الواقع وعلى فهم مسار التجربة ، ولهذا أهمية . وأهميته : أنه منذ البداية ، وأنا واضح تماماً فيما اتفق معك ، وما اختلف معك حول المستقبل . وهذا ، بالتالى ينعكس فى مناهجك فى الرؤية والتحليل للحاضر والماضى .

■ فؤاد مرسى :

لو سمحت لى .. أعتقد أن « الفرشة » التى تقدم بها الأستاذ **توفيق الحكيم** ، فى هذه الجلسة ، وكما اكتملت — كفرشة — بالعرض الذى قدمه الأستاذ **خالد محيى الدين** قد تجاوزت أمرين : الأمر الأول محاكمة « عودة الوعى » ككتاب وضعه **الأستاذ الحكيم** واستغل وأستفيد منه بدرجات متفاوتة . الأمر الثانى الذى تم تجاوزه ، بمناقشة اليوم ، هو مجرد فتح الملف . يعنى لسنا نحاكم **عبد الناصر** — أيضاً — ولسنا نحاكم التجربة الماضية ، ولسنا نحاكم اليوم بقدر ما نحن مشغولون بالمستقبل .

■ لطفى الخولى :

اذن اتفقنا على هذا الأساس . ونرجو أن نستأنف جلستنا الثانية يوم الاثنين القادم الساعة الحادية عشرة .

■ خالد محيى الدين :

هناك نقطة أريد أن أضيفها على كلام **فؤاد مرسى** . الحقيقة ان هذا المنهج يجعلنا نتخطى الكلام الذى قاله **توفيق الحكيم** عن : هل

الاشتراكيون أتباع مذاهب عامة يفكرون ، فقط ، في التزامهم الخاص دون النظر لوطنهم . هذه المناقشة عليها أن تضع تصورا للمستقبل مصريا عربيا ، وتناقش مشاكلنا ببرنامج يؤكد أن الانسان الاشتراكي قضيته الأساسية هي وطنه ، ويضع ظروف وطنه قبل كل شيء . وان كان عنده منهج فكري فهو لخدمة وطنه ببرنامج عملي مراعى كل الظروف المصرية والعربية .

■ لطفى الخولى :
اتفقنا . وشكرا .

انتهت الجلسة الأولى

الجلسة الثانية

عن مصر المستقبل

في الجلسة الثانية ، تواصل الندوة مناقشة الخطوط العامة لرؤية مستقبل مصر ، في ابعاده المحلية والعربية والدولية . وفي هذه الجلسة سيطرت على المناقشة تعبيرات « الشكل » و « المضمون » و « الفوقى » و « التحتى » . وقيل في « الشكل » و « المضمون » أن النظام الذي قام قبل ١٩٥٢ كان نظام « الديمقراطية الزائفة » . كانت ديموقراطية لاحزاب متناحرة وتحت سيطرة الملكية والمحتلين . وكان الشعب مستبعدا من الحكم ، وحقوقه الاجتماعية مضيعة . وجاءت ثورة يوليو فقدمت شيئا في « المضمون » ولكنها اهدرت « الشكل » ، فكان ما كان من غياب المؤسسات الشعبية الديمقراطية .

لكن ما السبيل الى حل ثورى للتناقضات بين الشكل والمضمون ؟

هنا عرض بعض المشاركين — بتركيز — الخطوط العامة لصورة « مصر المستقبل » .
حسننا ! ولكن يظل السؤال مطروحا :

اذا كان الاخذ بالاشتراكية الآن — كنظام — أمرا غير وارد ، فلا بد من فترة انتقال . ولكن هذه الفترة ما هي وسائلها وسماتها المميزة ؟ هل هي عودة الى « الليبرالية » بما فيها من تعدد لكل الاحزاب . أم هي مرحلة يتم فيها تطوير ثورى — بل جذرى — للتجربة الناصرية ، تطوير لا يهدر المتجزات التى تحققت في المضمون ولكن يوسع بحق نطاق الديمقراطية السياسية ويرسى دعائمها ؟ وفي هذه الحالة ، واذا اخذ بمبدأ تعدد الاحزاب فإى شئ تكون ، طالما أن المقادين بهذا الواى يقصرون حق التنظيم السياسى على القوى الوطنية والتقدمية .

على انه قد اثرت الى جانب هذه القضايا طائفة من الموضوعات والقضايا الجديدة . هل هناك ليبراليون في مصر ؟ من هم ؟ اين يقفون ؟ اليسار وحاجته الى أن يتجسد في شكل محدد وبرنامج يكسب به الشعب . كيف ؟ ثورة يوليو بين ثورات أخرى .. ثورة اكتوبر ، ثورة الصين ، ثورة فيتنام .. ما هي الفروق ؟ .

■ لطفى الخولى :

هذه هي الجلسة الثانية للحوار . فى الجلسة الاولى ، اتيح لنا ان نتعرف على رؤية الاطار العام للتجربة لدى كل من الاستاذ توفيق الحكيم والاستاذ خالد محيى الدين ، وذلك من خلال موقعيهما وتجاريهما المختلفة مع ثورة يوليو وقيادتها الوطنية . واستطعنا ، فى نهاية هذه الجلسة الاولى ، ان نتفق على جدول أعمال محدد للحوار . واستقر الراى بيننا على ان نبدأ — على خلاف المعتاد — بتصوير كل منا لمستقبل المجتمع المصرى بعد تجربة يوليو وحرب أكتوبر . وذلك بهدف الوصول الى مناهج التفكير التى على أساسها نناقش تجربة يوليو ومسارها الايجابى والسلبى . أو كما يقول استاذنا الحكيم نفتح الملفات . والمفيد هو البدء بالمستقبل ، ثم الرجوع الى الماضى والحاضر ، ثم العودة من جديد الى المستقبل للإجابة على سؤال : ما العمل .. اقول المفيد ، فى هذا ، اننا سنتمكن من ان نحدد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ، فيما بيننا ، وأسبابها الموضوعية . وبالتالي ، ننقذ المناقشة من الوقوع فى مهاوى « الدردشة » . واعتقد ان هذا هو مطلبنا جميعا .

وقل ان ندخل فى الموضوع .. الاخ محمد سليمان كان قد طلب ان يتحدث فى ختام الجلسة الماضية ، لكن الوقت لم يسمح . ولذلك ادهوه الى ان يدلى بما عنده قبل ان نلتزم بجدول الأعمال .

■ محمد سليمان :

أولا : انا شاكر لدعوة الاستاذ لطفى الخولى ، وهذا يمكن ان يكون أول تمثيل للشباب . وكانت فرصة — الحقيقة لنا — لالتقى بالعناصر المفكرة فى البلد ، وخاصة استاذنا توفيق الحكيم . وانا اقول ذلك ، لأن ما دار حول استاذنا توفيق الحكيم وربما كانت جريدة الطلاب هي أول من يادر لمناقشة توفيق الحكيم ، سببه المباشر ، فى هذا ، كان كتاب « عودة الوعى » ، كتاب « عودة الوعى » ، وما صادفه من ظروف معينة . اذ هو ينشر ، أول ما ينشر فى بيروت ، وتقوم بعض العناصر الرجعية فى مصر والوطن العربى لتستغل الكتاب ، وتظهر ما به من انطباعات سلبية محسب ،

وتبرزها بشكل لم يكن واردا في حسابان استاذنا **توفيق الحكيم** . وهو أول من ناصر فعلا الثورة ، وأول من وقف الى جوار الزعيم **جمال عبد الناصر** . وهذا ثابت من خلال كتاباته ولا نأتى عنها بجديد . وأريد أن أقول نفس الشيء بالنسبة لدور الشباب وتصدى الشباب فعلا للمجموعات الرجعية .

الشباب كان له دور ممتاز جدا خاصة في البدايات ، من أول ابريل سنة ١٩٧٤ حتى الآن — من أول المؤتمر العاشر لطلاب الجمهورية . كان تصديه واعيا وشجاعا في ظروف لم تكن قد تبلورت فيها ، بعد حرية الرأي وحرية الصحافة . فالحقيقة ، هي أنه ، من خلال هذا المؤتمر ، بدا الاتحاد العام لطلاب مصر الدور المنوط به فعلا : في التصدى للمجموعات الرجعية العائدة والتي حاولت أن تقتنص فرصتها ، وتنشب بالفعل أظافرها في مكتسبات ثورة ٢٣ يوليو . **الاتحاد وجريدة الطلاب والشباب** يداوا عملية التصدى في اللقاءات المتعددة ، وفي الندوات المتعددة ، وفي حضور الرئيس **انور السادات** ، المسئول الأول عن ثوره يوليو اليوم . كانت هناك ، ايضا تجربة ناجحة جدا ، واعنى بها **لواء ناصر الفكرى الرابع** ، وما صاحبه من انفتاح كبير على القاعدة الجماهيرية لدرجة ان الجماهير استوعبت التجربة الطلابية والشبابية التي كانت متمثلة في قيادة عين شمس . فكانت فرصة لتكشف الجماهير النوايا السيئة التي دخلت بها بعض المجموعات الرجعية العائدة . هذا تحليل موجز لما صاحب دور الشباب والطلاب في هذه الفترة ، وذلك بقصد ان نضع التجربة الطلابية والشبابية الناصرية ، الموجودة حاليا في مصر ، والتي تتصدى للمجموعات الرجعية في دور التكوين ، وذلك عندما نتحدث عن المستقبل . اذن ، كان دور استاذنا **توفيق الحكيم** ، وما صاحب كتاب « عودة الوعي » ، من بعض الشبهات ، قد اسرغلته هذه المجموعات ، وخاصة في جريدتها **أخبار اليوم والاخبار** والتشنيعات التي ظهرت وكانت واضحة . ولا بد لنا ، كشباب ، أن لا نغفل ابدا التجربة الحية . وريادة استاذنا الحكيم للادب في مصر ، وذلك مهما كان من الاحداث التي حدثت في خلال هذه الفترة . وهذا لا ينفى ان لنا بعض التحفظات على ما جاء في كتاب « عودة الوعي » . الا أننا ، مع تقديرنا واحترامنا للرأى ولاستاذنا **توفيق الحكيم** ،

فاننا اول الناس الذين ينادون ، فعلا ، بفتح الملف لهذه التجربة سواء للتجربة الناصرية أو تجربة ثورة ٢٣ يوليو . نحن لا نخاف من فتح الملف . على العكس ، نحن ننادي بفتح الملف . نحن على ثقة من أن التجربة ممتازة والتجربة واعية ، فيها بعض السلبيات نعم ، لكن طبعا هي تجربة لا بد من استمرارها .

■ لطفى الخولى :

حسنا .. هل لنا بعد ذلك أن نبدأ بالمناقشة على اساس جدول الاعمال . النقطة الاولى : ماذا عن المستقبل ؟ ماذا يا استاذ توفيق ؟ ..المستقبل ؟

■ توفيق الحكيم :

في الواقع ، انا دائما احب ان ابحت عن جذور مواقفى وتفكيرى ، حتى لا اكون رهنا بنوازع فجائية أو تلقائية أو دافع مناسبات . ذلك ان هذه النوازع والدوافع ، فى الحقيقة ، تكون احيانا سطحية وموجهة لامتبارات معينة . ومن هنا ، فانى دائما أرجع الى الخط الرئيسى فى تجربتى فى الحياة أو فى مواقفى ، لأن هذا هو الأصح . فعندما أردت اخيرا ان احلل مواقفى ، وجدت خطأ معيناً وهو انه فى الثلاثين سنة السابقة على ثورة ١٩٥٢ ، كان لى موقف معين : وهو انى تنبعت الى أن الديمقراطية انحرفت وأصبحت ديمقراطية مزيفة لعوامل كثيرة . وهى انها لم تكن فى بيئة حرة ، ولكن فى بيئة تسيطر عليها السلطات — أو على الأقل — سلطتان كبيرتان وهما الاحتلال الانجليزى والسراى . وكانت هناك ثلاث قوى موجودة فى البلد : وهى الاحتلال الانجليزى والسراى والشعب . الشعب ممثل فى القيادة الثورية ، قيادة ١٩١٩ . لأنه قبل ذلك كان الموقف الشعبى موقفا غير واضح . كان يوجد مفكرون ومثقفون ثوريون مثل الحزب الوطنى ، أو قبل ذلك مثل الحركة العربية . لكن ، أين الشعب فى ذلك ؟ كان الشعب غير مركز فى اطار .. يعنى مصطفى كامل كان يخطب ونحن بقلوبنا معه . ولكن ما هو الاطار الذى نستطيع ان نقول أن الشعب كان معه فيه ؟ هل الفلاح فى الريف

كان يشعر بمصطفى كامل أو يتصل بفكره ؟ هل العامل كذلك ، اذا كان قد وجد في ذلك الوقت ؟ اعتقد ان من كان يفهم خطب مصطفى كامل هم طبقة المثقفين والمطربشين أو المعممين — اعنى — المثقفين عموما ، وفي اطار الايقاظ الوطنى العاطفى وليس بعد في اطار ثورة فعلية . ولكن ثورة ١٩١٩ ، كانت غير ذلك . لانها بلورت قوة شعبية فعلية ، من فلاحين وعاملين ومثقفين ونساء خرجن بالبراقع . فاذن ، كانت حركة شعبية مركزة ، ومركزة ضد عدو موجود بيننا ، وهو الاحتلال الانجليزى المركز فى القاهرة نفسها ، فى ثكنات قصر النيل ، أمامنا . وفى الوقت نفسه ، كانت سلطة الاحتلال هذه تتدخل فى شئوننا باعتبار انها هى السلطة القوية التى تملأ ارادتها على الشعب . فلما جاءت ثورة ١٩١٩ ، جاءت لتطالب بحق اصبح ايضا محسوسا عالميا ، وهو أن الحرب العالمية الاولى وضعت لنفسها هدفا — انسانيا . قالت انها تحارب للحرية . وجاء ويلسون الأمريكانى — وكان أصله استاذا فى جامعة — بالمبادئ التى نعرفها عن حق الشعب فى تقرير المصير . فتمسكنا بهذا ، وقلنا نحن اجدر واولى بتقرير المصير . والشعب قام ، ولذلك كانت ثورة شعبية . بعد ذلك ، اعتبر زعماء الثورة مجرد ثائرين لانه ليس لهم اطار معين ولا شكل معين . . ثائرين ضد الانجليز ولذلك ، فان الانجليز عند المفاوضة ، قالوا : نحن نتفاوض مع رئيس حكومة مصرية ولكن لا نتفاوض مع رئيس الشعب أو ما تسمونه انتم برئيس الشعب لانه ، فى الحقيقة ، رئيس عصاة ثورية ، هو رئيس الثورة . ولم تجر العادة أن تحدث مفاوضات بين حكومة رسمية وبين زعيم ثورة ، وكان هذا تحديا للسلطات الانجليزية . فرفضوا — فى البداية — أن يفوضوا سعد زغلول باعتباره رئيس ثورة . قبل ذلك — والغريب أن هذا يحدث مع جميع الثائرين . . يسمون فى البداية باسم عصاة أو ارهابيين ، كما يحدث الآن مع منظمة التحرير الفلسطينية ويأسر عرفات . لماذا عصاة ؟ لأن عرابى والناس الذين قاموا معه كانوا يسمون العصاة ، لا ثورة عرابية ، بل « العصاة » فقط . وكانت تأتى من الباب العالى ، السلطان يعنى ، أوامر باعتبارهم عصاة على سلطته ، لانهم قاموا ، بدون أمره ، بثورة ضد الخديوى الذى كان هو الوالى رسميا والمعين بواسطة السلطان . فاصبح هؤلاء يسمون العصاة . تماما كما يقال اليوم ، مثلا عن اليساريين . فى

ذلك الوقت ، كان لى جد اشتترك قليلا فى الثورة — او ربما لم يشترك — وانما كان من الموالين للثورة العرابية . ففصل من عمله . وكنت اسمع دائما فى ذلك الوقت ، أنه كان يعتبر من العصاة . فسألت جدتى ، العصاة يعنى ايه ؟ قالت « بيقولوا عنهم العصاة ، وبعدين سموها ثورة عرابى » . اذن فى البداية كان الثوريون عصاة ، والثورى من العصاة ، كما يقال اليوم — مثلا — عن اليساريين انهم كذا وكذا وكذا . أنا اذكر كلام جدتى حتى الآن .

■ لطفى الخولى :

يبدو ان جدتك كانت استاذتك الاولى ؟

■ توفيق الحكيم :

اظن هذا ! ولو انها كانت مسكينة لا تقرا ولا تكتب ولا تدرك شيئا يعنى ، انها كل الذى كانت تدركه ان زوجها كان من العصاة . من العصاة يعنى ايه ؟ يعنى العرايين . فاذن ، كمة الثائر او الوطنى ضد السلطات كانت له صفة العاصى .

■ لطفى الخولى :

ترى ماذا كان موقفها من العاصى هذا ، جدك .. زوجها ؟

■ توفيق الحكيم :

طبعاً هو زوجها . والحقيقة انها لم تكن مدركة تماما لما يحدث . ولكنها كانت معه باعتباره زوجها . فاذن نحن من نسل العصاة . يعنى انا منضم بطبيعتى وبدون أن أدري . لأنها وراثة . ان الوراثة عندى هى اننا كنا من العصاة . ودائماً الثورات الوطنية او الاجتماعية اصحابها بالنسبة للسلطات خارجون عن القانون ، يعنى عصاة . وفى الواقع ، يثبت التاريخ — بعد ذلك — انهم كانوا ، فى نظر انفسهم ، من المصلحين ، او الوطنيين ، وان كانوا فى نظر

السلطات من العصاة . استمرت المسألة لغاية سنة ١٩١٩ ، واعتبر سعد زغلول الذى قام بالمطالبة الشعبية بالاستقلال زعيم ثورة . لم يكن يوصف « بالعصاة » وإنما من الثائرين . وهذه الثورة ، وأن منحت سعد زغلول زعامة الأمة ، لكن رسميا لا يحق له أن يعتد — أمام السلطات — أن له الحق فى أن يتكلم على مائدة مفاوضات ، يتكلم باسم من ؟ باسم ثورة ؟ الثورة غير معترف بها أمام القوة ، والا إذا كان الثورة يعترف بها أمام القوة ، فلن يكون هناك تناقض . بعد ذلك ، حدث تصريح ٢٨ فبراير أى الاستقلال . . لا ! هو المناداة باستقلال مصر من طرف واحد تحت ضغوط الثورة . الانجليز وجدوا أنهم مضطرون لتهدئة الثورة ، وذلك بأن يعطوا مصر ، من طرف واحد وبدون مقابل ، الحكم الذاتى . والسلطان أعطوه لقب ملك ، وبعد أن كان الذى يمثل مصر فى الخارج ، هى السفارة البريطانية ، أصبح هناك ، بعد تصريح ٢٨ فبراير ، سفارات مستقلة تمثل مصر . وانفصلت السفارة المصرية عن السفارة البريطانية . وأصبح لنا الحق فى دستور نيابى يعطى الشعب حق أن يمثل فى برلمان . وهكذا ، صار لنا دستور ١٩٢٣ وبرلمان . . وأصبح للثورة شكل . أريد أن أشير الى الشكل الذى تحددت فيه الثورة . لأن مسألة الشكل مهمة جدا لما نتكلم بعد ذلك . فما أن دخلنا فى شكل برلمانى ، حتى جاءت الاغلبية الى الحكم ، أى سعد زغلول . . وبداننا نعيش فى نظام شكلى ديمقراطى ملكى . يعنى نظام مصر أصبح هو الملكية الديمقراطية . طيب . . عملت ايه الملكية الديمقراطية . طبعاً رحبنا بهذا . ومشينا فى طريق الشكل الملكى الديمقراطى . هذا فى الظاهر ، ولكن خارج هذا الشكل وجدت حراب . هذه الحراب هى أسنة الرماح البريطانية ، لأنه كان احتلال . يعنى ، هو نظام ملكى ديمقراطى محاصر من الخارج بدون أن يشعر الانسان بقوة الاحتلال البريطانى . ولذلك فإن الثورة فى ذلك الوقت — لا أقول انحرفت — إنما كل شىء محاصر ما دام هناك سلطة عليا هى سلطة احتلال اجنبى او قوة عليا فى العالم تملك خمس قارات هى بريطانيا . وبريطانيا ، فى ذلك الوقت ، امبراطورية عظيمة .

المهم ! شيئاً فشيئاً ، شعرنا ان المسألة وصلت الى برلمان . وانفجرت الخلافات على الكراسى فى البرلمان . وكانت هذه لعبة الشكل

لمجرد الشكل . والمضمون هنا أصبح في الخلفية التي لا يشعر بها الشعب . ولكن ، كنا نشعر بلعبة برلمانية ولعبة شكلية . ولست أدري ، كيف حصل انقسام في قوة الوفد التي كانت تمثل الشعب . تفتتت الى أحزاب أخرى اقلية . وأنا أقدر وأحب وأعز عبد العزيز فهمي ، لقيمته الفكرية العظيمة والوطنية أيضا ، وربما أيضا ، لبعض العلاقات التي نمت — فيما بعد — بيني وبينه لما دخلت المجمع اللغوي ، لأنه كان عضوا فيه ، وكنت دائما أقدره . ولكن لا أنسى أبدا — واني هنا أحلل الأشياء بموضوعية ، ويجب أن انحى العواطف والصداقات جانبا — أن عبد العزيز فهمي ، بمواقفه ، كان من الأسباب التي ساعدت — مع الأسف الشديد — على تدمير الوحدة الوطنية التي تمثلت في الوفد . . لماذا ؟ لأنه كان أول من خرج على سعد زغلول وانضم اليه ناس آخرون . وتفتتت الوحدة الوطنية المصرية ، مع الأسف . وهو الشيء الذي لم يحدث للوطنية الهندية التي كانت تتلمذت علينا . لأن غاندي كان قد اندهش كيف نجح سعد زغلول في ضم صفوف الأمة كلها بعناصرها المختلفة ، في حين أنه أخفق . يعنى سعد زغلول نجح ، أو الشعب المصرى — على الأقل — أو الوطنية المصرية نجحت في جعل الاقباط والمسلمين — يندمجون في وطنية مصرية واحدة ، في الوقت الذي كانت إنجلترا تسعى لتفريق المسيحيين عن المسلمين . وكانت تريد أن تصل بهذا الى التفريق ، بدعوى حق حماية الاقليات . ومن قبل كانت تريد تقسيم القطر المصرى . فتجعل للاقباط دولة عاصمتها أسيوط ، كما فعلت بعد ذلك ونجحت في باكستان ، وجعلت الباكستان منفصلة عن الهند .

غاندي كان يريد وحدة تجمع بين الهندوس والمسلمين كما حصل بين المسلمين والاقباط في مصر . وكتب لسعد زغلول وقال له كيف حققت هذا ؟ انت حقيقة قائد لهذه الوطنية المتكتلة المتجانسة المتحدة . لكن ، حدث ، بعد ذلك أن جاء عبد العزيز فهمي . وأنا آسف أن أدينه وأرجو أن التاريخ يحلل لنا هذا الموضوع أكثر . انما الذي أعرفه عن موقف عبد العزيز فهمي — لأنه كان عاطفيا جدا — انه كان يعتقد أن سعد زغلول رجل مستبد برأيه . ولكن ، أيا ما كان الأمر ، فقد كان أملى أن عبد العزيز فهمي يصبر على كل ما يراه من مساوئ لسعد زغلول في سبيل أنه لا يحدث هذا

التفتيت في الوطنية المصرية ، لانه ارتكبنا نحن الغلطة التي لم يرتكبها حزب المؤتمر الهندي . حزب المؤتمر الهندي ظل متماسكا وتماسكه للآن سمح له بأنه يتطور .

■ لطفى الخولى :

لم يعد حزب المؤتمر الهندي متماسكا الآن ، كما تصرف . والانقسامات في الاحزاب لها اسباب اجتماعية وسياسية ، وليست عاطفية . . على العموم ، أعتقد أن انقسامات الاحزاب شيء ، والوحدة الوطنية في معركة ، شيء آخر . والآن ، في الهند ، هناك ائتلاف بين قسم من حزب المؤتمر وأحزاب أخرى .

■ توفيق الحكيم :

ولكن حزب المؤتمر ظل فترة طويلة موحدا الى أن جاءت الظروف الاجتماعية وفرضت أن يتكون فيه حزب اشتراكي .

■ لطفى الخولى :

عظيم ! . هل لى أن أقول لأستاذنا الحكيم أن المقدمة الواسعة المتشعبة آن لها أن تمسك بالنقطة الاولى من جدول الاعمال : رؤيتك للمستقبل ؟

■ توفيق الحكيم :

هذا كله يهم المستقبل ، لماذا ؟ لأنى أريد أن أقول ما هو شكل الأمة المصرية . نحن دخلنا في الشكل الذى جعلنا ما أن نبدا في ممارسة الديمقراطية حتى تفتتت الأمة الى أحزاب أقلية وأكثرية . ولعبت في هذا السلطات المحتلة وسلطة الدولة ، في الداخل ، التى كانت تمثلها السراى . ولا أعرف لماذا كان الدستور ، الذى كان احسن الدساتير ، عندنا ، يعنى دستور ١٩٢٣ أو غيره ، لا

أعرف لاى سبب اهل فقره كان سيكون لها تأثير كبير فى تاريخ مصر ، وهى الحد من سلطة الملك . اى ان لا يكون له حق اسقاط الوزارات . وان يكون اسقاط الوزارات ليس فى يد الملك بل فى يد الشعب او الهيئة الممثلة للشعب فى البرلمان .

■ لطفى الخولى :

لا يوجد نص فى دستور ١٩٢٣ بهذا المعنى . ولم يكن ممكنا ، بحكم علاقات القوى فى ظروف اصدار الدستور ، ان يقنن مثل هذا النص .

■ توفيق الحكيم :

هذا هو الخطأ . منح الملك حق اسقاط الوزارات واقالتها ، وله سلطة حل البرلمان . وحصل الملك على سلطة استطاع ان يلعب بها فى التاريخ المصرى كله . البرلمان الذى لا يعجبه يسقطه . واذا قام الشعب بمطالب معينة والبرلمان ايدها ، يروح يحل البرلمان . لو ان الملك كان قد جرد من سلطة اقالة البرلمان كان تغير الوضع الى تقوية لسلطة الشعب .

■ عبد العظيم انيس :

هذه هى النقطة .. النقطة الجوهرية . والقضية قضية علاقة قوى حددت طبيعة النظام ونصوص الدستور .

■ توفيق الحكيم :

أريد أن أقول أن هذا كان خطأ . وهذا الخطأ أدى الى التلاعب بالدستور والتلاعب بسلطة الشعب ، فى ذلك الوقت . ووضع سلطة قوية جدا فى يد الملك .

■ لطفى الخولى :

حسنًا . وما تأثير هذا كله اذن على المستقبل ؟

■ توفيق الحكيم :

التأثير على المستقبل انه جعل الديمقراطية هي في ظاهرها مكسب حصلنا عليه ، فاذا بها انحسرت وأصبحت ضررا على الشعب . أريد أن اقول لك ، ماذا كان موقفى من الثلاثين سنة ، من واقع ما كتبت ، كنت دائما اقول ، أن هذه الديمقراطية مزيفة .

■ لطفى الخولى :

لو أذنت لى يا أستاذ توفيق ، هذا كله مجاله في الجزء الثانى من جدول الاعمال الذى اتفقنا عليه . وهو الجزء الخاص بمسار التجربة . أو ربما في الجزء الثالث الخاص بتجربة العشرين سنة وخلفيتها ، لكن النقطة المطروحة للنقاش الآن ، هي تصورك لشكل رؤوس موضوعات للمستقبل .. أليس كذلك ؟

■ توفيق الحكيم :

لابد من الكلام في الشكل ، وأنا اتكلم في الشكل لأنى أريد أن احدد ما يعيب حركتنا الوطنية من أولها الى الآن . وهو أنه جرى تزييف في الاشكال التى نسميها ديمقراطية واذا بها ديمقراطية مزيفة .

■ لطفى الخولى :

اذن انطلق من هذا .

■ توفيق الحكيم :

انا لازم احدد كل شىء من واقع موقفى القديم . لأنى لا استطيع أن اتى اليوم وافرض نفسى عليكم واقول لكم انا اصبحت يساريا .

أبدا .. ولا يمكن أن أقول هذا ولا غير موقفي لأنسان أبدا أو
لأي هيئة ، أنا أرفض تقييد حركة فكري بشعار أو مذهب أو لافتة
من اليفط واللافتات . أنا حر في نظرتي واختياري لما يصلح لتقدمنا
وتقدم الجنس البشري .. وحاسبوني فقط على هذا الموقف النابع
من طبيعتي ومن جذور التمرد والعصيان — عندي — على كل تجدد .
كما يجب أن تحاسبوني على الماضي الذي يؤدي إلى المستقبل لأنه
إذا سألتني عن « عودة الوعي » ، أقول لك لماذا « عودة الوعي »
كتب . وأنا لى موقف واحد .. هذا الموقف الواحد هو أن تقرا
ما كتبه في « شجرة الحكم » ، وفي غيره ، تجد نقدا للحالة الحزبية
والسياسية في مصر . كان كل واحد يقول لك ديمقراطية . أنا قلت
أن هذه ديمقراطية مزيفة ، ونحن ننتظر الديمقراطية الحقيقية . وفي
كتاب شجرة الحكم ، في سنة ٤٢ أو ٤٧ — على العموم قبل الثورة —
قلت ننتظر تغيير كل هذا لأنه لا يمكن أن نظل في إطار شكل ديمقراطي
مزيف . وقلت ، أيضا ، نحن ننتظر ثورة مباركة .. بهذا الاسم ..
تطيح بهذه الانظمة المزيفة وتأتى بنظام يقوم .. بل اننى حتى لم
أقل « نظام » .. لأنى شبعنا من الانظمة والدساتير .. ثورة تاتى
بناس مخلصين ، ويستطيعون ان ينهضوا بالامة ، ويحققوا امالها ،
ويكونوا مخلصين حقيقة ، بصرف النظر عن الشكل . وكانت النتيجة
أن جاءت ثورة ١٩٥٢ . ودخلت في مضمون بلا شكل . فانا رحبت
جدا . وكنت فعلا في غاية السعادة ، لأنها قامت بإنجازات كنا
نطالب بها مثل : تحديد الملكية ، وكل الامور التي جاءت بعد ذلك
.. كلها كانت انجازات . ولم تكن على اساس شكل .

بعد ذلك ، وجدنا أن المسألة أدت الى أن الشكل نفسه لم يكن
محددا . وبعضهم سماها الدكتاتورية البوليسية ، وبعضهم سماها
الدكتاتورية العسكرية .. انما أنا لم أكن التفت الى هذا . وبعد ذلك
استمرت الى أن وجدنا أنه انقلبت الى نوع من الحكم المطلق في يد
فرد، حوله مجموعة من الأفراد المتسلطين نبتوا الى جواره وكان مثله
مثل شجرة الموز ، لأنه دائما تنبت اشجار الى جنبها . نبتت قوى
أخرى خفية هي التي تسيطر على البلد بدون أن يحاسبها احد .
لأن المحاسب هو الشخص الذي امامنا . وهو صاحب السلطة
المطلقة . نحن نحاسبه هو . ولكن بالنسبة له لم تكن نعرف هل
كان يدري ببعض المساوئ أم لا .

هذه هي مسألة فتح الملفات ، والى أى مدى كان هو مسئولاً ؟ وهذه المسئولية ، عندما نفتح الملفات والوثائق ، ربما وجدناها مسئولية بسيطة . انما نحن ، على كل حال ، نسأله هو ، ونفتح ملفه ووثائقه ، ويبرز لنا لانه هو الحاكم المطلق المسئول عن مصر الشعب . لانه لم تكن هناك هيئات منظمة . يعنى ، لو كان هناك احزاب مسئولة ، كنا نقول طيب هناك هيئات ... تشكيلات نحاسبها . لكن لم يكن هناك الا شخص واحد مسئول . فالى أى حد كان مسئولاً ؟ لا ندرى بعد . انما كل ما نستطيع ان نقوله ، بالقياس الى التاريخ ، انه بجانب الحاكم المطلق تنبت — رغم انه — قوى تتسلم ، فى الخفاء ، سلطات جسيمة جدا . وتلعب ادواراً خطيرة جدا ، سواء بدون علمه ، أو بعلمه . وهو لا يقدر أن يقاومها ، لانها تكون شبه حارسه على وجوده وتشعره بانها هي المسئولة عن وجوده وعن أمنه وتفعل ما تشاء . وهو ربما لا يصله من هذا الا اخباراً ملفقة أيضاً عن سلطانها ، أو يعنى ، اشاعات لا يستطيع أن يتحكم فيها . وحتى لو عرف كل شيء ، فانه لن يستطيع تغيير ذلك بسهولة . لأن الحاكم الفرد يصبح أسير حراسه الامناء على حياته ونظامه ، ويعجز عن التخلص من تأثيرهم عليه . المهم : ان هذا هو الذى اشعرنا — بعد ذلك — ان هذا الشكل أيضاً غير ملائم وخطر . يعنى ، فى البداية انا رحبت شخصياً بأى نظام . وكنت أرحب بهذا النظام الذى ليس فيه خصومات حزبية . وقلت :

عظيم جداً ! الى ان جاءت ثورة شباب مخلص بدأت بالانجازات . وبعد ذلك وجدنا ان الشكل أصبح قيدا . يعنى انا الآن أطالب بالشكل ولكن على الا يطغى على المضمون . فهل عندما نتكلم على المستقبل ، كما نريده ، وعن برنامجنا ، نبحث فى الشكل اذن ، لاننا عرفنا اشكال الحكم فى مصر . فلا بد ان نتكلم فى كيف يكون مستقبل الاطار الموجود فى حكم البلد . أما المضمون فنحن واثقون من أن أى حكام مخلصين سيكون لهم مضمون مخلص — وهذا المضمون المخلص هو حرية الشعب وضمان عدالته وحقوقه ، خصوصاً عندما نجد انفسنا فى نظام يقبل نوعاً من الرأسمالية ، ونسميها رأسمالية وطنية أو غير وطنية . ولنفرض — سواء اردنا أو لم نرد — لاسباب اقتصادية ، اردنا ان ندخل رؤوس أموال

اجنبية أو عربية أو مصرية ، ونقبل هذا لعدم وجود شكل معين محدد . عندئذ سنواجه بشيء غريب جدا وهو انه : اذا حدث أن رؤس الاموال ، هذه جاءت بوفرة في الانتاج ، وجاءت بشيء من الثروة ، فعند ذلك يقوم سؤال ، في أى جيب دخلت هذه الثروة التي انتجها التفتح الواسع لرعوس الاموال ، هذا اذا ثبت أن رعوس الاموال كانت قد اسفرت عن ارباح طائلة . . اما اذا كانت لم تأت بربح ، فمسيرها مصير أى مشروع أخفق . ونرجع الى حالة ما اذا نجحت رعوس الاموال في أن تكتسب ارباحا كبيرة . هنا ، من الذى سيحاسب ؟ دخلنا في الشكل وفي الضمان للكادحين الذين سينتجون هذه الارباح ، لأن الارباح لا تنبت بنفسها . ولكن بواسطة عمل ، وهذا العمل من الذى يقوم به ؟ عمال . وأقصد بالعمال هنا العمال اليدويين والذهنيين ، يعنى كل من يعتمد الانتاج على ذهنه وعلى يده ، الاثنان سواء . فما هى الارباح والفوائد التى تعود على المنتج يده أو بذهنه وينتج هذه الروة ؟ هنا نكون رجعا للنظرية الماركسية التى تقول بان العامل لابد أن يكون له طعما — وفقا لماركس — أن لم يكن ، على الأقل ، النصيب الاول ، فعلى الأقل يكون له النصيب الأكبر ، حتى ولو ٦٠ أو ٧٠ في المائة . طبعاً تقسيم الارباح لسنا في صدده الآن ، ولكن لأنه متعلق بإطار الدولة ، انما لابد أن تكون فيه هيئة تستطيع أن تحدد ذلك .

■ لطفى الخولى :

عظيم ! بدأنا ندخل الى الرؤيا المستقبلية .

■ توفيق الحكيم :

لابد أن اتبع جذور تفكيرى والا أكون قد حشرت نفسى في موضوع ليس لى فيه شيء . نحن الآن في قلب المستقبل ، وهو اننا مقبلون على وضع اقتصادى بالدرجة الاولى . لأن مصر الآن في حالة فقر وأزمة اقتصادية ونريد أن « نرم » انفسنا ، وذلك لأسباب كثيرة ، ولابد أن يكون هذا موضوع مناقشة . . كيف؟ هنا تتعدد الآراء . ولكن

الآراء المختلفة ، هذه ، غير واضحة لأنه ليس هناك من يمثلها غير الدولة . الدولة تقول لنا : أن الطريقة الوحيدة هو فتح البلد لرؤس أموال تتدفق إليها لتشتغل مصانعها الواقعة ، حيث أن موارد البلد نفسها استنزفت أو غير كافية . فما المانع أن نفتح أنفسنا ؟ الدليل على ذلك أنه أيضا نفس البلاد الاشتراكية تقوم الآن بمثل هذا . يعنى الاتحاد السوفيتى نفسه — بعد خمسين سنة — لا يزال يجد أن عنده كنوز لم تستغل ، عنده سيبيريا باكملها . ويقال ، أنه نائم على ثروات اذا استغلت فسيكون اغنى دولة فى العالم . ونحن ، ايضا ، كدولة اشتراكية ، سنفعل نفس الشيء . اشتراكية يعنى ايه ؟ يعنى أن توزيع الثروات لا يكون متكديسا فى يد واحدة ، وهى اليد التى تملك الثروة الضخمة فتظهر ثروات كبيرة جدا . أما من أين جاءت هذه الثروات فلا أحد يدري ! . أما الناس الذين عرقوا واشتغلوا فهؤلاء مستواهم لا يزيد الا بالقطارة لأن العمل اليدوى أو العقلى فى ذاته لا يمكن أن يعطى ربحا كبيرا — بغير خلق وانتاج — كالسمسرة . فاذن ، هناك مشكلة قائمة اليوم وقائمة دائما وهى : ناس لديهم ثروات هائلة ، وهذه الثروات قلما يأتى بها العمل الانتاجى .

■ لطفى الخولى :

الاشتراكيون فى هذا المقام يتحدثون عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة وفائض القيمة الخ ..

■ توفيق الحكيم :

هذه هى المسألة . يعنى من أين تأتى الثروة ؟ اذا جاءت الثروة من عقلك عظيم جدا .. هذا شيء يسرنا . أن العقل يساوى ثروة ، انما اذا وجدت أن الثروة — فى الغالب — لا تأتى من العقل ، ولكن تأتى مما يمكن أن تسميه الرجل الرأسمالى ، أى أن المال يأتى بالمال وهو قاعد يحرك الاموال ويأخذ ويكسب . وانما كون أنه يحرك عقله فيأخذ شيئا ، فهذا عظيم . نحن نريد أن نصل الى

هذا . يعنى ، يوم أن استثمر فلوس فى تشغيل التاكسى ، فانا — فى هذه الحالة — اعتبر نفسى رأسماليا فاذا كان ، مثلا ، عندى فلوس واستثمرتها فى شركة اسطوانات أو دار نشر وطبع ، أو لعرض مسرحيتك « القضية » (الحكيم يوجه كلامه هنا الى لطفى الخولى) ثم دفعت لك . . . جنيه أو أكثر ، فأتى — فى جميع الاحوال — سوف أربح من استغلال عملك اضعافا مضاعفة . كذلك ، اذا فتحت دار نشر أو دار اسطوانات ثم اخذت مجهودك انت ومن معك من الادباء ، ووضعت هذا المجهود فى رصيدى ، ثم دفعت لكم أجركم بالطريقة التى أراها ، فان جزءا من الفنى الذى عندى ، سيكون من عرقكم أنتم ، دفعتموه بدون مقابل ، أى أننى أخذته من مجهودكم ودفعت لكم ثمنه . لكن « هذا الثمن » ، هو الثمن الذى اقرره أنا ، حتى يبقى لى فائض القيمة . وهنا اكون قد اصبحت رأسماليا مائة فى المائة .

■ لطفى الخولى :

يعنى حتى فى مجال الفكر والفن انت ترى خطر الرأسمالية وتحذر منه .

■ توفيق الحكيم :

ضرورى . . لانه هل انت تملك غير قلمك الذى تكتب به وهو الذى يأتى لك بالموارد ؟ فاذا أنا « استغليتك » فى أى عمل ، وفرضنا أن هذا العمل يحقق ألف جنيه . ثم أعطيتك . . . جنيه ، وأخذت أنا . . . ، هنا يحق لك أن تقول لى :

« — الـ . . . جنيه دول جم لك من فين بقى ياسى توفيق ؟ »

طبعا ، هم جاعوا من فائض القيمة . لكن ربما حاولت أن اتفلسف فأقول لك :

— أنت من غيرى كيف يمكن أن تحصل على الـ . . . جنيه ؟

وانت من حقك أن تجيب : الـ . . . جنيه التى أخذتها هم حقى أنا ، فمن أين حصلت عليهم ؟ فاجيبك !

» — من شطارتى ، ضحكت عليك . !

اسمع ! فى عملية ، كهذه ، لابد من الرجوع الى النظرة الماركسية من هذه الناحية . خذ بالك ! هذه مسألة ثابتة انسانية . لأن الذى لا يؤمن بها ، أو لم يكن متنبها اليها سيجد نفسه — فى المستقبل — احد شخصين : أما مستغلا (بفتح الغين) أو مستغلا (بكسر الغين)

وأما منتجا بمجهود الآخرين وأما منتجا بنفسه .

■ لطفى الخولى :

يعنى أنت توافق على النظام الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية كما تراه الماركسية ؟

■ توفيق الحكيم :

أنا أخذ الشيء الثابت فيها أو ماشى مع الحياة فى كل زمان ومكان .

■ لطفى الخولى :

وفى نقطة الاستغلال ؟

■ توفيق الحكيم :

هذه النقطة اساسية . لماذا ؟ لانه من غير أن تكون ماركسيا لا تقدر أن تنكرها . وأنا لا أضع لافتات أو أتقيد بمذاهب ، ولكنى اقرر حقائق فقط .

■ لطفى الخولى :

يعنى مثلا نظرية فائض القيمة أنت موافق عليها ؟

■ توفيق الحكيم :

من الصعب عدم الموافقة على هذه الحقائق لكن القضية هي : هل نظام بلد اشتراكي يتيح لك انك تقبل وجود الرأسمالي على شرط ان يعطيك الربح ، يعنى يشاركك في الربح ، أو تشاركه في ربحه ، الى الحد الذى يجعل انه هو يحقق ربحا معقولا ؟ صحيح هو فائض القيمة . ولكن فائض قيمة بسيط بالنسبة الى ما يعطيه للعمل . هذه مسألة اعتقد انها متصلة بظروف البيئة . هناك ظروف بلد تنقل هذا البلد ، فجأة ، من نظام الى نظام فمن الجائز أن ترفض الرأسمالية أصلا . وهذه تتطلب تاريخا نضاليا أكبر ووعيا أكبر . ولكن اذا بلد استقر فيه النظام الاستغلالي أو نظام الغنى الذى يأتى عن طريق الطبقة الرأسمالية ، ففى هذه الحالة لا تستطيع — بحكم قصر مدة نضالك الاجتماعى والثورى — ان تنتقل فورا الى نظام اشتراكي . فما العمل ؟ لابد أن يقوم نظام داخلى ، وسط أو انتقالى ، لابد ان يأخذ شكلا — وهذا الشكل ، يستطيع أن يضغط على الطبقة التى تملك ولا تعطى كفاية للعمل . وهذا مثل النظام المتبع فى أوروبا الغربية . انها لم تكن لتقدر على القفز من نظام رأسمالى ١٠٠ فى المائة الى نظام اشتراكي مثلا ، ماركسى ، البروليتاريا فيه هى كل شىء . هذه عملية لم تستطع بحكم تركيبها الاجتماعى أنها تقفز منها . فكانت النتيجة ان قامت فيها قوى العمل وكنلت نفسها فى نقابات ، ثم فى احزاب واصبحت هى اليسار الذى صار له قوة ضاغطة ، تستطيع ان تأخذ من الرأسمالية اكثر ما يمكن ، وبعد ذلك تبلورت فى حزب العمال ، مثلا فى انجلترا ، وفى مجموعة الاحزاب المتكتلة التى نراها فى فرنسا اخيرا مع ميتران وكاد ان يأخذ السلطة . اذن ما الذى جعله بهذه القوة ؟ قوة العمل تريد ان تأخذ حقوقها من فرنسا الغنية اليوم . هذا الغنى افقر العمال والكادحين — بظهور التضخم المالى — وهم على وعى كبير بحقوقهم ، حقوق الطبقة الكادحة . بدأت تقوى هذه الطبقة ونتساءل : طيب ! الغنى لمن ؟ وما هو نصيبى من الغنى ؟ نحن الذين ننتج كل هذا الغنى . هذه الشركات العظيمة بالهندسين والعمال فيها ، هم الذين أوجدوا الثروة اين نصيبنا ؟ ونمت قوة الحزب الشيوعى الفرنساوى والحزب الراديكالى والاشتراكي . كل هذه الاحزاب تكتلت برياسة

ميتران ، بهذا الشكل الكاسح ، لانهم راوا الفنى فى فرنسا يذهب الى جانب واحد . وابتدأت المشكلة هنا ، يعنى العامل اليدوى او الذهنى ، كيف سىأخذ نصيبه ؟

■ لطفى الخولى :

فى مجال ما تفضلت به — ومع العلم بانه غير دقيق علميا أن بلدا تحاكى بلدا آخر فى مسارها وتجربتها — كيف تتصور أنت مصر — فى ضوء كل ما قلته — وذلك فى حدود ١٠ سنوات ٢٠ سنة قادمة . بمعنى هل فى تصورك ستكون أقرب فى النظام الاقتصادى والاجتماعى .. او بالأصح تريد أنت أن تكون أقرب الى النظام الخاص باى بلد فى العالم المتطور . مثل فرنسا . بريطانيا .. السويد .. أمريكا .. الاتحاد السوفيتى . كوبا .. الصين .. فرنسا .. بريطانيا . مع التشديد ، على انه من المستحيل نقل تجربة بلد معين فى ظروف معينة الى بلد آخر وظروف أخرى مغايرة .

■ توفيق الحكيم :

اقول لك .. اذا كنت تريد أن تسير بالنظام الطبيعى لابد أن تبدأ بان يكون عندك من يمثل الطبقة الكادحة ، لأن الطبقة الرأسمالية أو المستغلة ، لا يمكن أن تقول انها محتاجة الى تجمع لأن الذى يجمعها هو الربح والقرش . ولكن الطبقة المحتاجة فعلا الى تجمع حقيقى الطبقة الكادحة التى تنادى : اين نصيبى من الربح ؟ هذه محتاجة لتكتل . هذا التكتل سيكون فيه من ؟ ليس من يسمونهم بالعصاة . لأن كلمة العصاة والثائرين راحت اليوم ، واصبح اسمهم اليسار . ولكن اليسار الآن غير معترف به !! « طيب تسبب أمرك لمن الآن ؟ » من الذى يدافع عنا ؟ اذا كانت الدولة بتاكل حقوقنا ؟ « انت ؟ ككاتب ، بتعرف تاخذ حقك اليوم فى الاذاعة أو التلفزيون ؟ لما يقولون لك هات مسرحية « القضية » ليقدموها . بتاخذ حقوقها ؟ هم بيعونها فى الدول العربية . ومن الذى يقبض ؟ الدولة . الدولة رأسمالى ، وانت مستغل .. ليس لنا شكل .. روايات المؤلفين تباع للدول العربية ، باعوا لى روايات

بـ ٢٠ ألف جنيه وأنا لم آخذ منها الا ٣٠٠ أو ٤٠٠ جنيه .. لو كان هذا الرأسمالى الذى يستغلنى فى الخارج ، وكانت هناك هيئة تدافع عنى ، اسمها اليسار ، وهناك حزبان أو ثلاثة يسار ، انا كنت ابقى يسار ، .. مجلة **الابزر فايتز** وضعت استفتاء عن برنامج الانتخابات الرئاسية . **ميتران** عمل برنامجه فى مقابل برنامج **جيسكار ديستان** . طبعاً **جيسكار ديستان** ، كرجل اقتصادى رأسمالى ، كل مهمته رفع مستوى اقتصاد فرنسا ، ففرنسا تمثل عنده من ؟ تمثل الذى ينتج الثروة .. رجال الصناعة .. رجال البنوك ، والاموال . **ميتران** من ناحيته جاء يقول له : لا ! انت تدافع عن الثروة ورجال الصناعة والبنوك . اما الذين سادافع عنهم فهم : أولاً : ارباب المعاشات — قلت وانا اقرا المجلة ايوه انا من ارباب المعاشات — ومحدودى الدخل قلت أهو انا من محدودى الدخل — لقيت نفسى انه لا يمكن ادخل عند **ديستان** ، هذا ، لانه ليس لى مصالح معه . انهما **ميتران** حيدافع عن مصالحى . لكن لما اجدى فى مصر واقول : عاوز واحد يدافع ضد النهب اللى بيتعمل . دول بيعملوا عمل بـ ٢٠ ألف جنيه ، وبعدين اقول لهم يا ناس ازاى ماتجوش تقولوا لى .. بتاجدوا فلوسى من ورايا . تشاركونى فى الربح .. فاذن مين حيعمل لى الكلام ده ؟ قلنا هيئة ادباء .. جمعية الادباء .. طلعت لا شىء . مع انهم انتخبونى رئيساً فخرياً لها ! نهايته ! هى مصالح فى مقابل مصالح » .

■ لطفى الخولى :

طيب ! هل انت تطمح فى المستقبل الى تكوين ، قوة شعبية منظمة على غرار القوة القائمة الآن فى فرنسا من تحالف الاشتراكيين والشيوعيين وكل القوى اليسارية فى فرنسا من حول برنامج محدد للدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية الكادحة سواء بالفكر او بالعمل ؟

■ توفيق الحكيم :

انا — ابتداء — قبل أن تحدد لى الأسماء التى هى — شيئاً فشيئاً — ترعب الناس — فانت قل لى اسمها تحسنه شيئاً فشيئاً ، وهو اليسار . كلمة اليسار هذه يدخل فيها — تحالف

اليسار — لأنك متى قلت شيوعيين .. يا خير أسود ! ملحدين !
.. والشيوعية حوربت في مصر ابتداء من العشرينات أيام كان
الانجليز مسيطرين .. من أيام الشيخ بخيت . بعض رجال
الدين راحوا يقولون . الشيوعية الحاد . وطعنا خلفها رؤوس
الاموال الاجنبية . وزاد الطين بلة الجهل وعدم الوعي .. المهم
أن الكلمة لوثت . فاصبح ، اليوم ، من الصعب أن نتحدث هذا
الحديث .. انما اذا قلت اليسار وبعد ذلك ، اليسار امكنك أن
تجمعه في شكل معترف به . أولا يكون معترفا به من الدولة مثل
فرنسا ومثل انجلترا . يسار له جناح يستطيع أن يدخل الانتخابات،
مثل الوفد والاحرار زمان . اليوم تقول لليسر تكتلوا في انتخاب
أشخاص معينين ملتزمين بالدفاع عن مصالح الكادحين .

■ محمد سيد أحمد :

ولو رفض هذا ؟

■ توفيق الحكيم :

لو رفض هذا ؟ يرفض لماذا ؟

■ لطفية الزيات :

سيادتكم تأمل بنظام ليبرالى يتيح لجميع الطبقات أن يكون لها
أحزابها الممثلة فيها . وفي المستقبل تستطيع القوى اليسارية من
جميع الأحزاب أن تكون كتلة للدفاع عن حقوق محدودى الدخل
والطبقات العاملة ؟ هل ترى هذا ممكنا ؟ .

■ توفيق الحكيم :

هذا هو النظام الذى نستطيع أن نقول أنه عملى الآن . لأنه
إذا أردت أن تقفز الى نظام ، أسرع ، أو شمولى ، أو أقرب الى
الفاعلية ، فهذا يجب أن يبنى طبيعيا ، والطريق الطبيعى أن نطالب
بحرية الأحزاب . وأن يكون هناك حزب له برنامج . وحتى إذا

لم يقل انه يسارى فانت عارف ، من جريدته وبرنامجه وتركيبه
وإندفاعه الى الدفاع عن القضايا المعنية ، انه يسارى . وبعد
ذلك يشكل نفسه ويستطيع بالتكتيكات الخاصة به ، انه يوسع
نطاقه . وهذه هي الليبرالية .. اى كل الاحزاب .. هذا النظام
هو ممكن كما تقول الدكتور لطيفة .

الامر الثانى : قد يقول قائل ولماذا لا نفعل مثل ما فعلته الصين
الشعبية .. الصين الشعبية عمرها من عمر ثورتنا .. ثورة ٥٢ ..
ومع ذلك فانها قد توصلت الى صنع قنابل ذرية وقدرت على حل
مشكلة عدد السكان ، وتحصل مشكلات كثيرة . وقدرت تقفز
على مشكلة المجاعة .. عملت انجازات . فلا يمكن الا ان تقدر
هذا وتحلله . لدرجة انه انا بدأت افكر فى كل هذا .. انا لا يهمنى
الاشكال ولا يهمنى المذاهب . انا يهمنى قبل كل شئ تحليل النجاح
فى هدف معين .. لماذا نجحت الصين الشعبية .. ؟ هل هى نظام
مثل نظام الاتحاد السوفيتى ؟ لما بحثت الحكاية بينى وبين نفسى
وجدت فكرة لا أعرف هل هى حقيقة أم لا ؟ الاتحاد السوفيتى هو
ثورة البيض .. اقصد ثورة اوروبية . يعنى الثورة الاشتراكية
التي تصلح بنجاح فى بلاد الحضاره .. لماذا لا لانها جاءت ، فوجدت
حضارة قائمة . هذه هى شيوعية اوروبا . لكى الصين ، هذه ،
هى شيوعية البلاد التي مثلنا .. التنمية الفقيرة .. فاذن الفرق
هو الحضارة . لينين رجل متحضر . اى جزء من حضارة اوروبا .

أريد أن أقول ، ان النظام الطبيعى هو فقط الممكن . وما قالته
الدكتور لطيفة من أن الوصول الى الاعتراف بشكل اليسار عن
الطريق الليبرالى ، هو الطبيعى الممكن فى ظروفنا .

أما الطريق الآخر الأسرع ، فهذا شاذ جدا . لأن ما جرى فى
الصين يحتاج لشيء قلما يحدث وهو ما اسميه بالنبوة ، أو ما يشبه
ذلك . وكذلك ما حصل فى فيتنام .. ماذا اعنى بالنبوة ؟ زعيم يكون
شبه نبي . بمعنى أن ينزل الى الطريق ويأكل فى الأسواق كما
يقال .. ويعمل مع الثائرين لا ينزل فى قصور ولا مكاتب . وبعد
ذلك يؤمن به شعبه ويصبح قطعة منه ويقود كل شئ وراءه ..

وهذا مخالف للطريقة المعتادة في أوربا ، وهو أن ينبت الزعيم من الحزب . ينبت من تنظيم معين يستطيع أن يقود في إطار مبادئ الحزب لا غير . وهذه العملية التي أشبهها بالنبوة هي عملية يدخل فيها اعتباران الزعيم، هنا ، هو في أول الصفوف . يعنى يحفر بنفسه الأسس . وهو معك يأكل ، ويكدح معك ، ويعيش معك ، ويكون قدوة . . فتجد الشعب كله قام معه . فإذا كنت تراه متواضعا الى الدرجة التي يكفيه فيها — كما يقال عن ماوتسى تونج — يكفيه ٥ دولار مرتب — يعنى هذه حاجة بسيطة جدا — وساكناً في حجرتين اسطبل ، بعد ذلك تجده مع كل مشروع يحتاج الى عمل يدوى هو معه ، في العمل اليدوى ، وهو ايضا مع العمل الذهنى .

■ لطيفة الزيات :

أراك تعود من جديد الى نظريتك في الثلاثين : نظرية الكل في واحد مع أنك في جلسة الحوار الماضية نقدت ذاتك بشأن هذه النظرية .

■ توفيق الحكيم :

الذى حدث هو ان نظرية الكل في واحد هذه اتخذت مراسم الحكومة البيروقراطية . . حكومة بيروقراطية ليست هي النبوة . . النبوة في الزعامة الشعبية المندمجة في أفقر طبقات الشعب هي شيء آخر .

■ لطيفة الزيات :

تفسير النجاحات التي حدثت في الصين ليست في وجود شخص واحد ، وانما في وجود الحزب والقواعد الشعبية ، وفي وجود تاريخ نضالى لهذا الشخص الواحد . وهذا التاريخ هو الذى بلغ به هذه المرتبة .

■ توفيق الحكيم :

ولذلك أنا أستبعده عندنا . لأن المسألة هنا تدخل في باب لا نقدر أن نتحكم فيه . . كيف نتحكم في إيجاد شخص له الصفات التي يستطيع بها أنه ينقل شعبه في ٢٥ سنة بهذه القوة الساحرة . وهي ساحرة لماذا ؟ لأنه ساكن معهم ويأكل أكلهم . . يعني الواقع أنه ليس له منصب أو مركز خاص . . هذه عملية لا نقدر أن نكررها .

■ عبد العظيم انيس :

أرجو أن انبه سيادتكم الى أن هوشى منه أو ماوتسى تونج وغيرهم نشأوا من خلال أحزاب محدودة . لم ينبتوا من الهواء . . نشأوا في داخل أحزاب كأفراد ووصلوا الى الزعامة من خلال هذه الأحزاب . بمعنى أن هؤلاء ، شبه الانبياء ، كانوا ثمرة حزب قام في البداية .

■ توفيق الحكيم :

معلش ! سنعرض لهذا عندما نحل كيف ظهروا . « لأنه مش معقول يكونوا كده من ورا سيدنا الحسين بذقونهم ويقولوا : تعالى يا شعب ! »

■ لطفى الخولى :

هل لى أن انه انه ، على الرغم من أهمية هذا الموضوع ، فانه يخرج بنا طن الاطار الذى اتفقنا عليه للمناقشة ؟

■ توفيق الحكيم :

معلش ! المسألة أن نعرف كيف نبت هؤلاء . انما انا اقول : ليس كل حزب ينتج مثل هذه الزعامة والا لكان كل حزب ينتج لنا شبه انبياء . ولكن ، هنا ، من غير شك لابد من تنظيم من نوع خاص أيضا . وكما تقول ، لما نبحث تاريخ ماوتسى تونج من أين

نبت ؟ من أين جاء ؟ نجد أن هناك تنظيمات ، هناك مبادئ التزموا بها وظلوا عليها . بدليل انهم كانوا مع ستالين واستنكروا الهجوم على ستالين ، لانهم رأوا فيه الرجل الذى وقف بصلابة فى وجه النازية وصان أول دولة اشتراكية ، وقالوا انه لا يجب أن ندينه .

■ لطفى الخولى :

الا ترى يا استاذ توفيق ان هذا موضوع فرعى ؟

■ توفيق الحكيم :

موضوع آخر . انه فرعى . انما نسال : ما هو الظاهر فى هذه الثورات ؟ ليس هو الشخص .. أى شخص . انما هو الشخص الذى يكتفى بالزهد وانكار الذات .. وهذا الزهد يجعل أن جميع من معه ، ومن بعده ، مثله ، كما قال الاستاذ خالد محيي الدين ان القدوة تعمل عملا كبيرا جدا . يعنى هى فى نفسها ثورة .. ثورة على النفس أولا . يعنى أن الشخص يكبح جماح ذاته ، رغم أنه كان يستطيع — بمجرد أن أصبح زعيما — أن يسكن فى قصر ويأكل عسلا .. وعنده كل شيء ... لكنه كبح هذا الجراح وقال لا ! . لا بد اكون قدوة . لما يقول هذا ، يقوله الشعب كله معه : من أول الوزير .. وكيل الوزارة .. المدير العام .. يعنى كل السلسلة « اياها » فى البيروقراطية . بهذا ، نجد الدولة اشتعلت ثورة حتى على نفسها .. ونجد كل مشكلة حلت .. لا بضاعة مستوردة ولا يأكل انواع لا أعرف ما هى من الجبن .. ولا يركب سيارات ماركة كذا .. يعنى ، البلد كلها صارت عبارة عن ثورة تبني باظافرها هذا البناء . وهذه العملية لا اعرف اذا كان هناك من يقدر أن يعملها أم لا . ولذلك انا استبعدها ..

انتم لا شك تتذكرون انه ، بعد قيام ثورة يوليو ، اتجه الوزراء الى أن يسلكوا مسلكا بسيطا ، مثل الناس العاديين ، وتذكرون مثلا أن الشيخ الباقورى تأخر فى عمله فنام فى الجامع .. وكان الضباط يأكلون طعمية فى عملهم ، فاستبشرنا خيرا .. والضباط ،

في الأول ، كانوا يركبون عربات « جيب » وينتقلون بها . قلنا :
هذا عظيم ! ولكن بعد ذلك تغيرت الأمور . .

■ لطفى الخولى :

يا استاذ توفيق ! يعنى اذا عدنا الى تصورك الاساسى
للمستقبل ، وهو ان اليسار من الممكن ان يتجمع في كين : سواء
في حزب أو حركة أو . . أو . . الخ . من خلال مرحلة ليبرالية يمر
بها المجتمع كما تتصورها ، فكيف يكون في تصورك برنامج هذا
اليسار ؟

■ توفيق الحكيم :

لا اريد ان ادخل في المضمون ، فنحن تناقش الشكل . الدكتور
لطيفة تقول ، ان طريق الديمقراطية الليبرالية يمكن ان يكون
هو الطريق الصحيح ، على أساس أنه يسمح بقيام تنظيم لليسار ،
او نوع من الوجود لليسار .

اول شيء يجب ان يضعه اليسار ، هو ان يتحرك من الواقع ،
ان يعرف الناس ، اين توجد مصالحهم . وعلى اليسار ان يتجنب
الانطلاق من نظريات وايدولوجيات . نقطة البدء : ليست ان يعرف
الرجل العادى ان اليسار ينتسب الى ماركس . ولكن نقطة البدء
ان يعرف الناس ان اليسار هو الذى يدافع عن مصالحه المحددة .
ومن ثم ، فيما بعد ، اذا اكتشف الناس ان اليسار ينتسب الى
ماركس أو الى هذا المفكر أو ذاك ، فمن هذا سيكون أفضل . .
وهذا الأمر لا ينطبق على الناس العاديين وحدهم بل ينطبق على
وعليك . فمثلا اذا كانت الدولة تأخذ منى عملا أدبيا ثم تبيعه
بعشرين ألف جنيه ، ولا تعطينى الا مبلغا ضئيلا ، ففي هذه الحالة
سأبحث عن يدافع عن مصالحى في مواجهة رأسمالية الدولة .
فان لا بد من البحث في الطريقة التى توصلنا . وأمامنا الآن طريقان :

الطريق الأول : هو طريق الديمقراطية الليبرالية . وهنا ، ما علينا الا أن نطالب بديموقراطية لا يمكن رفضها . وفي ظل هذه الديمقراطية الليبرالية يستطيع اليسار أن يجمع نفسه في حزب وجرائد .

الطريق الثانى : هو طريق نظرية تاتى من خلال زعيم شعبى حقيقى ، أى من خلال شخصية من نوع لينين أو هوشى منه أو ماوتسى تونج . ولكن هذا الطريق غير مضمون لانه قد يظهر هذا الشخص الممتاز صاحب النظرية الشعبية ، وقد لا يظهر .

هذان هما الطريقان الموصلان للشكل .

هل أنا مع الطريق الأول ، طريق الديمقراطية الليبرالية ؟ الواقع انى لم أكون رأيا محددًا بعد . أنا أضع اسئلة .

وهنا أسأل هل لدى أحد من الموجودين طريق آخر غير طريق الديمقراطية الليبرالية ؟ ان الشكل لا يزال مطروحا للمناقشة .

■ لطفى الخولى :

بعد كلام الاستاذ توفيق الحكيم اقترح أن يحدد كل منا تصوره للمستقبل فى حدود عشرة دقائق .

■ لطيفة الزيات :

مجرد استدراك صغير . عندما تكلمت عن الديمقراطية الليبرالية لم أكن أعبر عن رأى الشخصى ، لأننى لا أعلق أملا كبيرا على الليبرالية . فقط كنت أحاول أن أخص تصور الأستاذ توفيق الحكيم عند النقطة التى توقف عندها .

■ لطفى الخولى :

والآن نبدا تقديم تصور للمستقبل .

■ خالد محيي الدين :

عندما نتصور مستقبل مصر ، فان مصر لا يمكن أن تضع لنفسها تصورا للمستقبل معزولا عن مستقبل البلاد العربية .

واذا جاز لنا أن نضع هدفا استراتيجيا — بعيدا — وهو بناء مجتمع عربي متطور صناعيا وزراعي وثقافيا فهذا يفرض على مصر — بحكم وضعها في العالم العربي — أن تلعب دورا قياديا .

بعد هذا علينا ، أيضا ، أن نتخيل مصر دولة متطورة صناعيا وزراعي وثقافيا وتلعب دورا قياديا في تطوير المجتمع العربي نفسه . لكن ، شكل العلاقة بين مصر وبين العالم العربي أنا لا أستطيع أن أحده سلفا : هل هو اتحاد دويلات .. اتحاد متكامل .. دولة واحدة .. الخ .. واكتفى بالقول أنه مجتمع عربي متكامل تلعب فيه مصر دورا قياديا .

السياسة الخارجية والعربية : معادية للامبريالية والصهيونية لانهما العدو الرئيسي للمعادي للتكامل والتوحيد العربي والتقدم . هذا الوضع .. يفرض على مصر أن تلعب الدور الرئيسي في مقاومة الخطر الاسرائيلي الصهيوني لأنه هو الخطر الذي يهدد مستقبل البلاد العربية . ومستقبل مصر ، أن تلعب هذا الدور . فمن ناحية: هذا الامر يفرض عليها أن تلعب الدور الرئيسي في تجميع القوى العربية التقدمية والوطنية ، وما يسمى بالدول التقدمية . ثم بعد ذلك الدول غير التقدمية في مواجهة الخطر على حركة التحرر العربي .

وهذا يفرض عليها نوعا من العلاقة الجيدة مع القوى المعادية للامبريالية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الاخرى . لكن مصر لا تستطيع أن تلعب هذا الدور الا من وضع يحدد اتجاه التنمية الداخلي ، الا من خلال تنمية يلعب فيها القطاع العام ، أو القطاع الاشتراكي الدور الرئيسي . لأنه اذا سرنا على ما يسمى بطريق التطور الرأسمالي ، فسوف ننهزم نهائيا امام الرأسمالية العالمية . لأن الرأسمالية المصرية ستظل

ضعيفة وصغيرة أمام الرأسمالية العالمية . واضيف انه اذا ما اتجهنا الى الطريق الرأسمالى ، فمعنى ذلك أننا نأخذ طريقا طويلا جدا حينما نترك طريق التراكم الرأسمالى يسير الى مداه . لأننا بحكم كوننا — دولة نامية تعاني من كثير من أوجه التخلف — ليس أمامنا الا أن نسير فى طريق التطور الاشتراكى . لقد فشلت الرأسمالية المصرية والاجنبية ، من قبل ، فى تطوير الاقتصاد المصرى .

هذا الوضع ، يفرض نوع السلطة فى مصر : أن تكون سلطة ديمقراطية تقدمية ، لا أريد أن أقول اشتراكية ، لان المرحلة الاشتراكية الكاملة يمكن أن تتطلب العشرين سنة القادمة .

ولقد كان ، من بين العيوب الرئيسية فى التجربة الماضية ، انه تمت تأميمات وحدثت تغييرات . ولكن طبيعة السلطة لم تتغير أو شكل الحكم لم يتغير . والمؤسسات السياسية التى يفترض أنها تخدم هذا الامر ظلت على حالها ولم تتطور جديا .

ومعنى كلامنا عن نوع السلطة — هنا — أنها يجب أن تصبح معبرة عن القوى الاجتماعية التى لها مصلحة فى هذا الاتجاه — وفى مقدمتها العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون .

وأنا ، لست من انصار الديموقراطية الليبرالية ، لأن الليبرالية تفترض أن أسمح بقيام احزاب رأسمالية وتسمح بعودة الرأسمالية وعودة الملكية .

فاذا قيل أن الوضع الراهن يقيد الليبرالية — كما انه يضع قيودا على اليسار — فليس من مهمتى — مع ذلك — أن أسعى الى تطوير الرأسمالية أو أعطى الرأسمالية حقوقا أكبر . واذا كنا نسعى بهدف أن نبني ديموقراطية اشتراكية ، فان هدفى المباشر أن تكون ديموقراطية تقدمية ، تلعب كل القوى الشعبية — أى العمال والفلاحون — الدور الرئيسى فيها .

لكن ما هو الشكل الذي يفرض وضعه هنا ؟ أنا أقبل مبدأ التحالف الوطنى ، ولكنه يجب أن يقوم على أساس احزاب ، تمثل المصالح المختلفة للقوى التى لها مصلحة فى التغيير وتنضم فى جبهة موحده فى نطاق التحالف الوطنى وعلى أساس البرنامج الموحد .

وهذا هو الذى يعطى نوعا من الضمان لكى يعكس التغيير فى شكل الدولة والمؤسسات السياسية . هذا هو التغيير بالفعل ، فلا تكون هناك طبقة واحدة معبرة عن حقوق باقى الطبقات . وفى هذا النطاق يسمح بنوع من الخلاف ونوع من الاتفاق على القضايا الكبيرة . ولكن لابد من تغيير فى نوع السلطة . وهذا الذى يضمن استمرار التغيير .

هذا الوضع يفرضه ، أيضا ، الوضع فى العالم العربى . لانه اذا سأل انسان : وماذا سنصنع فى المجتمع العربى ؟ فان الجواب سيكون هو ان ٧٠ او ٧٥ فى المائة من الأموال العربية مملوكة للدول العربية وليست مملوكة للأفراد .

■ لطفى الخولى :

كل البترول كما اعتقد قطاع عام .. اليس كذلك ؟

■ خالد محيى الدين :

كل البترول قطاع عام . اذن فالاتجاه التقدمى ، الذى يقوم فى مصر ، لابد وان ينعكس على البلاد العربية بشكل تقدمى ، وذلك بصرف النظر عما يحدث الآن من اتجاه فى الغرب والولايات المتحدة الى أن تأخذ هذه الاموال . فنحن ، سنفرض هذا الوضع ، بموقف مصر ، بموقف الدول التقدمية العربية . الخطوة الثانية ، هى تعاون مصر مع الدول التقدمية العربية فى كل المجالات . وبدون حدوث هذا ، فان مستقبل التعاون العربى سيبقى صعبا جدا ، هذا هو التصور للخطوط الرئيسية للمستقبل .

■ توفيق الحكيم :

سؤال : هل تقدر أن تقول — مثلا — أن هذا هو النظام المتبع في الجزائر الآن ؟ وهي تجربة يمكن أنها توضع في الاعتبار .

■ خالد محيي الدين :

لا أريد في الواقع أن اضرب أمثلة بأي نظام .

■ لطفى الخولى :

نحن الآن نتحدث عن مستقبل مصر .

■ توفيق الحكيم :

الديمقراطية التقدمية لا تنطبق على الجزائر ؟

■ خالد محيي الدين :

لا .. الديمقراطية في الجزائر فيها عيوب ، وفيها نفس المشكلة الخاصة . إذ أن جبهة التحرير الجزائرية وهي النظام الشمولى تحتكر العمل السياسى فى يد مجموعة من الناس .. يعنى بصراحة الكلام المكتوب على الورق فى الاتحاد الاشتراكى عظيم . ولكن لا يطبق . ففى التطبيق هم لا يريدونها أن تكون حزبا لكنه هو حزب ، وحزب لمجموعة معينة أو مجموعات تتعاقب ، واحدة تمسك القيادة وتحرم الباقى وهكذا .. فانا اقول انه يجب أن يكون لنا نظام خاص ، وحتى بدون مذاهب ، فان مصر اذا أرادت أن تتطور ، وتطور العالم العربى ، فليس أمامها — اذا كانت تريد أن تجعل من هذا المجتمع العربى والمصرى واقعا متطورا — إلا أن تتبع الطريق اللارأسمالى نحو الاشتراكية هذا ، اذا أرادت أن تحافظ على استقلالها . أن هذا يفرض عليها سرعة التنمية وسرعة القضاء على التخلف بسرعة ، لابد أن الدولة تظل تلعب دورا رئيسيا .

هذا هو التصور العام لمصر اذا ارادت أن تواجه الخطر
الاسرائيلي والخطر الامبريالى .

■ محمد سيد أحمد :

رأى ، انه عندما نكون صورة المستقبل ، سنجد انفسنا أمام
عدد من المعطيات الموضوعية التى تقيد تصورى الخاص ، كما
أرغبه . لكن ، من الصعب انى أقدم تصورا ممكن التنفيذ من خلال
واقع معين ومعضلات معينة أواجهها الآن .

النقطة الأولى : لماذا أقول أن عندى معضلات تواجهنى حاليا ؟
عندما أقول مرحلة ثالثة ، فأتنى أقصد عددا من الأمور : فالمرحلة
الأولى ، كان اسمها مرحلة حرية سياسية . وثبت فى نهاية الأمر
أن هذه الحرية السياسية كانت حرية شكل . المرحلة الثانية :
باسم المضمون كانت حرية اجتماعية ، وفى نهاية الأمر ، كانت
الحرية الاجتماعية بالتفويض ، ولم تكن أيضا فى نهاية الأمر حرية
اجتماعية حقيقية . نحن اذن ، بصدد مشكلة كيف نمزج فى المرحلة
الجديدة بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . وهذه مشكلة
من المشكلات التى تواجهنا فى المستقبل .

النقطة الثانية : انه فى الفترة السابقة ، كان من الممكن تأميم
الصراع الاجتماعى ، أو بنوع من التنظيم الذى يعبر عن تنوع
معين . هذا غير ممكن فى الفترة الحالية . يكفى أن نقول ، انه
بسبب التحديات الاقتصادية هناك انفتاح الى اليمين ، ولكن هذا
سيناقبله انفتاح على اليسار ، لأن هناك قوى اجتماعية الى اليسار
لن تقبل هذا الانفتاح على اليمين . اذن فالتوسيع فى الجبهة
الاجتماعية فى مصر ، وفى ضوء ذلك التأميم للصراع الاجتماعى
مستحيل . . وهذه المشكلة أو معضلة ثانية تواجهنا فى المستقبل . .

أنا أقول أن التعدد شئ لا بد منه ، وأن الوضع الأمثل ، لمواجهة
هذا التعدد فى المستقبل ، هو وضع الأحزاب ، وبناء الجبهة
الوطنية من خلال الصراع السياسى وليس بالأسلوب الإدارى
أو الفوقانى ضد قوى اليمين . معنى هذا أن المعركة حاليا تنتقل
جوهريا الى تحت . وكل القوى لابد أن تشارك لتحت ، لأن تأميم

الصراع — فى الفترة الماضية — كان ممكنا فى ملابسات تاريخية معينة . لم تعد ممكنة ، ولن يكون ممكنا فى المرحلة القادمة . وهذه هى القسمات التى تميز المرحلة القادمة عن المرحلة السابقة .

من ضمن الاعتبارات التى كانت داخلة ، أيضا ، فى مسألة تأمين الصراع الاجتماعى ، انه كان هناك طابع معين للصراع العربى الاسرائيلى . وهذا الطابع انتهى أيضا بعد حرب أكتوبر . يعنى ، ان الصراع كن قبل أكتوبر متسما بطابع الحرب الباردة . وسكن — بعد أكتوبر — أصبح يتسم باستقطاب مطلق . أقول سوف نتحدث عن السلام ، فمن الصعب أن نتكلم عن كتم وقمع كل الأشكال الأخرى للصراع باسم الصراع مع اسرائيل . فمن جميع الوجوه ، فإن أوجه التعدد تتأكد . وهذه الصورة ، التى نحن مقدمون عليها ، تطرح علينا هذا السؤال : ما هى حدود أبعاد هذا التعدد ؟ وهذا يرتبط بقضية الطريق الرأسمالى .

نحن ، إذن ، نتحرك بين تصورين متطرفين : النظام الليبرالى المطلق من جانب ، والثورة الثقافية أو التجربة الصينية أو «النبوة» أو ما نسميه كذلك ، من الجانب الثانى . الحقيقة ، أننا هنا ، نريد أن ننظر نظرة تقديمية الى هاتين القضيتين .

فبالنسبة لليبرالية ، ليس صحيحا أن الليبرالية تكون حليفا لليسار فى كل الظروف . من الممكن أن الرأسمال الأجنبى ينشط قوى يمينية معينة ، ويخلق لها ظروفًا أكثر مواتاة من اليسار .

النقطة الثانية : أن كثيرا من الاختناقات التى نواجهها مثل التكاثر السكانى ، يعنى مجموعة مشاكل تواجهها فى المرحلة القادمة ، قد تثبت الأرضية التى تخلق الموقف الثانى المتطرف الذى أشرنا إليه .

يعنى مشكلة القائد أو الزعيم ، هى ليست مشكلة شخص ، هى مشكلة أن هناك عضلات موضوعية قد تفرض هذا وقد تخلق الشخص .

فالمشكلة هى أن الفوقى أمامنا الآن شكلان :

أما الشكل الليبرالى وأما الشكل الثانى .

ان دور اليسار حاليا ، ليس هو ان ينعزل كمجموعة صغيرة تنشط بمفردها . قوى اليسار عليها ان تعبىء كل القوى ، وتكون القادرة على ان تتسع ، وتجد الحوار المقبول مع ما يمكن ان نسميه اليسار المتطرف ، ومع ما يمكن ان نسميه تحت عنوان عام الناصرية .. والمفروض ان يقوم اليسار الناضج بهذه العملية .. هذا هو التصور للطريق غير الرأسمالى الذى يمكن اتصوره فى المرحلة القادمة ، ومع ذلك هذا الطريق صعب لماذا ؟ .. وفيه ايضا معضلات تعترضه .. ومن ضمن المعضلات المهمة — مثلا — ان البعد العربى ظهرت فيه ثروة ليست من انتاج بشر . هذه الثروة حليف للرأسمالية موضوعيا ، وحليف للنظام الرأسمالى العالمى موضوعيا . وسوف يؤثر هذا على مجرى التطورات السياسية بمعنى ان هذه الثروة ستكون العنصر الساحب والضابط فى اتجاه الليبرالية . وفى اتجاه اليمينية . اردنا أو لم نرد . فهذه مشكلة من المشاكل التى تواجهنا .

هناك ، ايضا منعطفات المواجهة مع اسرائيل التى تختلف نوعيا عن المواجهة فى الفترة السابقة . وهذا ايضا عنصر قد يكون — الى حد ما — من العناصر الدافعة نحو اليمين .

وبالنسبة للانفراج الدولى — نفسه — فان بعض المواقف التى كنا نقفها — فى الماضى — كان متأثرا بالاستقطاب الدولى . والاستقطاب الدولى لم تكن فيه حرية حركة . اليوم ، الامبريالية العالمية تعود بطرق أكثر خبثا ليست منضوحة ، كما كان الأمر فى الماضى .

وفى ظل جميع هذه الأشياء كلها ، فهناك ايضا الانفتاح فى كل الاتجاهات من الجميع بما فى ذلك الدول الاشتراكية . فهذا ايضا عنصر مؤكد لهذا المسار البسيط فى هذه الفترة . ما الضمان ؟ . الضمان هنا هو القوة الذاتية لليسار .

اذن لا يمكن اطلاقا لليسار ان يكون فى صيغته السابقة . ان يكون جزءا من جسم . ولا بد ان يكون منبرا مستقلا ، وقد أصبح هذا ضرورة لا مفر منها ، والا لا يسار .. لا يسار بدون منبر مستقل .

أنا قلت ، ان المجتمع الرأسمالى سيمر بمنعطفات وخصائص
تختلف نوعيا عن فرض النظام الرأسمالى من أعلى كما كان فى
المرحلة السابقة .

■ أبو سيف يوسف :

الزميل محمد سيد أحمد ربما طرح من المشاكل والقضايا أكثر
مما طرح تصوره عن المستقبل . سأجنب طرح هذه القضايا أو
المشاكل لأنها فعلا تدخل فى نقطة مقبلة هى : ما العمل ؟ أو تفصيل
الرؤية للمستقبل .

ان أى تصور للمستقبل يجب أن يكون مطروحا فى اطار محدد من
الظروف العامة جدا المحيطة بمصر عالميا وعربيا . وبدون الدخول
فى تفاصيل فان اطار الصورة التى تطرح فيها صورة المستقبل
تشتمل على أربعة حدود أو أبعاد :

البعد الأول : هو أننا نعيش الان فى عصر انتصرت فيه
الاشتراكية . ليس فقط انتصرت ، ولكن لا تزال توطد أو تدعم
انتصاراتها أكثر . وما الانفراج الدولى الا أحد ثمرات هذا الانتصار .

البعد الثانى : ان حركة التحرر الوطنى — بعد نجاحها نجاحا
كبيرا ومضطردا — فى تصفية الاستعمار (الكولونيالية) تواجه
الآن ، أكثر من ذى قبل ، قضية اختيار طريق التطور الاجتماعى .
أى الطرق تسلك ؟ وهنا سنجد أن العدو الرئيسى لها هو الاستعمار
الجديد .

البعد الثالث : هو الذى توضع فيه رؤيتنا للمستقبل ، وهو ان
الامبريالية — على الرغم من كل الهزائم التى أصابتها — لا تزال
قائمة ، ولا يزال فى مقدورها أن توجه ضربات قسوية وتخريبية
للحركات الوطنية والثورية . ولا تزال قادرة على التعاون مع قوى
الرجعية المحلية ، وقادرة على أن تكيف أساليبها مع حقائق العصر .

ومن هنا ، فنحن في مصر ، والوطن العربي ، يواجهون الآن
بأخطر أساليب الامبريالية : أسلوب الاستعمار الجديد .

البعد الرابع : هو العامل العربي ، أو حركة الشعوب العربية ،
في نضالها الوطني التحريري وفي نضالها الاجتماعي . فهذا العامل
العربي ، قد أصبح يؤثر على حياة مصر وعلى اتجاهات تطورها
في الداخل . . هذا العامل العربي لم يعد من الممكن عزله أو تحييده
أو التقليل من فاعليته . ظهر هذا بوضوح بعد حرب ٦٧ ، ثم تأكد
بأدلة وبراهين ايجابية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهذا العامل
بتجسده — في الأساس — في تصاعد النضال والتضامن العربي في
وجه الاستعمار والصهيونية . وهذا النضال والتضامن يستقطب في :

١ — تصميم الشعوب العربية على السيطرة على مواردها
و ثرواتها القومية .

٢ — السعي لاكتشاف أشكال وأساليب للتعاون والتكامل
الاقتصادي .

٣ — وفي هذا كله تمثل القضية الفلسطينية بالنسبة للشعوب
العربية العامل الذي يبلور اتجاهات حركة التحرر الوطني العربية .

في نطاق هذه النقاط أو الأبعاد الأربعة ، أحاول أن أتصور
المستقبل بالنسبة لمصر .

أتصور في المستقبل البعيد نسبيا أنه سيكون في بلادنا مجتمع
اشتراكي . . ولكن هذا المجتمع الاشتراكي ، كما أشار الى ذلك
الأستاذ خالد محيي الدين لا يمكن أن يقام بضربة واحدة ، أو بقفزة
واحدة . وإنما نحتاج الى عمل يمهده . . أي الى مرحلة انتقالية
كاملة ، لها سماتها وخصائصها . وفي هذه المرحلة الانتقالية تقوم
دولة ديموقراطية وطنية وعصرية :

ديموقراطية ، بمعنى أن السلطة فيها تكون في أيدي الطبقات
الشعبية : أساسا العمال والفلاحين والمثقفين والجنود ، وهذه

الاقسام من الرأسمالية التي لا يتعارض نشاطها من التحول الاجتماعي . وهذه الطبقات هي صاحبة المصلحة ، فعلا في التطور وفي التقدم وفي العدالة الاجتماعية .. وفي هذه السلطة يتأكد ويتزايد الدور القيادي للطبقة العاملة .

دولة وطنية ، بمعنى انها تكون مستقلة سياسيا واقتصاديا وتزدهر فيها ثقافة وطنية وقومية تقدمية . وهذا معناه — كما أشار الأستاذ خالد أن تكون بالضرورة نشطة في مقاومة الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية ، متعاونة مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ودول عدم الانحياز .

دولة عصرية .. وهنا تحت عنوان العصرية تتحدد مسائل أساسية .. عصرية بمعنى انها لابد أن تحسم اختيارها للطريق الاشتراكي ، فالاشتراكية هي قضية العصر .. ثم انها لابد أن تستفيد — أو تواكب — الثورة العلمية والتكنولوجية الجارية الآن .

وعندما نقول عصرية ، فلا بد أن تكون أهدافها انسانية مرتبطة بالتطور الثوري العام للبشرية في هذا العصر . ومن هنا ، يكون كفاحها من أجل السلام العالمي ، وضد الفاشية والعنصرية قضية أساسية .

على هذا الأساس ، اذا عدنا الى ضمانات قيام واستمرار هذه الدولة الديمقراطية الوطنية فسوف نرى — وأنا هنا أتفق مع الزميل محمد سيد أحمد — أولا : ان القوة الذاتية للشعب والبلد يجب أن تكون هي أساس التطور ، بمعنى أن أية مساعدات خارجية أو أي رؤوس أموال خارجية أو أي قروض ومعونات ستتظل — باستمرار — مسألة ثانوية ، ومساعدة — في مقابل تنمية القوى الانتاجية الداخلية في جميع المجالات .

وعندما نقول دولة ديمقراطية .. فهذا يعني ان الانتاج يخطط تخطيطا دقيقا ، والتوزيع يخطط ايضا تخطيطا دقيقا ، لمصلحة الطبقات المنتجة .

مثل هذا المجتمع ، لابد أن يتجه الى القضاء على الفقر في الريف،
باصلاحات زراعية عميقة وشاملة . والى القضاء على الأمية
والأمراض المتوطنة مثل ابلهارسيا والانكلستوما وسوء التغذية .
ومثل هذا المجتمع ، يسمح بوجود ما نسميه رأسمالية وطنية ،
لكن يجب أن تتوطد وينمو وتتسع فيه اشكال الملكية العامة والملكية
التعاونية لبناء صناعة ثقيلة وزراعة حديثة متطورة . أما القطاع
الخاص فيجب أن تحدد مجالات نشاطه ، بدقة ، لمصلحة التنمية
الشاملة ، وتحت قيادة واشراف الدولة الديمقراطية . وبالإضافة
الى الجانب الاجتماعي للديموقراطية ، فهناك قضية أساسية في
هذه الدولة أو هذا المجتمع الذي نتصوره ، وهى قضية الحريات
الديموقراطية . قضية الحريات الديمقراطية ليست قضية
الليبرالية اطلاقا . . لأن الليبرالية جوهرها ومضمونها الأساسى
هو تنمية المشروع الخاص . فمن هنا ، تظل الديمقراطية في النظم
الليبرالية ديموقراطية من يملكون في مواجهة من لا يملكون —
وبالتحديد فالليبرالية لا تنفصل عن تنمية النظام الرأسمالى وتطويره .

وعلى هذا الأساس ، فنحن ننظر الى الديمقراطية ، هنا ،
من زاوية ما يمكن عمله ، لكى تقوم فعلا الجماهير الشعبية بالدفاع
عن مصالحها وبمشاركة متزايدة في ادارة شئون البلاد . . فمن
هنا ، نفترض الديمقراطية في هذا المجتمع الانتقالى — بالضرورة —
ان السلطة أساسا في يد الطبقات المتحالفة الشعبية . . نفترض
أيضا توسيع الحريات العامة لمصلحة هذه الطبقات . . نفترض
وجود تنظيمات سياسية ونقابية واجتماعية حقيقية وحررة . نفترض
أيضا الدفاع الحازم والتمسك بالمشروعية وبسيادة القانون .
وعندما نتحدث عن الشكل السياسى الذى يجمع هذه القوى يمكن
أن يكون محل اجتهادات تضع التقاليد القومية والخبرات الماضية ،
وتجربة ثورة يوليو ومكتسباتها في الاعتبار . ولكن لابد من وجود
اشكال اختيارية ، تتحدد في داخلها جميع الطبقات الشعبية في
احزاب سياسية ديموقراطية ومنظمات نقابية وثقافية . . الخ .

فهذه — بشكل عام — الخطوط العريضة جدا لتصور مرحلة
انتقالية تضمن وتؤمن — فيما بعد — بناء المجتمع الاشتراكى .

■ لطفى الخولى :

الدكتور مراد وهبة .

■ مراد وهبة :

فى تصورى للمستقبل — من حيث الشكل والمضمون — فى تقديرى ان هناك مسألة كان أثارها الأستاذ توفيق الحكيم فى حديثه وهى انه معجب جدا بشخصيات تعتبر حاضرة مثل هوشى منه ولينين ..

■ لطفى الخولى :

هل قال لينين ؟

■ توفيق الحكيم :

لينين باعتباره مثلهم . ولكن هو أوربى . وعندما نأخذ فى الاعتبار الأسس التى يرتكز عليها الاتحاد السوفيتى سنجد أنها ركيزة حضارة أوربية متينة .

■ مراد وهبة :

وهذا يوحى بمعنى جديد ، وهو أن تصورنا للمستقبل هو ، حقيقة ، استلهام من حاضر العالم المتقدم . فباعتبارنا متخلفين ، يعتبر حاضر العالم المتقدم هو مستقبل العالم المتخلف . فحاضر العالم المتقدم يتميز بأنه — فى حده الأدنى — علمانى سواء فى المعسكر الرأسمالى أو المعسكر الاشتراكى . ولكن فى حده الأقصى ، يختلف فىكون اشتراكيا أو رأسماليا . فاذن ، محكوم على العالم العربى — اذا أراد أن تكون صورته المستقبلية مواكبة لحاضر العالم المتقدم — أن يكون الحد الأدنى عنده العلمانية ، ثم بعد ذلك ،

يختار إما علمانية اشتراكية ، أو علمانية رأسمالية . وأنا متفق مع الأخوة السابقين على أن هناك حتمية في أن نختار الاشتراكية لتصبح اشتراكية علمانية .

هذا ، كتصور عام من ناحية المضمون للمستقبل .

أما من حيث الشكل ، ففي تقديري ، اننا لا نستطيع أن نقفز على الاتحاد الاشتراكي . هو محكوم عليه بالتطور . في داخل الاتحاد الاشتراكي لابد أن نكون مستقبلا — قيادة للعمال والفلاحين ، وإذا تحقق ذلك ، ففي تقديري أنه لابد أن يتم تصفية اليمين في داخل الاتحاد الاشتراكي ، بحيث أنه يصبح محكوما على الاتحاد الاشتراكي أن يحسم كل المناقشات التي دارت حوله . أي أنه لابد أن يأخذ شكل حزب طليعي تمارس من داخله ثورة ثقافية . . لأنه في تقديري أن هذه الثورة الثقافية غير متوفرة الآن لانشغال اليسار بالتناحر مع اليمين ، وبالذات اليمين القتاري . لأن قضية اليسار مع اليمين المتحضر أبسط من قضيته مع اليمين القتاري المتصدر الآن بعض وسائل الاعلام والثقافة . فاذن ، أنا أتصور مستقبلا — وليس حاضرا — ثورة ثقافية تقوم على شقين :

تحرير العقل المميز لعصر التنوير . ولكن ، يلزم تحرير العقل دعوة الى التزام العقل ، أي العقل الذي يلتزم قضايا المجتمع التي ستواجهنا مستقبلا .

ولكن كيف يمكن ممارسة تحرير العقل والتزام العقل معا . ان العالم المتقدم مارسها على مرحلتين أو على مستويين . . مستوى تحرير العقل في عصر التنوير ثم بعد ذلك مرحلة التزام العقل في الثورة الاجتماعية كما حدث في الاتحاد السوفيتي .

■ توفيق الحكيم :

أنا أحب أقول أن توضيح دء مراد جميل جدا . الذي قاله الدكتور مراد ، وهو أنه قامت مرحلة التنوير على دفتين في أوربا . نحن الآن مطالبون أما بأن نجتاز منهم مرحلة ، وأما أن نتبع نفس النظام . بمعنى ، اننا نسعى الى الناحيتين معا . . بمعنى ، إذا كنتم أنتم

موافقين على مرحلة الليبرالية فلندخلها . ولكن ما الذى سنستفيد
من الليبرالية وما الذى سنخسره ؟

الليبرالية ، بالمعنى الاقتصادى ، طبعا كما قلتم انها تكون معوقة
بعض الشيء من الناحية الاشتراكية . لكن الليبرالية لها معنى آخر
وهى الليبرالية الفكرية . وهذه الليبرالية الفكرية هى التى اعتمد
عليها احرار المفكرين فى اوربا لتحطيم العهد الذى هو التعصب الدينى
والخرافات واستبداد الكنيسة . لأن الليبرالية هى التى حطمت
استبداد الكنيسة ، وقالت للكنيسة أنت ممنوعة من التعليم لأن
التعليم أصبح مدنيا . واذا كنت تريد التعليم فاذهبى الى أفريقيا
.. وبذلك فتحت عندنا مدارس جزويت .. الخ وصدروا لنا هذا
التعليم الدينى .

فنحن ارتددنا الى الوراء ، فى الواقع ، من بعد العشرينات
والثلاثينات . واذا نظرنا اليوم الى ما يحدث فسوف نجد أن بعض
الناس يحاولون أن يجرونا الى رجعية دينية خرافية لا تتفق مع
جوهر الدين ، لأنها تستبعد تماما دور الارادة الانسانية ، ودور
التعليم والتفكير والتدريب وتحاول أن تلغى العقل الانسانى تماما .

ان ما يحدث ، اليوم ، من هذه القوى المتخلفة التى تتستر باسم
الدين ، لتلغى تماما دور العقل ، يذكرنى بالمقالات التى كتبها عام
١٩٣٩ ووجهتها الى فضيلة شيخ الأزهر وقتئذ .

لقد قلت له : انك تتدخل فى حرية الفكر . فكيف تفعل ذلك ؟
وزير المعارف فى ذلك الوقت قال لى : كيف تغضب شيخ الأزهر .. ؟
وطلبت فى مجلس الشيوخ ليسألونى . ومجلس الوزراء اجتمع .
ووزير المعارف قال : ان لم تعتذر عن اهانتك للأزهر وتدخله فى
شئون الفكر فانا لست مسئولا عما سيحدث لك . فقلت له : أنا
أرفض الاعتذار . وهذا خطر عليك أنت لأنك تدخل الأزهر
— كمؤسسة دينية — فى شئون الفكر لا يصح .

■ لطفى الخولى :

من كان وزير المعارف وقتذاك ؟

■ توفيق الحكيم :

ربما كان هيكل باشا .. لا أتذكر من كان وزيرا للمعارف عام ١٩٣٩ .

ثم جاء شيخ الأزهر ، الشيخ المراغى ، وكان واسع الأفق يعتذر بنفسه ، وقال انه لم يتدخل في شئون الفكر أبدا . وسألونى فى الصحف قنت : نعم المسألة انه وقعت سابقة ، مثل هذه ، عندما تدخل الأزهر فى كتاب « جان دارك » لبرنارد شو ، المقرر فى الجامعة ، فى كلية الآداب قسم الانجليزى . فقيل : ان فى هذه المسرحية ما يمس العقيدة . ومنع الكتاب . واطن ان هذا كان فى عهد طه حسين ، وكيف لم يستطع ان يرفض طلب الأزهر بمنع هذا الكتاب . فى ذلك الوقت قلت : طالما انكم قبلتم ان الأزهر يتدخل فى كتب الجامعة ، وان الجامعة تسمع كلام الأزهر فى الغناء كتاب للغة الانجليزية ، ولم يكن كتابا دينيا ، فمن حق الأزهر ان يسيطر على الحياة العقلية ، كلها ، اذن . خلاصة القول ، اننا نحتاج اليوم الى ثورة علمانية ، والى اعادة العقل ، سيطرة العقل ، اعادة الطريقة العلمية لا الطريقة الخرافية . فمن الذى سيتولى اليوم هذه المعركة ؟ اذا عهدت الى اليسار بهذه المهمة سيقال : الملحدون ! فافن ، هل نعيد الليبرالية لتساعدنا فى المعركة ضد هذه الخرافية الثقافية ؟ ان الليبراليين فى البلد غير يساريين .

■ لطيفة الزيات :

لم يعد ليبراليون فى البلد .

■ توفيق الحكيم :

اذن فهذه مصيبة ! واذن فلا بد من هذه المعركة ، معركة العلمانية فى التفكير والمنهج العلمى ، لان هذا هو الذى سوف يمهد طريق الاشتراكية . لان الاشتراكية مبنية على العلم لا الخرافة . انظروا

— كمثال — لمهرجان الملابس الذى لا اول له ولا آخر فى الجامعة . سيقولون لنا : ان هذا لبس كذا وهذا زى اسلامى ... الخ . نكن نسأل هل كان هناك زى اسلامى حتى فى أيام **النبي** . حدث فى وقت المعركة ان **النبي** صلى الله عليه وسلم لبس « ابلامة » التى كان يلبسها الروم . فلما سئل **النبي** صلى الله عليه وسلم فى ذلك قال لهم ، مامعناه ، ان هذا ما تتطلبه المعركة . مثال آخر : جاء اليه **سلمان الفارسي** وقال له : اننا فى فارس عندما نحارب جيشا أكبر فاننا نحفر الخنادق . **النبي** دعا الى عمل خندق مثل الفرس وكانت واقعة الخندق . فعل هذا ، على الرغم من أن الفرس كانوا يعبدون النار . ونلاحظ ان **النبي** اشترك بنفسه فى حفر الخندق . وعندما ضرب الفأس طلع الشرار من ضربة الفأس ، فقال ما معناه اننى أرى من هذا الشرر ، أرى قصور كسرى تتهاوى . وظل يثير حماس المسلمين فاستطاعوا أن يتغلبوا لأنه عمل معهم يدا بيد .

محمل القول ، كانت هذه هى الثورة الاسلامية ، تقبل الجديد النافع مهما يكن مصدره . وكان الدين ثورة ، ولم يكن قد تحول الى كهنوت . **والنبي** صلى الله عليه وسلم كان ثائرا . وعندما قالوا له : نحن نعيش على دين أجدادنا قال لهم : فكروا ! وكانت الثورة فكرية أيضا . لأنه أراد أيضا أن يخرجهم من تفكير متجمد الى تفكير حر . فيقول لهم : فكروا بعقلكم . لقد أوتيتم العقل ! فهل الأصنام تستطيع أن تعمل لكم خيرا أو شرا ؟ وأثبت لهم هذا الى أن استطاع أن يقنع مجموعة من العقلاء ، وعمل الثورة لتكون عقلية ودينية . لكننا نرى ، اليوم ، فى بعض الأوساط تحجرا يتخفى وراء مزاعم دينية . هناك من لا يزال ينكر ان الانسان قد صعد الى القمر ، ويزعمون ان هذا مخالف للقرآن الكريم . المسألة انهم تجمدوا صاروا مثل قريش قبل **النبي** صلى الله عليه وسلم .

اذن ، فالمسلم الحقيقى ، أو الرجل المتدين الحقيقى ، عليه أن يأخذ الأنبياء كمثال ثورى . لأن هؤلاء كانوا ثائرين على أوضاع متجمدة . وقاموا لتغيير الحياة فى البيئة الاجتماعية التى فيها ظلم الأغنياء الفقراء . فالمتدينون الحقيقون عليهم أن يأخذوا المثل وبعد ذلك يطبقوه على واقع اليوم . ان بعض الجماعات الدينية حاولت ،

من سنوات ، أن تعيدنا الى مجتمع عمر بن الخطاب ، باعتبار أن هذا كان مجتمعا مثاليا . لكن عمر بن الخطاب كان في مجتمع صغير . فكان يمشى بين الناس ويتعرف على مشاكل هذا وذاك . لكن ، عندما نرى أن المجتمع اليوم قد كبر وتعددت مشاكله ، فإن هذا يتطلب نظاما جديدا . فالواجب أن هو تقليد عمر بن الخطاب في سعة تفكيره وقوة ارادته وحسن تجديده ، أى في صفاته الانسانية العليا ، وليس في تصرفاته الصانحة لمجتمعه ، هو ، في زمانه ومكانه . أن عمر بن الخطاب كان صاحب ثورة « عقلية » ، ونحن ، أيضا ، نريد أن نثورة عقلية أخرى . هذه الثورة الأخرى ، كان الأمل أن يقوم بها الليبراليون . فأتضح أن الدكتوراة لطيفة تشكك في وجودهم ، على اعتبار أنهم أصبحوا متخلفين عقليا . إذن الليبرالية ليست موجودة وهى لن تعيد العقلانية ... !؟

■ لطفي الخولى :

لا ! هناك ليبراليون . لكن ما هو مدى امكانياتهم ؟ هذه مسألة أخرى .

■ توفيق الحكيم :

انا تارك لكم المسألة . . انكم أمام معركتين ! المعركة التى تؤدي الى انتصار وسيادة العقلانية ، والطريقة العلمية التى تعنى اننا نريد العقلانية تسود . وبعد ذلك يسهل ان ننتقل الى الاشتراكية العلمية . وهذا يفسر ، لماذا لم يكن من الممكن ان يأتى ماركس قبل عصر التنوير ، قبل فولتير . كان لابد ان يأتى فولتير وروسو لينصروا العقل ويضربوا الخرافة . فجاء ماركس ليجد عصرا علمانيا مستعدا لقبول النظرية العلمية المادية ، بعد تمهيد واسع وكامل . لكننا ، اليوم ، نجد الناس خائفين ، ليس من التنويرية الاقتصادية فحسب ، بل من التنويرية الثقافية أو العلمية . مع ان الدين جوهره ثورة على التخلف العقلى والمجتمعات المتخلفة . ومن ثم ظهر الانبياء ليطوروا الانسانية .

اذن ، نحن نريد للعقلية العلمية أن تسود ، كما كان الأمر في القرن التاسع عشر . في القرن التاسع عشر كله كان تغير العقلية العلمية التي مهدت للقرن العشرين . فأنت الآن — كما يقول — الدكتور مراد ، تعتبر ما هو مستقبل هناك حاضر عندنا . يعنى الحقيقة توقيت ساعتنا غير توقيت ساعتهم . . ربما يكون هناك تخلف قرنين ، مثلما ما تكون راكب طائرة ، فيقال لك : آخر ساعتك ساعتين أو قدمها ساعتين . الواقع نحن نؤخر ساعتنا الى القرن التاسع عشر .

■ لطفى الخولى :

الحقيقى انه لا يمكن تصور مستقبل مصر كجزيرة منعزلة أو كوكب معلق فى ان فراغ . وانما هى جزء لا يتجزأ من الوطن العربى وجزء حضارى واستراتيجى من الوطن العربى وجزء حضارى واستراتيجى من العالم ككل . أريد أن أقول — بتعبير آخر — انه فى استشراف مستقبل مصر ، لا مفر من أن نستشرف — فى الوقت نفسه — الحركة المستقبلية للعالم ، عامة ، وللوطن العربى بصفة خاصة .

الى أين يتجه أو يتحرك العالم ؟

من الواضح ، اننا نقف اليوم على عتبة الربع الأخير من القرن العشرين ، وقد خلفنا ورائنا فترة ثلاثة أرباعه الأولى التى شهدت حربين عالميتين ، ومحاولتين لبناء نظام دولى ، وأول ثورة اشتراكية فى التاريخ الانسانى . والصراع الضارى بين قوى التحرر الوطنى وبين الامبريالية والاستعمار القديم والجديد ، وهو الصراع الذى أسفر عن تفجر ثورات عظيمة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كان من بينها ثورة يوليو ١٩٥٢ التى احتلت — وما تزال — موقعا متميزا من هذا الصراع ومن مجموعة ما أصبح يطلق عليه اسم العالم الثالث . كذلك ، شهدت فترة الثلاثة أرباع القرن صعود الولايات المتحدة كأكبر قوة عسكرية واقتصادية

منفردة وكقيادة للامبريالية العالمية . وشهدت اكتشاف وتطويع الطاقة النووية وخاصة في المجال العسكري المدمر ، وما صاحب ذلك من ثورة في العلم والتكنولوجيا . وانتكاسات في حركة التحرر الوطني مثل غانا والكونجو في أفريقيا وبوليفيا وتشيلي في أمريكا اللاتينية .

كما شهدت زرع اسرائيل في قلب الوطن العربي ، كقاعدة عسكرية عنصرية عدوانية ، ضد حركة التحرر العربي ، واندلاع الحروب معها ، وما صاحبها من هزيمة ١٩٦٧ المروعة . وعلى اعتاب الربع الأخير من القرن العشرين ، ظهرت القوة العربية الحديثة العسكرية والبتروولية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما بعدها .

ربما يكون من الصعب ، في هذه الندوة ، وضع خريطة تفصيلية لاتجاهات الحركة العالمية في اثلاثة أرباع القرن . ولكن يمكن أن نقول ، انه مع بداية الربع الأخير من القرن ، نستطيع أن نضع العين على امرين جوهريين في حركة العالم نحو المستقبل :

الأمر الأول ، في اعتقادي ، ان العالم أصبح يحكمه اتجاهان رئيسيان : الاتجاه الرأسمالي والاتجاه الاشتراكي . واذا تتبعنا الخط البياني لتاريخ الحركة في العالم سنجد ان الاتجاه الاشتراكي في صعود ويكسب مواقع جديدة باستمرار على حساب الاتجاه الرأسمالي الأخذ في الانحسار .

الأمر الثاني : وهو ما اثار اليه بعض الزملاء ، وأظنه محمد سيد احمد ، من انه أمام الوضع الراهن الذي يحكمه الصراع بين المواجهة العنيفة بين الاتجاهين الى خطر انفجار حرب نووية ، لأول مرة ، في التاريخ تودي بالجميع . . بالانسان وبكل حضاراته ، اينما كان . فان العالم بدأ يدخل نوعا من الانفراج الدولي والتعايش السلمي بين الأنظمة المختلفة . ومن شأن هذا ، ان يجمد صراعات معينة وينفخ ويؤجج صراعات أخرى . . يجمد الصراعات التي يمكن أن تؤدي بالبشرية كلها الى الفناء ولكنه لا ينفي استمرار الصراعات السياسية والايدولوجية والاقتصادية من أجل مزيد من التحرر الانساني واحترام استقلال الكيانات الوطنية .

وبالتالى ، نحن ندخل — مصر مع العالم كله — الربع الأخير من القرن العشرين الى مرحلة تقدم وازدهار للانسان وللوطن المستقل فى العالم ككل .

هل هذا هو كل شيء ؟ لا . هناك عدة نقاط أخرى يجب أن نضعها فى الاعتبار عند الحديث على المستقبل .

فمثلا .. النقطة الأولى . من الواضح اننا نشهد ، منذ السنوات الأخيرة ، بدايات أزمة حادة للنظام الرأسمالى العالمى .. التضخم .. نظام النقد الدولى .. مشاكل الطاقة .. وقد تكون هذه احدى الازمات الدورية للرأسمالية ، ولكنها هذه المرة تأتى فى ظروف تغير فى ميزان القوى العالمى لغير صالح الرأسمالية . ولست أريد أن أغالى فى الآثار المحتملة لهذه الأزمة الجديدة . ولكن أعتقد أن الربع قرن الأخير الذى نبداه ، اليوم ، سوف يشهد بداية أفول المركز القيادى للولايات المتحدة الأمريكية فى العالم الرأسمالى . نستطيع أن نلمس ذلك من التمزقات السياسية والاجتماعية فى داخل المجتمع الأمريكى والتي اتخذت أشكالا مختلفة أبرزها فضيحة ووترجيت .. الصراعات المتزايدة بينها وبين حلفائها الأوربيين والاسيويين وخاصة اليابان ... الخ .. طبعاً ، الولايات المتحدة تقاوم ولها قدرات فى ذلك لا يجب الاستهانة بها ، لكن اتجاه الريح العالمى ليس فى صالحها .

نقطة ثانية .. الملاحظ أن ثورة العلم والتكنولوجيا لا تأخذ فقط أبعاداً واسعة وجديدة فى مختلف المجالات . بل أن معدلات تقدمها سريعة بشكل لم يسبق له مثيل . والربع قرن الأخير سوف يجنى ثماراً هائلة .. وربما وسائل انتاج جديدة .. من خلال هذه الثورة .

نقطة ثالثة : ان ما أصبح يسمى العالم الثالث وصل على مشارف الربع الأخير من القرن وقد تميز بسمتين رئيسيتين فيما أعتقد :

السمة الأولى : هى خط صعود العالم الثالث الذى بدأ ، منذ الخمسينات ، وبلغ أوجهه فى الستينات ، وراح ينتكس ، هنا وهناك ،

في السبعينات ، نتيجة عدم حسمه لقضايا التطور الداخلى من ناحية ، وعلاقاته مع كل من العالم الاشتراكي والعالم الرأسمالي من ناحية أخرى . ويبدو أن تجارب الانقلابات والحركات الانفصالية والحروب العدوانية على بعض بلادهم ومشاكل انتخلف الآخذة في التفاقم — قد بلورت ، مرة أخرى (أو هي في طريقها الى بلورة) نوع من وحدة المصالح الجديدة ، تكون قاعدة لتحرك جماعى جديد . وهذا واضح بدرجات متفاوتة من الوعى بهذه الحقيقة . ويشهد على ذلك تحركات الرئيس الجزائرى هوارى بومدين في هذا المجال .

هذا عن السمة الأولى . السمة الثانية ، في رأى ، هي انه ظهر في داخل العالم الثالث ما أصبح يمكن تسميته بالعالم الثالث البترولى . . الدول المنتجة للبترول . في بعض التسميات الغربية يقولون « العالم الرابع » .

الواضح أن هذا العالم الثالث البترولى ، لا يزال يعاني التخلّف أساسا . كما أن القوة الغالبة فيه هي قوى عربية . وبالتالي فانه ، لأول مرة ، يتشكل وضع جديد عالميا وعربيا على السواء . ف لأول مرة تتصل خيوط إحدى الأزمات الخائقة للعالم الرأسمالي وأقصّد أزمة الطاقة بأيد عربية مباشرة وتنتهى الى العالم الثالث . ولأول مرة أيضا يتكثف لدى العرب ، وبالتالي لدى العالم الثالث ، رؤوس الأموال اللازمة للتنمية الوطنية دون ما حاجة الى الخارج . بل أنها المؤثرة في نظام النقد الدولى المعاصر والذي ظلت الدول الرأسمالية الكبرى مسيطرة عليه حتى اليوم .

من هذه الناحية ، هناك موقف جديد ومعطيات جديدة .

ماذا يواجه العرب ، ومن بينهم مصر — طبعاً — في مستقبلهم ؟

هناك تحديان رئيسيان ، على التعامل معهما ، أو بالأصح على طريقة التعامل معهما ، ولصالح من يجرى هذا التعامل ، يتوقف شكل المستقبل ومضمونه ، سواء على المستوى العربى أو المستوى المحلى المصرى .

التحدى الأول : هو التحدى الاسرائيلى ، بإبعاده العنصرية الصهيونية ، وإبعاده الامبريالية والاستعمارية ، بما فى ذلك الاستعمار الجديد . واعتقد انه ، اليوم ، بعد حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ ، واقتحام الثورة الفلسطينية حلبة الصراع — كقوة رئيسية وفعالة وقادرة على العطاء الثورى كما اثبتت التجارب خلال السنوات العشر الماضية — فان مواجهة هذا التحدى تفرض ، فى ظروفها الحالية والمستقبلية ، نوعية جديدة من النضال أكثر جذرية وشمولا . لم تعد المسألة مجرد تحرير جزء من تراب محتل أو تصفية استعمار استيطانى . وانما أصبحت انقضية ، وخاصة بعد حرب أكتوبر التى — على الرغم من محدوديتها — كشفت عن القدرات العظيمة المادية والبشرية التى تملكها الأمة العربية مجتمعة .. أقول ، أصبحت القضية هى تحرير الأرض والوطن ، وتحرير الموارد وانطاقات القومية من الاحتكار والاستغلال ، وتوظيف هذا كله فى خدمة الجماهير الشعبية صانعة أكتوبر بتضحياتها الضخمة . ومن هنا ، أصبح هذا « التحرير الشامل » وقضية مصر .. قضية فلسطين .. قضية العرب جميعا ..

التحدى الثانى : هو التخلف الاقتصادى والحضارى على مدى المعالم العربى كله ، وان تفاوتت درجاته بين بلد وآخر . ولقد ثبت من التجارب الماضية ، حتى الآن ، أنه يمكن البدء فى تحدى التخلف اقليميا فى كل بلد على حدة ولكن استمرار هذا التحدى على نحو جذرى فعال — وبمعدل سرعة العصر ، وبالتكثيف مؤثر يحدث نقلة حضارية كبيرة وممكنة — ولا يمكن أن يثنأى الا من خلال خطة قومية شاملة تجند فيها ، على نحو واقعى وعلمى ، كل الامكانيات المادية والبشرية .. مثلا : الطاقات الفنية فى مصر .. رأس المال فى السعودية والخليج .. امكانيات الجزائر وليبيا والعراق الفنية والمالية الخ .. وبدون هذا العمل القومى الجاد ليس هناك مستقبل لاي تنمية اقليمية ضيقة فى حدود كل بلد على حدة ، والا اختنق هذا كله فى داخل أسواق ضيقة واهية وضعيفة .

ومن هنا ، لم يعد ممكنا تجاهل البعد الوجدوى فى كل بلد عربى ، مهما كان نظامه السياسى والاجتماعى . ونحن نبدا

مسيرة المستقبل من واقع لا نتكره وهو أن هناك اختلافات وتناقضات بين النظم العربية الراهنة سياسيا واجتماعيا . وبالتالي ، فلا بد من صياغة جديدة يمكن من خلالها التعايش بين هذه الأنظمة على أساس تحقيق ولو الحسد الأدنى من السوق العربية المشتركة ، لكل البلدان العربية مهما اختلفت نظمها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أن تمارس هذه الصياغة من خلال وحدة عمل تضم كل البلاد والقوى الوطنية والتقدمية من حول برنامج مشترك .

وفي هذا المجال ، يمكن رؤية دور مصر ومستقبلها باعتبار أنها أكبر البلاد العربية نسبيا ، واكثفها من ناحية الوزن السكاني والاطارات الفنية ، واكثرها تطورا — في التحليل النهائي — اقتصاديا وثقافيا . فانها مطالبة من جديد ، وبالبحاح ، أن تمارس ثقلها الواقعي التاريخي بصورة أكثر فاعلية وتقدما ، وأن تجعل من مجتمعها الديموقراطي المعادى للاستغلال المتطور قدوة ذات وزن حضارى .

ومن هنا ، أيضا ، تأتي أهمية الثورة العلمانية والعقلانية التي تحدث عنها أستاذنا الحكيم وزميلنا الدكتور مراد وهبة .

ومصر ، في تقدمها نحو المستقبل ، لا تبدأ من الصفر أو من فراغ وانما من حوالى قرن كامل تقريبا من الثورات والتحويلات الكبيرة ، كان آخرها ثورة يوليو ١٩٥٢ . هذا القرن من التجارب الفادحة الثمن ، كفيل اليوم ، من خلال رؤية عقلانية مستقبلية ، أن يوضح لنا الفرق بين ديموقراطية زائفة كالتى تحدث عنها الأستاذ الحكيم ، قبل ١٩٥٢ ، وبين ديموقراطية انتهكت هنا وهناك في التطبيق ، خلال ١٩٥٢ ، وبين ديموقراطية حقيقية لجميع القوى العاملة والمنتجة ذهنيا ويدويا في البلاد .

بمعنى أن مصر المستقبل لا تكرر الماضى ولا تكرر ثورة ١٩٥٢ وانما هي تستلهم تاريخها وتراثها ، وتواصل ، من ايجابيات ثورة ١٩٥٢ في التحرير السياسى والاقتصادى والتحويلات الاجتماعية التقدمية والقطاع العام الخ .. تواصل التقدم من أجل تمهيد

الأرضية ، ماديا ومعنويا ، من أجل الانتقال الى الاشتراكية .
بمعنى ، أن علينا أن نحترم الواقع الحى ونقول لسنا بلدا اشتراكيا
بعد .. ما زال الطريق طويلا ، وهو بالدقة قضية المستقبل .

ان التوقف عند انجازات ١٩٥٢ ، وقفل باب الاجتهاد عن
مزيد من التقدم هو التجمد . بل هو الموت ومخاصمة المستقبل .
كما ان الغاء القدرات قائمة بالفعل وخطوات أنجزت .

والآن ، ماذا نعى بالمستقبل زمنيا ؟ القريب فى تقديرى هو العشر
سنوات القادمة . والبعيد نسبيا ، هو الخمسة والعشرون سنة
الباقية من عمر القرن العشرين .. وهى بالدقة فرصتنا الذهبية ،
الأولى والأخيرة فى هذا العصر ، للتقدم الحقيقى والنقلة الحضارية
من البداوة والجهالة واليمين المتخلف والوسط المتأرجح بلا هوية
الى عصر العالم الكونى لا الأرضى وعصر الاشتراكية وعصر
الانسان سيد مصيره . وأقول ذلك ، لأن المقدر من عمر البترول
الاستراتيجى كطاقة أساسا هو فى نهاية القرن على أكثر تقدير .

فى حدود المستقبل القريب ماذا علينا أن نحدثه فى مصر ؟
هى أشياء محددة وأساسية :

أولا : الالتزام الجاد والعلمى بقضية الاختيار الاشتراكى
للتطور ، والانتماء المصرى مع الأمة العربية ، والتحالف مع كل
قوى التحرر والتقدم والاشتراكية فى العالم .

ثانيا : بناء تحالف حقيقى لا شكلى ، تحتى لا علوى فحسب ،
ديمقراطى لا استبدادى ، بين جميع القوى الوطنية والتقدمية —
فى المجتمع — التى تلتزم بقضية الاختيار . وتنبتق عن هذا التحالف،
أحزاب فى شكل جبهة ، تمثل بحق الطبقات المتحالفة واتجاهاتها
السياسية دون قهر .

ثالثا : يجب أن ينعكس هذا على طبيعة السلطة وأجهزة الحكم
المختلفة .. بحيث ينتفى الطابع الفردى ، أو سيطرة طبقة ذات
امتيازات على مجموع التحالف أو الجبهة .

رابعاً : فتح النوافذ وساحات الجامعات والمعاهد والصحافة وكل وسائل الاعلام والمسرح والسينما انخ لحرية البحث والتعبير والحوار دون ما قيود . وجذب كل الشعب الى دائرة الضوء والمعرفة والممارسة احية لحياة الانسان من خلال خطة مكثفة لمحو الامية .

خامساً : قطع الطريق على كل نمو لبورجوازية طفيلية واجتثاثها من جذورها .

سادساً : سيادة قيم الانسان وعمله وابداعه على كل قيمة اخرى ان مصر غنية ومتجددة الغنى بثروتها البشرية الفنية . حسب احصاءات ١٩٧٤ مصر تلد كل عام الفين طبيب . ثلاثة آلاف مهندس . ستة آلاف مدرّس .

هذه ثورة ضخمة يجب ان تصان وتكرم وتهيا لها الاجواء للعمل والانتاج والمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات والحصول على عرق جبينها دون استغلال .. كما يحدث مع استاذنا الحكيم « كما قال لنا عن العشرين ألف جنيه بتوعه اللي .. ! » .

■ توفيق الحكيم :

« ياريت بتوعى . يا سيدى انا قابل يخدوهم ، بس يدينى جزء منها ! » .

■ لطفى الخولى :

هناك نقطة اخرى ، اثرت وخاصة من استاذنا الحكيم عن الليبرالية ومستقبلها في مصر . الحقيقة المسألة ليست بسيطة بحيث نقول بحسم لا أو نعم ودمتم ! واذا كنت أفكر بصوت مسموع ، فالحقيقة اننى لست واصلا في هذه القضية الى موقف محدد بعد . وذلك من ناحية الموقف الذى يجب اتخاذه من الليبرالية .

هل فى بلادنا لبرالية بحق ؟ هذا سؤال . . ان البورجوازية المصرية اليوم — فى اعتقادى — منقسمة الى قسمين اساسيين : قسم متخلف متحجر على قيم اقرب ما تكون الى الفكر والعلاقات الاقتصادية ، وبالتالى ، فهو خارج اطار التاريخ ويقف حجر عثرة فى سبيل التقدم . ولكن هناك قسم آخر مستنير بدرجات متفاوتة ، وبالذات ، فى مجال التكنقراط . فى اعتقادى ، ان هذا القسم مازال له دور ، وسيكون له فى المستقبل ، دور بناء يعبه . ولكن كيف ؟ ان البورجوازية المستنيرة او الليبرالية ، كما يسميها استاذنا الحكيم ، عليها ان تفهم انها تعيش الربع الاخير من القرن العشرين فى المجتمع المصرى العربى لا فى اواخر القرن الـ ١٩ او اوائل القرن العشرين ، فى مجتمع فرنسى او المائى او ايطالى او حتى امريكى . بمعنى ان التطور الليبرالى من خلال نظام راسمالى فى واقعنا وعصرنا لم يعد ممكنا . لقد افلست الليبرالية فى بلاد اوربا وامريكا . بل ان النظم الراسمالية التقليدية لم تعد قادرة على الاستمرار على النحو الذى كانت عليه من قبل . لقد تغير العالم . البلاد الراسمالية مثلا بدأت تأخذ بقدر معين من التخطيط . وكان التخطيط فى الاقتصاد هو نوع من الكفر الراسمالى . ان فكرة العودة الى آدم سميث . او حتى الى كينز ، لم تعد ممكنة . بل تخطاها الاوربيون والامريكان انفسهم . ولا يمكن ان نكون ملكيين ، فى مصر ، اكثر من الملك نفسه . فضلا عن ان الليبرالية الراسمالية التقليدية تعنى التفريط عمليا فى الاستقلال الوطنى والسيادة القومية .

ويبدو لى ان الليبراليين ، فى بلادنا ، لابد وان يجرى معهم الحوار البناء ، من اجل الوصول الى ان الطريق الاشتراكى ، هو فى نفس الوقت ، الطريق الديمقراطى . وان نثبت ذلك عمليا . وطبعاً ، الطريق الاشتراكى هو تطبيقنا للمبادئ الاشتراكية العلمية ، على واقعنا وظروفنا الخاصة ، وليس استيراد تجارب اخرى ، سواء كانت سوفيتية او صينية او خلافة ، فالتجارب لا تستورد . هذا ضد الاشتراكية نفسها .

باختصار ، وحتى لا اطيل اكثر مما اطلت ، واستغل ادارتى للحوار ، اقول ملخصا : اذا اخذنا المستقبل القريب ، وهو العشر

سنوات القادمة ، فنحن لابد من أن نصفى ، من مجتمعنا ، كل القوى والافكار الخرافية الرجعية كقوى اجتماعية وليس كبشر . وان نرد للعقل اعتباره . ونرد للقوى صانعة الحياة اعتبارها وقدرتها على أن تكون العامل الفاعل المقرر في المجتمع . وبالتالي ، لابد من تجميعها في الاطار أو في الشكل الذي ترغبه . . جبهة . . وتحالف . . حزب . . وذلك ، من خلال برنامج يكون مضمونه قائما على اساس توفير ديمقراطية لكافة القوى الوطنية والتقدمية ولا تستأثر به طبقة واحدة ، أو فئة اجتماعية واحدة ، ذات امتيازات في المستقبل البعيد . وعلى مدى الخمسة وعشرين عاما ، لابد أن نكون قد بنينا الاسس المادية والثقافية والاجتماعية لاقامة المجتمع الاشتراكي . واعتقد ، أن القرن الواحد والعشرين لابد وان يكون عصر بداية الانتصار الشامل للاشتراكية شاء الرجعيون أم لم يشاءوا .

■ توفيق الحكيم :

أنا أريد أن أعلق على ما جرى من حوار ، اليوم ، كان فعلا بمثابة اضواء كاشفة على القضايا التي تثار بشأن مصر بالنسبة للمستقبل . ومن ضمن القضايا ، قضية صغيرة ، ربما لا نبجثها الآن ، ولكني أريد أن اضع تحت النظر ما يمكن أن نتعرض له بشأنها . وهي مسألة اسرائيل والدول العربية . مسألة اسرائيل هذه فيها وجهان متناقضان .

كيف ؟

أولا : القوى العربية غير الاشتراكية أو غيره ، وهي دول البترول ، وعاملة ضغطا على أوروبا لدرجة جعلتها تميل الى صفنا . ففضلا عن ضعفها ، في نواحي أخرى ، فإن هذه القوى مشاركة لنا فعلا ضد اسرائيل — كويس كده ! طبعا هذه قسوة لديها البترول وما ادراك ما هو البترول ، في عالم اليوم !

القوة الثانية : قوة اليسار . اذا كنا نقويا فأين تكمن قوته ؟ أنت تذكر لما سارتر زارنا ، في مصر ، طبعا أنا لم احضر الاجتماعات

الموسعة . انما لما كنا قاعدين مع بعض نتعشى ، ناقشته في حكاية اسرائيل . قال كلاما انا لم التفت ابيه في ذلك الوقت . . انما ، اليوم ، يجب ان يبحث . قال : ان حلها في اليسار . قلت له كيف ؟ قال لي : من الذي يقوم بالحروب في اسرائيل ضدكم ؟ انهم من المتعصبين الدينيين ، الاحزاب الدينية المرتكزة على دين ، والامبرياليين العسكريين والمتخلفين . اما اليسار فهذا ممكن التفاهم معه ، لانه مجرد من النعرة العنصرية والتعصب الديني . طبعا الصهيونية عنصرية متخلفة لا يقبلها العصر الحديث . وفي الوقت نفسه ، الصهاينة ، معتمدين على الامبريانية الامريكية ، يأخذون السلاح ويحاربون . وهم ناس معتدون . . . ليسوا مع المستقبل ، ولا مع التفاهم . لا مستقبل ولا تفاهم . ولكن اليسار ، هو الذي يمكن ان تتفاهم معه ضد العدوان وضد الصهيونية ، لانه مجرد من الامبريالية العدوانية والعسكرية ومن التعصب الديني .

اليوم ، وانا افكر في هذه الحكاية وجدتها صحيحة الى حد كبير . والحقيقة ، ان العرب لو وضعوا المسألة على اساس انساني ومتقدم ، سنجد المسألة ستسير في الاتجاه الذي تنادي به منظمة التحرير وعرفات اليوم : انه المغاء الدولة العسكرية الامبريالية ومجىء الدولة الديمقراطية والتعايش . الا ان برنامج منظمة التحرير ، اليوم ، لا يفهم الا من جهة اليسار الاسرائيلي . فاذا كان اليسار الاسرائيلي يفهم هذا ، واذا قوينا اليسار الاسرائيلي . فان التفاهم سيكون اقل صعوبة من التفاهم مع الامبريالية .

نحن ، اذن ، امام قوتين متناقضتين — قوتين نحتاج اليهما ، ومتناقضتين ، اقصد اليسار وتقويته . وهو لن يقوى في اسرائيل ضد الصهاينة الامبرياليين والمتعصبين الا بقوته في مصر . فاذا اليسار له مهمة كبيرة في الحرب ضد اسرائيل العدوانية . كما ان قوة البترول انت محتاج اليها ، وهي القوة العربية ، الفير يسارية في معظمها . اذن هناك قوى متناقضة . كيف ، اذن ، نتوصل الى دفع او ترويض القوتين في اتجاه واحد ؟ ان بعض القوى العربية قد تفهم انك تقف ضدها اذا انت شجعت وقويت اليسار . وفي الوقت نفسه ، انت تريد ان تقوى اليسار لان معنى تقويته اضعاف اليمين العسكري والديني والامبريالي داخل اسرائيل .

■ خالد محيى الدين :

أود أن اضيف نقطتين في موضوع البترول والعلمانية :

النقطة الاولى : صحيح ان جزءا كبيرا من البترول فى ايدى قوى ليست مستقبلية لكن ، هناك ، ايضا ، قوة ممكن تعتبرها مستقبلية . ولذلك اقول : ان نقطة الانطلاق ، فى مصر ، فى العلاقات العربية ، انما تبدأ مع ما يسمى بالدول التقدمية العربية — يعنى عندنا العراق والجزائر وايضا ليبيا ، بصرف النظر عن موقف ليبيا الفكرى . ولكن ، هى — فى اتجاهها العام — فى معاداة الامبريالية . وبصرف النظر عن الاتجاهات الفكرية لدى العقيد القذافى ، فانهم ، هناك ، فى ليبيا يتجهون الى القيام بعملية بناء ، ويرصدون لهذا اموال البترول بحيث لا تتبدد هباء كما يحدث فى مجتمعات اخرى . بالاضافة ، الى ان الخط العام هناك معاد للامبريالية ، وهو خط عربى .

ابدا ، أولا ، بالتعاون مع هذه البلدان التى يمكن ان تعمل معها عملا ما .

واحب ان اقرر شيئا آخر ، كما قال الاستاذ توفيق الحكيم . وهى ان حاجتنا الى المال العربى مؤكدة لان الايرادات العامة لا تكفى ، حتى اذا ادخنا فى الاعتبار فوائض القطاع العام . لان هناك ، فى الناحية المقابلة ، متطلبات التعمير ، وهى امور ضاغطة تدفع الحكومة الى التوجه الى المال العربى . معنى ذلك ، ان هناك ضغوطا حقيقية وواقعية — على الحكومة لكى تسلك هذا الطريق . لسنا ضد الانفتاح . ولكن الانفتاح الذى يخدم تطور القطاع الاشتراكى فى الاقتصاد العربى .

النقطة الثانية : عند الكلام عن معركة التثوير يجب ان نكون حريصين حتى لا يؤول هذا الكلام فيقال اننا معادين لقضية الدين .

صحيح ان كل ما يوضع هذه الايام تحت شعار الدين لا يقصد به وجه الدين . وانما هناك نشاط سياسى يحاول ان يستخدم الدين ويرفع شعارات : الحكم للاسلام .. الخ .

ثم اضيف ، الى انه يجب الا نثير الظنون حول معركة التنوير ،
فيتوهم الناس أن اليسار يريد أن يزعزع الناس عن ايمانها .
ويجب أن نفرق بين الايمان الواضح المتنور الذى يعيش فى الربع
الآخر من القرن العشرين ، وبين الافكار التى نراها فى حادث
الفنية العسكرية .

■ توفيق الحكيم :

على كل فالتنوير ، فى رأى ، يشمل التنوير الدينى . لا يقتصر
فقط على الاتجاه نحو العلمانية . وفى أوروبا الغربية ، أحزاب
كبيرة للاشتراكية المسيحية لم تهمل الدين . وهذه نقطة تحتاج
الى دراسة .

■ لطفى الخولى :

لابد من ملاحظة أن الاشتراكية المسيحية فى ايطاليا ضد تدخل
الفاتيكان ورجال الدين فى السياسة .

■ توفيق الحكيم :

الاشتراكية الاسلامية تبدأ من العودة الى التنوير الدينى ،
وليس فى العودة الى الوراء .

■ لطفى الخولى :

بهذا تنتهى الجلسة الثانية للحوار . وشكرا .

الجلسة الثالثة

نقاط الاتفاق

ونقاط

الخلاف

في الجلسة الثالثة للندوة ، كانت نقطة الاتفاق الكبيرة بين المناقشين هي ان مصر المستقبل ، والمستشفة من قبل جميع الحاضرين هي :

« مصر الاشتراكية »

لكن السؤال هو : ما هو المطلق الى « مصر الاشتراكية » هذه ؟

على الصعيد المحلي ، التفت المجتمعون الى ان هناك واقعا تمثله « التجربة الناصرية » في ١٨ عاما من عمرها . هنا ، وفي مواجهة التجربة ، طرحت ثلاثة آراء :

راى يقول : ان نبدا بداية جديدة ، ونفتش عن « الاشتراكية الحقيقية » لان اكثر ما قدمته ثورة يوليو ، كان في باب المبادئ العامة والنوايا الطيبة .

— وراى يقول : ان اعادة بناء التنظيم السياسى ، الاتحاد الاشتراكى ، على اسس ثورية تعكس الوزن الاجتماعى للفلاحين والعمال فيه ، وتؤكد الوجود السياسى لهم هو احد المنطلقات الاساسية لتجاوز سلبيات التجربة .

— وراى يقول : ان مصر حسمت الاختيار بطرح « ميثاق العمل الوطنى » ، واختارت الاشتراكية هدفا . فاذا كان قد حدث تعثر على الطريق وظهرت سلبيات كبيرة وصغيرة ، فليس السبب هو التطبيق الاشتراكى ، بل على العكس : يكمن السبب في ان التطبيق الاشتراكى لم يمش الى مده ، الى آفاق ابعد واميق .

وكانت قضية التنمية موضع اهتمام خاص . وساد الاتفاق على ان مصر اذ تنطلق معتمدة على قواها الذاتية تحتاج في الوقت نفسه — وبالضرورة — الى ان تتحرك لانجاز هذه التنمية على محورين : عربى ودولى . وهنا طرحت شروط وآفاق هذا التحرك واتجاهاته :

لقد حسمت الندوة قضية ان مصر هي « مصر العربية » لا « مصر المصرية » وحذرت من مغبة هذا الشعائر الأخير .

وحسمت الندوة قضية ان حقائق الوضع الدولى الراهن ، وتجربة مصر — في ادق الظروف — هذه التجربة وتلك الحقائق انما تقضى بمزيد من تطوير علاقات مصر باصدقائها في العالم الاشتراكى .

■ لطفى الخولى

هذه هى الجلسة الثالثة للحوار . واحب فى البداية أن أرحب
بائضمام زميلنا الاستاذ أحمد عباس صالح الينا ، والاستاذ توفيق
الحكيم موافق .

■ توفيق الحكيم

موافق ومرحب .

■ لطفى الخولى

فى هذه الجلسة ، نحن نواصل مناقشتنا حول التصور العام ، لكل
منا ، لمصر المستقبل فى خطوط عامة ، مجرد ايضاح رؤية ومنهج كل
منا ، وذلك قبل أن نتعرض للتجربة . فى الجلسة السابقة ، لم
يتسع الوقت ، للجميع ، لابداء وجهة نظرهم . نرجو أن ننتهى ،
فى هذه الجلسة ، من هذه النقطة . الدكتور عبد العظيم أنيس
مدعو للحديث .

■ عبد العظيم أنيس :

حقيقة ، أن استقرار مستقبل مصر مسألة صعبة . لأن مصر ،
اليوم ، هى فى مرحلة مفترق طرق . والحديث عن مستقبل مصر ،
يعنى مستقبل مصر كما يتمناه المتحدث ، أو مستقبل مصر ، كما
تشير اليه الظروف الموضوعية . وحتى لا يكون حديثا من نوع
الرجم بالغيب ، أو تمنيات جوفاء ، فأننى اعتقد أن أقصى
ما نستطيع فى هذا المجال هو أن نرصد امكانيات المستقبل ،
واثقين أن علاقات القوى الاجتماعية وتوازناتها ، داخليا وعربيا
ودوليا ، هى التى ستحسم السؤال الحيوى بين هذه الامكانيات
والذى سيتحول الى واقع فى حقيقة الأمر . وكما قلت ، فى الجلسات
الماضية ، أن من الممكن لآى انسان ، أن يرصد امكائيتين
اساسيتين . فى مستقبل مصر ، خلال العشرين سنة القادمة ، أو
نموذجين اساسيين يقفان على طرفى نقيض فيما يتعلق بمستقبل
مصر . النموذج المسمى بالنموذج الليبرالى ، الذى تكلم عنه

الاستاذ توفيق الحكيم ، بكل ما يعنيه هذا النموذج . والنموذج الآخر الذى نسميه النموذج الاشتراكى .

هناك عدد من المثقفين المصريين لا يشك انسان فى اخلاصهم يتحولون ، اليوم ، الى مشايعة ما يسمى بالنموذج الليبرالى . وليس فى ذهنهم اى وضوح فكرى كامل عن معنى هذا النموذج ، فى ظروف مصر المحددة ، وعن نتائجه الحقيقية ، فيما يتعلق بالمستقبل . كل مايعبرون عنه ، هو فكرة حرية تكوين الاحزاب بكل اتجاهاتها ، وحرية الصحافة . ولا يعنى هذا ، مجرد الغاء الرقابة على الصحف ، انما فصل الصحافة عن الاتحاد الاشتراكى ، والسماح للأفراد باصدار الصحف ، وانتخاب برلمان ليس لدى اعضائه فكرة الالتزام قبل الدولة والحكومة . الخ اى محاولة ايجاد مناخ سياسى فى مصر مماثل — وهذه تمنياتهم — لما هو موجود فى البلاد الغربية كبريطانيا او فرنسا . هؤلاء المثقفون ، يدفعهم الى هذا الاتجاه واقع مفهوم ، وهو ما حدث خلال السنوات الماضية من اعتداءات وتعذيب شمل احيانا اقصى اليمين ، وشمل احيانا اقصى اليسار ، وشمل احيانا ، ايضا ، ما بين اليمين واليسار .

المشكلة ، فيما يتعلق بهؤلاء ، ان كثيرا منهم يظن انه ، بهذا الطريق ، يمكن احياء التراث الايجابى للحركة الليبرالية فى مصر التى نشطت فى العشرينات والثلاثينات ، غير منتبهين ان واقع مصر فى هذه الحقبة غير واقع مصر اليوم . وفى رأى ، ان التجربة الليبرالية فى العشرينات غير قابلة للاعادة الآن ، وان مستقبل مصر الليبرالية السياسية ، كما نعرف ، لابد ان يكون انعكاسا لواقع هو الليبرالية الاقتصادية ، او محاولة لتعميد هذه الليبرالية الاقتصادية التى تعنى حرية التعامل فى السوق . حرية انشاء المؤسسات الاقتصادية . حرية اختيار أنشطة العمل . حرية تداول الجنيه فى السوق الخارجى . حرية الاستيراد . حرية التصدير . الى آخر هذه الحريات . وعندما كانت مصر بلدا مستعمرا ، من جانب بريطانيا ، ومجالها فى النمو الاقتصادى محدود ، كانت الدعوة الليبرالية فكريا تعبيرا عن حركة الطبقة البورجوازية المصرية الصاعدة . وكانت دعوة ايجابية لانها كانت

في جوهرها دعوة الى انتزاع السوق أو جزء من السوق من يد المستعمر . أما اليوم ، بعد عشرين سنة من الاستقلال الوطني والتصنيع والاصلاح الزراعي والتعاونيات والقطاع العام والاستقلال الاقتصادي ، فان الليبرالية السياسية ، في مصر ، تعنى هدم ما بنته الثورة من اسسها الاقتصادية . وليس هناك لاحد مصلحة في هذا غير اليمين ، وحتى ليس اليمين كله : يعنى مجموعات معينة منه ، مجموعة المصدرين والمستوردين ، وكلاء الشركات الأجنبية . . الطفيليين ، وهؤلاء الذين امت مصالحهم خلال الثورة أو الذين تم الاستيلاء على اراضيهم وتم توزيعها . ولذلك ، فليس بالصدفة أن نلاحظ ، أن معظم الداعين الى هذا التفكير ، وأنا أقول « معظم » ولا أقول كل ، لأنه يوجد ، بين الداعين لمشايعة النموذج الليبرالي ، ناس مخلصون تماما لمصر في كل ما يظنون . أنها معظم الداعين لهذا التفكير ، اليوم ، سواء في الصحافة أو في بعض المؤسسات هم من ذوى الفكر اليمنى الاصيل .

الحرية ، في هذا النطاق ، تعنى ، أولا ، حرية الرأسماليين ، حرية الاقطاعيين السابقين . . حرية تجار الجملة . . حرية المضاربين . . حرية تجار السوق السوداء . . حرية عودة مصر الى السوق الرأسمالى الدولى بالكامل ، وترك العنان لقوانين هذه السوق ، حرية الدعوة الى التعليم بالمصروفات ، والجامعة الاهلية ، والهجوم على ما حققته الاغلبية من مكاسب ، وحرية سلب مقومات استقلال مصر الاقتصادية ، وبالتالي ، دفع مصر خطوة . . خطوة الى طريق التبعية أو شبه التبعية للعالم الغربى من جديد . في المظهر ، ومن ناحية الشكل ، يعنى تحقيق هذا النموذج توفر حرية الصحافة ، بالمعنى الذى سلف . ولكن اعتقد أن هذه الحرية تكون حرية اقلية — حتى من ناحية حرية الصحافة — على حساب اغلبية الكادحين سواء من العمال أو الفلاحين . لكن التراث الليبرالى العظيم للمفكرين من أمثال طه حسين . توفيق الحكيم . . وحتى عباس العقاد (قبل الاربعينات) ، غير قابل للاعادة فى رأى ، لأن الليبرالية — انذاك — كانت تعنى فى احد جوانبها التمرد على الاقلية الممثلة فى سلطة المحتل وسلطة الملك وسلطة الاقطاعيين . وكان كثير من هؤلاء المفكرين متأثرين ، بشكل

أو بأخر ، بالفكر الاشتراكي ، حتى ولو كان اشتراكية خيالية .
أما معظم المجموعة السياسية التي تنادى بالليبرالية ، الآن في
مصر ، فإن ما يجمعها هو العداء لمصلحة الاغلبية الساحقة من
العمال والفلاحين ، والعداء للدعوة الاشتراكية على وجه
الخصوص .

هذا النموذج الليبرالي لا امكانية له في مستقبل مصر . وهو ،
في الحقيقة ، بمثابة تحويل القاهرة الى هونج كونج أخرى . ولكن ،
من هنا ، المعنى الذي يعطيه بعض الناس للانفتاح . لكن أمام
هذه الامكانية توجد فعلا صعوبات شديدة وعقبات تجعلني اعتقد
أن هناك مقاومة شديدة لمثل هذا التفكير . عني أن تحويل هذا
التفكير الى واقع ، أو محاولة تحقيق هذا النموذج — ولو بالتدريج
— سيعني بطبيعة الحال محاولة إعادة توزيع الدخل القومي
لمصالح الاقلية وضد مصالح الاغلبية ، وبالتالي ، زيادة افقار
الطبقات الشعبية . وسوف يؤدي هذا الى تفاقم الصراع الاجتماعي
في مصر ، كما سيؤدي الى وضع مصر في مركز دقيق جدا على
المستوى العربي . لأنه ، اذا تأملنا الموقف العربي الشامل — كما
أتصوره — وكذلك قضية الوحدة العربية ، بعد الصراع العربي
الاسرائيلي ، فهذه كلها عناصر غير مواتية لتحويل مصر في طريق
النموذج الليبرالي . لكن — مع ذلك — تظل هذه الامكانية من
امكانيات المستقبل .

نأتي الى الامكانية الثانية :

الامكانية الثانية التي تقف على طرف نقيض هي النموذج
الاشتراكي القائم على قاعدة من التصنيع الواسع الذي تملكه
الدولة ، وقائم على تحقيق اصلاح زراعي اوسع نطاقا مما حدث
حتى الآن ، وعلى توسيع قاعدة الخدمات المجانية التي تقدم
للشعب في التعليم والصحة ، وعلى إعادة توزيع الدخل القومي
لمصالح الطبقات الشعبية ، وعلى تدعيم علاقاتنا بالنظم المماثلة
لنظامنا في العالم العربي ، والتمسك باستراتيجية الصداقة
والتعاون مع المعسكر الاشتراكي ، وخصوصا مع الاتحاد
السوفيتي . في رأيي ، ان تحول هذه الامكانية الى واقع يقتضي

توفر الظروف من ناحية شكل ومضمون السلطة السياسية في مصر . وهى ظروف ليست متوفرة اليوم . هذه النقطة بإذات معنى وتثير — بطبيعة الحال — قضية الاتحاد الاشتراكي . العيب في الاتحاد الاشتراكي ، ليس متمثلا في صيغة تحالف العمال والفلاحين . انما المشكلة الحقيقية أن الاتحاد الاشتراكي — في رأيي — ليس تجسيدا لهذه الصيغة من قريب أو بعيد مجرد تنظيم سياسي غير جماهيري ، عاجز عن قيادة الجماهير . وهو أقرب الى أن يكون منظمة رسمية وليس منظمة جماهيرية . فاذا أضفنا ، الى هذا ، أن كثيرا من المستويات المحلية للاتحاد الاشتراكي مليئة بالعناصر اليمينية والعناصر الانتهازية ، أدركنا في رأيي — استحالة الاعتماد على الاتحاد الاشتراكي كمعبر الى طريق التطور اللارأسمالي أو التحول الاشتراكي . صحيح ، كانت هناك آمال فيما يتعلق بهذا التنظيم ، في أول انشائه ، وآمال في تطعيم قياداته بعناصر اشتراكية أصيلة . ولكن هذه الآمال تبخرت تماما ، واتضح عجزه وعدم فعاليته رغم الكثير من المحاولات . ولذلك ، فالحل العملي للمستقبل يبدو لي ، في هذه النقطة ، هو في توفر جبهة وطنية في مصر بين احزاب اشتراكية واحزاب وطنية تعبر عن برنامج للعمل القومي واضح ممثل لمصالح العمال والفلاحين . وتكون هذه الاحزاب حقيقة ممثلة اجتماعيا للمصالح الحقيقية للفئات الوطنية في هذا الشعب . هذا الوضع سيؤدي في المستقبل — بطبيعة الحال — الى توفر وجود منبر يساري يدافع عن مصالح العمال ومصالح صغار الفلاحين والمتقنين الثوريين ، ويكون لهذا المنبر دور واضح في هذه الجبهة .

هكذا — بشكل عام — تصوري للمستقبل لقضية السلطة السياسية ، مرتبطة بفكرة النموذج الاشتراكي وامكانياته . والحقيقة — في رأيي — أن العمل في اتجاه هذا النموذج الاشتراكي هو الرد الوحيد الجاد على مشكلة الفقر في مصر . لأن مشكلة الفقر ، في مصر ، ذات شقين : الشق الاول يتعلق بزيادة الدخل القومي . الشق الثاني يتعلق باعادة توزيع هذا الدخل لمصلحة الاغلبية من العمال والفلاحين وذوى الدخل المحدود من شرائح الطبقة المتوسطة . واعتقد أنه ينبغي أن يكون واضحا لاي انسان يفكر قليلا في مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة

الآخيرة ، انه لا أمل في تنمية سريعة في مصر تقفز فوق حواجز القرون الطويلة من الفقر إلا من خلال النموذج الاشتراكي ، والا من خلال التعاون مع بقية أجزاء الوطن العربي ، ومع المجتمع الاشتراكي الدولي . بدون هذا لا يوجد — في رأيي — حل لمشكلة فقر الأغلبية الساحقة في مصر ، ولا يوجد مستقبل لهذه الأغلبية .. يكفي أن نتذكر أن السكان يزيدون بمعدل ٢٧ في المائة . وأنه لو أردنا أن نزيد الدخل القومي في مصر ، خلال السنوات الخمس القادمة ، بمعدل مره في المائة ، يعني ضعف معدل زيادة السكان (وفي رأيي أن هذا معدل متواضع) فسوف نحتاج — للسنوات الخمس القادمة — استثمارات تزيد عن سبعة آلاف مليون جنيه . ولكن من أين ؟ هذا هو السؤال الطبيعي . فإذا أضفنا إلى هذا ، حجم العجز الهائل في ميزاننا التجاري وميزان مدفوعاتنا لتتصور كم يكون حجم المشكلة .

■ لطفى الخولى :

في الحقيقة يلزم عشرة آلاف مليون لكي نعمل بمعدل ٦ في المائة .

■ عبد العظيم أنيس :

أنا ، فقط ، أقدم رقما واحدا ، منه تتبين حقيقة حجم التحدى الموجود . إذا استبعدنا الموقف الداخلى ، ونظرنا للبعد العربى ، وهو النقطة الثانية ، سنجد ، في الحقيقة ، أننا مرتبطون بالعالم العربى ، لا من زاوية التراث الثقافى واللغة ووحدة الامانى .. الخ ، لكن ، في الحقيقة ، معركة النضال ضد الاستعمار والصهيونية تفرض علينا — فرضا — وحدة الالتزام العربى . لا يعنينى ، في المحل الأول ، وحدة الحكومات بقدر وحدة الشعوب . طبعاً وحدة الحكومات مطلوبة بشرط أنها تكون على أسس وطنية وعلى أسس اجتماعية صريحة وواضحة . لكن يظل الأساس هو وحدة الشعوب في النضال .. وحدة الشعوب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي التكامل الاقتصادى .

هنا ، طبعا ، تثار قضية دعوة « مصرية مصر » التي كانت مزدهرة في العشرينات والثلاثينات ، وبدأت تطل على استحياء من جديد في الوضع الحالى . يعنى دعوة مصرية مصر ...

■ توفيق الحكيم :

إذا سمح لى د. عبد العظيم هنا دعوة مصرية مصر — كما اتصور — نشأت كحركة استقلالية عن التبعية العثمانية . هي ، إذن ، انطلاقة وطنية وليست اقتصادية . واستمرت هذه الانطلاقة بعد ذلك للمطالبة باستقلال مصر عن الانجليز . وفى ذلك الوقت ، لم تظهر قضية « أنا عربى » . لانك لو قلت هذا — فى ذلك العهد — لوجدت أن البلاد العربية مقسمة وموزعة بين تبعية تركية وأخرى انجليزية وثالثة فرنسية .. وكانت البلاد مقسمة ومحتلة . كان لابد لمصر — اذ ذاك — أن تحدد تبعيتها . فلو كانت قالت ان تبعيتى عربية فقد كان العرب منقسمين . فلم يكن هناك مفر من أن تقول أنا أريد بلدى .. أرضى .. مصرى . فالدعوة المصرية كانت وليدة ذلك الوضع ، أى الرغبة فى الاستقلال الوطنى فى مواجهة الاحتلال .

فى الأربعينات ، وما بعدها ، تم الاطمئنان على الاستقلال — بشكل أو بآخر . وبدأت القضية الاقتصادية تتحرك ، وتأخذ ثقلها . هنا رأينا مثلا مولد اثرياء الحرب والباشوات الذين ظهروا على المسرح السياسى .. تحركوا ليدخلوا مجالس ادارات الشركات الأجنبية . وكان هذا قد ظهر بوضوح بعد إلغاء الامتيازات . فأرادت الشركات الأجنبية — التى بدأ يضيق المجال أمامها — أن تنقذ ما يمكن انقاذه . فضمت مصريين الى عضوية مجالس ادارتها كما ضمت رجالا من السلطة . هنا ، ظهرت الطقسة الجديدة التى ركزت على المسائل الاقتصادية ، بعد أن أصبحت الوطنية المصرية كسياسة واستقلال مكفولة . وتعاضم الاتجاه الى تكوين شركات ، حتى لقد تكونت شركات وهمية للاحتيال ، وكان فيها باشوات . وأتذكر أنى كتبت عن هذه الظاهرة تمثيلية اسمها « اللص » بطلها باشا من اصحاب الشركات الرأسمالية . أما

الشخصية الأخرى ، فكانت ، أيضا ، هي شخصية لص ولكنه كان فقيرا . وكان يريد مائة جنيه فقط ليبنى بها نفسه في المجال الحر . فسرقت هذه المائة ، وحذا حذو الباشا . المهم ، ان كلمات الرأسمالي والرأسمالية ترددت كثيرا في هذه التمثيلية . وبعد نجاحها لمدة اسبوعين أوقفت بتدخل أعضاء شركة زاماسنة ١٩٤٨ وهي «شركة وهمية» الغريب ، أن ما أدهشنى هو أن الرقابة في ذلك الوقت حذفت كلمة رأسمالية ورأسمالي .

اذن ، كانت هناك طبقة رأسمالية تنبعت الى خطورة الاقلام التى تتجه الى الهجوم عليها .

وفي الواقع فان فترة العشرينات والثلاثينات ، اذا كانت قد ابرزت مصرية مصر ، وربطت ذلك بتاريخها وبحضاراتها المختلفة ، فان الفترة التى تلتها — فترة الاربعينات — حدث فيها تحول انعكس على مواقف الكتاب والادباء . وهذا التحول ، في مواقفهم ، لم يكن مخططا أو وفقا لخطة سابقة ، وانما يكتب الاديب ، أو يعبر الفنان ، وفقا لما يحسه ، وما هو موجود فيه . واذا كنت ، في ١٩٣٨ ، قد كتبت يوميات نائب في الارياف وغيره فقد كنت أعبر عن شخص وجد في الريف ورأى ما عليه الريف من فقر . وكان الكتاب — بذلك — موجها الى انتقاد المصرى المهضوم . لكن الاوضاع الاجتماعية لم تكن قد تبلورت في وقت يوميات نائب في الارياف ، كما تبلورت بعد ذلك خصوصا من ١٩٤٥ .

نأتى الآن لموضوع الليبرالية . الواقع ان بلدنا فيها أكثر من «ليبرالية» وأكثر من «اشتراكية» . وعليه فان هناك فروقا بين الليبراليين . هناك ليبراليون يريدون الليبرالية كما قال د. عبدالعظيم للعودة بالمجتمع الى مجتمع رأسمالي حر ، أى يريدون ليبرالية اقتصادية يتحقق فيها حرية اكتناز الثروات لطبقة أو فئة اجتماعية .

ولكن ، هناك ليبراليون من الذين قيل عنهم ، الآن ، انهم ليبراليون مخلصون نجدهم خصوصا في أوساط المثقفين . فهؤلاء ليبراليهم ليست من النوع الاقتصادي ، أو بالمعنى السياسى المصطلح عليه . ولكن ليبراليهم هى رد فعل للديكتاتورية

البوليسية . هم وجدوا أن الاشتراكية ثابتة في إطار ديكتاتورية بوليسية ، وليس في إطار ديموقراطية شعبية . لأن الليبرالية لو كانت نبتت في الاشتراكية الشعبية ، في الشعور الشعبى ، لكننا في الواقع أمام شيء واحد هو الاشتراكية . وهذا ما عناه الاستاذ **خالد محيى الدين** ، عندما اشار الى أن الامريكان ، في الايام الاولى ، من ثورة يوليو، لم يكونوا يريدون الوفد ولا الاحزاب الشعبية . لانهم عرفوا انه سوف ينبت من هذه الليبرالية ، مبدأ الثورة ، سينبت اتجاه الى توفير الحريات للشعب . وفي هذه الحالة ، كان لابد وان يكون هذا الاتجاه — في تطوره — اتجاهًا يساريا اشتراكيا . وكان من الممكن ، في هذه الحالة ، أن يحصل تقارب بينها وبين الشرق الاوسط ، وبينها وبين مصر والعرب . بمعنى آخر ، كان هدفهم ابعاد مصر عن الديموقراطية الليبرالية ، بل وابعادها عن كل نوع من انواع الليبرالية السياسية . وكانوا يظنون أن هذا سيبقى المصريين في قبضة واحدة يستطيعون أن يتفاهموا معها . ولذلك كانت اهم الكلمات التي قيلت كلمة الاستاذ **خالد محيى الدين** لانها حددت بصراحة وضع مصر ، في الايام الاولى من الثورة أى عندما كانت تريد أمريكا صنع الاشتراكية بواسطة قوة أو سلطة علوية تكون ملامحها محددة . وعندما تكون الاشتراكية على هذا الوضع تفقد كثيرا من مقوماتها لانها تصبح محكومة ، تصبح — باختصار — اشتراكية فوقية .

■ لطفى الخولى :

الاشتراكيون دائما نقدوا هذا الوضع ..

■ توفيق الحكيم :

اذن الليبرالية قسمان : هناك ليبراليون بحكم أنهم يريدون معارضة الديكتاتورية البوليسية ، وهؤلاء يمكن كسبهم الى قضية الاشتراكية ، عندما يعرفون أن هذا الشكل من « الديكتاتورية » ليس ملائما للاشتراكية . وانا اقول يمكن كسبهم الى الاشتراكية

بسبب انه ليس لهم مصلحة اقتصادية في نظام اقتصادى حر
« ليبرالى » فهؤلاء هم رجال فكر . وانا اذا كنت بينكم الآن — وفي
هذه السن من عمرى — فليس لغرض وانما بهدف توضيح مواقف
اليسار .

وبمناسبة اليسار ، أرجو الا يسمينى أحد يمينيا او يساريا .
فانا لا يسارى ولا يمينى . بمعنى اننى لا أستطيع ان اضع لافتة .
ولكن عندما تحاسبنى ، حاسبنى على هدفى فى الحياة . وسأقول
لك فى هذه الحالة : هدفى مع التقدم لا مع التجمد ولا مع الرجعية
.. التقدم ببلادنا العربية كلها ، والتقدم البشرى الانسانى .
وما دمت قد قلت : التقدم والتغير المستمر والحركة المستمرة ،
فلن يكون هذا فى الاتجاه اليمينى ، ولن يكون الا فى الاتجاه
اليسارى .

لكن ، لا زلت أصر على الا يدعونى أحد يمينيا او يساريا لأن معنى
هذا اننى اتقيد ببرنامج معين . فمن الذى يضع لى هذا البرنامج؟
لا أريد ان أجد نفسى مجرورا الى الاحزاب . وهذه مسألة تخصنى
وحدى . فانا مع التقدم والتجدد لبلادى والجنس البشرى . وهذا
المعنى ، لا أرفض ان يقال : اننى « ليبرالى » من حيث الفكر الحر .

أما النوع الثانى من الليبرالية ، والذى وقفت ضده ، فهو
المنتفعون من الليبرالية . وهذا النوع ، حاربتة ووقفت ضده فى
« شجرة الحكم » وأدنت الملك والاحزاب . ومن بينها حزب الاحرار
الدستوريين ورئيسه محمد محمود . فهذا الحزب كان يريد ان
يطردنى من وظيفتى . فكيف يكون الحر الدستورى ضدى وهو
ليبرالى ؟ وفى الحقيقة ، ايضا ، انا كنت ضده لأنه اراد ان يستغل
الليبرالية لخدمة أهداف الاطار السياسى الذى كان موجودا ، وهو
الاطار الرأسمالى . وهذا يفسر ، لماذا رحبت بالاشتراكية . ولماذا
تحمست لجمال عبد الناصر . ولماذا لم اكن اطيع سماع كلمة ضد
ثورة يوليو ، حتى من اصدقائى القدامى الذين ينتمون الى العهد
الماضى .

وبهذه المناسبة ، ما سمعته منهم اخيرا عندما قالوا ان التخريب
الذى حدث قام به الشيوعيون . فكان ردى عليهم « ياناس

ما تبطلوا الكلام ده . هي الشيوعية دي كفر ؟ أن « لكل على قدر حاجته » . وانا سبق أن كتبت في شجرة الحكم عن الجنة . فتخيلت زعماء البلد — في ذلك الوقت — قد وجدوا انفسهم في الجنة ، وأنهم هناك قد وجدوا — بحق — أن « لكل على قدر حاجته » ولكن هذا لم يكن يكفيهم . فبدأوا يزاولون نشاطهم السياسي . وعندما جاء الوفد قال : اين الوفديون ، اين الوطنيون ؟ فعندما رأى الوفديون النحاس باشا « في شجرة الحكم » هتفوا له ، وساروا في مظاهرة ، واقتتلوا بعض الاشجار .. الخ .

نخلص ، من هذا كله ، الى ان هناك نوعين من الليبرالية . فاذا وجدنا مثقفين يقولون بالليبرالية ، فيجب ان نفهم هذا على اساس انهم لا يمكن أن يكونوا ضد الاشتراكية . لانى انا — ككاتب — لا تتحقق مصلحتى الا في الاشتراكية ونحن نعلم انهم في البلدان الاشتراكية يقدمون لرجال الفكر امكانيات كبيرة : مسكن في مكان طيب ، في غابة أو حديقة أو جبال لطيفة ، وتجد انهم يتركونه لفنه . وليس من أهدافه أن يكتنز ، إذن انا — ككاتب — لا اكتسب الا في وضع الاشتراكية . فكيف ، إذن ، جاءت كلمة الليبرالية ؟ كما قلت : من الخوف من الديكتاتورية البوليسية ، وهي غيرديكتاتورية الحزب . لانه في الحالة الأخيرة ، يوجد نوع من الرقابة والحساب . والشعب في هذه الحالة أصبح طبقة واحدة .

النوع الثانى من الليبرالية Libre Passer يريد استغلالا لا ضابط ولا رابط له .

وهذا ليس موضوعنا .

■ عبد العظيم انيس :

لست مختلفا معك في كل ما قلته حول هذه النقطة . وارجو ان اذكرك اننى قلت نقطتين في هذا الموضوع ، فيما يتعلق بالليبرالية . النقطة الاولى : اننى قلت أن هذه الدعوة الليبرالية يشايعها عدد من المثقفين كرد فعل لما جرى من اعتقالات واضطهادات — والنقطة الثانية : اننى ميزت بين نوعين من الليبرالية . هناك مثقفون ليبراليون مخلصون في دعوتهم وتهمهم مصلحة مصر . ولو أن هؤلاء

لا يشكلون الاغلبية ، وليسوا من ذوى النفوذ السياسى فى المرحلة الحاضرة . وهناك عدد اكبر ، ونفوذ اكبر ، لما يمكن ان يسمى بليبرالية يمينية ، ودعوتهم يمكن ان نسميها « الليبرالية المزعومة » وهذه الليبرالية كشفت اهدافها ، واصحابها الليبراليون ، فى الحقيقة ، هم الذين يمثلون خطرا حقيقيا ، فيما يتعلق بالوضع فى مصر ، اليوم ، لانهم يزحفون على الصحف المصرية . ويزحفون على المراكز القيادية فى الاتحاد الاشتراكى ، ونراهم زاحفين على المراكز القيادية فى القطاع العام ، وفى الاجهزة الحكومية . وعلى هذا الأساس ، هؤلاء ينبغى ان ننبه باستمرار الى خطرهم ، لأن التراث الليبرالى العظيم الذى تكلمت عنه غير قابل — فى رأى — لإعادة فى ظروف مصر الحالية والمقبلة . فاعتقد ، انه لا يوجد خلاف بينى وبين الاستاذ توفيق الحكيم فى هذه النقطة فقط انبه ، الى ان النوع الثانى الذين هم من الليبراليين المزعومين اليمينيين لهم — فى الحقيقة — النفوذ السياسى الأكبر ، الان ، ويمثلون خطرا ينبغى الانتباه اليه .

■ توفيق الحكيم :

هذا صحيح .

■ عبد العظيم أنيس :

واذا سمحت لى ، أنتقل الى قضية البعد العربى ومصرية مصر . فيما يتعلق بدعوة « مصرية مصر » اقول ، ان هذه الدعوة كان لها ما يبررها فى العشرينات . لأنه ينبغى ان نتذكر كما — قال استاذنا توفيق الحكيم — ان الوضع الذى كان قائما فى العالم العربى ، فى ذلك الوقت ، يفسر أسباب عزلة مصر عن قضية الوحدة نسييا . والكلمة المشهورة لسعد زغلول « صفر زائد صفر يساوى صفر » ، ايضا ، كان لها فى الحقيقة مبرراتها من ناحية الآتى :

انه بينما كانت بريطانيا تمثل العدو الأساسى لمصر فى هذا الوقت ، لأنها احتلت مصر فى ١٨٨٢ ، وتأمرت على مصر ، من

قبل ١٨٨٢ ، حتى احتلتها ، ثم ظلت تمثل العدو الرئيسي لمصر .
بريطانيا هذه بالذات هي التي كانت تدفع — في نفس الوقت —
حركة الشريف حسين الى المشرق العربى ، وهي التي كانت تشجع
المشرق العربى فى المنطقة : سوريا ولبنان والعراق وفلسطين على
التمرد على تركيا أولا ثم على فرنسا بعد ذلك .

ومن المبررات التي ساعدت فى اتجاه العزلة موقف بريطانيا من
انشاء الجامعة العربية فى الأربعينات . فهذا ، أيضا ، كان من
الأسباب التي دعت الى استرابة الوطنيين المصريين فى قضية الوحدة
العربية . وأنا كنت واحدا من الناس الذين ظلوا الى سنة ٥٤
فى مناقشات عديدة مع أصدقاء من العالم العربى . كنت أقول :
« مصرية مصر » ولا شئ اسمه « عربية » أو شعب عربى وكنت
أقول : نؤيد أى شعب عربى كأى شعب نؤيده فى العالم ، ما دام
يناضل ضد الاستعمار . كنت أقول : « مصرية مصر » هي الأساس
لأنى كنت متأثرا بشدة حتى عام ٥٤ بالاتجاه الفكرى الذى كان يمثله
الاستاذ توفيق الحكيم فى العشرينات وطه حسين وكثير من المفكرين
الليبراليين المصريين . غيرت ، طبعا بعد هذا ، لأنى رأيت الأمور
والظروف من وجهة نظر ثانية . . فإذا كانت دعوة « مصرية مصر »
لها ما يبررها فى الماضى ، فالحقيقة أن هذه المبررات قد أسدل عليها
الستار الآن . والذى أسدل الستار ، على هذا ، هو حركة النضال
ضد الاستعمار وضد اسرائيل ، والنضال ضد الصهيونية . وينبغى
أن نعترف بهذا . ليس هذا فحسب ، بل — فى رأى — أيضا أن
مستقبل التنمية فى مصر يرتبط أوثق الارتباط بمستقبل النضال من
أجل الوحدة العربية . وهنا ، قضية الوحدة العربية لا تعنى
— بالضرورة — أن نخلط ما بينها وما بين فكرة الوحدة الاندماجية
التي يدعو اليها — مثلا — الرئيس القذافي ، أو التي حصلت فى سنة
٥٨ ، ما بين مصر وسوريا وكان لها النتائج السلبية التي عرفناها ،
وأدت الى الانفصال . . الخ .

أنا أتكلم ، لأنى أثرت هذه النقطة قبل هذا فى المناقشة . وقلت :
أن قضية أشكال الوحدة يمكن أن تناقش فيما بعد ، هل هي قضية
وحدة دستورية . أو اتحاد فيدرالى أو تضامن عربى . . الخ .

يعنى الأشكال المختلفة هنا ، هى موضوع بالنسبة للمستقبل . لكن يهمنى انى اؤكد — ايضا — أن مستقبل السمية فى مصر يرتبط اوثق الارنباط بمستقبل النضال من اجل الوحدة العربية . وهى باقى ان نطرح القضية التى يطرحها عدد من المصريين وهى : ماذا اخذنا من العالم العربى غير التضحيات المستمرة : الشعب المصرى تحمل كثيرا فى النضال من اجل فلسطين فى الحاضر وفى الماضى . وللرد على هذا نقول : ان الشعب المصرى تحمل من اجل النضال ضد الاستعمار ، وهذه هى القضية الأساسية . الشعوب العربية ، ايضا ، تحملت ولكن اذا نظرنا الى ان هذا النضال كانت له تضحيات كثيرة تحملها الشعب المصرى ، فان مستقبل الوحدة العربية له — ايضا — فوائد عديدة بالنسبة للشعب المصرى . وهذا هو الوجه الآخر من المشكلة . فالقضية هى قضية مصالح مشتركة ما بين شعوب هذه المنطقة التى تشكل جنينا أو ارهاصا : فكرة القومية العربية . بمعنى ، انه يمكن ان نتصور فى المستقبل البعيد فكرة اتحاد فيدرالى فى العالم العربى ، من نوع اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن ، ان نتصور ، ان يكون هذا فى مستقبل بعيد . لكن من المؤكد ، ان مصر تستفيد بهذه الصورة من الصور . والشعب المصرى نفسه سيستفيد ، وبالتالي ، لا يصح ان ننظر الى وجه ولا ننظر الى الوجه الثانى — لأنه لا يمكن ان يطبق هذا الكلام فى قضية النضال ضد الاستعمار . وقضية النضال ضد اسرائيل ، ويترتب على هذا ان نصل الى نتائج خبيثة جدا تقول انه لابد ان نتعاون مع اسرائيل على اقامة كيان صهيونى ، على زعم اننا ندافع عن مصالح الشعب المصرى الخ ...

أنا ، فى رأى ، قضية البعد العربى هذه ، قضية متعددة الجوانب ، وسأرجى المناقشة التفصيلية فيها . اريد فقط ان اقول انه بدون موقف عربى واضح لمصر — اليوم — فان مصر مهددة بضياغ هويتها ، وشخصيتها ، ومستقبلها ، وأجمل ما فى ماضيها ، وأجمل ما يمكن ان ينشأ فى المستقبل ، ما لم يكن لها موقف عربى واضح .

تبقى قضية البعد الدولى ، وفى هذا لنا خبرة طويلة . . خبرة فيما يتعلق بالتنمية . . وخبرة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى

.. وهذه الخبرة تجعل أى انسان منصف يقتنع تماما أن صداقتنا مع المعسكر الاشتراكى — خصوصا — مع الاتحاد السوفيتى مسألة استراتيجية أساسية لضمان استمرار النضال الوطنى ، ولضمان استمرار التنمية الاجتماعية ، ولضمان حتى فكرة التقدم الاجتماعى . بل انه ، حتى ، بصرف النظر عن النموذج الاشتراكى فلا حل لنا الا هذا . وبالتالي ، فان مع المعسكر الاشتراكى ومع الاتحاد السوفيتى نجد أحد ضمانات استقلالنا الاقتصادى والوطنى . وهذا لا يعنى ، اتجاها الى التبعية ، على الاطلاق ، بل على العكس هو أحد الضمانات الأساسية فى اتجاهنا فى عالم اليوم .

■ توفيق الحكيم :

انا الاحظ اننا لا نقوم بتحليلات .

■ لطفى الخولى :

نحن نقط نضع رؤوس موضوعات .

■ عبد العظيم أنيس :

اذا سمحت لى يا أستاذ توفيق أحب أن أضيف جملة واحدة ، اننا فى هذا الموضوع .. موضوع البعد الدولى .. نحن مع التعاون مع كل دول العالم .. تعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول السوق الأوروبية .. و .. و .. الخ . لسنا ضد هذا . انما أن يوضع المعسكر الاشتراكى على قدم المساواة .. يعنى أن نقول ههنا فقط أنا رأى غير كاف . ومن الخطر أن يوضع المعسكر الاشتراكى والاتحاد السوفيتى ، على قدم المساواة ، مع بقية دول السوق الأوروبية أو الدول الأوروبية بما فى ذلك الولايات المتحدة . فهذه مسألة خطيرة . لان هذا يعنى اننى لا أميز بين من يساعدنا على التنمية ومن لم يساعدنا على التنمية ، ومن حاربنا فى التنمية . كما يعنى اننا لا نميز بين من يساعدنا على الاستقلال الوطنى ومن حاربنا فى الاستقلال الوطنى .. ولا نميز بين من أعطانا السلاح فى صراعنا مع اسرائيل ، وبين من أعطى السلاح لأعدائنا فهذه مسألة أساسية يجب أن يكون فيها وضوح تام .

■ توفيق الحكيم :

لازم يكون فيها وضوح ؟ الوضوح ظاهر والمسألة واضحة ؟ لماذا ؟ لأن إسرائيل ليست عدوا للاتحاد السوفيتي ، وليست عدوا لبعض الدول الاشتراكية . ولكن صداقتها بالولايات المتحدة لها فعلا النصيب الأوفر . ومن ناحيتنا — في الجهة الأخرى — يجب أن يكون النصيب الأوفر لمن نشعر بأنه خالص في صداقتنا . طبعاً لا يصح أن نعادي معسكرات مختلفة احنا نطلب السلام . . السلام لا يتجزأ مع الجميع .

■ عبد العظيم أنيس :

هذا مع الفارق ، وهو أن إسرائيل . فيما يتعلق بالولايات المتحدة هي علاقة تبعية واضحة ، يعنى بمعنى انصياح سياسى وانصياح عسكري ، وانصياح اقتصادى ، . . رؤوس الأموال الأمريكية تجعل من إسرائيل تابعا للولايات المتحدة . أما علاقتنا ، نحن ، بالاتحاد السوفيتي فليست علاقة تابع .

■ لطفى الخولى :

هناك نقطة . سيادتكم انطلقت من أن إسرائيل صديقة للاتحاد السوفيتي . هذا غير صحيح . لأن إسرائيل ، بحكم أنها واقع استعماري في المنطقة ، بحكم أنها معادية لحركة التحرر الوطني ، بحكم أن حركة التحرر الوطني في تحالف مع القوى الاشتراكية فهي — أي إسرائيل — تمثل ، في الحقيقة ، عدوا لحركة التحرر الوطني العربى ، وبالتالي لحلفاء هذا التحرر ، بالإضافة الى أنها — كواقع استعماري — تتناقض جذريا مع الواقع الاشتراكي . وبالتالي هي عدو . .

والقضية الأخرى ، المهمة ، في هذا الموضوع ، هي طبيعة النظرة الى الاتحاد السوفيتي ، وهل هو صديق مميز أو غير مميز . يعنى هذه المسألة ليست اختيارا عشوائيا أو نزوة . لأن السؤال هو :

من الذى يساعدنا على التنمية ؟ .. ومن الذى يساعدنا على مواجهة العدوان الاسرائيلى ؟ .. فى هذه القضية ، نرى قوتين أساسيتين . وهنا أتكلم من ناحية نفعية وطنية بحتة وليس لها علاقة بالايديولوجية . هناك القوتان الأساسيتان اللتان يمكن أن يقدمتا مثل هذه المساعدة هما : أمريكا والاتحاد السوفيتى . فلنفرض ، « وهذا فرض جدلى وغير ممكن من كافة النواحي » أن الاتحاد السوفيتى ، كان هو الذى يؤيد إسرائيل فى تنميتها وفى مدنها بالسلاح . فالموقف الوطنى المصرى ، كان يحتم علينا ، أننا نتمسك بصداقة أمريكا التى من الممكن أن تساعدنا على هذا الوضع . . . ولكن الأوضاع ليست مقلوبة وعلى العكس ، الأوضاع فى وضعها الطبيعى . وهى أن أمريكا مع إسرائيل والاتحاد السوفيتى مع القوى العربية .

نقطة أخرى ، أيضا هى أن تؤدى صداقتنا مع الاتحاد السوفيتى الى أن نأخذ التجربة السوفيتية ونضعها عندنا . هذا غير ممكن . يعنى لا يقبله السوفيت ولا نقبله نحن . وهذا غير وارد ، وحتى الفكر الماركسى ضد هذا النقل للتجارب .

■ عبد العظيم انيس :

بالإضافة ، الى أن اليمين الذى تحدثت عن خطره ، فيما يتعلق بالليبرالية ، هو أيضا شديد العداء للدعوة الاشتراكية ، شديد العداء للييسار فى العالم العربى ، شديد العداء للاتحاد السوفيتى ، وينبغى أن يقال هذا بشكل واضح .

■ توفيق الحكيم :

لقد اتضح هذا أخيرا عندما وجدنا أن الولايات المتحدة ، إذا كانت فعلا من مصلحتها أن تحل قضية الشرق الأوسط وتحل السلام ، وجدنا أنها لا تملك هذا حتى فى بلادها . وقد وجدنا أن من قال كلمة الصدق ، من قادتها ، وقال أن إسرائيل فتحت لها ترسانة الولايات

المتحدة بأكثر مما يجب . وانه يجب أن نراجع انفسنا في التحيز
لاسرائيل . كل من قال هذا وجدناه يسقط ، وكذلك الأمر مع
نيكسون عندما أراد أن يحل المسألة .

اذن ، أمريكا ليست لها القدرة أن تحل مسألة الشرق الأوسط
بمفردها لماذا ؟ . . لأن إسرائيل هناك لها وضع يقيد السياسة في
داخل أمريكا . . من الجائز بشكل لا يتمشى مع مصالح أمريكا
نفسها . فاذن ، الاعتماد على أمريكا سياسيا — كل الاعتماد —
لن يؤدي الى ما نتمناه دائما . لأنه بخلاف رغبة الحكام — أيضا —
ربما كان الحاكم يريد حل المسألة بما يناسبنا لأسباب ، خاصة
بالبتروول ، خاصة بمصالحه . ولكن ماذا نعمل في القوى التي تقيده ،
في الداخل ؟ يضطر هو — أيضا — الى أن يسحب كلامه المناهض
لاسرائيل ويسايرها . اذن ، أنت امام صديق مكبل لا يستطيع ان
يمشى معك الى آخر الشوط . . لكن الصديق الآخر الذى أمدك
بالسلاح وحاربت به ، يجب أن نراعيه ونجعله دائما في الصورة
وأن لا نضعه في وضع غير مشجع له على أن يقف بجانبنا ، لأنه
— هو — يستطيع أن يقف — لماذا يستطيع ؟ لأنه غير مكبل في
الداخل باتجاهات تمنعه من مساعدتنا . الشعب السوفيتي نشعر
منه بكل صداقة في أشياء كثيرة . . الحكومة أيضا . اذن لا يوجد
تخلخل في الداخل يمنع من تنفيذه لما يريد أن ينفذه فيما يختص
بنا . . أما الذى نرفضه دائما فهو النزعة العاطفية في العلاقات
الدولية .

بالنسبة للناحية الاقتصادية ، هنا ، تستطيع أن تجد نوعا من
أنواع التكامل الاقتصادي — ليس كاملا — إنما نوعا من أنواع
التكامل ، بالإضافة الى أنه يمكن أن نفتح على بعض التجارب
الاشتراكية بدون أن نتقيد بنظام . لماذا ؟ لأن نظام كل بلد ، نابع
من ظروف تاريخية لا تتسنى للآخرين . وماركس — نفسه —
ما كان يتوقع أن نظريته ستنشئ دولة في الاتحاد السوفيتي ، أو في
روسيا . لأنه هو خطط على أساس أنها ستكون في إنجلترا . اذن
النبات الروسى كان مستعد أكثر أن يطبق هذا ثم خلق لهم لينين ،
الرجل المخلص ، والمثقف الجامعى . ولم تكن لهم قوة عسكرية .
لكن النظرية كانت في دمه وجاهد من أجلها . واستطاع أن ينفذ

اتجاهه . نحن ، هنا ، لا نستطيع هذا لأسباب كثيرة . أولا نحن بلاد من أيام الفراعنة — الى اليوم — الدين يلعب فيها دورا أساسيا ، والعقيدة تلعب دورا أساسيا . أضف الى ذلك ، اننا نحن ، أيضا ، لنا تقاليد عريقة في بنيان الأسرة ، وبنيان الريف ، وبنيان المجتمع . فأنن لابد أن تكون لنا اشتراكية قابلة للنبات في طينة سوداء وفي نهر النيل المملوء بأشياء خاصة بنهر النيل . ولذلك عندما تقيم سدا عاليا على النيل فلن يكون نسخة مماثلة لسد عال على ، مثلا ، نهر الدنيير . فاختلاف الأرض ، هنا وهناك ، قد يحدث ما لا يمكن أن يتنبأ به لا خبر سوفيتي ولا خبر مصري . لأنك لن تعرف رد فعل هذه الأرض وهذا الطين وهذا الطمي .

■ لطفى الخولى :

هل يعنى هذا اننا أمام قوة مجهولة غير خاضعة لحساب ؟

■ توفيق الحكيم :

هى قوة تثبت بالتجربة .

■ لطفى الخولى :

طيب .!

■ توفيق الحكيم :

يعنى ، عندما تبني فالتجربة ستظهر أشياء كانت خافية عليك . . اذن ، أريد أن أقول : اذا كان هذا يحدث فى الأرض ، فما بالك فى طبيعة النفس البشرية . . نفس بشرية قد تكون مخالفة تماما للنفس البشرية فى أى بلد آخر . . اذن ، أنت تريد أن تنتفع بالاشتراكية لأسباب ضرورية لبناء مجتمع له آمال ، ولكى توزع ثمرات العمل بعدالة معينة لا يستغلها لصوص وطبقات تعيش عيشة بذخ بينما الفلاح لا يزال فى الجحور . . اذن ، أنت تريد اشتراكية ، لكن اشتراكية ثابتة من أرضك ، هذا أولا . وثانيا : الاطار السياسى .

أنت لا تقدر أن تعرف كيف سيكون الإطار السياسى الذى سيحمى هذه الاشتراكية . الإطار السياسى ، فى الاتحاد السوفيتى ، نبت ولم يكن تخطيطا . أنه نبات مر بتجارب ، ومر بأشياء ، كثيرة ما بين ستالين وتروتسكى وما بين كذا وكذا . ثم سبق هذه الثورة ، أيضا ، فى القرن التاسع عشر ، ارهاصات كثيرة ، وثورات خابت وثورات نجحت . هذا تاريخ . وهذا التاريخ غير متوفر لك . لا يزال تاريخ الاشتراكية فى مصر جديدا جدا . فاذن ، لا تستطيع أن تثبت اشتراكية بالطريقة التى اتبعت فى الاتحاد السوفيتى ، ولا فى الدول الشرقية ، لأنه كان فيها أيضا تاريخ معين فى هذا الاتجاه .

فاذن ، كل ما يمكن ان يقال : أنه لا نطبق نظاما من بلد آخرى فى بلادنا . وكل ما نستطيع أن نطبقه هو رؤوس موضوعات فيما يختص برأس المال المستغل والعمل وحقوق العمال فى بلادنا . هذه تجدها عند الفلاح ، والعامل ، وكل انسان يكدح ، ويكسب لقمته بعرقه . سيجد ان هناك ناسا لا تعطيه حقوقه ، لأنها تستغل هذه الحقوق . فمن الذى سيدافع عن هذا ؟ . أو ما هو النظام ؟ النظام كان دائما — فى مصر — ان الذى يوزع ثمرات العمل هو الحاكم ، سواء كان الملوك أو رجال السياسة ، أى من طبقة معينة ، وفى إطار ليبرالية معينة . هؤلاء لهم المقدرة على توزيع العمل فى ظل الرأسمال المستغل . اليوم ، لم يعد عندهم هذه المقدرة . ومن هنا نحن نبحث عن الأساس .

هل نحن نرجع الى ليبرالية وينبت منها جناح اشتراكى ؟ حاولنا هذا فى ثورة ١٩٥٢ . ولا أعرف كيف انقلبت الى إطار دكتاتورية بوليسية لفرد لا لطبقة . وهذا الفرد ، هو الذى يطبق الاشتراكية من أعلى ، لكن ثبت ان هذا لم يفد . فاذن ، نحن نريد أطارا لهذه الاشتراكية لا يكون مقتبسا مباشرة من دول أخرى لأن الطبيعة مختلفة . هذا ما نبحثه الآن .

أما علاقات الصداقة التى بيننا فهى علاقة تنبت من عدم وجود ما يشوه أو ما يعرقل هذه الصداقة . . . يعنى نحن مع كل النية الطيبة فى علاقتنا مع أمريكا . وأنا رجبت جدا أن تكون هناك علاقات

بيننا وبين أمريكا . ولما جاء فيكسون ، هنا ، قلت فعلا ان مقابلته يجب أن تشعر الامريكان بان اسرائيل على خطأ ، عندما تقول بان الشعب المصرى يكره — من قلبه — الامريكان . الشعب المصرى لا يكره أبدا ، بدليل انه قابله مقابلة طيبة . لماذا ؟ لانه لا يكره . ولكن عندنا المصالح شيء ، والحب والكراهية شيء ثان . مصطلحتنا ، بعد هذا ، اننا اثبتنا لاسرائيل أننا لا نكره شعوبا . لأن اسرائيل كانت دعايتها أن الشعب المصرى يكره الشعب الامريكاني ، فقلبت علينا كل الامريكان ، حتى في بيوتهم . لكن نقول لهم : ان مصر لا يمكن أن تكره الشعب الامريكاني ، كشعب . نفس الاتحاد السوفيتي لا يكره الشعب الامريكاني كشعب . ولكنه يتعامل مع حكام معينين ، ومع نظام معين . نظام سيء ؟ ولكن الشعب ، نفسه ، فيه ايضا ، شعب كادح لا يرضى عن النظام الراسمالي في أمريكا . يعنى نفس الشعوب واحدة في جميع الدول . الشعب لا يريد أن يحكم حكما استغلاليا سواء كان في أمريكا أو فرنسا . . . وفي كل الدول ، الشعب لا يريد أن يحكم حكما استغلاليا .

■ لطفى الخولى :

هذه مناقشات مفيدة ، وسنرجع اليها ، عندما نستكمل — حسب جدول الاعمال — الرؤية المستقبلية لبقية الزملاء . بعد ذلك ، تأتي المناقشات حول هذه النقطة من خلال مناقشة التجربة وتجربة الصداقة التى تطورت خلال ١٨ سنة . لكن ، لى رجاء أن نلتزم فى المناقشة بجدول أعمال . لأن القارئ يريد أن يقرأ لنا قراءة منظمة حول موضوعات محددة . وذلك على الرغم من الأهمية الكبيرة للنقاط التى أثارها استاذنا توفيق الحكيم .

والكلمة الآن للدكتورة لطيفة الزيات .

■ لطيفة الزيات :

بعد العرض الشامل الذى قدمه د. عبد العظيم أنيس لا يسعنى الا أن أتبنى هذا العرض كاتار عام أوافق عليه تماما .

طبعاً ، اتفق معه على ضرورة البحث عن طريق الخلاص الوحيد لمصر ، في ظل الظروف الموضوعية الاقتصادية لمصر ، في ظل الظروف الموضوعية الاقتصادية الداخلية والخارجية على مستوى العالم كله ، وفي ظل الظروف الموضوعية الخاصة أيضاً بمصر . هنا ، نلاحظ أن العالم الغربي قائم على شفا حفرة من الازمة الاقتصادية الحادة . وهكذا ، فإنه ، في ظل الظروف الاقتصادية لمصر ، وأمام الازمات التي يمكن أن تواجهها مع التكاثر السكاني ، وفي ظل احتدام الصراع الاسرائيلي العربي ، وما يتطلبه ويفرضه هذا الصراع (من ناحية انه — اساساً — صراع بين الاستعمار وبين الشعوب التواقعة الى التحرر) اقول : في ظل هذه الظروف كلها ، لا يمكن ان تحقق مصر السلامة الا بجهة ديموقراطية وطنية قائمة على احزاب اشتراكية ووطنية . وأوافق د. عبد العظيم أنيس على أن هذه الجبهة لها بعدها العربي ، ولها أيضاً بعدها الدولي . وأحب أن أضيف بعض النقاط :

في تصوري ، لهذه الجبهة الاشتراكية والوطنية ، في داخل مصر ، أذهب الى أن قيام هذه الجبهة مرتبط بالحرية الديمقراطية . بل انه لا يمكن تحقيق الحرية الديمقراطية دون قيام هذه الجبهة . لأن هذه الجبهة ستكون — بالضرورة — مكونة من الطبقات الشعبية المستفيدة من الاشتراكية والمستفيدة من التحرر الوطني .

ولا يمكن ان تقوم مثل هذه الجبهة الا من خلال هذه الطبقات ولا يمكن ان تستمر الا بمساندة هذه الطبقات . ولا يمكن أن تقوم وتستمر الا في جو يتوفر فيه الحوار ، وتتوفر فيه الحرية . وجميع الحريات الديمقراطية . لكن الوسيلة الوحيدة لقيامها ولاستمرارها ، هي أن تحمي من جانب القواعد العريضة من الشعب المستفيدة من قيامها . ولا بد أن تكون تعبيراً تحتياً لا مجرد تعبير وقتي . فالتبقات الكادحة المستفيدة من وجود هذه الجبهة هي الوحيدة الكفيلة بإنشائها وب حمايتها . ولا تستطيع أن تفعل هذا الا في جو من الديمقراطية . فهذه الجبهة — بطبيعتها — معادية للقمع البوليسي ، ومعادية لكبت الحريات . واذا ترك لهذه القواعد العريضة من الشعب أن تحمي جبهتها ، فهي الكفيلة برد جميع الرجعيين ، وإيقافهم عن حدهم .

بالنسبة للبعد العربى ، اقول أن البعد العربى كامن فى المحل الاول فى التكامل الاقتصادى ، وفيما يتعلق بالوحدة العربية . فهذه الوحدة ، ايا كان مستواها ، هذه اوحدة التى ستقوم بين الشعوب العربية وحدة هامة جدا . كما أن المستقبل يحمل اليها امكانيات أكبر ، لأن الشعب المصرى يلتقى — على طريق العمل من أجل هذه الوحدة — بشعوب عربية على قدر كبير من الوعى ، وبشعوب عربية أخرى ، فى طريقها الى قدر كبير من الوعى . وفى عالم اليوم فإن التغييرات الاجتماعية التى تتم على المستوى العالمى تعمق ، وتبشر بتغييرات اجتماعية اوسع فى العالم العربى .

فى البعد الدولى . الصراع بين الشعوب العربية والشعوب المستغلة « فى العالم الثالث » كله ، من ناحية ومن ناحية أخرى ، بين أمريكا ، هو صراع حتمى . وقد بدا فعلا بصورة قوية . هذا يتضح ، اذا علمنا أن الاقتصاد الأمريكى كله ، والاقتصاد الرأسمالى كله ، قائم على العامل فى العالم الثالث . سواء كان هذا العامل يستخرج البترول ، أو غيره من المواد الخام الأخرى .

ويوم يتنبه هذا العامل الى أن له حقا فى الحياة الانسانية سيصبح الصراع بينه وبين الاستعمار الأمريكى محتوما . ولذلك ليس غريبا اليوم أن تبدأ التهديدات بالتدخل فى المنطقة العربية . واحب أن اؤكد ، مرة أخرى ، على أن الاقتصاد الغربى كله قائم على أن يبقى العامل فى العالم الثالث ، فى الدول المنتجة للمواد الخام ، فى حالة غير انسانية ، فى حالة لا يأكل فيها ما يكفى ، ولا يعيش فيها عيشة انسانية . يوم أن يتنبه هذا العامل لحقوقه ، سيبتدىء الصراع الحتمى بين الاستعمار الأمريكى . وستبدو أزمة العالم الغربى والعالم الرأسمالى أزمة رهيبية . ونحن اليوم نشهد بوادرها . هذا ، الى جانب أن التناقضات بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة للبترول قد بدأت فعلا تظهر أثارها للعيان . أن أمريكا — مثلا — بدل أن تضغط قليلا على احتكارات البترول التى تكسب المكاسب الفاحشة ، تهدد بالتدخل المسلح فى دول الخليج لتضمن للرأسماليين الأمريكين والاحتكاريين الأمريكين هذه المكاسب .

ربما ، أحب أن أنهى كلامى بنغمة تفاؤل . فاقول : اننا لسنا في حيرة من ايجاد القاعدة الاشتراكية العريضة التى يمكن ان تنبع منها الجبهة الوطنية والجبهة الديمقراطية . هذه القاعدة العريضة وجدت من سنة ٥٣ الى الآن . وهى موجودة بشكل واسع جدا . وربما لم يستطع جمال عبد الناصر ان يحقق الاشتراكية ، ولكنه استطاع ان يفتح مخيلة الشعب المصرى على الاشتراكية . استطاع ان يوسع القاعدة العمالية حين ارسى قواعد الصناعة الثقيلة في مصر ، واستطاع ، بتوزيع الارض للفلاحين ، ان يوسع من قاعدة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الاشتراكية . والظروف الاقتصادية - نفسها - تجعل الطبقات المستفيدة من الاشتراكية ، في مصر ، اوسع واكبر مما كانت في اى وقت مضى . هذا على المجال المصرى .

وعلى المجال العربى ، فان ما يحدث ، الآن ، فيه دلالات ومؤشرات مهمة جدا يجب ان ننتبه اليها . واضرب مثالا لذلك ، الاتفاق الذى يتم اليوم والتقارب بين سوريا ولبنان . هذا الاتفاق في رأى اتفاق كبير الدلالة . ايضا التناقضات الموجودة ، الآن ، بين الدول المنتجة للبترول وبين الدول المستهلكة للبترول ، وهى عامل يجب ان يؤخذ في الحساب . وأخيرا فمع ايمانى باننا نقف على مفترق الطرق ، ومع ايمانى بان هذه اللحظة فاصلة ، فانا اميل - مع ذلك - الى التفاؤل وشكرا ..

■ فؤاد مرسى :

في اعتقادى اننا لا يمكن ان نستشرف آفاق المستقبل الا ابتداء من الحاضر . والحاضر ، هنا ، هو الواقع كما يتمثل في مصر عام ٧٥ . ومصر عام ٧٥ ، في تقديرى ، هى محصلة مصر في السنوات الكثيرة الماضية ، وبصفة خاصة ، منذ عام ١٩٥٢ . لذلك لا يمكن ان نبدأ الكلام عن استشراف المستقبل الا من أرضية واقعية محددة . هذه الارضية الواقعية المحددة هى ما انتهت اليه تجربة مصر ، وبالذات تجربة الثورة ، في مصر عام ٥٢ . هذه التجربة كما انتهت اليه تنطوى على ما يأتى :

أولا : من حيث الأسس الفكرية لهذه التجربة . تقف مصر على أرضية الفكر الوارد في « الميثاق الوطنى » . هذا الفكر الذى يحدد ان مستقبل مصر هو المستقبل الاشتراكى اخذا بمنهج الاشتراكية العلمية . ومنهج « الميثاق الوطنى » الذى تدعم ، فيما بعد ، « ببرنامج العمل الوطنى » يختلف الى حد كبير عن المنهج الذى ساد في « ورقة أكتوبر » . فالقضية الاجتماعية لم توضع فيها بالوضوح الذى طرحت به في « الميثاق الوطنى » . فلقد أصبح الهدف المحدد ، وهو بلوغ الاشتراكية ، اخذا بمنهج الاشتراكية العلمية — بحيث يتناقض مع مواقف كثيرة : بعضها خاص بالموقف من الرأسمالية الوطنية ، وبعضها خاص بالموقف من الرأس مال الاجنبى . وساتعرض لهذين الامرين ، فيما بعد ، بتفصيل كبير .

ثانيا : فيما يتعلق بالواقع الاقتصادى حققت مصر حتى عام ٧٥ — كما نقف على أرضيتها اليوم — نتائج يجب أن نبدا منها ، أيضا ، أى اسشراف للمستقبل .

النتيجة الاولى : هى تصفية النفوذ الاستعمارى السياسى والاقتصادى بتصفية جميع المراكز الاستعمارية فى داخل الاقتصاد المصرى .

النتيجة الثانية : تصفية الملكية الاقطاعية الكبيرة للارض وتوزيع الاراضى على الفلاحين بالمجان .

النتيجة الثالثة : تصفية الرأسمالية الكبيرة التى كانت موجودة قبل ثورة ٥٢ وفيما بعدها حتى عام ٦١ .

النتيجة الرابعة : اقامة قطاع كبير يقوم اساسا على تأميم المصالح الاجنبية الاستعمارية ، وعلى تأميم مصالح رأس المال الكبير المحلى . ثم يقسوم على الاستثمارات التى اقتطعت من تضحيات ملايين الشعب المصرى وبخاصة من العمال والفلاحين والموظفين .

النتيجة الخامسة : الاخذ بأسلوب التخطيط ، هذا التخطيط الذى اعتبر اساسا لمستقبل مصر منذ عام ٦٢ عندما طرح في الميثاق .

النتيجة السادسة : الأخذ بمبادئ التعاون .. التعاون ليس فقط في مجال التسويق ، وإنما أيضا في مجال الانتاج وهذا أمر عام أكد عليه والى « برنامج العمل الوطنى » الذى صدر فى عام ١٩٧١ .

هذا ، من حيث النتائج الاقتصادية التى انتهينا اليها بعد تاريخ طويل ، وبعد خبرة ، وتجربة مرت بمنهج التجربة والخطأ واستقرت بحيث أنها تعطى صورة مصر الاقتصادية .

يمكن ان نضيف صورة أو نتيجة اقتصادية أخيرة : هى السماح لرأس المال الخاص بالاستثمار وبالعمل فى مجال الانتاج ، بصفة خاصة ، ووصفه بأنه رأس مال غير مستغل وهو وصف سياسى ، غير اقتصادى ، وغير علمى . لكن كانت دلالاته السياسية مهمة جدا . هى أن لا يجنح رأس المال الخاص الى الاستغلال ، بمعنى الاحتكار . أى أن لا ينمو نموا غير محدود . وعندئذ فإذا ما نمت نموا غير محدود فإنه يصبح خارجا عن « الميثاق » .

من حيث الواقع السياسى لمصر . انتهت تجربة مصر ، حتى عام ٧٥ الى أن مصر هى مصر الطبقات الوطنية . وأن السلطة يجب أن تكون بيد هذه الطبقات الوطنية وحدها . وأن الديمقراطية يجب أن تكون للطبقات الوطنية وحدها . لأن الديمقراطية ما هى الا قضية السلطة . من الذى له سلطة اصدار واتخاذ القرار ؟ الطبقات الوطنية ، بحكم « الميثاق الوطنى » تحدد أن مصر يجب أن تحكم بتحالف الطبقات التالية : العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والرأسمالية الوطنية والجنود . وبالطبع ، يعنى هذا ، أن السلطة والديموقراطية يجب أن تكون لهذه الطبقات . وأن الطبقات الأخرى هى خارجة عن نطاق الديمقراطية . وأنه لا يمكن الحديث ابتداء من مصر — كما تركتها لنا ثورة ٥٢ — الا من أرضية ديموقراطية الطبقات الوطنية . أيضا ، تكتمل الصورة السياسية بأنه لا تناقض بين التحول الى الاشتراكية وبين التوسع فى الديمقراطية . وإذا ما كانت هناك عمليات خرق للديموقراطية — فيما مضى — فهى خروج ليس فقط على منطق الديمقراطية إنما هى خروج أيضا على منطق ومنهج الاشتراكية . لأن الاشتراكية

لا تكون الا عملية جماهيرية اى عملية تخص الملايين الواسعة من العمال والفلاحين والمنتجين الحقيقيين فى بلادنا . وبالتالى ، ليس لهم صالح الا فى توسيع هذه الديموقراطية : مضمونا ، واشكالا ، واطرا . ولذلك ، فالخروج عن الديموقراطية ، فيما مضى ، انما كان خروجاً عن منطق التحول الى الاشتراكية ايضا . وايضا ، تكتمل الصورة ، باننا مطلوب منا — على المستوى السياسى ، ان نتخذ — طبقا « للميثاق الوطنى » — خطوات تحملنا ، أكثر فأكثر ، نحو الاشتراكية . لأن الميثاق الوطنى انما يطرح برنامجا للانتقال ، وبرنامجا مؤقتا . وكان من المفروض ان يعاد النظر فيه على عام ٧٣ . وبالكثير ، كان يجب أن يكون هذا برنامجا لعشر سنوات فحسب . ينظر ، فى نهايتها ، فى برنامج يستشرف افقا أوسع نحو الاشتراكية . وبالتالى ، ليست مشكلة مصر اليوم — طبقا لوضعها الاقتصادى والسياسى — هى اننا سرنا طريقا أطول ، او أوسع مدى فى مجال الاشتراكية ، انما المشكلة الحقيقية : هى اننا لم نسير المدى الذى كان يجب ان نسير فيه فى التحول الاشتراكى . وبالتالى ، فنحن أمام مشكلة نقص الاجراءات التى تكفل اكمال عملية التحول الاشتراكى فى بلادنا . هذه هى مشكلة مصر على المستوى الاقتصادى والسياسى ، وليست هى أى مشكلة أخرى . اننا سرنا أطول ، او بعدنا عما كان يجب أن نسير فيه . انما المشكلة الحقيقية هى اننا لم نلتزم بالآفاق التى طرحت ابتداء من عام ٦٢ لمستقبل مصر . هذه الآفاق — بالطبع — عملت قوى عديدة على منعها . وبصفة خاصة ، كانت قوى الرجعية الداخلية فيما بعد ٦٥ ، وهى القوى التى وقفت ضد عملية بدء الخطوة الخمسية الثانية ، والرجعية العالمية متمثلة فى الاستعمار الأمريكى ، بصفة خاصة ، وأداته فى المنطقة اسرائيل ، بحرب ٦٧ ، قد وقفت ضد عمليات التحول واستمرارها . ومن هنا ، نشأت المتاعب لمصر فى وقت مبكر . لا لأننا سرنا أكثر ولكن لأننا سرنا أقل فى طريق التحول الاشتراكى . وبالتالى ، أصبحت هناك عقبات وصعوبات متزايدة تراكمت وتحولت من تراكمات كمية الى تراكمات كيفية . وأصبح النقاش ، الآن ، هل نتخذ مصر مستقبلا رأسماليا أم اشتراكيا . لا ، ليس هذا هو النقاش . لأن مصير مصر ومستقبلها قد تحدد منذ ٦٢ رسميا بان مستقبل مصر هو الاشتراكية . لا مجال لاعادة النظر فى هذا المجال . تحدثت مصر المستقبل بأنها

مصر الاشتراكية . المناقشة ، الآن ، هي كيف نستعيد الطريق الى التحولات الاشتراكية التي تكمل مسيرتنا . هذا هو النقاش الذي يجب ان يثور . ومن هنا ، فانتى اعتبر كل ما يثار حول ضرورة افساح المجال الاكبر لرأس المال الخاص وافساح المجال لرأس المال الاجنبى متناقضا مع مسار الثورة المصرية منذ تحدد فى « الميثاق الوطنى » . وهذا الامر يجب ان يطرح بهذا الوضوح ، رأس المال الخاص قد استكمل دورته منذ سنوات عديدة واثت ، بما لا يدع مجالا للشك ، عجزه عن القيام بتنمية مصر ، فكيف نعود ، مرة أخرى ، اليه ونطلب منه ان يقوم بتنمية الاقتصاد المصرى وحل مشاكل مصر المستعصية ؟ لقد اجاب « الميثاق الوطنى » ، على هذا ، منذ عام ٦٢ ، بان الرأس مال الخاص غير قادر اذا ما ترك له المجال منفردا ووحيدا بان يحل مشاكل مصر الاقتصادية .

وكما قال الدكتور عبد العظيم انيس ، مشاكل مصر هي مشاكل الفقر . هي مشاكل بلد فقير حتى اغنياؤه فقراء نسبيا . هذا بلد فقير يجب ان تعالج قضاياها على اساس مصالح الملايين العديدة الفقيرة التى تتعيش عيشة الكفاف ، وائ مناقشة لمستقبل مصر انما تناقش من حتمية الحل الاشتراكى ولا حل سواه . لن تحل الرأسمالية مشاكل جماهير مصر المتراكمة التى تحولت الى مشاكل من أعوص ما يكون الآن . . ايضا لا يمكن ان نظن ان مشاكل مصر يمكن ان تحل بفتح المجال أمام رأس المال الاجنبى ، لأن رأس المال الاجنبى جرب ايضا ، وتجربته الاساسية هي فى مصر قبل ١٨٨٢ ، وما بعدها ، فكانت هي احتلال مصر . ثم ، بعد ما قامت الثورة ، بكل ما قدمته من ضمانات لرأس المال الاجنبى ، وهى ضمانات كثيرة : كانت ضمانات اقتصادية وسياسية وقانونية لم يقبل رأس المال الاجنبى على مصر الا فى مجال وحيد هو مجال البترول ، وبارقام خيالية من حيث الضالة بحيث لم ترد مجموع استثمارات البترول الاجنبية ، فى مصر ، خلال سنوات الثورة الاولى حتى عام ٦٢ ، عن أربعة ملايين جنيه مصرى . يعنى ، مبالغ ضئيلة جدا اذا قورنت بما استطاعت مصر ان تعبئه من مئات الملايين من الجنيهات للاستثمار فى مصر . وبصفة خاصة — منذ عام ٦٠ فى الخطة الخمسية الاولى وما بعدها حتى الآن —

نجد أن الرقم الذى قدمه رأس المال الاجنبى طوال سنوات الثورة الاولى رقم هزيل ، ويمكن استبعاده بغير ان يؤثر فى تاريخ مصر ومستقبلها . من هنا ، نجد أن تجربتنا مع رأس المال الاجنبى هى تجربة بائسة لانه لا يريد ان يأتى . لماذا ؟ لأن رأس المال الاجنبى يجب ان يأتى بشروطه هو ، وبالظروف التى تضمن له ان يحقق الربح الاقصى . وهى ظروف تتضمن السيطرة . فإذا لم يتحقق له السيطرة فلماذا يأتى ؟ وإذا لم يتحقق له الربح الوفير فلماذا يأتى ؟ ! من هنا ، يمكن ان تأتى رؤوس اموال اجنبية الى مصر ، لكن بشروط سيطرة وشروط الربح الاقصى الذى تضمنه لنفسها . وهذا هو الامر الذى حاولت رؤوس الاموال ان تنتهجه خلال السنوات الماضية فى مصر . . . خلال السنوات الماضية ، ارادت ان توهمنا بأن حل مشاكل مصر يتم بالتفاهم مع الغرب : سياسيا ، مع أمريكا ، لتحل المشكلة مع اسرائيل ، واقتصاديا : بأن رأس المال الاجنبى يحل مشاكل التنمية المصرية . هذا الحل حاولوا فرضه منذ سنوات ، وكانت هناك مقاومة شديدة له . وفى السنة الاخيرة ، تم القبول جزئيا بوجهة النظر هذه وهى ان رأس المال الاجنبى قادر على حل مشاكل التنمية فى مصر . رأس المال الاجنبى لن يأتى الى مصر الا فى المجالات التى تضمن له السيطرة والربح الاقصى . ولذلك ، هى مجالات محدودة . وهى مجالات ، هو نفسه ، متخل عنها فى بلاده . مثلا : اى صناعات ملوثة للبيئة متخل عنها ، فى بلاده ، يريد ان يصنعها فى البلاد النامية المستعمرة او شبه المستعمرة . ثم ، اى صناعات تحتاج ليد عاملة وفيرة ورخيصة متخل عنها ، فى بلاده يريد ان يقيمها فى بلادنا ، مثل : تجميع السيارات وتجميع الراديوهات والترانزستورات ، عمليات تجميع لا نكتسب منها خبرة كبيرة ، وتفرق السوق بسلع استهلاكية . فهذه ليست تنمية مصر ، ولا حل مشاكل الفقراء . كذلك ، هو مستعد ان يتخل عن الصناعات التى تتطلب تكنولوجيا بسيطة ولا تحتاج لخبرة ومعرفة ضخمة . وبالتالي ، من الممكن ان تكون هناك صناعات ، من هذا النوع ، لا تشكل تنمية مصر ولا مستقبل مصر . مستقبل مصر يتشكل بعملية تنمية مخططة فيها أولويات ، محددة سلفا ، وموضوعة جميعا فى اطار تخطيط اجتماعى معين هو تخطيط لصلحة الاغلبية الساحقة من المصريين ، وهم اناس فقراء . من هنا نجد ، أن صورة مصر فى المستقبل انما يجب ان

تستشرف من واقع مصر الفكرى كما حددته مواعيدها ، ومن واقعها الاقتصادى والسياسى ، كما حدث فعلا ، واصبح مصر اليوم . النتائج التى يمكن أن تبني على حالة مصر ، كما هى ، وكما أفضت اليها الثورة ، بعد أكثر من عشرين سنة ، نتائج ليس لها الا المنهج الاشتراكى . وهى نتائج يمكن أن تأخذ فى الاعتبار كل القدرات المصرية . وايضا تأخذ فى الاعتبار البعد العربى . والعرب ، الآن ، مشرفون هم ، ايضا ، على التحولات الاشتراكية . فالتحولات الاشتراكية ليست مسألة مصرية فقط انما هى ايضا مسألة عربية . وايضا ، فيها البعد العالمى ، لان العالم اليوم القوة الحيوية فيه التى تنمو باضطراد هى القوة الاشتراكية . القوة الاشتراكية ، القوة الرأسمالية تنمو ، لكنها تنمو بمشاكل وبأزمات ومآلها أن تتدهور . . أما القوة الاساسية التى تنمو باضطراد وبمعدلات مذهلة للنمو هى العالم الاشتراكى . من هنا الافق الاشتراكى المصرى يربط مصر حتما بالعرب وبالعالم التقدمى وشكرا . . .

■ احمد عباس صالح :

فى الواقع بعد العرض الجميل والمنظم والرائع للزملاء وما قاله — اخيرا — له فؤاد مرسى ، يبدو أنه ليست هدت اضافة حقيقية ولكنى سأكمل ما كنت اتوقع أن يكمله الدكتور فؤاد مرسى فى شكل اتمام عملية النمو التى نقف عندها الآن فى سنة ٧٥ . . وان أوافقه تماما على أن ننظر الى المستقبل من خلال الواقع والظروف القائمة . ففيما يختص بالوضع السياسى ، وهى المشكلة التى يحاول أن يتسلل من خلالها الرجعيون والاستعمار لقلب ثورة ٢٣ يوليو ونتائجها ، واعادة مصر الى الاطار الاستعمارى السابق ، نجد أن العيوب القائمة التى مررنا بها ، فى الفترة الماضية ، انما تتصل بالتنظيم السياسى أكثر من اتصالها باى شئ آخر . واذا كان ثمة استشراف للمستقبل ، على الاسس القائمة ، فينبغى أن يوضع الاساس فى التنظيم الجماهيرى ، وهو تنظيم الاتحاد الاشتراكى . ونحن نعلم أنه قد عرضت مذكرات وابحاث خاصة بتطويره ، ولكن لم نتوصل الى نتائج ايجابية . انما كانت تلف وتدور لتبتعد عن الاصلاح الحقيقى . لأن كثيرا من القوى القائمة

محليا وعربيا تريد هدم النظام القائم هدمًا تامًا ، واحلال نظام آخر محله . اذن ، فنقطة الانطلاق في استشراف المستقبل هي النظر في التنظيم السياسى القائم ، وهو الاتحاد الاشتراكى، واعداده تصحيحه ، فالاتحاد الاشتراكى القائم يضم خمس فئات كما تسمى .

■ لطفى الخولى :

مفروض انه يضم . . هذا أكثر دقة على ما اعتقد .

■ احمد عباس صالح :

نعم ، مفروض انه يضم خمس فئات للعمال والفلاحين بأغلبية لا تقل عن ٥٠ في المائة . ولكن الحقيقة ، انه ليست هناك سيطرة فكرية لهذه الطبقة الأساسية والتي تمثل أغلبية الشعب المصرى . وبالإضافة الى ذلك ، فان الاتحاد الاشتراكى كان يضم هذه الفئات بشكل فئوى ، وليس بشكل سياسى . فالمفروض ، ان طبقة العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين لها تصور فكرى ، ونظرية ومنهج . وأنه ينضم ، الى هذا الفكر أو هذا المنهج ، كل من يعتقد انه الطريق الصحيح للتطور الاجتماعى والتقدم الاجتماعى . ولكن الذى كان يحدث هو ضم العمال والفلاحين باعتبارهم عمالا وفلاحين ، وبشكل تنظيمى ، أى كفئة ، وليس باعتبارهم اصحاب وجهة نظر أو منهج أو برنامج . ينبغى ، اذن ، ان يطرح فى الاتحاد الاشتراكى التطور السياسى الذى يعبر عن مصالح وفهم طبقات العمال والفلاحين . وهو بطبيعة الحال كما ورد فى الميثاق : الاشتراكية العلمية . وبالتالي ، هذا يترتب عليه ان تنشأ أمانة على الأساس السياسى ، للعمال والفلاحين تنتخب انتخاباً حراً ، وبشكل تنظيمى . وهذه الأمانة يكون لها كل السلطات التى تمنح لأى حزب عمالى يدين بالفكر والنظرية الاشتراكية . وبالتالي ، ، يتبع هذا أن تصدر هذه الأمانة صحفها وان تعبر عن نفسها وتصوت فى المؤسسات البرلمانية . وان يكون لها دور فى القرارات باعتبارها الاغلبية الساحقة لهذا المجتمع . اذن ، نحن نطالب أن يكون المستقبل هو

تكوين امانة . وهى ممكن ان تكون تسمية للحزب العمالى الاشتراكى الذى يمكن ان ينشأ داخل التجمع الوطنى حتى فى اطار الاتحاد الاشتراكى ، كما هو مطروح حاليا .

من الممكن أيضا ، ان نقبل تصور قيام حزب آخر لما يسمى بالراسمالية الوطنية . وكما قال ده فؤاد مرسى محتمل ان يكون للراسمالية الوطنية دور فى عملية التنمية الآن تحت اطار الخطة وانتوجيه العام الذى توجهه الدولة فى تخطيطها الاقتصادى . ويكون — أيضا — لهذه الامانة تجمعها الفكرى السياسى ، وليس التجمع الفئوى المزعوم الموجود الآن . كما ان من حقها ، أيضا ، ان تصدر صحافتها ، وان تمثل نفسها فى المؤسسات الدستورية كالبرلمان وغيره ، وتشترك فى اصدار القرارات .

واذا كان ثمة قوى أخرى — وانا لا اكاد ارى فى التقسيم الواقعى اى قوى أخرى — فانه يكون لها ، أيضا ، الامانة التى تريدها . ومن مجموع هذه الامانات ، وحسب عدد التمثيل ، تتكون اللجنة المركزية من هذا التحالف ، وبطبيعة الحال . اما فيما يتعلق بالتصويت على اى قرار او على موقف فيكون بالأغلبية . وهذا معناه ان الاغلبية الساحقة التى توجه التطور والحركة ، فى مصر ، هى لقوى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين .

اما ما يحدث من تهرب من هذا الوضع ، وتعمية عليه ، فهو فى الواقع يراد به تجنب المواقف التى ذكرها ده فؤاد مرسى ، والتى يتضح منها ، تماما ، ان الطريق الحقيقى والطبيعى لمصر ، ان يتحول التحالف من مرحلة نظرية او مفترضة الى تحالف واقعى وحقيقى . هذا هو الجانب السياسى فى التشكيل او التنظيم الجماهيرى .

يأتى ، بعد ذلك ، البعد العربى . واعتقد انه بعد هام جدا ، ليس فقط من باب التكامل الاقتصادى ، وغيره من الابواب الهامة التى ذكرت قبل ذلك ، انما اعتقد ان الرجعية المصرية التى تحاول قلب نظام الحكم الحالى ليست قادرة وحدها على ان تقوم بهذا العمل .

■ لطفى الخولى :

هل قلت أن الرجعية المصرية تريد أن تقلب نظام الحكم الحالى؟

■ أحمد عباس صالح :

نعم ، الرجعية الحالية التى تريد أن تقوض الطريق غير الرأسمالى للتحويل الى الاشتراكية .

■ لطفى الخولى :

هل يعنى ذلك أنها تعتبر ما هو قائم غير موات وغير آمن بالنسبة لها ؟

■ أحمد عباس صالح :

تعتبر الرجعية العربية ما هو قائم معاديا لمصالحها ، وتريد أن تعود الى ما يمكن أن يسمى بالليبرالية — بمعناها العلمى — حيث تشمل : الفكر الاقتصادى والحرية الاقتصادية وحقوق الملكية كحق مقدس الى آخر هذه الحقوق المعروفة عن الليبرالية .

■ لطيفة الزيات :

حكاية الليبرالية هذه خطيرة جدا . لأن الليبرالية — هنا فى مصر — كما بدا من المناقشات التى دارت فى الاتحاد الاشتراكى تعنى قيام أحزاب للطبقات المستغلة وحرمان للطبقات الكادحة من قيام احزاب .

■ أحمد عباس صالح :

أنا ، فى الواقع ، أتهم الرجعية المصرية بأنها تحاول قلب نظام الحكم الحالى . وهو أمر حقيقى وواضح تماما أمام جميع الناس . . . ولكن بعد عشرين سنة من الثورة ، يبدو أن هذه القوى المحلية اضعف من أن تقوم بهذا الدور وحدها .

الى جانب ما تقدم ، تصادف أن جدت ظروف تاريخية تتمثل في تكون وتكدس رأس مال عربى ناتج عن عائدات البترول . وان هذا المال العربى — بطبيعة الحال — لابد أن يبحث له عن سيادة . وحيث يكون المال تكون السيادة . هذا المال العربى ، نتيجة الضغوط الخارجية ، والظروف الخارجية ، يريد أن يجد له استثمارا آمنا في المنطقة العربية تحت شروطه الخاصة .

وعلى الرغم من الالاحاح الكثير ، ورغم قوانين الانفتاح ، ورغم اعفاء الاستثمار الاجنبى من تطبيق عدد من نظم القطاع العام — فيما يتعلق بحقوق العمال — فان هذا الراسمال لم يتقدم ، الى الآن ، خطوة ، مما يدل على أن شرطه الجازم والقاطع هو تغيير النظم الحالية .

وبالنسبة للتصور القائم للمستقبل — فيما لو تم — فان هذا التنظيم السياسى ، لابد أن يكون له امتداد وائتلاف مع القوى الاجتماعية المماثلة في الوطن العربى ، وهو امتداد يبدو انه قائم فعلا ، بشكل أو بآخر . انك تجد تلاقيا بين المفكرين أو الثوريين المصريين . وتجد هذا التلاقى ، ايضا ، في بعض البلاد العربية التى حدثت فيها تحولات أو تطورات قريبة الى الاشتراكية : مثل كثير من البلاد العربية ذات الطابع التقدمى الحالى . وايضا ، تجد هذا في التشكيلات السياسية في الدول للمحافظة . أعنى بهذا ، انه لا يكفى أن يكون لمصر تنظيم سياسى محلى — فقط — انما ايضا ينبغى أن تكون له امتداداته العربية ، باعتبار أن التحولات في مصر هى تحولات شاملة للعالم العربى كله وليست شاملة لمصر ، وانه لا مجال للتقدم الاقتصادى خارج اطار الوحدة العربية . وكما قال الدكتور عبد العظيم أنيس فنحن نحتاج في الحد الأدنى لـ ٧٠٠٠ مليون جنيه ، وزاد الاستاذ لطفى الخولى فجعلها ١٠٠٠٠ . وانا اعتقد انه لا وسيلة للتنمية الاقتصادية الحقيقية دون وحدة عربية . وانه لابد أن يكون للثورة المصرية بعدها العربى واعتبار هذه الوحدة حقيقة مطلقة ، واعتبارها ايضا ، في صالح الشعب العربى المستغل في أى بلد عربى يقع فيه استغلال ويحتاج الى تنمية اقتصادية . وكان تاريخ ثورة ٢٣ يوليو يؤيد ويؤكد هذا البعد العربى . ولعب الجيش المصرى دورا في اليمن . ولعبت

السياسة المصرية دورها في تأكيد الثورة في العراق . ولعبت دورها في الجزائر . ولعبت دورها في كل المنطقة . فهذا ليس كلاما جديدا أذن . لابد أن نتوقع في المستقبل أن الحركة الثورية المصرية هي حركة ثورية عربية — في نفس الوقت — لضرورات اقتصادية وتاريخية وقومية أيضا . هذه مجمل الصورة التي اتخيلها للمستقبل وشكرا .

■ لطفى الخولى :

الآن يبدو أن جميع المشتركين في الندوة ابدوا تصورهم للمستقبل فيما عدا الشباب ، لا اعرف لماذا لم يحضروا هذه الجلسة ؟

وإذا شئنا أن نرسم الصورة ، حتى نبدا في الجلسة القادمة في مناقشة التجربة ، فانه يمكن القول بان هناك نقاط اتفاق ونقاط خلاف وضحت خلال الحوار ، أجزئ لنفسي تحديدها على النحو التالي :

نقاط الاتفاق : من غير المتصور ان هناك مستقبلا لمصر دون أن تكون جزءا عضويا من حركة التقدم للعالم العربي ككل . وبالتالي ، هذه الرابطة التاريخية العضوية المصرية ، على جميع المستويات ، تشكل مسارا أساسيا من مسار التجربة المصرية . فالقضية المصرية قضية عربية ، والقضية العربية بما فيها القضية الفلسطينية هي قضية مصرية . هذه نقطة لا أعتقد أن بين الموجودين خلاف شأنها .

بالنسبة للمحيط الدولي ، هناك أيضا اتفاق على أن حركة التقدم ، في مصر ، نحو المستقبل هي جزء من حركة التحرر العربي والعالمي ، وبالتالي ، هي مرتبطة بحركة التقدم للعالم الاشتراكي وعلى أساس من الواقع والتحديات التي تعانيها البلاد ، الآن ، وفي المستقبل ، سواء في التنمية المستقلة ، أو في مواجهة الامبريالية والصهيونية ، هناك اكتشاف لحقيقة ثابتة هي أن الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية هي أكبر الاصدقاء . وان هذا لا يعنى أن نقف

موقف المعاداة من الشعوب في الغرب ، لانه تقف معنا ، بالفعل ، كل القوى الديموقراطية وانتقدمية هناك ، بما فيها الشعب الأمريكى ، وبما فيها شعوب أوربا الغربية .

أما الخلاف ، في الحقيقة ، فهو حول ما سسمى بالنمسونجيين للتطوير في مصر : النموذج الليبرالى والنموذج الاشتراكى . وهنا نجد تصورين مطروحين في الندوة : التصور الاول مؤداه انه نتيجة الظروف الحالية ، نتيجة ما تعانيه مصر من ازيمات اقتصادية ، ومن أزمة في القضية الوطنية ، ومن تعقد الخريطة الطبقية و .. و .. الخ هناك ، من يدعو لنظام ليبرالى يتيح الحرية لجميع الطبقات ، بما فيها الطبقات الشعبية لتكوين احزابها . وانه يجب التفريق — كما قال استاذنا توفيق الحكيم — بين نوعين من الليبراليين : ليبراليون ، من الممكن ان يتجهوا نحو انتقدم ، ونحو اليسار ، وفي الواقع ، هم يقصدون الحريات السياسية والديموقراطية ، مع عدم مصادرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى نحو الاشتراكية . وهناك ، ليبراليون يمينيون متحجرون متخلفون يرفعون راية الليبرالية لضرب القوى الشعبية ، ولضرب الاتجاه نحو الاشتراكية . هذا التصور يرى أن هذا هو الاسلوب الواقعى لتخطى هذه المرحلة المؤقتة من تاريخ مصر .

التصور الآخر ، يرى انه لا مفر من التجربية ذات الانفاق الاشتراكية ، وان العودة الى النظام الليبرالى من جديد ، تحت اى شعارات ، هو تكرار لتجارب قد فشلت — او على الاقل — أنهت مهماتها التاريخية ، ولم يعد من الممكن تكرارها . وانه في هذا ، نحن ننطلق ليس من مواقع ايدولوجية مطبقة كالماركسية او .. او .. الخ وانما من واقع التجربة المصرية نفسها ومن مواثيقها التى هي « الميثاق » « وبرنامج العمل الوطنى » و .. و .. الخ التى أخذت بمنهج الاشتراكية العلمية على اساس الظروف المصرية . وان هذا يعنى ضرورة وجود ديموقراطية ، وقضية الديموقراطية او قضية السلطة هي قضية ديموقراطية وسلطة قوى التحالف الوطنى التقدمى من أجل المسيرة الاشتراكية . وهذه النقطة التى هي المرحلة الانتقالية ، هي ، كما ظهر ، موضع خلاف يجب أن يوضع موضع مناقشة معمقة وصریحة .

وعند هذا ، تختم هذه الجلسة ، الا اذا كان هناك من يريد أن يضيف نقطة اتفاق أو خلاف أخرى .

■ توفيق الحكيم :

أريد اضافة نقطة واحدة فقط . أن مصر — حتى اليوم — لم تجرب تجربة صحيحة : فلم يكن عندنا ليبرالية سليمة ولا اشتراكية سليمة . ولذلك عندما نقول انه مررنا من النظام الليبرالى الى النظام الاشتراكى فالواقع انه لم تكن ليبرالية حقيقية . لأن الليبرالية الحقيقية تسمح بوجود حزب يمثل الطبقات الكادحة . ولكن ليبراليتنا قبل الثورة كانت ليبرالية ملاك . بمعنى ، أن الاحزاب التى تحكم هى احزاب اصحاب المصالح واصحاب الاعمال ويمثلون الملاك . فاذن ، فلو انها كانت ليبرالية حقيقية ، كما حدث فى أوربا لكان هناك — على الاقل — حزب يأتى الى الحكم ، أو يتحد فى وزارة ائتلافية ، ويكون ممثلا لعمال وفلاحين . اذن هى كانت ليبرالية ناقصة ، واذن نحن لم نجرب الليبرالية الصحيحة الكاملة .

بعد ذلك ، انتقلنا الى ثورة ٥٢ ، والقول انها نقلتنا من الليبرالية الى الاشتراكية هذه ...

■ لطفى الخولى :

لم يقل احد انها اشتراكية .. كل ما فى الامر انها مهدت ...

■ توفيق الحكيم :

نعم مهدت ، لكن اضيف انها لم تمهد فقط لكنها لحمت اشياء فى اشياء ، بما يمكن أن نسميه الاشتراسمالية ، بمعنى أنك أتيت بمبادئ جميلة جدا والدكتور فؤاد مرسى كان يعدد بنود الاشتراكية .

■ فؤاد مرسى :

الانجازات ...

■ توفيق الحكيم :

الانجازات . انا حقيقة دهشت هذا شيء عظيم جدا ! ولكن اين النتيجة ؟ . عندما نقرأ « الميثاق » تجد ميثاقا عظيما جدا . وكلام في الاشتراكية كلام عظيم . . اين النتيجة ؟ لو كان هذا صحيحا لكنا تقدمنا تقدما عظيما . لكن ما حدث غير ذلك . انت وضعت على الورق — وما اسهل وما تصاغ كتب ، ومواثيق ومؤلفات ، وخطب من المنابر — وبعد ذلك نرسم نظاما اشتراكيا . هذا النظام الاشتراكي المرسوم على الورق تسلمه مثلا لمهندس أو نجار لكي يصوغ منه بناء ، فاذا به يعطيني عمارة ، مثل عمارة هذا المقاول المعروف الذي ظهر انه أولا مقاول رأسمالي ، مستغل ، لص ، فسرق . والذي حدث انك سلمت الاشتراكية — في التطبيق — الى قطاع عام . هذا القطاع العام ليس عنده أبدا أي روح اشتراكية . أي انك سلمت الاشتراكية لغير اشتراكيين . سلمت الاشتراكية لرأسماليين ، في ضميرهم ، وفي تربيتهم ، وفي تكوينهم . فاذن ، وجدنا عمارة — كعمارة هذا المقاول كلها مغشوشة من الداخل . وبعد ذلك تجد الكلام جميلا أمام الناس وأمام العالم : كان يقال « نحن عندنا الاصلاح الزراعي الذي أقتبسته كوبا » وعندنا . . الخ . الخ . ثم تذهب الى الريف فتجد — فعلا — ملاكا نزعت ملكيتهم ، وبعد ذلك تجد مظاهر استعراضية جميلة جدا . وبعد ذلك مدارس . ما الذي تعلمه الناس ؟ التعليم في حالة يرثى لها . تجد عندنا وزارة الثقافة ، وقطاع عام ، في كذا ، ثم تجد أن مستوى الثقافة في العشرينات ، والثلاثينات — عندما لم يكن أحد يقوم بالثقيف غير الاقلام الحرة فقط ، وكانت الحكومة في واد والعقول المستنيرة في واد آخر — كانت هناك فعلا نتائج . اذن ، انت سلمت الاشتراكية — كنظام مرسوم على الورق الجميل — الى المقاول الذي بنى العمارة « اياها » وبعد هذا سلمها الى ناس لا يعرفون الاشتراكية فعلا ، ولا يمكن انهم ينفذوها . .

■ لطفى الخولى :

لذلك نقول : ان هذه احدى السلييات .

■ توفيق الحكيم :

فعلا ، فاذا اتفقنا على صورة للمستقبل ، نحن مقدمون على بنائها ، ثم اتفقنا ان النظام الاشتراكي السليم هو المطلوب ، لأن بلدنا لا تستطيع ان تتحمل استغلال الطبقات الكادحة اكثر من ذلك ، بالاضافة الى ان الطبقات الكادحة ستستمر في هذا البناء وهي التي ستبنى المستقبل ، اقول اذا اتفقنا على هذا ، فان المستقبل ، اذن ، هو للاشتراكية ولكن .. اذا كنا نقول اشتراكية ٥٢ وثورة ٥٢ سنخيب امل جماهير كثيرة . ولذلك يجب ان نحسم ونكون واضحين ، لا عاطفيين ، ولا مجاملين . نقول : انه كان فعلا هنا اتجاه اشتراكي ، نوايا اشتراكية سليمة بدليل اننا رحبنا وصنفنا لثورة ٥٢ . والا فان الناس سيقولون لى : ما الذى اسكتك لغاية ٦٧ . ان الذى اسكتنى هو اننى رايت فعلا تحولا في النوايا . ورايت بعض الانجازات ، وقامت اشياء لمسناها بايدينا . لكنها انحرفت بعد ذلك . انها وقعت في يد المنفذين الذين ليس عندهم اى فكرة الا ان يستفيدوا من هذا النظام . الى ان راينا القطاع العام كان يسلم نفسه لقطاع خاص مستتر يأتى له بالارباح ، ثم توضع هذه الارباح في التقارير السنوية على انها ارباح القطاع العام . فاذن العملية ، في المستقبل ، تحتاج الى تطبيق سليم للاشتراكية .

■ لطفى الخولى :

تحتاج الى معالجة التناقض بين القول والفعل .

■ توفيق الحكيم :

« بالضبط » فيما يتعلق بمسألة الانفتاح نريد ان ندرسها .
الانفتاح . انا اتصوره كما يلى :

لقد استنفذنا كل ثروة البلد ، يعنى ان كل ما فى البلد من نقود ومال لعمل تنمية غير كاف . فلابد من معاونة رأس المال الاجنبى . ما يشجعنا ، على هذا ، ما وقع فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية . وجدوا ان عندهم كنوزا كثيرة . فاما ان يتركوها ، واما ان يتعاونوا مع رأس مال اجنبى ، دون المساس بالنظام الداخلى . لان كل ما سيأتى من هذا الانفتاح أو هذا التعاون سيرفع من مستوى الطبقات الكادحة الى مستوى عظيم جدا . فاذن ، هذه عملية مفيدة لنمو الاشتراكية والتقدم الى الشيوعية باستثمار كنوزهم . والا فسوف يبقى الاتحاد السوفيتى على خطأ . وسيبقى بريجنيف على نظرية خاطئة . لكن الواقع انهم ساروا على نظرية صحيحة ، وهى التعاون مع الرأسمال الاجنبى فى استخراج كنوز البلد ، بدلا من ان تظل معطلة . لان رأس المال المحدود الموجود فى الاتحاد السوفيتى ، او فى مصر ، لا يقفز بنا قفزة كبيرة فى التنمية فلابد من هذا مع الفارق طبعاً . لكن ماخشاه هو انه اذا حدث هذا الانفتاح ستشعر بان النتيجة دخلت فى جيوب ناس نصف مليونيرات والشعب لا يزال هو الشعب . أخشى — على الاقل — ان يدخل فيهم الاشتراكيون المزيّفون فى القطاع العام ، الذين يقولون نعم : نريد الانفتاح . ثم تراهم قد ذهبوا ليأخذوا عمولة بنصف مليون جنيه ويثرون على حساب عمليات الانفتاح . فاذن ، مسألة الانفتاح عندنا — مثل الاشتراكية — جميلة على الورق . وبعد ذلك تنقلب الى مسائل بهذا الشكل . الانفتاح الذى جعل د. فؤاد مرسى يتخوف من انه اذا تم فعلاً ، بهذه الطريقة فسيكون انفتاحاً على الطريقة الرأسمالية ، وليس انفتاحاً على الطريقة الاشتراكية ، فى البلاد الاشتراكية المتأصلة . فاذن ، يتحتم ان نعالج كل مسألة على اساس طريقة التنفيذ . والتطبيق على اساس الفكرة الرئيسية .

■ لطفى الخولى :

هذا صحيح .

■ توفيق الحكيم :

اذن ، الفكرة الرئيسية ، فى كل شىء كانت صحيحة . والواقع

ان الذى بهرنى فى ثورة ٥٢ وفى عبد الناصر هى النوايا واللافتات . ولم اتنبه — الا اخيرا — الى انه التطبيق .. لقد كنت أسأل الفلاحين ، عندنا ، فى القرية فاجد التطبيق سيئا جدا ، وان الحاكم بأمره ، هناك ، لا يزال هو الموظف .. الموظف يبيع السماد فى السوق السوداء .. الخ . باختصار يجب أن نضع فى الاعتبار ، فى المستقبل ، لا النظرية البراقة ، بل من الذى يطبق ، ومن الذى سيراقب .. ان النظام الاشتراكى السليم هو الذى سيراقب هذا .

■ لطفى الخولى :

التجربة تمت بدون اشتراكيين ، بل على العكس ، ضد الاشتراكيين احيانا . هذا هو العيب الجوهرى . لكن أرجو ، مرة أخرى ، أن نلتزم بجدول الاعمال . ونحن الآن نحدد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف فحسب .

■ لطيفة الزيات :

تعليق على تحديدات الأستاذ لطفى الخولى فى النقطة الاخيرة التى يقول فيها أن هناك اختلافا فى الصيغة . أود أن أوضح انه قد حدث التباس فى طريقة العرض بين استشراف المستقبل ، وبين البدء من النقطة الزمنية الراهنة . فبعض الزملاء التزم باستشراف المستقبل ، كما هو مطلوب فى مدى عشرين سنة — وكما اتفقنا — وبعض الزملاء فضل أن يبدأ بالنقطة الزمنية الحالية التى هى نقطة ٧٥ .

■ لطفى الخولى :

وبالتالى .. ؟

■ لطيفة الزيات :

وبالتالى ، أرجو الفصل بين النقطتين . لأن بعض الزملاء الذين قالوا اننا نبدأ من الآن ، قد يصلون الى نفس النتيجة التى يصل اليها الزملاء الذين قيموا العشرين سنة الماضية ، فلا يكون هناك خلاف بينهم .

■ لطفى الخولى :

لا بأس من وجود خلاف . لماذا نصادره ؟

■ لطيفة الزيات :

انا لا اصادر . لكن ، انت قلت الخلاف يبقى نقطة نقاش فى الجلسة القادمة .

■ لطفى الخولى :

الخلاف يجب الا نخفيه . ولكن نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ستناقش عند مناقشة المسألتين القادمتين فى جدول الاعمال النقطة الاولى : هى مناقشة التجربة ، أى فتح الملف الحقيقى للتجربة . ثم مسار التجربة بعد وفاة عبد الناصر حتى الآن .. ثم سنعود ، بعد كل هذه الحصيلة ، الى المستقبل ، من جديد ، بطريقة أكثر عمقا .

من الواضح ، من عرض استاذنا توفيق الحكيم ، انه يقول : انه فى المستقبل القريب — والمستقبل القريب ممكن يكون عشر سنوات وعشرين سنة — هو يرى ، انه من الممكن أن يكون هناك طريق ليبرالى يفصل ما بين الممارسة السياسية والديموقراطية وما بين التطور الاقتصادى القائم فى المجتمع نحو الاشتراكية . وبالتالى ، هو يقول : انه من الممكن أن توجد ليبرالية للجميع ، بما فيها القوى الاشتراكية وانها تكون حزبها و .. و .. الخ . ان تستمر فى نفس الوقت .

■ لطيفة الزيات :

أنا لا أختلف حول هذا ، إنما النقطة التي أختلف عليها هي : هل هو تحالف مع بقاء الاتحاد الاشتراكي على ما هو عليه ؟

■ لطفي الخولي :

هذه قضية أخرى وتفاصيل في المناقشة .

■ توفيق الحكيم :

الاستاذ لطفي الخولي لخص تلخيصا جيدا الموضوع . وفيما يختص بنظام الحكم الليبرالي أو غير الليبرالي ، هذا سيكون محل مناقشة . لماذا ؟ نريد أن نصل إلى حزب اشتراكي قوى . . كيف؟

أمامنا طريقان . . أما عن طريق الليبرالية ، بمعنى ، أنه كما حصل في فرنسا مثلا — فيها حزب اشتراكي قوى جدا واتفق مع الشيوعيين وكانوا قاب قوسين أو أدنى من الحكم . وأما عن طريق تنظيم آخر . . يعني ما هو الطريقة التي نصل بها إلى التعبير عن الكتلة الاشتراكية .

■ لطفي الخولي :

أرجو أن أكرر : إذا كان هناك كلام في الموضوع أرجو قوله . . كلام في نقط الاتفاق والاختلاف .

■ محمد سيد أحمد :

في تقديري أن قضية المستقبل ليس مطروحا فيها قضية الاتحاد الاشتراكي وصيغة الاتحاد الاشتراكي اطلاقا . . المستقبل مطروح بالاحتمالين : اطلاق الاحزاب — على اطلاقها — أو اطلاق الاحزاب في داخل جبهة وطنية هذه هي المشكلة ، وهذه نقطة مهمة جدا .

لأن العيب الاساسى الذى كان موجودا فى الماضى ، هو العيب المتعلق بنظام فوقى ونظام تحتى . سواء فى النظام ، ما قبل ٥٢ ، أو فيما بعد ٥٢ على اعتبار انه كان نظاما فوقيا فى الحالتين . وفى سبيل أن يكتسب النظام نظاما تحتيا ، ولا يكون مجرد شعارات ، وصلنا الى حالة كاريكاتورية ! لقد كان البديل للنظام الفوقى : أما الفوضى الشاملة وأما الانقلاب اليمنى وفى الحالتين ، فان هذا معناه طريق أكثر ايلاما فى المستقبل وليس استقرارا . فلا يبقى ، اذن ، امامنا من طريق سوى الطريق الذى ينزل الى تحت . وفى سبيل اننا ننزل الى تحت ، فهى مشكلة احزاب . لأنه ثبت — فى نهاية الامر — أن الاتحاد الاشتراكى ، حتى لو كان صيغة لمجموعه طبقات ، كان فى نهاية الامر طبقة واحدة محتكرة باسم الطبقات الأخرى . وأن الخلاف الموجود ، الآن ، هو خلاف بين فئتين يمينيتين ، فئة وطنية تتمسك بالاتحاد الاشتراكى لتحترك السلطة ، وفئة أخرى رجعية تطالب بالليبرالية فى سبيل أن يقوم نوع من الشرعية يسهل عملية الطعن فى الماضى .

■ لطفى الخولى :

هل نحن متفقون على ملخص نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف الذى عرضته ؟

(ابدى الجميع موافقتهم) .

شكرا . وبهذا تنتهى الجلسة الثالثة من الحوار .

مع فكر الثورة

فتحت الجلسة الرابعة لحوار اليسار المصرى مع توفيق الحكيم ملف تجربة ثورة ٢٣ يوليو فى مساحة زمنية محددة : يوليو ١٩٥٢ — سبتمبر ١٩٧٠ .

* وتركز الحوار ، فى الندوة ، وبصورة رئيسية ، على دراسة وتقييم المنطلقات الفكرية للثورة ولقائدها جمال عبد الناصر ، وذلك من واقع الموائيق الرئيسية التى صدرت فى حياة عبد الناصر وهى :

١ — فلسفة الثورة .

٢ — ميثاق العمل الوطنى .

٣ — بيان ٣٠ مارس .

* ومن خلال مناقشة فكرة الثورة ، طرحت قضايا جديدة بحق :

— ما هى — مثلا — الاضافات التى قدمت؟ قيادة ثورة يوليو وجمال عبد الناصر ، على المستوى الفكرى ؟ وكيف نقيم هذه الاضافات ؟

— هل هناك مفهوم محدد « للاشتراكية العلمية » كما تحدث عنها جمال عبد الناصر وكما جاء فى الموائيق ؟ خاصة ، وان عبد الناصر حدد انها ليست « اشتراكية » عربية ؟

— لماذا قصر المجهود النظرى والفكرى للثورة — خصوصا منذ منتصف الستينات — عن طرح الحلول للمشاكل التى عرضت لمسيرة الثورة ؟

— نحن نقول « الناصرية » . فهل هناك نظرية ... هل هناك مذهب متكامل ، كما نقول مثلا : الماركسية والوجودية والوضعية المنطقية ؟

* أما فى بداية الندوة ، وقبل مناقشة منطلقاتها الفكرية ، فقد دار الحوار حول المنهج الصحيح فى تقويم الثورة . ذلك ان قضية المنهج ليست ، ولن تكون — من القضايا السهلة ، خصوصا اذا كان الهدف ان تتم دراسة التجربة على أسس موضوعية وعلمية ، لا ذاتية ، ولا مثالية .

■ لطفى الحسولى :

فى الثلاث جلسات ، الماضية قدم الاستاذ توفيق الحكيم والاستاذ خالد محيى الدين كل من وجهة نظره نوعا من « الفرشة » او « الارضية » التاريخية لتكون منطلقا للندوة .

وفى الجلستين الماضيتين ، قدم كل منا محاولة لاستشراف المستقبل .

وفى هذه الجلسة ، نرجو أن نفتح ملف التجربة . ووعاء هذا الملف هو — على ما اعتقد — الفترة من يوليو ١٩٥٢ الى سبتمبر ١٩٧٠ . ومن المفيد أن نتفق على تقسيم زمنى موضوعى حتى لانضيع معالم الصورة مثلا : الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٥٦ وأبرز معالمها تأميم قناة السويس . ثم من ١٩٥٦ — ١٩٦١ وهى فترة بداية ما سسمى بالاجراءات الاشتراكية او الاجتماعية .. الخ . ثم من ١٩٦١ — ١٩٦٧ ، ثم من ١٩٦٧ الى وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ . وربما يكون للاخوة المشتركين فى الندوة منهج آخر فى معالجة الموضوع . ولكن على أن يتعين عند الأخذ بالمنهج المقترح أن نتعرض للتطورات الاجتماعية فى الداخل ، وما حدث فى تكوين الابنية التحتية والفوقية . وبالإضافة ، فنحن لن نهمل ، أيضا ، البعد العربى وعلاقته الجدلية مع البعد المصرى ، كما لن نهمل البعد الدولى ، لنصل — فى النهاية — الى تحديد مشترك لما هو الانجائى وما هو السلبي فى التجربة ، إلا اذا كان استاذنا توفيق الحكيم عنده تصور آخر لفتح التجربة .

■ توفيق الحكيم :

أحب أن أوضح الموضوع فى تحديدات نستطيع بها أن نرى — بوضوح — القضايا المختلطة بعضها ببعض . لانه ، عندما ندين — تاريخيا — فترة فانه يحدث لبس بين جوهر الفكر لهذه الثورة وبين ...

■ لطفي الخولي :

لماذا تستخدم كلمة ندين ... تقييم أو تقويم ، لأن كلمة الادانة ، منذ البداية ، تعنى انك اصدرت حكما نهائيا ؟

■ توفيق الحكيم :

اقول « ندين » لاننى اتكلم بلغة الذين يريدون الادانة . ولذلك اردت أن أوضح فكرتى . وسأحاول أن اقدمها الآن بكيفية منظمة بدلا من « الدردشة » حتى أتجنب الاستطراد .

■ خالد محيى الدين :

إذا كنا ، بصدد تقييم التجربة الماضية ، فلا بد من الالتزام بمنهج . وحقيقة ما حدث — هنا فى الندوة — اننا توصلنا الى اتفاق كبير حول صورة المستقبل . وتبقى هناك ، بالطبع ، خلافاً ترى أنها خلافاً بسيطة . وحتى نقيم التجربة لابد أن نطرح هذا السؤال :

الى أى مدى قربتنا التجربة الماضية من هذه الاهداف المستقبلية؟

فإذا كانت التجربة قد أبعدتنا عن هذه الاهداف فاننا نستطيع — فى هذه الحالة — أن نعرف أين هى نقطة الضعف فيها أو ما هى الجوانب السلبية .

واعتقد اننا قد اتفقنا على هذا المنهج فى الجلسة الاولى .

■ لطفي الخولي :

ونحن فى الحقيقة قد تعرضنا ، من خلال مناقشة المستقبل ، لكثير من ايجابيات التجربة وسلبياتها .

■ عبد العظيم انيس :

ربما كان الافضل أن نركز — ابتداءً — على مناقشة فكر الثورة .

■ توفيق الحكيم :

سأحاول أن أقدم هذه الافكار المنظمة فأقول :

اننا قد أصبحنا ، في حوارنا هذا ، مقربين من مرحلة فتح ملفات التجربة وبحثها ، بالنعيق والتحديد ، بعد أن انتهينا من مرحلة الفرشة والتمهيد . ثم اننا ، ايضا ، انتهينا من الاتساق على برنامج البحث ، وهو البداية من المستقبل ، أى تصور البناء المستقبلى لمصر ، وتخطيط صورة المستقبل على ضوء الماضى والحاضر . لأن ما يعطينى صورة تقريبية لآى مستقبل هو وضوح صورة ما تم فى الماضى وما يجرى فى الحاضر . اذ لا يوجد مستقبل قائم فى الهواء . كل هذا بديهى ، واتفقنا عليه . اذن ، لكى نحدد صورة المستقبل ، يجب أن نطرح ، باختصار ووضوح ، جوهر الفكر السياسى والاجتماعى الذى رسب فى الازدهان من الماضى حتى اليوم ، كما ينبغى أن نحدد بداية هذا الماضى . وليكن قيام ثورة ١٩٥٢ ، والتى يفتح ملفها باعتبارها تجربة تاريخية ، لاننا لا نستطيع أن ننكر أن هناك تجربة تاريخية من ١٩٥٢ الى الآن ، أو لأن مصر قبل ذلك التاريخ — وهذا مهم — لم تكن قد حددت رسميا — وركزت على كلمة رسميا — أى تفكير سياسى اجتماعى خلاف الاستقلال لمصر والسودان . بل اننا نقول ، انه قبل ١٩٥٢ ، ومن اول عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول ١٩١٩ ، تركز الفكر السياسى فى الاستقلال لمصر ، ووحدة وادى النيل ، مصر والسودان ، وبلورة ما هو المصرى الذى يريد أن يستقل عن تركيا وعن الخلافة العثمانية . . كان هذا هو الفكر السائد رسميا ، على الرغم من وجود افكار كثيرة . أما بعد ثورة ١٩٥٢ ، فقد تحدد التفكير السياسى والاجتماعى رسميا فى عبارة «الحرية والاشتراكية والوحدة» . ليس معنى ذلك أن هذه الافكار لم تكن موجودة قبل ثورة ١٩٥٢ . لقد كانت موجودة قبلها . كما أن افكار الثورة الفرنسية كانت موجودة قبلها . لكن المطلوب ، هو التبنى الرسمى لهذه الافكار والمبادئ ، فأظن ان هذا هو جوهر ما يسمى بالفكر الناصرى ، وهو : أن هناك مبدءا رسمى فى الدولة ، وهو الحرية والاشتراكية والوحدة . ولست أدري ، بعد ، هل اليسار المصرى يعترف بوجود ما يسمى بالفكر الناصرى ، أو انه يعترف — فقط —

بفكر ثورة ١٩٥٢ ، وبأن الفكر الناصري ما هو الا فكر ثورة ١٩٥٢ ؟
هذه مسألة فرعية جانبية ، لا أدري ، أنعطيتها أهمية خاصة أو انها
مسألة واجبة الحسم للتحديد التاريخي والواقعي ؟ على كل حال ،
لا خلاف — فيما اظن — على أن جوهر التفكير السياسي والاجتماعي
بمصر — في العشرين سنة الاخيرة — ومنها انتشر في كثير من ابلاد
العربية هو ما يتلخص في عبارة « الحرية والاشتراكية والوحدة » .
كما ان التفكير السياسي والاجتماعي الذي لخص الثورة الفرنسية هو
عبارة « الحرية والاخاء والمساواة » . اذ اتفقنا على أن هذا هو
جوهر الفكر السياسي والاجتماعي الذي انتشر في أوروبا والعالم ،
بعد الثورة الفرنسية ، وعلى أن « الحرية والاشتراكية والوحدة »
هو جوهر الفكر السياسي والاجتماعي الذي رسخ في مصر ، وانتشر
— وسوف ينتشر — في أكثر البلاد العربية ، في المستقبل ، فاننا نكون
قد حددنا ووضحنا صورة المستقبل ، عندنا ، في خطها الرئيسي .
ويبقى واجبنا ، هناك — في العمل والبحث — هو دراسة تفاصيل
ووسائل تنفيذ هذه المبادئ . والطريق ، من أجل ذلك ، طويل
وشاق ، وفيه عراقيل خطيرة . فالثورة الفرنسية — مثلا — عندما
نادت بمبادئ « الحرية والاخاء والمساواة » ، لم تكن تدري انها
نادت بأفكار كبيرة جدا تحتاج الى تحديد وصعوبات في التطبيق
والتنفيذ . ولما فشلت في هذا التحديد والتنفيذ ، لم تجد الجماهير
ما كانت تنتظره من نتائج هذه « الحرية والاخاء والمساواة » ، ووجدت
أن ما تولد من هذه المبادئ النبيلة العظيمة هو طبقة جديدة هي
البورجوازية ، حلت محل الارستقراطية ، وامتلكت قوة خطيرة جديدة
بازدهار الصناعة الكبرى فسيطرت بها على أفكار الجماهير بأشد مما
كانت تسيطر الارستقراطية بسلطة الدم الأزرق . واذا « بالحرية
والاخاء والمساواة » مجرد كلمات جميلة لم تقض على الظلم
الاجتماعي ولا على انعدام المساواة والاخاء . وادى هذا الفشل
الى ضرورة (قيام) ثورة أخرى ، فكانت الثورة الروسية . كذلك
الحال : صورة المستقبل ايضا ، عندنا ، اذا لم نحسن دراسة
هذه المبادئ « الحرية والاشتراكية والوحدة » . فكلما الحرية
يجب أن تحدد من الآن . ما هو المطلوب منها ؟ هل هي الحرية
الفردية ؟ أم الاجتماعية ؟ أو الاقتصادية أو السياسية ؟ وما الذي
تم حتى الآن في العشرين سنة الماضية في تطبيق مثل هذه الحرية ؟
وكذلك الاشتراكية ، وما الذي نجح والذي اخفق في تطبيقها ؟

وهل ستولد — هي أيضا — طبقة جديدة تتستر باسمها ، لتكرر نوعا من الطبقات الرأسمالية القديمة ؟ وهل تكون اشتراكية فوقية أو تحتية .. الخ هذه المسائل . و « الوحدة » ما مدى إمكان تحقيقها ؟ مع مراعاة اختلاف العقائد والمناهج والتقاليد والتطور الاجتماعى والتاريخى لكل دولة وشعب ، وهل المقصود وحدة اندماجية ، أو وحدة تكاملية ؟ اقصد اقتصاديا وسياسيا كل ذلك يجب أن يدرس تفصيلا . وليس أخطر من المبادئ إذا لم تدرس دراسة جدية . وهذا هو خطر البرامج أو الخطوط والانجاهات الفكرية عندما تطلق فى الهواء ، بدون تحديدات ، فتقلب الى شعارات تستعمل كلاميا وسياسيا فى الوقت الذى تطبقها فيه الجماهير ، ويطالبون بتنفيذها ويراقبون نتائج هذا التطبيق والتنفيذ . وهذا ما جعلنا ننقد ثورة ١٩٥٢ ، أو الفكر الناصرى ، عندما بدأنا نقارن بين مبدأ وبين تطبيق ، ونكتشف أن المبدأ انقلب شعاعا فى حين أننا كنا متحمسين — بالأخص أنا — عندما كانت الثورة وعبد الناصر تقوم بكل تواضع بإنجازات دون أن تقرنها بشعارات . كان قبل أن يتحدث عن شعارات الوحدة والاشتراكية ، كنا نجده سبق الى تحديد الملكية والاصلاح الزراعى . كل هذا وكنا نجد أنه ينفذ . ولكن عندما حددت الثورة فى مبادئ « الوحدة والاشتراكية » ، وابتدأنا نقارن بين المبادئ الجميلة جدا وبين تطبيقاتها ، هنا ، بدأنا نشعر بشيء من بعض خيبة أمل أو بعض الترقب من انتظار ...

■ لطفى الخولى :

هذا جاء بعد شعار « الاتحاد والنظام والعمل » .

■ توفيق الحكيم :

لا .. هذا الشعار لا نستطيع أن نسميه فلسفة . على كل حال ، كلمة النظام هذه ، فإكر اننى قلتها فى « شجرة الحكم » حيث ذكرت اننى أترقب ثورة مباركة تقوم على النظام . لكن كلمة « النظام » ، فى الشعار الذى تحدث عنه الاستاذ لطفى ، هى مجرد آمال فى التنفيذ وليست فلسفة . بدليل أنك عندما تطرح كلمة

الحرية ، ستجد انها تحتاج الى كتاب يوضح مدلولها وما المراد منها . وكذلك كلمات الاشتراكية وابوحده ، فانها تحتاج الى دراسات طويلة . وأعسود الى حديثي فأقول : كانت الثورة (وعبد الناصر) تقوم — بكل تواضع — بإنجازات دون أن تقرنها بشعارات . لكن أصبحنا نطلق شعارا ضخما تتعلق به احلامنا ثم ما لبث أن نكتشف أن هناك فرقا شاسعا بين الكلام والعمل ، وبين الحلم الجميل وبين الواقع المؤلم . وأحب أن أنبه ، هنا ، الى أننا اعتدنا أن نخلط بين المبدأ والتطبيق ، وبين الفكر والعمل . وهذا الخلط هو الذى يسهل ، دائما ، هدم كل ثورة من أساسها . وليس من مصلحة التقدم البشرى أن تهدم كل ثورة تقدمية — من الأساس — بمجرد الفشل فى التطبيق . ذلك أن كل ثورة عظيمة قامت على أساس المبدأ والفكر والمذهب : من ثورة اخناتون القائلة بفكرة توحيد الاله فى آتون ، الى الافكار الدينية . كل الفلسفات تبدأ من الفكر . ولا يمكن أن يضر بالثورة نفسها كلها كمبدأ وجوهر ، الا التطبيق . لكن التطبيق السيء ليس معناه أن الثورة الدينية والثورة السياسية كلها خطأ . هذا غير صحيح . واضرب مثلا لذلك ما يحدث فى المحاكم . تجد فرقا كبيرا بين جوهر العدالة وبين ما يسمى « بقانون الاجراءات الجنائية ، أو المدنية » . القانون ، فى جوهره ، عدالة ، ولكن عندما تجد أنه ، مثلا ، يقول لك يجب أن تتقدم فى ظرف ثلاثة أيام بالمعارضة والا . . هذه الاجراءات تشعر بأنها مجرد اجراءات تنظيمية . ولكن كل طعنة فى العدالة انها تأتى ، دائما ، من الاجراءات التى تنفذ تنفيذا آليا أو سيئا فتكسر العدالة . .

كذلك الثورات ، تضرب دائما من ناحية التنفيذ السيء ، ولذلك اذا أردنا أن ننصف الثورة الفرنسية ، مثلا ، يجب أن نفصل فكرها الخالد — بمبادئ « الحرية والاخاء والمساواة » — عن التطبيق الناقص وعن عهد الارهاب . واذا أردنا أن ننصف الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ، فيجب أن نفصل مبدأها الثابت فى حرية الوطن واستقلاله عن التطبيق الناقص الذى تلا ذلك . كما أننا لو أردنا انصاف الثورة المصرية ١٩٥٢ ، فيجب أن نفصل مبدأها الثابت فى « الحرية والاشتراكية والوحدة » عن التطبيق الناقص .

مثال آخر : نحن نخطيء عندما نقول : ان ثورة ١٩١٩ هي : الحرية والاستقلال ودستور سنة ١٩٢٣ والاحزاب ونحو ذلك ، في حين ان احدهما مبدا والاخر وسيلة . ونخطيء ايضا ، عندما نقول عن ثورة ١٩٥٢ انها « الحرية والاشتراكية والوحدة » ، والسد العالي ، والاصلاح الزراعى ، وجلاء الانجليز . اى عندما نمزج المبادئ بوسائل التنفيذ . نحن نعلم ، ان اى فشل فى التنفيذ يضر ، وتتحمل مسئوليته المبادئ نفسها ، وهذا ظلم . ولا ادل على ذلك من موضوع السد العالي . كان يقال كيف تدافعون عن ثورة ١٩٥٢ ، مع ان السد العالي ظهر فيه عيوب وخلل فى التنفيذ؟ لكن هذا الاسلوب فى الكلام عن الثورة يؤدى الى القضاء على الثورة . لانه حتى اذا فرض ان هناك نواقص وخلل فليس معنى ذلك اننى اهدم كل شىء. ولذلك اميل الى ان تناقش بكل موضوعية كل نقد يوجه الى الاصلاح الزراعى ، او السد العالي ... الخ وذلك من منطلق ان نتعاون لاصلاحه ووضعه فى وضعه السليم . كذلك يجب الا نقستر على خطأ مجرد ان لا يقال لنا ان الثورة فشلت .

والمسائل الاقتصادية ، او المسائل الحيوية للبلد ، يجب الا تكون موضع مهاترات بل موضع بحوث . وهذا ، ايضا ، من ضمن الذى اضر بثورة ١٩١٩ : انها انقلبت الى مهاترات فى تفاصيل دستور او تنفيذ مشروعات اقتصادية ، او اى شىء من هذا القبيل ، فهذا يضر بفكرة الثورة .

وبالمثل ، اذا قيل ان هناك اى نقص فى اجراءات ثورة ١٩٥٢ ، فى مشروعات حيوية ، او اصلاح زراعى ، او تصنيع او سد عال ، فنحن نتقبل النقد ونفحصه ، بكل نية سليمة ، وكل رحابة صدر ، على شرط ان لا يكون هذا ضربا لفكرة الثورة . فاذا كنا ، الآن ، سننطق على ان هذه هى الفلسفة التى يجب ان ندافع عنها وسنبني عليها فى المستقبل ، فان اى فشل فى التنفيذ ، لاى بند ، لاينغى ان نتحمل مسئوليته المبادئ — فهذا ظلم ، واجحاف وتشويه لكل ثورة — لذلك اقول ، من رايى ، ان نرتب الامور وننظم الموضوعات تنظيما واضحا يمنع الخلط ونضع المبادئ الثابتة باعتبارها فكر الثورة الباقي فى مكانها البارز اما التطبيقات ، فهى فروع وجداول

لها . اذا اتفقنا على أن فكر ثورة ١٩٥٢ ، أو ما يسمى بالفكر الناصري ، يتلخص في مبادئ « الحرية والاشتراكية والوحدة » فإن التنفيذ يكون بوضع اجلاء مثلا تحت بند الحرية ، ومع الجلاء بعض المسائل السياسية التي تتعلق بالحرية . ويوضع تحت الحرية ، الحرية الداخلية ، ايضا ، وهي حرية الفرد . وهل كانت مصانة أم كان هناك تمع يمنع هذه الحرية من انطلاق المواهب . فكلمة الحرية ، هذه ، يجب أن تكون بابا من ابواب الماضي والحاضر والمستقبل . يعنى ، كلمة الحرية ، نعلم انها مبدأ من مبادئ الثورة ، وانها اتسعت بعد أن كانت الحرية في عهد ثورة ١٩١٩ الحرية السياسية فقط . كان هذا الكلام الرسمى . أما غير الرسمى فكان يؤكد على حرية الفكر . فكان الادباء والمفكرون هم القائمون بهذه المعركة ، انها من طريق غير رسمى ، ولذلك كانت ترتطم هذه الحرية الفكرية بالسلطات الرسمية .

ثم نأتى بكلمة الاشتراكية ، وهذه ، يدخل تحتها الاصلاح الزراعى ، السد العالى ، التصنيع . فهذه أدوات الاشتراكية ، وما فسد منها وما لم يفسد ، كل هذا يبحث لانه يعتبر اجراءات وتنفيذات للثورة ، وهى محل للنقد . ولكن مبدأ الثورة الأساسى الاشتراكية ليس محل نقد . لان هذا ملك مصر . أما الاشتراكية — فى ذاتها — فهذا مبدأ آمننا به . وأى ضرر يمسّه ، طبعا ، سنقاومه لانه ملك مصر . وأى ضرر سيحقق به سوف نقاومه لان الاشتراكية تظل جزءا من الاساس المستقبلى .

فاذا أتينا الى الوحدة العربية ، فيمكن أن نضع تحتها أمور كثيرة . مثلا : لقد دخلنا بعض الحروب . فهذه الحروب يجوز أنها من أجل الاشتراكية أو من أجل الوحدة . فاذا كانت من أجل الوحدة ، فسوف نسأل عن الفائدة ، أو المضار ، التي حققتها هذه الحروب لخدمة قضية الوحدة . وسوف نسأل ، بعد ذلك ، عن الوحدة المطلوبة . هل هى وحدة بين دول عربية يختلف بعضها عن البعض فى العقائد السياسية والاجتماعية . ثم ما هو شكل هذه الوحدة ؟ وماذا نريد لمصر : وحدة اندماجية أم وحدة تكاملية ؟ وهكذا ، لابد أن نحلل كل كلمة من كلمات « الحرية والوحدة والاشتراكية » . فاذا لم نفعل ، فسوف تأتى ثورة أخرى تحدد هذه

المبادئ ، وذلك قبل أن نتكلم وندخل في انجازات عام ٢٠٠٠ بالنسبة لنا ، وما بعد ٢٠٠٠ بالنسبة للشرق العربى .

ليس معنى هذا ، أن نهمل الكلام عن التطبيقات . ولكن اعادة النظر في التطبيقات تقتضى أن نحدد ونعمق كل مبدأ من مبادئ ثورة ١٩٥٢ : « الحرية والاشتراكية والولدة » . فنفحص ، مثلاً ، مبدأ الحرية ، وما يحتاج اليه من تحديدات وتفصيلات وتعميقات . ونتصور حدود مبدأ الحرية في المستقبل مع عرض لتطبيقاتها في الماضى والحاضر . ثم مذهب الاشتراكية : ما هى حدوده المتصورة والمطلوبة للمستقبل مع عرض لتطبيقاتها في الحاضر والماضى ، وكذلك مبدأ الوحدة في الصورة المستقبلية ، مع بيان صورتها في الماضى والحاضر وهكذا . فهل توافقون على هذا الرسم البيانى لتخطيط خريطة المستقبل لبلادنا ؟ لأنه ان لم نحددها الآن فسنخلط الانجازات بالمبادئ . وعندما نخط الاثنين فمن الجائز جدا ان نقع في اخطاء كثيرة . واول خطأ هو العاطفية ، العاطفية تجعلنا ندافع عن فترة جاءت بمبادئ تاريخية ، فترة انتقالية ، مبادئ تاريخية ملك البلد ، كلها ، في الحاضر والمستقبل ، ثم نتستر على اخطاء التطبيق . فهذا ايضا سىء لأنه يجعل المستقبل رهنا ليفوضى التقديرية .

■ لطفى الخولى :

الواضح من العرض الذى تقدمه ، أن فيه فكرة محورية رئيسية وهى : أنك تريد أن تفصل ما يسمى بفكر الثورة عن تطبيقات وانجازات الثورة ، على أساس أن لا يختلط احدهما بالآخر ، خوفاً من الوقوع ، فيما نسميه ، بالعاطفية في الحكم ، أو بالحكم الذاتى وليس الموضوعى للتجربة . هذا منهج . لكن هذا المنهج يقابله منهج آخر . المنهج الاخر يرى انه لا فصل — فى الواقع — بين الفكر وبين التطبيق ، أو بين النظرية وبين العمل . والا سيظل الحكم على مسار الثورة حكماً مجرداً وفى الفراغ . وانت ، نفسك ، حذرت منه لأنه سيتجاهل الاطر التى تم فيها ، والظروف المادية والمعنوية والفكرية التى كان يمر بها المجتمع ، والصراعات التى كانت تدور فيه والتى

انبتقت منها هذه الثورة وانبتق منها هذا الفكر وتم تطبيقه ، خلال هذه الظروف المعقدة بأبعادها المحلية والعربية والدولية .

نقطة ثانية : هي أنه يجب أن يراعى أن الشعار الذى لخصت فيه ثورة ٢٣ يوليو منذ ٦١ في « الحرية والاشتراكية والوحدة » ، هذا الشعار ، في الحقيقة ، ليس شعارا جاءت به الناصرية أو ثورة ٢٣ يوليو بداءة ، وانما هو جزء من فكر قومى تقدمى بدأ به البعث — مثلا — رغم التغيير الذى حدث في البعث سابقا — وهو انه كان يطرح شعار « الوحدة والحرية والاشتراكية » . ففى الواقع ، نحن أمام مسيرة واحدة لفكر ما يمكن أن نسميه فكرا قوميا تقدميا بدأ به البعث، ثم أخذت به الناصرية ، مع اضافات جديدة ، ثم ، مع وجود التجربة في مصر ، بوزنها وثقلها في العالم العربى ، فهذا ، أيضا ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار . أن الثورة ، كما قلت ، فكرا وتطبيقا لم تنبت من فراغ وانما نتيجة الافلاس الواضح من جانب التحالف الذى كان يحكم مصر من الرأسمالية الكبيرة والاقطاع وكبار الملاك والملكية والنظام الملكى ، مع الوجود الاستعماري المباشر ، سواء في مصر ، أو في البلاد العربية كلها . ومن هنا ، يخيل الى أن النقطة التى يجب أن ننطلق منها — عموما — في تفكيرنا هي : هل كان انفجار ثورة ٢٣ يوليو ، في ظروفها التاريخية بعد الحرب العالمية الثانية ، في ظروف مصر ، وفي ظروف العالم العربى ، خطوة الى الامام — عموما — أو خطوة الى الخلف ؟ ثم بعد ذلك ، نحاكم الثورة ، بمدى ملائمة فكرها مع التطبيق الذى أنجز سلبا أو ايجابا ، مقدرين الظروف التى تمت فيها ممارسة هذا الفكر وممارسة هذه الثورة . هذا ، مع التحديدات التى ذكرتها فيما يخص قضايا الحرية وقضايا الاشتراكية وقضايا الوحدة . لكن ، انا اخوف ما أخافه ، هو منهج الفصل التام في رؤية الفكر عن الواقع . لاننى اعتقد أنه ليس خافيا أن جانبا من اليسار له نقد معين أيضا على فكر ثورة ٢٣ يوليو ، وليس على التطبيق وحده وبالتالي ، فالمرجو استبعاد عملية الفصل .

■ توفيق الحكيم :

فكرتى في الفصل ترتبط بمسألة النقد . اذا أردت أن تنقد حتى تمنع الثورة من أن تضرب — وأنا اتكلم عن أى ثورة — لا ثورة ١٩٥٢

وحدھا ، فان الثورات تضرب في التنفيذ . هذا — كما اشرت — من ثورة اخناتون الى الثورة الفرنسية . وحتى الثورات الدينية تضرب ، ايضا ، في التنفيذ . لماذا ؟ لان مبادئ كل ثورة تنبع من بيئة الفكر الانساني . وفي بيئة معينة تولد فلسفة الحياة الانسانية . وهذه الفلسفة تولد في العادة بشكل طبيعي وصادق . ومبادئ هذه الفلسفة تصبح ملكا للبشرية وتظل ملكا للبشرية حتى اذا قيل ان هناك شخصا قام ببلورة هذه المبادئ . ففكرة ان هناك الها واحدا وجدت قبل اخناتون . لكن لم يكن هناك من له الشجاعة على التصدي لكهنة آمون حتى جاء اخناتون — بصفته الفرعون — وبما له من السلطة — بثورة دينية تدعو الى التوحيد . لكن كهنة آمون تغلبوا عليه بعد ذلك وارتدت الثورة . ثم عادت للظهور في اديان اخرى . . الخ .

من هنا أقول ان فكرة ثورة ١٩٥٢ كان موجودا من قبل الثورة . ثم قامت الثورة ببلورة هذا الفكر . فقد كان في مصر تياران من الفكر: الفكر الرسمي لثورة ١٩١٩ من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، اجتهادات وآراء المفكرين الاحرار . هؤلاء المفكرون بلورو فكرة « المصرية » ولم تكن هذه الفكرة واضحة كل الوضوح عند مصطفى كامل الذي نادى بالارتباط بالدولة العثمانية . جاء المفكرون الذين مهدوا لثورة ١٩١٩ ، وطرحوا القضية ، لا على اساس انها جلاء الانجليز فقط ، ولكن على اساس البحث عن كيان مستقل لمصر في مواجهة قوتين : الدولة العثمانية ودولة الاحتلال . في الوقت نفسه ، كان الجو السياسي مليئا بافكار متنوعة ومختلطة ، كان هناك تيار الفكر الديني الذي عبر عنه عبد العزيز جاویش . وكان هناك التيار السلفي ، بوجه عام . والفرق بين الفكر الرسمي السائد ، وقتئذ ، وبين الفكر غير الرسمي ، هو ان الأول وقف عند شعار استقلال مصر ، في حين ان الفكر الثاني اهتم بأن يجعل لمصر كيانا عبر عنه « بالمصرية » .

لما جاءت ثورة ١٩٥٢ ، بلورت فكرة الوحدة العربية كفلسفة رسمية . لكن هذه الفكرة كانت موجودة من قبل ، وعبر عنها الفلاسفة والمفكرون بطريقة غير رسمية . حتى لقد وجدنا ان من الشعراء المصريين — احمد شوقي — من كان ينظر اليه على انه شاعر البلاد العربية .

لكن ثورة ١٩٥٢ ، تعرضت لفكرة الوحدة من ناحية التطبيق (وحدة تكاملية — اندماجية . . الخ) . والتطبيق له باب وأبواب من الفكر .

فهل نستطيع اذن أن نتفق — هنا — على أن فكرة الثورة يتجسد في شعار « الحرية والاشتراكية والوحدة » ، على الرغم من انها لم تستمد من فراغ ؟

إذا كان هناك اتفاق ، فسوف نستطيع أن ننظر بسهولة في تطبيقات الفكر . وسنجد هنا الجيد والناقص .

والواقع ، انى أشعر أن لطفى الخولى غير متفق معى على أن فكر المستقبل سيكون حول الحرية والاشتراكية والوحدة . فإذا كان هذا المنهج غير مقبول ، فلنر اذا كان هناك منهج آخر .

■ فؤاد مرسى :

في الحقيقة أريد أن أوضح الفكرة التى تقدم بها الاستاذ توفيق الحكيم ، وعلق عليها الزميل لطفى الخولى .

ماذا كنت قد احسنت فهمى لحديث استاذنا توفيق الحكيم فاننى الخصه ، فى أنه لم يقدم لنا منهجا لبحث ملف تجربة عبد الناصر فى ثورة ٢٣ يوليو ، وانما قدم لنا محاولة من جانبين : الجانب الاول : يتضمن توضيحا ، من وجهه نظره . والجانب الثانى ، تحذيرا للاخرين . أما الجانب الاول ، وهو توضيح من وجهة نظره ، فأعنى به أنه يرد على من يرى أن نقده لتطبيقات ثورة ٢٣ يوليو ، فى نواحى معينة منها ، انما نقد لثور ٢٣ يوليو فى مبادئها الاساسية وهى « الحرية والاشتراكية والوحدة » . ويريد أن يحدد موقفا واضحا — من الآن — هو انه مع مبادئ ثورة ٢٣ يوليو . ولكنه يستطيع أن ينقد ، بحرية ، تطبيقات وانجازات هذه الثورة ، وهذه المبادئ : أما الجانب الآخر من الحديث الذى تفضل به ، فهو تحذير الينا — نحن — وهو الا يكون حرصنا على ثورة ٢٣ يوليو ومبادئها — بصفة خاصة — سببا فى أن نغفل النقد الذى تناول

تطبيقات وانجازات ثورة ٢٣ يوليو في عهد جمال عبد الناصر . بهذا المعنى ، يكون الحديث الذى أدلى به الاستاذ توفيق الحكيم حديثا في موضعه . وهو سليم في جانبيه ، لاننا نتبع منهاجا يجمع بين الشروط التى تضع الامور جميعا في مكانها . واعتقد ان هذا المنهج قد بدا لطفي الخولي بوضع عناصره . هذا المنهج يتخلص في الآتى : اننا نناقش ثورة ٢٢ يوليو ، كثورة تاريخية ، لا لمجرد انها تنسب للماضى ، وانما ، هي ايضا ، مرت عبر تاريخ واحداث . وخلال هذا التاريخ تشكل فكرها ، كما تشكلت منجزاتها . وانما لم تبدأ بفكر جاهز حتى نستطيع — من اللحظة الاولى — ان نحاسبها عليه . كما ان فكرها الذى تبنته قد تطور من مرحلة الى مرحلة اخرى ، وبالتالي فان الثورة ليست حدثا واحدا ، وانما هي تطور تاريخي شمل فترة ، من تاريخ مصر ، بأجمعها . هذه الحقبة التاريخية ، نحن نعللها ، ابتداء من بداية الثورة وانفجارها — كما قال لطفي الخولي — حتى اليوم الذى توفي فيه جمال عبد الناصر . من هنا يجب ان نكون موضوعيين وتاريخيين . عندما بدأت الثورة لم تكن مثلما انتهت في اليوم الذى مات فيه عبد الناصر . وهذا يجب ان يوضع في الاعتبار تماما . كذلك جمال عبد الناصر الذى بدأ الثورة يوم ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ، هو ايضا ، كما قال لطفي الخولي محصلة تاريخ سابق على الثورة نفسها ، وبالتالي ، لا يستطيع الفكك منه في يوم ٢٣ يوليو . ومن هنا ، نحتاج — في الحقيقة — الى عرض تاريخي لفكر وانجاز الثورة . واذ نتخذ المنهج التاريخي ، اساسا لنا ، لتحليل الفكر والانجاز ، فاننا يمكن ان ندرسه ، والا فسوف ننسب لهم امورا لم تكن بذهنهم وقت الاحداث ، ثم نحاسبهم عليها حسابا عسيرا . وهذا ظلم ونظلم التاريخ . ويصح ان نضيف لناس اربعة ليست لها . ومن هنا ، فان المنهج التاريخي ، هو وحده الذى يمكن ان يكون منهاجا موضوعيا في الدراسة . ومن ثم اعود لما طرحه لطفي الخولي ، في البداية ، من ان تحليل الثورة الى مراحل شيء ضرورة جدا . على سبيل المثال : شعارات « الحرية والاشتراكية والوحدة » لم تبدأ الا فيما بعد ١٩٦٢ ، عندما وضع « الميثاق » ، أى بعد عشر سنوات . والا لن نستطيع — مثلا — ان نفسر مواقف لطفي الخولي ومواقف زميلنا الاستاذ خالد محيي الدين . . ماذا كانت والى أى شيء صارت . ذلك أنه قبل ١٩٦١ كان لطفي موقف معين ، ودفع من أجله ثمننا معين . والناس

استغربت انه بعد ١٩٥٦ ثم ١٩٦١ كانت له مواقف محددة تتجه الى تأييد مسار الثورة نحو الاشتراكية . وبدون هذا ، ايضا ، لن نستطيع أن نفسر الموقف الموضوعي لخالد محيي الدين .

■ خالد محيي الدين :

انا موافق على كلام د. فؤاد مرسى تماما . لكن هناك فارقا بين فكر الثورة والتطبيق . وبالنسبة لقضية « الحرية والاشتراكية والوحدة » ، فان المشكلة ليست هي فكر الثورة عن الحرية ، أو فكر الثورة عن الاشتراكية ، أو فكر الثورة عن الوحدة ، فان هذه موضوعات مختلفة ، ولست اعتقد أن احدا سيكون مختلفا على الاهداف . في الوقت نفسه ، فان فكر الثورة عن الحرية ينشأ عن ظهور مشاكل موضوعية . وفكر الثورة عن الاشتراكية يرتبط بظهور عقبات حالت دون النجاح في اقامة الاشتراكية . كذلك فكر الثورة عن الوحدة . وهنا تأتي التطبيقات . وهناك نوعان من التطبيقات : تطبيق يمكن أن نقله ، مثلا : السد العالي . فمثل هذا التطبيق ليس له صلة بالفكر الثوري لانه مشروع صناعي . وهناك مشروعات صناعية قد تفشل أو تنجح ، لسوء التقدير الاقتصادي في موضع التنفيذ ، أو في داخل النطاق السياسي . لكن النقد يجب أن يوجه الى السياسة الصناعية للثورة . بمعنى ، ان هذه السياسة تنبع من فكرها ، وهذه السياسة تؤثر على سياسة التصنيع . وفي الوقت نفسه فكر الثورة يتأثر بأوضاع طبقية واجتماعية . مثال ذلك : اذا اتجهت سياسة التصنيع الى صناعة سيارات الركوب قبل اقامة صناعات اساسية أخرى ومهمة ، فان ذلك يعكس اتجاهها يمكن أن ينقد وان يناقش . لكن قد يحدث — في بعض الاحيان — أن يقام مصنع ولا ينجح أو تظهر به عيوب خطيرة . فهذه الواقعة يمكن أن تحدث في أي مكان وفي ظل أي نظام ولا تكون لها دلالة اجتماعية محددة .

اذن ، نحن عندما نناقش قضايا التطبيق فاننا نناقش هذا الجانب من التطبيق الذي يتجسد فيه الفكر ويرتبط ارتباطا مباشرا .

■ عبد العظيم انيس :

تأييدا لما قاله د. فؤاد مرسى والاستاذ خالد محيي الدين ، اقترح ان نعود الى تنظيم المناقشة . فاقترح ان نركز في الجانب الاول من المناقشة على فكر الثورة وفكر عبد الناصر . وبالطبع ، سنواجهه ، عندما ندخل في هذا الموضوع ، ضرورة تقسيم هذه المرحلة الى مرحلتين . والنظرة التاريخية التي تحدث عنها د. فؤاد مرسى ، في هذا الموضوع .

قضية الفصل وعدم الفصل . في رأيي ، ان هناك منهجا يوفق بين كلام لطفى الخولى وكلام الاستاذ توفيق الحكيم . وان هناك قضايا لا يمكن الفصل فيها النظرية عن التطبيق . وقد تكون التطبيقات ، وهى في ذهن متخذ القرار ، قد نفذت بالكامل دلالة واضحة على معنى من المعانى في فكره ، وينبغى في هذا السياق ان نستفيد من أهمية عدم الفصل ما بين الفكر النظرى والتطبيق . لكن توجد أيضا مواقف يمكن فصل الفكر النظرى فيها عن التطبيق . بمعنى ، انه قد يبدأ زعيم الدولة بفكرة ، ويتخذ القرار وعند التنفيذ يجد ان هذه الفكرة لم تنفذ ، كما اراد وكما ارادت الثورة ، بسبب صعوبات محلية ومشاكل اخرى . هذا نوع المشاكل التي فعلا يمكن ان نفصل فيها بين الفكر المقصود وبين التطبيق الذي تم وعيوب هذا التطبيق . اضرب مثلين : سياسة التصنيع ، كما قال الاستاذ خالد ، في اتجاهاتها الاولى ، كان لها دلالة من زاوية فكر الثورة حتى لو كنت نفذت بالكامل . حدود تطبيق سياسة اصلاح الزراعى ، في رأيي ، ايضا لها دلالة من زاوية فكر الثورة ينبغى الا ننساها حدود نظرة هذه الثورة لقضية الاشتراكية في المجتمع الريفي ، هذه ، مسألة لها دلالة كبيرة . وبالتالي ، لما اقول اصلاح الزراعى ابتداء بالـ ٢٠٠ فدان ، واتخذ قرارات فيما يتعلق بقانون اصلاح الزراعى الاول عن كذا وكذا فان هذا له دلالة من ناحية فكر عبد الناصر . وحتى في الاجراءات التي تمت في ١٩٦٣ — من ناحية اصلاح الزراعى الثانى — ايضا له دلالة من هذه الناحية . الازمة التي واجهها المجتمع المصرى ، فيما يتعلق بالتنمية بعد ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، في رأيي ان هذه الازمة — كما سنوضح تفصيلا — لها ايضا دلالة فيما يتعلق بفكر الثورة ، والازمة

التي كان فيها فكر الثورة . ويتذكر الاستاذ توفيق الحكيم اننى كنت قد اشرت — فى الماضى — الى ان المشكلة تتعلق بقضية الشكل وغير الشكل التي اثارها منذ البداية . ففى رأى ، ان أزمة الشكل ، — على أهميتها — ربما لا تستحق كل الاهتمام الذى علقه عليها استاذنا توفيق الحكيم بقدر ما هى مشكلة قصور فكر الثورة بعد ١٩٦٦ ، اعنى توقفه ، وعجز الثورة عن أن تتقدم أكثر من هذا . وهذه الأزمة انعكست فى التغييرات الوزارية الكثيرة جدا بعد ١٩٦٥ . ويذكر الاستاذ الحكيم تغيير وزارة على صبرى وصدقى سليمان وزكريا محيى الدين . فهذه الاشياء كلها ، تمت فى فترات قصيرة بحيث ان الوزارة كانت مثلا — قائمة لمدة سنة أو سنة ونصف ثم تتغير فى عهد عبد الناصر . هذا كان يعكس — فى رأى — أزمة . يمكن أن نتحدث فيها بتفصيل . ومن هنا ، اعتقد ان النقطة التي علينا نركز فيها — ابتداء — هى قضية فكر الثورة . واذا سمحتم ، ادخل فى الموضوع بهذا المنهج التاريخى ، وهو عدم عزله وعزل قضايا لا يمكن تعزل فيها الا طلاق ، وقضايا يمكن أن نعزل فيها التطبيق عن النظرية لانها تمثل قضايا ثابتة .

■ لنظفى الخولى :

انا مع منهج د. عبد العظيم انيس ، وهو اننا نميز — لدواعى البحث — بين فكر الثورة وبين حصيلة التطبيق .

■ توفيق الحكيم :

انا مسرور ، لأن الآراء تتعدد ويتم تعميقها بهذا الشكل . والواقع اننا نحب أن نبحث فى مفهوم الثورة لهذه الاشياء الكبيرة : « الحرية والاشتراكية والوحدة » .

وفى اعتقادى ان فلسفة ثورة ١٩٥٢ تتمثل فى « الحرية والاشتراكية والوحدة » . وهذه هى القاعدة التي يجب أن ننطلق منها الى المستقبل على اساس أن هذا فكر البلد ، ثم نتقدم ، فى هذا المجال ، من اجل المزيد من التعميق والتحديد .

وفي الوقت نفسه ، عندما اسمع أن نفس هذه المبادئ الثابتة لها مفهومات متغيرة عند زعماء الثورة انفسهم ، فإن هذا ايضا يتطلب مزيدا من التحديد والتعميق . غير أن هذه النقطة تحتاج الى معلومات قد لا تتوفر الا عند الاستاذ خالد محيي الدين . فقد ذكر لنا أن الثورة ، في السنوات الخمس الاولى ، لم يكن لها تفكير رسمي . كما أن لطفى الخولى أشار الى أن أفكار « الوحدة والاشتراكية والحرية » كانت موجودة قبل ١٩٥٢ عند حزب البعث ، وربما كانت موجودة في مصر بشكل أو بآخر .

ومع ذلك فإننا اتكلم عن الفكر الرسمي للثورة . وهنا اضع هذا السؤال موضع البحث وهو :

هل كان هذا الفكر الرسمي موجودا لدى القادة الذين تعين عليهم أن يقوموا بالتنفيذ . أم أن مفهوماتهم الخاصة لهذه المبادئ كانت جد مختلفة عن مفهوماتنا ؟

■ عبد العظيم أنيس :

أحب أن اضع بعض الخطوط العريضة التي تتعلق بفكر الثورة . الحقيقة أن فكر الثورة — عموما — قد مر بمرحلتين : المرحلة الاولى ، كما قال خالد محيي الدين لغاية سنة ١٩٦٢ ، حيث لم تكن توجد وثيقة فكرية واضحة للثورة . وابتداء من ١٩٥٢ ، وذلك باستثناء « فلسفة الثورة » . انما ، لا يعنى هذا اطلاقا أن الثورة لم تكن لديها فكرة طوال هذه السنوات . قادة الثورة — بالتأكيد — كانت لديهم أفكار .

■ توفيق الحكيم :

كنت أحب أن يلخص لنا أحد هذا الكتاب من منطلق ما اشتمل عليه من أفكار . أنا قرأته قراءة ، ربما كانت سريعة . ولم أكن ، في ذلك الوقت ، على اتصال شخصي بأحد . فلا بد من قراءة هذا الكتاب ، مادام هناك شيء يسمى « فلسفة الثورة » .

■ لطفى الخولى :

اقترح ، أذن ، ان الدكتور مراد وهبة يعرض لنا الخطوط الرئيسية لوثائق الثورة وهو « فلسفة الثورة » « والميثاق » « وبيان ٣٠ مارس » ففيها مسار التجربة . أما الجلسة القادمة فنعرض بعدها ، للبرنامج الخاص « بالعمل الوطنى » « وورقة أكتوبر » . تفضل يادكتور .

■ مراد وهبه :

فى « فلسفة الثورة » يفرق عبد الناصر بين التمرد والثورة من حيث أن التمرد تحقيق لرغبات جزئية فى إطار وضع راهن ، أما الثورة فهى تغيير جذرى لوضع راهن . ومن هذه الزاوية ، يقرر أن حركة الضباط الاحرار فى « ٢٣ يوليو » ثورة .

والثورة علمية الطابع لانها تخضع لقانون العلية القائل بأن لكل حدث علة ، والعلة قد تكون قريبة عرضية وقد تكون بعيدة جوهرية . والعلة الجوهرية هى العلة الحقيقية ، أى المفسرة لاصول الاحداث — أما العلة العرضية فهى ليست كذلك ، ولهذا ينبغى مجاوزتها الى ما بعدها من علة جوهرية .

وتأسيسا على ذلك يحدد عبد الناصر الملل العرضية لثورة ٢٣ يوليو ، بأنها حرب فلسطين والاسلحة الفاسدة وأزمة نادى الضباط وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وهو ، بعد هذا التحديد ، يتجاوز الملل العرضية بحثا عن العلة الجوهرية فى أعماق اللاشعور الجمعى للشعب المصرى فيعثر عليها فى عصر المماليك ، حيث الطفيان الأجنبى ممتزج باقطاع طاغ .

ولكن ماذا يعنى هذا الوضع فى عصر المماليك ؟

يعنى — فى رأى عبد الناصر — فقدان الحرية السياسية والحرية الاجتماعية فى آن واحد .

والثورة — على هذا الوضع — كيف تكون ؟

باسترداد الحريتين في آن واحد . وهذا لن يتأني إلا إذا انطوت الحرية السياسية على الحرية الاجتماعية ، أي إذا تبطنت الحرية السياسية بمضمون اجتماعي .

والحرية ، بهذا المفهوم ، تنطوي على تناقض . ذلك أن الحرية السياسية يستلزم تحقيقها مشاركة « كل » الشعب ، في حين أن الحرية الاجتماعية تستلزم « جزءا » من هذا الكل .

ولهذا ، فالحرية بهذا المفهوم ، في رأي عبد الناصر ، تستلزم منطقاً خاصاً ، وهو بالقطع ليس منطقاً تقليدياً أصلاً ، لأن المنطق التقليدي لا يقر التناقض ، فاما حرية سياسية واما حرية اجتماعية .

فما هو إذن هذا المنطق الخاص ؟

هو منطق ثوري ، على حد قول عبد الناصر ، وهو المنطق الجدلي على حد التعبير الفلسفي ، يقبل التناقض ولا يرفضه ، ولكنه لا يركن اليه وإنما يحاول رفعه أو إزالته .

بيد أن المنطق الثوري وحده ليس يكفي . إذ هو يكشف عن التناقض المطلوب رفعه أو إزالته ، ولكنه لا يبين كيفية رفع هذا التناقض ، فهذا من شأن النظرية الثورية . ولم يكن في إمكان عبد الناصر تأسيس هذه النظرية الثورية . فهو يقرر صراحة في مفتتح الجزء الأول من « فلسفة الثورة » أنه من الصعب عليه أن يتحدث عن فلسفة الثورة .

إذن النظرية الثورية غائبة ؟ فما العمل ؟

هنا يركن عبد الناصر إلى القوى القائمة ، ويستند في تحديدها إلى « تاريخية » الزمان ، و« أممية » المكان . تاريخية الزمان تمثل تاريخ الشعب المصري في نضاله المتواصل . وأممية المكان تكشف عن قوى ثلاث : القوة العربية والقوة الأفريقية ، والقوة الإسلامية . ولكنه عند تحديد القوة الإسلامية يحرص على بيان البعد السياسي للعقيدة الإسلامية . يقول « يجب أن تتغير نظرتنا إلى الحج . لا يجب أن يصبح الذهاب إلى الكعبة تذكرة لدخول

الجنة بعد عمر مديد ، أو محاولة سانحة لشراء الفقرا ن بعد حياة حافلة . ويجب أن تكون للحج قوة سياسية ضخمة » . وتتمثل هذه القوة السياسية ، في رأيه ، في رفض تعاطي « الوهم » الذي يصدره الينا الاستعمار . ونحن بالفعل قد تعاطينا هذا الوهم لعدة قرون طويلة امتدت من العصر المملوكى حتى القرن التاسع عشر حيث غاب العقل اذ تركناه هائما على وجهه في الصحراء وتجلى الوهم في هذه الهتافات .

« يارب يا متجلى .. اهلك العثملى » .

« يارب يا عزيز ... داهية تأخذ الانجليز » .

وخلاصة القول ، أن هذه القوى الثلاث — بمنظور تقدمى — ينبغي أن تكون في خدمة تحقيق الحرية السياسية المبطنة بمضمون اقتصادى ، أى في خدمة الاشتراكية لأن هذا المعنى الذى يحدده ناصر للحرية يحدده للاشتراكية . ولكن أية اشتراكية ؟

من أجل الجواب عن هذا السؤال اصدر عبد الناصر « الميثاق الوطنى » فى ٢١ مايو ١٩٦٢ أى بعد مرور عشر سنوات على ثورة ٢٣ يوليو .

وكان من المتوقع أن يطرح عبد الناصر النظرية الثورية . ولكنه يطرح ارهاصات لها . وتجلت هذه الارهاصات سلبا حين قال : ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه القول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية . والتجربة الوطنية لا تفترض ، مقدما ، تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التى توصل اليها غيرها . كما تجلت هذه الارهاصات ايجابا حين قال « ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم » ومعنى هذه العبارة أن عبد الناصر لم يكن مهيا لقول الاشتراكية العلمية كنظرية ثورية ، فاكتفى بقبولها كمنهج . ومن ثم ، فقد وقف عبد الناصر عند « عتبة » النظرية الثورية .

ولكن هل الوقوف عند هذه العتبة يكفي ؟

الجواب بالسلب . أغلب الظن ، ان هذا الجواب كان واردا في ذهن عبد الناصر . وقد حاول ان يعهد به الى التنظيم السياسى الذى اقترح تأسيسه من داخل تحالف قوى الشعب العاملة كلها ، والذى اقترح تكوينه من « الطلائع » القادرة على قيادة انتفاعل السياسى نحو هدف تذويب الفوارق بين الطبقات . ومفهوم الطلائع عند عبد الناصر يدور على الطبقة العاملة باعتبار ان العمل هو المقياس الحقيقى للقيمة الانسانية على حد قول عبد الناصر » .

ومعنى ذلك ان الطبقة العاملة — كطليعة — منوط بها تذويب الفوارق بين الطبقات . وهنا ، مكن الغموض ، او مكن الأصالة في التجربة الناصرية . ذلك ان عبد الناصر يقر الصراع الطبقي ولكنه يتصوره على مستويين :

المستوى الرأسى ، يدور على الصراع بين القوى الرجعية المتمثلة في تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل وبين قوى الشعب العاملة . وهو صراع يتحتم فيه ازالة القوى الرجعية .

والمستوى الافقى ، يدور على الصراع بين قوى الشعب العاملة وهذا الصراع هو الذى ينبغى ان يكون حله « سلميا » في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

ومن خلال هذا المفهوم للصراع الطبقي يطرح عبد الناصر قضية الوحدة العربية . فهو يرى ان هذه الوحدة لا يمكن ان تتحقق الا اذا تحققت « الثورة الشاملة » في المجتمع العربى . وهو يعنى بالثورة الشاملة تحقيق الحرية السياسية المبطنة بمضمون اقتصادى ، أى الاشتراكية . وهنا ايضا يتصور عبد الناصر الصراع الاجتماعى على مستويين :

المستوى الرأسى : يقوم على الصراع بين الرجعية العربية المتحكمة وبين الجماهير الزاحفة الى أهدافها . ودليله على هذا الصراع ما يعانيه النظام القديم في العالم العربى من جنون اليأس

وفقدان أعصابه وهو يسمع من بعيد في قصوره المعزولة وتنع أقدام الجماهير الزاحفة الى اهدافها .

والمستوى الأنتى : يقوم على الصراع بين القوى التقدمية الشعبية والقوى الرجعية والانتهازية فى العالم العربى .

واذا « بنكسة » ١٩٦٧ تهز هذا الأمل الذى كان يرقب تحقيقه عبد الناصر فيتراجع الى الوراء . ولكنه سرعان ما يقفز الى الأمام بفضل الموقف التاريخى لجماهير الشعب يومى « ٩ ، ١٠ يونيو » فإذا بعبد الناصر يطرح « برنامج ٣٠ مارس » ، وفيه يحاول وضع برنامج عمل لسد الثغرات التى أدت الى النكسة . وهى ثغرات تشهد على فساد المناخ ، فيصححه بفكر واضح وحشد أقوى وتخطيط أدق ، على « أمل » أن تكن للارادة الشعبية مقدرة اجتياح كل العوائق والسدود نافذة وأصلة الى هدفها .

ومع ذلك يبقى السؤال المصرى :

هل ثمة بارقة أمل ؟ .

■ عبد العظيم أنيس :

ان فكر الثورة ، كما قال د. فؤاد مرسى فعلا يحتاج هذا النظر التاريخى . من سنة ١٩٥٢ وحتى كتابة « الميثاق الوطنى » لم تكن هناك وثيقة شاملة تتعلق بفكر الثورة سياسيا ووطنيا واجتماعيا وعربيا ، بالمعنى الذى ورد فى « الميثاق الوطنى » وإذا كان يمكن أن نقول : ان هناك وثيقة تدرس ، فهذه الوثيقة كانت كتاب « فلسفة الثورة » . ولكن : اذا جاز أن نستقى شيئا متعلقا بهذه الفترة التى هى من ١٩٥٢ الى أوائل الستينات ، فلا بد أن نستقيه — أساسا — من هذه الخطب ومن التطبيقات نفسها للدلالة على فكر الثورة فى هذه المرحلة : فكر الثورة وفكر عبد الناصر . حقيقة انه ، فى السنوات الأولى ، يصعب أننا نتكلم

وذلك اذا استبعدنا المنشورات الخاصة بالضباط الاحرار . وهذه المنشورات كان لها اتجاه محدد . وطبعاً لم ينم الالتزام به الا بعد الثورة لأنه كان هناك صراع في داخل الثورة نفسها ، بين أفكار وتيارات مختلفة . وهذه الافكار والنيارات المختلفة تطلبت بعض الوقت حتى « يتبلور الجانب القيادى فيها » .

■ توفيق الحكيم :

انا عاطفتى نحو عبد الناصر لم تتغير قط ، ولذلك اضيف انه لابد ان افصل العاطفة حتى لا يحدث خلط :

اولاً : كون انه حصل خراب ، فهذا حدث . فحصل خراب في البلد . لماذا ؟ لانه لا يمكن — مثلاً — ان نقول ان البلد استنزف فيها ١٠٠ مليون جنيه ثم لم تستفد منها ، لا قرية من القرى ولا اصلاح هنا او هناك . هذه لا اقدر اضمها مهما قلت — مثلاً — عن حبنى لوالدى . لا يمكن ابدا ان اتغافل او اتجاهل ما حدث منه . لقد حصل خراب كما حصل ايام نابليون . فهو على الرغم من انتصاراته ، في كذا جبهة ، خرب فرنسا مايا مع انه خسر في موقعة واحدة . فرنسا رأت الخراب وراحت تطرده .

وانا في مسألة « عودة الوعى » ماذا انتقدت ؟ انتقدت واحدا احبه ، ولكن لا يمكن اسكت عن انى ، انا شخصيا ، وجدت ان الحكم المطلق يؤدى الى انه يطبع الشعب كله بطبعة واحدة الى درجة اننى كنت تأثرت للغاية عندما رأيت وزراء اعرف آراءهم الخاصة ، ثم آراءهم في التليزيون ، يتكلمون بعباسيات هي الكليشيهات . اذ انا لولا « عودة الوعى » والصدمة التى حصلت لما كنتم قد جلستم هنا الآن لتحدثوا في تاريخ مصر . لابد ان يقوم احدها بعمل الصدمة بصرف النظر عن الحب ، ولذلك احاول دائما فصل العاطفة . مع اننى سأظل اذكر لعبد الناصر مواقف شخصية ممتازة معى . انا مهتمى هى اثاره الافكار ضد شىء لابد ان اكشفه حتى يحدث الجدل . لكن ، ما يصدمنى هو ان يأتى بعض الناس ليستغلوا هذا ويهدموا كل الفترة . هل الفترة كلها تهدم ام لا ؟ طبعاً ما يؤلمنى هنا اكثر ، فى التطبيق ، هو حكاية هل

نهدم السد العالى ؟ استأثت منها جدا . لأننى ذهبت ، سنة ١٩٦٤ الى السد العالى ورأيت كل شىء ، وألقيت بقرش صاغ فى النفق ، على أساس أن المياه ستتدفق عليه ، ولهذا يبقى لى حاجة داخل النفق . فعلا ، سرررت جدا بالسد العالى وعرمت منافعه . وبعد ذلك لما جاءوا يقولوا أنه ظهرت هناك عيوب ... لم أستطع أن أحصل على الراى الآخر .. يجب أن يكون هناك راى آخر . ولكن من خبراء موضوعيين . وكنت أحب أن الدكتور عبد العزيز أحمد يشرح لنا كيف أن عبد الناصر ، كان واجبا عليه أن يقول له : تعالى : قل رأيك .

■ محمد سيد أحمد :

الأستاذ فيليب جلاب عمل كتابا جاء فيه أن عبد العزيز أحمد اقتنع ، فى النهاية حسب ما ذكر فى الكتاب ، بأن السد العالى سليم .

■ توفيق الحكيم :

ان ما جعلنى أشعر أنه معارض هو اضطهاده . فانه عندما حصل على جائزة الدولة التقديرية لم يتم التصديق عليها من عبد الناصر . وكان واجبا على عبد الناصر أن يصدق ، ويقول : « ولو أنه معارض لنا لكن هذا شىء آخر » . وكذلك الأمر مع السنهورى . هذه الأمور لم تكن تصح . لابد — كمفكرين — أن نفصل بين عاطفة الحب وبين تنبيه الأمة . لماذا أقول أنه لابد من صدمة كهربائية بعد عشرين سنة ؟ لأن الرجل وصل من التقديس الى درجة أن أى نقد له يصبح هجوما . جنازته ، فى العالم ، لم يحصل مثلها أبدا . وهناك ناس حتى اليوم ، يقرأون له الفاتحة . انتظر عشرين سنة عليه وسيصبح « الشيخ » عبد الناصر . كل هذا عظيم ! . ولكن الشعب يحدد أفكاره ، ويجب أن يناقش الأفكار ، والا تجمد عقله وفقد الوعي فعلا . وانى أقصد دائما بالوعى — ليس وعى أنا كما يقول بعض الهازلين — انما المقصود هو وعى أهم من شخصى أنا الفانى .

أن المهم والمقصود هو وعى الأمة كلها التي جمدها وشكلها رأى رجل واحد . نعم ، أن الذى حدث أنه تبلورت البلاد كلها تحت رعاية شخص ، فى التفكير ، حتى أن أستاذ الجامعة لما كان يحاضر لتدريس التاريخ يملؤه تزييفا ، ويعمل سدا ما بين الماضى كله وبين الحاضر . بعد الثورة ، البلد — بالحكم المطلق — تفقد جزءا كبيرا من وعيها .

■ عبد العظيم أنيس :

أحب أن أقول ، أن النقطة التي يخاف منها الأستاذ توفيق الحكيم ، فيما يتعلق بتحكم العاطفة ، فى أحكامنا على أفكار الثورة وانجازات الثورة والجوانب الايجابية فيها والجوانب السلبية ، اعتقد : أن هذا الخوف غير متوفر فى عدد كبير من الموجودين هنا . وعلى الأخص ، اتحدث عن الصف الذى أنا موجود فيه ، ابتداء من خالد محيى الدين حتى د. فؤاد ثم لطفى الخولى ثم أنا ، لاننا قاسينا فى ظل الثورة الكثير . وأنا ، عن نفسى أقول فى ايجاز اننى فصلت من الجامعة سنة ١٩٥٤ بقرار من مجلس قيادة الثورة لا لشيء الا لاشكاري السياسية . ثانيا اعتقلت ٥ سنوات و ٣ شهور ايضا فى ظل عبد الناصر ، وحررت فى انتخابات ١٩٥٧ ، وفى لقمة العيش . كل هذه اعتبارات لا تجعل مجالا لى مشاعر عاطفية خاصة من ناحية اتجاه عبد الناصر . وانما أحاول أن أؤكد رؤية موضوعية للمجتمع المصرى وتطوره خلال العشرين سنة الأخيرة ، رؤية موضوعية تتضمن ايجابيات كثيرة لابد أن ندافع عنها ونتمسك بها من أجل المستقبل وتضمن أيضا ، السلبيات .

■ لطفى الخولى :

دكتور أنيس : هل نفهم من كلامك أن هذه وجهة نظر أخرى . وأن من تعرض للمعاناة فإن هذا يمنعه من الرؤية الموضوعية للتجربة ولا يجعل منها معيارا للحكم على عبد الناصر والتجربة ؟

■ توفيق الحكيم :

هذا ما يجب أن يكون رائدنا هنا . اننا موجودون من أجل مصر في مستقبلها الذي نحاول نراه . هذا واجبنا ، هنا ، أن نشعر بأننا نطرح أسس تفكير لمصر في المستقبل . فاذن ، نحن نطرح — جانباً — عاطفتنا . وأريد استبعاد حبى وأنت عارف ، أنا ، دائماً ، أحبه جداً بقلبي . وفي الحقيقة ، شتمت ناساً من أعز الناس لى من أجل عبد الناصر . ومن المعروف اننى قليل البكاء . ولكن لما رأيته في الصور بعد موته ، ما قدرت أن أمنع الدموع .

■ عبد العظيم أنيس :

والآن ، نعود الى فكرة الثورة وافكار عبد الناصر . وهنا سوف نستقى استدلالاً من كثير من التطبيقات بالاضافة الى عدد من الخطب . في السنتين الأوليين من الثورة ، كن هناك صراخ شديد في مجلس قيادة الثورة . ولم يستقر الا بعد سبتمبر ١٩٥٤ . وبالتالي ، كانت اتجاهات فكرية مختلفة : كان هناك اتجاه وطنى هذا الاتجاه الوطنى غير محدد المعالم ، هذا الاتجاه حاولت الامبريالية الأمريكية أن تطوقه في السنوات الأولى من الثورة ، وبشكل واضح . لقد جاء وقت ، ظن فيه عدد من اليساريين أن الامبريالية ، الأمريكية أفلحت في تطويق الثورة بهذا الشكل . ولو أن هذا ثبت أنه غير صحيح . لكن يهمنى الإشارة الى حقيقة الموقف من الناحية التاريخية .

عبد الناصر ، عبر في كتابه « فلسفة الثورة » عن خطوط استراتيجية عامة تتعلق بالنضال الوطنى ، فيما يتعلق بمصر ، ووضعها في الدوائر الثلاثة التى أسميها خطوطاً استراتيجية عامة : الدائرة العربية والدائرة الأفريقية ودائرة الاسلام . . وفي تقديرى أن هذا الكتاب كان يعكس حدود وقصور فكر عبد الناصر ، في ذلك الوقت ، هذا الفكر الذى تطور ، بعد ذلك ، تطوراً كبيراً من الناحية الاجتماعية . لقد كان ينقص الثورة فكر اجتماعى واضح ، وفكر جماهيرى واضح . بمعنى على أى قوة سياسية ،

وبأى شكل — أو تنظيم — شعبى . يمكن أن تعتمد الثورة ؟
ولذلك ابتدأت تجارب الثورة . فى هذا الاتجاه . مع الاتجاه الوطنى
العام الذى سارت فيه . ففكرت فى تنظيم مثل « هيئة التحرير »
تحت شعارات « الاتحاد والنظام والعمل » . لكنها كانت منظمة
غير جماهيرية ، وكانت يافضة رسمية أكثر من أى شىء ، وغشلت
فشلا فريعا فى كل شىء . لم تستطع أن تعبر عن أى شىء .
ثم جاء ، بعد ذلك ، موضوع الاتحاد القومى حتى ١٩٦٢ . فإذا
لخصنا فكر الثورة فى خطوط كبيرة — فى الفترات الأولى — وخصوصا
فكر **عبد الناصر** ، فإن فكر **عبد الناصر** كان متجهها : إلى فكر
وطنى عام ، استقلال وطنى . . جازئ نسميها فكرة نظرية ، وطبعاً
هى فكرة مطروحة فى العالم كله من قبل **عبد الناصر** . ثم محاولة
كسر شوكة الاقطاعيين عن طريق إجراء اصلاح زراعى يستطيع
أن يكسر شوكتهم دون تحديد واضح لمواقف ومطالب . . الفئات
الاجتماعية الأخرى فى الريف ، ابتداء من فقراء الفلاحين حتى
اغنياء الفلاحين (وهم ليسوا اقطاعيين ، ويختلفون عنهم فى أن
الاقطاعيين هم أساسا كبار الملاك غير المقيمين — عادة — فى
القرية ، والذين يتبعون أسلوبين : أما أسلوب الاعتماد على عمل
الإجراء فى التنمية الزراعية ، أو أسلوب تأجير الأراضى وهم
مقيمون فى المدينة) لكن بالنسبة لـ **اغنياء الفلاحين** (وهم ملاك
الخمسين فدانا والستين فدانا والمائة فدان) وحتى أيضا بالنسبة
لفقراء الفلاحين . . أقول أن الثورة لم يكن لها عندما قامت فكر
واضح أو موقف محدد بالنسبة لهؤلاء وأولئك . ولذلك ترتب على
قانون الإصلاح الزراعى ، من الناحية الفعلية ، أنه دعم المراكز
الحقيقية لـ **اغنياء الفلاحين** . القانون ، بالطبع انصف عددا من
لفقراء الفلاحين . لكنه ظل محدودا جدا بالنسبة لـ **جمهرة الفلاحين**
فى الشعب المصرى ، التى ظلت مكاسبها محدودة بالنسبة للمكاسب
السياسية والاقتصادية التى كسبها **اغنياء الريف** فى داخل القرية
المصرية . هذه النقطة ، تبين أن الفكر النظرى غير مفصول عن
التطبيق . واستدل من هذا ، أن حدود الفكر النظرى الذى كان
موجودا — فى هذا الوقت — فى داخل مجلس قيادة الثورة هو
كسر شوكة الاقطاعيين ، لا أكثر ولا أقل ، دون الاهتمام الكافى
بأن تعود الأرض لمن يفلحها ، وأن يحدث تطوير ثورى فى الريف
المصرى من الداخل .

أيضا : أحد الأهداف التي كانت موجودة في كسر شوكة
الاقطاعيين هو تحويل عدد من هؤلاء الى مساهمين في الصناعة
والتجارة في المدينة .

فاذا جئنا الى فكرة التصنيع ، فسوف نرى أنه الى جانب الاعتماد
على الجزء المتوفر من تحويل امكانيات الريف الى الصناعة والى
المدينة ، كانت هناك فكرة أساسية ، في ذلك الوقت ، هي
الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تقدم الصناعة المصرية وتنميتها
ولذلك جاء القانون الذي أشار اليه **خالد محيي الدين** حول رأس
المال الأجنبي . لكن هذه افكرة فشلت في التنفيذ فشلا تاما ،
لأن الامبريالية الأمريكية — في محاولتها لتطويق ثورة ١٩٥٢ —
كانت تستهدف أهدافا لم تكن قيادة الثورة مستعدة أن تعطىها على
الاطلاق . وبالتالي ، وقف موضوع تدفق الاستثمارات الأجنبية
الى الداخل اذى كان مرتبطا بتحقيق هذه الأهداف السياسية ..
أهداف تدعيم مركز الامبريالية الأمريكية في مصر وفي المنطقة
العربية كلها . أيضا ، من الأفكار التي طرحها **عبد الناصر** في
كتابه « فلسفة الثورة » — ولو لم يطرحها في أكتاب بصراحة
ووضوح — انها اعتقد ، شخصيا ، انها كانت في باله (لأنه لا ننسى
أن **عبد الناصر** والضباط الاحرار كانوا خلاصة تجربة ١٩٤٨
وحرب ١٩٤٨) أقول : من هذه الأفكار ، فكرة البعد العربى
والدائرة العربية كانت أيضا في أذهانهم . لأنه كان مستحيلا أن
يتطور الصراع بين مصر واسرائيل ويصبح معزولا عن بقية العالم
العربى ، وخصوصا المشرق العربى يعنى سوريا — الشعب
الفلسطينى — لبنان — الشعب العراقى .. الخ أى المنطقة
الملاصقة لاسرائيل . النظرة الى اسرائيل — ككيان صهيونى من
خلال دعم الامبريالية العالمية لها باعتبارها العصا الغليظة للامبريالية
— لم تكن واضحة في كتاب «فلسفة الثورة» بالإضافة ، انى قلت ،
أن كتاب « فلسفة الثورة » — أيضا — لم يكن يطرح قضايا فكر
اجتماعى بكيفية واضحة . تلك حدود الفكر الذى كان موجودا ،
في الفترة الأولى ، بشكل عام . هو فكر وطنى عام ، لكن
تطبيقاته كانت مقصورة في هذا الاتجاه ، اذ لا وجود لتنظيم شعبى
حقيقى تعتمد عليه الثورة ، ولا محاولة لتأصيل هذه القضية ،
مضية تنظيم الشعب ودواعيها ومستقبلها ، وبالإضافة الى عدم

وجود فكر اجتماعي واضح . لهذا ، نستطيع أن نقول بشكل عام :
أن الضباط الأحرار وقيدهم النور كانت بعض — في تلك الفترة
والى حد كبير — أجزاء من البرجوازية المصرية التى كانت تمنى
الاستقلال ، وكانت تمنى الصنيع ، ولكن كانت تدرك أيضا
قصور امكانياتها فى ظل الوضع الدولى والمحلى الذى كان سائدا
فى هذه المنطقة . وكانت تمنى ، أيضا ، نوعا من التعاون
العربى يقرب أشياء كثيرة من التى بدت بعيدة فى تلك الفترة . فى
المرحلة الثانية أيضا ، وأنا أقول بإيجز شديد ، التى هى ، فى
رأى ، ابتدأت من « الميثاق » وما بعدها ، الثورة ، حدث تغير
كبير فى فكرها خلال هذه المدة ، لأنها تعلمت دروسا كثيرة . وهذه
الدروس انعكست ، بدون شك ، فى « الميثاق الوطنى » . وعلى
الرغم من الايجابيات الفكرية الكثيرة التى انعكست داخل
« الميثاق » ، هناك سلبيات فكرية أحدد بعضها :

أولا : ابتداء لست من المقتنعين بأن هناك شيئا اسمه الناصرية
بمعنى Nasserism أى نظرية فكرية مثل الماركسية ومثل
الوجودية ومثل الوضعية المنطقية .

الأفكار التى طرحت فى الميثاق كثير منها أفكار تتعلق بالنضال
الوطنى ، وأنا أحبذها تحبيذا كاملا ، أو تتعلق بالوحدة العربية ،
من ناحية المبدأ ، وأحبذها . وأفكار تتعلق بالعدل الاجتماعى أكثر
مما أسميها اشتراكية بالمعنى العلمى . مع ذلك طرحت أفكارا
تغازل الفكر الاشتراكى كثيرا فى داخل هذا المنطق ، واقتربت من
الفكر الاشتراكى اقترابات كثيرة داخل « الميثاق الوطنى » ،
لأشك فى ذلك ، وينبغى أن نقول هذا بشكل واضح .

الاجتهادات النظرية التى فى الميثاق اجتهادات كثير منها شائع
باستثناء اجتهاد أو اثنين .

أما أهمية النظر الى مصر — فى « الميثاق » — كقاعدة للنضال
فى العالم العربى ضد الامبريالية الدولية ، ومن أجل المحافظة على
الاستقلال الوطنى فلاشك أن هذا ليس اجتهاد عبد الناصر إنما
هذا تطبيقه . وهذه الرؤية ، تحمد لعبد الناصر كزعيم .

ومن الطبيعي ، أن تؤيد في كل هذا ، أيضا ، الأفكار المتعلقة بالنظرة العربية للمنطقة . البعد العربي عندما ينعكس ، في « ميثاق » ، هو — أيضا — بعد هام . والبعد المتعلق باعدل الاجتماعى ، وعديد من الأفكار الاشتراكية التى أقرت بأن هناك صراعا اجتماعيا بين الطبقات ، هى أيضا أفكار صحيحة كانت موجودة — بالطبع — قبل عبد الناصر . لكن الجديد أن عبد الناصر تبناها وأصبحت جزءا من سياسة الدولة الرسمية .

وربما كان الاجتهاد النظرى الوحيد الذى اضافهُ عبد الناصر فى داخل الميثاق — وأنا اعتبره اضعف اجتهاداته — هى فكرة تأميم الصراع الاجتماعى . وهذه الفكرة تنعكس ، بشكل أو بآخر فى داخل « الميثاق » على أساس أنه يمكن ، فى ظل دولة فيها علاقات رأسمالية ، وفيها طبقات أن يوفق بين هذه الطبقات بحسن تدبير الحاكم . وينعكس هذا فيما يسمى تحالف قوى الشعب العاملة . أنا لست ضد تحالف قوى الشعب العاملة ، وهو مبدأ سليم . لكن يجب ألا ينظر الى التناقضات بين فئات تحالف قوى الشعب العاملة ، فقط من زواياة أن هذه التناقضات لا بد وأن تنفجر ، بمعنى أن تؤدي الى كارثة . لأن هذه التناقضات يمكن حلها فى ظل صراع اجتماعى صحيح . ولكن لا بد أن يعطى لهذا الصراع الاجتماعى مدلوله الحقيقى فى تنظيمات جماعية تستطيع أنها تؤثر على النظام ، وتستطيع أنها تعكس ، حقيقة ، رغبات جماهير العمال والفلاحين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة .

هناك ، كانت فكرة تسيطر على ذهن عبد الناصر : وهى أنه يمكن عن طريق السلطة وعن طريق الدولة ، وعن طريق الحاكم العادل ، الذى يقف فوق هذه الطبقات كلها ، وفوق الصراعات ، أن يحل التناقضات الاجتماعية . لكن هذا لم يكن صحيحا ، من الناحية الموضوعية ، بدليل أنه ، من سنة ١٩٦٥ ، أى بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى ، كان لا بد من اجراءات أساسية فى داخل الزراعة المصرية ، من أجل ضمان تراكم رأس المال . وهذا هو القانون الذى التزمته كل الثورات من ناحية التنمية الاجتماعية . كان لا بد من فوائض قطاع الزراعة لتوفير أو احداث تراكمات جديدة من الاستثمارات . ثم أنه كان لا بد من ادخال نظام التعاون

الانتاجى فى الزراعة المصرىة وتوسيعه ، لكن هذا لم يحدث خوفا من انه يمس الملاك او يمس حرية المزارعين الفرديين فى زراعة ما يريدون .

وبسبب ان هذه الاجراءات لم تنفذ يمكن — فى الواقع ان نلقى الضوء على الصراعات التى نشأت فى بعض انحاء الريف وسميت بقضايا الاقطاع . وفى تقديرى ان هذه الصراعات لم تكن بين فلاحين فقراء ، بل بين فتراء الفلاحين من ناحية ، وبين اغنياء ومتوسطى الفلاحين ، من ناحية اخرى . وقد بدا ، فى لحظة ، ان عبد الناصر انحاز لجانب الفلاحين وصغار الملاك .

واعتقادى — بعد هذا — ان اضعف النقاط فى سياسة عبد الناصر كانت فكرة « تأميم الصراع الاجتماعى » . ان عبد الناصر لم يستخدم هذا التعبير . لكن الميثاق عبر عنه ، ويمكن استخلاصه منه من خلال دراسة الصيغة المقترحة للتحالف ، وهى ان يوجد تنظيم واحد ، ولا توجد منابر تعبر عن مصالح العمال ومصالح الفلاحين الفقراء فى داخل الاتحاد الاشتراكى . . لقد تصور انه يمكن ان توجد منظمة متجانسة تقودها قيادة فوق الصراع الاجتماعى وتستطيع ان توفق — حسبما تريد — بين مختلف الطبقات .

ربما نجد ، انه فى فترة من الفترات ، ان هذه الفكرة نجحت من ناحية التطبيق ، لكن ، هذا النجاح ، كان فى رأى ، نجاحا مؤقتا لا يلبث ان يصطدم بحقائق اسلمسية فى داخل المجتمع المصرى . وهذا ما حدث . وتبين العجز الواضح فى الاتحاد الاشتراكى حين لم يؤدى أى دور لمصلحة فقراء الفلاحين .

■ احمد عباس صالح :

اريد ان اذكرك يا دكتور عبد العظيم بأن « الميثاق » نص — ايضا — على وجود « حزب طليعى » داخل الاتحاد الاشتراكى ومنذ ١٩٦٣ بدأ يتكون ما يسمى « بالتنظيم الطليعى » ، لانه وضحت ان فكرة تأميم الصراع الاجتماعى ، هذه فكرة تكتيكية

سنتهى في آخر الأمر الى حزب ثورى قيادى له فكر متكامل .
واظن ، انه عقب تكوين هذا التنظيم ، تكون ما يمكن ان يسمى
« بمدرسة الكادر » وهى « المعهد الاشتراكى » . ولو راجعنا
برامج المعهد ، سنجد انها كانت تتجه اتجاها سليما وواضحا نحو
فكر اشتراكى علمى . وبالنسبة لفكرة امكان الحياد المطلق في
الصراع الطبقي ، لم تتحقق أيضا هذه الفكرة في التنظيم الطليعى
والحقيقة ، ان هذا التنظيم في اتجاهاته الفكرية ، أيضا ، لم يصمد
عند مواقع فكرية ثابتة . النظرية كانت موجودة . ولكن بدا ان
التطبيق سيؤدى — فيما يبدو — الى ان يعمل التنظيم الطليعى
على الحد من سلطان عبد الناصر — بعض اشياء — فى الهيمنة
على القوة الاجتماعية . فالأفكار كانت موجودة وتنفذ ، ثم يعدل
عنها ، فيه نوع من ..

■ عبد العظيم أنيس :

صحيح ! أنا متفق من الأستاذ أحمد عباس صالح . وأقول :
انه كان هناك « مداعبات » كثيرة من عبد الناصر فى هذا الاتجاه ،
بدليل انه سأل أكثر من مرة — فى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى —
عن نهاية اجراءات ٦٣ . وأن بعض الناس ، من عناصر وسطية
أو يمينية ، تحايلت عليه ليعلن أن الاجراءات الثورية قد انتهت
تماما . فكان يرفض . هذا معناه ان عبد الناصر لم يقفل الباب
رسميا أمام استمرار الاجراءات الثورية . لكن فى الناحية
التطبيقية — ورغم هذه « المداعبات » — من الواضح انه كان
يتهيأ اتخاذ هذه الاجراءات وكان يتخوف من أن تفلت زمام سيطرته
على الموقف فى هذا الاتجاه .

■ أحمد عباس صالح :

معذرة للمقاطعة .. اظن ، فى ٦٩ بدأ يحدد الملكية الزراعية
من جديد الى . ٥ فدانا ، واذكر أن هذا الكلام طرح فى خطبة من
خطب عبد الناصر وكان هناك كلام كثير فى تصريحات أو مناقشات

حول اتجاه عبد الناصر الى مزيد من الحد من الملكية الزراعية بهدف تصفية ، والحد من سلطان اغنياء انفلاحين . واعتقد ، ان هذا كان واردا ، بدليل ، انه حتى ، بعد ٦٧ ، كان هناك تفكير في مزيد من تحديد الملكية الزراعية . فهذا يعنى ، ان التطبيقات تتعارض فى النهاية مع فكرة الحياد بين القوى الاجتماعية المختلفة .

■ عبد العظيم أنيس :

ليس هناك خلاف بيننا فى هذا الاجتهاد الثانى . انتقل الى نقطة اخرى :

فى « الميثاق » اجتهاد نظرى ، واعتقد انه كان اجتهادا « قاصرا » على النظرة الى تاريخ مصر ما قبل ٥٢ . كان هناك نوع من التعسف فى الفكر النظرى المتعلق بهذه النقطة ، وبالذات فى النظر الى ثورة ١٩ وسعد زغلول وكل ما احاط بها . هناك تسطيح مبالغ فيه لمرحلة ما قبل الثورة . وبالتالي ، ما يؤدى اليه هذا التبسيط النظرى الشديد من اهمال كثير من صراعات الشعب المصرى وقياداته فيما قبل الثورة .

■ توفيق الحكيم :

المسئول عن هذا بعض اعضاء « الحزب الوطنى الجديد » الذين ساندوا الثورة لانهم كانوا خصوم ثورة ١٩ . وكان اتجاههم واضحا للنيل من ثورة ١٩١٩ والتقليل من دور سعد زغلول . ولهذا ، ربما لم يكن عبد الناصر مسئولا مسئولية رئيسية فى هذه النقطة ، اذ لم يكن له مصلحة فى ذلك .

■ عبد العظيم أنيس :

عندما ينظر مؤرخ الى « الميثاق » يجد هذا التقصير .

ومن المشاكل التى طرحت ، وكانت محل استفهام طويل ،

ولا تزال محل مناقشة ، والى الان ، مشكلة ما يسمى « بالمعادلة الصعبة » . وبمقضاها ، يمكن التنمية الى حدود مضاعفة الدخل القومى دون أن تدفع ثمن هذا أى فئات اجتماعية داخل المجتمع ، ودون أن يدفع الشعب المصرى ثمنا لهذا ، ودون أن يدفع البرجوازية واعنياء الفلاحين ثمنا لهذا . وقيل ان هذه معادلة صعبة وانا رأى ، أن هذه كانت معادلة مستحيلة . والدليل على هذا ، أنه بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى (التى استفادت فائدة كبيرة من إجراءات التمسير التى تمت بعد ٥٦) طرحت القضية ، من جديد ، طرحا واضحا . ولم يكن هناك اجابة عليها ، على الاطلاق لأنه بعد أن أممت ، وأخذت رؤوس أموال الأجانب ووظفتها كلن لا بد وأن تبحث عن تراكم جديد لرأس المال من أجل التنمية . لاننا لا نستطيع — فى ظل نضالنا الوطنى — أن نعتد على الأرض أساسا ، أو على المعسكر الاشتراكى . فالمعسكر الاشتراكى سوف يساعد بقدر جهده . لكن الأساس ، هو أن تساعد نفسك ، أى أن نقطة الانطلاق هى ما تفعله أنت وتضع أسسه فى الداخل .

اذن ، قضية المعادلة الصعبة ، مثلها مثل تأميم الصراع الاجتماعى ، كانت من الاجتهادات الجديدة لعبد الناصر . . وفى رأى الشخصى ، ان كلتا القضيتين من أضعف ما فى هذه الاجتهادات النظرية .

هذه بشكل عام ، وبايجاز شديد الافكار التى طرحت فى المرحلة الثانية .

وبالطبع انعكست هذه كلها فى سياسة التصنيع ، فاتجهت الى التركيز على الصناعة الاستهلاكية ، مثل صناعة السيارات ، وصناعات أخرى . . ليس معنى كلامى هذا ، أنه لم يكن هناك جهد ايجابى كبير فى الخطة الخمسية الأولى . . نعم ! كان هناك جهد ايجابى لا ينبغى أن ننكره . ولكننا نتكلم — هنا — عن قصور افكار التنمية الموجودة فى الميثاق كما انعكست فى التطبيق . فهذه نقطة تتعلق — أيضا — بعدم العزل بين التطبيق ، وبين الفكر النظرى فى عدد كبير من القضايا .

من ضمن الأفكار التى لا تزال ايجابية ، فى داخل « الميثاق » فكرة عدم الفصل بين الحرية السياسية وبين الحرية الاجتماعية . هذا التفكير ، كان تفكيراً جديداً بالنسبة للمجتمع المصرى .. الاشتراكيون القدامى واليساريون كانوا دائماً يؤكدون على هذا المعنى الى ان تبنته الدولة رسمياً فى « الميثاق الوطنى » .. وهذه النقطة ايجابية على الرغم من سوء التطبيق ، فى بعض الأحيان . وأخيراً فإنه ، مع كل القصور ، يظل فى رصيد الثورة وفكر عبد الناصر فكر نظرى صحيح ينبغى أن ندعمه ونتمسك به من ناحية المبدأ ، حتى لو حصل اختلال فى التطبيق .

■ توفيق الحكيم :

الفكرة التى تبنت رسمياً ارتباط الحرية السياسية بالحرية الاجتماعية فكرة صحيحة . وأنا أذكر اننى كتبت ، قبل اثورة ، وقلت الصوت السياسى تابع للصوت الاجتماعى ، تابع للملكية . كبار الملاك .. كبار الملاك — وهم من عندهم الأرض — الذين يأخذون ، ليس ثروة محصول القطن فقط ، بل يأخذون الأصوات السياسية .. هذه الأفكار كانت موجودة ، طبعاً ، لكن كونها توضع رسمياً كمنهج رسمى للدولة فهذا مهم ..

ظاهرة أخرى ، كنت أحب أن تدرسوها ، هى انه تولدت ، بعد تحديد الملكية ، ظاهرة جديدة تتمثل فى أن هناك أغنياء فى الريف يكونون ثروات كبيرة ، لا من التملك بل من تأجير الأرض لأنهم يستفيدون من أن الايجارات منخفضة أيضاً .. ايجار الشقق المفروشة .. فأصبح هناك طبقة من الأغنياء على أساس الايجار لا على أساس الملكية .. وأنا أعرف ، فى الريف ، بعض الناس الذين كانوا فى غاية الفقر تقريباً . وكانوا مستأجرين بسطاء فترقى الواحد منهم الى طبقة جديدة اقتصادياً ، فلم يعد يعمل بأيده إنما أخذ ينمو ، واشترى جراراً بخارياً ، وبدأ يؤجره ، وبدأ يستخدم صغار الفلاحين الفقراء الذين كان فى صفوفهم فى يوم من الأيام .

■ لطفى الخولى :

هذه هى النقطة التى أشار إليها د. عبد العظيم أنيس . من أن تطبيق الإصلاح الزراعى أدى الى توسيع قاعدته اغنياء اريف وخلق الظروف المناسبة لاستغلالهم .

■ توفيق الحكيم :

وهذا الثرى ، أصبح عضوا فى الاتحاد الاشتراكى ، وأصبح له اتجاهات سياسية وله دور أساسى . « فالأرض لمن يزرعها » اتخذت معنى آخر .. هو كان يزرعها سابقا ، ولكنه ترقى الى أنه لم يعد يزرعها بيده ، ولكن أصبح طبقة مالكة هو مالك بلا ملك أو هو صاحب ملك قليل ، مالك مثلا لعشرة أفدنة ، ولكن استغلاله على نطاق ٥٠ فدانا ، وإذا به من اثرياء اريف .

■ أحمد عباس صالح :

موافق على أغلب العرض الذى قدمه د. عبد العظيم أنيس . ولكن هناك نقطة فى المنهج ، لكن هى فى الموضوع أيضا . وهى انه ينبغى وضع الفكر الذى طرحته ثورة ٢٣ يوليو ليلة ٢٣ فى المبادئ الستة بالنسبة للأفكار التى كانت مطروحة فعلا فى المجتمع المصرى والصراعات السياسية التى كانت موجودة فى المجتمع المصرى .

فى الواقع ، لو لاحظنا الفترة من ٤٦ الى ٥٢ ، سنجد أن هناك نموا واسعا الى حد ما للأفكار الاشتراكية العلمية ، وبلورة لها فى المجتمع . وكانت تطرح كثيرا من الحلول لمشاكل المجتمع ، سواء من ناحية الاستقلال أو من ناحية إعادة (تعميق) الثورة الاجتماعية .

وكانت هناك أيضا ، شرائح مختلفة من التفكير اليسارى الى جانب اتجاهات الفكر اليمينية والتصنيفات المختلفة . نتيجة هذه الصراعات ، ونتيجة ظروف معينة ، حدثت ثورة ٥٢ ، ولم تطرح

الا ذلك الجانب الذى فيه شىء من الغموض ، فى المبادئ الستة ، التى طرحتها فى هذه الفترة . هذا الجانب ، فيما اعتقد ، كان امتدادا لتيار فكرى — موجود ايضا فى المجتمع المصرى — كان يفكر فى تحديد الملكية الزراعية ، كان يفكر فى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى لحكم المجتمع المصرى . هذا النوع من التفكير النظرى طرح فى حزب أحمد حسين ومحمد خطاب ومريت غالى ، وايضا اظن الدكتور أحمد حسين فى « جمعية الرواد » ، هذا النوع من الأفكار ، ربما كانت المبادئ الستة تشير اليها ، الى حد ما .

واستمر صدام ثورة ٢٣ يوليو ، من خلال هذه البلورة ، ضد الفئات أو القوى الاجتماعية التى تختلف مع هذه المبادئ ، مثلا : الاختلاف مع بعض قيادات حزب الوفد ، فيما يختص بقضية اصلاح الزراعى . بينما كانت قطاعات أخرى — حتى من الرجعية اليمينية الشديدة — توافق على تحديد الملكية الزراعية . وظل الموقف الفكرى للثورة . وهو يتبع — الى حد ما — تلك الفكرة التى تظن ان سيطرة الطبقة الوسطى الصغيرة على المجتمع المصرى ، واتساع قاعدتها ، هى الوسيلة للاصلاح الاجتماعى فى مصر .

ما احب ان اضيفه هو ان عملية ثورة ٢٣ يوليو كانت ، فى الواقع ، فى حالة جدلية مع القوى الاجتماعية فى مصر . وان تغيرها وانتقالها من وضع فكرى الى وضع فكرى آخر كان نتيجة لهذا الجدل ، وهذا الصدام . وايضا نتيجة المشاكل الموضوعية التى طرحت نفسها . الخلافات — كما تفضلت وكما قلت — فانه حتى سنة ٥٦ كان التفكير انه من الممكن التنمية الصناعية تأتى عن طريق راس المال الحر الأجنبى والمصرى وتشجيعه الى حد مطلق .. ووضعت القوانين التى كانت تعنى المشروعات الصناعية من الضرائب لمدة خمس سنوات . وأنشئ البنك الصناعى ، يعنى ، كانت هذه الأفكار امتدادا لنفس الأفكار القديمة الخاصة بالمجموعة الوسطية التى تمثل الطبقة الوسطى ، ولكن هذا فشل فى التطبيق يعنى ، ان الثورة كانت تحاول أن تنفذ شيئا ما — طبقا للمفاهيم التى جاءت بها أولا — ولكنها لا تلبث أن تكتشف انه لم يحدث تجاوب بينها وبين الطبقات التى تظن انها تمثلها . وفعلا لم يحدث التجاوب ،

لأنه ، فيما يبدو ، من خلال التجربة التاريخية ، لا ترضى طبقة أن تحكم بالنيابة ، ولا بد أنها تحكم نفسها بنفسها . ومن هنا تطور الفكر . . فكر ثورة ٢٣ يوليو على أساس (برأجهاتى) . وكان عبد الناصر يقول دائما : « التجربة والخطأ » . وظللنا فى مرحلة التجربة والخطأ الى « الميثاق » . . « الميثاق » يمكن نقول ان هذا بداية تبلور . لأنه فى الواقع — حتى عبد الناصر — كان يلح على أن « الميثاق » ، هذا ليس نظرية ، إنما هو دليل عمل فى مرحلة معينة (١٠ سنوات) وأنه لا يلبث أن يتغير . وهذا أيضا منطلق من منطلقات التفكير (البرأجهاتى) أن لا يتقيد عبد الناصر بنظرية ، حتى يكتشف الواقع أو يحدد له مفاهيم ، وسواء كان هذا التفكير صحيحا ، أو غير صحيح ، فسوف نلاحظ أنه حدث — نتيجة تفاعله مع القوى الرئيسية فى المجتمع وهى قوى العمال والفلاحين — أنه اقترب شيئا فشيئا من الأفكار الاشتراكية .

ولعلنا لو وضعنا جدولا أو رسما بيانيا لحركة الفكر لثورة ٢٣ يوليو ، فسنجد أنها كانت تصعد باستمرار ، مع وجود شيء من الذبذبات ، الى اتجاه اليسار . وحدثت محاولة لتحديد معنى — مثلا — الاشتراكية . « الميثاق » جاء وقال الاشتراكية العلمية . وقال ان هناك صراعا طبقيًا . لكن عندما قامت قيامة بعض الأوساط اليمينية عاد عبد الناصر وقال : والله أنا ما أعنيه بالاشتراكية العلمية هو أننا نفكر بمنهج علمى فى تطبيق الاشتراكية ، وهومتجنب للاصطلاح العلمى الشائع فى الثقافة السياسية . ونحن نعلم ، انه قد نشب صراع فى داخل الاتحاد الاشتراكى وتنظيماته المختلفة حول الاشتراكية : عربية ام اشتراكية علمية . . الخ لقد حاولت بعض القوى أن تطالب عبد الناصر بأن ينفى ، أو يستبعد المفهوم الاشتراكى عن الاصطلاح العلمى الشائع تحت شعار فكرة الاشتراكية العربية على أساس أن لها خصائص مستقلة وأنها نابعة من البيئة . . الخ المهم حدث تهرب من مضمون كلمة الاشتراكية العلمية الذى ورد فى « الميثاق » الذى لم يكن تفسير عبد الناصر له تفسيرا قاطعا لأبعاده عن الاصطلاح العلمى الشائع . إلا أننا نذكر ، جميعا ، انه فى إحدى الجلسات ، وفى كتيب طبع أظن — وكان مع أمناء الاتحاد الاشتراكى ، أو شيء من هذا القبيل فى الجزيرة — حدد عبد الناصر أنه لا توجد اشتراكيات متعددة ،

بل توجد اشتراكية واحدة ، انه تطبيق عربى للاشتراكية . وهذا ، أيضا ، كان تطورا فى المفهوم العام عند عبد الناصر . وفى الواقع ، ان عبد الناصر كان يقترب شيئا فشيئا من الافكار المطروحة ، فى المجتمع المصرى ، وكان يجرب بعضها . كان يرفضها ، أولا ، ثم تأتى المشاكل فيقبلها ثم يمضى معها . انما القول باضافة فكر ، او اختراع فكر ، اسمه الفكر الناصرى هو ، فى الحقيقة ، قضية محل جدل . ونحن نعلم عن وجود كثير من الكتابات ، فى هذه الفترة ، فى مجتمعات العالم الثالث اظن انها — لظروفها الخاصة — يمكن ان يكون لها ايضا نظرية خاصة . وما اكثرت الكتابات التى كتبت حول ... البحث عن نظرية ، وما ظهر عن الطريق الخاص الخ .

ربما كان فى ذهن د. عبد العظيم ان يحدثنا عن المواقف الاساسية الفكرية فيما يختص بالصراع بين الكتلتين الكبار ، مثل فكرة عدم الانحياز والحياد الايجابى ، وتكوين كتلة ثالثة فى مواجهة الصراع بين الكتلة الرأسمالية والاشتراكية ، فهذه ، ايضا ، كان لها اثر فى فكر الثورة . ولكن سرعان ما تعدل هذا الفكر . فبعد ان كان يتجه الى ان يكون حيادا بين الكتلتين توسع معنى الحياد الايجابى ، واتضح انه كان انحيازاً الى جانب القوى الاشتراكية فى مدائها وتصنيفاتها للامبريالية .. كل هذه الافكار فى الواقع كانت موجودة ويتجه اليها عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو .. الا انه فى التطبيق . فى الواقع ، كان هنالك خلل كبير جدا . يعنى ، تطرح مفاهيم على المستوى الفكرى عظيمة جدا ولكن لم يكن هناك تطبيق سليم او صادق لهذه المفاهيم .. الآن لم يبق من الحركة الناصرية — ان صحت العبارة — الا الفكر . فاذا ما ناقشنا هذا الفكر نجده فعلا فكرا متقدما . وهذه هى نقطة التناقض التى سنصطدم بها — باستمرار — وهى انه : اثناء قيادة عبد الناصر ، كانت هناك افكار عظيمة مطروحة ولكن ، فى التطبيق ، الحقيقة ، كانت هناك فواصل . وبالعكس كان يمكن الخروج على هذه المفاهيم فى كثير من الاحيان ، وذلك كما قال الدكتور عبد العظيم ، عندما أشار الى الالتزام بقضية فكرية وعدم الالتزام بهذه القضية فى التطبيق . وكان د. عبد العظيم يريد ، فى الواقع ، ان يصل الى النسبة الحقيقية او النسبة التطبيقية لهذه القيادة فى الصراع الفكرى .

مقضية « التوازن الاجتماعى » وفكرة التوازن الاجتماعى . فيما يتعلق بهذه القضية ، فنحن نعلم انه لم يظهر ، فى تاريخ السياسة ، حكم يتخيل أو يتصور ، انه من الممكن أن يكون هناك حياد فى السلطة فى مواجهة الطبقات . لم يعرف فى التاريخ السياسى أبدا مثل هذه الفكرة الا فى حزب العمال البريطانى . فقد روج هذا الحزب لفكرة حياد الدولة فى مواجهة الطبقات . فحتى هذه الفكرة لم تكن جديدة . فاذا صح هذا ، تعين علينا أن نكف عن اعتبار الناصرية مذهباً سياسياً ، وانما هى حركة ثورية برجماتية ، تصل بالتدريج الى مفهوم نظرى . ثم يتعين ، بعد ذلك ، متابعة هذا المخط الذى أوشك أن يصل الى المفهوم النظرى العلمى الحقيقى فى السنوات الأخيرة قبل ٦٧ بقيادة عبد الناصر لثورة ٢٣ يوليو .

بعد ٦٧ ، حصل نوع من التوقف ، وساد الظن بأن العملية انتقلت من ثورة اجتماعية تحررية الى ثورة تحرر وطنى ، وبالتالي ، فإن كل التحولات الاجتماعية ينبغى أن تتوقف . وفى هذا المناخ سادت فكرة التجمع الوطنى . الا انه لم يحدث توقف فحسب ، بل حدث أيضاً رجوع عن الثورة الاجتماعية .

ان ملخص كلامى : هو أننا ، ونحن نحاول أن نكتشف الافكار الأساسية لثورة ٢٣ يوليو ، علينا أن نتنبه الى أنها ثورة برجماتية تقترب ، أو تحاول الاقتراب من مفهوم نظرى كامل ، لكن هذا لم يتم الى وفاة عبد الناصر .

■ توفيق الحكيم :

أحب أن أضيف شيئاً الى هذا المفهوم ، ان كل كلامنا انصب على النواحي السياسية والاقتصادية . ويجب الا ننسى حصيلة ثورة يوليو فى الجانب الفكرى : هل تقدمت بالفكر ، من حيث هو فكر ؟ أم أنها ساعدت على ظهور التخلف الذى يسمونه الرجعية القتارية ، فيما يختص بهذا التفكير ، هذا النوع من التفكير الذى يشعرونا — مع الأسف — أننا بحاجة الى معركة أخرى . كنا نظن أو نتوهم أننا تجاوزناها ، وهى مقاومة التخلف الفكرى والتجارة بالدين

والرجعية الفكرية ، فالى اى مدى ساعدت حركة ثورة ٢٣ أو
الناصرية على تشجيع ، أو على الأصح ، على ترك التخلف الفكرى
ينمو على حساب التقدم الفكرى والحرية الفكرية التى هى الحضارية؟

فهذه قضية يجب أن تبحث . لأنه بدون التقدمية الفكرية لا يمكن
تفهم الاشتراكية .

■ لطفى الخولى :

إذا !ذنتم تنهى الجلسة الآن . وشكرا .

انتهت الجلسة الرابعة

الجلسة الخامسة

سليبيات

التجربة

الناصرية

اهتمت مناقشات الجلسة الخامسة ، من جلسات الحوار حول التجربة الناصرية ، بمحاولة تقديم تقييم موضوعي « لسليبيات التجربة » .

ولم يكن هناك خلاف حول أن للتجربة « ايجابيات » كبيرة لم تكن — كما قيل — محل شك : فاستمرار عبد الناصر على التغير واستمرار الثورة .. المواقف الفكرية والعملية المعادية للاستعمار — الانحياز الى فكرة التغير الاجتماعى والى الطبقات الفقيرة فى الشعب — فكرة الـ ٥٠ ٪ عمال وفلاحين فى المؤسسات السياسية والتشريعية — الاجراءات التى هزت قدسية الملكية الخاصة — تحديد موقف مصر فى حلبة الصراع العالمى ... كل هذه — كتبت — فى مقدمة ايجابيات التجربة .

ولكن عند مناقشة « السليبيات » حدث خلاف حول توصيفها :

— رأى يقول انها كانت من الضخامة بحيث يجوز أن نستخدم كلمات « الخراب » و « الردة » بدلا من « السليبيات » .

— الراى الآخر : يقول انها لا تخرج عن كونها « سلبيات » ، ايا كان حجمها . ولكن أين كان تكمن هذه السليبيات ؟

ساد الاتفاق بشكل عام — على أنها كانت قائمة فى الفكر والتطبيق على السواء وربما تكون قد تمثلت :

— فى محاولات البحث عن « طريق ثالث » للاشتراكية ، ذكر بعض المشاركين ، انه غير موجود .

— فى عدم وجود تصور أو تخيل لشكل المجتمع الجديد .

— فى محاولة رسم صورة « للاشتراكية » يمكن أن تبنى بدون توضيحات .

— فى عدم حسم قضية التنمية .

— فى تشجيع أنماط سلوكية فى الاستهلاك لا تستند الى قاعدة راسخة من الصناعة الثقيلة والزراعة المتطورة ؟

— وربما ، كان لا بد من اضافة فقدان الحوافز المعنوية ، وفى مقدمتها ، المثل السلوكى الأعلى .

■ لطفى الخولى :

هذه هى الجلسة الخامسة من جلسات الحوار الذى بدانه مع استاذنا توفيق الحكيم . ولقد حاولنا ، فى الجلستين الثانية والثالثة ، أن نستشرف آفاق المستقبل وأى طريق نسلك : الطريق الليبرالى أم الاشتراكى . واختلفنا حول اختيار الطريق وان كنا قد اتفقنا على أن مصر التى نستشرفها هى « مصر الاشتراكية » .

وفى الجلسة الرابعة ، بدأنا نفتح ملف التجربة . واتفقنا ، على أن الفترة — موضوع التقييم — تمتد من يوليو ١٩٥٢ الى سبتمبر ١٩٧٠ . وفى مناقشة هذه الفترة طرحت للتحليل وللتقييم الأفكار الرئيسية التى تضمنتها منشورات الضباط الأحرار ومواثيق الثورة وبعض خطب عبد الناصر .

وفى جلستنا الخامسة ، هذه ، نواصل تقييم التجربة والكلمة الآن للاستاذ خالد محيى الدين .

■ خالد محيى الدين :

أؤيد الطريقة التى عرض بها د. عبد العظيم تقييم التجربة . لكن لاحظ فقط أنه تحدث عن سلبيات ، ولم يتكلم عن ايجابيات .

■ عبد العظيم انيس :

لو سمحت لى أقاطع هنا . أنا متصور ، أنه غنى عن البيان ، فى كلامى ، أن ايجابيات الفكر فى ثورة ٢٣ يوليو ، والمعبر عنه فى « الميثاق » ، وعلى وجه الخصوص من زاوية الفكر والنضال الوطنى ، ومن زاوية التقدم الاجتماعى ، ومن زاوية البعد العربى — يعنى ايجابيات هذا الموضوع أعتقد أنها — فيما يتعلق بى ، أو بوجهة نظرى — ليست محل شك . لكن ما هدفت اليه هو نقد الجوانب الفكرية التى أعتقد أنها قاصرة . أما الايجابيات فهى كثيرة وليست محل خلاف .

■ توفيق الحكيم :

أيضا اضم صوتي ، في هذا ، بأن الايجابيات لم تكن محل شك وخصوصا بالنسبة لي . لماذا ؟ لأنه واضح ؟ من موقفي في أول الثورة ، وواضح من كلامي ، وواضح من كتاباتي ، أنني كنت متحمسا لها — متحمسا للايجابيات طبعاً — ولم يكن متصوراً أنني أتحمس لسلبيات . أنا كنت ، من منطلق التفاؤل ، خارجاً من مرحلة كنت أظنها ، أو كتبت عنها ، أنها ميثسة . وأنا كنت أنظر لها ، دائماً ، نظرة النقد في كتب مثبوتة منشورة . ولما تلقيت ثورة ٥٢ على أنها الثورة المباركة ، كانت كل ايجابياتها تثير حماسي ، فاذن الآن ، لا محل ، أبداً ، لأن أتكلم عن ايجابيات . نحن آزرناها لذلك ، ولا محل لتكرار هذا القول ، نحن نتكلم عن كيف تحولنا ، وكيف حدث ما يسمى بانقلاب ، وردة ... الخ . وفي التاريخ العربي نقرا أن جماعة ردوا على عمر بن الخطاب : « نحن معك ما دمت مع الحق ونكون ضدك إذا أسأت الحكم » . فاذن ، أنا كنت مع عبد الناصر — بكل قلبي — طالما الذي أمامي هو انجازات . ولكن عندما أجد في البلد خراباً ، لا أستطيع أن أزيغ وأقول أن هذا خير على البلد . فاذن ، نحن نبحث كيف أتى هذا الخراب ؟

■ لطفى الخولى :

فقط أريد في آخر الجلسة أن أستفسر عن كلمة الخراب .

■ خالد محيى الدين :

لم أقصد أن عبد العظيم أنيس لم يتحدث عن ايجابيات . لكن أقول ، أنه تكلم أكثر عن السلبيات . وقد أوضح موقفه الآن . لكن أنا طبعاً أقول وجهة نظري . والتقسيم الذى قدمه موافق عليه ، وموافق على رأيه بأن فكر الثورة تطور .

المرحلة الأولى في فكر الثورة ، هى من ٥٢ الى ٦١ (ولو أن د. عبد العظيم اعتبرها مرحلتين) . وهى مرحلة المبادئ الستة : القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الاقطاع ، والقضاء على

الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، وعدالة اجتماعية ، وجيش وطنى ، والديمقراطية السليمة .

فى تلك المرحلة ، كان تفكير عبد الناصر منطلقا من ان هناك نظاما تقليديا ، وهو يريد — فى نطاق النظام الرأسمالى — ان يقوم باصلاحه ، وان يدخل عليه تغييرات . كان القسادة يرون بعض المظاهر غير العادلة فى توزيع الثروة فى مصر . لكن فكرة التغيير الاجتماعى ، بصورتها الكبرى التى ظهرت — فيما بعد — لم تسكن قد اتضحت آنذاك .

■ لطفى الخولى :

هل كان تفكير عبد الناصر قبل ان يصبح قائدا لثورة ٢٣ يوليو بعد تفجيرها — اى خلال وجوده فى تنظيم الضباط الاحرار قبل تفجير الثورة — هل كان اكثر تقدما مما كان عليه بعد ان اصبح حاكما ؟

■ خالد محيى الدين :

الفكر ، قبل الثورة ، هذا شىء لا يستطيع ان احكم عليه . لانه — فى اجتماعاتنا — كان يوافق على الافكار التى كنا نعرضها . لم يكن مطروحا — فى ذلك الوقت — برنامج اجتماعى للتغيير . كل ما كنا نسعى اليه هو برنامج وطنى ، وقبول مبداء اصلاحات اجتماعية فى نطاق الوجود . حتى الاصلاح الزراعى ، لم يطرح كمسألة واجبة ، بل حتى عزل الملك لم يكن واجبا . الاتجاه الغالب هو اتجاه محافظ ، مع ميل الى التقدم . وهنا لابد من التفرقة بين نوعين من الافكار . فكر كانت تعكسه المناقشات الدائرة فى الغرف . وفكر كان يتجسد فى خطب عبد الناصر امام الجماهير . وكان الخطأ الذى وقعت فيه اننى كنت أعول على المناقشات التى كانت تدور فى الفرق المغلقة واعتبرها هى المحك والمؤشر . ولكن المحك الرئيسى فى الحقيقة هو ماكان يعلن امام الناس ، لان هذا هو الذى يحدد الالتزام .

وعلى سبيل المثال : محاضر مجلس الثورة فيها امور او قضايا لم يكن من الممكن ان يتصورها انسان . وفيها ، كان يتم قبول اشياء . لكن عندما كان يأتى ليعلنها — أمام الجماهير — تتحول الى موقف آخر . وهذا شيء طبيعى فى أى مناقشة : ان القرار النهائى هو الذى يحدد محصلة الكل .

فكر الثورة — فى ذلك الوقت — كان قائما على ان هناك نظاما رأسماليا . لكن هذا النظام الرأسمالى يجب الا يطلق على عواهنه ، بل لابد من التدخل فيه ، يعنى نوع من التوجيه فى نطاق النظام الرأسمالى . ومن ثم ، تم تشكيل مجلس تنمية الانتاج القومى . فالدولة تبدأ تدرس مشروعات لتساعد رأس المال على انه يستثمر . يعنى ، الدولة تلعب دورا ، هنا ، دور مفكر . والدولة ، فى مصر ، كانت — طوال عمرها — تلعب هذا الدور ، من أيام محمد على : فهى التى اسهمت فى محاولات قيام الرأسمالية ، ذلك على عكس ما حدث فى بعض البلاد الاخرى . ومن هنا ، كان للدولة المصرية دائما وضع متميز داخل النظام الاقطاعى والرأسمالى .

عبد الناصر — فى ذلك الوقت — كان اتجاهه هو المحافظة على النظام ، مع القيام بعدد من الاصلاحات الاجتماعية تمكن من استقرار الحكم . وكانت خطوة الاصلاح الزراعى الخطوة الأولى ، ثم الضرائب التى فرضت . هذه المرحلة اسميها مرحلة الرأسمالية الموجهة . وفيها حدد مجلس قيادة الثورة ان النشاط الاقتصادى حر ، على الا يضر بمصلحة البلاد المطلقة . لم يكن معنى هذا اننا سنقاوم رأس المال ، على العكس ، كنا نريد رأس المال يعمل ، ويستثمر ، ويكبر ، ويعمل ثانية ، دون ان يستغل ، ودون ان يسعى للسيطرة على الحكم . وكان فى فكر عبد الناصر — فى ذلك الوقت — نقطتان اساسيتان : الأولى : هى الا يخرج النشاط الرأسمالى عن القوانين ، أى لا يسمح له بالسيطرة على الحكم . نعم هو خريص على ابقاء النظام الاقتصادى — كما هو — ولكن كان يرفض ان تكون الدولة خاضعة للرأسمال . أى ان الدولة تستطيع ان تلعب دورا مستقلا . والدولة فى نظره دائما تستطيع ان تلعب دورا . ولذلك ، كان يقول باستمرار : انا لست ضد رأس المال ، بشرط الا يسيطر على الحكم . وكان دائما يقول : انه من الممكن ان نتدخل ضد

رأس المال في الوقت المناسب . ولكن هو مبق عليه ، وعلى النظام الاقتصادي والطبقات السائدة اقتصاديا ، هي ، باقية . وهذا الفكر استمر الى عام ١٩٦١ . وهذه المرحلة ، نسميها مرحلة الاقتصاد المختلط : فيها قامت المؤسسة الاقتصادية ، وتم فيها تمصير جزء من الاقتصاد ، وتأميم جزء آخر بعد ٥٦ . وبدأت المؤسسة الاقتصادية — بعد ذلك — تقوم ، هي ، بمشاريع ، وتشرك معها رأس المال . واصلت انها سوف تباع بعض مشروعاتها ، لكن لم يحدث انها باعت بالفعل . كان تفكير المؤسسة الاقتصادية ان تباع للرأسماليين المشروعات الناجحة ، لكن عبد الناصر بدأ — هنا — يفكر فيما يسمى بالولاية الاقتصادية للدولة ، بجانب الولاية السياسية . وكانت أدواته — في الناحية الاقتصادية — المؤسسة الاقتصادية ، وكانت الاداة السياسية هي الاتحاد القومي . وقد عكست خطبة ، هاتين النقطتين : الاقتصاد المختلط ، واعطاء دور للدولة اكبر . وهكذا ففى عام ١٩٥٧ القى خطابا هاما جاء فيه :

« ان القيادة الاقتصادية . هذه يلزم ان تكون موجودة للدولة التي لها الولاية التي تحمى طبقة من الطبقات الأخرى ، وكل صاحب مصلحة من صاحب المصلحة الأخرى . والحكومة هي التي تجعل التوافق كاملا بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات ، في نفس الوقت ، وفي سبيل سد الفراغ السياسي والاجتماعي بتكوين الاتحاد القومي . يعنى سد الفراغ بالعمل السياسي وبالاتحاد القومي ، كما قلت الان . الاتحاد القومي الغرض منه خلق قيادات واعية لتكون في الميادين السياسية ، وتكون أيضا في الميادين الاقتصادية لاننا لا نستطيع فصل السياسة عن الاقتصاد » .

هذا ما قاله . ثم يضيف انه :

« يجب تنسيق الاقتصاد العام مع الاقتصاد الخاص الرأسمالى ، مع الاقتصاد الزراعى للفلاحين ، مع الاقتصاد المتعاونى » .

فهنا ، يقدم اربعة اشكال ، ويحاول التنسيق بينها في ميادين متعددة : ميدان الادارة العامة الاقتصادية والتمويل بالمواد الأولية . وهذا يحتاج الى قيادة اقتصادية كما يحتاج الى قيادة سياسية .

كان هذا ، هو الفكر المهيمن على جمال عبد الناصر . وفكر جمال عبد الناصر كان هو فكر الثورة ، لان عبد الناصر كان له دور متميز ، خاصة بعد ٥٦ . كان له دور تاريخي . ونحن نعلم ان الشخصيات التاريخية دائما يكون لها تأثير على الجماهير .

ونحن نعلم ، انه في ذلك الوقت تمت الوحدة ، وتمت فكرة وضع مشروع السنوات الخمس الاول . وكان هو واضحا في مشروع السنوات الخمس الاول . وكان فكره ، ان الدور الاكبر في التنمية ، سيطر به القطاع الرأسمالي . فهذا كان امرا واضحا ، وحتى الخطة الخمسية التي وضعها تبين ان نصيب عوائد التملك من الدخل القومي فيها كان اكبر .

وكان يتصور ان الرأسمالية يمكن ان تساعد على مضاعفة الدخل القومي في ١٠ سنوات . وفي هذا ، لجأ الى مجموعة بنك مصر وطلب منها النصيحة . وانتهى الى انه ، لكي يجبر الرأسمالية على المساهمة في التنمية ، اصدر قانون الحد الاقصى للارباح في يناير ١٩٥٩ . على ان هذا القانون هو الذي دفع الرأسمالية الى ان تغير مسلكها ازاء النظام . لان الرأسمالية كانت تنمو وتكسب . ولكن ، عندما درس عبد الناصر الوضع الاقتصادي ، وجد ان الادخار الكبير موجود في الشركات المساهمة ، فكيف يأخذ اكبر نسبة من هذه الاموال ليستثمرها في التنمية ؟ فقبل له : انه لكي نواجه مجالس الجمعيات العمومية ، فلا بد ان تضع في الاعتبار ، ان المساهمين يريدون ارباحا ، لان الارباح التي لا توزع ، تثير شعورا بالضيق لدى المساهمين . فلا بد من رفع النسبة الغير موزعة لكي يعاد استثمارها في التنمية . ومن هنا ، نصحوه ان يصدر قانون الحد الاقصى للارباح وبمقتضاه لا توزع ارباح في عام ١٩٥٩ ازيد من عام ٥٨ الا ب ١٠ في المائة واكثر من هذا يتطلب اذنا من وزير الاقتصاد .

لكن هذا اعتبر — من جانب الرأسمالية — كأول تدخل في البورصة ، وفي ميدان الصناعة . وانهارت البورصة ، وبدأت الرأسمالية تقاطع . فكانت النتيجة انه بعد ٥٩ — أي في العام التالي — تمت عدة اجراءات نمت عن الاتجاه القادم : هي تأميم بنك مصر والبنك الاهلي ثم تأميم

الصحافة سنة ٦٠ وكل هذا أدى الى مزيد من التدهور في موقف
الراسمالية .

كان فكره — في ذلك الوقت — يسير على نوع من الاقتصاد
المختلط : دور أكبر للقطاع الراسمالي ، ودور أقل للدولة . لكن
الدولة تتدخل لحفظ التوازن . وهو — هنا — حريص على أن يكون
للدولة وضع مستقل . هي ليست خاضعة لتنفيذ الراسمالي لكنها
تحمي النظام . لم يكن النظام الراسمالي تقليديا ، بل راسمالي
موجه . ولكن في السلطة حكومة متميزة تحاول أن تقوم بدوره .
هو فكره ، كان دائما ، أن الدولة لها نوع من الاستقلالية .

■ عبد العظيم أنيس :

سؤال هنا : هل يمكن أن نقول أن طابع النظام في هذه الفترة
هو راسمالية الدولة .

■ لطفي الخولي :

من الممكن أن دء عبد العظيم أنيس يريد أن يقول أنه نوع من
« البونابارتيزم » في بلد متخلف ؟ .

■ خالد محيي الدين :

لا أريد أن أقول أنه فوق الطبقات . عبد الناصر كان يقول أن
الدولة غير خاضعة لتنفيذ الراسمالية . وهو حريص على إبراز
استقلالية الدولة .

■ توفيق الحكيم :

يعنى هو كان أقرب الى أن يقول بالاشتراكية الوطنية أو الوطنية
الاشتراكية .

■ خالد محيى الدين :

على العكس ، كان شعاره — فى ذلك الوقت — اسمه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية وبعد ذلك ، رفع شعار الاشتراكية العربية . وهذه المرحلة ، هى المرحلة الوحيدة ، وبرزت فيها شعارات الاشتراكية العربية ، والاشتراكية الديمقراطية ، وفكرة الدور الذى تلعبه الدولة ، والمصالحة بين الطبقات .

■ توفيق الحكيم :

أنا كنت أريد أن أقول أن المرحلة التى تحدثت عنها ، وطرحت فيها مسألة الاستفادة من الرأسمالية فى تنمية الدولة ، هذه المرحلة ، ربما تشبه الاشتراكية الوطنية التى كانت موجودة فى المانيا ، ومضمونها : استخدام الرأسمالية وقوتها فى تقوية الدولة عسكريا واقتصاديا .

■ خالد محيى الدين :

لا أعرف ، لأنى ضد التشبيه دائما . لكن أقول أن عبد الناصر — فى هذه المرحلة — لم يكن خاضعا للنفوذ الرأسمالى . هو كان يحافظ على النظام الرأسمالى ، ولكنه كان يتدخل فيه فى الوقت المناسب . لكن تدخل للدولة وضع حقيقة هامة ، هى ، أنه عندما تملك الدولة مصادرها تتوافر لها استثمارات ضخمة للتنمية .

■ توفيق الحكيم :

هنا ، أحب أن أقول ، أنه ربما كان توفر هذه الاستثمارات فى أيدي الدولة هو الذى دفع الامبريالية والصهيونية الى وضع خطط لاستنزاف قوة مصر الاقتصادية . وهنا أشير الى حرب اليمن . وقد أشار الى هذا ، فعلا ، عدد من الكتاب . أى هل يستطيع

— بعبارة أخرى — ان اقول : ان الامبريالية والصهيونية عندما رأت وجود رؤوس اموال ضخمة في ايدي الدولة ، مع اتجاه مصر الى القومية العربية ، والى تأكيد زعامتها في العالم العربي ، ربما تصوروا ان هذا سيؤدي حقا الى تصفية المصالح الامريكية ، وضرب اسرائيل بالقوة العسكرية ؟ ولذلك لا يستبعد انهم حاولوا ان يستنزفوا هذه القوة الاقتصادية في حرب مثل حرب اليمن ، حتى لا توجه ضد اسرائيل ؟ .

■ خالد محيى الدين :

هذه المسائل ربما ستوضح فيما بعد . لكن اذا جئنا الى تأميم ٦١ ، فسوف نرى انه قد دعت اليه الضرورة لمواجهة التنمية ، ولمواجهة الموقف الاجتماعى ، الناشئ من الفروق فى الثروة . كانت حدة الصراع الطبقي مشتدة . ووجد عبد الناصر ان هذا الوضع خطير . ومن صفات عبد الناصر انه كان متنبها لقضية الصراع الداخلى وخطاره . وعندما كانت الامور تصل الى نقطة الحسم ، كان عبد الناصر يختار دائما الحل التقدمى . لا اقول الحل التقدمى كاملا — لا — فهو نتيجة ضرورات اقتصادية ولمواجهة خطة التنمية . لذلك ، قرر التأميم ٦١ ، ثم حسم الموقف فى ٦٣ . هذا التأميم الثنى ، حدد اتجاهها فكريا اكثر تقدما . فبينما كان الاتجاه فى تأميم ٦١ دفع تعويضات ، فى ٦٣ اكمل التأميمات ، وصفى الباقي وقال لا تعويض اكثر من ٣٠ الف جنيه . وكلنا يعلم ان هناك ظروفنا ساعدته على ان يحسم فى اتجاه التأميم فى ٦١ منها : الانفصال واحتمال ضياع مركز مصر القيادى فى العالم العربى .

ثم هناك « الميثاق الوطنى » . وفيه ثلاثة ابواب رئيسية تحدد فكر عبد الناصر : الباب الثانى والباب الخامس والباب السادس . الباب الثانى : وهو عن ضرورة الثورة ، وفيه يؤكد عبد الناصر ان الاساليب التقليدية لم تعد نافعة ، وانه لى نواجه التخلف والتنمية ونقيم العدالة الاجتماعية ، لابد من اسلوب جديد وحركة جديدة . لماذا ؟ — لأن الدنيا فيها تغييرات ، حدها فى حركات التحرر ، واستقلال الدول ، وقيام المعسكر الاشتراكى ، وقيام مؤسسات

كالأمم المتحدة ، وعدم الانحياز . وقال : ان البلاد النامية في مقدورها ان تتطور وتتجه الاتجاه الاشتراكي ، وان هناك عدة طرق الى الاشتراكية بسبب الظروف الجديدة . وعلى الرغم من كل هذا ، وعلى الرغم من أنه يعلن انفتاحه على التجارب الجديدة ، يعود ليقول : انه لا يريد ان يلتزم في بناء المجتمع بقوانين . وهو في الواقع يقع في خطأ لأنه يعتبر الفكر والتجربة (النظام) شيئاً واحداً ، مع انهما شيئان متميزان . وعلى سبيل المثال ، أنا في مصر ، لا اقر ان اطبق التجربة او النظام السوفيتي ، ولا استطيع ان انقله الى أى بلد آخر . لكن أى نظام يقيم له فكر ، واستطيع ان اطلع على هذا الفكر . ولكن ، اذا أخذنا هذا الفكر ، فلكي يطبق ويطوع للتجربة المحلية ووفق الظروف الخاصة . عبد الناصر ، لم يكن ممتنعاً بأنه يمكن الفصل بين التجربة ، أى النظام ، وبين الفكر . . . ولذلك ، ظل على الدوام متخوفاً من الانفتاح الكامل على الفكر الاشتراكي . ومع أنه كان يدعو الى الاشتراكية فقد كان حريصاً باستمرار ان ينتقى ، أى أن فكره في هذا المجال كان انتقائياً . وقد برز هذا في « الميثاق » بقوله : انه لا يريد ان يأخذ قوانين حرفية وضعت في القرن التاسع عشر . لكن الواقع أنه لا يوجد شيء اسمه قوانين حرفية . فلا ماركس ولا لينين قد خاطر كل منهما بتقديم صورة ثابتة للمجتمع القادم . لقد تحدثا أساساً على قوانين التطور الاجتماعي ، عن حركة المجتمع في الماضي والحاضر ، وعن الاتجاهات العامة جداً في المستقبل .

بالإضافة الى ذلك ، لا يتصوران الاشتراكية العلمية اقتضرت على ما كتبه ماركس أو لينين ، لأن كل التجربة الثورية للأحزاب العمالية والشيوعية وحركات التحرر تعتبر خبرة للاشتراكية العلمية ، تغنيها وتضيف اليها باستمرار . لكن عبد الناصر أراد ان يأخذ موقفاً متميزاً ، وذلك على الرغم من أن عدداً من القضايا الرئيسية في الميثاق مأخوذة من الاشتراكية العلمية ، مثل فكرة الصراع الطبقي ، وفكرة الاستغلال الرأسمالي . وهذه أشياء واردة ، فمن أتى بها ؟ . لكنه ظل باستمرار يفرق بينه وبين الآخرين بأشياء غير مطروحة ، لأنه لم يقل أحد بنقل تجربة شعب آخر ولا نقل نظام آخر . لكننا نأخذ الفكر ، والفكر يدرس في المدارس ويدرس في الجامعات .

■ توفيق الحكيم :

او لنقل ، أنه يريد أن يفصل بين الفكر وبين السلطة . لأنه أيضا — وفي المكن الأول — يخشى انطلاق السلطة من يد قابضة . فاذن هو يقبل النظرية لو عرضت في الميثاق على الورق . ولكن ، عند التطبيق ، وعندما يجد أن النظرية سترتقى الى قوة في ذاتها غير قوته ، يقول لك : لا أنا الحكم . الحقيقة ، ليس في مقدوري أن اتصور لمساذا لم يطبق عبد الناصر ان فكر الذي وضعه في « الميثاق » .. مثلا ، في اعترافه بصراع الطبقات ، ثم يأتي بعد ذلك ليحاول أن يؤمم صراع الطبقات أيضا . هناك نظم تجعل السيطرة في يد مفتاح واحد الى أعلى . وأياما كانت طبيعة التفكير النظري فان هناك ، دائما ، اتصالا بين التفكير وبين العمل . فما رأى الأستاذ خالد في فصل عبد الناصر بين النظرية وبين التطبيق ؟

■ خالد محيي الدين :

والله هو أنا رأيي أنه كان يخشى تغلغل الفكر في الناس ، وهو كان يجب يقرأ ويستمع الى الناس ... وأن لا ينزل هذا الفكر الى جماهير الشارع ...

■ توفيق الحكيم :

او كما قال الأستاذ محمد سيد أحمد أنه لا يريد الثورة التحتية .

■ خالد محيي الدين :

وهو باستمرار كان حريصا على أن يجسم قضايا الثورة بنفسه ، ولذلك — باستمرار — كان يحب أن يأخذ موقفا متميزا . مثلا كان يقول : الثورة العربية تواجه هذا العالم ، فلا بد لها أن تواجهه بفكر جديد . ثم يحبس نفسه في نظريات مغلقة . في الوقت نفسه ،

لم يكن ينعزل عن التجارب الغنية . موقفه إذن موقف انتقائي ، ينتقى ما يشاء ، مثال آخر : هو حدد موقفه في ضرورة الثورة — في النهاية — وقال : الدولة النواة ، وهي الجمهورية العربية المتحدة ، هي الدولة التي عندما تنجح فيها الحرية والاشتراكية والوحدة فسوف تنطلق منها الثورة ، يعني هو حدد هنا دورا قياديا لهذه الدولة .

■ عبد العظيم أنيس :

في هذه النقطة ، بالذات ، أي نقطة انفصال الفكر عن التطبيق ، من المفروض — بطبيعة الحال — أن نميز ما بين الإجراءات السياسية ذات الطابع التقدمي في ثورة ٢٣ يوليو ، في كثير من جوانبها ، وما بين تأصيل الفكر النظري للثورة نفسها . يعني أنا لا أستطيع أن أمنع نفسي وأنا أقرأ « الميثاق » من الشعور أن هناك باستمرار محاولة البحث عن طريق ثالث . لقد وجد في العالم طريقان : طريق النظام الرأسمالي ويمثله الغرب ، وطريق النظام الاشتراكي وتمثله الدول الاشتراكية الأوروبية ، والدول الآسيوية الاشتراكية ، كالصين وفيتنام . الخ . لكن **عبد الناصر** حاول في التأصيل النظري أن يثبت — أو أنا قلت أن هذه كانت أضعف الاجتهادات النظرية — أنه من الممكن أن يوجد طريق ثالث ، لا هو هذا ولا هو ذاك . وهذه نقطة غير موضوع طريق عربي للاشتراكية .

يعني ، أنا مقتنع ، تماما ، بأن يكون هناك طريق عربي للاشتراكية . طريقنا الى الاشتراكية لا هو طريق سوفيتي ، ولا طريق صيني . لكن الأهداف النهائية فيما يتعلق بهذا الطريق ، واحدة سواء فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي ، أو فيما يتعلق بالصين ، أو فيما يتعلق بأي دولة اشتراكية أصلا ، بمعنى ، إقامة نظام قائم على إلغاء استغلال الانسان لأخيه الانسان ، إقامة نظام مبني على فكرة التنمية الكاملة والتصنيع . الخ فهنا نجد أنه فيما يتعلق بقضية البحث عن طريق ثالث ، من الناحية النظرية ، ومحاولة إثبات وجوده ، فإن هذا غير موجود ، في رأيي . ولابد من ملاحظة أن فكرة الطريق الثالث كان لها انعكاساتها ومتأثرة أيضا باعتبارات تكتيكية مؤقتة ، متعلقة بالوضع الدولي . ففي مرحلة الحرب الباردة نشأت اجتهادات كثيرة

من القادة الوطنيين في الدول النامية : نهرو و تيتو و عبد الناصر طرحوا فكرة الحياد الايجابي : لسنا مع هذا المعسكر ولا مع ذاك . لكن هذه الفكرة التي بدأت بهذا الشكل سرعان ما تطورت — بعد ذلك — في اتجاه وطني واضح ضد الاستعمار . لكن الجذور الاولى كانت بدأت بهذا الشكل ، ومؤداها : ان دول عدم الانحياز — بالموقف الوسط — تستطيع ان تلعب دورا ايجابيا في المحافظة على السلام في العالم . فاعتقد ان هذا كان له ، أيضا ، انعكاس على التفكير فيما يتعلق بالطريق الثالث في المشاكل الداخلية .

■ خالد محيي الدين :

وهنا ، يمكن ان نقول ان هذا هو جانب ايجابي في اصراره على الثورة ، واصراره على التغيير وسياسته الخارجية ، فعلا ، كانت سياسة متطورة . يعنى نظريته كانت نظرة عالمية : فالسلام لا يتجزأ ، والحرية لا تتجزأ ، وعمليا كان واقفا مع حركات التحرر ، ولم تكن نظريته قومية ضيقة . هذه حقيقة . وموقفه من عدم الانحياز موقف متطور . ثم تقديره لدور الأمم المتحدة ، وقوله ان الرخاء لا يتجزأ . وقضية نضاله من أجل العالم الثالث ، وموقف العالم الثالث من قضية المواد الخام وتصديرها وموقفه من المساعدات . وهو قد لعب دورا قياديا سنة ٦٤ في مؤتمر التنمية والتجارة . وهذا كله يعكس رغبته الثورية ، رغبته في التغيير . ولكن هو باستمرار يريد ان يتميز بفكرة طريق ثالث . يريد باستمرار — او حريص على ان يؤكد — بأن لنا وضعنا خاصا ، وهو الطريق الثالث . ووضعنا الخاص كان نابعا من ظروف مؤقتة . لكن في نطاق هذه الظروف المؤقتة تصور انه من الممكن ان يقوم بعملية تنمية دون حاجة الى «التضحية بالأجيال» . ولذلك ، حدد ، في « الميثاق » ، لأنه لا يستطيع ان ينمى المجتمع عن طريق الرأسمالية ، ولا يريد ان يفعل ذلك عن طريق « السخرة » . والسخرة هنا و « التضحية بالأجيال » ربما تشير الى تجربة الاتحاد السوفيتي . لكن ، اذا كان هذا هو المقصود ، فان الرد على ذلك هو ان الاتحاد السوفيتي لم يكن يريد ان يقدم هذه التضحيات ، ولكنه اجبر على ذلك . فقد فرض عليه حصار دقيق ، حال بينه وبين التعاون والتعامل مع الخارج . ولو تم هذا ، لما اضطر الى عمل هذه التضحيات . وقد علق بعض الاشتراكيين

الأجانب على ما جاء في « الميثاق » ، بهذا الصدد ، بقولهم : أنه إذا كان عبد الناصر يستطيع أن يقدم نموذجا للتجربة تنمية واشتراكية بدون تضحيات ، فسوف تكون تجربة رائدة في الفكر العالمى ، مع أن هذه التجربة لم تحدث بعد . طبعاً من الممكن أن الأجيال لا تضحي بأجيال ، ولكن لابد للأجيال التى تبنى الاشتراكية أن تضحي .

صورة هذه التضحية ، الواجبة لبناء الاشتراكية ، لم تكن مطروحة بقوة أمام عبد الناصر ، لأكثر من سبب . فمن ناحية ، استطاع أن يحصل على تراكم رأسمالى من الإصلاح الزراعى ومن التمسير ، ومن التأميمات التى لم يدفع عنها تعويضات . فى الوقت نفسه ، استمر يتلقى معونات بعملية الصعوبة من الخارج . الولايات المتحدة — فى وقت من الأوقات — كانت تدفع ٧٠ مليون دولار . وبهذا كله ، استطاع أن يضع خطة للتنمية ويشتري مصانع . واستطاع ، أيضاً ، أن يبنى مدارس ومستشفيات ويقدم خدمات . فى الوقت نفسه ، لا بد من ملاحظة أن خطة التنمية التى وضعها كانت بها عيوب وثرغرات . على سبيل المثال ، كان الاتجاه الى إقامة صناعات استهلاكية مثل السيارات . . . الخ ، وذلك ليؤكد — من وراء إقامة هذه الصناعات — أنه لا حاجة الى التقشف والتضحية . مع أن الذى استفاد من هذه الصناعات الاستهلاكية هى شريحة اجتماعية محدودة للغاية . وأنا أعتقد ، أنه لو أن جيلنا أخذ بمبدأ التضحية من أجل بناء البلد على أسس قوية ، ولو أنه استمر يضحي لمدة عشر سنوات ، لكنا قد تفاديننا كثيراً من المتاعب التى نلاقها اليوم .

كان عبد الناصر على قناعة بأنه يمكن بناء مجتمع جديد بدون تضحيات ، وكان على قناعة بأنه يعمل تجربة جديدة بدون تضحيات . مع قناعته أيضاً بدور الدولة ، وتدخل الدولة والتأميم . وفى هذا الشق الأخير هو ايجابى تماماً . وفى هذا هو متطور وثورى . وبالفعل ، وضع أرضية لكل انسان يريد أن ينطلق بالتجربة . لكن اصراره على عمل تنمية بدون تضحيات ، أدى الى ماذا ؟ أدى الى أنه بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى ، لم يكن هناك مصدر لمواصلة التنمية الا أن يأخذ من الطبقات الوسطى . لكنه رفض هذا الحل . لذلك توقفت خطط التنمية وأصبحت خططا سنوية .

ولو انه كان اخذ من الطبقات الوسطى لاستطاع أن يقنع جماهير الشعب بأن تضحي وتتعبد من أجل زيادة الانتاج . وهذا هو الفرق — في الواقع — بين تجارب البلاد الاشتراكية وبين تجارب بلاد العالم الثالث في التنمية . فهذه التجارب الأخيرة لم يمدد لها النجاح الملحوظ . طبعاً يمكن أن يقال : ان الناس في الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى . . الخ تحملت متاعب التنمية في السنوات الأولى ، وهذا صحيح . لكن الصحيح ، ايضاً ، أن الجماهير رغم هذا استمرت تعمل بحماس لتجتاز المرحلة الصعبة . لهذا ، يستطيع عبد الناصر أن يحسم قضية التنمية . وكيف كان في مقدوره أن يفعل ذلك ، ولم يكن هناك تنظيم سياسي يقنع الجماهير ، وتكون قياداته هي القدوة والمثل الأعلى في كل شيء ؟ .

وهناك ، في فكر عبد الناصر ، ايجابية كبرى وهي كلامه عن « حتمية الحل الاشتراكي » . وهو ، بهذا ، وضع أمام الناس ، في العالم النامي وفي البلاد المتخلفة ، حقيقة انها لا تستطيع أن تنهج الطريق الرأسمالي في التنمية . لأن الرأسمالية الوطنية لا تستطيع أن تقوم باعباء هذه التنمية الا على أساسين كلاهما مرفوض : أن تكون تابعة للرأسمالية العالمية ، أو أن تكون مستقلة تحمي مصالحها بالحواجز الجمركية . وكلا الطريقين لا يخدم مصالح أوسع الجماهير .

■ توفيق الحكيم :

أصل الدول النامية لا تستطيع — حتى اذا ارادت — أن تتبع النظام الرأسمالي لسبب : وهو أن النظام الرأسمالي ، هذا ، ليس مجرد نظام يمكن أن يقام بمرسوم . ولكنه — تاريخياً — نما من خلال قوة فردية منتجة أخذت تقوى وتتجمع . مثلاً الذين أنشأوا شركة الهند الصينية ، وهم شركة وليسوا حكومة . مثل آخر : الصناعة في فرنسا أقامتها شركات وناس عندهم عقول وابتكار ، وعقولهم ، قبل كل شيء ، هي عقول استغلالية . يعنى شخص يجد — مثلاً — أن لطفى الخولى ، هذا ، كاتب معروف يقوم يستغله .

براعتهم اذن انهم يعرفون كيف يستغلون وينمون ارباحهم . ففى الواقع ، ان الرأسمالية تولد من اناس يستغلون مهارتهم فى استغلال الآخرين . والسلطة بعيدة عن هذا . لكن ، فى مرحلة اخرى ، يلجأون الى السلطة لتساعدهم فى فتح باب بلاد اخرى فيها مواد خام . وعندما يصبحون قوة تصبح السلطة سلطتهم ، يأخذون السلطة ، سواء كانوا هم فيها ، او بالأصوات . فالذى حدث ، اذن ، هو ان الدول الرأسمالية لها جذور ويزور فى بناء الرأسمالية . وبعد ذلك ، ذهبت الى ابلاد النامية واستولت على مواردها . والبلاد النامية قاومت وطردت هؤلاء . ماذا حدث ؟ ... ماذا تعمل فى الموارد اذن ؟ . تسلمها للرأسمالية . يعنى ، تخلق طبقة رأسمالية لا يمكن خلقها . لانه اما ان تسلمها الى الرأسماليين الأصلاء وهم الذين عندهم خبرة فعلا ، واما تقع الموارد ووسائل الانتاج فى أيدي اهالى البلاد . وبالفعل ، هؤلاء أخذوها بالمقاومة الشعبية ، وأخذوا الاستقلال ، فماذا يحدث فى هذه الحالة ؟

فى الجزائر — مثلا — هناك مزارع تركها الفرنسيون ، وهناك مناجم . . بعد رحيلهم كيف يكون النظام الجديد ؟ النظام لا يمكن الا ان يكون انك تسلم الشعب انذى قاوم ، وتقول له : تعال نأخذ هذه الموارد لنا وننميها . فاذن لا بد ان يشرع الذين قاموا بالثورة فى تسلم الحكم . هنا يسألون : ماذا عسانا فاعلين بهذه التركة ؟ ولن نسلمها ؟ اذا سلموها للرأسماليين ، اذن غيم كبتت مقاومتهم . وكان الأولى بهم ان يتفقوا معهم بلا مقاومة شعبية . اذن الحل الاشتراكى ، هنا ، ليس مجرد رغبة أو ارادة ، ولكنه حتمية . . حتى الحاكم الثائر ، الذى قام بالدفع يطرد المستعمرين ، لا يستطيع ان يستولى على شىء لأن مهمته الأساسية هى المقاومة ، والا فهو رجل نصاب أو « شيخ منصر » . طرد الأجانب وأخذ الفلوس . لا . اذن تبقى المسألة ان الشعب الذى قاوم معه يأتى اليه ليقول له تعال ندير هذه الأموال وموارد الانتاج . . اذن هى اشتراكية . لا لأن هناك نظرية طبقوها ، وانما هى مسألة طبيعية حتمية . أريد أن أقول حتمية هنا : لا من وجهة نظرنا ، وانما من وجهة واقعية فعلية . ناس طردوا ناسا وأخذوا الفلوس ، وبعد ذلك هم — كهيئة محاربة — يقولون : كل هذا ملكنا كلنا .

■ لطفى الخولى :

عندما تقول « كل هذا ملكنا كلنا » ، فهل يعنى هذا نوعا من مشاعية الثورة ؟

■ توفيق الحكيم :

« ضرورى والا يبقى مفيش لازمة للثورة » .

■ عبد العظيم أنيس :

تأكيدا لكلام الأستاذ خالد ، أريد — فقط — الفت النظر الى مرحلة ما بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى . لأنى كنت قد أشرت الى هذا الموضوع من قبل . لقد وقعت ثلاثة تغييرات وزارية من ٦٦ لغاية ٦٧ . . وزارة على صبرى سقطت بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى . جاءت وزارة زكريا محيى الدين . وبعدها جاءت وزارة صدقى سليمان . فهذا التغيير المتعدد فى ظل نظام ، ليس هو النظام الحزبى ، ينبغى أن يكون محل التفات نظر شديد .

ونحن نتذكر ، فى هذا الوقت ، انه لما جاء زكريا محيى الدين نشأت فكرة خطة سبوعية . . ولما ترك زكريا محيى الدين نشأت فى وزارة صدقى سليمان خطة ثلاثية . وهذه الخطة الثلاثية تحولت بعد ذلك الى خطة سنوية . الفكرة الأساسية التى صاحبت مجيء زكريا محيى الدين ، كانت فكرة التقشف . وبالحديد طرحت فكرتان أساسيتان فى هذه الوزارة :

الفكرة الأولى : انه لابد من تقشف ، وكانت الأمور قد وصلت الى حد أن اقترحت بعض الجهات وقف علاوات الموظفين فى ذلك الوقت . وكان هذا ، احد أسباب خروج الوزارة . ان ضغط المصروفات العامة كان قد وصل الى حدود فكرة خطرت فى بال

هيئات رسمية ، فكرة وقف علاوات الموظفين . طبعا ، عبدالناصر ما كان يوافق على هذه الاعتبارات .

ايضا ، طرح ، في ذلك الوقت ، فكرة الاستفادة من الأموال العربية ، لان المأزق الذى كان فيه النظام تمثل فيما يلى : اذا كنت تريد ان تواصل التنمية فمن أين لك الموارد الخاصة بالتنمية . فكانت الفكرتان المطروحتان : ضغط المصروفات العامة ووفر في مصروفات الحكومات ، وهات من رؤوس الأموال العربية ، لأنه ، من الجائز ، ان وجود زكريا محيى الدين يكون عنصر تطمين لرأس المال العربى في هذا الاتجاه .

لم يمض اكثر من سنة ، على هذه الوزارة ، حتى تبين ان هذه الفكرة فاشلة ، وانه لا ينظر لها النجاح . هذا ، اذا كانت مصر حريصة على ان تحافظ على استقلالها الوطنى . وكان عبد الناصر حريصا على ان يحافظ على الاستقلال الوطنى في هذا الاتجاه ، والتوفيق هنا مستحيل . اصف الى ذلك — من ناحية اخرى — كيف يعلن النظام انه لا يريد ان يضحى بجيل من الاجيال ثم يوقف علاوات الموظفين السنوية ؟

■ توفيق الحكيم :

آه لماذا ذكرت وزارة زكريا محيى الدين يقولون هذا الذى رفع سعر الارز ؟

■ خالد محيى الدين :

لانه كان يريد ان يصدره للخارج .

■ عبد العظيم انيس :

بعد ذلك نعلم : انه ، لما فشلت وزارة زكريا محيى الدين جاء صدقى سليمان تحت شعار وزارة الانجاز . اى ان القضية الأساسية ، الآن ، هي الا نبدا في مشروعات جديدة او ننمى تنمية جديدة بقدر ان ننفذ بقية ما هو قائم . لان هناك مشروعات

بدء فيها ولم تستكمل الى الآن . وربما تفيد في المجال الصناعي لو تستكمل .

وبالتالى ، كانت هناك حاجة الى ان يأتى شخص له تاريخ ناجح من ناحية التنفيذ وهذا كان **صدقى سليمان** . . لكن **صدقى سليمان** لما بدأ يواجه هذه المشكلة ، قال بفكرة خطة ثلاثية . بينما وزارة **زكريا محيى الدين** كانت تقول بخطة سبوعية ، على أساس اننا نخطط على مدى بعيد نسبيا وانه من الجبّزان النتائج لن تكون قريبة . كانت الخطة الثلاثية هى فكرة استكمال تنفيذ ما هو قائم من هذه المشروعات .

لكن جاءت كارثة ٦٧ المعروفة . حلت وزارة **صدقى سليمان** ، وتولى **عبد الناصر** رئاسة الوزارة بنفسه .

في جميع هذه السنوات ، اذا واجهنا الأرقام المتعلقة بالاستثمارات في مصر ، سواء فيما يتعلق بالقطاع العام قطاع الانتاج ، او حتى قطاع الخدمات ، سوف نجد ان الاستثمارات منخفضة جدا بالنسبة لما تم في الخطة الخمسية الاولى .

■ **فؤاد مرسى :**

أنا لى تعليقات تفصيلية على ما ذكره الزميل الدكتور **عبدالعظيم أنيس** ، ولذلك احتفظ بها لحين عرض كلمتى بالكامل .

■ **خالد محيى الدين :**

تعليقا على ما قاله د. **عبد العظيم أنيس** . فعلا البلد وجدت ، وبعد الخطة الخمسية الاولى ، انها تواجه صعوبات لتضع ثمانية ، وأنه لابد لها من موارد . يعنى ، كان مطلوبا صياغة جديدة توضع أمامها . لكن الحقيقة ، ان القيادة اجلت ، واستمرت تؤجل . مثلا موضوع **صدقى سليمان** . لما جاء **زكريا محيى**

الدين كان يريد أن يدقق بعض المشروعات ويقلل الاستثمار . هنا ، البنك الدولي أراد أن يعمل اتفاقية ويتدخل في العملة .. **عبد الناصر** رفض الموافقة .. جاء **صديق سليمان** بنظرية أنه من الممكن أن نعطي علاوات للموظفين ، ونستخدم ما يسمى بالعمل السياسي لاذكاء حماس العاملين ليزيدوا انتاجهم . وأنه يمكن هذا عن طريق العمل السياسي . يعنى نأتى بواحد عنده قدرة على التنفيذ ، هو **صديق سليمان** ، وفي الوقت نفسه ، كان أيامها على صبرى في قمة الاتحاد الاشتراكي . وقيل أن تنشيط الاتحاد الاشتراكي سياسيا — يمكن أن يزيد الانتاج .

اعتقادي أن هذا كله — أيضا — كان هروبا من مواجهة الموقف وبالتحديد كانت البلد تريد ترشيحا اقتصاديا . ضرائب جديدة خطة لترشيح الاستهلاك .. بحث عن موارد جديدة .. أولويات لأبد من تحديدها كل هذا كان عملية صعبة . ثم جاءت الحرب في ذلك الوقت في ٦٧ . يعنى — في تقديرنا — أن البلد كانت تواجه تناقضا داخليا غير محلول ، وهو تناقض سياسي واقتصادي .

■ **عبد العظيم أنيس :**

هي المرة الوحيدة التي لم يكن فيها **عبد الناصر** حاسما ..

■ **خالد محيي الدين :**

القضية تتعلق بأسلوب **عبد الناصر** ، مثلا ، هو كان ممكن جدا يقضى على الاقطاع سياسيا بواسطة العمل الجماهيري والتثقيفي للاتحاد الاشتراكي ، لكنه فضل اللجوء الى أساليب اللجنة .. واللجنة هذه يمكن أن يحدث فيها انحراف ، وفكرة تصفية الاقطاع — في حد ذاتها — لم تكن سهلة ، لأن الاقطاع كان ، بالفعل قويا أو بقايا كانت قوية بسبب التجربة . ولكن ، بسبب الخوف من انزال الفكر الى الجماهير — وهذا ينبع من فكر

عبد الناصر نفسه (هو يريد تأييد العمال والفلاحين) ، يريد أن يقوم بإصلاحات ويكسب للقيادة والسلطة تأييدهم (— لم تكن الفكرة المحورية مشاركة الفلاحين والعمال ، أو قيادات معه في السلطة . كانت هذه قضية أساسية عنده ، كانت واضحة تمام الوضوح . ولذلك ، هو ، باستمرار ، حريص على أن يرضى وبأخذ تأييدا . وهذا واضح تماما من فكرة .هـ في المائة عمالا وفلاحين . وهي خطوة ضخمة جدا لأنها حقوق تكتسبها الطبقة العاملة ، بصرف النظر عن التحايل الذي يشوبها ، هي حقوق تاريخية ومن الصعب المساس بها ، وعمقت من وعى الناس ، واشعرت الفلاحين والعمال أن لهم حقوقا في مجالس الإدارة ومجلس الشعب . ونعلا انشأت فئدت من الناس — ما كانت تحلم أبدا — في يوم من الأيام أن تصل إلى البرلمان ، أو إلى قيادات الاتحاد الاشتراكي . يعنى أن أى انسان — بعد هذا — يحاول أن يعمل تجربة اشتراكية سوف يجد — في هذا المنطلق فعلا — نقطة إلى الامام . ولكن ، بحكم هذا التفكير ، يتم اللعب في هذا الموضوع وفي تفسيراته إلى حد أن يدخل في الس — هـ في المائة ، هذه ، عناصر غير حقيقية ، ليست من العمال والفلاحين .

مثال آخر : فكرة الرأسمالية الوطنية « الغير مستغلة » هذا مجرد شعار سياسى ، لأنه لا يوجد شيء اسمه الرأسمالية غير المستغلة . لكن هدف الشعار أن يجذب الرأسمالية الوطنية إلى الحلف .. عظيم ! لكن هذا اذا كنا نتصور أنه حقيقة ، لأن الرأسمالية نمت نموا هائلا في هذه الفترة .. هناك قطاع المقاولات وقطاع التجارة .. وقطاع الزراعة .. قطاع الاستغلال الزراعى الذى لا يدفع ضرائب . لكن تظل الأرباح الطائلة أكثر في قطاع المقاولات والتجارة .

وبعد ٦٧ ، ظهر النمو الرأسمالى ، أكثر ، عندما وجهت الدولة مواردها إلى الحرب . القطاع العام كان غير قادر أن يأخذ الاستثمارات . فالمجال انفتح للتصدير والاستيراد أمام القطاع الخاص ، فازداد نموا . هذا النمو ، أفرز اتجاهات وقوى فكرية معادية للتقدم والاشتراكية .

بالإضافة ، فان عبد الناصر قام بعملية ، أيضا ، أوقفت تطور الثورة في الريف عندما أعلن سنة ٦٩ أنه يريد أن يحدد الملكية مرة وإلى الأبد . يعنى كونه يحدد الملكية بـ . هـ فدانا لا اعتراض على هذا . لكن لا يوجد شيء اسمه « إلى الأبد » . ان هذا معناه وقف الثورة الزراعية و . هـ فدانا في مصر — على فكرة — مساحة كبيرة جدا ، تزرع زرعتين . فلو ان مالكا عنده . هـ فدانا ويزرع زرعتين محاصيل أو فواكه فان إيراده من ذلك كبير جدا . وهو كبير — أيضا — بالمقارنة بالمتوسط العام للدخول .

وأخيرا ، نستطيع أن نقول : ان عبد الناصر كان له اتجاه ثوري فيه عداء للامبريالية ، وفيه عداء للرأسمالية — بشكل عام — وفيه انحياز للطبقات الفقيرة . ولكن لم يكن عنده تخيل لشكل المجتمع الجديد . لقد تصور انه — بالمواقف والظروف — التي كان موجودا فيها يستطيع أن يلجأ إلى أسلوب جديد يتجنب به صعوبات ومشاكل المجتمعات الاشتراكية الأخرى . لذلك ، لم يتخذ الإجراءات التي كان لابد أن يتخذها . وقد خلق عدم اتخاذها عددا من المتاعب التي تعانى مصر منها اليوم . لأنه ، اذا لم تبدأ مصر باتخاذ إجراءات معينة في ترشييد الاستهلاك . وفي وضع الأولويات . واذا كنا الان نريد أن نعمل كل شيء . نحرر الأرض مع الاستمرار بالتنمية في كافة جوانبها — واذا كنا ، في الوقت نفسه ، نقول اننا لا نريد أن نضحى ، فنحن — اذن — لن نفعل شيئا ! وعلينا أن نعتبر بما فعلته بلدان أخرى ، مثل بريطانيا ، التي وأصلت — بعد أن كسبت الحرب — إجراءات التقشف ، واستمرت عشر سنوات . وهي ، كما نعلم ، دولة رأسمالية . فما بالك ببلدنا التي تقوم بتنمية وتواجه حربا تحريرية لا شك انه من الممكن أن يكون لنا أسلوب آخر وطريق آخر . ولا بد أن يكون طريقا عربيا ولكن إلى أين يقودنا هذا الطريق ؟ هذه هي القضية الرئيسية .. إلى الاشتراكية ؟ إلى أن تكون الموارد في يد الدولة ؟ هذه هي القضية الرئيسية .

من هنا ، برزت نقاط الضعف في فكرة الثورة . ومنها نشأت هذه الحالة .

فكرة الاتحاد الاشتراكي انه ، هو ، حلف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية ومثقفين . لكن كيف يعمل هذا الحلف في ظروف وجود الصراع الطبقي ؟ اعترف عبد الناصر ان الصراع الطبقي حتمى . وحدد انه لابد من ان يكون الصراع الطبقي سليما . لكن « سليما » بآى شئ ؟ هو اجاب : بتذويب الفوارق بين الطبقات وتجريد الرجعية من اسلحتها . لكن ، من الملاحظ ، ان كلمة الرجعية تأخذ باستمرار مضمونا جديدا . فمع سيرة الثورة وتطورها ، تحاول بعض الفئات التى اشتركت فيها ان تجهد الوضع لمصالحها الخاصة . هنا ، تنشأ رجعية جديدة ، قد تحاول ان تسيطر على السلطة وتقف ضد التطور .

نخلص من هذا ، الى ان فكر الثورة كانت له جوانب ايجابية : قضى على قدسية الملكية الفردية — الاستقلال — حدد موقف مصر في الصراع العالمى — حدد موقف مصر ، او الدولة المصرية ، في انها يجب ان تنحاز الى جانب الطبقات الفقيرة .

ولكن لعدم وضوح الفكرة النظرية والرغبة في التمايز لاجل التمايز نشأت أخطاء عديدة ، يجب ان تعالج في المستقبل .

وبالتبعية ، يمكن ان نقول انه اذا وضعنا الاهداف المستقبلية التى طرحناها في الجلسة الماضية ، فسوف نجد ان التجربة الماضية كانت خطوة تقربنا من هذه الاهداف . ولكن لكى نصل الى هذه الاهداف لا بد ان نتجنب سلبيات الماضى ونعمق الايجابيات . . ودائما نجد ان الخطأ الرئيسى هو خطأ في الفكر ، وهو الخطأ الذى ينعكس في التطبيق .

■ توفيق الحكيم :

الاستاذ خالد قال كلمة مهمة جدا وهى تبدو انها معنوية ، ولكن هى أساس الثورات دائما . . لابد من مثل أعلى : نقص المثل الأعلى . هذه مشكلة لا هى أدبية ولا هى بلاغية . خذوا أى ثورة . . يعنى ما هو المثل الأعلى ؟ هل هو المثل الأعلى الاخلاقى بالمعنى

الفلسفى ؟ لا . هو المثل الاعلى السلوكى . يعنى ، أنت تريد أن تعمل ثورة . لكن لابد من أن تسأل عن طبيعة هذه الثورة . طبعا ، الثورة لابد أن يكون فيها فكر . ولكن هذا الفكر من الذى يطبقه ؟ سوف يطبقه بشر . . . قادة . وهؤلاء القادة لابد أن يكونوا — هـ . أيضا — ثوريين على أنفسهم ، فى سلوكهم . يعنى ايه ؟ يعنى . اذا ارادوا أن تكون هناك مساواة بين الناس ، فيتعين عليهم ألا يشجعوا على قيام طبقة ممتازة فى حالة ترف ظاهر جدا ثم بعد ذلك يتكلمون فى الافكار والنظريات . . فالتنظريات ، هنا ، سوف تبقى كلاما مجردا . . فأنت قلت : « المثل الاعلى » ينقصنا . لكن لماذا ؟ لأن الثورة — فعلا — كانت تحت ضغط طبقة واسعة ، وفى حالة ترف .

يعنى اذا أردت أن تقوم بثورة حقيقية فيجب أن تحدد طبيعتها وأهدافها ، ونحن فى الواقع يمكن أن نكون أمام أكثر من نموذج :

هناك ثورة شاملة وفيها يضرب القادة المثل لشعوبهم . فهم يسكنون فى مساكن متواضعة ويلبسون ملابس بسيطة . وبقوة المثل ، تحذو الشعوب حذوهم وتندفع فى تقليدهم . هنا ، نذكر اسماء مثل لينين وهوشى منه . . الخ وهناك ثورة رأيناها هنا بعد ٢٣ يوليو . القادة قالوا لا . لا داعى لأن نفرض على أنفسنا كل التقشف . ولا داعى ، فى الوقت نفسه ، لأن نكون مترفين مثل الباشوات السابقين . فهذه ثورة من النوع المعتدل . يعنى هى ثورة فى الفكر ، تجعل الفلاحين يشعرون أنهم انصفوا من الاقطاع . ولكن يجب ، فى الوقت نفسه ، أن نتفادى حدوث رجّة كما حدثت فى الاتحاد السوفييتى أو الصين . لأن طبيعة مصر لا تقبل هذه الرجّة . الاغنياء ممكن نأخذ منهم شيئا ، من غلوسهم . ولكن ، نترك لهم الاشياء التى تحافظ على مظهرهم . نترك لهم سياراتهم ولا بأس من أن يزوجوا بناتهم فى « هيلتون » و « شيراتون » ويقولون : لابد من التدرج ولنترك الرأسمالية تعمل وتعيش وتحقق مكاسب ، لأننا سنأخذ من هذه المكاسب ونعطى الطبقات الأخرى . فهذا النوع الثانى من الثورات هو الذى يمكن أن يسمى ثورة معتدلة .

وهذان النوعان من الثورات ظهرا في جميع عصور التاريخ .
ولماذا نذهب بعيدا ؟ ولنضرب مثلا على ذلك الثورة الاسلامية .
ان محمدا كان ثائرا على مجتمعه . ولكنه كان متقشفا . قد يقال :
انه كان بين الصحابة اغنياء مثل ابي بكر ، فقد كان من التجار .
لكن ابا بكر كان قد وضع ثروته في خدمة النبي وحروبه ، اى في
خدمة الجهاد .

من المتقشفين ، أيضا ، في الثورة الاسلامية نعرف عمر بن الخطاب ،
الذى لم يكن يهتز في تطبيق أسس العدالة .

بعد ذلك جئنا الى عثمان . من ذلك الوقت ، بدأ نظام المحسوبية
الى ان انتهت بمعاوية والبلاط . . . الخ . فاذن ، هنا ، نرى انه في
التاريخ الاسلامى حدث تدرج : من ثورة حقيقية ومتقشفة تضرب
المثل الى نظام آخر مختلف .

والواقع ، انه عندما يضرب قادة الثورة وذووهم المثل ، فان هذا
يفيد الشعب كله والطبقات كلها . لان هذا يعنى اننا ندخر لبناء البلد
ونستبعد الترف ، خصوصا وقد كنا — من قبل — في مجتمع يحكمه
الباشوات . وباسم هذا المثل السلوكى الاعلى ، نستطيع ان ندعو
الناس الى ان يسلكوا نفس المسلك . فاذا تحقق هذا ، قد قمنا
بالثورة رقم ١ الثورة الكاملة والشاملة التى اشترت اليها في مستهل
كلامى .

كنت دائما اثير مع اصدقائى ومعارفى أهمية المثل في سلوك قادة
الدول . فكانوا يقولون لى : انه من حق من جاهد وتعب ان يتمتع
ويلبس — مثلا — كرفقات سولكا ، او يلبس خاتما من الماس . .
الخ . . لكن ردى على هذا هو ان الثورة تظل محتاجة الى المثل
الاعلى . ونعود مرة اخرى الى عمر بن الخطاب . فقد استمر على
مثل التقشف الصارم . كان يقرأ على مصباح الزيت . فاذا انتهى ،
أطفأ المصباح قائلا ان هذا مال الدولة . واستمر في التقشف حتى
بعد ما فتح الفتوحات الهائلة التى انتصر فيها . ونحن نعلم انه عندما
توجه الى الشام لم يغير ملابسه . فحدثوه في ذلك فلم يستجب
وتمسك باللبس البسيط .

المسألة ، انى هنا لا اتحدث عن أحد بالذات . ولكن لابد من البحث أو الاتفاق على أحكام موضوعية ، ولابد من أن نطرح هذا السؤال : هل كانت مصر ، وكان الشعب ، يرفض أن يقوم بثورة شاملة ، بالثورة رقم « ١ » ، وهل كان يرفض أمثلة التقشف . ؟

■ لطفى الخولى :

مع اتفاقى التام على أهمية المثل الاعلى السلوكى الذى تحدث عنه أستاذنا توفيق الحكيم ، يظل المعيار فى الحكم على أى ثورة ، هو : ماذا حققت هذه الثورة من اعمال وتغييرات ملموسة،وبالفعل، حققت ثورة يوليو اشياء ..

■ توفيق الحكيم :

هذا لا شك فيه . ولهذا تحمسنا لها . والظاهر أننا ننسى مابدأنا به عندما قلت افتحوا الملفات . بعض الناس فهم من هذا اننى ضد عبد الناصر وهذا غير صحيح لأن هناك انجازات تحققت . ولكن الى أى مدى ؟ لا تزال الحقيقة غير واضحة .

■ لطفى الخولى :

فتح الملفات بمعنى الاهتمام ، والتاريخ للثورة .

■ توفيق الحكيم :

بكل تأكيد . والاحظ ، بالمناسبة ، أن عرض الاستاذ خالد محيى الدين كان موفقا ، لأنه يقول : هذه هى الانجازات ، وهذه هى الأخطاء الفكرية ، وهذه هى النواقص ، وهذه هى الاستنتاجات .

■ خالد محيي الدين :

أريد أن اعلق على ما قاله الاستاذ توفيق الحكيم . انا ، عندما تحدثت عن المثل الاعلى ، لم أكن أقصد أن قائد الثورة أو رئيس الدولة يجب أن يلبس لباسا معيناً أو يسكن في مكان معين .

■ توفيق الحكيم :

لا .. أنا كنت أهدف من كلامي الى طرح هذا السؤال . افترض أن عبد الناصر ، قائد الثورة ، كان أراد هذا . فهل كان المجتمع يقبله أم لا ؟ المسألة ليست مسألة فرد . إنما هي مسألة مجتمع . هل هو معد لقبول هذا أم لا ؟ وهل على قائد الثورة أن يعده لقبول ذلك أو أن يخضع هو لتيار هذا المجتمع ؟

■ مراد وهبة :

الحقيقة ، أنه في كلمة الاستاذ توفيق الحكيم نقطة مهمة جداً ، لا بد من مناقشتها ، وهي مسألة مدى نضج العوامل الموضوعية في تقبل ثورة متقشفة . لأنه ، من الواضح أن ما قيل حتى الآن هو التركيز على الجانب الذاتي المتمثل في عبد الناصر . لكن ، ما مدى انعكاس العوامل الموضوعية على هذا العامل الذاتي ، أو ما مدى تحكم العوامل الموضوعية في فكر عبد الناصر . هذه قضية مهمة .

■ محمد سنيد احمد :

هناك نقطة متعلقة — أيضاً — بالعوامل الموضوعية . والملاحظ — هنا — أن ثورة عبد الناصر كانت محكومة بوضع دولي غير الوضع الداخلي . وهذا مهم جداً ، وأرجو أن أحدد ذلك في نقطتين :

النقطة الاولى : ان عبد الناصر أول مصري حكم مصر منذ قرون طويلة . وجاء في وقت كانت الثورة الوطنية فيه منطلقة . فأخذ من

الشعب تأييدا هائلا وسهلا نسبيا ، ولكنه لم يدفع في مقابل هذا التأييد الثمن في صورة مؤسسات راسخة للشعب تمكنه من المشاركة الحقيقية متمثلة في هذه المؤسسات . كان هناك — بعبارة أخرى — نوع من الازدفاع العاطفى انجماهيرى لتأييد عبد الناصر لانه عبر عن تطلعات قومية . ولكن ، لم يكن لهذه التطلعات ما يسمح بتجسييمها وبؤسسها ، ويسمح لها بالصمود للتحديات التى تجد من خلال عملية التطور . هذه نقطة ، وهى نقطة ذات أهمية .

النقطة الثانية : فى الوضع الدولى . عبد الناصر كان نتاج فترة انتقالية اسميها بالوضع الدولى . وهذا الوضع ، له فى — آن واحد — مجموعتان من الملامح المحددة . المجموعة الاولى ، خاصة بما اسميه الحرب الباردة . والمجموعة الثانية ، خاصة بما اسميه الانفراج الدولى . عبد الناصر تحرك فى الفترة التى بدأت تذوب فيها ثلوج الحرب الباردة ولكن لم تتجسم فيها — بعد — ملامح الانفراج الدولى . صحيح أن هاتين الفترتين متناقضتان تمام التناقض من كل النواحي . الاولى ، تتسم بالاستقطاب الشديد . والثانية ، لا استقطاب . لكن الشيء المهم هو أنه ، فيما بين الفترتين ، كان يمكن لدولة صغيرة نسبى أن تبرز على المسرح وتأخذ وضعا — من الناحية النسبية — أكبر مما هى عليه حقيقة .

■ لطفى الخولى :

مهام دولة كبرى ...

■ محمد سيد أحمد :

نعم .. وهنا التناقض .. فى المرحلة الاولى (الحرب الباردة) لم تكن هناك تناقضات ، يعنى استقطاب شامل كل طرف مستقطب ، هنا ، أو هناك . ولكن فى الوضع الجديد (الانفراج) فإن الدول الكبرى تبدى حرصا على ألا تسمح لاية قوة دولية باللعب على التناقضات بينها ، ولا تسمح لها بأن تظهر بحجم أكبر من حجمها

الحقيقى . فهذان العنصران الدولى والداخلى ، حالا دون الحاجة الى تعميق الثورة . حالا دون أن يضطر عبد الناصر ، او الثورة ، الى حماية نفسها ، بتعميق مجرى الثورة .

وهكذا ، فى سنة ٥٦ ، كان يمكن لعبد الناصر أن يقوم بعمل معين مع الأمريكان والسوفييت ليواجه العدوان الثلاثى . لكن الصورة العكسية كانت فى ٦٧ . انتهى هذا الوضع . لماذا ؟ لانه بين ٥٦ و ٦٧ فترة حافلة بأحداث دولية هائلة منها على سبيل المثال أزمة كوبا ... الخ .

■ خالد محيى الدين :

فكر عبد الناصر لم يات اعتباطا ، هو ينبع من الظروف التى عاش فيها ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية التى فيها مصر . يعنى الذى دفع عبد الناصر الى أن يلجأ ، فى الحالة الاولى الى قبول الرأسمالية الموجهة هو أن عبد الناصر كان قد ورث نظاما فيه اقطاع وفيه رأسمالية — فلكى ينجح فى ضرب الاقطاع كان لابد من أن يعيش مع الرأسمالية . وبحكم أنه فى السلطة ، كان لابد أن يمارس معها دورا توجيهيا . فالظروف الموضوعية هى التى كانت تؤثر على تفكيره . الخطوة الثانية : لما حدث التأميم ، ونمت إيرادات الدولة ، وأصبحت تمتلك بعض الامور ، فهذا أثر على فكر عبد الناصر ، فيما يخص الاقتصاد المختلط . وعندما ووجه بأن الخطة التنموية متعثرة ، اعتبر عبد الناصر أن المصدر الرئيسى للإدخار القومى (ما يزيد على ٥٠ فى المائة) موجود فى الشركات ، فقام بالتأميمات كاجراء ضرورى . وهذا كله ، يعنى ، أن الظروف الموضوعية التى نشأ فيها عبد الناصر كانت تشغل فكره . وهذا لا ينفى أنه هو — حقيقة — متقدم خطوة عن طبقته .

■ لطفى الخولى :

يعنى أن فكر عبد الناصر كان متقدما عن التفكير السائد .

■ خالد محيي الدين :

نعم . . عن التفكير السائد في طبقتة . هو كان متقدما عنه بحكم مسئوليته . لأن الحاكم الذي يحكم ، ولو أنه يكون متأثرا بالطبقة ، إلا أنه يبقى — باستمرار — متقدما في فكره بحكم المسئولية .

■ لطفى الخولى :

لكن ، عندما نأتى للنقطة التى أثارها د. مراد وهبه عن العلاقات الجدلية بين الذات والموضوع فى الثورة وانهما غير منفصلين ، وأن الاثنين يحكمان بعضهما البعض ، فماذا نقول ؟

■ خالد محيي الدين :

أحب أن أشير الى أمر معين ، وهو أن رئيس الدولة لا يمكن أن يعيش عيشة عادية أو معينة فإذا كانت المسألة هى مسألة القيم التى توضع أو يجب أن تسود فإن الناس لا يهتمها أن رئيس الدولة عايش عيشة معينة . هذه القضية لا تهم أحدا .

من ناحية أخرى ، اذا وضعت للمجتمع قيما معينة وسمحت ببضائع الترف وشارع الشواربى ، واقمت حفلات فى الهيلتون . . الخ ، فهذا أمر يستحق الاهتمام . ووجود هذه القيم فى المجتمع يفسر حقيقة أن الجانب الثقافى ، فى الثورة ، لم يتطور بنفس الحركة التى تطورت بها الاجراءات الاقتصادية . وهذا عطل على فكرها . ولذلك نجد ، الان أن خبراء التخطيط فى العالم يقولون اذا لم تسر الاجراءات الاقتصادية ، بجانب التطور فى الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ، فإن فى هذا اعاقا للتنمية .

■ توفيق الحكيم :

طيب : والجانب السلوكى ؟ . .

■ خالد محيي الدين :

والجانب السلوكي ، ايضا . لان الناس تظل على عاداتها القديمة . وتصرفاتها تمتص جزءا كبيرا جهدا من جهود التنمية . وخطه التنمية لا تستطيع أن تعيش وتنجح في ظروف الانمساط السلوكية القديمة .

■ لطفى الخولى :

بل يمكن القول ان هذه الانمساط قد تخرب التنمية .

■ خالد محيي الدين :

حقيقة ، وهذا هو الأمر ، الذى ندعو الى معالجته . وهذا ، يعكس الفكر السائد فى القيادة . هو فكر معين ينعكس على السلوك والتصرفات . فيما يتعلق بالقائد وسلوكه ، فنحن لا نريد أن ننقص عليه عيشته . لابد أن يحيا حياة طيبة . .

اخيرا ، أحب أن اضيف اضافة بسيطة . حقيقة أن عبد الناصر قام بدور أكبر من حقيقة مصر أو حجمها . لكن هذا الموقف جلب ونافع لمصر . لأن دور مصر القيادى فى حركة التحرر العربية وفر لها مساعدات بنسبة الفرد أعلى من أى بلد . ولم يكن هذا اعتباطا . لنا أعرف مثلا أن الاتحاد السوفييتى ساعد فى حرب اليمن وأنه خفض بقدر كبير جدا من مصاريف التسليح . هذا ، على قدر علمى ، وليس لدى الرقم الحقيقى ، فمن المؤكد أن عبد الناصر أخذ عدة تخفيضات من الاتحاد السوفييتى فى حرب اليمن . ومن قبل ، كانت أمريكا تساعدنا ، أيضا ، الى أن اصطدمت به بسبب أن جمال عبد الناصر كان مؤثرا فى العالم العربى .

ولو أن مصر انزوت ، وبقيت مجرد مصر ، لكان الاهتمام بها أقل ، ولانكمش دورها فى العالم العربى . حتى حرب اليمن — على

الرغم من الاسلوب الذى تمت به — لم تكن هى أول مرة يخرج فيها عبد الناصر . فقد ذهب الى الجزائر والى العراق والى سوريا لكن ضيق الناس من حرب ايمن — كان — لان الحرب كان فيها تكلفة باهظة لا أعرف حجمها بالضبط .

■ توفيق الحكيم :

لا هى الفكرة فعلا فى التكلفة ، لو أنها تكلفت مليون جنيه لكنا قلنا : معقول ! لان الكارثة ليست فى الفكرة ، ولكن فى التكاليف والخسائر .

■ خالد محيى الدين :

على العموم ، لم تتكلف ٤٠٠٠ مليون كما ذكرت . حرب اليمن فيها نقطتان : حرب اليمن كان يمكن أن تعرض بطريقة احسن سياسيا . اذن كان ينقص الاسلوب والطريقة بجانب ضخامة التكلفة .

النقطة الثانية ، فى حرب اليمن ، هى أنه كان من نتاج هذه الحرب قيام جمهورية اليمن الجنوبية التى قفلت باب المندب .

■ توفيق الحكيم :

لكن هذه النتيجة لم تكن متوقعة .

■ خالد محيى الدين :

بعد حرب اكتوبر ٧٣ ، ممكن نقول ، اليوم ، ان البحر الاحمر يكون بحيرة عربية . هذه حقيقة . وبفضل موقف مصر العربى ، فقد حصل عبد الناصر على ١.٥ مليون جنيه سنويا ، فى ٦٧ ، فى

مؤتمر الخرطوم . لأن موقفه العربى وسياسته العربية حققت لمصر
موقفا ممتازا . وعندما نتأمل هذا الرقم ؛ فسوف نجد أن السياسة
العربية كانت مجلبة للنفع ولم تكن ضرا .

■ لطفى الخولى :

وهى كذلك الى الآن .

■ خالد محيى الدين :

نعم ، وهذا ما كنت اريد ان اضيفه فى هذا الامر : وهو ان مصر
استفادت من هذا . .

■ محمد سيد احمد :

المسألة ليست مسألة ضار أو مفيد . السؤال هو هل : هذا
امر عارض أو أساسى أو مستمر ؟

■ خالد محيى الدين :

ايمان عبد الناصر بدوره فى القضية العربية ليس ايمانا
عارضاً .

■ محمد سيد احمد :

سؤالى بالتحديد هو : هل الأبعاد الداخلية والعربية والدولية
التي استفادت منها مصر فى أيام عبد الناصر هى أبعاد عارضة ،
يعنى مرتبطة بحقبة تاريخية معينة أم دائمة ، أنا أزعم أنها أقرب

الى العارضة منها الى الدائمة . ولهذا جانب ايجابى وجانب سلبى .
الجانب الايجابى أنها حققت لمصر أشياء ، الجانب السلبى اننا ندفع
الثلث ، بسبب ان الثورة لم تنزل الى العمق فى صورة مؤسسات
حقيقية للشعب ، ولقد دفعنا الثمن فى ١٩٧٠ .

■ خالد محيى الدين :

العيب ان عبد الناصر لم ينزل فى العمق سياسيا ، فهذه قضية
ليس لها علاقة بالواقع الخارجى . انما نابعة من طبيعة النظام
فى حد ذاته . يعنى نستطيع ان نقول ان الطبقة الوسطى — لأول
مرة — كانت تسيطر على الحكم . وبعبارة أخرى ، لم تكن الظروف
العالمية هى التى منعت عبد الناصر ان يعمل فى الداخل . وعندما
نقوم نشاط عبد الناصر الدولى ، فنحن نستبعد القول ان عبد الناصر
كان يلعب على المعسكرين . لأن عبد الناصر كان حريصا — من أول
دقيقة — على حفظ علاقة متوازنة بينهما . لكن ، هذه العلاقة
المتوازنة لم تمنعه من أن يحدد موقفه بالنسبة لأمريكا والمعسكر
الغربى ، وهذا الأمر لم يكن واضحا فى خطبه — فحسب — بل
كان واضحا — أيضا — فى المؤتمرات العالمية . مثلا فى مؤتمر التنمية
والتجارة . فموقفه ، هناك ، أدى الى كسب العالم الثالث كله الى
موقف ضد العالم الامبريالى .

■ لطفى الخولى :

لا . نحن نسأل عن ٥٦ و ٦٧ وماذا كان الثمن الذى دفعناه
فيهما .

■ خالد محيى الدين :

بسبب موقفه . . وهو كان يفعل هذا دفاعا عن مصلحة مصر
الحقيقية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، كان هذا الموقف

يعطى مصر دورا . ويؤكد هذا ان امريكا ، حاليا ، تهتم بالعلاقة مع مصر . لأنها اقتنعت ان مصر لها دور في العالم العربى . ولو لم يكن لها هذا الدور لاختلف الأمر ، وذلك بغض النظر عن ان هناك « وفاق » أو « غير وفاق » .

■ لطفى الخولى :

بل ان المساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفيتى لمصر هى نتيجة وزن مصر فى العالم العربى .

■ لطيفة الزيات :

أرجو أن أعلق على مسألة العلاقة الجدلية بين الظروف الذاتية وبين الظروف الموضوعية . عبد الناصر لعب على التناقض بين المعسكرين ، ولعب بالفريق الذى اعتقد أنه فى صالح مصر . وبناء مصر كقوة — يمكن — أكبر مما تطيق . وكان من الممكن أن ينجح فى هذا ، لو كان أتبع داخليا سياسة مختلفة عن السياسة التى اتبعها وهى السياسة الوسيطة أو السياسة التى تجعله يسير فى طريق الثورة خطوات ثم يتوقف . وهى السياسة التى جعلته يقف فى طريق مسدود بالنسبة للتنمية سنة ٦٥ . وهى السياسة التى جلبت علينا ٦٧ . عبد الناصر لما ابتدا سياسة التصنيع — والتصنيع الثقيل — كان يجب أن يتوقع ان امريكا لن تحالفه الى نهاية الطريق ، ولن تقف منه ساكنة — وهو يصنع ، وهو يخلق قاعدة عمالية — لتكون لمصر سوق فى افريقيا وآسيا ينافس بها مصالح امريكا واسرائيل . كان لابد ان يدرك طبيعة وحجم وضراوة الصراع والصدام بينه وبين امريكا . ولم يفعل لأنه تمسك — فى الداخل — بسياسة وسطية تتراوح بين ما هو طريق رأسمالى وبين ما هو طريق غير رأسمالى .

فى الواقع ، هجوم اسرائيل علينا سنة ٦٧ لم يكن هجوما ابله ، ولا هجوما اعتباطيا . كان هجوما مدبرا جاء فى أعقاب فترة انتكست

فيها خطة التنمية — أو على الأقل — لم تندفع فيها خطة التنمية .
كنا في فترة حرجة . وجاء هجوم اسرائيل علينا يستهدف القضاء
على القاعدة الصناعية التي بنيناها ، ومحو أى إمكانية نسترد بها
أنفسنا وننطلق .

■ لطفى الخولى :

هذه الهجمة الاستعمارية الصهيونية ضربت عبد الناصر أيضا ..

■ محمد سيد أحمد :

هى نقطة ضعف لضرب كل شيء .

■ لطيفة الزيات :

اختتم قولى : بأن الطريق الوسط كان هو الطريق المسدود . كان
هو السبب فى عدم تلبية احتياجات الواقع الموضوعى .

■ لطفى الخولى :

عند هذا الحد ، هل تفضلون الاستمرار فى المناقشة ، أم نواصل
فى جلسة ثانية .

(اتفق المجتمعون على مواصلة الحوار فى جلسة مقبلة) .

■ لطفى الخولى :

فى جلسة ثانية ، سوف نستكمل تقييم التجربة قبل أن نلخص
الاتجاهات الرئيسية التى ظهرت عند مناقشة هذه النقطة ..

شكرا ..

انتهت الجلسة الخامسة

ما الذى

يبقى من

الناصرية؟

* هذا هو السؤال الذى طرح فى الجلسة السادسة . وكانت مهمة الجلسة ان تقدم بلورة حية للمنهج المطلوب فى تقييم التجربة .

فمن الناحية النظرية ، استبعدت الندوة ان تنظر الى التجربة على اساس انها اكوام من الايجابيات تجاورها اكوام من السلبيات . او ان المحصلة ، بالتالى ، تحسمها عملية حساب آلية ، من الجمع والطرح .

ولى مقبل هذا المنهج ، طرح فى الندوة المنهج الجدلى الذى يعتبر ان التجربة الناصرية ، فى ١٨ عاما ، هى حلقة من حلقات التاريخ المصرى . وانها ظهرت ونمت فى ظروف محلية وعربية ودولية مصددة ، تاثرت بها واثرت فيها . وان ثورة يوليو بدأت من مواقع معينة ، ثم انتقلت الى مواقع اخرى جديدة .

وعلى ضوء هذا المنهج ، فان « الملف » الذى يفتح ليس — ولن يكون — الملف الشخصى لعبد الناصر . بل هو « ملف التجربة التى قادها عبد الناصر فى المجتمع المصرى » ..

* ومن خلال هذا المنهج ، يمكن — فقط — الحديث عن الطابع المميز لثورة يوليو ، وعن السمات النوعية لما يسمى « بالناصرية » ما أضلفته وما قدمته ، وما لم تقدمه ، وما لم تحسمه من قضايا فكرية او صراعات اجتماعية .

* وفى اطار هذه الجلسة ، تطرقت المناقشات الى عدد من الموضوعات . منها على سبيل المثال : هل كانت الناصرية نوعا « البونابرتية » مطروحة — بشكل جديد ، وفى ظروف جديدة — فى العالم الثالث ؟ هل هناك فرق بين ثورة ١٩١٩ ، كثورة بورجوازية ديموقراطية ، او بين ثورة ١٩٥٢ ؟ وقضية المثقفين المصريين ؟ ماذا كان دورهم فى الثورة ؟ وما هى مسئوليتهم عما وقع من سلبيات ؟ وهل ان الاوان لفتح ماسمى « بملف المثقفين » ؟ ..

* ومن خلال دراسة التجربة ، طالب بعض المشاركون فى الحوار بالا توقف الندوة عند حدود ما مضى ، بل لا بد من اطلالة على ما يجرى الآن مثلا : النزاع العربى الاسرائيلى ؟ ماهى آفاق الحلول المقدمة والمطروحة على الساحة فى ظروف عربية ومحلية متغيرة ؟ ..

■ لطفى الخولى :

هذه هى الجلسة السادسة فى حوارنا . وفيها نواصل — كما اتفقنا — مناقشة ما اصطلحنا على تسميته « بفتح الملف » . وهو التعبير الذى يفضلُه استاذنا الحكيم ، ويعنى ، فى مفهومنا جميعا ، مناقشة تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فكرا وتطبيقا — تحت قيادة جمال عبد الناصر الفعلية والاسمية — وذلك منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . الكلمة للأستاذ توفيق الحكيم .
أظن — كما فهمت — له كلمة توضيحية .

■ توفيق الحكيم :

أريد أن أقول : انه أصبح مفهوما ، لدينا ، أن الغرض الأساسى من جلساتنا هذه ، هو رسم الملامح الجديدة لوجه بلادنا فى الحاضر والمستقبل . كما أصبح واضحا ، أن كلامنا عن فتح الملفات ، لم يكن المقصود منه ، كما فهم أول الأمر ، التشهير . . فالتشهير — دائما — يؤدى الى رد فعل هو التبرير . ونحن ، الآن ، لا يصح أن نضيع وقت مصر الثمين — ونحن فى مرحلة التحول هذه — فى تشهيرات وتبريرات . انما الغرض — من فتح الملف — هو مجرد الاطلاع على الحقائق التى يمكن أن تساعدنا فى التقييم الموضوعى لمرحلة من تاريخنا ، نحن مضطرون الى أن نبني مرحلة أخرى بعدها . هذه المرحلة الجديدة ، لا ينبغى لنا ، ولا عذر لنا ، فى أن نتركها ترسم لنا ، وتأتى من أعلى فقط ، كما اعتدنا أن نرى . لابد لعقولنا أن تعمل وتتحرك وتساهم فى رسم ملامح الوجه الجديد لمصر . والآن ، آن لنا ، فى جلساتنا الباقية ، أن نحدد تحديدا واضحا الخطوط الرئيسية لهذه الملامح . ولامح كل بلد ، وكل أمة ، وكل شعب ، لابد أن تشمل شكلها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى . فهل يمكن — باختصار — أن نتناول ، أو على الأقل ، أن نمس مسا سريعا هذا الملامح ، وأن نخط على اللوحة بقلم أو بفرشة « الكروكى » الذى يمكن أن يعطينا فكرة عن وجه بلادنا ، كما نحب أن نراه ؟ مع ملاحظة ، أن نكون واقعيين لا مثاليين ، أى أن نبحث بكل دقة وموضوعية الخطوات الممكن

تحقيقها فعلا ، بدون قفزات وطفرات خيالية تعرضنا لآخطار الانزلاق والفشل . يعنى ، أريد أن تكون الصورة واضحة بعد فتح ملف التجربة ، ولا يكون مجرد تاريخ لما مضى ، إنما يكون لخطوة مقبلة ايجابية وهى الخطوط الرئيسية للتجربة فى المستقبل أيضا ، وليس للماضى . لأنه ، عندما نقف عند التجربة ، فإننا نقف فيها الى سنة ١٩٧٠ ، لا كمؤرخين . وعلينا ، أيضا ، فى ثنايا هذا التقييم الموضوعى أن نعطى فى جلسة أو جلستين مقابلتين الخطوط لوجه مصر كما نحب أن نراه .. واقعيًا .. وليس كما ينبغي أن يكون .. لا .. بل كما نتصور أنه من واقع التجربة . وبعد أن نصحبها أو ، مثلا ، نفحصها لنرى كيف نستمر بها الى صورة ثابتة متناسقة نستطيع أن نبني عليها .

■ لطفى الخولى :

نحن سعداء بهذا التوضيح . واعتقد أننا متفقون على هذا . وكان هذا رأينا منذ البداية . ولذلك ، قلنا أننا سنبدأ على عكس المتعارف عليه ، بحيث تكون حركتنا فى الحوار من المستقبل الى التجربة ، الى الحاضر ، ثم نعود مرة أخرى الى المستقبل . فى الجلسات الماضية ، بدأنا بنظرة شاملة تستشرف المستقبل ، بعد الأرضية التاريخية التى قدمها لنا كل من توفيق الحكيم وخالد محيى الدين . ثم شرعنا نفتح ملف التجربة فى هذه الجلسة . وبالتالى ، فنحن نسير وفقا للبرنامج الذى اتفقنا عليه فى بداية هذا الحوار . الكلمة للأستاذ أبو سيف .

■ أبو سيف يوسف :

هذه التجربة التى ندرسها ، والتى دامت ١٨ عاما لن تكون — فى النهاية — غير ثورة ٢٣ يوليو ، وقد احتلت ، فى الواقع ، مكانا خاصا من تاريخنا . وما دمنا بصدد دراسة فترة من فترات تاريخ مصر ، فلا بد أن نضع حركة عبد الناصر ، والناصرية ، خلال ١٨ عاما ، فى إطار الظروف التاريخية المحيطة بها : المحلية منها والعالمية .

إذا عالجنا التجربة ، من خلال هذا المنظور ، فسوف نرى أن الناصرية (أعنى ثورة ٢٣ يوليو) كانت من الحركات الوطنية والبقدمية التى واكبت مسيرة التاريخ البشرى واستجابت فى أكثر من موقف — من ناحية ، لمتطلبات حركة انتوره العالميه التى تضم الثورات الاشتراكية وثورات التحرر الوطنى العالمية . كما استجابت ، من ناحية أخرى ، للمتطلبات الموضوعية للثورة الوطنية الديموقراطية المصرية ، هذه الثورة التى بدأت — كما نعلم — بثورة عرابى ، ثم تجسدت فى نضال مصطفى كامل ومحمد فريد ثم فى ثورة ١٩١٩ ، وما تلاها من انتفاضات وهبات وطنية فى الثلاثينات والاربعينات . ومن هنا ، ومن خلال هذا المنظور المحدد ، يمكن أن نقيم التجربة على الوضع التالى :

أولا : ان ما بقى وما سوف يبقى من الناصرية هو منهج المواجهة الجريئة لقوى الامبريالية والاستعمار .

ولأن عبد الناصر كان مستجيبا لروح عصرنا الراهن ، عصر تصفية الامبريالية والاستعمار ، فقد دخل فى صدام مع الاقطاع وخلع طبقة كبار ملاك الأرض من السلطة ، ثم تقدم ليخوض معركة الاستقلال والسيادة القومية ، واستطاع أن يستكمل مقومات هذا الاستقلال وتلك السيادة عام ١٩٥٦ ، ومن خلال معركة رائدة فى بلدان العالم الثالث هى معركة تأمين قناة السويس . فكان عبد الناصر كان قد بدأ — وبشكل عملى — يربط ربطا صحيحا — وفى وقت مبكر — بين حماية الاستقلال الوطنى وبناء البلد وبين الهجوم على مواقع الاحتكارات الدولية التى كانت تسيطر على اقتصاد مصر .

والمواقع ، أنه أيا ما كان تقييما لحرب السويس من الناحية العسكرية — حين هاجمتنا امبراطوريتان ودولة إسرائيل — فقد كانت نصرا سياسيا كبيرا اطلق — كما نذكر جميعا — سلسلة من ردود الفعل الدولية الواسعة أثرت على حركة التحرر الوطنى فى البلاد العربية والافريقية والآسيوية . وبالإضافة الى ذلك ، فإنه فى معركة السويس وضعت الأسس النضالية للوحدة العربية ، أسس النضال ضد الاستعمار .

ثانيا : ان ما بقى ، وما سوف يبقى من الناصرية ، هو مواجهتها الحازمة للاستعمار الجديد باعتباره الخطر الأكبر الذى يهدد البلاد المستقلة حديثا .

فانطلاقا من ضرورة محلية ، هى الحاجة الى عمل تنمية مستقلة خاصة ، عن طريق اقامة قاعدة قوية للصناعة الحديثة — رأى عبد الناصر أنها شرط ضرورى لرفع مستوى المعيشة — دخلت الناصرية أعظم معاركها الوطنية والاجتماعية . فبعد عام ١٩٥٦ ، لم يعد العدو الرئيسى ، هنا ، هو قوى الامبراطوريات القديمة ، الانجليزية والفرنسية ، بل واجهت البلاد الأسلوب الجديد لقوى الامبريالية العالمية ، وهو ما يعرف بأسلوب الاستعمار الجديد . وكما نعلم ، كانت الولايات المتحدة ترغب فى ان تظل حركة الضباط الأحرار فى حدود الانقلابات العسكرية المعروفة — وقتئذ — فى كثير من دول أمريكا اللاتينية . باختصار كانت ترغب فى أن يقوم فى مصر حكم للكولينيالات المصريين يحتفظ لمصر باستقلال شكلى ، وفى الوقت نفسه ، يفتح البلاد أمام أنشطة الاحتكارات الأمريكية الجبارة لتحتوى الاقتصاد الوطنى ، وما يرتبط بهذه الأنشطة من غزو ثقافى، ومن ربط لمصر بالمعاهدات والأحلاف العسكرية . لكن عبد الناصر كفح ليجنب مصر هذا المصير . رفض مشروع ايزنهاور للماء الفراغ ، ووافق على مجيء رأس المال الأجنبى لكنه رفض كل شروطه التى تمس السيادة القومية أى مساس وتعرقل قيام التنمية المستقلة . وخاض معارك الأحلاف والقواعد العسكرية على نطاق الوطن العربى . وتحرك ، دوليا ، فى مواجهة الاستعمار الجديد على محورين : محور التعاون مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية فكسر احتكار السلاح وحصل على شروط مناسبة للغاية لتصنيع البلاد . وكان المحور الثانى ، هو محور بلدان عدم الانحياز والحياد الإيجابى . وفى نطاق هذه المجموعة من البلدان قدم المبادرات من أجل أن تتحد هذه البلدان فى وجه الشروط الجائرة فى المعاملات الاقتصادية التى تفرضها بلدان الغرب الرأسمالية ، ومن أجل تأكيد حق هذه البلدان فى السيطرة على مواردها وثرواتها الرئيسية . وقد استمعنا ، فى الجلسة الماضية ، الى ما ذكره — فى هذا الصدد — **خالد محيى الدين** ، عندما اثار الى موقف مصر فى مؤتمر التجارة والتنمية عام ١٩٦٤ .

من هذه الزاوية ، يمكن القول : بأنه اذا كان الأمر أمر تقييم تراث الناصرية فأن اثنى ما فى هذا التراث هو خط النضال ضد الاستعمار الجديد . ويتضح هذا ، اذا علمنا أن مهمة النضال ضد الاستعمار الجديد — كانت ولا تزال الى اليوم — المهمة العاجلة والرئيسية بالنسبة لجميع البلدان التى تدخل تحت عنوان : « العالم الثالث » .

هنا ، لابد من ملاحظة أن عبد الناصر قد تنبه الى أن معركة خطيرة — مثل هذه — أى المعركة ضد الاستعمار الجديد — ليست محلية ولا يمكن أن تتجزأ . من هنا نفهم — مثلا — لماذا ساندت مصر الكفاح الوطنى لشعب الكونغو على الصعيدين السياسى والعسكرى .

■ لطفى الخولى :

من ملامح الأستاذ توفيق الحكيم ، اقرا تعبيرا يكاد يقول أن الموضوع الذى يتحدث فيه الآن أبو سيفه خارج عن الموضوع . هل أحسنت القراءة يا أستاذ توفيق .

■ توفيق الحكيم :

اذا كان تمهيدا لما بعده فلا بأس ، لأن هذا الموضوع لا نناقشه الآن ربما تناقشه بعد ذلك . . فهو يمكن يريد أن يذكرنا بالموضوع على أساس أنه تمهيد .

■ لطفى الخولى :

أعتقد ، أن الأستاذ أبو سيف يعتبر هذا الموضوع ركنا أساسيا من أركان التجربة . . أى الملف . وهو موضوع الحوار فى هذه الجلسة .

■ لطيفة الزيات :

هناك اختلاف ، في محور المناقشة . هل هي تقييم ؟ بعضنا يعتبرها جلسة للتقييم النهائي للتجربة في الحاضر ، نعود ، بعدها ، الى تحديد أكثر دقة . أما الأستاذ توفيق الحكيم فيرى فيها بداية لنظرة مستقبلية . لكننا قمنا بهذه النظرية المستقبلية قبل هذا .

■ لطفى الخولى :

لا اظن أن الخلاف في هذه النقطة . نحن اتفقنا على أن ما قمنا به في البداية من استشراف لمستقبل مصر ، هو مجرد مدخل لسكى نرى ، بعد ذلك ، خلال مناقشتنا للتجربة ، ما اذا كانت هذه التجربة في مسارها ، قد قربتنا من المستقبل المأمول أم لا . وبعد مناقشة التجربة والحاضر ، نعود الى تحديد أكثر دقة ، لمسار المستقبل بعد ذلك . لكن الأستاذ توفيق كما فهمت يرى أن حديث الأستاذ أبو سيف تزيد أو تمهيد يمكن تجاوزه . في حين أن أبو سيف ، وهو يعطى رؤيته للتجربة يعتبر أن الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، يميز بصفة خاصة التجربة ، وقيادة عبد الناصر ، وبالتالي ، يرى في هذا الكفاح ركنا أساسيا وليس ركنا هامشيا أو مجرد تمهيد . اليس كذلك ؟

■ توفيق الحكيم :

على كل حال ، عرضنا أنه لكى نبني مستقبل البلد ، فيما نخطط له ، لابد من البناء على شيء ، وهذا الشيء هو العشرين سنة الماضية . . مرحلة تاريخية . هذه المرحلة لابد أن نحللها . . طبعا في تحليلها نرجو ونريد أن يتبقى شيء نبني عليه . . فما هو هذا الشيء الذى سنبنى عليه ؟

■ لطفى الخولى :

هذا يتضح من خلال مناقشة التجربة . . فتح الملف الذى تريده . ولا يمكن أن يتضح ذلك اذا تخطينا فتح الملف حقيقة وعلى أوسع وأعمق مدى نستطيعه . وهذا ما يقوم به أبو سيف ، من وجهة نظره .

■ توفيق الحكيم :

كلام الأستاذ أبو سيف يدخل في نطاق ما نحله لمستقبله للمستقبل ، لبنى عليه الشكل السياسى . لأنى ، أنا ، قلت الشكل السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى للبلد فى المستقبل هو الذى يكون ملامحها .

■ لطفى الخولى :

اذن يستمر الأستاذ أبو سيف فى حديثه .

■ أبو سيف يوسف :

اتفق مع أستاذنا توفيق الحكيم فى أننا — عند دراسة التجربة — اعتدنا على أن نقول أن هناك إيجابيات ، وهناك سلبيات ، ولابد أن نتعرض لها . ففى الكلام عن الإيجابيات فى تقديرى الشخصى يبقى باستمرار من التجربة الناصرية مواقف وخطوط فكرية ومبادئ عامة وإنجازات لابد من التمسك بها للبدء فى بناء جديد . وسنعود بعد ذلك الى السلبيات .

من الإيجابيات — كما ذكرت — المواقف الخاصة بنضال عبد الناصر ضد الامبريالية وضد الاستعمار الجديد وما ترتب على ذلك أيضا من مواقف أخرى وهذه هى النقطة التالية .

ثالثا : تأسيسا على هذين المبدأين الثابتين من مبادئ الناصرية ، وهما النضال ضد الامبريالية وضد الاستعمار الجديد ، التزم عبد الناصر بمساندة الثورات الوطنية فى البلاد العربية التزام مصر ونضال مشترك . كان هذا موقفه من ثورة الجزائر . . ثورة اليمن . . ثورة الجنوب اليمنى . . ثورة فلسطين . . ثم من ثورة ليبيا . . الخ ، وبذلك دشّن عبد الناصر دور مصر العربى القيادى على أسس نضالية وتحريرية وطنية ، وهذا ما سوف يبقى من تراث الناصرية .

النقطة الرابعة : انطلاقا من نضاله ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، وعلى أساس منهج التجربة والخطأ ، أحيانا ، وعلى أساس نظري لاحق ، أحيانا أخرى ، كما تبين في « الميثاق » — توصل عبد الناصر الى أن الاستقلال الاقتصادي هو جوهر ، أو مضمون ، أو أساس ، الاستقلال السياسي . من هنا ، عمله على تصفية مواقع رأس المال الأجنبي الاحتكاري ، وخلق الرأسمالية الكبيرة ، وهي الطبقة الاجتماعية التي كانت تعتبر بنشاطاتها الاقتصادية ركيزة من ركائز النفوذ الأجنبي . من هنا ، التأميمات التي بدأت عام ١٩٦١ من هنا ، أيضا ، وضع أساس مبادئ سيطرة الشعب على وسائل الانتاج الرئيسية . ومن هنا ، الدور القيادي للقطاع العام في الاقتصاد القومي . وكل هذا يدخل ، بالضرورة ، في التراث الحي للناصرية بدليل أنه وضع لأول مرة في تاريخ مصر بعض ركائز هامة لاقامة القاعدة الصناعية الوطنية والمستقلة . وبدليل أن ما اقيم من الصناعات قد رفع نصيب الصناعة في الدخل القومي بكيفية ملحوظة . وأخيرا ، بدليل أن هذا المنهج في الدفاع عن الاستقلال الاقتصادي قد أثر في أكثر من بلد عربي .

النقطة الخامسة : من التراث الحي للناصرية خطها وشعاراتها الخاصة بقضية التقدم الاجتماعي . ففي هذا حدثت انجازات لا داعي للانفاضة فيها ، فقد تحدث عنها الزملاء . لكن أهم من هذه الانجازات ، في اعتقادي ، بعض القضايا والمواقف الفكرية التي حرص عبد الناصر على التأكيد عليها في أكثر من مناسبة . على سبيل المثال :

هناك قضية استمرار الثورة ، وهي القضية التي جعلته يؤكد أننا لا نزال بعيدين عن المجتمع الاشتراكي ، وجعلته ينبه الى خطر الحزب الرجعي في داخل البلد ، وخطر البيروقراطية والرأسماليين الجدد على الثورة ، وضرورة الكفاح ضدهما . هناك أيضا ، قضية الدور القيادي للطبقة العاملة في المجتمع الاشتراكي والتي أشار اليها في أكثر من موقف . هناك ، قضية التفاعل مع التجارب والحركات الثورية في بلاد العالم الأخرى . هناك قضية التعاون والتحالف مع البلدان الاشتراكية في النضال ضد الاستعمار ومن أجل التقدم الاجتماعي . فكل هذه الأفكار . . وأيا كانت تطبيقاتها ستظل

مع ذلك جزءا من التراث الفكرى الحى والثورى ، فى تجربة
الـ ١٨ عاما الماضية لثورة ٢٣ يوليو .

اذن ، ففى الاجابة على السؤال الذى طرحناه ، وهو ما الذى
يبقى حيا وثوريا فى تراث الناصرية ؟ سوف نجد ان هناك ، بالفعل ،
مكاسب وركائز قوية ، وهامة جدا ، للنضال الوطنى والاجتماعى ،
لا بد وان تتمسك بها كل القوى الوطنية والثورية وتطورها . وذلك
— تماما — كما تمسكت — من قبل — وكل القوى الوطنية بالتراث
الوطنى الذى خلفته الثورات والهبات الشعبية والوطنية التى سبقت
ثورة يوليو ١٩٥٢ . وسوف تكون نكسة هائلة ان ترضخ القوى
الوطنية والتقدمية لابتزاز اليمين الرجعى الزاحف ، والمطالب
باغلاق صفحة يوليو ، واسقاط ١٨ عاما من تاريخ مصر .

فالتقييم النهائى لتجربة الى ١٨ عاما هو انها كانت — بمقياس
ما كان قائما قبل ١٩٥٢ ، وبمقياس ما حدث فى البلدان المتخلفة
التي خضعت لنير الاستعمار والاقطاع — نقول كانت فترة تقدم
ونهوض — بشكل عام — على المستويات السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية . فمصر قد دخلت — لأول مرة فى تاريخها —
طريق الاستقلال السياسى والاقتصادى . ومن ثم فقد خلقت الظروف
المادية المناسبة لكى تنطلق مصر بخطوات أسرع ، وبعبءا عن
خط النمو الرأسمالى — فى طريق التقدم الاجتماعى .

هنا ، قد يقال ، ان مصر قد تعثرت على هذا الطريق الذى يفضى
— بالضرورة — الى المجتمع الاشتراكى .

ولكن — عندئذ — يطرح السؤال الخاص بسلبيات التجربة .

وهنا ، اتفق مع كثير من النقاط التى اثار اليها فؤاد مرسى
وخالد محيى الدين وعبد العظيم انيس ومحمد سيد احمد ، والتى
تتلخص :

١ — فى أن عبد الناصر كان يبحث — من الناحية — النظرية عن
اشتراكية لم توجد من قبل ، تحفظا منه ورغبة فى التمايز عن
الاشتراكية كما طبقت فى عدد من بلدان العالم .

٢ — فى أن عبد الناصر ، على الرغم من ايمانه بضرورة استمرار الثورة لم يعمق مجرى الثورة الاجتماعية بالقدر المطلوب .

٣ — فى أن عبد الناصر قد قدم دوليا وداخليا انجازات ضخمة . ولكنه لم يقيم المؤسسات التى تستطيع أن تحافظ عليها وتدافع عنها ضد كل انحراف أوردة .

على أننى أعتقد أن النقطة المحورية فى جميع هذه السلبيات ، — وقد ظلت باستمرار — هى خوف الناصرية من حركة الجماهير المنظمة — ثم ما ترتب ، على هذا ، من عدم تمكين هذه الجماهير المنظمة عمليا وفى نهاية المطاف — من أن تشارك مشاركة ايجابية فى ادارة شئون البلاد ، عن طريق ممثلها الحقيقيين من الفلاحين والعمال والحرفيين والمثقفين ، المنظمين فى منظمات سياسية ونقابية وثقافية ديموقراطية .

لقد تصدت ثورة يوليو بقيادة عبد الناصر لمهام جسيمة للغاية داخليا وعربيا ودوليا ، وفرضت عليها حرب السويس وحرب ١٩٦٧ . ثم ذهبت الى اليمن فى حملة عسكرية . وكل هذا ، كان يتطلب ايقاظ وتنظيم الجهد الواعى للطبقات الشعبية ، لأن الاشتراكية — كنظام وكما هو معروف — هى ثمرة الجهد البناء والواعى والاختيارى لأوسع الجماهير . وطالما أن النظام ، كان قد أعلن فى موثيقه أن هدفه هو اقامة المجتمع الاشتراكى ، فإن الذى يطرح بالضرورة ليس هو الديمقراطية الليبرالية بل الديمقراطية لهذه الجماهير الشعبية . لكن الذى حدث ، هو أن عبد الناصر كان ، من ناحية ، قد رفض الديمقراطية الليبرالية لعلمه أن الطبقات المخلوعة أقدر على الاستفادة منها من بقية الطبقات الشعبية ، وأنها من الممكن أن توجهها ضد نظامه . ولكنه ، فى الوقت نفسه ، أيضا ، كان قد رفض عمليا الديمقراطية لأوسع الجماهير ، وذلك تحت وهم أن حركة الجماهير قد تدفع الصراع الطبقي الى آفاق غير سلمية أو الى آفاق غير محسوبة لا يريدونها .

ولقد ترتب على هذا الموقف نتائج سلبية للغاية منها :

١ — ان الطبقات الشعبية لم تستطع أن تقدم كل امكانياتها للبناء ولزيادة الانتاج .

٢ — ان الطبقات الشعبية لم تستفد ، من الناحية المادية ، كل الفائدة من القوانين التقدمية التي أمنت لها عددا من المكاسب .

٣ — ان الطبقات الشعبية لم تقم بدورها الاساسي والتاريخي في ردع وتصفية قوى الثورة المضادة . والردع ، هنا ، لا يعنى التصفية البدنية والقهر ، بل يعنى اقتلاع الفكريات والعادات والثقافات والمؤسسات الرجعية .

وهذه النقطة الأخيرة هامة للغاية . وقد تحدث فيها الاستاذ خالد محيى الدين ، عندما أشار الى أن عبد الناصر واجه تحرك الاقطاع ، عام ١٩٦٦ ، بتشكيل لجنة « تصفية الاقطاع » ، ولم يعتمد على حركة منظمة ، وعلى مؤسسات . . جمعيات تعاونية — مثلا — وديموقراطية للفلاحين ، في مواجهة هذا الخطر . ولقد أدى هذا ، باختصار ، الى أن النظام كان يستسهل اللجوء الى الاجراءات الاستثنائية والمنافية — في بعض الأحيان — للمشروعية الثورية . ومثل هذه الاجراءات قد تشل وقد تردع القوى المناهضة للثورة ، بعض الوقت . لكنها تعجز — عادة — عن تحقيق أهم انجاز يؤمن مسيرة الثورة وهو تصفية الفكر الرجعى تصفية سياسية ، أى عن طريق العمل السياسى ، عن طريق التثقيف السياسى المقنع لأوسع الجماهير .

وفى ظل استبعاد المنظمات الجماهيرية عن المشاركة الحقيقية فى السلطة ، استفحل دور الفرد ، وما صاحبه من قيام الشلل ، ومن قيام الأجهزة فى مصر والبلاد العربية بأعمال لا تدخل فى صميم اختصاصها ، ومن الاعتماد على القمع على حساب تنوير الراى العام . ولكن ، لعل أخطر هذه النتائج هو أن عبد الناصر ، ابتداء من عام ١٩٦٢ ، لم يتمكن من تصفية الاتجاه الذى نما داخل قيادات ثورة يوليو نفسها . هذا الاتجاه المحافظ الذى أراد تجميد مسيرة ثورة يوليو ، والامتناع عن المضى فى الاجراءات الاجتماعية المختلفة . وكان المرحوم المشير عبد الحكيم عامر ، هو أحد القادة البارزين لهذا

الاتجاه . فكان هذا الانقسام العميق — داخل القيادة السياسية —
والذى لم يصف بطريقة ديمقراطية . . كان احد المقدمات الرئيسية
لنكسة خطيرة أصابت النظام ، حدثت في ٥ يونيو بتخطيط من الاستعمار
الجديد واسرائيل .

على أن ما يؤسف له أشد الأسف ، هو أن الناصرية لم تستفد
من هذا الدرس على الرغم من أن جماهير ٩ ، ١٠ يونيو كانت
— بحركتها — قد حددت الطريق الجديد والصحيح لاشراك الشعب
في إدارة شئون البلاد .

■ لطفى الخولى :

إذا أذنتم لى ، أقدم وجهة نظرى عن التجربة وفتح الملف . الحقيقة
لدى ثمانى نقاط فى قضية فتح الملف . منها ، السؤال الذى أثاره
الاستاذ توفيق الحكيم فى هذه الجلسة والذى كان قد أثاره قبل ذلك
بصياغات مختلفة ، حول ماذا يعنى فتح الملف ؟

حول هذا السؤال ، أرى أننا نواجه عدة أمور يجب أن توضح
فى الاعتبار .

الأمر الأول : يتعلق بتحديد أبعاد هذا الملف ، بأكثر قدر مستطاع
من الدقة : وأعتقد أننا أصبحنا متفقين حول هذا الأمر . وهو أن
الملف يأخذ بعدا زمنيا من تاريخ المجتمع المصرى يبدأ من ٢٣ يوليو
١٩٥٢ حتى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . ونحن ، فى
هذا الشأن ، لا نفتح طلبها كان مجهولا علينا . وإنما نحن ، فى
الواقع ، نعيد رؤية تجربة اجتماعية عايشناها ، ونحن — شئنا أو لم
نشأ — جزء منها لا نستطيع بل ولا نملك ، الانفصال عنها ، سلبا
وايجابا . كل ما فى الأمر ، أن وفاة عبد الناصر ، قد وضعت أمامنا
حدودا لآطار التجربة — كما جرت تحت قيادته — تمكنا من القيام ،
اليوم ، بهذه الرؤية . وبالتالي ، فرؤيتنا من الداخل لا من الخارج ،
ونحن لا نرى التجربة وعبد الناصر محسب ، بل نرى ، فى نفس
الوقت ، أنفسنا وحركتنا السلبية والإيجابية أيضا .

الأمر الثاني : يدور حول من الذى يفتح الملف . بتعبير آخر ، الموقف الاجتماعى والفكرى والسياسى لن يتصدى لفتح الملف وتقديم رؤياه الراهنة للتجربة . واذا أردنا التبسيط ، فإنا يمكن أن نقول : أن فى مجتمعنا اليوم ثلاث قوى أساسية : اليمين المتخلف ، والوسط الوطنى ، واليسار . وبالتالي ، فإن لكل قوة من هذه القوى رؤياها العامة للتجربة ، تختلف — بالضرورة — عن رؤى القوى الأخرى . بل يمكن القول أن هذه الرؤية الأخرى قد تتعدد — فى التفصيل — بقدر تعدد المدارس والاتجاهات داخل كل قوة اجتماعية . بل أن هذه الرؤية ، تختلف فى عمقها وشمولها من شخص إلى آخر أيضا . وذلك بحكم تفاوت درجة الثقافة والمعرفة ، والخاصة بظروف التجربة نفسها . وكذلك ، بحكم وعيه بمصالحه ومصالح طبقته أو اتجاهه السياسى فى المجتمع وقضايا مساره وتطوره فى الحاضر والمستقبل ، وأيضا ، بحكم تكوينه النضالى ، ومدى مشاركته وفاعليته فى العمل وفى النضال اليومى للجماهير . .

الأمر الثالث : يختص بتحديد ماهية هذا الملف الذى نفتح . ماذا نفتح بالضبط ؟ هل نحن نفتح ملف تجربة شخصية تاريخية حملت اسم عبد الناصر وحسب ، تولى السلطة فى مصر على مدى ١٨ عاما ؟ أم نحن نفتح ملف المجتمع المصرى فى مرحلة الثمانية عشر عاما التى تولى خلالها جمال عبد الناصر القيادة ؟ وبالتالي ، نحن نرصد ، إذن ، ونقيم حركة المجتمع ، بصراعاتها الاجتماعية والسياسية ، وبالتطور الاقتصادى والثقافى ، خلال مرحلة تاريخية معينة ، لها أبعاد عربية ودولية ، وظهرت على سطح الأحداث قيادات عديدة كان أبرزها جمال عبد الناصر . وبالتالي ، فنحن نقيم مسؤوليته من خلال هذه الحركة التاريخية وكيفية تعامله معها ذاتيا وموضوعيا . . اعتقد أن الأقرب إلى الصحة هو رؤية التجربة وعبد الناصر من خلال هذه الوحدة التاريخية للموضوع والذات التى تميز ١٨ عاما من تاريخ المجتمع المصرى .

هذا عن النقطة الأولى . آجئ إلى النقطة الثانية ، وهى تتعلق بتحديد المنهاج الذى يجب استخدامه فى عملية فتح الملف ، وتحليل محتوياته تحديد نوعية المنهاج المستخدم ، مهم . لماذا ؟

هناك ما يمكن أن نسميه المنهاج الذاتى ، المجرد ، المثالى .

وهو منهاج يفصل بين الفكر والواقع ، بين التجربة وظروفها المحلية والعربية والدولية ، بين ذات القائد للتجربة وموضوعية التجسرية نفسها . وهذا منهاج يوقعنا في هوة « العاطفية » ، كما عبر الاستاذ توفيق الحكيم عنها . ويقود ، بلتلى ، الى احكام ذاتية وانطباعات شخصية جزئية وتصورات مسبقة لا علاقة لها بالحقيقة التاريخية .

وهذه العاطفية ، في منهاج ، تتخذ موقفين على طرفي نقيض :
اما موقف « التشهير » ، واما موقف « التأليه والتقديس » . .

في الموقف الاول ، لا يرى المشهر الا الجانب السلبي لمقط من التجربة ، او من شخص القائد ، ويتجاهل بل وينكر الجانب الايجابي وفي الموقف الثاني ، يحدث العكس ، فلا يرى الا الجانب الايجابي فحسب متجاهلا ومنكرا الجانب السلبي .

كلا الموقفين لا يقودان الى الحقيقة ، ويصدران عن ضيق افق ، او مصالح شخصية أضرت ، او يسعى الى تحقيقها .

واذا حصنا انفسنا عن التشهير والتقديس ، فليس امامنا ، من منهج في الرؤية ، الا المنهج الجدلي التاريخي الذي لا يفصل بين الذات والموضوع ، بين الفكر والواقع ، بين تجربة وظروفها . ويرى ، من خلال نظرة نقدية شاملة ، وجهى العملة ، في الوقت نفسه . ويرصد الجوانب الايجابية والجوانب السلبية ، بمعيار حركة التقدم الوطنى والتاريخى ، ليخرج — بعد ذلك — بنتيجة موضوعية تبين ما اذا كان الجانب الايجابى هو الغالب ام العكس . وتكشف ايضا اسباب الجانب السلبي ، وتحاول علاجه لكي تستمر المسيرة في المجتمع الى الامام ، الى امام بمعنى شعبى وديمقراطى ، وتنمية اقتصادية اجتماعية مستقلة ، وتحرر وطنى ، ومعاداة للامبريالية والصهيونية ، وانتماء عربى الخ . .

من هنا ، يحسن ان احدد موقفى ، من فتح الملف ، بأنه موقف وطنى ، مصرى عربى ، يسارى الاتجاه بالمعنى العلمى للاشتراكية ، يتخذ منهاج الجدلي التاريخى وسيلة للرؤية النقدية لتجربة يوليو من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ .

في النقطة الثالثة التي أريد أن أثيرها ، أشدد على موضوع أن الملف المراد فتحه ليس ملف عبد الناصر الشخصي . هذا ليس موضوع ندوتنا . نحن نفتح ملف التجربة التي حدث أن قادها عبد الناصر في المجتمع المصري عبد الأنصر لم ينبت من فراغ ، وإنما نبت من أرض المجتمع المصري وصراعاته . ولم يكن ليصبح ، ما أصبحه ، لولا المجتمع المصري والشعب المصري وصراعاته من أجل مستقبل أفضل وتغيير للأوضاع التي كانت سائدة — ومن هنا ، كان دوره القيادي الذي أهله له ، في الوقت نفسه ملكاته الذاتية وقدراته الخاصة . وبالتالي ، فالمجتمع الذي كان في حالة تغيير ، بفعل ثورة يوليو ، هو موضوع البحث . والتغيير : هدم وبناء . وبالتالي ، فإن ما أصاب المجتمع ، بفعل ثورة يوليو ، من هدم لعلاقات اجتماعية ونظم كانت قائمة ، وبناء لعلاقات اجتماعية ونظم جديدة ، هي موضوع البحث . بمعنى ، أن علينا أن نعد البحث بحيث يشمل الأبنية التحتية ، من اقتصاد وعلاقات اجتماعية وإنتاجية ، كما يشمل الأبنية الفوقية : من مؤسسات السلطة والحكم والقيم والثقافة الخ . . . والملف يكون فتحه ناقصا إذا لم يشمل ، أيضا ، ظروف العصر المحلية والعربية والدولية التي تمت فيها التجربة وسط تحديات متعددة ، وكذلك الدور الشخصي الذي لعبه عبد الناصر في قيادة التجربة . ومدى تفاعله مع إيجابياتها وسلبياتها .

أما أن نقتصر — فحسب — على رؤية التجربة من خلال منظور محدود هو شخص عبد الناصر ، فإن معنى ذلك أن نلغى الشعب المصري والمجتمع وصراعاته بل والعالم . كما نلغى ، في الوقت نفسه ، عقولنا ، ونتعامل مع عبد الناصر وكأنه القدر بالمعنى الغيبي . أن من السهل جدا ، أن نقول ، أن عبد الناصر كان يملك أقوى سلطة ملكها حاكم أو قائد في تاريخ مصر ، وحظي بتأييد شعبي كاسح ، وهذا كله صحيح . وهذا ، قد يرسب لدى البعض أنه صاحب كلمة مطلقة . كان يمكن — مثلا — أن يصدر فرماتا بالاشتراكية في مصر ، فلا يملك أحد الاعتراض ، ويتم تنفيذه فورا بلا مصادمات أو معارضات أو أخطاء أو سلبيات . هل هذا ممكن ؟ أن معنى ذلك أن نتجاهل صراعات القوى في المجتمع وفي المنطقة والعالم . . . أن نتجاهل ليس فقط القوى الرجعية والقيم والعلاقات الاقطاعية والبرجوازية السائدة . . . بل أن نتجاهل أيضا وجود

الامبريالية الامريكية واسرائيل . بل اكثر ، ان نتجاهل عامل التطور في فكر وحركة عبد الناصر كشخص قيادي ايضا . لانه ايا كان حجم السلطة ، في يد شخص ، فهي لا يمكن ان تكون مطلقة محليا . وانما محكومة ومقيدة بعلاقات القوى في المجتمع والعصر معا .

وهذا يقودنا الى النقطة الرابعة . اذا كنا ، بفتحنا للملف ، نسلط الضوء على مرحلة تاريخية محددة ، من تاريخ حركة المجتمع المصري ، منذ اوائل الخمسينات حتى اوائل السبعينات — في هذا القرن — فهل هذه المرحلة كلها مجرد كتلة واحدة صماء ؟ لا . نحن في الحقيقة امام ظاهرة اجتماعية تبعث في مجتمع الخمسينات . وبالتالي ، هي وثيقة الصلة بجذور ما قبل الخمسينات في تاريخ مصر . وكل ظاهرة اجتماعية تمر بمراحل متعددة من نشوء وتطور ايجابي كما تتعرض لنكسات سلبية .

ثورة يوليو اذن ، هي ظاهرة اجتماعية . وهي ظاهرة اجتماعية تقدمية بالمعيار التاريخي . لأنها ثارت على اوضاع وعلاقات متخلفة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا الخ وكن القضاء على هذه الاوضاع والعلاقات خطوة الى الامام في تاريخ نضال الشعب المصري .

لا اريد الآن ان استطرد في هذه النقطة ، وانما اريد ان احدد ان هذه الظاهرة الاجتماعية التقدمية بالمعيار التاريخي ، ليست فرعاً مقطوعاً من شجرة . انها جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني المصرية التي تحدث عنها اليوم باستفاضة زميلنا ابو سيف يوسف ، يدخل في تكوينها نضالات الشعب خلال ثورة عرابي وحركات مصطفى كامل ومحمد فريد وثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول . . . كما تدخل في تكوينها كل الحركات والأفكار اليسارية والليبرالية واليمينية التي كان يموج بها المجتمع المصري قبل ١٩٥٣ .

واذا اردنا ان نحدد الطابع العام لهذه « الظاهرة » ، فلا شك أنها تنسب — تاريخيا وموضوعيا — لما أصبح يسمى باسم حركة التحرر الوطني العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ، وسيادة مناخ الحرب الباردة دوليا ، وظهور وتصاعد قوة العالم الاشتراكي .

والطابع العام لا يلغى ما تتميز به الظاهرة — في الوقت نفسه من طابع خاص بها ، تمليه — بالضرورة — الخصائص المميزة للظاهرة في واقعها .

وفي رأيي ، أن الطابع الخاص لثورة يوليو وتجربتها من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ يتحدد في ثلاثة أبعاد .

البعد الأول : يتمثل في الدور البارز الذي لعبه الجيش في تفجير الثورة . حتى ١٩٥٢ كان الفكر الاشتراكي ، وحتى الفكر الليبرالي ، يعتقد أن الجيش — بطبيعته كمؤسسة — هو جهاز القمع للطبقة الرجعية السائدة والمسيطرة . وبالتالي ، فإن تحركه للاستيلاء على السلطة لا يعدو أن يكون انقلابا عسكريا في خدمة الرجعية ومثاتها الفاشستية . لكن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فأثبتت أنه بتوافر ظروف موضوعية معينة في جيوش بلاد حركة التحرر الوطني ، وبناء حزب سياسي وطني متحصن داخلها « كالضباط الأحرار » ، يتبنى المطالب الشعبية العامة ، وينتمي أعضاؤه الى الطبقات الوسطى والصغيرة ، فإنه يمكن أن يتحول الجيش من أداة للقمع ، في يد سلطة الملك وكبار الملاك والرأسمالية الكبيرة الحاكمة ، الى أداة في يد القوى الوطنية لتفجير الثورة الوطنية ذات الأبعاد التقدمية .

البعد الثاني : يظهر من خلال الدور القيادي البارز الذي أمكن للبرجوازية الصغيرة أن تلعبه — ايجابيا وسلبيا — في ثورة يوليو . قبل ثورة يوليو ، كان أيضا من المسلمات في الفكر التقدمي ، عموما ، أن البرجوازية الصغيرة بسبب عدم تماسكها وتناسقها كطبقة وتأرجحها بين التطلع الى أعلى ، حيث البرجوازية الكبيرة ، والتدنى الى أسفل حيث الطبقة العاملة — غير قادرة على قيادة حركة ثورية في المجتمع . ثورة يوليو ، طرحت لأول مرة — وأنا هنا أتحدث باختصار شديد — امكانية بروز الدور القيادي للبرجوازية الصغيرة ، في مجتمع متخلف ومستعمر ، اذ تمكنت من السيطرة على الجيش وتحويله الى صالحها . الصفة ايجابية على الضباط الأحرار هو الانتماء الى البرجوازية الصغيرة بكل تموجاتها .

البعد الثالث : يتحدد في الوزن الخاص والمؤثر لشخصية جمال

عبد الناصر القيادية في الثورة . وهو ما يمكن أن يندرج في إطار ما يعرف في الفكر الاشتراكي بدور الفرد في التاريخ . وقد تضافرت ظروف عديدة ، تفاعلت مع الصفات والملكات الذاتية لعبد الناصر ، في ضخامة حجم التأثير الشخصي لعبد الناصر ، ايجابيا وسلبا ، على مجرى الأحداث ..

ان **عبد الناصر** ، اجتماعيا ، كان يتجه ، باطراد واستمرار ، ومن خلال موقفه الاجتماعي ، الى الانحياز نحو المواقف الوطنية والقدمية في مسار الحركة الشعبية ، الأمر الذي فجر تناقضات عديدة متوالية داخل قيادة الثورة . وتمكن **عبد الناصر** — باستثمار كل من ملكاته الذاتية ، وما حظى به من شعبية تعدت النطاق المصري الى العربي والعالمي — من حسم هذه التناقضات ، دائما لصالحه الذي كان يتفاعل مع الصالح العام للجماهير الشعبية أيضا . ولكن هذا الوزن لدور **عبد الناصر** الفردي في تاريخ هذه المرحلة من التجربة ، عمق شيئا فشيئا طابع الحكم الفردي بكل ما ينتج عنه من مؤسسات وأجهزة قمع ، استشرت حتى على **عبد الناصر** نفسه كما حدث بعد هزيمة ١٩٦٧ .

والآن .. وهذه هي النقطة الخامسة ، اقدمها في السؤال التالي: هل يمكن القول بأن هناك — بعد ثمانية عشر عاما من تجربة غنية بالأحداث والصراعات — شيء محدد اسمه **الناصرية** ، وأن **الناصرية** تيار فكري متميز طرح مقولات نظرية غير مسبوقة وخاض غمار تجربة جديدة وفريدة ؟

لقد اثير هذا السؤال في جلسائنا ، اثاره الاستاذ **توفيق الحكيم** أكثر من مرة ، كما يثار في مجتمعنا العربي كله . وهناك من نفى ذلك . وهناك من قال بأن **الناصرية** تيار فكري يتميز تماما عن الماركسية أو الوضعية المنطقية أو الفكر البرجوازي عموما .

من ناحيتي ، اعتقد أنه يمكن الاجابة على السؤال بلا ونعم في نفس الوقت . كيف ؟

لا : بمعنى أن مايسمى **بالناصرية** لم تطرح في الواقع أفكارا جديدة .

لا بالمعنى النظري ، ولا بمعنى أنها غير مسبوقة وغير مطروحة من قبل في المجتمع المصرى والوطن العربى . وإذا كانت الناصرية ، في وجهها العام ، هى حركة تحرر وطنى ، فإن تاريخ حركة التحرر في مصر والعالم العربى سبق عبد الناصر في طرح العديد من الأفكار والاتجاهات والشعارات التى أعاد هو طرحها بعد الثورة .

في مصر ، مثلاً ، كان حزب الوفد يقود الحركة الوطنية المصرية لانتهاء الاحتلال البريطانى . واستطاعت بعض فئاته المتقدمة وخاصة « الطليعة الوفدية » وشباب للحزب بقيادة مصطفى موسى ومحمد مندور وعزيز فهمى وعبد الرؤوف أبى علم وغيرهم أن تتيقظ مبكراً على خطر الاستعمار الجديد والامبريالية الأمريكية . وخاضت معارك متوالية ، جنباً الى جنب مع الماركسيين المصريين وغيرهم من القوى الوطنية الأخرى ضد مشاريع أحلاف الشرق الأوسط والنقطة الرابعة ، وكذلك ضد الاحتكارات الأجنبية . وجاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان جمال عبد الناصر امتداداً لهذه الأفكار والحركات .

وفي مجال الفكر الاشتراكى ، فالواضح تاريخياً ، أن الأفكار الاشتراكية بمختلف مدارسها ، الماركسية والفابية والديمقراطية والخيالية . . من روبرت أوين حتى ماركس ، مروراً بسان سيمون ، كانت مطروحة ومتداولة ولها حركات وتنظيمات وصحف وكتب في مصر والعالم العربى كله ، قبل عبد الناصر بكثير .

وفي مجال الوحدة العربية ، وانتماء مصر العربى ، فإن الأفكار المتعلقة بهذه القضايا قد طرحت بصيغيات مختلفة ومتفاوتة في عمقها ونضجها من خلال مقاومة الشعوب العربية للاستعمار العثمانى والبريطانى والفرنسى . وتدرجت من الأممية الإسلامية الى ما أصبح يعرف ، في أوائل القرن العشرين ، باسم المسألة الشرقية . ثم حدث التركيز على الوحدة العربية ، ابتداء من أفكار ساطع الحصرى حتى أفكار حزب البعث العربى بقيادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار واكم الحورانى ، والقوميين العرب . ثم جاءت قضية فلسطين والصراع مع الصهيونية فعمقت من فكرة الوحدة العربية في الوجدان المصرى . وقد ظهر ذلك ،

بوضوح ، في حركة التحرير المصرية ، وخاصة في حزب الوفد ، الذي راح يلح في الأربعينات على قضية الوحدة العربية ومدى خطورة الصهيونية ، ليس فقط على فلسطين ، بل على مصر وعلى كل البلاد العربية ، ومن ذلك موقف صليب سامي ، وزير خارجية الوفد في مؤتمر لندن — الخاص بقضية فلسطين في الأربعينات — وتصريحات النحاس باشا ومكرم عبيد وفؤاد سراج الدين وعسدد من الرأسماليين الوطنيين المستنيرين في ذلك الوقت . بل لقد تكونت في مصر ، في الأربعينات — أيضا — تنظيمات شعبية تدعو الى الوحدة العربية ، والى التصدي العربي المشترك للخطر الصهيوني مثل جماعة الاتحاد العربي . من هذا كله ، يبدو ان الناصرية في هذا المجال لم تطرح فكرا جديدا ، وانما كانت امتداد لفكر مطروح في الساحة من قبل .

هذا عن لا . . فماذا عن نعم ؟ . .

في اعتقادي ، ان الجديد الذي قدمته الناصرية ، هو بالدقة في طرح صياغات جديدة للعمل ومسار التجربة ، وخلق ظروف تمكن من اعادة النظر في بعض جوانب فكرية سابقة . اى ان الجديد الناصري هو في الفعل الذي انعكس بدوره — من خلال منطق برجماتي « التجربة والخطأ » — على الفكر وثورته النظرية في حركة التحرر الوطني .

واستطيع هنا ان اركز على مجالات اربع :

المجال الاول : هو ان الناصرية — من خلال رؤية جسورة — للواقع المصري عام ١٩٥٢ ، وعلاقات القوى فيه ومدى قدراتها على الثورة — انتهت الى استخدام اسلوب الانقلاب العسكري (وهو وسيلة رجعية في حد ذاتها) في تفجير ثورة وطنية ذات أبعاد تقدمية تتفاعل مع الارادة الشعبية العسامة والسائدة وقتذاك .

وهذه صياغة غير مسبوقة من قبل ثورة يوليو ، لا في مصر وحدها بل في العالم كله على حد علمي . ان كل الانقلابات العسكرية

التي سبقت حركة يوليو ١٩٥٢ التي تمت في سوريا وفي أمريكا اللاتينية مثلا .. ظلت باستمرار في اطار الطبقات الرجعية الحاكمة والمتحالفة مع الاستعمار ، ولم تتخط مهالوى الانقلاب العسكرى قط . ثورة يوليو تخطت ذلك — موضوعيا — وبنجاح نسبى كبير . وهذا غير حركة يوليو من مجرد انقلاب الى ثورة . طبعا قد يحتج هنا بثوره عرابى وتحرك الجيش . ولكن ، فضلا عن الفشل الذى منيت به الثورة العرابية ، فانه لا يجب ان ننسى ان المحرك الاساسى لهذه الثورة كان الحزب الوطنى المدنى خارج الجيش ، والذى انضم اليه عرابى . بعد ذلك ، انقلابات سوريا التى قام بها حسنى الزعيم والشيخىكلى والحنالوى .. ظلت دائما فى اطار الانقلابات العسكرية الرجعية . قد يحتج ، أيضا بالحركة البيرونية فى الأرجنتين ، والتى قام فيها الجيش بدور ايجابى . ولكن الدور الاساسى والقيادى كان دائما لنقابات العمال . فالوضع ، هنا ، مختلف تماما . ولكن ، ربما يصح القول ان كل هذه الحركات العسكرية كانت ارهاصات عن الدور المحتمل للجيش فى حركة التحرر الوطنى . وتظل الناصرية هى اول صياغة ناجحة لاستخدام أسلوب الانقلاب العسكرى — الرجعى بطبيعته — فى أحداث ثورة وطنية . وطبعا ، يجب ان نرى ذلك فى ضوء غياب تبلور حاد للقوى الطبقيّة فى المجتمع ، والضعف العام ، كما ونوعا ، للطبقة العامة والأحزاب الثورية الخ .. كل هذه القضايا .

ومن هنا ، فان الناصرية طرحت بتجربتها قضية نظرية بالغة الأهمية فى بلاد حركة التحرر الوطنى ، وهى دور الجيش باعتباره — نسبيا — أقوى التنظيمات انضباطا ، وامكانية على الحركة ، فى بلاد متخلفة .

المجال الثانى : الجديد الذى قدمته الناصرية ، يمكن أن أصوغه على الوجه التالى : الناصرية هى البديل أو المقابل المعروف فى الفكر الاشتراكى « بالبونابرتية » .

بمعنى ان الاثنين يقومان على أساس الاعتقاد بإمكانية تأسيس سلطة دولة مخايدة بين الطبقات ، تعتمد على الجيش وعلى حشد

كمى للجماهير ، فى وعاء سياسى ضخم ، غير قادر على الحركة الا عند استدعائه من طرف السلطة . مثال تنظيم الديسمبريين فى البونابرتية وتنظيمات هيئة التحرير والانحد القومى والاحاد الاشتراكى فى الناصرية [. لكن الناصرية ، تختلف عن البونابرتية « نسبة الى نابليون الثالث » فى أن الثانية تتصل بالملكية والرأسمالية الكبيرة ، فى بلاد متقدم نسبيا ، يبنى المجتمع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر . فى حين أن الناصرية تتصل بالبرجوازية الصغيرة فى بلاد متخلف ومسنمور يعادى كبار الملاك ثم الرأسمالية الكبيرة ، فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فضلا عن عدائه للاستعمار .

ومن هنا ، كانت الناصرية حركة تقدمية — بالضرورة — فى حين أن البونابرتية حركة رجعية فى مجملها .

وعلى هذا الأساس ، فإن الناصرية بحكم الواقع ، كانت محكومة بالاطار الرأسمالى وقيمه وعلاقاته ، بسبب انتمائها الى البرجوازية الصغيرة . ولكنها ، فى الوقت نفسه ، كانت معدية للرأسمالية الكبيرة وكبار الملاك من مصريين وأجانب ، فضلا عن عدائها للاستعمار . ولهذا ، راحت — مع حركة التطور ، وضغط القوى الشعبية ، واستنارة عبد الناصر كقيادة — تحاول ، بعد تصنيفها للرأسمالية الكبيرة ، أن تتخطى أو تتجاوز مرحلة التطور الطبيعى للرأسمالية فى المجتمع المصرى ، ولكن دون الوصول الى مجتمع اشتراكى يلغى تماما الملكية الخاصة الاستغلالية لوسائل الانتاج . وأصبحنا نواجه بوضع جديد هو رأسمالية دولة تنقل المجتمع من الزراعة الى الصناعة ، وتصادر الرأسمالية الكبيرة وتحطم نفوذها فى جهاز الدولة ، ثم تقترب من الأفكار الاشتراكية العلمية . ومن هنا بدأ ، أو عاد — ولكن بشكل قوى — الحديث ، فى الفكر الاشتراكى ، عن الطريق اللا رأسمالى للتطور . هذه العودة ، هى — فى الحقيقة — بداية أيضا ، على اعتبار أن ثورة يوليو ١٩٥٢ — وخاصة بعد ١٩٦١ — قدمت الأساس لذلك لأول مرة . هنا ، يمكن الاحتجاج بأن تجربة مونغوليا سبقت الى ذلك . لكنى اعتقد أن الوضع مختلف تماما من حيث الظروف والعصر . وعلى العموم ، ليس هنا مجال هذا البحث . ويكفى ، أنه حتى لو

كانت مونفوليا أسبق من مصر — في هذا المجال — على الفرض الجدلى — فانه كان قد مضى بين التجريبتين أكثر من ٣٠ عاما ، فضلا عن أن القيادة في التجربة المصرية كانت للبرجوازية الصغيرة المسلحة بالقوات العسكرية ، وهو ما لم يكن في تجربة مونفوليا .

المجال الثالث : الذى تبدو فيه جدة الناصرية ، هو الاسهام في بناء ما أصبح يعرف سياسيا في الحقل الدولى باسم « كتلة العالم الثالث » ، وهو الشكل الجديد الأكثر ترابطا وتنظيما ووزنا لحركة المستعمرات قبل الحرب العالمية الثانية . وما انعكس عن ذلك ، في السياسة الدولية ، من اتجاه أصبح يعرف — لأول مرة — باسم الحياد الايجابى وعدم الانحياز . والذى استطاع أن يلعب دورا تقديريا في ظروف الحرب الباردة ضد الامبريالية والاستعمار ، ويصرب في مواقع عديدة الحصار الامبريالى ضد العالم الاشتراكى .

أما المجال الرابع : فهو أن الناصرية ، بحكم تخطيها واقعها الاقليمى ، في مصر ، الى الواقع العربى كله ، جسدت لأول مرة أيضا في العصر الحديث « القوة العربية الجماهيرية » في اطار حركة تحرر وطنى عربى شاملة . كقوة فاعلة ومؤثرة .

وبغض النظر عما أصابته الناصرية من نجاح أو اخفاق ، فإن هذه هى الخطوط ، التى أعتقد انها تحدد ما يمكن أن نسميه بطبيعة الناصرية ، وما كانت فيه امتدادا لما سبقها في تاريخ حركة التحرر المصرية والعربية وما قدمته من صياغات وتوليفات جديدة .

في ضوء هذا كله ، ما هو التقييم النقدى للتجربة ؟ هذه هى النقطة السادسة في عرضى هذا . التقييم يستلزم ، اول ما يستلزم الوقوف على كشف حساب التجربة . أو بالأصح ، حصيلتها عند غياب جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

ولهذا ، يلزم أن نبدا من النهاية . . نهاية قيادة عبد الناصر للتجربة . اذن ما هو الموقف ، بوجهيه الايجابى والسلبى ، للتجربة في سبتمبر ١٩٧٠ عند وفاة عبد الناصر ؟ . .

استطيع أن أخص أجابتي على هذا السؤال في تسع نقاط :

١ — الناصرية أنجزت الاستقلال السياسي للبلاد مدعما باستقلال اقتصادي . وفي تقديري ، ان ثورة يوليو ١٩٥٢ . قدمت أول نموذج في حركة التحرر الوطني العالمية لبلد ينحرر ، سياسيا ، واقتصاديا ، من التبعية لكل من سيطرة الدولار أو الاسترليني أو الفرنك الفرنسي ، وتقف — كقوة حرة وفاعلة — ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد في المنطقة كلها . وتقوم بواجبها في مساندة ومساعدة حركات التحرير في الوطن العربي وأفريقيا

٢ — القيام بأكثر التجارب الوطنية عمقا واتساعا ، في العالم الثالث — على نحو نسبي طبعاً — في اجراء تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة انتقل بها المجتمع نقلة نوعية ، وعلى قدر كبير من الأهمية حضاريا . وذلك ، بالانتقال به من مجتمع زراعي متخلف الى بدايات المجتمع الصناعي المتقدم . ويكفي أن نسبة الدخل الصناعي ، في الدخل القومي العام ، ارتفعت من حوالي ١١ في المائة عام ١٩٥٢ الى ٣٦ أو ٣٧ في المائة عام ١٩٧٠ . ومن الثابت ان معدلات التطور الصناعي ، في مصر ، حسب احصائيات عام ١٩٥١ ، لم تكن لتحقيق هذه النقلة لو ظلت الأمور على ما كانت عليه، ولم تنفجر ثورة ١٩٥٢

٣ — فتحت ثورة يوليو باب الحياة الانسانية في العمل والثقافة والتأثير المتفاوت الدرجات في سير الأحداث ، أمام الكم الساحق من الجماهير الشعبية المطحونة . وكان هذا حدثا جديدا في المنطقة العربية ، جاءت بعده تجارب الجزائر والعراق وسوريا واليمن وغيرها تدعمه وتعمقه . وكانت هذه الجماهير ، من قبل ، خارج اطار الحياة والتأثير فيها . غير أن ثورة يوليو لم تنجح ، أو أخفقت في ان تحول هذا الكم الجماهيري الى نوع مؤثر وفعال ومسيطر ثوريا . ذلك ان التجربة الناصرية كانت تعتمد على الشارع الهادر والجماهير غير المنظمة ، وليس على الحركة الثورية للجماهير من خلال تنظيم حزبي وحركة ديمقراطية شعبية وتثقيف سياسي فلم تكن تريد أن تقوى الحركة الجماهيرية الديمقراطية بحيث تحد من حرية حركة القيادة وتصبح قادرة على

المشاركة في السلطة والحساب ، بحيث تدفعها الى اتخاذ اجراءات أكثر ثورية وجذرية . وكان عبد الناصر يقول — دائما — أنه لا يريد قوة على يسره أبدا في مصر أو في الوطن العربي . وفي هذه الفاعة التي يجرى فيها حوارنا اليوم ، قل ذلك وكرره أكثر من مرة ، خلال المناقشات التي جرت بيننا نحن أسرة مجلة الطليعة وبينه في يناير ١٩٦٩ .

٤ — زيادة وزن وحجم البورجوازية الصغيرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، وسيادة قيمها الثقافية والاجتماعية في المجتمع . وقد ساعد على ذلك عدة أمور ، منها : الإصلاح الزراعي الذي تم بأسلوب بورجوازي صغير ولخدمتها . وكذلك المساحة الواسعة — نسبيا — للقطاع الخاص ولما سمي بال رأسمالية الوطنية غير المستغلة . وأخيرا ، خروج عدد كبير من العسكريين من الجيش الى مسئوليات مدنية في السلطة والجهاز الحكومي والقطاع العام . ومع زيادة حجم النشاط الاقتصادي وتضخم دور الدولة والقطاع العام — في غيبة رقابة شعبية ديمقراطية — ومع استغلال بعض الأزمات والسلبيات وانكسارات مثل هزيمة ١٩٦٧ وقيام الرجعية القديمة بنسج خططها ومصالحتها بالمصاهرة والصفقات المشتركة — تكون سيج اجتماعي جديد من البورجوازية البيروقراطية ، بوجهيها المدني والعسكري ، وأصبح يشكل ما يعرف باسم « الطبقة الجديدة » التي تكونت لها مصالح اقتصادية واجتماعية معادية لاستمرار تطور ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مسارها التقدمي . ولما كانت تملك مفاتيح كثيرة في السلطة ، فقد استطاعت أن تضعف من قدرة القيادة الثورية على حسم الصراعات الجديدة التي راحت تنشأ بين هذه الطبقة الجديدة والجمهير الشعبية ، لصالح هذه الأخيرة ، حتى ليكن القول ، أن الحركة قد أصابها الجمود والعجز عن مواصلة التقدم .

٥ — زيادة وزن وفاعلية مصر في المنطقة والعالم الثالث والعالم ككل ، مما مكنها — على الرغم من أنها دولة صغيرة — أن تصبح إحدى القوى القيادية في العالم . ولعل هذه النقطة سبق أن أشار اليها الزميل محمد سيد أحمد . وقد استثمرت مصر هذا الوزن في جذب قروض ومساعدات اقتصادية وفنية على نحو كبير ،

لم يتيسر لبلد في مثل حجمها ، بل لم يكن ليتيسر لها ، لولا هذا الدور القيادي الذي ظلت تقوم به .

٦ — التناقض، وعدم التناسق بين الأبنية التحتية التي قامت ثورة ١٩٥٢ — ببذئها اقتصاديا واجتماعيا في قاعدة المجتمع ، وبين الأبنية الفوقية لها من مؤسسات سلطة وحكم وتنظيمات شعبية وديمقراطية ، وقيم وتيارات ثقافية الخ . . الأمر الذي جعل الأبنية الفوقية أضيق من أن تتسع للنتاج السياسي والاجتماعي للأبنية التحتية بل ، وحولها الى قيود على حركتها وتقدمها . ومن هنا ، زاد وزن القوى البيروقراطية في الفعل على حساب القوى الشعبية وحركتها الجماهيرية في الرقابة والتوجيه وتصحيح الانحرافات والسلبيات في التجربة ، أولا بأول . ونتيجة لهذا ، شاع اللجوء الى الاجراءات العلوية والادارية والاستثنائية واستسهل اتخاذها ، وتولد المناخ المناسب لأجهزة القمع ، بحجة الدفاع عن الثورة ، في حين انها كانت — في غالبية عملها — تطعن الثورة وتطارد وتسجن وتعذب المناضلين الوطنيين والاشتراكيين . وقد تحدث في ذلك الزميل أبو سيف بتفصيل . ولكن ما أريد أن أحدهه ، هو القرار العلوي من القيادة ، على الرغم من تقدميته ، أصبح يشكل البديل للعمل الجماهيري والديمقراطي ، تتلقفه الطبقة الجديدة وتفرغه من مضمونه في كثير من الاحيان .

٧ — عدم الاتساق في الواقع الفعلي بين وزن جمال عبد الناصر كقيادة فردية ثورية . وبين وزن الجماهير الشعبية . فعلى الرغم من أن قيادة عبد الناصر كانت في مجملها قيادة تقدمية واختياراتها تقدمية ، الا أنه يظل — في النهاية — مجرد فرد محدود الامكانيات والقدرة — بالقياس الى امكانيات وقدرة الجماهير الشعبية ، لو كانت منظمة تنظيما ثوريا في مناخ ديمقراطي .

ومن هنا ، فعلى الرغم من ايجابيات دور عبد الناصر الفردي في تاريخ المرحلة ، الا أن هذا الوضع أفرخ ذلك التركيز الشديد في السلطة ، وفي اتخاذ القرار ، وفي سيادة قيم الانتظار ، والتطلع دائما الى القيادة ، وحد من قدرة الجماهير على المبادرة

بالفعل ، ومكن الطبقة الجديدة من محاصرة القيادة في كثير من الأحيان بتقارير زائفة ، عن حركة الواقع والارادة الشعبية والمبادرات الجماهيرية ، وتصويرها بصورة المؤامرات والثورة المضادة في غالب الأحيان .

٨ — الهزيمة المهولة التي وقعت على رأس مصر ، وحركة التحرر الوطني العربي ، ككل ، في الجهاز البيروقراطي العسكى والمدنى وما سببه من ضعف ونزيف داخلى للتجربة منذ نهاية خطة التنمية الخمسية في ١٩٦٥ حتى ١٩٦٧ .

٩ — على الرغم من الهزيمة ، والجهاز البيروقراطى ، فان البناء الاقتصادى والاجتماعى للتجربة بقواه الشعبية ، ظل يملك القدرة على مقاومة الهزيمة . ويستجمع الايجابيات التى تحققت لرفضها وتخطيها . ولقد اثبتت حرب اكتوبر ١٩٧٣ ذلك . وكشفت الأحداث عن أهم عاملين فيها مكننا من الصمود والعبور هما القطاع العام بمعطياته الاقتصادية والفنية ، وعنصره البشرى الجديد ، والمقاتل الذى تجسد فى الجندى المؤهل جامعيا وفنيا وسياسيا . فهذا الجندى ، توفر نتيجة مجانية التعليم التى قررتها التجربة فى الجامعة ، ففتحت الباب ، بذلك ، أمام أعداد كبيرة من أبناء العمال والفلاحين والدرجات الدنيا من البورجوازية الصغيرة ، ليكتسبوا العلم والتكنولوجيا ، ويطعموا بها القوات المسلحة ، ومن خلال حركة التجنيد الواسعة لتي شملتهم بعد هزيمة ١٩٦٧ .

هذه — باختصار — الحصيلة العامة للتجربة ، بايجابياتها وسلبياتها الرئيسية ، واعتقد أنه بالحساب الموضوعى لهذه الحصيلة ، نخرج بأن التجربة فى عمومها ، كانت بمحصلتها الاجمالية فى سبتمبر ١٩٧٠ خطوة الى الامام ونقلة نوعية فى التاريخ المصرى ، لا شك فى ذلك .

وهذه الحصيلة لم تتجمع دفعة واحدة ، ولا كان خطها مستقيما وممتدا بلا التواءات أو منعطفات . ولكنها جاءت من خلال مراحل متميزة ، على مدى الثمانى عشرة سنة ، من ١٩٥٢ حتى

١٩٧٠ . وفى تقديرى ، أن الوقوف على طبيعة هذه المراحل هو الذى يقودنا الى الحقيقة الموضوعية التى يبين من خلالها مسار التجربة وصعوباتها وأساليبها المختلفة ، والمتناقضة فى كثير من الأحيان .

أقصد ، أن أقول — وهذه هى النقطة السابعة — اننا بفتحنا ملف التجربة ، نستطيع أن نميز بين مراحل مختلفة . ونرى لا « جمال عبد الناصر » ، واحدا ، ثابتا لا يتغير . بل أكثر من جمال عبد الناصر وذلك تبعا لتعدد المراحل واختلاف طبيعتها وطبيعة التحديات الكامنة فيها . وايضا تبعا لتطور فكر عبد الناصر ونضج تجربته ، وما صاحبها من انتصارات واخفاقات فعبد الناصر فى ١٩٥٢ ، ليس عبد الناصر فى ١٩٥٦ بعد حضوره مؤتمر باندونج وتأميمه لقناة السويس . وهو شئ مختلف فى عام ١٩٦١ وبداية تصفية للرأسمالية الكبيرة . وهو فى ١٩٦٤ غيره فى ١٩٦٧

واذا حاولنا تحديد هذه المراحل فانى اميل الى تقسيمها على النحو التالى ، باختصار :

المرحلة الاولى : من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ أى من بداية الثورة حتى تأميم قناة السويس . الاطار العام للحركة هو اطار رأسمالى مع نوع من الترشيد . الاصلاح الزراعى كان أهم المشروعات الاجتماعية . فى هذه المرحلة ظل يحتفظ بالعلاقات الرأسمالية رغم تصفيته لطبقة كبار الملاك . الابواب مفتوحة ، مع كل الضمانات ، للرأسمال الأجنبى مع تشجيع الرأسمالية المصرية على الاستثمار فى مجال الصناعة .

التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية أساسا مع الغرب ، لا انفتاح اقتصادى على الشرق الاشتراكى الا فى الحدود التى لا يتقبل الغرب فيها التعامل ، وخاصة فى مجال التسليح لمواجهة العدوان الاسرائيلى .

وايضا ، كاستلوب للضغط على العالم الغربى . الفكر برجمائى والعداء للأفكار الماركسية والاشتراكية العلمية واضح وقوى ، على الرغم من الاشتراك فى مؤتمر باندونج . وظل كذلك حتى صدمت التجربة ، وصدم جمال عبد الناصر بالموقف المعادى له من الغرب ،

وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية عند سحب تمويل بنساء
السد العالي .

في هذه المرحلة ، كانت التجربة امتدادا لثورة ١٩١٩ ، من حيث
انها تستكمل انجاز ما لم يتم انجازه من مهام هذه الثورة ،
وبدت القيسادة ، **وعبد الناصر** ، في هذه المرحلة كما لو كانت امتدادا
للجناح الوسطى واليسارى في حزب الوفد . أقول : **عبد الناصر**
كان يأمل في تحقيق استقلال مصر السياسى والاقتصادى في اطار
راسمالى داخلى ، وفي اطار علاقات صداقة الند لند مع العالم
الراسمالى، وخاصة مع أمريكا التى كان ينفى عنها تهمة الاستعمار .
كانت الصدمة عنيفة ، فجاء رد فعله عنيفا في وطنيته بتأميم قناة
السويس . وكان بذلك يبدأ اول شرح في علاقات الثورة مع
الراسمالية العالمية .

المرحلة الثانية ، تبدأ من ١٩٥٦ وتبلغ ذروتها في عام ١٩٦١ ،
حين دخلت الثورة اولى معاركها الكبرى مع الراسمالية الكبيرة
المصرية التى كانت قد أثرت وتضخم نفوذها ، من خلال تمصير
الشركات الاجنبية والحلول محل الراسمالية البريطانية والفرنسية
والبلجيكية وغيرها ، بعد تأميم قناة السويس .

وواجه ، أيضا ، حرب السويس العدوانية التى تمت بالتواطؤ
الثلاثى بين بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، وظهر خلالها مدى وقوف
العالم الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى ، الى جانب الثورة
المصرية . كما ظهرت — في الوقت نفسه — قوة الولايات المتحدة
وزعامتها الضاغطة على بريطانيا وفرنسا، ومحاولتها الحلول محلها
في الشرق الأوسط. وقد شهدت هذه المرحلة ، أيضا ، بداية توثيق
العلاقات بين الثورة وبين الاتحاد السوفيتى ، من خلال بناء السد
العالى ، بمعونة السوفيت . وشهدت أيضا ظاهرتين متناقضتين
لعبد الناصر : ضربه للقوى اليسارية المصرية ، وصدامه مع
الراسمالية الكبيرة المصرية التى رفضت الانصياع لقيادته والمشاركة
في تنفيذ خطة للتنمية ، على أساس مضاعفة الدخل القومى كل
عشر سنوات ، وتمردت على قانون تحديد الربح الاقصى للشركات .
وتراجعت القيادة تكتيكيا . ولكنها سرعان ما وجهت ضربتها

للرأسمالية الكبيرة ، بعد ما ثبت لها أن الرأسمالية الكبيرة شنت حربها ضد الثورة ، وأنه ليس أمام الثورة — لتنفيذ خطة التنمية الا تأميم المشروعات الكبيرة . ذلك انه لم يكن متوافرا لاستثمارات السنة الأولى من الخطة الا ٨٨ مليون جنيه في حين أن المطلوب كان لا يقل عن ٣١٥ مليون جنيه . وادن ، كان لابد من التأميم . وفي هذه المرحلة ، أيضا ، تم انجاز أهم حدث وحدوى في تاريخ العرب الحديث ، وتم الاجهاز عيه في نفس الوقت ، واعنى به وحدة مصر وسوريا . وجاء الاجهاز كرد فعل مضاد من القوى اليمينية والرأسمالية التجارية السورية التى وقفت موقفا معاديا من حركة التأميمات ، ونجحت في توجيه ضربتها الانفصالية ، مستغلة اخطاء وسلبيات الحكم الوندوى . وفي نهاية هذه المرحلة ، كان عبد الناصر قد بدا يتاثر بالافكار الاشتراكية العلمية ، وشرع في الافراج عن قوى اليسار المصرى من السجون والمعتقلات وسمح لها بالتعبير عن آرائها . وانشئت صفحة الراى بالاهرام ، وراح يطلب العديد من الكتب الاشتراكية عن طريق الاستاذ هيكى والاستاذ خالد محيى الدين وغيرهما .

المرحلة الثالثة : من ١٩٦١ الى ١٩٦٧ ، والتى انتهت بالهزيمة المهولة . فى هذه المرحلة ، كانت الخطة الخمسية الأولى قد انجزت، ولكنها وصلت الى طريق مسدود ، على الرغم من الانجازات الكبيرة التى حققتها . فقد كانت الطبقة الجديدة قد تبلورت وتدعمت مراكزها واجهزة قمعها . وامكن لها أن تحاصر مسار الثورة وقيادتها .

وكان لابد — لمواصلة مسيرة الثورة — أن تضرب هذه الطبقة ، وتتخذ مزيدا من الاجراءات الاجتماعية التقدمية ، وأن تنظم القوى الوطنية والتقدمية تنظيميا ثوريا فعلا ، من خلال حزب طليعى ، وجبهة وطنية عريضة قادرة على الحركة والمبادرة . بيد أن حصار الطبقة الجديدة كان أقوى ، فأجهضت كل المحاولات للتقدم ، وانتهزت الامبريالية العالمية — بالتعاون مع الاستعمار الجديد واسرائيل — الفرصة ، فوجهت ضربتها العنيفة فى ١٩٦٧ .

المرحلة الرابعة : من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ ، والتى انتهت بوفاة

عبد الناصر . كان الطابع العام ، في هذه المرحلة ، هو التردد والتأرجح في المسر بين الضغط المتزايد من الطبقة الجديدة ، وبالذات البيروقراطية العسكرية المنهزمة بمؤامراتها ، من ناحية ، وبين ضغط القوى الشعبية ، بمظاهرتها ومطالبها الاجتماعية والسياسية ، من أجل التغيير ، من ناحية أخرى . وحين بدأ أن **عبد الناصر** على شفا السقوط والتنحي ، سارعت الجماهير الشعبية التي كانت تثق به — كمعبر قيادي صادق. عن تطلعاتها — الى انقاذه وحمايته واصلب عوده بحركة ٩ ، ١٠ يونيو الهائلة . ولكنها استمرت — في نفس الوقت — في نقد أسلوب الحكم وغياب الديمقراطية الشعبية ، والمطالبة بتصفية البيروقراطية العسكرية وأجهزة القمع . واستجاب **عبد الناصر** ببيان ٣٠ مارس الذي كان في حقيقته برنامجا جديدا ، وأكثر تقدما لمسار الثورة بعد محنة الهزيمة . لكن فلول الطبقة الجديدة وأجهزة القمع ، والقوى الطفيلية من الرأسمالية — التي خرجت من الجحور منتهزة فرصة الهزيمة للاتجار بها ، والاثراء الفاحش من حولها — أجهضت ، أيضا ، محاولة تنظيم القوى الوطنية والتقدمية . وركزت قيادة **عبد الناصر** على إعادة بناء القوات المسلحة على أساس أن المعركة مع العدو ، هي في تقديرها معركة عسكرية تقييدية بين جيشين . وفي هذه المرحلة ، أيضا ، ظهرت قوة جديدة ثورية في المنطقة هي الثورة الفلسطينية تخطط خطة الكفاح المسلح التحريري ، مما أثار ردود فعل مضادة من القوى الرجعية في المنطقة ضدها ، وضد النموذج الذي أقامته ثورة يوليو وقيادة **عبد الناصر** ، في الوقت نفسه . واقتنص الموت **جمال عبد الناصر** . وهو على وشك أن يسترد انفاسه الثورية . ولكن قبل أن يحدد ، بحكم مركزه القيادي ، مسار الحركة .

على ضوء هذه المراحل ، يمكن أن نقول ، في النهاية ، ان التجربة في عصر **عبد الناصر** ، كانت في مجملها مجسومة من الاختيارات ، الرئيسية والحاسمة ، في تاريخ مصر ، وتاريخ حركة التحرر العربي بعد الحرب العالمية الثانية .

من خلال التجربة ، حسم **عبد الناصر** ، كقيادة ، الموقف من الامبريالية والاستعمار القديم والجديد والصهيونية ، واتخذ موقف

المقاتل من أجل الاستقلال والتحرر السياسى والاقتصادى ، حتى النهاية .

ومن خلال التجربة ، أيضا ، حسم عبد الناصر ، كقيادة ، الموقف من الطريق الرأسمالى للتطور ، والطريق اللا رأسمالى بآفاقه الاشتراكية ، واختار بأسلوب برجماتى ، فى البداية ، نضج الى وعى بقوانين الحركة الاجتماعية التاريخية ، فى النهاية ، الطريق اللا رأسمالى . ويدل على هذا ، انتقاله من شعارات الاشتراكية التعاونية ، الى اشتراكية الملاك لا الاجراء ، الى الاشتراكية العربية ، ثم اخيرا الى الاشتراكية العلمية باعتبارها الحل الحتمى — والصيغة الممكنة للتطور .

ومن خلال التجربة ، أيضا ، حسم عبد الناصر ، كقيادة ، الموقف من التجربة الاقليمية ، ومن الوحدة العربية ، واختار الوحدة العربية ، والانتماء العربى لمصر .

هذا الحسم ، كان بداية الطريق الصحيح للتطور . ولكنبقى مطلوباً أن يدعم من خلال ترجمته ترجمة واقعية وثورية . وهنا يبدو نجاح الحسم واقعياً فى مواقع ، واخفاقه فى مواقع أخرى .

ولا شك أن الاخفاق يعود الى اسباب كثيرة : منها الاسلوب البراجماتى ، والسماح للطبقة الجديدة ، بأجهزة قمعها ، بالنمو ، وفساح الطريق من جديد للرأسمالية الطفيلية التى تتاجر بالهزيمة . كما يعود الى غياب المناخ الديموقراطى الذى تستطيع ، من خلاله ، الجماهير الشعبية أن تنظم قواها ، بحيث تستطيع أن تكون قوة فارضة لارادتها وموجهة لمسار الحركة ، وقادرة على التصدى للثورة المضادة بفاعلية ، واثابة الفرص أمام ابداع العقل الانسانى . وبالتالى ، ظلت الجماهير الشعبية غير المنظمة قادرة على المنع ، ولكنها تفتقد القدرة على الفرض .

واذا كان الاستاذ توفيق الحكيم ، اليوم ، يتساءل ماذابقى من الناصرية ؟ فالجواب هو أن مابقى من الناصرية هو هذه الاختيارات الحاسمة بابنيتها التحتية التى تعمقت جذورها فى جماهير شعبية غير منظمة . لكنها واعية ، وقادرة — بمخزون

تجاربها — أن تواصل مسيرة التقدم عن طريق حشد إمكانياتها الهائلة ، والاستفادة من حصيلة التجربة ، وبالذات ، من سلبياتها وأخطائها .

آسف للاطالة .. لكنى أردت قدر المستطاع أن أعرض لكى عن التجربة دفعة واحدة .. وطبعاً مستغلاً ادارتى للندوة ...
الاستاذ عباس صالح .

■ أحمد عباس صالح :

ناقش الاستاذ لطفى الخولى معنى فتح الملف . وأعتقد أن هذا كان مهماً جداً . ويبدو ، أننا متفقون معه فى الأبعاد التى وصفها من الموقف من الملف : من الذى يفحص الملف ؟ وفى أى موقع هو ؟ الخ . وبالتالى ، فإن فتح الملف ليس فتحاً مطلقاً أو مجهلاً ، أنه لابد أن يكون محدداً بمن ينظر فى الملف وموقف الناظر فى هذا الملف . لكن أنا أريد أن أضيف إضافة صغيرة :

من الناحية الرسمية ، مازالت ثورة ٢٣ يوليو قائمة بتأكيدات الرئيس أنور السادات فى أكثر من مناسبة . والناصرية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بثورة ٢٣ يوليو . فإذا كانت ثورة ٢٣ يوليو لم تزل مستمرة — رغم وفاة عبد الناصر ، وهذا شىء طبيعى — فإن فتح الملف ينبغى أن يمتد الى سنة ١٩٧٥ ، أى مسار التجربة الحالى وتقييمه أيضاً ، وذلك لندرس قضية استمرارية الثورة ، وندرس اصلاح ما سمي بسلبيات التجربة . هذه نقطة .

النقطة الثانية ، هى تعليق سريع ، أيضاً ، على ما سماه لطفى الخولى بالاضافة أو الاصاله الغير مسبوقه فى العمل الثورى وهى استغلال الجيش الذى كان أداة رجعية — دائماً — استغلالاً تقديمياً ، وقد نختلف ، قليلاً ، حول هذه النقطة . لأنى أعتقد ، أن الانقلابات التى تتم بواسطة الجيش ، ما لم تكن مصحوبة بحزب أو بعمل جماهيرى ، فهى تقع فى أخطاء كثيرة وسلبيات كثيرة هى التى وقعنا فيها ، فعلاً ، فى خلال تجربة ٢٣ يوليو . ولم تستطع التجربة أن

تتغلب على نقطة البدء ، هذه ، بتكميل نفسها بقيام تنظيم جماهيري شعبي حقيقى . وأظن أنه يجب — ونحن نتكلم عن هذا العمل غير المسبوق — أن نضيف دائما بعد الحزب ، نظرا لأهميته ، ولأن الكثير من السلبيات التى نعانى منها نشأ من غياب الحزب عن حركة الجيش .

النقطة الثالثة : ما يسمى بنظرية العالم الثالث . فقد نختلف كثيرا فى أنه يوجد عالم ثالث بالمعنى الأيديولوجى . نحن نلاحظ ، أنه يوجد عالمان : العالم الرأسمالى ، والعالم الاشتراكى . وهناك سعى مختلف فى المواقع المختلفة ، سواء كانت هذه المواقع متخلفة أو متقدمة . وهذا السعى ناتج عن الصراع الداخلى والخارجى للتوجه ، أما الى الاشتراكية بواعز من الجماهير وحاجاتها ومن الثقافة العصرية ، وأما الى انقلابات لصالح المعسكر الرأسمالى . حقا ، أن هناك خصائص للشعوب المستقلة حديثا . ولكن هذا لا يجعلنا نطمئن تماما الى تلك التسمية التى نطلقها على « العالم الثالث » ، ونحدد لها صياغة ، أو شكلا مستقلا ، يكاد يشبه شكل وجود العالم الرأسمالى ، أو العالم الاشتراكى .

ومع أن تعبير « العالم الثالث » تعبير سياسى ، إلا أنه محتاج الى شيء من التحديد على الرغم من تداوله .

لكن ، أنا اذا كنت أثير نقطة العالم الثالث ، فذلك حتى لا نسقط فى الطريق الثالث : يعنى باختصار أريد أن أقول أنه ليس اسقاطا على فكرة . أن هناك طريقا ثالثا يمكن أن يعطى — بالتالى — لثورة ٢٣ يوليو خصائص مستقلة . وبالتالي نقدم — أيضا — مبررا لكثير من السلبيات .

هذه هى ملاحظاتى السريعة .

■ محمد سيد أحمد :

سأبدأ من الملاحظة التى ذكرها الاستاذ أحمد عباس صالح ، والخاصة بالاستمرار بعد عام ١٩٧٠ ، أى بعد وفاة عبد الناصر .

لطفى الخولى ، تحدث كثيرا فى تغطية الجانب المتعلق بالماضى .
من ناحيتى ، سأحاول أن أبحث فى العوامل التى كىفت خواص
الفترة السابقة . واذا كانت هذه العوامل قد تغيرت الآن ،
وأصبحت مختلفة ، الا أنها لا تزال تؤثر التحول فى المستقبل . .
هأقول :

ان الناصرية — بالمعنى المستخدم عادة للمصطلح — هى لحظة
من تاريخ مصر . واذا كنا ، الان ، بصدد استبعاد لكثير من خواص
هذه التجربة — وفى نفس الوقت — اذا كنا بصدد استبقاء بعض
خواص هذه التجربة ، فلا بد من الالتفات الى العلاقة الجدلية بين
المظاهر التى سوف تستبعد وبين المظاهر التى سوف يتم الإبقاء
عليها . والسبب ، هو أننا نجد — عند تقييم التجربة — فريقين ،
كل منهما على طرفى نقيض . فريق منهم ، يتمسك بالماضى بكل
ملامحه ، والفريق الثانى يلفظ الماضى بكل ملامحه . وتكون
النتيجة : أننا أمام معسكرين منقسمين حول تقييم التجربة الناصرية .
وهذا الانقسام الحاد يؤدى الى أننا لا نرى الوحدة العضوية القائمة
بين الظواهر التى لها طابع الدوام وبين الظواهر التى لا بد من
تخطيها ، ونقول : لا بد من تخطيها ، لأن هناك ظروفنا موضوعية
تفضى بالضرورة الى تخطيها .

واعتقد ، ان النقطة الاساسية ، فيما يتعلق بالناصرية ، أنها
نشأت ونمت وتبلورت كظاهرة فى فترة تاريخية تميزت — عالميا —
بطابع الاستقطاب الحاد . لكن هذا الاستقطاب الحاد قد تم تجاوزه
الان لضرورات موضوعية . مثلا : هناك روادع تمنع الاستقطاب
المطلق ، منها الحرب النووية ، ومنها تلوث البيئة ، وغير ذلك من
الأمور التى أدت بالمعالم الى أن يتجاوز استقطاب المنطلقات
الاجتماعية على أساس كتل جغرافية .

وهذا كله ، لا بد وأن يؤثر على المنطقة ، ولا بد وأن يؤثر على
مصر ، على اعتبار أن مصر لها دور رائد فى داخل المنطقة .

وأرجو ان اوضح ، اننى عندما اتحدث عن تجاوز الاستقطاب ،
فأنا أعنى به التجاوز النسبى ، لانه ليس هناك تجاوز مطلق . ولأن

الاستقطاب ، ايا كانت درجته ، لا يعنى الغاء التناقضات ، وانما يعنى اعادة ترتيبها ، بحيث تكتسب ملامح جديدة . من هذه الملامح : عدم انقطاع الحوار تماما بين الكتل الدولية ، اى ظهور اشكال من العلاقات الدولية تتضمن الحوار مع الصراع .

وعلى هذا الاساس ، يمكن ان نقول — فيما يتعلق بالقوى التى كان على مصر ان تحدد موقفها منها — انه لما ، انتهى الاستقطاب دوليا ، انتهى ايضا الاستقطاب عربيا ، ولم يعد الاستقطاب هو الصفة الاكثر بروزا ، سواء بشأن القوى التى تتحالف معها مصر او القوى التى تعادىها .

ويترتب على هذا — بالطبع — تغييرات تتعلق بالبناء الداخلى . لان البناء الداخلى — نفسه — كان مستقطبا . وفى ذلك الوقت كنا نطلق على ظاهرة الاستقطاب الداخلى تعبيرا نعتبره مفيدا — وان لم يكن دقيقا من الناحية النظرية — هو مصطلح « تأميم الصراع الاجتماعى » . لكننا ، اليوم ، نلاحظ ان الحوافز لتبرير هذا « التأميم » قد انتهت . ذلك ، لاننا عندما نذدى بأن الاستقطاب الدولى يتراجع او ينتهى . وعندما نعلن عن انفتاحنا فى اتجاهات مختلفة ، وعندما نقول : اننا سنسوى مع العدو ، ففى هذه الحالة ، سوف نرى ان كل الروادع على منع الصراع الاجتماعى الطبقي اصبحت غير قائمة وغير واردة ، كما كانت قائمة فى فترة سابقة . وهذا يؤثر — كما اثرت من قبل — على البنين الداخلى .

فهذه كلها ، ظواهر موضوعية ، سواء اردنا ذلك او لم نرد . وهى ظواهر لا يمكن ان نتجاهلها ، وهى ، من ثم ، تؤثر بالضرورة على نظرتنا أو تقييمنا للناصرية كما عرفناها فى السنوات الاخيرة .

وفى الوقت نفسه ، لو دققنا النظر سنجد ايضا أنه توجد — اليوم — ظواهر لها سوابق حتى فى الناصرية . وعلى سبيل المثال : ان جزءا أساسيا من الاستراتيجية المصرية الحالية ازاء اسرائيل كانت له سابقة فى فترة الناصرية ايضا . يعنى : اعتبار ان امريكا تستطيع ان تلعب دورا أساسيا فى حل التسوية مع اسرائيل . هذه القضية ، طرحنا من قبل فى ٥٦ حين أعطى

عبد الناصر الأمل لامريكا من خلال التلويح بقبول وجود ما لامريكا في المنطقة ، الأمر الذى دفع أيزنهاور الى تقديم مشروعه الشهر بأسمه ، بشرط أن تسترد مصر مقابل ذلك الأرض . واليوم ، تجرى محاولة مماثلة معتمدة على البترول العربى ، ومؤسسة على الوضع الذى تجد فيه أمريكا نفسها في عالم اليوم . فهى تواجه مشاكل متعددة منها مشكلة الطاقة ، والتضخم ، والازمة النقدية ، ومشكلة المواد الخام ، كما تواجه منافسة من قبل أوربا واليابان . وكل هذه المشاكل تحفز أمريكا الى محاولة أن يكون لها وجود في العالم العربى مماثل للوجود الذى سعت اليه أيام العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ . فهنا ، يمكن أن ينشأ تماثل في النمطين ؟ وهو القبول بهذا الوجود في مقابل استرداد الأرض . وهو نمط قد يبدو استراتيجىة أساسية لمصر في هذه المرحلة .

فاذا كان هذا هو الوضع ، فربما يرى البعض وصفه بأن هذه صفقة مع أمريكا . ولكن ، يجب أن نلاحظ أن الخريطة السياسية في العالم العربى تتعرض الان لتغيرات جسيمة .

ان التحرر من الاستعمار قد دخل مرحلة جديدة . وعلى سبيل المثال ، تجرى اليوم عملية كبرى هى تصحيح أسعار البترول لتكون أكثر تناسبا مع أسعار المنتجات الصناعية . وهذه العملية تسمى — في الواقع — الى القضاء على الشكل البارز للاستغلال الذى بدأ يمارسه الاستعمار الجديد بعد انتهاء أسلوب الاستغلال الكولونيالى في الستينات ، بعد بروز العالم الثالث كدول مستقلة . ونحن نعلم ، أن هذا الشكل البارز من استغلال الاستعمار الجديد تمثل في وجود فروق كبيرة متزايدة ، وفي وجود فجوة متزايدة الاتساع بين أسعار المنتجات الصناعية وبين أسعار المواد الخام . أى أن تحكم الاستعمار الجديد في في العالم الثالث ، كان يتم عن طريق شروط تجارية غير متكافئة . اليوم ، معركة البترول تمثل طلقة أولى في هذه المعركة . وهى طلقة أولى نجحت — لأول مرة — بعد أن فشلت في محاولات أخرى : منها تجربة شيلى لتصحيح أسعار النحاس الخام . لكن هذه كانت تجربة فاشلة ، الا أنه بعد حرب أكتوبر مباشرة نجحت العملية فيما يتعلق بالبترول .

هذه الطلقة الأولى ، مسألة تحمل نوعا من الالتباس ، لأنها عملية تحريرية ، بالقدر الذى يؤدى تصحيح أسعار البترول الى الحد من أرباح الاحتكارات الدولية . وهى — فى نفس الوقت — عملية يحاول الاستعمار الأمريكى ان يستغلها لتحقيق اغراض خاصة به ، ازاء أطراف دولية متعددة منها حلفاء أمريكا فى أوربا واليابان ، ويأمل ان يكون له وجود فى العالم الثالث . ومن أهدافه ، دعم مركزه الدولى فى الوقت الذى يهتز فيه مركزه فى مواقع عالمية كثيرة . فاذن ، المسألة فيها التباس . وهذا الالتباس نعيشه اليوم من خلال ما اسميته بالبحث عن معادلة لحل قضية الشرق الاوسط أى من خلال نوع من التعامل الجديد مع أمريكا . فالمسألة بعد ذلك ليست « ابيض او اسود » او صفقة مع الاستعمار ، وبالمعنى السلبي ولكنها تتضمن ، أيضا ، اعادة ترتيب التناقضات ، كما تتضمن تعاملًا جديدًا مع الاستعمار فى ظل ظروف تختلف عن الظروف السابقة . وهذا طبعًا لابد ان يؤثر على كل البنيان الداخلى .

ان العلاقة الجديدة بين الشرق والغرب ، قد أثرت على العلاقة بين الشمال والجنوب ، أى على العلاقة بين العالم المتطور وبين العالم الثالث . وفى هذا الإطار يبدو اننا نعيش — فى مصر — لحظة فيها ملامح كثيرة من الماضى . وهذه الملامح تبدو نفيًا « بالمعنى الفلسفى » للفترة السابقة . لكن هذا النفى يحمل « نفى النفى » فى الوقت نفسه . لأنه اذا كنا نعيد او نكرر — بشكل وآخر — عملية ٥٦ التى تمت مع أمريكا ، الا ان هناك نوعًا من التعامل الجديد معها ، ولكن — وفى الوقت نفسه — من خلال الضرورات الجديدة للتنمية العربية (التى لا يمكن ان تتم فى ظل سيطرة الاستعمار على المنطقة) أقول ... فإن كل العوامل التى يترتب عليها النفى تحمل فى الوقت نفسه عناصر نفيها أى « نفى النفى » ، ولكن فى سبيل انطلاق آخر ، فى طريق غير الطريق السابق ، وعلى مستوى أرقى ، وعلى مستوى أوسع ، وعلى مستوى يشمل المنطقة ككل ، ولا يقتصر على بعض الجزر التقدمية داخل المنطقة فقط .

الا ان هذا التكرار لن يكون ، بحال ، تكرارًا للشواهد السابقة

التي لازمت التجربة . لن يكون تكرارا للسلبيات المعادية للديموقراطية في الفترة السابقة ، والتي بررت بدعوى وجود حالة «استقطاب» دوليا واقليميا . ولكنه يتم في ظروف جديدة . ولم يعد من الممكن ، عندما نعيد التجربة من خلال مواجهة جديدة مع الاستعمار ، ان نعيدها بشكل معاد للديموقراطية ، أو بقيود مطروحة على الديموقراطية ، كما كان الوضع السابق .

اذن ، فنحن ننطلق في مستوى أرقى ، سواء من حيث اتساع نطاق الاتجاه الذي بدأ وانعكس ليتحرك من جديد ، أو على مستوى أعلى — ليس في بعده الوطني فحسب — بل وفي بعده الديموقراطي والاجتماعي كذلك .

■ أحمد عباس صالح :

قد نتفق مع محمد سيد أحمد في هذا الوصف ، على الرغم من شدة تعقيده . لكن مسألة ان الوضع فيه امكانية الحركة في ظروف أرقى أو أفضل فهذا ما نرجو تحديده وتوضيحه بأكثر مما ذكر الزميل محمد سيد أحمد .

■ محمد سيد أحمد :

نأخذ مثلا الثروة العربية . . نفى وقت من الاوقات ، بدت هذه الثروة نقیضا للثورة العربية . . الآن ، هناك اعتقد عام بأن الثروة العربية هي الرافعة الاساسية في الموقف . لكن هذه الرافعة يمكن ان تستنفذ لحساب الخارج ولا تحقق شيئا داخل المنطقة اذا لم توضع بحزم في خدمة التنمية . فهذا هو نفى النفى الذي أقصده في صورة من صوره . وهناك صور عديدة أخرى .

■ لطيفة الزيات :

لقد اثرت في الواقع نقاط كثيرة ، اتفق مع معظمها ، واختلف أيضا ، حول بعض النقاط :

فمثلا : اتبنى كل ما قاله الاسناذ أبو سيف عن الدور الفعال والایجابی في استجابة الثورة المصرية ، وعلى رأسها جمال عبدالناصر

لمتطلبات الثورة العالمية . وركز على أهمية كل نقطة من هذه النقاط .

لكنى — مع ذلك — اعتقد أن ثورة ١٩٥٢ لم تستجب لمتطلبات الثورة المصرية . وأن التناقض بين الاستجابة لمتطلبات الثورة العالمية وبين الاستجابة لمتطلبات الثورة المصرية قد ساهم في أحداث الخل ، وتسبب في التوقف الذى ترتبت عليه الهزيمة ثم ما تلا ذلك .

■ لطفى الخولى :

إذا سمحت بملحوظة هنا . . هل التصدى للامبريالية والتحرر من الاحتكارات الأجنبية ، ومن الاستعمار والاستعمار الجديد ، ليس من الانجازات الوطنية للثورة المصرية ؟

■ لطيفة الزيات :

أوضح نفسى . هى انجاز وطنى ، وانجاز ضخم . ولكنك لم تدعّمه من الداخل بالجهاز ، أو بالجسد الذى يستطيع أن يستمر فيه . وهو الجهاز الذى له ابعاده الاجتماعية والجماهيرية والتنظيمية ، وهو الجسد الحى الذى يستطيع أن يتصدى للاستعمار ، ويستطيع أن يواصل الكفاح وأن يصمد عندما يوجه الاستعمار اليه الضربات .

■ لطفى الخولى :

هل أفهم ، من هذا ، أن الصورة التى ترينها لثورة ٢٣ يوليو كانت واضحة جدا وقوية ضد الاستعمار وضد التجزئة من الناحية القومية — على الصعيد العربى — ولكنها كانت باهتة فى الناحية الاجتماعية .

■ لطيفة الزيات :

نعم . ا

■ توفيق الحكيم :

يعنى ، تريدان أن تقولى أن الثورة — فى ايجابياتها — أى فى عراكها مع الرأسمالية أدت الى أن تتوافر لدى مصر ثروات كبيرة لم يكن لها مثل فى تاريخها . وأن هذه اللحظة التى تكدست فيها الثروات كانت هى اللحظة الحاسمة لاستخدام هذه الثروة لمصلحة الطبقات الشعبية . فالثورة قد طردت النفوذ الاقتصادى الاجنبى ، أممت البنوك وشركات التأمين . وأصبح — فى ذلك الوقت — جعلنا النظام الداخلى نظاما ديموقراطيا شعبيا ، أى ديموقراطيا ، من الناحية الاجتماعية واشتراكيا ، ثم اعتمدنا على هذه « الخمرة » المتوفرة من الثروات ، بعد طرد الرأسمالية الاجنبية ، وبعد حرب ٥٦ ، ولو أننا فعلنا هذا ، لأمكن للطبقات الكادحة والفقيرة أن تنقل نقلة كبيرة جدا بهذا المحصول . .

لكن ، أين ذهبت هذه الاموال ؟ ولمصلحة من انفتت ، هذه مسألة من المسائل التى يتعين أن تكون موضع البحث أيضا عند فتح الملفات .

■ لطيفة الزيات :

أعود لأقول أن ثورة ١٩٥٢ ، هى ثورة وطنية من الطراز الأول . حققت لمصر الاستقلال السياسى والاقتصادى . ولكنها ثورة تقدمية بمدى ما هى وطنية . والامر المؤكد هو أن الرأسمال شعر براحة فى الفترة التى حكمت فيها ثورة ١٩٥٢ . فقد كان ، من الضرورى ، ومن التقدمى ، أن ينتقل الثقل من ملاك الارض الذين كانوا يعرقلون التقدم الصناعى الى الرأسمالية المصرية . وهذا ما فعلته ثورة ١٩٥٢ . وهى ثورة وطنية بمدى ما انجزته — فى هذا السبيل — من تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر .

لكن الثورة لم تف بمطالب الثورة المصرية الاجتماعية في ذلك الحين . وعجزت عن تطبيق الاشتراكية ، وذلك على الرغم من كل ما قيل في المواثيق عن حتمية الانتقال الى الاشتراكية كوسيلة لانقاذ كل البلاد المتخلفة من حالة الفقر والجهل والتأخر .

■ لطفى الخولى :

لكن .. هل كانت الظروف الموضوعية متاحة لمثل هذا التطور ومداه ؟

■ لطيفة الزيات :

اعتقد أن الظروف الموضوعية كانت متاحة الى حد كبير . لكن الملاحظ — مثلا — ان المبادئ الستة التي رفعتها ثورة ١٩٥٢ كانت شعارات تفرغ الحركة الشعبية القائمة ، في الشارع ، وعلى مستوى جماهيرى ضخمة لم يعرف له مثيل — من قبل — من المحتوى الاجتماعى الذى وصلت اليه . بل ان الشعارات التى نفذتها الثورة ، فيما بعد ، كانت مطروحة في الشارع ، وفي الجرائد والمجلات ، قبل أن تقوم بها الثورة . مثلا : رفض الاحلاف الاستعمارية .. المطالبة باقامة علاقات مع المعسكر الاشتراكي .. القومية العربية كوسيلة للنضال ضد الاستعمار الجديد ... تحديد الملكية وكان المطروح آنذاك . هـ فدانا ... حريات النشر والتنظيمات النقابية .. الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى ... كسر احتكار السلاح ، واقترحت تشيكوسلوفاكيا ، بالذات ، على صفحات الجرائد . وكل هذا كان مطروحا ، لا من جانب اليسار المصرى — فحسب بل من جانب كل القوى الشعبية ، بما في ذلك يسار الوفد . كما تجدها في مجلة الاشتراكي التى كان يصدرها أحمد حسين .

■ توفيق الحكيم :

وبالمناسبة ، فان مصطفى نصرت وزير الحربية الأسبق ، الوندى ، ذهب يومئذ لىفاوض في شراء سلاح من الدول الاشتراكية ، وكان الاحتلال الانجليزى لا يزال موجودا . وفي ذلك الوقت ، جىء بعزيز

المصري « باشا » . يعنى وجدت في الجيش كل النواة التي نمت فيما بعد ، والا فمن أين أتى الضباط الاحرار ، لقد كانوا أولا الحركة التي قامت لتنظيم الجيش على أساس وطني ولشراء السلاح من غير الدول الرأسمالية . وكل هذا كان في الجناح اليساري من الوفد ..

■ اطفية الزيادات :

واضيف ، اننى اعتقد ان الثورة استطاعت — رغم هذا — أن تحقق مكسبا كبيرا جدا هو الاستقلال السياسى والاقتصادى . وأن تحقق قاعدة عريضة للصناعة الثقيلة والخفيفة .. وهو الأمر الذى أدى الى اتساع هائل فى القاعدة العمالية التى هى منطلق من منطلقات الانطلاق الى تطور اجتماعى اكبر .

وفى اعتقادى — ايضا — أنه من خلال الشعارات ، ومن خلال الخلفية الثقافية ، استطاعت ثورة ٥٢ أن تخلق قاعدة عريضة من الجماهير الواعية بحتمية الاشتراكية والتى تربط مصيرها بهذه الحتمية . وهذا عنصر جديد ، كل الجدة ، على الحياة المصرية ، وعنصر خطير للغاية ، وفعال للغاية .

لكن ، نتيجة لعدم التركيز على المحتوى الاجتماعى للثورة ، ونتيجة لعدم القيام بخطوات اشتراكية جذرية ، ونتيجة توقف النمو الرأسمالى عند درجة معينة ، وتحولته الى رأسمالية دولية — أو ما نسميه رأسمالية دولة — ووجهنا بطريق مسدود مازلنا فيه الى اليوم .

وهذا بعض ما ورثناه من سلبيات ، وبعض ما ورثناه من ايجابيات هذه القاعدة العريضة من القوى الاجتماعية ..

■ لطفى الخولى :

القوى المستقبلية يعنى ؟

■ لطيفة الزيات :

نعم : المستقبلية .

وارجو أن أضيف نقطة صغيرة :

نتيجة لضرب رأس المال الاجنبى ، للحفاظ على استقلال مصر السياسى والاقتصادى ، ونتيجة لرأسمالية الدولة ، ظهرت — طبعا — طبقة جديدة .

بالمثل نتيجة للتأميم ، وقيام شركات جديدة للقطاع العام ، وما الى ذلك ، اتسعت قاعدة البورجوازية الصغيرة اتساعا هائلا . لكنى لا اعتقد أن البورجوازية الصغيرة لعبت دورا هاما فى السلطة أو شكلت قيادة طوال حكم عبد الناصر .

■ لطفى الخولى :

اذن بيد أى الطبقات كانت القيادة ؟

■ لطيفة الزيات :

بيد البورجوازية الكبيرة ممثلة فى البيروقراطيين .

■ لطفى الخولى :

لكن البورجوازية الكبيرة — فى ذلك الوقت — لم تكن قد نمت مز جديد وأصبحت كبيرة كما تقول د. لطيفة . وأرى أن البورجوازي الصغيرة الوطنية ، بقيادتها لرأسمالية الدولة ، لم تواصل السب على الدرب الاشتراكى الى النهاية . ولكن . . اذا كانت البورجوازي الكبيرة هى التى كانت تحكم ، فمن أين لها السلطة بعد أن ضربت بتأميمات ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ؟

■ لطيفة الزيات :

انت ، بنفسك ، اجبت على السؤال عندما اشرت الى الحكم البونابرتى ، أو ما يشبه الحكم البونابرتى .

■ لطفى الخولى :

بالحكم البونابرتى انا اردت التشبيه . لكنى قنت ان الناصرية هى نموذج للحكم البونابرتى فى بلد متخلف ، ونموذج بالضرورة — تقدمى عكس النموذج البونابرتى الرجعى .

■ محمد سيد أحمد :

التعريف الذى يعطى — عادة — للبونابرتية هو فكرة الانفصال عن الطبقات ، بمعنى الانتقال من تمثيل طبقة الى تمثيل طبقة أخرى بحرية نسبية . . . ويمكن أن يحدث ذلك نظريا على الاقل .

■ لطيفة الزيات :

انا اعتقد ذلك . والا أين هذه البورجوازية الصغيرة الآن ؟ ..

■ لطفى الخولى :

البورجوازية الصغيرة موجودة وقيمها هى السائدة ابتداء من مواقف أجهزة الحكم ، حتى تمثيلية التلفزيون .

■ لطيفة الزيات :

هل اليمين المصرى يدافع الان عن مصالح البورجوازية الصغيرة ؟

■ لطفى الخولى :

لا . . . اليمين المصرى لا يفعل هذا . هذه قضية أخرى . . . وانما اقول : أنه نتيجة أن عبد الناصر لم تكن معه حركة ديموقراطية شعبية منظمة ، وحزب ثورى طليمى يتبنى تطبيق المبادئ والشعارات التى طرحها ، ونتيجة أنه كان يضرب البورجوازية أو اليمين المتخلف بقوة نفوذه وسيطرته ، فإنه ، عند ما غاب عن الحياة السياسية ، ذهبت هذه القدرة التى كانت تسد الطريق على هذا اليمين ، وفى الوقت نفسه ، لا توجد القوى الشعبية المنظمة التى تسد — هى أيضا — عليه الطريق . ومن هنا ، اتاحت الفرصة لهذا اليمين المتخلف وطفح على الجلد كما نراه الآن .

■ لطيفة الزيات :

... بهذه الثروات التى تتجمع . .

■ لطفى الخولى :

وهى ثروات طفيلية . . . بدأت خصوصا من عام ١٩٦٧ .

■ لطيفة الزيات :

هى تراكمات مستمرة من بيع عقارات . . . الخ .

■ لطفى الخولى :

هناك ، بالطبع ، الفئات المتعددة التى استغلت هزيمة ٦٧ ، وهى فئات اليمين المتخلف وبقايا الرجعية القديمة ، كما استغلت الضعف النسبى الذى أصاب نظام عبد الناصر .

■ أحمد عباس صالح :

أرى أن هناك غموضاً في بعض المصطلحات . .

فمثلاً : عندما نتكلم عن المرحلة التي حددها **لطفى الخولى** من ٥٦ الى ٦١ ، وهى المرحلة التي فتح فيها الباب لرأس المال الحر ليقوم بالبناء والتنمية ، هذه المرحلة تستحق وقفة ، لأن الذى حدث هو فصل الاتصال بين الثورة وبين الرأسمالية المصرية . ثم وقع صدام بينهما لأن الرأسمالية المصرية رفضت رفضاً تاماً أن تعمل تحت التشبيه الذى ذكره **لطفى الخولى** ، هذا مع تجاوز دلالاته الأخرى .

صحيح ، أن ثورة ٢٣ يوليو كان لها هذا « الحياء » بين الطبقات ، أو على الأصح ، هى زعمت لنفسها هذا الحياء . والذى حدث ، هو أنها استخدمت السلطة السياسية للحد من أى تراكم رأسمالى ، هذا فى جانب . وفى الجانب الآخر : استخدمت الثورة السلطة السياسية ، أيضاً ، لتصعيد وتنمية الاستثمار فى شكل يمكن أن نسميه اشتراكاً ، أو ملكية عامة . فكان هناك نمو متزايد فى القطاع العام وتحديد للقطاع الخاص ، صحيح ، أطلقت مجالات العمل الطفيلية باعتبار أنها غير إنتاجية . لكن ، يمكن القول أن الدولة ، خلال ثورة ٢٣ يوليو ، كانت تتوجه الى التنمية ، وكان تركيزها كله فى مجالات الصناعة والتجارة . وحتى على المستوى الخارجى ، سيطرت الدولة على هذه المواقع ، باعتبارها أساسية فى عملية الإنتاج ، وتركت المجالات الأخرى . مثلاً : عملية المبانى ، التاكسيات الشقق المفروشة وكل هذه الأمور . وهذه كلها — فى واقع الأمر — كانت عمليات غير إنتاجية وستظل عمليات غير إنتاجية . ولكن خطورتها أنها قامت بالدور الأساسى فى تخريب القطاع العام وتخريب إنجازاته .

على أن النقطة التى اهتم بها هى مسألة رأسمالية الدولة . هذا المصطلح سيظل حوله جدل كثير فى كل أدبيات السياسة . والمعروف أننا مازلنا مختلفين حول تحديد معنى رأسمالية الدولة .

ولكن واقع الامر ، ان التأميمات التى تتم فى أى دولة من الدول تتم لصالح الجماهير ولا تتم لصالح طبقة رأسمالية . ولكن نحن نعرف — فى الوقت نفسه — انه من أخطر أشكال رأسمالية الدولة عندما تؤمم بعض المصادر الانتاجية التى تساعد وتخفف العبء على استثمار رأس المال ، كما فى انجلترا وفى أمريكا أيضا وفى فرنسا .

لكن عندما يكون عملية التأميم لصالح العملية الانتاجية الشعبية ، او لصالح التنمية ، هذا نواجه شيئا من البلبلة . وقد لا اوافق انا — بشكل شخصى — على أن ما تم من عمليات تأميم يمكن أن يوضع تحت عنوان رأسمالية الدولة .

فاذا جئنا الى العلاقات الانتاجية ، فهل كانت هذه العلاقات قائمة على نفس الشروط والقواعد التى تقوم فى الاستثمار الرأسمالى ؟ . اشك فى هذا . . كل ما هناك انا لاحظ أن الشروط التى كان يعمل فيها العمل . . الطبقة العاملة ، فى ظل القطاع العام ، مختلفة تماما عن الشروط التى يعمل فيها العامل فى ظل الرأسمال الاستثمارى .

وهناك نقطة ثانية ، اعتبرها هامة جدا . وهى ، ان هذه التطبيقات ، والتى سمينها الطريق اللا رأسمالى مرتبطة بالمفهوم الخاطيء ، وهو امكان حياد الدولة بالنسبة للطبقات . . . وعلى الرغم من أن سمه ٢٣ يوليو ، وقيادة عبد الناصر ، كانت تميل الى هذا الاستقلال ، والى هذا الحياد ، الا أنها فى واقع الامر كانت أكثر انحيازاً ، شيئاً فشيئاً ، للطبقات الشعبية .

■ لطفى الخولى :

لكن . . هنا الحقيقة . . تلزم التفرقة بدقة . فالحهاز الحاكم او المسيطر ، فى مجموعه ، لم يكن منحازا الى الطبقات الشعبية ، ولكن عبد الناصر نفسه كان أكثر من فى جهازه تقدما فى انحيازه للطبقات الشعبية .

■ أحمد عباس صالح :

وانا أوافقك على هذا ...

■ لطفى الخولى :

ومن هنا ، كانت محاولة هذا الجهاز أحكام الحصار على عبد الناصر وزيادة أجهزة القمع ، وأجهزة احتلاب القطاع العام التى تقول عنها الدكتور لطيفة ، والتى كان يتدخل عبد الناصر — بين الحين والحين — بوزنه ، وبسلطته ، وبقرارات علوية ، لضربه . انما هذا أخذ طابعا عرضيا ، وليس طابع الاستمرار فى مسار الثورة ..

■ لطيفة الزيات :

طبعاً ، عبد الناصر ، كان من الضروري أن يعمل معادلة .. وانا أوافق لطفى على أنه كان يتدخل لصالح الجماهير ، فى بعض الاحيان . ولكن لم يكن هذا بناء على نظرية منسقة ومتكاملة ، ولا بناء على أنه يريد الاحتفاظ بهذه الشعبية الهائلة التى مكنته من الحكم طوال هذه الفترة ، وعمقت وجوده فى كيان الجماهير هذا التعميق الكبير . وهذه نقطة فرضية ..

نخلص ، من كل هذا ، الى أن ما تبقى من تراث الناصرية . وضع اقتصادى متأزم ، وعى سياسى وأشتراكى ضخم على نطاق لم تعرفه البلاد من قبل .. غيبة الاوعية التنظيمية التى يمكن أن تقود هذا الوعى الجماهيرى الضخم وتقود الحركة الشعبية . امكانية تفشى العناصر اليمينية والرجعية فى غيبة هذه التنظيمات .

وان ما اضافنه محمد سيد أحمد ، من شأنه ، ان يجعلنا نقف فى مفترق طرق فى منتهى الخطوره .. وفى منتهى الدقة .. استقطاب .. انتهاء عملية الاستقطاب . فنحن ، الآن ، فى فترة تقربص بنا الدوائر الاستعمارية والامبريالية .. رغم أنها تصفى نفوذها فى الخارج وفى مناطق كثيرة .. لقد صفت الشعوب نفوذها فى كمبوديا وفيتنام ولذلك هى تشدد قبضتها على ما تبقى لها أو ما تسعى

الى ان يتبقى لها . ولكنى اقول — ولو بمعنى مخالف للمعنى الذى استعمله محمد سيد أحمد — قد يبدو هذا تكرارا ، ولكنه ليس بتكرار وانما هو نفى النفى .

■ مراد وهبه :

ابداً حديثى بمسلمتين مأخوذتين مما قاله الاخوه الزملاء . .
المسلمة الاولى ان استمرارية التجربة الناصرية تعنى تطويرها . .
والمسلمة الثانية ان التطوير المقصود هو تطوير المجتمع .

ويترتب على هاتين المسلمتين نتيجة ، وهى ان فتح ملف التجربة انما يعنى — فى حقيقة الامر — فتح ملف المجتمع اى انه لابد من تحليل لقوى المجتمع فى التجربة الناصرية .

ونقطة البداية ، عندى ، فى هذا التحليل النقدى هى وثائق الثورة باعتبار انها وثائق كانت تهدف — فى جملتها — الى تأسيس مجتمع على نمط معين هو النمط الاشتراكى .

الاشتراكية هى نظرية وممارسة . وفى اطار الممارسة تم تأسيس قطاع عام واصلاح زراعى اى ثم تغيير البنين التحتى لما كان عليه قبل ثورة يوليو .

اما فى اطار النظرية ، فالملاحظ ، فى رأى ، انه كان ثمة صعوبات عديدة امام تغيير البنين الفوقى . وقد المح عبد الناصر الى احدى هذه الصعوبات فى فلسفة الثورة . وهى انه لم يكن مهياً لتأسيس النظرية . وقال ان هذه هى مهمة المثقفين . ولكنه فى « الميثاق الوطنى » أشار الى اتخاذ الاشتراكية العملية كمنهج لمواجهة قضايا المجتمع . لكنه لم يعترف أن الماركسية هى التعبير الدقيق عن الاشتراكية العملية فماذا حدث فى هذه المسألة ؟

اثبتت تحفظات عدة على الماركسية . ولكن لم يكن ثمة دراسات نظرية تقوم عليها هذه التحفظات . وانشغل اليسار المصرى

الماركسى بمواجهة سلبيات البنيان التحتى . وبدون تأصيل نظرى يصبح من الصعوبة بمكان تفجير الوعى الاجتماعى .

ولهذا ، فان أردنا استمرارية التجربة — مع تطویرها — فلا بد من مواجهة البنيان الفوقى — وهذه المواجهة تعنى أن القيم والافكار لم تكن مواكبة لما حدث فى البنيان التحتى من تأسيس قطاع عام واصلاح زراعى .

وهذه المواجهة تعنى ، أيضا ، ضرورة فتح ملف المثقفين — وثمة سؤالان لابد من الاجابة عنهما عند فتح ملف المثقفين .

السؤال الاول ، الى اى مدى كان هناك استخدام غير عصى للغة ؟ الى اى كان هناك استخدام للغة غير علمانى ؟

السؤال الثانى : الى اى مدى كان هناك تكريس عدوانى ضد الماركسية ؟

■ توفيق الحكيم :

اعتقد اننا بهذا التحليل نسیر نحو الهدف الذى نريده ومناقشة التجربة الناصرية ، او تجربة الحكم فى مصر من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٧٠ . وهذه المناقشة — فيما أرى — قد اتخذت صفة موضوعية الى حد كبير . لان الموجودين استقطبوا مصلحة المستقبل لمصر . ولذلك كان الاختيار ما بين الايجابيات ، والسلبيات هو لانتقاء ما يصلح ان يبقى ، بعد ذلك لبنى عليه وليس لمجرد النقد المجرد ، او للفحص التاريخى . لاننا لسنا مؤرخين ، ولاننا عناصر فعالة ، فى وطن يتحرك نحو المستقبل . اذن الغرض ، ليس كتابة التاريخ ، لان التاريخ مكانه الجامعات . والتاريخ شىء غير متحرك ، فهو شىء ينتمى للماضى ، وتؤخذ منه العبرة للاستفادة .

ولكن — نحن ايضا — نريد ان لا نقف عند حدود العبرة ، والاستفادة ، ونحن ساكنين . لانه مفروض علينا واجبات اخرى

باعتبارنا مثقفين . وهى : أن نكون عناصر فعالة فى صنع المستقبل .
لأن ما أخذ علينا — كمثقفين — هو أننا لم نكن ، فى هذه الفترة ،
كعناصر فعال حقيقى فى بناء الفترة التى نبحث فيها . لماذا لم نقوم
كعناصر فعالة ؟ هذه مسألة كبيرة وتحتاج لدراسة . هل نحن
كنّا على اتصال بالحقائق التى حولنا ؟ وهل مكنا أو لم نمكن ؟
وهل السلطات الحاكمة كانت تريد منا هذا الدور ، أو أننا نحن
الذين كنا ..

■ لطفى الخولى :

هناك سؤال آخر .. هل حاولنا ؟ وهل كنا مستعدين لدفع
الثمن ؟

■ توفيق الحكيم :

هذا ما أريد أن أقوله أيضا . أننا ربما لم نحاول . وبعضنا ،
لم يكن مستعدا ، أو على الأقل ، لم يكن يعرف أن هناك ثمنا لهذا ،
وبعضنا الآخر كان عنصرا غير فعال ، وكان يتخذ موقف المراقبة
والمعارضة لأنه ينتمى الى افكار كان ينتظر تطبيقها فلم تطبق .
والانتماء العملى الى هذه الافكار ، باعتباره ليس مجرد مثقف ،
ولكنه مثقف مناضل تحت راية معينة . والنتيجة ، أنه اعتبر صاحب
موقف عدائى . وربما لا تؤخذ آراؤه فى الاعتبار ومع ذلك يمكن أن
يقال له : نحن نريد — مع ذلك أيضا — أن نستشير بارائك ، وأن
كنّا لسنا مضطرين للاخذ بها الى النهاية ، لاعتبارات أنت لا تعرفها ،
اعتبارات خاصة بالحكم والسلطة . ولكن ، لا يمنع هذا من أنك
تتكلم ، وتكون لك جريدة ، وسنطلع عليها ونرى ما يمكن عمله من
آرائك وما لا يمكن عمله .

ولكن لست أدري — وهو ما يجب أن يفحص — لماذا زج فى
السجون ببعض الذين قاموا بهذا الدور ، هل لأنهم اتخذوا موقفا
عدائيا عمليا يعرقل مسيرة الثورة فى أولها وهى ضعيفة ، أو أن

- السلطة تخوفت ، أو أن السلطة من الأصل ما كانت تريد حكما يقوم على نظام مناقشة الأشياء على اعتبار انها قامت بثورة لها اغراض وطنية واضحة .

■ لطفي الخولي :

فيما يتعلق بالاشتراكيين ، فقد ظلوا — بشكل عام — يأخذون مواقف محددة ، ويوضحون مواقفهم بالفعل وبالقول ، ولم يقتصر سجنهم ، فقط ، على أوائل الثورة بل ظلوا حتى آخر لحظة مع النقد وتأييد الايجابي ونقد السلبي باستمرار . الخ . . وهنا ذروة المأساة اذ كان البيروقراطيون يقبضون على الاشتراكيين الحقيقيين ، ويضعونهم في السجن على أساس انهم معادون للاشتراكية ، مع ان البيروقراطيين هم المعادون للاشتراكية . والآن يأتي اليمين المتخلف لرفع رايات « الحرية » ، ويزعم — باسم « الحرية » التي داسها هو أيضا بالاقدام — ويقول أن الاشتراكيين ضد الحرية . المثقفون ليسوا كتلة صماء ، وانما بينهم من له ولاء للاشتراكية ، ومن له ولاء للرأسمالية ، وفيهم من لا ولاء له الا لتجميد الوضع على ما هو عليه ، وبالتالي لا يمكن التعميم . ومن هنا ، أيضا ، انا اختلف مع الدكتور مراد وهبه . انك لما تفتح ملف المثقفين أيضا فلا بد ان تفتحه بخلفية اجتماعية وبمواقف محددة .

■ توفيق الحكيم :

انا بالعكس . . انا أؤيد الدكتور مراد وهبه في مطالبته بفتح ملف المثقفين . فالحرية لا تتجزأ . وربما اخالفك ، أيضا ، في انه عندما نقول : من الذي يفتح الملف ، فكل من عنده ، ملف يجب أن يفتح اذا كان هناك ونحن — يا مثقفين ويا شعب — بجميع عناصره له أن يحكم — ولكن كلامك انا فهمته على وضع أؤيده — أيضا — وهو أنه من ذا الذي سيفتح الملف بفعالية ، لابد أن تكون هناك — سلطة كبيرة .

■ لطفى الخسولى :

لا . . انا أردت ان اوضح ان الملف يمكن ان يفتح بأكثر من منهاج ، ومن أكثر من موقع اجتماعى وفكرى . لكن ليس معنى هذا ان أصادر حتى حق اليمين فى ان يفتح الملف ، يعنى يفتح ملف عبد الناصر من وجهة نظره ومصالحه كيمين .

■ توفيق الحكيم :

انا فهمت شيئا جديرا بالاعتبار فعلا . انا فهمت الكلمة بمعنيين : أما ان يكون هناك مصادرة على بعض الناس فى ان يفتحوا ، واظن هذا لم يكن واردا . واما ان يكون قولك من الذى يفتح الملف بمعنى من الذى عنده الملفات والوثائق ليفتحها . أنت لك حق فى هذا . لأنه لا يمكن الآن ، وعندما أطالب بفتح الملفات ، ليس معناه ان هذا لا يمكن الآن . الا أنه لكى تفتح الملف ، يجب ان تكون هناك جهة تملك ان تقول أين الملفات ؟ اقتحوها ! وأن تكون مسألة منظمة — او على الأقل — تترك لكل من عنده ملف ان يفتحه . ولكن ليس من المطلوب ، الآن ، فتح الملف بشكل محاكمة . لأننا ، الآن ، لسنا فى عهد محاكمات ، وانما نفتحها لاستنارة رأى العام ، وافادة المؤرخين والباحثين حتى يروا الصورة واضحة . ولكن ان نفتح الملف — كسلطة — فان هذا ليس فى أيدينا . لان الوثائق ليست لدينا ، ولا توجد وثائق تحت أيدينا نستطيع ان تستند اليها . كل هذه استنتاجات . ولذلك فان فتح الملف ، معناه — فقط — المطالبة بأن تكون حرية رأى فى ان كل من رأى شيئا يجب ان يقوله لنا ، ويكون هدفه انارة المجتمع والرأى العام بحقائق ، او بما يعتبره جقائق للاستنارة ، وحتى يبنى مصر على أساس واضح . ولكن أكثر من ذلك ، الآن ، لا نستطيع ان نقول . فالمطالبة بفتح الملف — بشكل منظم — معناها ان كل من يريد ان يكون له كلمة فى وضع من الأوضاع ان يتكلم . فهذه هى حرية الصحافة او حرية الرأى ، كما يقال . ونحن مع حرية الرأى لكى نستنير ، ونرى النور ، لنستطيع معرفة طريقنا . أما فيما يختص بفتح ملف المثقفين فأتى أؤيد هذا .

■ أحمد عباس صالح :

القول بأننا نخالف الراى العام لما أتيح لنا من حرية فى التعبير فهذا ما أشك فيه كثيرا . واقع الأمر ، أن الراى لا يقال فى انواء ، وإنما ينبغى أن تكون هناك سلطة للمثقفين ، وأفراد المجتمع المختلفين ، لتنفيذ هذا الراى . هذه نقطة . والنقطة الأخرى ، هى أن حرية الراى فى الوضع الحالى — فى رأى — غير موجودة — بدليل أن غالبية الصحف فى التنظيمات الجديدة تخضع لخط واحد . وأنا — ككاتب — عملت فى الفترتين ، وأبعدت فى أيام **عبد الناصر** . لكن كنت أجد ، أيضا ، مجالا أكتب فيه رأى مثل مجلة « الكاتب » . الآن ؟ من الصعب جدا ، التعبير الصادق عن بعض الأشياء . ولا يستطيع الإنسان أن يعبر عن رأيه كاملا ، كما يقال . هذا ليس صحيحا ، والأمانة تقتضينا أن نقول هذا ، وأن نسجله .

لا بد من إعادة النظر حتى نستطيع أن نفتح الملفات ، ونناقش نقاشا موضوعيا . ولكى يكون ويكون لهذا النقاش نتيجة ، لا بد أن تتوافر أولا وأخيرا حرية الصحافة . وفى رأى أنها ليست متوافرة . لأنك عندما احتفظت بالنظام القديم ، وهو أن الصحافة تحت سيطرة الأجهزة الرأسمالية ، فقد أدى هذا الى أنه دعم ، موضوعيا ، اتجاهها فكريا معيناً ، فلم تعد هناك قرص للتعبيرات الأخرى ، إلا بشكل ضعيف وفى مجال ضيق . وهذا مناف تماما للحرية ، ومناف لآى نتيجة نحاول أن نصل اليها بواسطة المناقشة وعلاقات القوى على ما هى عليه فى المجتمع . فأنا أحببت أن أنبه الى هذا حتى لا نكون نتكلم — الحقيقة — فى فراغ أو نغمى على الأشياء .

■ توفيق الحكيم :

فى الواقع ، يجب أن تكون حرية الراى هى الأصل ، والا تكون هناك قيود غير موضوعية . ولذلك نقول : نحن نطالب بأن تكون هناك حرية راى مطلقة حتى لا تكون هناك حساسيات فى أن كل من يتعرض لرأيك فهو يهاجمك . ولذلك ، فأنا أرحب بمن كتب

ضدى . وكل هذا يزيدنى اقتناعا بأنه تصحيح لرأىى اذا كان رأىى مختلفا . لأنه ليس لى مصلحة ، فيما افعل ، الا ان اجد نورا يفرنى فى سبيل مستقبل البلد . فكل من قال ، او اقنعنى بأننى على خطأ — لان عنده الوثيقة التى تثبت أننى على خطأ — سأقول له ، هذا صحيح ! وانى ممتن لك وشاكر لآنك اقنعتنى بهذا الخطأ .

اما عن المهاترات او الشتائم او الهجوم — كل ما اتكلم — فهذا أيضا ، نقبله باعتبار أننا لا نحجر على طريقة أى شخص فى أن يناقشك بالأسلوب الذى يريده . وحتى الأنبياء كانوا يتعرضون لهجوم تستطيع أن تقول انه مهين . فنحن نعرف ما تعرض له المسيح ، وما تعرض له محمد صلى الله عليه وسلم ، عندما وضعوا على رأسه التراب . وعندما وضعوا الشوك على رأس المسيح . فإذا كان هؤلاء قد عملوا هذا أفلا تريد — أنت — من كاتب أو مثقف أن يتحمل أكثر من هذا فى سبيل رأيه ؟ وإذا ما اقتنع ، فيجب أن يقول انى اقتنعت ، وان يفعل هذا بكل صراحة ، وبكل احتمال ، لان من المفروض فيه أنه لا يتحرك تحت دافع الشهرة أو الغرض .

وأخيرا ، فأننى أريد أن اصل ، بعد هذا ، الى الكلمة الهامة جدا التى قالها د. مراد وهبه وهى مسئولية فتح ملف المثقفين . فعلا ، يجب أن نعرف أين ذهب المثقفون ، فى ذلك الوقت ، وما هى مسئولياتهم ؟ سنجد فعلا أنهم تعرضوا للقمع . لماذا هذا القمع ؟

وهناك طائفة من المثقفين كانت مع الثورة بكل اخلاص — ولذلك لم تر من الأخطار ما رآه الطرف الآخر الذى قاوم . وهناك ، غير هذا وذاك المتملقون المصفقون . وهؤلاء تجدهم فى كل عصر . اذن هناك فئات مختلفة من المثقفين ولم يمكنوا من العمل : جزء لم يمكن لأنه وضع فى السجون . وجزء لم يمكن لأنه لم يعرف الحقائق . وجزء لم يمكن لأنه فعلا كان متعاطفا مع الثورة بعواطفه وبشكل يكاد يكون فيه محبة جعلته يرى أن الثورة ستأتى بشيء هو كان ينتظره . وفعلا ، وجد ما كان ينتظره وتحقق . فلم ير

أكثر من أن هذه الثورة يحبها ، فمستوليته الى أى مدى ؟ .. هو مسئول أيضا لأنه — فيما بعد — سنجد أنه يكون أكثر احتياطا .

وتبقى ، بعد هذا ، أمور كثيرة تتعلق بالمتقنين . لكن المحصلة ، هى أن المتقنين ، كلهم ، على اختلاف أنواعهم لم يساهموا فى صنع مصر مع الذين كانوا يصنعونها . وهذا ما يدعونا الى أن نكون يقظين وعلى حذر بعد أن رأينا النتائج . وما هو عذرنا الآن ، وقد عرفنا الى أى شئ أدى وقوف المتقنين هذا الموقف السلبي — أو على الأقل — هذا الموقف الذى شابته السلبية ؟

■ لطفى الخولى :

أو كيف تقاعسوا عن ممارسة مسئولياتهم ؟

■ توفيق الحكيم :

بدلا من كلمة تقاعسوا .. كيف لم يكونوا فى الصورة . لأن التقاعس ، هنا ، معناه أنه كان من الممكن أن يفعلوا ولم يفعلوا ، وبعضهم كان يريد أن يفعل ولم يمكن . فالسؤال المحدد هو : لماذا لم يكن المثقفون فى الصورة ؟ صورة صنع مصر فى الوقت الذى كانت تصنع فيه تاريخيا بشكل واضح جدا ؟ إذا كنت تسمح لى نناقش هذا فى الجلسة القادمة .

■ أبو سيف يوسف :

لى تعليقان صغيران على بعض ما قيل :

الأول خاص بما قيل من أن الشعارات التى تبنت بعضها ثورة يوليو ، أو نفذت البعض الآخر ، كانت كلها موجودة فى صفوف الحركة الوطنية هذا صحيح . فالشعارات الأساسية لحركة الضباط الأحرار يمكن أن نجدتها فى صفوف القوى الوطنية والديموقراطية والمعادية للاستعمار والاقطاع ، وذلك على تعدد اتجاهاتها . كل هذا صحيح .

لكن ، يجب أن نلاحظ أن هناك فرقاً جوهرياً بين ثورة ١٩٥٢ وبين ثورة ١٩١٩ . ثورة ١٩ كانت تقودها وتهيمن على قيادتها البورجوازية الوطنية سعياً وراء أهداف محددة تتعلق في الأساس بالمصالح الطبقية والمحدودة لهذه الطبقة . ولهذا توصف الثورات التي من نوع ثورة ١٩١٩ — في الأدبيات الاشتراكية بأنها ثورة بورجوازية ديمقراطية هدفها الأساسي أن تسيطر البورجوازية أو تشارك في السيطرة على السوق المحلية (الوطنية) . أما ثورة ١٩٥٢ ، فإنه ، من الأدق والأصح ، أن توصف بأنها حركة وطنية ثورية . وذلك بسبب أن القوى المهيمنة فيها والمؤثرة ليست هي قوى البورجوازية الوطنية في المحل الأول . وإنما ، هي قوى البورجوازية الصغيرة في الريف والمدينة والمثقفين والحرفيين ، وقوى الأقسام الأكثر راد يكاليه من البورجوازية الوطنية نفسها . ولهذا السبب ، لم يكن من قبيل الصدفة ، أن ثورة ١٩٥٢ لم تقف عند حدود الاستقلال الوطني . وإنما وجدت نفسها مشتبكة — منذ اللحظات الأولى — مع الاحتكارات الدولية « قناة السويس » ، ثم استمرت في هذا الطريق ، حتى وصلت إلى عام ١٩٦١ وهو بداية مرحلة التأميمات الكبرى . . . الخ .

التعليق الثاني : خاص بالدور الذي أخذته البورجوازية الصغيرة في ثورة يوليو وقيادتها للثورة . وبالطبع ، عندما نقول أن القيادة كانت — أساساً — لممثلي البورجوازية الصغيرة ، فلا يعني هذا أن الطبقات الوطنية الأخرى كانت مستبعدة . فمن المؤكد ، أن أقساماً من البورجوازية الوطنية كان لها تأثير ، وكانت تشارك — لكن الاتجاه الغالب كان للبورجوازية الصغيرة . وهذا ما نلمسه عند تحليل عدد من الشعارات التي رفعت في الأيام الأولى للثورة لا ، في الفترة من ٥٢ — ٥٤ . فمثلاً شعار « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » كان يتضمن — في الأساس — مفهومات البورجوازية الصغيرة عن العدالة الاجتماعية .

■ لطفى الخولى :

لكن ثورة يوليو تدخل في أدبيات الفكر الاشتراكي العلمى كحركة بورجوازية تقدمية . . ثورة وطنية ديمقراطية .

■ أبو سيف يوسف :

ليس خطأ أن نقول هذا .. لكن هذا التعبير « برجوازية ديموقراطية » لا يعطى كل مضمون وملاح ثورة يوليو في مسيرتها وأفضل أن يقال أنها كانت حركة وطنية ثورية .

■ لطفى الخولى :

هناك النقطة الخاصة بأنها ظلت برجوازية . فمن الملاحظ أنه في الفترات الأخيرة من ثورة يوليو — من ٦١ فما فوق — كان الطابع الغالب على هذه البرجوازية هو الطابع الأكثر تقدما في الطبقة ، وبالتالي طبقة البرجوازية الصغيرة لها وزن خاص هنا .

يعنى : هو في الحقيقة ، أن التصفيات التي حصلت في قيادة الثورة لم تكن تصفيات شخصية كما تدل ظواهر الأمور وحسب . وإنما كانت تصفيات لاتجاهات اجتماعية داخل البرجوازية الصغيرة . كان هناك داخلها اتجاهات تطلعاتها نحو البرجوازية المتوسطة وحتى نحو البرجوازية الكبيرة . قالتصفيات التي تمت ، وبقيادة عبد الناصر جعلت الوزن الأكبر في القيادة السياسية — وليس في الأجهزة — للجانب الأكثر تقدما وللنفات ، الأكثر تقدما ، في البرجوازية الصغيرة لكن هذا ، لم يخرجها من إطار ثورة برجوازية ديموقراطية لتصبح ثورة اشتراكية مثلا .

■ أحمد عباس صالح :

العبرة بالانجازات .. فهي التي تحدد طبقية السلطة . فنحن لا نستطيع تقييم السلطة الا من خلال الانجازات التي تمت فيها . والبعد — الديموقراطى الجديد — الذى يشير اليه استاذ أبو سيف يوسف يمثل انجازات شعبية ، سواء في مجال التأميمات أو في مجال الخدمات كالتعليم وغيره . وفي كل المجالات نلاحظ أن كل

الانجازات ديموقراطية ولصالح الأغلبية الشعبية . وبالتالي ،
تنسب — في هذا الجانب — الى قوى تميل الى هذه الطبقات
الشعبية .

■ لطفى الخولى :

النقطة الثانية والخطيرة التى أغفلت — انا — ذكرها ، فى
عرضي ، هى ان هذه البرجوازية الصغيرة رفضت — وهذه
هى أزمة الثورة — رفضت أن تشاركها القوى الشعبية الأخرى
السلطة . ورفضت باصرار . ومن هنا الأزمة التى وقعت فيها
الثورة والتى عبرت عنها فى بعض النواحي دكتورة لطيفة .

■ لطيفة الزيات :

انا ارجو تأجيل المناقشة فى قضية البرجوازية الصغيرة لأن
الموضوع خطير جدا ، وتترتب عليه أمور كثيرة جدا .

■ لطفى الخولى :

هل توافقون على تأجيل المناقشة الى جلسة قادمة ؟

« موافقة » .

شكرا ..

انتهت الجلسة السادسة

بحثا عن الطريق المصرى الى الاشتراكية

البحث عن الطريق المصرى الى الاشتراكية :

— لقد طرحت الندوة هذه القضية ، وكفى لا بد وأن تطرحها ، لتستكمل الهدف الذى حددته لنفسها ، وهو رسم صورة مصر المستقبل .

لكن القضية كانت مثار مناقشات هامة بداها توفيق الحكيم بطرح الاشكال التالى :

هل يمكن أن يقوم نظام اشتراكى فى بلد من البلاد لم يستكمل فيها النظام الرأسمالى مقوماته ؟ ثم سأل أين نضع المجتمع المصرى بين غيره من المجتمعات النامية من ناحية ، والمتطورة من ناحية أخرى ؟ وإلى أى مدى يمكن أن يقال أن المجتمع المصرى له وضع خاص يستحق الالتفات ، بما يطرح من مشكلات نوعية ، قد لا يكون لها مقابل فى مجتمعات أخرى ؟

— لم يستبعد المناقشون هذه الفرضية . واكدوا على اهمية الدراسات المتأنية والمتعمقة للمجتمع المصرى . لكنهم قدموا — فى الوقت نفسه — وجهات نظرهم القائلة بأن مصر يمكن أن تشق طريقها ، أيضاً ، نحو الاشتراكية . وهذا يتطلب — من بين متطلبات أخرى — معارضة العقليّة التجريبية ، وعقليّة التجربة والخطأ ، هذا على الصعيد النظرى . وعلى الصعيد السياسى ، يتطلب هذا ، رفض منهج الحلول « الوسيطة » ، خاصة عند الاستجابة لمطالب الجماهير الشعبية .

— وواصلت الندوة طرح الأسئلة والاجابة عليها عن اسباب السلبيات :

هل هى كامنة فى النظرية ؟ هل هى فى التطبيق وحده ؟ أم فيها معا ؟

لكن الندوة أيضاً اهتمت بتقويم ما تم من انجازات اقتصادية واجتماعية . وهنا طرح الراى القائل بأن « الربحية الاقتصادية » لمشروع ما لا يمكن أن تكون المقياس الاول والآخر للحكم على هذا المشروع . ولكن لا بد من البحث عن مقاييس أخرى ، ولا بد ، أيضاً ، من النظر من أفق ارحب يعكس مظاهر التقدم الذى تحقق فى كل مجال .

■ لطفى الخولى :

أرجو ، فى البداية ، أن يسمح لى بكلمة حول سير عمل الندوة . فى الجلسة الماضية طرح الدكتور مراد وهبى ضرورة أن نفتتح « أيضا » ملف المثقفين فى بلادنا ، قبل وخلال وبعد تجربة يوليو ١٩٥٢ . وكلنا وافقنا على ذلك . وعندما فرغنا من اجتماعات ندوتنا وتناقشنا فى مجلس تحرير « الطليعة » تبدى لنا أنه نظرا لأهمية موضوع « ملف المثقفين » فإنه يجب ألا يعالج بشكل فرعى أو جانبي من خلال مناقشاتنا لملف التجربة الذى طالب بفتحه أستاذنا الحكيم . ولذلك ، فنحن نقترح أن نمضى ، فى ندوتنا الحالية ، وفقا للبرنامج الذى خططنا لأنفسنا على أساس أوراق العمل التى قدمت فى أول جلسة من جانب الأستاذ الحكيم ومن جانبنا . وهى — بالمناسبة — تمس دون تفصيل موضوع المثقفين . وبعد الفراغ من ذلك ، تعقد ندوة خاصة لموضوع « ملف المثقفين » ، تعد اعدادا جيدا ، وتقدم بشأنها ورقة عمل تحدد الإطار العام للقضية والمرحلة التاريخية التى سيتناولها النقاش وبرنامج وجدول عمل الحوار . فإذا وافقتم على هذا الاقتراح ، فأتنا نرجو من زميلنا الدكتور مراد وهبى ، وهو أصلا المبادر بطلب مناقشة ملف المثقفين ، أن يقدم لنا مشروع ورقة عمل لهذه الندوة مضافا إليها مقترحاته بأسماء من يدعوهم للمساهمة فى النقاش ، على أن يكونوا ممثلين لمختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية والثقافية — عامة فى بلادنا — ودون استثناء .. ما رأيكم ؟

(موافقة عامة) ..

اذن نتابع حوارنا ، وفقا للإطار الذى ارتضيناه جميعا . من الواضح ، أن جميع من يشاركون فى هذه الندوة ، قد أبدوا وجهات نظرهم حول ما يمكن أن يسمى بمضمون ملف التجربة وقدموا تحليلاتهم بشأنه . وذلك بعد أن عرض كل منهم — فى شكل رؤوس مسائل — تصوره عن المستقبل المأمول والمحتمل لحركة التطور فى بلادنا . وكان قد سبق ذلك الوقوف على كل من

الأرضيتين العامتين اللتين قدمهما ، في البداية ، كل من الأستاذ الحكيم والأستاذ خالد محيي الدين . واعتقد ، أنه آن الأوان ، في هذه الجلسة ، أن نحاول الخروج من هذا كله بصورة محددة لنقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف حول إيجابيات وسلبيات التجربة ، وذلك بهدف الوصول — موضوعيا — الى خريطة عامة لكل اتجاهات التجربة وتياراتها ، وذلك كله من أجل الانطلاق من جديد الى المستقبل ، على نحو أكثر عمقا وتفصيلا وتحديدا ، يمكننا من الوصول الى مشروع برنامج للعمل ، في المستقبل ، نطرحه للنقاش على أوسع دائرة ممكنة من القوى الوطنية التقدمية ، الديمقراطية والاشتراكية في مجتمعنا . وتكون ندوتنا ، بذلك ، قد أثرت شيئا له قيمته الفكرية والعملية وحقت الهدف من عقدها .

إذا كان هناك اتفاق على هذا (موافقة عامة) اذن الحوار مفتوح ، وطبعاً مفتوح أولاً وكما هي العادة لأستاذنا الحكيم .

■ توفيق الحكيم :

نحن متفقون معك على هذا ، وعلى ضرورة البرنامج . كما أنه من السهل جدا أن نتفق على الإيجابيات ، من حيث هي برامج لأننا كنا مؤيدين للثورة ومتحمسين لها ، وهذا لا شك فيه وظاهر . وهذا كان موقفنا ، بناء على البرامج التي وضعت ، والا فلماذا كان الحماس والتأييد ؟

أما عن الإيجابيات .. إذا كان المطلوب الكلام عن الإيجابيات في البرامج ..

■ لطفى الخولى :

لا .. لا .. المطلوب البرنامج ، من خلال الفكر وتطبيقاته معاً وعلاقته بالتأثير والتأثر المتبادلين مع ظروف الواقع والتعصر .

■ توفيق الحكيم :

السلبيات هي سلبيات في التطبيق وليست سلبيات في المبادئ
اذ لاشك اننا لا يمكن ان نختلف على ان الاصلاح الزراعى كان
واجبا ، وان القضاء على تميز طبقات بثراء فاحش وفقر فاحش
فهذا ايضا ما كان أحد يوافق عليه ، ومن أجله ، كان لابد من
ان تقوم ثورة . كذلك الفوضى السياسية التى كانت موجودة قبل
الثورة ، وكتبنا عنها ، وقلنا ان الغرض منها المزاخمة على
كراسى الحكيم . وكانت الوزارات تباع وتشترى كل هذا كان من
الاسباب التى جعلتنا ننظر الى الثورة كمنقذ ، او كعلاج لهذه
الاضاع .

هناك ، ايضا مسألة التصنيع ، وكلنا كنا نطمح فى ان نرى
مصر وقد قامت فيها صناعة راقية . ولاشك ان هذا ايضا ،
كان من بين البرامج التى جعلتنا نأمل خيرا فى الثورة .

ثم التحرر الوطنى ، وهو كان مطلبنا القديم . ثم قنساء
السويس ، ايضا ، من سبعين سنة ، كنا نتطلع الى ان تكون
فى أيدينا . وكل هذا من الايجابيات التى كنا نؤازر الثورة من أجلها .

اذن فمن أين جاء الخلاف ؟ .. الخلاف جاء من تطبيق هذه
المبادئ . وهو الأمر الذى أدى الى هذه النتائج السيئة التى
رايناها .

من هنا ، فان موقفنا الان هو أحد أمرين : فأما ان ننظر الى
هذه الفترة كلها نظرة علمية تحليلية تاريخية ، فلا نقف عند مجرد
نظرة سياسية ، كان نقول مثلا : ان هذه البرامج كانت طيبة ونسكت
على ذلك ونقف الى جانبها . ولكن ، اذا كان الغرض من الندوة
هو ان تكون ندوة محللة ، ولها نظرة عميقة تفيد المستقبل ، فان
دورنا سيكون دورا تحليليا . بمعنى ان نقول : لماذا فشلت
بعض البرامج عند التطبيق ؟ لماذا أدت الى نتائج أقل مما كنا
ننتظر منها ؟

عملية التحليل ، هذه ، هي التي تقيّد . لأننا سنكتشف أن هناك عوامل كثيرة متداخلة أدت الى هذه النتائج السيئة سواء في برنامج التصنيع ، أو في مجالات العدالة الاجتماعية ، أو في الزراعة وأقصد — بشكل خاص — الإصلاح الزراعى . وكل هذا هو ما نسميه « بالتطبيق السيء » . لكن هذه عملية لها — في الواقع — وجهان : الوجه السياسى وهو أن نتهم ، ونكتفى بالاتهام ، بأنه حصل سوء تطبيق أدى الى كوارث . لكن مهمتنا ، فى جوهرها ، هى مهمة علمية ثقافية . لذلك أطمع فى أن تكون المسألة أعمق من ذلك ، فنسأل : لماذا فشل التطبيق : لقد فشل التطبيق لأنه كانت هناك نوايا سيئة — على الأقل — فى القيادة ، أو فى الزعامة ، أو فى الناس المسئولين ، أو فى الذين سيعرضون أمام التاريخ . لأنه لا يمكن أن يكون هناك انسان مسئول ، ثم يريد لبرنامجهم أن يفشل .

اذن لماذا فشل هذا ؟ ربما لأنه لم يستطع أن يقاوم عوامل كثيرة دخلت فى ارادته . أو ربما لأن النظام الذى رأى أنه يستطيع أن يقوم بالتطبيق كان نظاما عاجزا ، وأنه — هو — قد شارك فى عجزه . وذلك من حيث أنه لم يكن يتوقع أن هذا سيرتد الى التطبيق نفسه . هنا ، نصل الى ماهية السلطة التى كان يستطيع بها أن يطبق .

اذن السلطة ، ستدخل أيضا ، هنا فى تحليلات تؤدي بنا الى وضع اجتماعى ، والى اختيار طريق نظام سياسى معين . فكل هذا سيأخذ منا وقتا فى التحليل . بمعنى ، أننا لن نكتفى بأن نقول : أن الايجابيات كذا والسلبيات كذا ، لأن هذه أشياء واضحة . الايجابيات واضحة جدا . والدليل تأييدنا لها . والا لقلنا — من أول يوم — أن هذه برامج سيئة ، أو أننا لا نريد أصلا زراعى ولا تصنيعا . وعلى العكس ، كنا نريد هذا كله ولبنّا وقتا طويلا نؤيد هذه البرامج ، ونتابع تطبيقها .

وفى الواقع ، فقد بدأ لنا التطبيق ، كما لو كان يسير — فى الظاهر — بدون أخطاء ، لأن الأخطاء لا تظهر عند ابتداء التنفيذ . الأخطاء تاتى — بعد ذلك — بدخول عناصر منفذة لا يمكن الرقابة

عليها . ومن المعروف — طبعاً — أن التطبيق ليس هو البرنامج أو المواثيق أو الدساتير التي توضع . لكن التطبيق هو الذي يميز بين برنامج وآخر . وذلك عندما يسوء أو يتجح . لأنه لا بد أن نسأل : من الذي سيطبق ؟ دخلت بعد ذلك عناصر شاركت في سوء التطبيق وأدت إلى أن الإيجابيات انقلبت إلى سلبيات ، والسلبيات هي إيجابيات انقلبت ضد نفسها وأصبحت سلبيات .

فأذن كل شيء كان إيجابياً في أول الثورة ، وبعد ذلك انقلب إلى سلبى . السلبية خرجت من الإيجابية إلى سلبية ؟ إذن ، هناك عناصر معينة وضع في يدها تطبيق الإيجابية فقلبتها إلى سلبية ، ومرة أخرى نسأل : كيف حدث هذا ؟

عندما نكون محللين لا بد أن تكون في أيدينا وثائق تدلنا على كيفية حدوث هذا . فإذا غابت الوثائق فسنصل إلى هذا الأمر بالاستنتاج . والاستنتاج هو أنه لا بد أن تكون هناك عناصر أدت إلى سوء التطبيق لم ننتبه إليها . لكن كيف لم ننتبه إليها ؟ لعدم وجود رقابة : فلا رقابة شعبية ولا رقابة عقلية من مثقفين يحملون الرأي الحر ليقولوا حدث هذا ، وينبهوا إليه . إذن ، مناقشة السلبيات هي مناقشة في كيف حدث أن الإيجابيات انقلبت إلى سلبية ومن هو المسئول .

■ لطفى الخولى :

استاذ توفيق ! أرجو أن تسمح لى هذا أن أقاطع بهدف التوضيح .. توضيح موقفنا . عندما نقول اننا نفتتح ملف التجربة ، فمعنى هذا اننا نفتتح ونشخص ونحلل نظرياً وتطبيقياً ، في نفس الوقت نحن لا نفتتح أو نشخص أو نحلل البرنامج النظرى المعلن فقط ، أو الشعارات . التي كانت مرفوعة وحسب . لا . نحن نناقش البرنامج والشعارات والخطب والتصريحات .. الخ في وحدة جدلية ، مع عمليات وضعها موضع التطبيق والتنفيذ العملى . المنهج الاشتراكى لا يقف برؤيته عند المبدأ أو الشعارات أو البرنامج المعلن بل يرى صحته أوعدم صحته في الحياة العملية ، نجاحه أو إخفاقه في التطبيق . وايضا ، المناخ والوسائل ، بما ذلك ،

المؤسسات والأشخاص ، التي صاحبت واستخدمت في التنفيذ .
وفي النهاية ، مدى التوافق ، أو عدم التوافق ، بين البرنامج
المعلن ، والتجربة العملية لهذا البرنامج في الواقع الحى .

بل اسمح لى أن أقول : أننا نذهب في هذا الشأن ، الى أبعد
كثيرا مما ذهببت أنت اليه . . كيف ؟ نحن من وجهة نظر اشتراكية ،
كان ولا يزال لنسا ، نقد على البرنامج والأفكار النظرية المطروحة
في التجربة وليس فقط على التطبيق . نقطة الخلاف بيننا وبينك ،
هو أننا نرى الاثنين معا : فالبرنامج والتطبيق وحسدة موضوعية
لا تقبل الانفصال . ولهذا ، لا نستطيع ، بل انه من غير الصحيح
منهاجيا ، أن نرى الايجابيات في معزل عن السلبيات منفصلة عن
الايجابيات سواء على المستوى الفكرى أو المستوى التطبيقى
معا ، والا وقعنا في التجريد والتبسيط المخل . وبالتالي ، فعندما
نفتح ملف التجربة بالنقد والتقويم فنحن في الحقيقة ننقد ونقوم
ثلاثة أمور : الأمر الأول : هو مجموعة الأفكار النظرية للتجربة
أو ما يسمى بالبرنامج أو تطلق عليه أنت الشعارات والمبادئ . .
الأمر الثانى : وسائل تطبيق هذا البرنامج ، في واقع معين ،
ومرحلة تاريخية معينة تحكمها ظروف محددة ، وعلاقات قوى
محلية وعربية ودولية محددة . . الأمر الثالث : هو الحصيلة
النهائية للتطبيق ، أى لزواج البرنامج مع الواقع . . الى أى حد
كان صحيا . . وأين كان المرض . . ولماذا ؟ وكيف نعالجه ،
بما يحقق استمرار مسيرة التقدم لشعبنا ومجتمعنا ، وذلك بمفهوم
الربع الأخير من القرن العشرين وسيطرة الانسان على مصيره
دون استغلال أو استبداد .

بدون هذا ، نحن نعتقد أن نظرتنا تكون قاصرة وغير موضوعية
بل وغير منصفة أو كما قلت أنت نفسك نظرة سياسية عابرة .
وطبعاً ، تقصد نظرة انطباعية سريعة . وبهذا ، نكون أكثر
عمقا وتوغلا في موضوع التجربة وملفها . . أنت مثلا توافق على
المبادئ والبرامج النظرية للتجربة ، وتقول لا نقاش فيها . نحن
نقول لا ! . . هذا يجب أن يخضع أيضا للحوار والمناقشة . .
ان لنا نقدا حول بعض الأفكار والاتجاهات الواردة بالبرنامج اترى
الى أى حد نحن أكثر انفتاحا . . ؟

■ توفيق الحكيم :

هذا شيء يسرنى جدا أن يكون التحليل شاملا لكل شيء ، وأيضا للبرامج الأولى . لنرى هل كانت هذه البرامج موضوعة وضعا يبشر بالنجاح . أن الأساس نفسه ، في البرنامج ، يحتاج الى تحليل وإلى مناقشة . على كل حال ، فإن رسالتنا — هنا — ومهمتنا هي الفحص الدقيق لكل هذه العوامل ، لأننا نعتبر أنفسنا — وبكل تواضع — مساهمين بقدر ولو ضئيل في وضع شيء ، ولا أقول في وضع الأسس ، لأن هذه كلمة كبيرة . ولكننا نساهم — على الأقل — في القاء بعض الضوء لمن يريد ، في المستقبل ، أن يضع ويفتح الطريق حتى تسير مصر نحو تقدمها المطلوب .

فأذن نحن متفقون في كل هذا ، ونرجو أن نوفق .

■ لطيفة الزيات :

لى تعليق صغير على ما جاء في اقوال الأستاذ توفيق الحكيم . قد يفهم مما جاء في كلامه اننا متفقون — مبدئيا — على فشل التطبيق . . وهذا غير حقيقى . فهناك اختلاف حول نجاحه من فشله . وهناك اختلاف على مدى هذا الفشل أو مدى هذا النجاح . هذا واضح بين كل المشتركين في الندوة .

ومن هنا يبدو لى أن من المهم أن يحدد كل واحد أين الإيجابيات — من وجهة نظره — وأين السلبيات . وكان من المستحسن أن نكون قد قرأنا كل ما فات من جلسات حتى نستطيع أن نصل الى تجديد أدق لظلال الخلافات ، ولما نتفق عليه وما نختلف عليه ، لكن أظن أنه — مبدئيا — نستطيع أن نستمر .

■ مراد وهبة :

اعتبر أن تعليق الأستاذ لطفى الخولى على مقدمة أستاذنا توفيق الحكيم هو اجابة عن سؤاله لماذا فشل التطبيق . ربما

كان الخلاف هو في أن الاستاذ توفيق الحكيم يركز في إجابته عن هذا السؤال على التطبيق ، بينما يريد الاستاذ لطفى أن يتجاوز التطبيق إلى النظرية ، فيطرح أيضا السلبيات في النظرية وليس فقط التطبيق .

وفي تقديري ، إذا قبلتم اقتراحي ، أن نطرح السلبيات والإيجابيات في ضوء العلاقة الجدلية بين البناء التحتي الذي تم في تغيير الأساس المادي للمجتمع ممثلا في الإصلاح الزراعي والقطاع العام ثم نتساءل : ما هو دور البناء الفوقي في افراز سلبيات في البناء التحتي ؟ لأنني ، لاحظت أنه في حديثنا على الإيجابيات والسلبيات ، كان التركيز — دائما — على وقائع مادية وليس على وقائع معنوية . وقد تقديري ، أنه لا بد من طرح الوقائع المعنوية لنرى ما إذا كان قد تم تغيير في العادات الذهنية والسلوكية لمواكبة ما تم من التغيير المادي .

واعتقد أن هذه المسألة يمكن أن تطرح نقط خلاف ونقط اتفاق .

■ أبو سيف يوسف :

في جميع جلسائنا كنا متفقين على أنه هناك إيجابيات وهناك سلبيات . لكنني أخشى — مع ذلك — في موضوع الإيجابيات أن لا نكون متفقين تماما حول ما يسمى « إيجابيا » بالقدر الدقيق . وعلى سبيل المثال : في السياسة الخارجية ما هو الإيجابي والسلبى ؟ فقد تختلف في هذا . ولهذا السبب أنا أؤيد ما قالته الدكتورة لطيفة الزيات .

■ لطفى الخولى :

طبيب .. نتقدم .. نناقش . لأنه بدون هذا ، سنظل ندور في هذا الإطار .

■ أحمد عباس صالح :

مجرد كلمة على هامش المنهج .. الواقع اننا نعمل عملية عزل وتجريد للوقائع ، بينما ينبغي — في رصدنا لما يسمى بالايجابيات والسلبيات — أن نلاحظ اننا نراقب ونحلل حركة . والحركة لها ذبذبات وتحولات ، وتقدم وتخلف . ولها مؤشرات الى فوق ومؤشرات الى تحت .. الخ وان هذه الحركة مستمرة وايضا انها حركة اجتماعية متصلة بمجموعة العلاقات الاجتماعية التي أفرزتها ثورة ٢٣ يوليو وانعكست عليها ثورة ٢٣ يوليو . فهي حركة متشابكة متداخلة من الصعب أن نبسطها الى درجة الايجابيات والسلبيات . فمن الأفضل ، إذن ، أن ننقش هذه الحركة في تحولاتها المختلفة وفي أثناء هذا النقاش ينكشف الخطأ .

■ لطفى الخولى :

هذا نقاش ، يا أحمد في الجلسات السابقة .. نعمل عملية تلخيص الآن لننتقل الى النقطة التالية .

■ أحمد عباس صالح :

حتى في اطار التلخيص ، ارجو أيضا أن يكون تليخصا لهذه الحركة بتداخلها وجد لها ، حتى لا يكون الأمر مسألة اكوام من الايجابيات واكوام من السلبيات ..

■ لطفى الخولى :

إذا سمحتم لى ، لدى بعض الكلام فى هذا الاطار ، أى فى هذا الموضوع عن الايجابيات والسلبيات من خلال النظرة الكلية للأفكار والبرامج وللوسائل التى اتبعت ولخصيلة التطبيق كما انتهت إليها التجربة فى عام ١٩٧٠ ، عند وفاة عبد الناصر .

النقطة الأولى : أن ثورة يوليو بمعيار الاستقلال السياسى كانت خطوة كبيرة الى الامام ، وذلك بالقياس الى المجتمع الذى ثارت فيه واثارت عليه ، وهو مجتمع **فاروق** وكبار الملاك والاحتلال البريطانى . معيار الاستقلال السياسى ، هو أن تتحرر البلاد من الاحتلال ومن التبعية السياسية لأحدى القوى الاستعمارية القديمة أو الجديدة . الثورة أجلت الاحتلال بعد ٨٢ عاما ، وبالتالي ، كانت امتدادا للحركة الوطنية من أجل الاستقلال منذ **ثورة عرابى** . قاومت الاحلاف والاستعمار الجديد مثل حلف بغداد ومشروع ايزنهاور . الخ ساهمت مع الشعوب العربية فى حركة التحرر العربى ، وفى زعزعة قواعد الاستعمار فى المنطقة وفى مساعدة عدد من ثورات الشعوب العربية مثل الجزائر واليمن وسوريا والعراق . الخ وكذلك فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت الثورة احدى القوى التى ساهمت من خلال مؤتمر باندونج فى اقامة العالم الثالث واطلاق سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز بحركتهما الجدلية المتطورة . الخ والتى أوجدت لأول مرة ، فى تاريخ البلاد الصغيرة وشعوب التحرر الوطنى ، الانفتاح على العالم كله ، وليس فقط على العالم الغربى الرأسمالى الاستعمارى لأنه ، من خلال الاستقلال السياسى ، امكنا لأول مرة أن ننفتح أيضا على الشرق الاشتراكى . والذى كان بالنسبة لنا عالما مغلقا ومحظورا . كآنه الجحيم .

هذا ، بلا شك — كخط فكرى — كبرنامج — لاجدال سليم الى أقصى حد ، لأنه يعبر عن ارادة وآمال الحركة الوطنية . ومن ناحية الوسائل التى اتبعت ، وهى الكفاح الجماهيرى الشعبى مع القوة المسلحة وجميع الطاقات الموجودة فى الأمة ، كنت وسائل مشروعة وسليمة . وحصيلة التجربة ، أيضا ، فى النهاية ، كانت ايجابية لأنه أمكن احراز الاستقلال السياسى الكامل للبلاد . وهو مطلب وطنى عام وأساسى كتفحت البلاد من أجله ما يقرب من قرن .

ثورة يوليو . . نقطة ثانية . . بشعار الاستقلال الاقتصادى أيضا قدمت خطوة كبيرة الى الامام ، بالقياس الى المجتمع التى ثارت فيه واثارت عليه . . وهو مجتمع **فاروق** والاحتكارات الأجنبية

والتبعية الكاملة للسوق الرأسمالى على حساب قيام وتطور الاقتصاد الوطنى . لأول مرة ، حققت الاستقلال الاقتصادى فى مصر ، وبدأت بتأميم أول احتكار ضخم فى تاريخ الشعوب الصغيرة ، وهو شركة قناة السويس ، فضلا عن حركة التمصر للاقتصاد الذى كان معظمة فى ايدى الأجانب . وأقامت اكبر رأسمالية وطنية فى تاريخ المنطقة وفى تاريخ مصر . يعنى ، من خلال الاستقلال الاقتصادى ، الثورة ، قوت الرأسمالية المصرية . وفى هذه المرحلة مرحلة التمصر تتزاوج وجوه ايجابية وسلبية . ايجابية : بمعنى انها حققت الاستقلال الاقتصادى ، وسلبية : بمعنى انها مكنت فى الحقيقة للرأسمالية المصرية من أن تنمو وتقوى — فى مرحلة معينة — على حساب الجماهير المنتجة والكادحة ، واستطاعت أن تتصدى حتى الآن ، وتمنع مسيرة التقدم كما يجب أن يكون . وهذا آت من نقص وقصور فى فكر الثورة نفسها عندما حاولت أن تقيم مجتمعا اشتراكيا — وكما تصورته — بطريقة التوفيق بين رأس المال والعمل وبين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . وهى لم تكشف خطأها ، فى هذا الأمر ، الا متأخرا . وأيضا ، عندما عالجته ، عالجته بأساليب بيروقراطية ورأسمالية المحتوى ، لا نزال نعانى منها حتى الآن . أرجو أن يكون هذا واضحا .

■ توفيق الحكيم :

إذا كنت تقول بأن نقلنا الرأسمالية من رأسمالية مشتركة مع الأجانب أو رأسمالية أجنبية تسيطر على اقتصاد البلد الى رأسمالية مصرية بحتة ، فهذه بداية فى سبيل خطوة صحيحة .

■ لطفى الخولى :

لكن ليست كافية وخطرة . . لماذا ؟ لأن الظروف وقتذاك كانت ناضجة ، موضوعيا ، لتخطى مرحلة من مراحل النمو الرأسمالى التقليدى .

■ توفيق الحكيم :

بل صحيحة ! لأنه كيف تجعل اشتراكية صحيحة تنبت في بلد ؟ لابد أن تأتي كرد فعل لرأسمالية صحيحة . فإذا كنت أنت تقول أن هناك خطوات ، كانت سليمة في سبيل الاشتراكية الصحيحة ، فإن الحلقة المفقودة — وهي الرأسمالية الصحيحة المصرية — تكون قد وجدت فعلا . هنا يصبح الخط التاريخي صحيحا في مساره . لأنه عندما نريد أن نطبق ما يحدث ، في بلادنا ، على ما حدث في البلاد الأخرى التي نبتت فيها الاشتراكية كرد فعل للرأسمالية ، فهذا هو الوضع الطبيعي ، أي أن تكون الاشتراكية نتيجة رد فعل للرأسمالية . والا ، إذا لم تكن هناك رأسمالية اطلاقا فلن يكون هناك شيء اسمه الاشتراكية . معنى ذلك أن الاشتراكية وجدت ، أو تستطيع أن توجد من نفسها ، أو هي الأصل . ولكن الذي حدث هو أنه عندما نقول « الاشتراكية » فإن معناها أنه كانت توجد قبل ذلك رأسمالية . فنحن إذا رجعنا الى نشأة الحياة على الأرض يمكن القول بأنه كان يوجد نوع من « الشيوعية » لأن النظام الرأسمالي لم يكن قد وجد بعد .

بعد ذلك ، تكون النظام الرأسمالي ، لكن ما ان نقول ان النظام الرأسمالي قد وجد ، فوجوده هو نتيجة استثثار بعض الأفراد بسبب قوتهم العادية ببعض منافع دون أفراد آخرين . هنا اهتزت العدالة . وعندما تهتز العدالة ، بمعنى أن فئة استحوذت على كل الخيرات لنفسها ضد فئة أخرى عجزت عن انها تأخذ حقها ، فعند ذلك انقسم الوجود الانساني الى رأسمالية أدت الى وجود الاشتراكية أو الى رد فعل اشتراكي .

وعندما نطبق هذا ، في البلاد التي نشأت فيها الاشتراكية الصحيحة ، نجد ان هذا ما قد حدث ، سواء كان ذلك في أوروبا الغربية ، أو أوروبا الشرقية . ففي أيام القيصر ، كانت الثورة الروسية قوية ومفاجئة لأوروبا الغربية . وان كان ماركس نفسه ، كان سيفاجيء لو رأى ان روسيا التي كانت — اذ ذاك — متخلفة عن أوروبا الغربية تنشأ فيها الاشتراكية ، في الوقت الذي كان يظن انها لابد ان تنشأ في إنجلترا . وفي الواقع ، لست ادري ، هل هو خطأ في تقديره أم انه

نظر للمسألة نظرة أوربي متحضر ، يبنى نظريته على العلم ، بمعنى ، انه صاغ نظرية علمية تقول انه عندما تكون هناك صناعة قوية تستنشا فيها طبقة عمالية ... الخ . لكن الواقع ، ايضا ، ان تفسير ظهور الاشتراكية في روسيا على ضوء الواقع الروسى ، هو ، تفسير صحيح . وهو انه هناك كان اقطاع غير آدمى : مثلا : عندما كانت تباع مزرعة ، فقد كانت تباع بفلاحيتها ومواشيها . وكان تعليم اى فلاح يعنى اهانة للارستقراطى . وكان يضرب بالسياط . لكن هذا الظلم الاجتماعى الشنيع لم يكن يحدث في أوروبا الغربية . من هنا ، كان رد الفعل قويا . فاذن ، لابد من ثورة عندما تكون سطوة الرأسمالية شديدة ، او عندما تكون قسوة الظلم الاجتماعى شديدة ، فان رد الفعل ايضا يكون شديدا . وهذا يفسر لماذا طبقت النظرية الماركسية في روسيا القيصرية ولماذا قامت فيها الاشتراكية .

فاذن ، الوضع الطبيعى ، عندما تريد ان تكون هناك اشتراكية قوية وصحيحة فلا بد ان تكون هذه الاشتراكية رد فعل قويا للرأسمالية . ولذلك ، فنحن هنا — في مصر — امام فرضين :

فاذا قلت ان الرأسمالية كانت قد وجدت في مصر ، فقد كان من الطبيعى ان يكون لها رد فعل اشتراكى . او ، تقول ، ان هذه الرأسمالية قد جاءت بفعل ثورة ٢٣ يوليو ، فهذا يعنى تفسير جديدا : ان نقول ان ثورة يوليو قد اكملت الحلقة . وانها هى التى أتاحت الفرصة لرأسمالية الدولة . فاذا كان هذا هو الذى حدث ، فنحن اذن سائرون في الطريق الطبيعى للاشتراكية الحقيقية .

■ لطفى الخولى :

قد اوافق على بعض استنتاجاتك . لكنى مختلف فى التحليل والمقدمات . كيف ؟

الحقيقة ، ان الرأسمالية المصرية ، أولا ، وجدت قبل الثورة بشكل كمبرادورى ملتزمة وتابعة للرأسمال الأجنبى ، وخاصة

بعد الحرب العالمية الاولى . لكن ، من الواضح أنها نمت وقويت دون جهد انتاجى منها ، بعد عملية التمسير ، أثر حرب السويس وتأميم قناة السويس . لكن القضية — وقد يبدو الأمر غريباً أن يصدر ذلك عن فكر اشتراكى يتهم بأنه مستورد — انما لا نرى أنه من الممكن أن تمارس الثورة الاشتراكية ، أو بالأصح الطريق الى الاشتراكية كما هو الوضع فى أوروبا . . لماذا ؟ لأن الوضع — أولاً : فى أوروبا ، الطبقات فيها مبلورة بشكل كاف ومحدود ، ولها جذور راسخة . فى حين أنها فى بلادنا ليست على هذا النحو .

ثانياً : يجب أن نضيف غياب الطبقة العاملة ، بوزنها الاجتماعى والسياسى ، وغياب التقاليد الديمقراطية الفعالة والمؤثرة . . الخ . ومن هنا ، ظهر أيضاً فى الفكر الاشتراكى بالنسبة لما يسمى ببلاد العالم الثالث الطريق اللا رأسمالى ، أى الطريق الذى عليه أن يخفف — الى حد ما — من آلام الرأسمالية ، ومن المرحلة الطويلة التى مرت بها فى أوروبا الثورة الصناعية . . الخ . ولكى يستفاد من العالم الثالث ، فانه يمكن أن يتخطى بعض مراحل التطور الرأسمالى فيختصر الوقت ويكثف جهود التنمية . هنا ، كان واجب ثورة يوليو أن تتخطى بحزم هذه المرحلة . ويبدو أنها كانت تريد أن تتخطاها . لكنها لم تفعل بالنجاح اللازم نتيجة أن فكرها ، فى الحقيقة لم يكن اشتراكياً خالصاً وعلمياً ، بل تجريبياً ، فضلاً ، عن أنها — فى تطبيقها للاشتراكية — كانت ، فى الحقيقة وفى كثير من الأحيان ، تضرب القوى الاشتراكية وتحاصرها . وكانت ، أيضاً ، تعمل حساباً كبيراً جداً للقوى الرأسمالية النامية الكبيرة والطفيلية أى غير المنتجة ، والتى اعتمدت على الاتجار والربا والمضاربات العقارية والتى رأيناها زادت وقويت ونمت بعد هزيمة عام ١٩٦٧ .

النقطة الثالثة : أن ثورة يوليو ، بالمعيار الاجتماعى فى حصيلة التجربة ، وليس فى البرنامج و فى الأفكار ، قدمت أيضاً خطوة الى الأمام ، وذلك من خلال الإصلاح الزراعى الذى ضربت به كبار الملاك لصالح متوسطى وصغار الفلاحين ، أو ما يسمى الآن بأغنياء الريف ومتوسطيهم . وايضاً بالتأميم عندما ضربت الرأسمالية الكبيرة ، ومعظمها كان طفيلياً وغير انتاجى ويرفض

قضية التنمية الوطنية كما حدث في الصدام التاريخي عام ١٩٥٩ .
وهي ، أيضا ، خطت خطوة تقدمية ، الى الأمام ، بقضية التنمية
والمشروعات الضخمة التي تقوم عليها الصناعة في مصر ، مثل
السد العالي وصناعات الحديد والصلب وغيرها من الصناعات
الثقيلة . ولو رجعنا الى المجتمع السابق ، بعد ثورة ١٩١٩ ،
وجدنا هناك مشروعا قوميا هو كهرية خزان أسوان يتردد من سنة
الى سنة دون جدوى . هو مشروع ضئيل جدا لو قورن بالسد
العالي ، لم تتحقق كهرية خزان أسوان ، في حين استطاعت الثورة
أن تبني السد العالي ، وجه التحديات الأمريكية والبريطانية ،
عموما ، وأن تنجزه بنجاح . كذلك أقامت ، لأول مرة — في العالم
الثالث تقريبا ، أو على الأقل في منطقتنا اذا استثنينا الهند ،
رغم حجمها الكبير ، الصناعة الثقيلة في بلد صغير : الحديد
والصلب . وبالتالي ، يمكن أن يقال ، في هذا الأمر ، أن حصيلة
التجربة أدت الى نقلة ايجابية من مجتمع زراعي الى بدايات
المجتمع الصناعي .

وفي نفس الوقت ، من الناحية الاجتماعية ، أسقطت تحالف
كبار الملاك والرأسمالية الكبيرة والقصر ، وما سميت — أنت
يا أستاذ توفيق — بالديموقراطية الزائفة ، وكثيرا ما كتبت أنت
عن ذلك ، وحملت ذلك في كتبك ، عن أن هذه الديموقراطية ،
في الحقيقة ، ذات وجه ديكتاتوري ضد الشعب ، وانها ديموقراطية
القلة الممتازة التي انفردت بالسلطة وبالنفوذ والثروة . الخ .

وفي نفس الوقت ، ثورة يوليو أدخلت الجماهير الشعبية الى
ساحة العمل والحياة ، لكنها أدخلتها ككم وليس ككيف . ومن هنا ،
تأتي سلبية ثورة يوليو . لم تنجح في أن تقيم على أنقاض
الديموقراطية لكبار الملاك والرأسمالية الكبيرة والقصر ،
الديموقراطية الوطنية الشعبية للقوى التي ساندت الثورة وأيدتها
ودعمتها . ومن هنا ، جاء فشل التنظيمات السياسية وتقييد
حرية النقابات . وفي هذا الجو ، وأنا أقول هنا رؤوس موضوعات:
ظهر الطابع الفردي للحكم من قمة السلطة حتى المصلحة الصغيرة
حتى المؤسسة . الخ . ونتج عن ذلك ، الحسد المستمر من
مبادرات الجماهير . وزاد ، مع ذلك ، وزن وتحكم أجهزة القمع ،

وانتهكت حريات التعبير والبحث العلمى وانسانية الانسان فى كثير من الاحيان . ولم يجد — حتى عندما اكتشفت قمة السلطة هذه الانتهاكات — التصدى مع القوة الشعبية لأجهزة القمع . لماذا ؟ لأن السلطة ، فى الحقيقة ، أصبحت ، هى نفسها ، أسيرة أجهزة القمع وما تصوره لها من مؤامرة ضدها الخ . وظل الانسان لديها غذاء وكساء ومسكن فحسب . وتدنت حرите الى المقام الثانى فى معظم الاحيان ، وربما كان ذلك رد فعل لسنوات الحرمان المادى الطويلة .

النقطة الرابعة : أنه بالنسبة لقضية الثقافة والتعليم ، أيضا ، يجب أن نقول أن ثورة يوليو كانت خطوة ايجابية بالقياس الى المجتمع الذى ثارت فيه وثار عليه ، لأنه ، لأول مرة ، وجدنا هذا الاتساع الضخم فى التعليم العام والتعليم الجامعى ، كما وجدنا أيضا ، ذبوع الثقافة ذات الاتجاهات التقدمية والعصرية . لكنه أيضا ، تم بأسلوب كمى وليس بأسلوب كيفى . ومن هنا ، يمكن القول أن الطابع الكمى الذى أتاح الثقافة للجماهير الواسعة ، بعد أن كانت للقلة الممتازة والقادرة ، هو طابع تقدمى بلا جدال . الطابع الكيفى ، فى الحقيقة مستواه قليل ، وكان لا مفر أن ينخفض المستوى مع الأعداد الكبيرة وهو ما يلاحظ فى كل تجربة مماثلة . ولكن كان يمكن العمل — كما حدث ، أيضا ، فى التجارب الأخرى — على رفع المستوى ، ولكن ، لم يحدث جهد ذو وزن فى هذا المجال .. هذا صحيح .. وهذه سلبية .

النقطة الخامسة : أنه ليس لدى الاشتراكيين أى وهم ، من أى نوع كان ، فى أن ثورة يوليو أقامت نظاما اشتراكيا فى مصر . بل أن عبد الناصر ، نفسه ، نتيجة تطوره مع حركة الأحداث ، أدرك هذه الحقيقة واعترف بها وأعلنها فى شجاعة فى سنواته الأخيرة ، وهو : أنه لم يتم فى مصر نظام اشتراكى بعد ، وأن المجتمع يمر بمرحلة انتقال .

لكن ، يجب أن نعترف ، أن ثورة يوليو قيدت بلا جدال ، من شرور الرأسمالية ، خصوصا ، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . وأيضا ، حدث من شرورها السياسية فى كثير من الاحيان . لكن

يجب أن نرى ، أيضا ، أنه بجانب ذلك ، فإن الثورة ضربت ، بدرجات متفاوتة ، القوى الديمقراطية والاشتراكية — وبالذات الاشتراكية — عندما كان الاشتراكيون والديمقراطيون يؤيدون الاتجاهات الايجابية في ثورة يوليو . لكنهم لم يتوانوا عن نقد السلبيات . . ودفعوا الثمن .

بعد هذا ، اعتقد انه من الممكن — على ضوء هذا — أن انتقل الى نقطة أخرى . وهى أنه أمام خريطة السلبيات والايجابيات — على هذا النحو — نستطيع أن نضع العين واليد على القاسم المشترك من الاهداف والمصالح الخاصة لجميع القوى الديمقراطية والتقدمية والاشتراكية بمختلف مدارسها ، فى المجتمع المصرى ، الآن وأن نصوغ منها برنامجا للعمل المشترك فى المستقبل . لكن ، لا أريد أن أستبق — بعد — الأمر قبل أن نقبين ما هى نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف فيما درجنا على تسميته بايجابيات وسلبيات حصيلة تجربة ثورة يوليو .

■ أحمد عباس صالح :

رغم اتفاقى ، فى نقاط كثيرة ، مع لطفى الخولى ، الا أثنى سأعيد ترتيب الكلام بالطريقة التى أظن أنها توضح — الى حد ما — بعض ما أجمله .

لا جدال فى أن أعضاء الندوة جميعا متفقون على الطابع التجريبي لثورة ٢٣ يوليو ، وأنهم ينطلقون من نقط محددة عامة جدا وهى النقاط الستة المشهورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

■ لطيفة الزيات :

ماذا تعنى بـ « هم » ؟ الثورة أم نحن ؟

■ أحمد عباس صالح :

حركة الثورة ، ثورة ٢٣ يوليو ، قيادتها . . فى واقع الأمر أن المجتمع المصرى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان مجتمعا ثائرا بدءا من سنة

١٩٤٦ الى قيام الثورة في ١٩٥٢ . ونحن جميعا نعلم الاحداث التى مرت بها مصر .

وكانت القضية الاساسية تنقسم الى قسمين :

القسم الاول : هو التحرر السياسى ، اى التحرر من القوى الاستعمارية . والقسم الثانى : اقامة نظام اجتماعى يحقق العدالة الاجتماعية . ولو استعدنا الصورة — مرة أخرى قبل ١٩٥٢ — لرأينا ، أن القاعدة العريضة من الجماهير ، عموما ، كانت تتجه نحو هذين الهدفين دون موارد وبوضوح . مما أثر على حزب الأغلبية حينذاك ، وهو حزب الوفد . ولقد طرحت شعارات جديدة . ونذكر أنه ألغيت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى سنة ١٩٥١ . ونذكر ، أيضا ، الاجراءات التى قامت بها حكومة الوفد ومنها على سبيل المثال : التعليم المجانى ، والخطوات التى قطعت فى قوانين العمل بالنسبة للعمال . كان هناك رأى عام ، قوى جدا ، يتجه نحو تحقيق الاستقلال والثورة الاجتماعية . وتكونت ، فيما أذكر ، جبهة وطنية تضم عناصر كثيرة ، فى هذه الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٥٢ . ونستطيع أن نعتبر أن قيادة ثورة ٢٣ يوليو كانت من بين هذه الأجنحة التى تأثرت — بصورة أو بأخرى — بالتيارات الموجودة . وربما كان تشكيل الضباط الأحرار يتضمن ، أيضا ، نوعا من التمثيل الجبهوى الى حد ما ، انعكس فيها ، بطبيعة الحال . ونجد ، أنه كان فى مجلس قيادة الثورة **خالد محيى الدين ويوسف صديق** ، مثلا ، يمثلان الخط الاشتراكى . ونجد ، أيضا تيارات مختلفة فى هذه القيادة : **كمال الدين حسين** يمثل الخط الأخوانى الخ . . . لا نريد العودة الى التفاصيل .

الذى أريد أن أقوله هو أن هذا التكوين ، عندما استلم السلطة — هو قد يكون تكوينا جبهويا منعكسا من المجتمع الخارجى — تصادم مع هذا الوضع ، وأنه تفاعل مع هذا الواقع ، وأثر فيه الواقع ، وهو حاول ، أيضا ، أن يؤثر فى هذا الواقع .

النقطة الأولى : كانت ، خاصة بقضية الاستقلال والتحرر الوطنى . ونذكر أن كثيرا من القوى الشعبية والوطنية فى مصر ،

ربما لم تكن موافقة تماما على المعاهدة أو الاتفاقات التى تمت من ١٩٥٤ الى ١٩٥٦ . وربما كان الاستقلال الحقيقى قد انتزع بالفعل — وليس بواسطة المفاوضات — ولكن بواسطة فشل العدوان الثلاثى على مصر الذى أعقبه الانسحاب ، انسحاب القوات البريطانية .

النقطة الثانية : خاصة بالاجراءات الاقتصادية التى تمس — كما قلنا — الجانب الاجتماعى ، وهو الذى كان يتجه اليه المجتمع المصرى ، وظهرت اتجاهاته من ١٩٤٦ . فطرح شعار الاصلاح الزراعى ، ربما فى الحدود المتواضعة التى طرحت قبل ١٩٥٢ ، بواسطة بعض العناصر ذات الاتجاهات اليمينية مثل محمد خطاب . وصار جدل ، هل يكون الحد الأقصى ٥٠٠ أو ٢٠٠ الخ . . لك ، على أى حال ، أظن خطاب كان مقترحا . فندانا فقط .

■ لطفى الخولى :

نعم . . ولكن على أساس تطبيق المشروع فى المستقبل ، وحسب ، دون أن يكون له اثر رجعى على المالكين ، وقتذاك ، لأكثر من خمسين فداناً .

■ أحمد عباس صالح :

وطبق الاصلاح الزراعى . وربما اعتبرت القاعدة الشعبية أن تطبيقه خطوة الى الأمام ، ولكنه ليس الخطوة التى كانت تحلم بها . على أية حال ، ظلت قوانين الاصلاح الزراعى تتقدم من الأوسع الى الأضيق فيما يختص بحجم الملكية والحيازة . الا أنه لوحظ ، أن تطبيق الاصلاح وسع قاعدة البورجوازية الصغيرة فى الريف . وحاولت الثورة أن تعالج هذا الوضع بإنشاء الجمعيات التعاونية . ولكن هذه الفئات الاجتماعية المتوسطة لم تتحمس من أجل تحويل الجمعيات التعاونية الى أدوات تمهد الطريق لاقامة الزراعة على أسس اشتراكية .

وفيما يختص بالتمصير وبالتأميم ، فكما قال لطفى الخولى ، حاولت ثورة ٢٣ يوليو أن تجرب التنمية الاقتصادية عن طريق الرأسمالية ، باقامة نظام رأسمالى . ونحن نذكر أن التمسير كان نوعا من الاستقلال الاقتصادى لمصر يميزها عن الدول المستعمرة ، بنقل الملكية الأجنبية للمشروعات الى الاقتصاد المصرى . وسنت قوانين فى هذه الفترة سمحت لآى مستثمر بالا يدفع ضرائب لمدة ٥ سنوات . كما تم انشاء البنك الصناعى ليقوم بعملية الائتمان بالنسبة للمستثمرين ، الى آخر هذه الاجراءات الواسعة جدا ، والتي لم يكن يحلم بها الرأسماليون المصريون قبيل ذك . ومع ذلك ، فان هذه التجربة لم تنجح .

هنا ، دخلت الدولة لتقوم بعملية التأميم الواسعة ، التى تمت فى عام ١٩٦١ و ١٩٦٢ . وقد حدث هذا أيضا نتيجة تعثرات قامت فى التنفيذ . وربما كان السبب هو بعد ثورة ٢٣ يوليو وقيادتها عن المستوى الشعبى العام . يعنى ، أتصور ان نوعا من العلاقة كان قائما بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو وبين القاعدة الشعبية ، وذلك على أساس أن القاعدة العريضة الشعبية تحاول دائما أن تجتذب ثورة ٢٣ يوليو الى خطوطها والى أهدافها . وان ثورة ٢٣ يوليو كانت تحاول أن تقاوم هذا — نوعا ، — بحلول وسط ، حائز لاعتبارات سياسية ، وحتى لا تواجه بصدام مباشر ، وواضح مع الكتلة الاستعمارية .

يعنى ، الله أعلم ، ماذا كانت الأسباب ، لكن على كل حال ، كانت هناك باستمرار عملية جدلية .

■ مراد وهبة :

هل كانت الثورة « تقاوم » أم أنها كانت « تستجيب » بحلول وسط ؟

■ أحمد عباس صالح :

أو تستجيب . تعبير يستجيب أفضل ، بمعنى أن الثورة كانت تقابلهم فى منتصف الطريق .

وترتب على هذا ، انه باستمرار . كانت هناك هوة أو مسافة بين الأهداف الشعبية وبين جهاز ثورة ٢٣ يوليو . كانت دائما هناك هوة ، أو مسافة بين الأهداف الشعبية وبين المنفذ أو المحقق بواسطة القيادة . فهذه هي — كما أتصور — العملية الجدلية . وان قوة وطلاقة المجتمع المصرى ، بتركيباته المختلفة ، هي التي كانت تدفع بالقطع ، وربما بالشكل العنيف ، الى الاجراءات الثورية التي وضعت في سنة ١٩٦١ أو سنة ١٩٦٢ .

العملية ، اذن ، عملية صدامية وجدلية . وهذا يفسر أيضا ما قلته ، من قبل ، من أنه لم يكن هناك تنظير ما . لم تكن هناك فلسفة سياسية لثورة ٢٣ يوليو الا في حدود المبادئ المعلنة . ولكن ، نتيجة أن هذا كان يتعثر في التنفيذ بدا البحث عن نظرية ، وتم هذا أيضا ، بمنطق الحلول الوسط أو الالتقاء في منتصف الطريق . ونحن نذكر — جميعا — المعارك التي قامت بدون مبرر ، والتي ضاع فيها وقت طويل حول النظرية . لو تذكرون — في أواخر الخمسينات — بدأت المجالات تكتب مقالات بعناوين كالآتي :

البحث عن نظرية — الاشتراكية العربية — الخ . . .

الى أن وضح ان هناك ضرورة اجتماعية لوجود برنامج عمل — على الأقل — أو تنظير لخطة العمل . ولهذا ، كان ظهور «الميثاق» الذى اصطدم أيضا بصراع طويل داخل التجمع أو المؤسسة التي اقرته والتي ألقى فيها عبد الأنصر خطابه ، المعد سلفا ، والذى هو « الميثاق » ، فوافقت عليه . ووضح من التفسيرات التي أعقبته ، ان هذه المؤسسة ربما كانت تعارض كثيرا من المبادئ التي جاءت في هذا « الميثاق » ولهذا أعطت لها تفسيرات تناقضها ، أو تنقضها نقضا شديدا ، الى أن بدأ ضغط الشعب يزيد . هنا ، قدمت نظرية اعتقد انها كانت مقابلة في منتصف الطريق مع مطالبة الشعب بالنظرية . وقدمت في حدود وامكانيات المجتمع المصرى لتقديم تنظير سليم للثورة . وما حدث بالنسبة للنظرية حدث أيضا بالنسبة للحزب . فقد ظهر أن فقدان الحزب أو غيابه يسبب صعوبات أو تعثرا في طريق الثورة . ومن هنا ، بدأوا يفكرون في الحزب بنفس المنهج الوسطى .

إذا عدت لموضوع السلبيات والايجابيات ، فالواقع انه لا أستطيع أن أفصل بين هذه وتلك . لأنها جميعا ، السلبيات والايجابيات ، تمثل عملية أو حركة مترابطة أو متضامنة . على أية حال ، كان هناك صراع جدلى — أن صحت العبارة — بين الايجابيات والسلبيات . ذلك ان قيادة الثورة — بعد أن وصلت الى السلطة ولم تجد معارضة من الشعب ، على اعتبار انها جاءت كجناح أو شكل من التمثيل الشعبى لما كان قائما — ظلت تصطدم ، وتكيف نفسها ، وتعديل فى السلبيات ، وتتخطاها فى كل المجالات . مثلا : الاصلاح الزراعى لم يأت مرة واحدة ، لأنه لم يتم على أساس نظرى ، وحتى آخر لحظة ، كان هناك تفكير بأن الملكية الحد الأقصى لها ٢٥ فداناً . أيضا بالنسبة للصناعة ، كانت هناك مشاكل : كيف تقوم صناعة مؤمنة أو اشتراكية ، أو مفروض أنها اشتراكية ، أو فى طريق الاشتراكية وتقودها بعض العناصر الرأسمالية المعادية للنهط نفسه ؟

الذى أريد أنؤكده أن هذا الصراع ما زال مستمرا ، لأن القاعدة الشعبية — ككل — لها أهداف قديمة وهى : أن تنمى نفسها تنمية اقتصادية على الأساس الاشتراكى ، وتوزع الناتج توزيعا عادلا ، وأن تستقل الإرادة الوطنية استقلالا تاما عن الاستعمار . ومن هذه الزاوية نستطيع — فقط — أن نرصد ما هو ايجابى وما هو سلبى . لذلك لا أزال أختلف تماما مع كل محاولة للقيام بعملية فرز مستقلة فنقول هذه الاجراءات ايجابية وتلك الاجراءات سلبية . انما ينبغى أن نحلل ونرصد الأخطاء فى المسيرة ، لتتكامل — بعد ذلك — فى اتجاهها السليم ، ملاحظين الطبيعة الشعبية أو المطالب الشعبية التى كانت واضحة حتى قبل سنة ١٩٥٢ .

وعلى كل حال ، وبشكل عام ، فإن ميزة ثورة ٢٣ يوليو كانت باستمرار هى قدرتها على هذا التفاعل مع الجماهير حتى ولو تم هذا بطريق الالتقاء فى منتصف الطريق . ولكن كنا نلاحظ ، فى الخط البيانى لصعود ، أو لحركة ، قيادة ثورة ٢٣ يوليو أن هذا الخط يقترب شيئا فشيئا نحو المطالب الشعبية . وهذا هو أكبر خط ايجابى فى ثورة ٢٣ يوليو . هو اقتراب المؤثر نحو الأهداف شيئا فشيئا ، الأهداف الشعبية .

■ لطيفة الزيات :

الكلام الذى قاله عباس صالح يمكن ان يدخل فى هذا ، يمكن ان نتكلم عن غياب النظرية والارتجالية وأثر هذا فى تعثر الخط .

■ مراد وهبة :

فى تقديرى أنه توجد سلبية الان من خلال الحديث يمكن الاتفاق عليها . وهى تحتاج الى تحليل قبل طرح برنامج العمل الذى يرغب فى تأجيله **لطفى الخولى** . هذه السلبية — حسب ما اذكر — فى الندوة السابقة ، وحسب ما قيل ، الان ، هى ان الرأسمالية فى — اطار التطور الاجتماعى لثورة ٢٣ يوليو — قد تحولت الى رأسمالية طفيلية . وانه قد سد الطريق أمامها لتكون رأسمالية منتجة . وقد أفرزت هذه الرأسمالية الوطنية قima هى على وجه التحديد ، هى قيم التحلل ، وأنا لا أقصد فقط قيم التحلل فى الجنس ولكن قيم التحلل فى الفكر ، واذا رغبتنا ، وكنا جادين ، فعلا ، فى طرح برنامج ففى تقديرى ان هذه العلاقات الجدلية بين الرأسمالية الطفيلية وقيم التحلل هى فى حاجة الى تحديد لكى نكتشف الطريق والوسائل المطلوب طرحها فى ابرنامج حتى نزيل هذه السلبية .

■ احمد عباس صالح :

هذا صحيح .

■ ابو سيف يوسف :

اختلف ، مع الزميل الدكتور مراد ، فى وضع القضية على هذه الصورة . لأنه عندما نتكلم عن الطبقة الرأسمالية فى مصر فهى تشمل شرائح وأجنحة مختلفة . وحتى لو تحدثنا عن شريحة منها ، هى الرأسمالية الوطنية ، فسوف نجد فعلا انه يدخل فيها الرأسمالية

الصناعية والرأسمالية الريفية و... الخ . وكل شريحة في داخل الرأسمالية الوطنية كان لها — ولا يزال — موقف محدد من ثورة يوليو وان هذا الموقف كان يتكيف مع مسيرة الثورة وحركتها . ونعتقد ، مثلا ، ان الرأسمالية الوطنية الصناعية كانت — عموما — أكثر تجاوبا مع اجراءات الثورة من الرأسمالية الوطنية الريفية .

أما فيما يتعلق بالرأسمالية الطفيلية ، فان القضية ، هنا ، هي أنه لم تحدث عملية تحول من طبقة الى طبقة أخرى . وغير وارد — كقاعدة — أن تتحول الرأسمالية الوطنية المرتبطة بالانتاج الى الرأسمالية طفيلية . قد يحدث هذا لفرد أو لأفراد . ولكن ، تظل الرأسمالية الوطنية المرتبطة بالانتاج شريحة مختلفة في الوظيفة الاقتصادية والموقف السياسي والاجتماعي عن الفئات الطفيلية من الرأسمالية . ويمكن أن نضيف : أن هناك تناقضا بين مصالح الرأسمالية الوطنية المنتجة وبين نشاط الفئات الطفيلية .

لكن هذه الفئات الطفيلية من الرأسمالية قد تولدت ، ولا تزال تتولد ، من خلال أعمال معينة لا تتصل بالانتاج : أعمال السمسرة والمضاربة ومقاولات الباطن والتهريب ... الخ .

■ أحمد عباس صالح :

هناك فئات جديدة من الرأسمالية الوطنية تتجه الى أنماط من الاستغلال السياسي ذات طابع طفيلي وذلك عندما تجد أن سوق الاستثمار الانتاجي أمامها مقفولا .

■ أبو سيف يوسف :

لكن . لم يحدث أن قفل هذا السوق أمام الرأسمالية الوطنية .

■ أحمد عباس صالح :

أعتقد أن هذا حدث .

■ أبو سيف يوسف :

كيف حدث هذا ؟

■ لطفى الخولى :

أعتقد أنه لم يقفل ، بدليل ان هناك احصاءات تقول ان هناك عددا كبيرا — لا أذكره الآن — من المؤسسات الصناعية والورش التى يملكها القطاع الخاص والتى يصل فيها عدد العمال الى ١٠٠ عامل وأكثر .

■ أحمد عباس صالح :

لكن الاحصاءات تقول ان القطاع العام يسيطر على أكثر من ٨٠ فى المائة من الصناعة .

■ محمد سيد أحد :

صحيح . لكن ، هنا ، لابد من التمييز بين امرين : الاول هو الرقم النسبى الخاص بألـ ٨٠ فى المائة والرقم المطلق الخاص بالعاملين فى مؤسسات القطاع الخاص . يعنى ، ليس هناك تعارض بين أن نقول ان القطاع العام يسيطر على ٨٠ فى المائة من حجم الانتاج الصناعى وبين أن نقول أن عدد العمال فى القطاع الخاص كبير جدا .

■ أحمد عباس صالح :

على العموم ، كان المظنون ان نسبة الورش والمصانع الصغيرة كانت نسبة ضئيلة بالنسبة الى حجم الاقتصاد كله . لكن ، من المؤكد — مع ذلك — ان قطاعا ضخما ، مثل قطاع المقاولات ، ظل فترة طويلة بعيدا عن التأمينات ، وأنه ظلت هناك ثروات كثيرة تتكدس من عمليات السمسرة والوساطة والتجارة . فاذن ، تكونت فى غيبة العملية الانتاجية وخارج العملية الانتاجية ، طبقة تملك ثروات كبيرة هى التى أشار اليها د. مراد وهبة وحملها مسئولية التحلل فى سلم القيم .

■ أبو سيف يوسف :

لا اضيف كثيرا الى هذه النقطة ، ولكن كما قال الاخ احمد عباس انه تكونت فئة اجتماعية خارج العملية الانتاجية .

■ لطفى الخولى :

وعلى حسابها .

● أبو سيف يوسف :

نعم . . وعلى حسابها . اتفقنا على أنها خارج العملية الانتاجية فهي ، اذن ، طغيلية ولا تدخل في عداد الطبقة الرأسمالية الوطنية بالمعنى المفهوم وهى الطبقة المنتجة والتي يحتاج اليها الاقتصاد الوطنى حاليا .

■ توفيق الحكيم :

إذا أردنا أن نتقدم خطوة ، فلا زلت أقول ان مهمتنا ورسالتنا بجانب النقد أن نستخرج من التجربة الاساس التى نستطيع أن نتقدم بها للمساهمة فى بناء الغد . ولذلك ، عندما ننظر الى مشروع من المشروعات التى تمت فى السنوات الماضية ، فان مهمتنا ليست فقط أن ننقدها ، لكن نبني على ما نستطيع أن نبني فوقه . وسأعطى أمثلة لما أريد أن أحده . . مثلا التصنيع : إذا أردنا أن نحكم على نجاح التصنيع أو فشله فى المرحلة السابقة ، فبدون شك ، سنجد كثيرا من الفشل فى كثير من الصناعات . . اقتصاديا .

ولكن ، ونحن فى صدد البناء ، نريد أن نستخرج من التصنيع لا مجرد الفشل ولكن العناصر التى نستطيع أن نستفيد منها فى المستقبل . وكذلك الأمر فى قضية التعليم الكمى . فلا يصح أن نقيس المسألة بمجرد الفشل الاقتصادى ، بل بمقاييس أخرى . مثلا : عندما ذهبت الى مصانع الحديد والصلب وسألت — عن الناحية الاقتصادية — عن فائدة الانتاج اقتصاديا ، اتضح لى أنه

من الناحية الاقتصادية البحتة ، لا توجد مصلحة كبيرة . لأنه عندما نستورد الحديد من الخارج ، فنحن نستورده بسعر أرخص مما ننتجه . إذن ما هي الفائدة ؟ الواقع اذا قسنا المسائل بمقياس واحد وهو النجاح الاقتصادي ، أو عدمه ، سنجد أننا سنحكم على ما خطونا ، تارة بالفشل ، وتارة بالنجاح ، في حدود مجردة تماما . وحينئذ لن يكون حكمنا بناء . ولكن الذي استخرجته من زيارتي للحديد والصلب ليس هو ايجاد الصناعة الناجحة ولكن ايجاد الصانع . . العامل . . فوجدت صنعا مصريين نشأوا ونبتوا في شيء اسمه صناعة الحديد والصلب . فهؤلاء الصناع مكسب لمصر ، لأن مصر ، قبل ذلك ، ما كانت تحلم بأن يكون عندنا صناع متخصصون في الحديد والصلب ، بصرف النظر عن الناحية الانتاجية . . الناحية الانتاجية اقتصاديا خسرت ماديا . ولكن النجاح هو أنه وجد صناع ، وجدت صناعة الحديد نفسها ، ووجد الصناع الذين تستطيع مصر في المستقبل أن تعتبرهم مكسبا للوطن ، وهم صناع الحديد والصلب . وكذلك في بعض الصناعات الأخرى . صناعة طائرات أو سيارات : من النواحي الاقتصادية سنجد خسارة . ولكن اذا بحثنا عن نقطة مكسب : تكوين الصانع نفسه سنجد أن هذا مكسب . أيضا ، خذ ، مثلا ، مسألة التعليم الكمي . . التعليم الكمي ، فعلا ، تجد فيه قصورا في ناحية . ولكن ستجد الايجابية التي نستطيع أن نبني عليها . وهي أنك تستطيع أن تصدر — مثلا — عشرة آلاف مدرس هؤلاء الـ ١٠٠٠٠ أو الـ ٢٠٠٠ مدرس هم مكسب حقيقي . فأين تكمن نقطة القصور إذن ؟

فيما يختص بالصناعة ، فان فشل الصناعة المالي قد نستخرج منه رصيда لمصر ، قبل أن يكون رصيда لثورة ٢٣ يوليو . وليس المهم ، في النقد والتقييم ، تسجيل مواقف سياسية . لأنه اذا فعلنا ذلك أخطأنا في حق مصر التي هي الهدف الأساسي للتقدم .

واذن ، فهل يمكن أن نسأل :

هل من التجربة الفاشلة نستطيع أن نستفيد شيئا للمستقبل يفيد في الرصيد ، أو لا يفيد ؟

■ لطفى الخولى :

هذه مرحلة لا مفر منها للوصول الى الكيف .

■ توفيق الحكيم :

اذن ، ما الذى ينقصنا الآن حتى نصحح الناحية الأخرى التى أشرنا اليها ؟ . هل هذه الصناعات فشلت اقتصاديا لأن هذا الصانع الذى كسبناه تعرض لادارة سيئة ، أو مثلا مزاحمة الأسواق الخارجية ؟ أو أنه الاتفاق

■ لطفى الخولى :

يا أستاذ توفيق ! لم يحدث أنه اقيمت صناعة ثقيلة فى أى بلد من بلاد العالم وبدأت رابحة . وفضلا عن ذلك يجب أن نأخذ ، فى الاعتبار ، مدى التخلف الصناعى الذى كنا عليه .

■ توفيق الحكيم :

هذا صحيح ! اذن ، نحن نتطلع — فى المستقبل — الى سد النقص . ولكن الصناعة — كاتقان — نراحم بها فى الأسواق ، فهذا يأتى مع الوقت . كذلك الأمر فى التدريس . فعلى النطاق الواسع الذى كسبناه هو أنك تعلم الملايين .. الملايين تتعلم . ولكن ما هو مستوى تعليمهم ؟ مستوى تعليمهم سيء . لأنهم وصلوا الى مرحلة الكم . اذن صحيح هذا ، لبناء مصر ، يتطلب أن ننظر الى الكيف ، وهو أنك تعالج مسألة التعليم بوضع معاهد أخرى للمتفوقين لانتاج العقول الصالحة للسير بمصر فى النطاق العالمى . خذ مثلا الاتحاد السوفيتى وأعطى هذا المثل ، لأن روسيا كانت تعتبر الدولة المتخلفة فى أوروبا . وكان هذا قبل عهد بطرس الأكبر . وعندما جاء بطرس الأكبر عمل نقلة فعلا ، لكن النقلة بقيت محدودة

للفاية . ويبقى السؤال : ما الذى جعل الروس يصلون الى غزو الفضاء ؟

انى اميل الى افتراض — وهذه مسألة لم ادرسها وتحتاج الى رأى المتخصصين فيها — ان السوفييت نجحوا فى اقامة تعليم عام يستجيب لاحتياجات الكم لكنهم نجحوا أيضا فى توفير مسألة الكيف ، عن طريق اقامة تعليم عال مفتوح لكل من يستطيع ان يواصل التحصيل والدرس . ولهذا ، أنتج هذا التعليم المخترعين الذين وصلوا الى الفضاء .

لكن النقد الذى يوجه الى نظامنا التعليمى انه اكتفى بالكم . ترتب على ذلك ، اننا نزلنا بجامعاتنا الى المستوى الثانوى ، وبالثانوى الى الاعدادى والابتدائى . لكن اعود ، مرة أخرى ، لأقول ان الكم فى التعليم لم يكن كله سلبا وأن جزءا من التجربة له ما يبرره ، وان كان الأمر يتطلب تكملة أوجه النقص فيه .

لذلك ، عندما يصدر أى انسان حكما على مشروع فيه فشل ، أو عمل فيه نقص ، ثم يقول ان هذا العمل أو المشروع يوجد فيه — مع ذلك — مكسب أو شىء ايجابى فان هذا يدل على حسن نية القائل .

وانا ، اوافق ، على أن يكون نقدنا لكل أوجه القصور نقدا شديدا ، ولا حرج فى ذلك . لكن لا اوافق على رجم تجربة ١٨ سنة بالأحجار ونسكت . والسبب هو أن النقد الشديد ، أو العنف ، قد يكون راجعا الى الانفعال . والانفعال ، هنا ، طبيعته مرتبطة بحبك لبلدك . اذن فلننتقد ! ولكن كالطبيب الذى يشق بطن المريض ليجرى له عملية جراحية . ان الطبيب بهذا العمل لا يكره المريض ولكنه يريد أن يعالج العلة .

وحتى اذا ذهبنا فى نقدنا الشديد الى أنه حدث تخريب فى النفوس ، وحدثت اعتقالات ، وحدثت ضغوط على فلان وغيره فيجب أن نقول هذا من منطلق حسن النية ومن الرغبة فى العلاج . وسأضرب مثلا لما يدور فى هذه الأيام .

الحديث عن السد العالي . كلام كثير قيل في هذا . البعض قال : نهدمه أو شيء من هذا القبيل بمعنى أنه مشروع فاشل . البعض قال : السد العالي من مفاخرنا ولا يوجد خطأ . لكن كيف نحسم الرأى والرأى المعارض في هذه القضية الحيوية ؟ أعتقد أنه لا توجد هيئة خبراء تقول لنا الحقيقة . فإذا قالت هذه الهيئة أنه لا توجد عيوب فإن هذا سوف يسرنا لأن السد جزء من مصر . وإذا قالت لنا السد فيه عيوب ، فهذا لا يزعجنا لأن كل مشروع يمكن أن تكون فيه عيوب . لكن الذى يتحدث عن العيوب يجب أن يقول كيف نصححها . ولذلك يجب أن نجنب البلاد كل المهاترات التى تدور حول المشروعات القائمة فيها لمجرد مواقف شخصية أو حزازات لا تمت بصلة الى مستقبل بناء البلد .

■ لطيفة الزيات :

تعليقا على كلام الأستاذ توفيق الحكيم ، أقول اننى أشترك في فتح ملف التجربة افتراضا منى بأنه — رغم كل الظواهر — لا يمكن أبدا الارتداد بالشعب المصرى الى الثلاثينات أو ما قبلها . ولذلك ، فإذا كنت أنتقد النظام فمن زاوية أنه يشكل خطوة تقدمية لا يمكن الفكوس عليها . هذا من ناحية ، كما أنتقده من ناحية أخرى ، من زاوية أننا نستشرف مستقبلا أفضل لبلادنا كما يقول الأستاذ توفيق الحكيم .

فيما يتعلق بالسد العالي أقول — لا من باب التشنج — أن مايسمى عيوباً كانت معروفة مسبقا قبل انشائه ، مثلا : عملية النحر . . نحر النهر ، هذه كانت معروفة مقدما ، وكان مفروضا أن تغطى في أثناء السنوات الماضية ولم تغط لقصور في الميزانية . وأحب أن أضيف أنه ، بعد كل ما قيل ضد السد ، تقوم تونس الآن بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتى في بناء سد . وأن هذا الخبر قد ورد في ((الأهرام))

■ توفيق الحكيم :

انا موافق جدا على أن يكون دائما هدفنا هو النظرة الى الامام وليس الرجوع الى الخلف . وأنا ، بطبعى الشخصى ، أفزع فزعاً

شديدا من مجرد النظرة الى الوراثة . انا لا احب ان اكرر تجربة سبق عملتها ، حتى في مجال الأدب نفسه ، أو الفن . . لا أريد ان أفعل الشيء مرتين . فهذا الرجوع اعتبره افلاسا — عندي — اذا كنت اكرر عملي مرتين . وحتى اذا تحدثنا عن مرحلة الثلاثينات أو العشرينات وعن محاسنها فلا يمكن أيضا الرجوع . اعتبره افلاسا عندي اذا كنت اكرر عملي . كذلك الأمر ، في مجال الايديولوجيات والأخلاق أو الاجتماع . وعلى سبيل المثال ، اذا وجد عصر ظهرت فيه قيم أخلاقية عن الفروسية وغيرها ، فان هذا العهد لا يمكن أيضا الرجوع اليه . فالدنيا تغيرت ، ولابد من أن نعيش عصرنا ، ولكن كل ما يمكن أن نأخذه من عصور بطولية ليس هو التفاصيل ولكن المغزى الأخلاقي . فاذا قلت مثلا ، الأخلاق اليوم تدهورت لعدم المبالاة في اتقان العمل بسبب تفشي أخلاق المنفعة المادية ، ولأن كل انسان ينظر فقط الى مكسبه دون أن يتقن عمله . واذا قلت ، ان هناك حكمة تقول : ان الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه ، فان أخذ هذه الحكمة مطلوبة الآن ، ولكن لا يمكن أن نأخذ طريقه حياة المجتمع في ذلك الوقت . لأن المجتمعات لا يمكن أن ترجع الى الوراثة . اذن ، الذين يقولون فلنرجع الى الخلف لا يمكن لأي عقل تقدمي ، أو حتى عقل مستنير يجب بلده أن يوافق على أن التاريخ يرتد بعقاريه الى الوراثة . . اذن ، يجب أن ننظر الى الامام بعقول جديدة . وحتى اذا قيل بتعدد المنابر ، فيجب الآن أن ننظر — في هذا — على ضوء العصر ، وعلى ضوء ما يحدث في العالم — الى هذه المنابر المتعددة بمساوئها وبنفائدها ولا ننظر الى الشيء من الظاهر أو بمجرد الشعار . لأننا سوف نجد ، أيضا ، أن العالم ، اليوم ، يبحث كل هذا على ضوء ما يصلح وما لا يصلح . كل هذا ، أيضا ، يجب أن ننظر اليه بنظرة تحليلية لنرى — بكل دقة — ما يمكن أن ينفع بلادنا في المستقبل ، لأن هذه مسئوليتنا كمثقفين .

■ مراد وهبه :

سؤال منهجي أقدمه الى أستاذنا الحكيم ، وهو خاص بمسألة الكم والكيف في قضية التعليم . فهل يفهم من حديث سيادتكم أنه في قضية التعليم علاج السلبية يقوم في انشاء دور خاصة بالكم .

وانشاء دور أخرى خاصة بمعالجة كيف ؟ أم أننا نستطيع أن نعالج كيف من خلال الكم في دورة واحدة ؟

■ توفيق الحكيم :

أحب أن أقول ، اننى دائما — فى هذه المسائل — أحب أن أسترشد بتجارب الأمم المماثلة . وأنا لا أريد أن أسترشد بما يحدث فى فرنسا وانجلترا لأن هذه البلاد قطعت شوطا كبيرا جدا ، منذ القرون الوسطى ، فى نظام معين ، وصلت فيه الى مرحلة لا نستطيع أن نتجاهلها . ثم هى تخضع لنظام آخر من رأسمالية عتيقة شيدت على أسس راسخة ، لا نستطيع أن نقول أن مجتمعاتنا تماثلها . إذن ، هذه مجتمعات لا نستطيع أن نقيس عليها . ربما كانت الدول الشرقية أقرب إلينا لأن مستوى الأمية فيها ، أو الحضارة ، فى أيام القياصرة ، وقبل اقامة الاشتراكية ، كان مماثلا — مع خلافت بالطبع — لما نراه عندنا . فالتعليم كان ، أيضا ، تعليما محدودا . ثم أيضا ، كانت عندهم فى الماضى خرافات كثيرة ومحاولات من ذوى الأغراض للاتجار بالدين . فكل هذا ، يجعلنا نقول أن هذه البلاد كانت أقرب إلينا من بلاد أوروبا الغربية التى حورب فيها كل هذا من أيام فولتير ، وما قبله . ولذلك غانا أقول — دائما — كيف حدث — وكانت الصين الشعبية أيضا مثلنا وأسوأ — كيف حدث فيها ، وفى الاتحاد السوفيتى ، أن استطاع علماء أن يبرزوا بالعلم الصينى أو بالعلم السوفيتى الى هذه المستويات التى أدهشت العالم ؟ ثم كيف حدث هذا مع التعداد الكبير والكثافة السكانية الهائلة ؟ ما الذى يحدث هناك فى مستوى التعليم العام ؟ أنا لا أستطيع أن أفتى فى هذا الا بعد دراسة فيما يحدث هناك . هل هناك تعليم عام لمستوى العامل والفلاح ومن يبرز من هذا التعليم بمواهب تؤهله ليتلقى تعليما أرقى ، وبعناية كبيرة تؤدى الى تكوين هيئة أو هيئات من العلماء هى التى تدير المخترعات التى نراها ؟ أو ما الذى يحدث ؟ أنا أرى نتائج فى الاتحاد السوفيتى وفى الصين .. وهذه النتائج مذهلة . وفى الوقت نفسه ، هناك تعداد كبير جدا ، هناك عمال وفلاحون ، ما مستوى تعليمهم ؟ بدون شك ، لابد أن تعليمهم تعليم كمى . لأنه لا يمكن أن تقول أن تعليمهم كفى . فاذن ، لابد أن

ندرس هذا . لكن اذا كنا نرتجل بكلام و « نفتى » قائلين أنه يجب أن يكون عندنا معاهد كذا ومعاهد كذا ، فهذا — كما أظن — يؤدي الى تجربة خاطئة . لابد أن ندرس ماذا يحدث في البلاد المماثلة .

■ محمد سيد أحمد :

عندما نحاول تحديد « الخصوم والأصول » بالنسبة للفترة السابقة ، من المهم جدا أن نتفق على المقاييس . . الخطأ الشائع هو أن هذه المقاييس نستوحيها كثيرا من المنطق الرأسمالي الذي يبقى هذه المقاييس داخل إطار فكرة الربحية . . أى الناحية الاقتصادية . . يعنى كم كسبنا وكم خسرنا . ولو أخذنا بهذا الكلام ، فمن الممكن أن نقول : لو عملنا انقطاعا فى الزمن ، فى لحظة معينة ، قد نجد أن الخسارة المادية فادحة . ونقيس على هذا الأساس ، وننتهى بإبراز السلبيات ابرازا لا يتناسب مع حجمها الحقيقى بالنسبة للعملية التى تمت .

لما مات نابليون مثلا ، فرنسا كانت خربة ، ولكننا نرى اليوم — بعد ٢٠٠ سنة — أن المرحلة النابليونية ، وفترة الثورة الفرنسية ، كانت من أثرى فترات تاريخ فرنسا ، وهى التى طبعت كل مستقبل فرنسا بعد ذلك . وهى التى أنهت أوضاعا بالية .

فمقياس الربحية الاقتصادية ، لا يجوز أن يكون المقياس الذى نأخذ به ، وذلك عندما نحكم على ايجابيات وسلبيات فترة تاريخية معينة ، وخصوصا ، فترة حافلة بالتغيرات ، وفترة ثورية مثل الفترة السابقة . . المقياس الأصح ، هو مقياس الربحية الاجتماعية ، ونعنى بذلك التنمية الاجتماعية والتاريخية . . هذا هو الذى ينبغى أن يكون ، وهذا هو المقياس الذى يجب أن نطرحه فى نهاية الندوة ، المقياس الذى يستطيع — فعلا — أن يفتح لنا مفاتيح كثيرة بالنسبة لتجربة الماضى ، وما ينبغى أن نفعله فى المرحلة التالية .

وعندما نتكلم عن الربحية الاجتماعية أو التنمية الاجتماعية ، هنا ، نجد أشياء كثيرة . يعنى مثلا قضية الكم والكيف : الى أى

حد كان هناك تصعيد لكم ؟ بمعنى أن قطاعا أوسع من الشعب المصرى أصبح داخلا حلبة الحياة العامة . الى أى حد شارك هذا القطاع الأوسع فى عملية « صنع التاريخ » وأصبح « فاعلا » فى ذلك لا « مفعولا به » . فهذه نقطة مهمة جدا . والفاعل ، هنا ، لا يصبح كها وكيفا ، يصبح تصعيد الكم فقط استمرارا لدور الشعب « كمفعول به » لا « كفاعل » . ولكن العملية ، ليست بمثل هذه البساطة .. العملية معقدة . إذ أن ثورة ٢٣ يوليو أدخلت فئات وأسعة من الشعب المصرى فى حلبة الحياة السياسية .. هذه هى القاعدة العامة أو المبدأ العام .. لكن يندرج تحت باب المبدأ العام ، أشياء كثيرة سلبية . مثلا : ان النظام كان نظام « فوقيا » أساسا . ونمت أساليب عمل تتعارض مع فكرة الربحية الاجتماعية المثلى . مثلا ، الاعتماد على السلطة فى كل شيء .. أو أن السلطة تغير الأوضاع من خلال مسالك تتقرر من أعلى فقط وهذه قضية يمكن أن تدرس ..

مثلا : بعض أشكال « العذاب الاجتماعى » ، فى الفترة الماضية .. العذاب الاجتماعى الذى نسميه « القمع الدكتاتورى » يوجد فى كل تحول . لأن ازاحة طبقات ، واحلال طبقات أخرى محلها ، أو أحداث عملية تحول تعترضها مصالح معينة .. ومع اعتراض مصالح معينة ، لابد من دكتاتورية ما . ولكن متى تكون الدكتاتورية دكتاتورية لصالح تحول اجتماعى بالمعنى العام ، أو دكتاتورية لصالح أفراد أو فئات أو مراكز قوى ، أو لتجميد وضع الخ ؟

أنا أعتقد أن هذه هى نوع المقاييس التى لابد أن تطرح .

طبعاً ، عندما نتكلم عن تجربة الصين أو تجربة الاتحاد السوفيتى ، فهذه تجارب طابعها الأيديولوجى واضح . ولكن ، نحن ، عندنا مشكلة فى المجتمعات النامية . المجتمعات النامية ، أغلبها تتأثر بحقيقة معينة ، وهذه ترتبط بكلام سبق أن قلناه عن علاقة الاشتراكية بالرأسمالية — وهى أن الاشتراكية نتاج الرأسمالية ، بمعنى أن الاشتراكية تزدهر عندما يكون المجتمع الرأسمالى قد بلور المجتمع الى طبقات واضحة المعالم .. فى المجتمعات النامية لم تكتمل هذه الظاهرة بعد .. هى فى مرحلة ما قبل البلورة الرأسمالية

المتكاملة ، وليست بعدد اكتمال ظاهرة الرأسمالية . فالبلورة الاجتماعية ، أو البلورة الطبقيّة ، ليست واضحة المعالم . وبالتالي ، لا توجد أيديولوجية واضحة المعالم ممكن اللجوء اليها ، وتستطيع أن تحقق أرضية واسعة تعتمد عليها . عندك ، أيديولوجية الطبقة الوسطى ، مثلاً ، وقضية التجريبية تطرح . ويلاحظ ، هنا أن للرأسمالية أيديولوجيتها ولها اتساقها . ولكن هذه الأيديولوجية لا تلبي مقتضيات المجتمعات النامية . فهذا « طريق سد » . والطبقة العاملة لها أيديولوجية . ولكن ، أيضاً ، الطبقة العاملة ليست الطبقة القادرة حالياً على أن تهيمن على المجتمع وتفرض أيديولوجيتها على الطبقات الأخرى . فأيضاً ، هنا « طريق سد » . فنحن إذن ، في منطقة ما بين الاثنين . وهذه مشكلة التجريبية . وهنا نطرح مشكلة ما هو موقف اليسار من هذه التجربة ؟ الأستاذ أحمد عباس صالح ذكر أننا ضيعنا وقتاً كبيراً في مناقشات نظرية . إلا أن هذه المناقشات النظرية كانت تعبيراً بالتحديد عن هذا المأزق .

لماذا في البلاد النامية ، بعد الحصول على الاستقلال . . . الخ ينشأ عنه مأزق أيديولوجي ، أو مأزق في إيجاد وسيلة لرسم أيديولوجية واضحة المعالم ؟ هنا ، في كثير من الأحوال ، اليسار كان له منطلقه . ولكن هذا المنطلق لم يكن يستطيع دائماً أن يحتوى المجرى العام لقوى الاجتماعية . وهذا ، كان يجد تعبيره عندما كنا نقول أن هناك موقفاً وسطاً ، أى ضرورة مراعاة موقف أطراف أخرى . والواقع ، أن ضرورة مراعاة أطراف أخرى كان تعبيراً عن مشكلة موضوعية في داخل المجتمعات النامية . وهذه هي القضية الحقيقية . عندما ندرس التجربة ، يجب أن نستفيد من الدروس ثم نقدر : لا الاعتبارات الذاتية فقط ، ولكن يجب أن ننظر أيضاً إلى هذه المعطيات الموضوعية . أقول ، هذه المعطيات الموضوعية تزداد تعقداً في الظرف الراهن ، نظراً لاختفاء الاستقطاب السابق .

وأريد ، أن أضيف كلمة إلى التجريبية في الماضي والمستقبل . لا مفر من التجريبية لفترة ما في المستقبل . لا مفر من ذلك . لأن التجريبية ستطرح نفسها بشكل أكثر تعقيداً . ولأن التجريبية ، في الفترة السابقة ، كانت أيضاً تجريبية في ظل نوع من الاستقطاب

الدولى ، وبالتالى ، الاستقطاب الايديولوجى . ومع ذلك كنا تجريبيين بحكم وضعنا كمجتمع نام . فى الفترة السبيمة . الآن ندخل فى مرحلة فيها تداخل بين الأطراف الدولية وهى مرحلة أكثر تعقيدا . وبالتالى ، ظاهرة التجريبيه ستزداد ، ايضا تعقيدا . ولا بد أن نسلم بهذه الحقيقة . يعنى ، عند ما نتكلم عن تنمية المجتمع فى مصر ، فهذا المجتمع لا يستطيع أن يكون مجتمعا رأسماليا . وفى نفس الوقت ، نحن نتعامل مع المال العربى . هنا ، ستطرح أذن مشاكل تتسم بطابع مختلف . ما هو موقف اليسار هنا ؟ الواقع أنه لا يوجد خط مستقيم يصل بنا من الماضى الى المستقبل . وانما هناك عملية « نفى » و « نفى » النفى . يعنى نحن نلاحظ نوعا من « النفى » لكثير ما رأيناه . ولكن هذا « النفى » يحمل فى طياته « نفيه » فى نفس الوقت ، لأن هذا « النفى » لن يحل ، فهناك أذن « نفى النفى » أيضا . لكن هذا لا يتم فى « تتابع زمنى » يعنى إذا لا أفترض « النفى » فى فترة زمنية ، ثم « نفى النفى » كفترة زمنية تالية ، انما أقصد أن هذا « تتابع منطقى » يعنى ، العمليتان موجودتان معا فى ترابط ما . واليسار عليه أن يستخلص من التجربة فى الفترة السابقة كيف يتخطى هذه التجريبية . والواقع أن سببا من أسباب التعثر فى وجه اتجريبية ، فى الماضى ، هو رفض قبول فكرة التجريبية . ولكننا ، اليوم ، بصدد فترة لا بد أن نسلم فيها بأن هذه التجريبية قائمة ، ولابد من تأصيلها بدون تفريط فى المبدأ ، بدون التسليم لأطراف أخرى ، بدون تبرير أشياء لا يجب أن تبرر . ويجب أن تحارب حتى إذا كنا نرى أنها طاغية ، لأن هذا هو أسلوب تجاوزنا التجريبية وتحقيق النفى ، لا مجرد الاستسلام للنفى .

ولكن ، مع ذلك علينا أن نسلم بأن هذه الظاهرة موضوعية ، وعلينا أن نتعامل معها و « من داخلها » . وليس بمجرد لفظها من خارجها . لأن اللفظ من الخارج أدى الى اختناقات فى الماضى ، وأدى الى كثير من التعثرات التى عشناها ، وعلينا اليوم ونحن نعالج سلبيات الفترة السابقة أن نكشف السبل التى نستطيع بها ، دون التفريط فى المبدأ ، ودون التنازل ، ودون تبرير أشياء لا ينبغى أن نبررها ، أن ندخل الحلبة بفاعلية أكبر . هذه هى القضية المنهجية التى كنت أريد التكلم عنها .

■ أحمد عباس صالح :

على كل حال هناك قضيتان هامتان : القضية الأولى هي قضية عدم امكانية افتراض التسليم بهذا المنطوق : وهو أنه من غير الممكن قيام اشتراكية في مجتمع لم يمر بالمرحلة الرأسمالية . انا أعتقد أن هذه القضية ليست سليمة تماما . ومن خلال التجارب الكثيرة ، بما فيها تجربة الاتحاد السوفيتي ، نحن نعلم جميعا الأزمة التي قامت بين الذين يدعون الى مرور المجتمع في روسيا بالمرحلة الرأسمالية . ثم تأتي المرحلة الاشتراكية . ونعلم أن هذا الخط الفكري قد هزم وأمكن تطبيق الاشتراكية في مجتمع شبه رأسمالي شبه اقطاعي ، في بداية هذا القرن ، يعني في عشرينات أو عشرات القرن ، بينما نجد نفس التجربة ، في بلاد متخلفة كانت تنتمي الى العالم الثالث ، في الصين ، وفي الهند الصينية ، وفي أمريكا اللاتينية أيضا) في بلد مثل كوبا . فهذه القضية النظرية حسمت عمليا ولا داعي للعودة اليها . وبالتالي ، ممكن تطبيق الاشتراكية في مجتمع يمكن أن نطلق عليه مجتمع الدول النامية أو العالم الثالث .

والمدخل الى هذه القضية خطير ، لأن كثيرا من الدعاوى التي تستخدم أدوات التحليل الماركسية ، وتتمحك في هذه الأدوات ، تريد أن تبرر مرحلة جديدة في مصر ، وهي مرحلة تستر — أحيانا — تحت شعارات شتى ، وتتمسح أحيانا أخرى بشعارات و « بمنطق العلم » وحتمية العلم الخ . . فمثل هذه العبارات هي أيضا ، ليست صحيحة .

مسألة التجريبية : وهي النقطة أو القضية الثانية — نحن نقول أن ظاهرة التجريبية ظاهرة موضوعية . ولكن ، يجب ألا نتجاهل ، في الواقع ، حقيقة الصراع الطبقي داخل المجتمع . فالذي يحدث ، أن فئة أو طبقة — لطروف موضوعية — تصل الى السلطة . وقد ترضى بها طبقات من هنا أو هناك . فهذه عملية مرحلية . لكن ليس معنى ذلك أن التجريبية توافق عليها الطبقات الأخرى صاحبة الايديولوجية . وليس معنى هذا أن تتنازل الطبقات صاحبة الايديولوجيات عن « أيديولوجيتها » لتعمل في إطار داخل

المرحلة التجريبية . بل دائما ، ينبغي أن نقابل المرحلة التجريبية بالنظرية الكاملة ، ثم نطوع هذه النظرية الى أن نصل الى الطريق الصحيح ، خصوصا ، وان ما يطرح من أيديولوجيات ، في مجتمع مثل مجتمعنا ، متخلف ومظلوم ويسعى الى حريته ، والى استقلاله والى ادميته ، هذا المجتمع لابد أن يفرض أيديولوجيته وأهدافه على الأوضاع السياسية .

وأعتقد أن أى كلام متستر ، وحسن النية ، تحت مفاهيم علمية — تبدو علمية — هي خطأ ، ويجرنا الى نوع من التعالى الثقافى هو فى حقيقته أشبه بالجهل منه بالعلم .

طبعاً ، لا أظن أن الأستاذ محمد سيد أحمد قد قصد الى المعانى التى أنقدها لأنى أعرف أنه يريد أشياء أخرى ، ولكن خوفاً من اللبس أردت أن أقدم هذه التوضيحات .

■ مراد وهبة :

لى تعقيب بسيط على ما قاله الأستاذ محمد سيد أحمد وباتفاق مع التعليق الخاص اذى قاله الأستاذ أحمد عباس ، وذلك فيما يختص باستخدام لفظ التجريبية هنا . لأنه — فى تقديرى — لا يوجد ما يسمى بالتجريبية البحتة فالتجريب انما ينطوى فى الحقيقة على فرض . وفيما يختص بحركة المجتمع فان أى تجريب انما ينطوى فعلا على أيديولوجيات . وقد يستخدم هذا اللفظ لاختفاء أيديولوجيات كما ذهب الى ذلك الأستاذ أحمد عباس صالح .

وفى تقديرى أنه حين نطرح البرنامج لابد أيضا من طرح أهمية الأيديولوجيات حتى ونحن نستخدم لفظة التجريبية .

■ لطيفة الزيات :

انا أتفق مع أحمد عباس صالح والدكتور مراد فى هاتين النقطتين، وأقول : اذا كان لابد من « التجريبية » فلن تكون التجريبية البحتة .

وانما أقول : « التجريبية » في نطاق الاشتراكية العلمية . أقول التجريبية بحيث نكتشف السبيل في نطاق النظرية الاشتراكية العلمية لتطوير مجتمعنا .

■ أبو سيف يوسف :

ما يسمى « بالتجريبية » هنا ، ليس هو — بالدقة — المصطلح الفلسفي المتواضع عليه . وما نسميه بالتجريبية ، في بلادنا وبلاد العالم الثالث ، اعتقد أنها نتاج طبيعي جدا — وملازم — لعقلية البورجوازية الصغيرة ومنسahج تفكيرها . هذه العقلية التي لها هيمنة أو سيادة كما نعرف . فهذه العقيدة هي — في آن واحد — ثورية من ناحية ، ومحافظة جدا من ناحية أخرى ، فإذا كانت ثورة ٢٣ يوليو قد مجدت — في فترة من تاريخها ، ما يسمى بالتجريبية (منهج التجربة والخطأ) فهي قد فعلت هذا من زاوية التحفظ تجاه الفكر الاشتراكي العلمي . هذه هي القضية . فنحن هنا ، أمام رفض واع لمنطلقات نظرية واصرار على اكتشاف ما هو صواب وما هو خطأ من خلال مجرد الحركة .

■ محمد سيد أحمد :

عن نقطة الاشتراكية والرأسمالية . هل من الممكن إقامة اشتراكية بدون مرحلة رأسمالية ؟ نعم من الممكن . ولابد من السعي لهذا . ولينين كان له حق في رده على تروتسكي . ورفض كلام تروتسكي من أن الاشتراكية لا يجب الخوض فيها ، وإقامة مجتمع اشتراكي ما لم تتكامل أركان الرأسمالية في المجتمع . ولكن ما كنت أريد أن ألفت النظر اليه هو أن المجتمعات الاشتراكية التي أقدمت على الاشتراكية ، بدون الأساس الرأسمالي ، ترتب عليها مخلفات طويلة الأمد ، وكثير من العيوب التي عاشتها هذه المجتمعات؛ عيوب ناتجة من أن الظروف الكاملة لم تكن مهياة لعلاقات الانتاج الاشتراكية . فهذه العيوب عاشتها مدة طويلة . ولكن ليس هذا سببا لكي لا نستخلص أحسن موقع ممكن لليسار في ظل هذه

العملية . يعنى هذا ما كنت اقصد به فكرة « العمل من الداخل » .
لكن هذا ليس معناه ان يلغى المرء الاشتراكية او يبرر انه لابد من
مراحل ، ومن تدرج ، ومن التخلي عن الاشتراكية . هذه نقطة
أساسية .

أما بالنسبة للتجريبية ، فهي « حصيلة » عدة أيديولوجيات .
يعنى ، هي موقف « تلفيقى » بين مجموعة أيديولوجيات . ولكن
هذا أيضا يؤيد أن فيها عناصر ايجابية ثورية وعناصر محافظة متداخلة
مع بعض . عليك أن تنشط وأن تتحرك من داخل هذه العملية .
وطبعا السند يجب أن يكون الاشتراكية العلمية . والمقياس الذى
تقرر به ما يؤيد وما يعترض عليه هو الاشتراكية العلمية فهذا
هو المحك والأساس الذى نتحرك به .

أقول : ان هذا الكلام ليس مجرد بدعة . فلو درسنا برامج
الأحزاب الشيوعية الأوروبية — حاليا فى ظل الأوضاع المعقدة
الموجودة اليوم فى أوروبا ، أعنى برامج الحزب الشيوعى الإيطالى
أو الأسباني أو . . الخ — سنجد أنه لا يكفى أن نطرح فقط موقف
الأيديولوجى . لابد أن يكون هناك وضوح للموقف الأيديولوجى .
ولكن لابد ، أيضا — فوق الموضوح فى الموقف الأيديولوجى — جبهات
وائتلافات سياسية تتسع لقوى اجتماعية . قد تختلف جذريا مع
الموقف الأيديولوجى . ولكن الظروف تسمح ، اليوم ، بتوسيع
الجبهة لتشمل حتى جزءا من المعسكر الرأسمالى ، بما فى ذلك
الرأسمالية الكبيرة ، فى وجه الاحتكارات التى تعوق عملية التنمية
وعملية الثورة أو عملية التحول الاجتماعى أساسا .

■ توفيق الحكيم :

مسألة العلاقة بين الرأسمالية والاشتراكية ، هذه ، مسألة
يجب أن نبحثها بحثا تحليليا ، هذا على قدر اجتهاداتنا وعلى قدر
علمنا . يعنى :

الواقع أن مركز مصر مركز مركب . المجتمع المصرى مركب
ومركزها التاريخى من الرأسمالية والاشتراكية له صفة لا تنطبق على

البلاد النامية ولا تنطبق على البلاد الرأسمالية الغربية . ولا تنطبق على المجتمع الروسى قبل الثورة الروسية . لماذا ؟ لأنه فى المجتمعات النامية ، خصوصا المجتمعات الأفريقية كان الوضع « ايه » ؟ كان الوضع ، دول رأسمالية فى يدها كل الاقتصاد والسلطة ، ثم مجتمع بدائى ليس عنده أى بذرة من بذور لا رأسمالية ، ولا اقطاع وطنى ، وليس عنده شىء اطلاقا حتى من التقاليد اللغوية ، وهى التقاليد الفكرية . لا يوجد عند هذه المجتمعات شىء . عندها مناجم ، وعندها ثروات تستولى عليها رأسمالية أجنبية . فلما نمت القوة الوطنية ووجدت فى أيديها القوة التى تستطيع بها طرد المحتل ، وطردت الرأسمالية الأجنبية ، أصبحت فى موقف غريب جدا ، وهو أن ثرواتها الآن أصبحت فى أيديها . ولكن ليس وراءها ، لا رأسمالية ، ولا بذور رأسمالية ، ولا مجتمع على قدر كاف من التقاليد . فماذا تفعل ؟ هنا حتمية الاشتراكية . . . يعنى أن هذه الثروات التى أخذتها من المحتل المستعمر ، نتيجة الجهاد بالسلاح ، اذن لن تعطىها لشخص دون شخص . اذن لابد أن تكون للشعب ، فتكون اشتراكية . أما اشتراكية فى صورة رأسمالية دولة ، أو فى الصورة التى تستطيعها هذه المجتمعات .

هذا وضع . .

الوضع الآخر ، هو روسيا . . كان فيها اقطاع عنيف جدا ، أمراء وبارونات ودوقيات وبرنسات والمزارع . . كل هذا ، كان يكاد يشبه ما كان فى الدول النامية . ولكن بدلا من المحتل الأجنبى كان هناك محتل وطنى . كل واحد من هؤلاء يملك آلاف آلاف الهكتارات من الأراضى ، وهو أمر لا يماثل تماما الاقطاع المصرى المحدود ، لأن . . . ١٠٠٠ فدان أو ٥٠٠٠ فدان فى مصر هذا شىء بسيط جدا بالنسبة للاقطاع الروسى . اذن عندما تقوم ثورة ، هناك ، فلن تكون هذه الثورة فعلا محتاجة الى وجود رأسمالية . . ومن هنا تستطيع أن تتخطاها أو تتعامل معها .

فيما يختص بمصر ، المسألة معقدة جدا . فلا هى احدى البلاد النامية ، ولا هى كلاقطاع الروسى . انما نحن أمام مجتمع تداخل فيه الوطنيون مع الأجانب ، بشكل تعاون رأسمالى . يعنى فيه تداخل

للاثنين . وكان الاحتلال الأجنبي يساعد الرأسماليين وأصحاب الأراضي باعتبار أنهم أصحاب مصالح حقيقيين . الصناعة كانت أساسا في يد أجانب . والمجال الزراعى ، عندنا ، لم يكن اقطاعيا بالمعنى الروسى ، إنما كان اقطاعا عائليا . بمعنى أن العائلة الواحدة تجد فيها الخولى والمالك الكبير والمالك الصغير وكلها تسمى عائلة فلان . فاذن هو اقطاع عائلى . وكان الشيء الوحيد الذى تستطيع أن تقول أنه يشابه الاحتلال الأجنبي هو الاحتلال التركى . الأتراك عندنا كانوا فئة لا تتعامل مع الأهالى . وهؤلاء الأتراك ، عندما كان فى يدهم الحكم ، كانوا طبقة غير طبقة الفلاحين . كانوا يعاملون الفلاح سواء كان مالكا كبيرا أو مالكا صغيرا على أساس أنه فلاح ، سواء كان هذا الفلاح يملك آلاف أو مئات الأفدنة أو لا يملك .

وبعد هذا ، جاء الأجانب الى هنا ، وأدخلوا مشروعات همرانية ليست فى البلاد النامية . بمعنى أن السكك الحديدية كانت ملك الحكومة ، والحكومة تحت الاحتلال . كذلك كانت شركات المياه . . وشركات الترام ، كانت شركات أجنبية تداخلت مع الرأسمالية الوطنية مع أصحاب المصالح وهم الأغنياء فى البلد . وبعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد إلغاء الامتيازات ، بدأ الرأسمالى الأجنبي يتعامل مع الوطنيين فى صورة ظاهرة وواضحة وهى المشاركة . لأن الأجنبي وجد أنه ، بعد إلغاء الامتيازات ووجود قوانين يمكن تطبيقها عليه ، سيحتاج إلى أن يشرك الرأسمالية المصرية ولذلك ظهر فى مجالس إدارة الشركات الأجنبية مصريون كثيرون فأصبح عندنا رأسمالية مشتركة .

أضف ، الى هذا ، ان فى مصر ، قدر من الثقافة والتعليم والتقاليد القديمة ، فيها مستوى عال من الفكر ، سواء كان فكرا دينيسا ، أو فكرا علمانيا . كل هذا ، جعل من مصر بلدا غير مماثل للبلاد النامية التى لا يوجد فيها شيء من ذلك . وأدراجنا مع البلاد النامية خطأ إلا اذا كان من ناحية الغنى والفقر أى فى مسألة الدخل العام . . إنما — من ناحية المستوى الحضارى — لا تستطيع أن تقول أنها بلاد ناية فكريا . وكان فيها صدام بين العقليات العلمانية التى تعلمت الفكر فى الخارج وبين القربية العلمية الدينية . ولكن

التعليم الدينى ، كان ايضا ، تعليما وصل الى مستوى لا تستطيع أن تقول انه بدائى . الأزهر ، فى يوم من الأيام ، كان يدرس الفلك والطبيعة والمنطق ، وكان التعليم فيه يمد التعليم المدنى بالكوادر . نذكر هنا ، ما حدث أيام محمد على . فى ذلك الوقت ، تم اختيار طلبة البعثات الى أوروبا من تلاميذ الأزهر من الطلبة النابهين . وسافروا ونجحوا ، وأصبح منهم أطباء عظماء جدا ، وهذا دليل على أن مستوى التعليم لم يكن بدائيا .

كذلك لم يكن عندنا الاقطاع الروسى العنيف . اما القطاع الصناعى — كما قلت — فقد كان فى ايدى أجانب ومصريين .

فالقضية اذن مركبة ..

فاذا قلت : بنى الاشتراكية ، ستجد نفسك امام مجتمع مركب ما بين مجتمع ثقافته الاولى دينية فى الكتابيب الريفية ثم بعد ذلك ثقافة علمانية بالاتصال الحضارى العالمى . ومن الناحية الاقتصادية، هناك تداخل ما بين مشروعات أجنبية ومشروعات مصرية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية . فكيف تبنى الاشتراكية ؟ يبدو هنا أن الاشتراكية ليست مثل الاشتراكية الحتمية فى المجتمع الثالث الذى طرد الأجانب وأخذ ثروتهم ولم تكن عنده . ومع ذلك فأنا لا أجزم بشيء . أنا هنا أحلل ، وأريد منكم أن تشاركونى فى هذا التحليل . فهل وضع مجتمعنا شبيه بوضع المجتمعات التى خرجت من الرأسمالية ؟ وهل نستطيع أن نقول أن البلد كان فيه نوع من أنواع الرأسمالية ؟ وهل هذه الرأسمالية الموجودة رد فعلها الحقيقى اشتراكية تقف لحماية مصالح الطبقات التى لم يكن لها مكان فى هذه الرأسمالية ؟ أم أننا نستطيع أن نقول — كما قال الأستاذ محمد سيد أحمد — أننا فى فئة الدول التى تستطيع أن تتخطى الرأسمالية الى الاشتراكية مباشرة ؟ . اذا قلنا هذا ، فالرد أنه كان عندنا رأسمالية — فعلا . ثم كما قال لطفى الخولى : أن هذه الرأسمالية قويت بالثورة فى الأيام الأولى . وهنا نذكر ، أن خالد محيى الدين قال لنا من قبل : أن اتحاد الصناعات — وهو أكبر تكتل رأسمالى — رحب بالثورة وأعتبر أنها جاءت لتنتشر الرأسمالية المصرية . فاذن ما هو التحليل الواجب أن نصل اليه فيما يختص بالاشتراكية ؟

أنا ، لا أستطيع أن استنتج . فالمجتمع المصرى مركب جـسـدا
ولا نستطيع — بدون التحليل — أن نعرف الاطار الذى يدخل فيه .
هو طبعا لن يدخل فى الاطار الأوروبى الغربى لأن مستوانا الحضارى
أقل بكثير . . كذلك ، لا نستطيع أن ندخله فى اطار الدول النامية
تماما . ومن الواضح أن الصعوبة تظهر عندما نرى أن ثورة ٢٣ يوليو
لم تطبق الاشتراكية تطبيقا كاملا . وربما تكون قد أخطأت . ولكن
المؤكد أنها قد واجهت صعوبات هذا التركيب الاجتماعى الذى أشرت
إليه . فهل هذا هو الذى حدث بالدقة ؟ كل هذا أقوله للتحليل
ولا أجزم بشئ .

■ لطيفة الزيات :

أوافق على الايجابيات التى لخصها لطفى الخولى .

وفيما يتعلق بالسلبيات ، ففى اعتقادى يمكن أن ترد الى غياب
النظرية ، وما ترتب على غيابها بالضرورة من غياب الكادرات
الاشتراكية القادرة على بناء المجتمع الاشتراكى . ثم ما ترتب على
ذلك من غياب المنظمات الشعبية ، وما أدى إليه هذا من غياب
الرقابة الشعبية .

ونتيجة لغياب هذه الأشياء المترابطة ظهرت السلبيات التى نشكو
منها . ففى غياب الرقابة الشعبية استغل خطر الرأسمالية
الطفيلية وأصبح أفرادها يمثلون نماذج تغرى الآخرين بالاحتذاء
بهم . حتى أننا نجد من بين الحرفيين من يحاول أن يسلك مسلكهم ،
عندما نراهم ، يتاجرون فى نصيبهم من المواد الخام فى السوق السوداء
بدلا من تصنيع هذه المواد . وبذلك يتركون مجال الانتاج الى مجال
السمسرة .

وغياب كل هذا الأشياء ، يفسر — كثيرا — ما نسميه باخفاقات
القطاع العام . لأنه ترتب عليه الاعتماد على الإدارة والأساليب
الإدارية القديمة . وهذه الإدارة ، والأساليب ، لم يكن من الممكن

ان ننقل — بواسطتها — الاقتصاد الرأسمالى الى اقتصاد اشتراكى .

أضيف أيضا ، ان غياب هذه الأشياء تسبب فى غياب الديمقراطية وكبت الحريات والصدام مع القوى الديمقراطية والاشتراكية .

غيابها أيضا ، يفسر لماذا بقيت الأمية ولماذا ترتفع نسبتهما . فلو وجدت النظرية ، لوجد التعليم الشعبى ، ولأصبح من الضرورى أن تصل عملية التوعية والتثقيف الى الفلاح والى العامل ، فى مكان عملهما ، كما حدث فى بلاد أخرى . وتجربة فيتنام توضح هذه الحقيقة .

أضيف أيضا ، ان هذه السلبيات مرتبطة بسلبيات أخرى فى قيادة الثورة ، يمكن أن نلخصها فى امرين :

— اتجاهها الوسطى .

— واتجاهها الفردى .

فقد تمسكت قيادة الثورة بالأسلوب الوسطى فى مواجهة وحل كثير من المشكلات ، وذلك فى وقت اثبتت فيه الوسطية فشلها على جميع المستويات العالمية ، خصوصا فى العالم النامى ، أو العالم الثالث . وكل التجارب التى فشلت وضربت كانت وسطية . وكل التجارب التى نجحت كانت التجارب التى تمسكت بالاشتراكية .

فيما يتعلق بالفردية ، فقد كانت قيادة عبد الناصر تهتم بوجود التفاف جماهيرى واسع حولها . لكن هذه القيادة لم تتحمس أو لم تقبل أن يكون لهذه الجماهير العريضة والملتفة حولها تنظيمات ، وذلك — ربما — خوفا من أن تشكل هذه التنظيمات قوة ضاغطة عليها . وبهذا ، فقدت هذه القيادة أمضى سلاح كان يمكن أن يحميها من هزيمة مثل هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

واذا أردت أن أنهى كلامى فأننى أقول : انه لابد من العمل ، فى المستقبل ، على تجاوز السلبيات التى أشرت اليها . اذا فعلنا

ذلك نستطيع أن نستفيد من أسس البناء الاقتصادي العظيم التي حققتها ثورة يوليو ، وكذلك المنجزات الاجتماعية الأخرى . وبذلك نستطيع أن نتحرك إلى مستقبل أفضل .

■ أبر سيف يوسف :

بهذه الجلسة نكون قد ناقشنا تجربة ١٨ عاما بتفصيل ، وأحيانا بتطويل . وتكون الندوة أتمت تقييمها لهذه الفترة الهامة من تاريخ مصر .

وفي اعتقادي ، أن أفكارا كثيرة هامة وبناءة قد طرحت من المشاركين في الندوة . وأهم من هذا هو طرح المنهج الذي يمكن أن يعالج به تاريخ مصر ، وتقييم الحركات الوطنية والثورية فيها . وهو منهج يعارض ، بحزم ويقف في مواجهة ، هذه المحاولات الفردية والذاتية التي تريد — لأهداف أنانية — أن تحول الكلام عن ثورة يوليو إلى تشهير ، وأيضا في مواجهة كل محاولات التغطية والتبرير .

وقد طرح أستاذنا توفيق الحكيم ، في الجزء الأخير من كلامه ، عددا من القضايا والأسئلة والاستفسارات ، قد تختلف حولها آراء المشاركين في الندوة وقد تتعدد . ولكن ، أيا كان الرأي ، فيما طرحه الأستاذ توفيق الحكيم ، فسوف يظل بمثابة دعوة مستمرة إلى ضرورة تحليل الواقع المصري بعمق ، ودراسته واكتشاف الطريق المصري إلى الاشتراكية .

وإذا كانت الندوة قد أكملت تقييم ثورة ٢٣ يوليو في ١٨ عاما ، فإن الندوة مدعوة ، في الجلسة القادمة إلى أن تقدم — كما اتفقنا على ذلك من قبل — تصورها للمستقبل ، إذا وافقتم على ذلك . شكرا .

« موافقة »

انتهت الجلسة السابعة

الحرية والاشتراكية

كنت الجلسة ، هي جلسة « الحرية والاشتراكية والوحدة » ..

* لأنه اذا كان هدف الندوة — كما اتفق على ذلك جميع المشاركين فيها — أن تقدم مشروع برنامج للمستقبل ، يوحد صفوف أوسع القوى الوطنية والتقدمية ، فقد كُن واجبا البحث عن المتطلبات أو « الشعارات » التي يمكن أن تتفق عليها — كنقطة بدء — جميع القوى السياسية والاجتماعية المشار اليها .

* لكن الوصول الى تحديدات برنامجية تجسد كل جزء من اجزاء هذا الشعار المثلث ليس قضية سهلة على الاطلاق . لا لأنها مترابطة أشد الترابط — فحسب ، بل لأنها — أيضا — انما تطرح في ظروف بالغة التعقيد .

وعلى سبيل المثال : شعار الحرية . يجب أن يبحث تحت ضوء :

١ — مهام تحرير الأرض من الاحتلال الصهيوني ، بحيث لا تتم تسوية قضية احتلال الأرض على حسب الاستقلال الاقتصادي .

٢ — مهام النضال ضد الأشكال الجديدة للاستعمار ، وضد شركاته القومية المتعددة الجنسيات التي تريد — وتعمل — لفرض صيغة جديدة تستوعب بها ما يسمى « بفوائض » البترول .

٣ — مهام النضال من أجل أن تجسد الحريات السياسية في مؤسسات جماهيرية ديموقراطية حقة ، ومن أجل تعميق الحريات الاجتماعية أيضا .

* هذه المهام المباشرة ، والمطروحة في واقع صعب ومعقد ، تطرح بدورها أسئلة تدور حول التنظيم السياسي المدعو الى الاضطلاع بها وحلها . فهل لا يزال الاتحاد الاشتراكي هو هذا التنظيم ؟ أم أن الواقع — بمعطياته — قد تخطاه الى اشكال أخرى — وما هي هذه الاشكال ؟ .

* وعند مناقشة مساوي « الاشتراكية » و « الوحدة » أثرت قضايا هامة . الاشتراكية : هل هي هدف مباشر أم استراتيجي ؟ والعلاقة الحتمية بين الاشتراكية والديموقراطية لماذا ؟

* والوحدة العربية ؟ من أين تبدأ لتكون حقيقة مجسدة ، مع أنه من الواضح ، أنها ترتبط ارتباطا عضويا بشعارى « الحرية » و « الاشتراكية » وهل يمكن للثروة العربية أن تكون نقطة انطلاق في اتجاه وضع أسس قوية للوحدة العربية ، وعلى أسس تقدمية وديموقراطية ، أم انها ستغلب الاتجاهات المحافظة والانعزالية ؟ ..

■ لطفى الخسولى :

هذه هي الجلسة الثامنة من حوار مختلف القوى والمدارس السياسية اليسارية مع الأستاذ توفيق الحكيم .

الجلسات السابقة ، غطت النقاط التى كنا قد اتفقنا عليها كبرنامج للندوة . وبقيت النقطة الأخيرة ، وهى العودة من جديد للمستقبل واستشرافه بصورة أعمق ، وذلك وصولا الى ما يمكن أن نسميه برنامج للقوى الوطنية والتقدمية . . الى مشروع برنامج للقوى الوطنية والتقدمية ، ينبثق عن هذا النقاش وي طرح على كل القوى فى هذا الشأن .

■ توفيق الحكيم :

لتوضيح الفكرة ، يستحسن أن يكون هناك اطار عام متفق عليه ، وبعد ذلك تحدث التفريعات أو التفاصيل التى تكون محل مناقشة . مثلا : فى كل ثورة ، أو فى كل حدث قومى خطير ، تكون هناك نقطة انطلاق غير مختلف عليها من الجميع . فمثلا ، ثورة ١٩١٩ تبلورت كلها فى مطلب واحد اتفقت عليه كل الفئات ، وكل الاتجاهات ، وهو الاستقلال التام لمصر . فكانت هذه هى الكلمة التى يجتمع حولها كل فرد فى مصر صغيرا وكبيرا . . جاهلا وعالما ، أميا ومتعلما .

بعد ذلك ، دخلنا فى اطوار أدت الى أن كلمة الاستقلال يتفرع عنها أحزاب . وقبل ثورة ١٩١٩ ، أيضا ، كانت هناك فكرة الاستقلال ، لكنها كانت تدور حول الاستقلال بواسطة مفاوضات بعد الجلاء . وكان هذا موقف الحزب الوطنى . إذن ، كلمة الاستقلال التام كانت تمثل ارادة مصر . ولكن كيف يتم هذا الاستقلال ؟ هنا بدأت الوسائل تختلف . الحزب الوطنى ، لا يريد مفاوضة الا بعد جلاء الانجليز . جاء سعد زغلول وقال : ان هذا مطلب عسير ، لان الانجليز هم أصحاب أكبر امبراطورية ، فكيف نطالبهم بالجلاء أولا ؟ فاذا كان هناك جلاء أولا ففيم التفاوض ؟

الطريق العلمى هو أن نتفاوض معهم ، من الآن ، فى سبيل الاستقلال
أو فى سبيل الجلاء .

وبعد ذلك وفى نطاق المبدأ العام — وهو الاستقلال — نشأت
آراء — أخرى بين معتدلين وبين ما سُمى بالمتطرفين . ثم وجد
التقسيم ما بين « شعبيين » وما بين « مثقفين » هؤلاء الذين كان
يقال ، أنهم يمثلون طبقة معينة « النخبة » . فنتج عن ذلك الوفد ،
من جهة ، أو الأحرار الدستوريون من جهة أخرى ، ثم السعديون
بعد ذلك . كل هذا فى إطار المطالبة بالاستقلال والسعى الى
الاستقلال . فاذن ، هناك مبدأ عام لا يمكن أن يختلف عليه اثنان .
يعنى ، لم نسمع أن حزباً جاء وقال : « ولماذا الاستقلال ؟ نحن
راضون بالكومنولث مع انجلترا ، كالهند مثلاً » . لم يحدث هذا ، لأن
ارادة الأمة لم تكن أبداً تطلب الا الاستقلال التام ، بعيداً عن
التحالف مع الانجليز ، أو مع أى بلد آخر . فالواقع كانت هذه
ارادة مصر . وبعد ذلك ، حدثت الخلافات التى رأيناها الى أن جاءت
ثورة ٢٣ يوليو .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، جاءت بمبادئ أخرى . كلمة الاستقلال
انتهينا منها — أو كدنا — لان انجلترا ، وهى الدولة المحتلة ،
أصبحت دولة من الدرجة الثانية ، أو الثالثة . . وكانت معاهدة
١٩٣٦ قد ألغيت . فكلمة الاستقلال فقدت معناها ، أو أهميتها ،
لأننا كنا قريبين من هذا الاستقلال .

■ لطفى الخولى :

لا . . أعتقد اننا فى الحقيقة كنا قريبين من الاستقلال السياسى
وليس الاقتصادى ، بمعنى أن الذى أضافته ثورة يوليو الى مجمل
تاريخ الحركة الوطنية هو الاستقلال الاقتصادى ، وربطه بالاستقلال
السياسى .

■ توفيق الحكيم :

على أى حال ، لا زلنا نتكلم فى مسألة الهدف . . هدف مصر
تغير . فبعد أن كان الاستقلال ، أصبح شعاراً آخر وهو الحرية ،

وذلك بمعنى واسع جدا . ثم طرح شعار الاشتراكية وهي ناتجة عن الوضع الاقتصادي لمصر . لأنه بعد الحرب الثانية نشأت أوضاع اقتصادية تتطلب حلا لمشكلة الشعب نفسه .

■ اطفى الخولى :

اظن انك في هذه الفترة اثرت ذلك في كثير من كتاباتك . .

■ توفيق الحكيم :

فعلا ، لأنه بعد الحرب العالمية الثانية تولدت ظاهرة ما سسمى بأثرياء الحرب ، فأصبحت مسألة توزيع الثروة نفسها مشكلة . وفي ذلك الوقت ، ترددت كلمة الاشتراكية . ولذلك ، اذا كانت ثورة يوليو قد طرحت هذا الشعار فلا يعنى هذا انها اخترعته أو خلقتة خلقا . فالواقع ، ان الثورة عبرت عن مشاعر ومطالب كانت قائمة بالفعل في صفوف الشعب . فهذه الكلمة ، اذن ، لم تقل من باب الترف ، لأنه الى جانب أثرياء الحرب ، كانت هناك أيضا عناصر اقتصادية لم تكن معروفة ممثلة في الدور الذي لعبه الأجانب في اقتصاد البلد . كانت الثروة في أيدي هؤلاء الأجانب . ووجودها معهم كان يعنى انهم يتدخلون بالفعل في شئون البلاد . فاذا كانت كلمة الاستقلال قد قيلت لتعنى شيئا ، فقد كانت تعنى التخلص من السيطرة السياسية للأجانب : الاحتلال ، وفي الوقت نفسه ، التخلص من سيطرتهم الاقتصادية .

ولكن عندما انتقل جزء كبير من الاقتصاد الى أيدي مصريين بدأت المشكلة تصبح اقتصادية داخلية لا علاقة لها بالمشكلة السياسية ، مشكلة الاستقلال السياسى . وعندما أصبحت مشكلة داخلية نبتت فكرة الاشتراكية ، لأن الاشتراكية لا تنبت الا من وضع داخلى لا من وضع سياسى خارجى . اذن وضعت قضية الاشتراكية من جانب ثورة يوليو الاشتراكية : ضد من ؟ ومع من ؟ كانت هذه هي الأسئلة التى فرضها الوضع الشعبى على الثورة . وكان لابد وأن تضع ذلك فى حسابها .

أما شعار الوحدة ، فقد كان موجودا قبل الثورة أيضا . وإنشاء الجامعة العربية كأن يعبر عن ذلك حتى ولو قيل ان الجامعة — عندما أنشئت — أنها أنشئت لأسباب سياسية . ثم جاءت قضية فلسطين ١٩٤٨ فشعرنا بأنه لا يمكن ان نتفصل عن هذه القضية ، وعن قضايا العروبة عموما . بدا ينمو الاعتقاد بأننا جزء من العرب وأصبحنا نتصدى ، من باب التضامن العربى ، لما يصيب البلاد العربية الأخرى . وهذا كله دفع ثورة يوليو أن تتبنى شعار الوحدة وتعبر عنه .

وفيما يتعلق بشعار الحرية ، فان شأنه أيضا شأن الاشتراكية والوحدة . وكان المقصود به ، عند ثورة يوليو ، الحرية السياسية والحرية الاجتماعية .

بهذه الشعارات الثلاثة : « الحرية — الاشتراكية — الوحدة » ، جاءت الثورة لتعبر عن واقع موجود ، عن مطالب حقيقية . وجاءت لتغير المجتمع وتغير التوازن الدولى . والكلام عن أن هذه الشعارات الثلاثة لم تكن من باب الاختراع ، وإنما كانت تعبر عن مطالب شعبية ، هو الذى يفسر لنا كيف حلت هذه الشعارات محل شعار الاستقلال السياسى وأصبح كل مواطن يتبناها . فالواقع اننا ، سواء سألنا اليمين (المعتدل أو الرجعى المتطرف) وسواء سألنا (اليسار المعتدل أو المتطرف) فان الجميع سيقرون أنه لا خلاف حول هذه الشعارات ، تماما كما لم يكن هناك فى ١٩١٩ خلاف حول كلمة أو شعار الاستقلال .

■ لطفى الخولى :

لكن سيادتكم قررت — اذا لم تخفى الذاكرة — ان الاستقلال فى مضمونه وفى شكله قد تغير ، كما تغيرت أبعاده ..

■ توفيق الحكيم :

هذا صحيح . ان ما أقصده هو أن الناس ، على اختلاف اتجاهاتهم ، يتمسكون بالشعار أو بالكلمة . لكن الاختلاف الحقيقى

بينهم هو في الموقف العملى . فقد تجد هناك من يملك ألف فدان ثم يقول لك : لماذا لا يملك الانسان ألف فدان ويكون اشتراكيا في ذات الوقت ؟ بمعنى آخر ان الخلافات تظهر في البرامج . هنا ، تجد من يقول ان الاشتراكية عندى هي اشتراكية دينيسة أو اشتراكية مسيحية . وستجد ان هناك من يقول لك انا اشتراكى « معتدل » . كما كنا نسمع عن أناس يطالبون بالاستقلال ، ويقولون عن أنفسهم أنهم « معتدلون » ، مع ان هذا « الاعتدال » كان يمس جوهر الاستقلال .

لهذه الأسباب ، أحب التأكيد على أن هذه الشعارات الثلاثة لا خلاف عليها ، بغض النظر عن النوايا الخفية .

■ لطفى الخولى :

ألا ترى أن هذا التوحيد شكلى ؟ . .

■ توفيق الحكيم :

ما نتكلم عنه الان ، هو المبادئ أولا . واضرب مثلا لذلك : ان أعداء ثورة يوليو أو المتشككون فيها — أو غالبيتهم العظمى — لا يصرحون بأنهم ضد هذه المبادئ تماما . لم يوجد أيام سعد زغلول من يرفض « الاستقلال » لكن هذا بالطبع ليس كل شيء . لأن هناك مهمة مستمرة تظل مطروحة أمامنا كمثقفين أو كجزء من الشعب يسعى الى التقدم . وهذه المهمة ، هي أن الخطوة التى يتعين أن نخطوها — بعد الحديث عن الشعارات — هي خطوة أهم ، لنرى ما هو المقصود بالاشتراكية ، وما هو المقصود بالحرية ، وما هو المقصود بالوحدة .

■ لطفى الخولى :

هل أفهم من ذلك أنك تنطلق الى المستقبل على أساس أن هذه الشعارات ، المتجسدة في الحرية والاشتراكية والوحدة ، هي مسميات موضوعية للشعب المصرى ؟ وبالتالي ، يكون الانطلاق نحو المستقبل هو انطلاق على نفس هذه الخطوط الثلاثة ؟

■ توفيق الحكيم :

إذا فرضنا أن هناك خلافا على هذا ، فإن الموضوع سوف يحتاج — من أساسه — إلى بحث جديد لكي نستكشف نقاطا موحدة ومشتركة ننطلق منها . ولكن من أين تكون وحدة الانطلاق ؟ كيف نقول : أن هذه المنطلقات الثلاثة « الحرية — الوحدة — الاشتراكية » ليست هي التعبير الحقيقي عن مطالب مصر ؟

■ لطفى الخولى :

من أجل هذا ، أريد أن أعرف هل يعتبر الأستاذ الحكيم — شخصا — هذا الشعار المثلث لا يزال هو نقطة الانتقال نحو المستقبل ؟

■ توفيق الحكيم :

أعتقد ذلك إلى حد كبير . لأنه لابد أن يكون كذلك ، ولأن العرب كلهم اتفقوا على ذلك . يعنى لا تجد بلدا عربيا لا يقول الوحدة والاشتراكية والحرية .. كلنا متفقون .

■ لطفى الخولى :

الأستاذ الحكيم يقصد الشعوب العربية لا الدول .. اليس كذلك ؟ ..

■ توفيق الحكيم :

نعم الشعوب العربية . وأعتقد أنها تشعر بأن هذا هو المنطلق . ولكن ليس معنى هذا ، أنهم متفقون على التفاصيل وعلى معنى الاشتراكية . لأنك عندما تقول الاشتراكية ، لا يوجد انسان يقول لك أنا غير موافق عليها . حتى المتطرف الدينى الذى يتخذ من الدين

مبدأ سياسيا لا يرفض كلمة الاشتراكية ، انها يقرنها بما يريد هو
أن يتفق معه مذهبه الدينى .

■ لطفى الخولى :

كيف نرى احتمالات تطور هذا الشعور وتجسيداتة — فى المستقبل
— على ضوء علاقات القوى الحالية والمحتملة داخل المجتمع
المصرى ، وفى اطار الترابط العربى ، وفى اطار علاقات القوى
الدولية . وذلك على أساس خطوط عامة حتى تكون موضع
مناقشة ؟ ..

■ توفيق الحكيم :

المسألة بهذا الشكل تكون واسعة النطاق ولا يستطيع انسان
أن يتكلم فيها بسرعة . لان الموضوعات واسعة جدا . لان أى بند
منها يحتاج الى فصول . يعنى ، عندما نتكلم عن الاشتراكية ،
أو عن الوحدة ، أو عن الحرية ، فان بند الحرية نفسه فيه كلام
كثير ، يعنى اذا تكلمنا عن الحرية .. ما هى النظم التى تكفل لك
الحرية ؟ وما هى الحرية المطلوبة أولا ؟ ..

والاشتراكية .. ما هى الاشتراكية المطلوبة ؟ والوحدة ..
وما هى الوحدة فى مفهوم العرب كلهم ؟ أو فى مفهوم بعض العرب ؟

أريد أن أقول ، اننا اتفقنا على أن الكلام يكون فى حدود هذه
المبادئ . هل أولا أنتم موافقون على أن هذا هو المنطلق ؟ فاذا
كان الأمر كذلك ، نبدأ بالتبويب . يعنى ، من يريد أن يتكلم مثلا
عن الاشتراكية — كما نراها — فسوف يترتب بالضرورة أن نربطها
بالأوضاع الاقتصادية .

■ لطفى الخولى :

نعم ، لقد اتفقنا ان هذا هو المنطلق ، لكن نترك لكل واحد من
المشاركين فى الندوة اما أن يتكلم عن نقطة معينة ، أو يجد أن هناك
ترابطا بينها جميعا ويتكلم فيها . لكن نقطة الانطلاق متفق عليها .

■ محمد سيد أحمد :

أنا موافق على أن هذا ينبغي أن يكون هو المنطلق . ولكنى غير موافق على شيئين : أولا : غير موافق أن هذا هو المنطلق بالنسبة للجميع . . وثانيا ، غير موافق أن نجعل ما هو متفق عليه من الجميع ما ينبغي أن يكون المنطلق فقط . . يعنى ليس مقياسى لكى أبدأ وأحدد موقعى أن يكون الجميع بالاحتم موافق عليه ، لأن هذا مستحيل .

رجوعا الى النقطة الأولى ، أريد أن أوضح نقطة هنا . وهى انه اذا صح أن الجميع يقبل هذا بمعانى متباينة ، أو حتى بمعانى متعارضة ، فليس لهذا المنطلق قيمة . . يعنى ليس مهما عندى اذا كان هناك من يقول اشتراكية ثم يقصد العكس ، ما يهمنى ، هو المحتوى أو المضمون الخاص بالاشتراكية ، وذلك بغض النظر عن أن غيرى متفق عليه تماما . مثلا ، أنا أعتقد أن الكل متفق على الوحدة ، ولكن بمعان مختلفة أيضا . الثورة — مثلا — طرحت مفهوم الوحدة ، بمعنى القومية العربية ، انها هى الوحدة التقدمية . ولكن ، اليوم ، هناك مفهوم عن وحدة للاقطار العربية مجردة من المحتوى الاجتماعى ، فهذا شكل آخر من الوحدة . وقد يتفق الجميع على فكرة الوحدة ، ولكن المعنيين هنا متعارضان تمام التعارض . كذلك الأمر فيما يتعلق بالحرية . الكل متفق على الحرية . ولكن هناك اختلاف جذرى فيما يتعلق بالحرية . فالحرية قد تعنى الحرية الفردية التى هى — فى نهاية الأمر — حرية القلة وقمع الكثرة ، أو قد تكون الحرية الاجتماعية التى ينتقدها البعض ، باعتبار انها كبت لحرية القلة . فهنا نرى أن المعانى كلها ، تحتل أكثر من معنى . أنا أقول ، انه بغض النظر عن العناصر العسامة الفلسفية ، علينا أن نأتى لنرى ، بالتحديد ، ما هو مهم بالنسبة للمستقبل . مثلا : اذا كنا نبدأ بالحرية ، فسنجد أن هناك قضايا محددة واضحة تحتاج الى حلول ومن الممكن ، هنا ، أن نحدد عددا من النقاط : نأخذ جانب الحرية الاقتصادية ثم نأخذ جانب الحرية السياسية . . وهكذا .

وفىما يتعلق بالحرية الاقتصادية ، نحن ازاء هذه المشكلة سوف نكتشف أنه يوجد — لسبب ما — ثروة عربية ، نشأت فى الفترة

الأخيرة ، وهذه الثروة قد تكون نقطة اجتذاب لـأسـا نسميه بالـرأسـمالية العالمية ، أو تكون انتكاسا على الاشتراكية كما فهمناها في الفترة الأخيرة ، أو أن تكون ذات أثر في العالم العربي . فعند الدخول في هذه النقطة سنجد أن هناك مبدأ أساسيا هو ترويض المبالغ الجديدة : هذا من أجل التنمية العربية ، وأنه لا بد من استخدام هذه المبالغ على أساس قومي ، لأن بلدا ، مثل أبو ظبي ، عندها من الثروة الآن ما لو حلت به مشاكلها — فقط — فسوف تتعرض لتضخم منقطع النظير ، ولن تستطيع أن تحل مشاكلها . فلا حل لهذه المشاكل إلا أن تندمج داخل إطار أوسع . الآن ، القدرات البشرية في أبو ظبي لا تستطيع أن تستوعب لأغراض التنمية الثروة التي تحصل عليها ، بسبب ظروف البترول وأسعار البترول . يعني ، مشاكل كثيرة . إذن ، ففي مقدمة القضايا الجوهرية أن أضع تعريفات دقيقة يتفق عليها الجميع عندما أتحدث عن ثورة ٢٣ يوليو ومعناها ، والتنمية ، والثروة العربية ... الخ . .

■ لطفى الخولى :

أعتقد أنك عدت الى المنطق الذى اختلفت عليه مع الأستاذ توفيق الحكيم ، عندما ما ذكر أن الجميع تواضع على الحرية والاشتراكية والوحدة . وبعد ذلك تقول أن الجميع تواضع على ثورة ٢٣ يوليو ، مع أن الواقع الحالى يدل أن هناك قوى واضحة محددة أعلنت عن نفسها وأسفرت عن نفسها ، داخل مصر وفي العالم العربى ، ضد ثورة ٢٣ يوليو .

■ محمد سيد حمد :

الذى أريد أن أقوله ، بالتحديد ، ألا تكون الثروة العربية الجديدة سببا للانتكاس بالاشتراكية في العالم العربى ، ونقطة ارتكاز ، أو اجتذاب ، مرة أخرى للرأسمالية في العالم العربى . وأن النضال التقدمى في الفترة القادمة يتعين عليه ألا يرفض هذه المبالغ ، بل يستوعبها ، بدلا من أن تذهب هذه المبالغ لكى تستثمر في أوربا ،

أحيانا ، في أشياء لا قيمة لها . ويجب ألا تقبل النظريات التي تقول :
أن جزءا من هذه المبالغ ، لا نستطيع أن نستوعبه أو أنها تفوق قدرتنا
على الاستيعاب . فهذه النظرية ، تشيع اليوم ، وهي مرفوضة ،
اللهم إلا إذا كنا نتكلم عن استيراد التكنولوجيا . فهذا معناه ، أنه
يجب أن ننفق جزءا في الخارج لهذا الغرض . إذن ، فالقول بأن
الفوائض العربية بلغت من الضخامة بحيث أن الأرض العربية
لا تستطيع أن تستوعبها ، هذا القول مرفوض كمنطق .

ولو أردنا تأصيلا أكثر ، لهذه القضية ، فسوف نرى أننا بازاء
معركة جديدة ، نائئة ، في العالم أجمع — اليوم — ونحن جزء من
هذه المعركة . ويأتى في مقدمتها ، معركة تصحيح أسعار المواد
الخام بالنسبة للمنتجات الصناعية . وهذه مرحلة جديدة في درب
الاستغلال الاستعماري ، وذلك بعد انتهاء الاستغلال الاستعماري
« في صورة الاستعمار التقليدي » أن الشكل الجديد لهذا الاستغلال
هو فرض الأسعار غير المتكافئة . ومن ثم ، فالقضية تطرح كمعركة
أساسية في المرحلة القادمة ، وهي مرحلة ربما استغرقت عقدين
أو ثلاثة من الزمان ، حتى نصل الى تصحيح للاوضاع يكون لصالح
التنمية العربية ، فهذه قضية جوهرية وأولى . وتفصيلا لهذه
القضية أقول : أن مصر تملك وضعاً خاصاً في العالم العربي ، وذلك
فيما يتعلق بتنشيط هذه العملية ، بحكم القدرات البشرية المصرية
الاستثنائية التي تستطيع أن تستوعب ، على وجه أفضل من
غيرها ، القدرات التي تحول هذه المبالغ ، من مبالغ عائمة ومنفصلة
ومتجهة الى الهجرة الى الخارج . لأن هذا المال يمكن أن ينتقل الى
الخارج ليوظف في العالم الغربي ، وينتهي الموضوع عند هذا الحد ،
ثم ينضب البترول بعد سنوات ، وينضب بالتالي هذا المصدر العربي .
لكن مصر ، بقدراتها تستطيع أن تمنع هذه العملية ، وتوقف عملية
الهجرة هذه ، الخاصة بالبشر والمال الى الخارج ، وتوطنه داخل
الأمة العربية ، وتلعب دوراً على نطاق الأمة العربية ، فهذه
قضية أولى اقتصادية ذات أهمية كبيرة .

النقطة الثانية ، التي أريد إثارتها — فيما يتعلق بالحرية أيضاً
من الناحية السياسية — هي ، أنه من الواضح ، كما قلنا ، في
جلسة سابقة ، أننا نعمل نوعاً من الاتفاق مع أمريكا كوسيلة لحل

القضية الوطنية . يعنى ، انه بما ان للامريكان مصلحة ، بالتحديد ، فى ان هذه المبالغ لا تصب فى الأمة العربية ، ولكن من مصلحتهم ان تستثمر استثماريا ، فانهم يرغبون اذن فى التواجد فى المنطقة لهذا الغرض دفاعا عن مصالحهم . وهم فى سبيل الحفاظ على تلك المصالح ربما يرون ان يعطوا شيئا ، فى المقابل وهذا يكون أساس التسوية . وهنا ينشأ خطر ، قد تقترب عليه آثار طويلة الأمد . وهذه قضية ثانية بالغة الأهمية فى الفترة القادمة ، لا تقل أهمية عن القضية الأولى . يعنى ، نحن اليوم — كما قلت فى المرة السابقة — أمام « مشروع ايزنهاور مضخم » . ونحن نذكر انه فى عام ٥٦ قدم مشروع ايزنهاور ، ولكنه ما لبث ان تبدد مع المنطلق الذى حدث بعد ٦١ . واذا كان قد فشل ، فى المرة السابقة ، فبسبب انه كان هناك استقطاب دولي . وكان هذا الاستقطاب عنصرا مساعدا على التبديد . أما فى هذه المرة ، فلا يوجد استقطاب دولي ، وهناك انفتاح فى كافة الاتجاهات . ومن ثم فقد لا يبدد اليوم تلقائيا — او لا يبدد لعدم ادراك الخطر . فهنا ، لابد لقوى التقدم والثورة العربية من ان تدرك هذه العملية جيدا بحيث ان التسوية القادمة لا تكون تصفية للاتجاهات التقدمية والاتجاهات الثورية فى العالم العربى ، فنحن لسنا ضد مبدأ التسوية — ولكننا ضد هذا التطبيق للتسوية الذى يكون لصالح استرجاع الاستثمار لمراكزه فى المنطقة . فهذه نقطة ثانية ، أنه اليها كنقطة ذات أهمية كبيرة .

النقطة الثالثة السياسية فى الحرية ، وهى النقطة التى أعطيها أهمية كبيرة ، هى تطبيق صيغة تحالف قوى الشعب فى سبيل ان ننتقل فى طريق التسوية . ان مبدأ التحالف بالغ الأهمية . ولكنى أعتقد ، وهذه نقطة أطرحها ، ان صيغة التحالف فى شكل الاتحاد الاشتراكي ، ليست الصيغة المناسبة . ولكنى أرى — كبديل له — فكرة الجبهة الوطنية للأحزاب الوطنية . وهنا ، أريد ان أضع بعض التحديدات . فأنا أقول : فكرة الجبهة هدفها ان تحقق ، فى الظرف الحالى ، انسب صيغة من أجل تنشيط وتحريك الاشتراكية ، مع ضمان عنصر الديمقراطية ، فى نفس الوقت ، وذلك على أساس ان تصفى القوى الرجعية ، ولكن ليس بالطرق الادارية . واقتصد « باداريا » تعبيرا مخففا ، بدلا من ان أقول « قمعا » ولكن « سياسيا » . ومع ذلك ، يمكن ان توضع ضوابط . واتصور ان

ضوابط الجبهة هي أن الجبهة تفرض ، وتحمل سياسيا وليس اداريا . وتكون المنطلقات الأساسية للثورة المصرية هي مبادئ أساسية موجودة في الوثائق الأساسية . باختصار ، فإن تصنيف القوى المقابلة يجب ألا تتم بالطريق الادارية التي كانت على حساب الديمقراطية وفي نهاية الأمر ، على حساب الاشتراكية . فهذه الوسائل ، كانت تخلق واجهات اشتراكية أكثر مما كانت تحقق عمقا اشتراكيا . ففي سبيل أن تكتسب العمق ، وفي سبيل تصنيف القوى الأخرى تصنيفا فكريا وسياسيا حقيقية ، لا تصنيفا شكليا ، أو مرحلية ، وفي سبيل أن تعود الثورة أقوى مما كانت ، فلا بد أن تتخذ شكل الجبهة ، وشكل النظام المنبثق من أدنى وليس مجرد التشكيلات المفروضة من أعلى . وهذا عنوان ثالث كبير أضعه فيما يتعلق بالحرية السياسية .

ولو جئنا ، ونظرنا الى شعار الاشتراكية ، فنحن اليوم مواجهون — مرة أخرى — بخطر انتعاش رأسمالي في العالم العربي ، ولابد من معركة سياسية حقيقية ، وفي الأعماق ، ولن نستطيع — في هذه المرة — أن نصفي خطر الانتعاش الرأسمالي بالطرق الادارية العلوية . (ولو أن هذا كان ممكنا في الفترة السابقة ، لأوضاع داخلية ودولية في ظل الاستقطاب) . وقد أثبتنا — في كلامنا السابق أنه كان من الممكن كبت قوى معينة . ولكن لم تقتلع جذورها . ففي المرحلة القادمة ، لا يمكن إلا أن تصفى بمعارك — من تحت — يعني بمعارك حقيقية ، ذات طابع سياسي ، وليس بالطرق الادارية .

ان المعركة من أجل الاشتراكية هي عملية معقدة للغاية لأن الخط ليس مستقيما بين الماضي والمستقبل فيما يتعلق بالاشتراكية ، ولأن فرض الاشتراكية هو قضية نضالية وليس قضية مسلما بها مقدما .

القضية الثالثة : في موضوع الوحدة هي قضية جوهرية ، خاصة في المستقبل . لأنه لم يعد لأي جزء من العالم العربي ، في إطار كل هذا الكلام الذي قيل ، وفي إطار الوضع العربي الجديد ،

لم يعد من الممكن التجزئة في داخل العالم العربى . ولكن يجب ، أيضا ، أن نعلم أن هذه الوحدة ، سوف تتم في إطار ظرف جديد . أن عنصرا مهما من عناصر تنشيط الحركة العربية ، أو حركة العالم العربى ، وجد في الفترة التى ساد فيها موقف الاستقطاب مع إسرائيل . غير أن هذا وضع لن يكون قائما في المستقبل . وهو يطرح معادلة مختلفة عن المعادلة السابقة . ففى ضوء هذا ، ينبغى ، أيضا ، أن ندخل — في حديثنا — الأسس التى تبنى عليها الوحدة العربية في مواجهة ظروف توجد فيها التسوية مع إسرائيل . والذى اتصوره أنه ، في الوضع السابق ، كان أبرز التناقضات تناقضات راسية بين إسرائيل من جانب ، والدول العربية من جانب آخر . أما التناقضات الأكثر بروزا — في المرحلة القادمة — فهى الأفقية في صفوف مختلف الأطراف المعنية ، بما في ذلك إسرائيل ، وبما في ذلك مصر . ومن هنا ، فإن مواجهة الخطر الاسرائيلى — كمواجهة بقية الأطراف الاستعمارية في المنطقة — هى معركة تختلف — أساسا — ملامحها عن المعركة السابقة . ومرة أخرى ، هذه الحقيقة تؤكد الكلام السابق ، من أن هذه المعركة لن تتحقق بمجرد شعارات وطنية ، كما كان الأمر في الماضى . أى عندما كانت التناقضات الراسية هى السائدة . ففى ذلك الوقت ، كان من الممكن أن تطمس الشعارات الوطنية أو تخفى خطر اليمين ، في بعض الظروف ولكن في ظل التناقضات الأفقية ، لم يعد من الممكن أى نوع من التوفيق مع القوى اليمينية ، والا فان هذا يعنى التسليم للمخطط اليمينى بشكل عام .

■ أحمد عباس صالح :

الحقيقة ، أن العرض الذى عرضه الأستاذ محمد سيد أحمد أعطانا التناقضات الخاصة بالوحدة . والتناقضات الراسية والتناقضات الأفقية ، وقال — بشكل قطعى — أنه في التناقضات الأفقية توجد استحالة في الالتقاء بين القوى اليمينية وبين القوى اليسارية أو الاشتراكية . وهو ينقض ، فيما يبدو الكلام الأول والخاص باستيعاب الثروة العربية ، أو ترويض المبالغ العربية ، في داخل الحركة التقدمية . فهذه ملحوظة أولية .

لكنى سوف أبدأ الكلام عن التصورات الخاصة بالحرية والاشتراكية والوحدة ، باعتبارها مدخلا لجبهة وطنية تقدمية ، فى المستقبل .

فهناك ظاهرتان أشار اليهما الأستاذ محمد سيد أحمد . الأولى : وهى على جانب كبير من الأهمية ، ولها تأثير فى الحركة السياسية ، الآن ، فيما يختص بقضية الحرية ، وقضية التسوية مع إسرائيل ومع المعسكر الامبريالى بشكل عام . والدور الذى تلعبه هذه الثروة الطارئة أو ظهورها فى المعترك السياسى ، وتأثيرها على خط السير فى المرحلة الحالية . فواضح جدا — خلال السنوات القليلة الماضية — أن الثروة العربية لها شروط معينة خصوصا ، وأن الثروة العربية تكونت ، أو تكادست ، فى نظم بعضها رافض تماما للاشتراكية . وفيما يبدو — وهذا شئ طبيعى — أن لهم شروطا معينة لاستثمار هذه الثروة .

والشرط الأول ، فى أى استثمار رأسمالى ، هو حجم العائدات من الاستثمار . وحتى هذه اللحظة ، يقوم تنافس شديد جدا ما بين العالم الأوروبى المتقدم — فى قدرته على تقديم عائدات كبيرة لرأس المال العربى — وبين عجز القوى الانتاجية العربية عن أن ترتفع بهذه العائدات الى المستوى الذى تقدمه الدول المتقدمة . وأذكر ، أن فى مؤتمرات كثيرة ، وربما كان منذ شهرين ، فى مؤتمر عقد بالبصرة حضرة أساتذة فى الاقتصاد ، من أكثر من بلد عربى ، اتيححت لى الفرصة — بشكل ما — أن أقف على بعض خطوطه . فتبين — بوضوح — أن العائدات التى تستطيع أن تقدمها الدول الرأسمالية المتقدمة لرأس المال العربى المستثمر فيها أضخم كثيرا مما تستطيع أن تقدمه المنطقة العربية ، فيما لو استثمر هذا المبلغ فيها . وهذه عقبة من العقبات الواضحة التى يجب أن توضع فى الاعتبار .

النقطة الثانية : أن أى رأسمالى فى العالم ، بعيدا عن أى انفعالات عاطفية ، ليس مستعدا أن يقدم — من أجل « خاطر » الأمة العربية ، ومن أجل « العواطف العربية » — رأسماله الا بشروط أكيدة ، ليس أقلها الحرية التامة لحركة رأس المال فى المجال الأكبر « مصر » لعملية الاستثمار .

ثم هناك القوانين العمالية ، وحق رأس المال في أن يتعامل مع القوى العاملة بالأسلوب والمنطلق الرأسمالي ، بحيث يستفيد ، مثلاً ، من احتياطات البطالة ، ويفرض تعديلات في قوانين العمل . وسيتجه رأس المال دائماً الى المكان الأكثر ، ولن يتجه الى المكان الذي يكون له عائدات في المستقبل البعيد .

اذن ، فوارد ، على عملية التنمية التي تريدها الأمة العربية ، عدة قيود ، كما أشار الى ذلك الأساتذ توفيق الحكيم .

القيود الأول : عائدات رأس المال والمنافسة التي تقدمها الدول المتقدمة صناعياً في استثمار هذا الرأسمال .

القيود الثاني : التغييرات الجذرية التي يمكن أن يطالب بها رأس المال العربي — على الأقل في بلد مثل مصر — وهي تعديلات جوهرية وأساسية تمس كل القوانين التي طرحت ووصل اليها الشعب المصري في خلال ثورة ٢٣ يوليو . وهذا له دخل كبير جداً في قضية الاستقلال . ومع ذلك ، فإن العالم العربي مواجه بتحدى كبير جداً ومباشر يتمثل في احتلال جزء من الأراضي العربية . ومواجه ، أيضاً ، برغبات التوسع الموجودة في إسرائيل والتي تشكل خطراً على المنطقة كلها من حيث الاستقلال السياسي والاقتصادي . ونحن نعلم أن البلاد العربية ، صاحبة أكبر عائدات بترولية ، تعتقد أن مجال عملها الطبيعي هو في إطار السوق الحر العالمي ، يعني في إطار الاقتصاد الرأسمالي وهناك اعتقاد أو تصور بأن هذا هو الطريق الى تشكيل تسوية مع إسرائيل مع العلم ، بأن هدف الرأسمالية العالمية ، وخاصة الأمريكية ، هو التحكم في المواد الخام الموجودة أو ضمان المواد الخام الموجودة في المنطقة العربية ، الى جانب العناصر الأخرى ، كالتحكم في الأسعار . أقول : هناك اعتقاد أنه بالدخول ، بشكل مطلق وكامل ، في المعسكر الامبريالي ستصبح وظيفة إسرائيل محدودة أو ملغية . كما أنه يسود تصور بأن إسرائيل موجودة كقوة ضاربة نتيجة جنوح بعض السياسيين العرب الى الاشتراكية . والى غير ذلك من الاتجاهات التي تعتبر مرفوضة من جانب الامبريالية . وأنه اذا خلصنا المجتمع العربي من هذه الاتجاهات المتطرفة ، فمن الممكن أن يتضاءل دور

اسرائيل ، ويصبح لا قيمة له . وبالتالي ، تقدم التسوية من جانب امريكا ، وهي — عند أصحاب هذا التصور — الجبهة الوحيدة التى تستطيع أن تقدم هذه التسوية .

اذن ، العملية — كما نحن نلاحظ — مرتبطة بارتباطات واسعة : مرتبطة بالتعديلات المحلية الجذرية التى يطالب بها رأس المال العربى وهى ادخال تغييرات هيكلية على الاقتصاد ، تغييرات لا تعوق نمو رأس المال العربى .

فهذه تصورات — فيما يبدو واضحة وواردة ولا ينكرها أحد ، وتتجه الضغوط اليها ، وتترتب عليها عدة نتائج . فنحن اذ نسعى الى تحرير الأرض — وفقا لهذه التصورات — يخيل الينا أنه من الممكن أن من المطلوب أن نتنازل أو نتهاون فى المكتسبات الاجتماعية ، وفى علاقاتنا الدولية . ولكن هذا شيء مرفوض ، لأن شعب مصر يناضل ضده ، منذ عهد محمد على الى يومنا هذا ، كما يناضل ضده الشعب العربى منذ القرن التاسع عشر . فضلا عن هذا ، فهو شيء لا يمكن أن يحدث .

اذن ، ففهما يختص بالثروة العربية ، اعتقد أن ترويضها هو شيء صعب جدا ، وأنه قد يودى الى نوع من التنازل المطلق . والواقع أن الكلام عن ترويضها لن يكون صحيحا الا اذا نهضت فى الدول التى تسميها بالدول — المتقدمة قوى فى السلطة ، تقدمية واشتراكية ، تستطيع أن تستوعب هذا الرأس مال بما تتنازل عن بعض القيود لصالح هذا الرأسمال . وأخشى أن هذا الوضع غير وارد ، حتى الآن ، فى هذه المرحلة ، وذلك على الرغم من أننا لاحظنا أن محاولات استيعاب رأس المال العربى فى الفقرة السابقة لم تتوقف .

اذن ، هناك رأى مؤداه أن الحرية — وفقا للشعارات الثلاثة المطروحة — ينبغى أن تتجه الى التحسر السياسى ، فى مقاتلة الاستعمار لتحرير الأرض الحالية ، وأن تتجه الى ادراك أن هدف الامبريالية ، وهو شيء قديم ومفروض أنه واضح ، هو السيطرة

على الارادة العربية . وبالتالي ، فان أمام الأمة العربية ، وأمام الثورة العربية ، خط واضح ، وهو مواجهة المؤامرة الاستعمارية لاستيعاب المنطقة ، واخضاع الارادة العربية للارادة الامبريالية ، في الوقت الحالى ، وأنه لا يمكن ، بالتالى الحصول على تسوية الا من مصدر القوة ، أى من مصدر الاستعداد والوحدة في منازلة الاستعمار .

من هنا ، نستطيع ان نحصل على تسوية . أما قبل ذلك فأنك لن تحصل الا على استسلام . هذا من زاوية الحرية السياسية ، بمعناها ، في مواجهة الاحتلال وقوى الضغط الامبريالية على الاقتصاد وعلى الحرية وعلى الارادة الوطنية او القومية .

القضية الثانية : ولعلى اعتبارها القضية الاولى ، هى الحرية الاجتماعية ، لأنك لن تستطيع ان تقوم بعملية تحرير حقيقية ضد الامبريالية ما لم تكن القوى الاجتماعية معبأة تعبئة صحيحة ، ومتحدة اتحادا صحيحا ، وقادرة على مقاومة هذا التحدى الهائل الرهيب الذى تقع طائلته منطقة الشرق الأوسط كلها .

اذن ، فربما كانت النكسات التى أصابتنا ، في ٦٧ ، سببها ان المجتمع لم يكن مهيا تماما — في اطار الحرية السياسية والاجتماعية الداخلية — بحيث تعبأ الأمة كلها تعبئة كاملة لمواجهة التحدى العسكرى . ويمكن ، فيما مضى ، كما تفضل الأستاذ توفيق الحكيم أنه في ثورة ١٩ ، كان من المستحيل ان مصر تقا تل الجيش الانجليزى فكان لابد من المفاوضة كما يقال . . هذه قضية تناقش . .

أما الآن ، فالظروف مختلفة ، فقد استطاعت ، فعلا ، دول صغيرة ان تواجه التحدى الاستعمارى الأمريكى بكل ثقله . واستطاعت ان تحقق انتصارات في أكثر من مكان : ليس فقط في الهند الصينية ، بل في أمكنة كثيرة أيضا ، وأنه لا عذر للقوى الوطنية في أن تهادن الاستعمار بحجة أنها لا تستطيع أن تقسانته وعلى العكس ، أثبتت التجارب أن قتال الاستعمار — فضلا عن أنه ضرورى ، وليس له طريق آخر — هو ممكن أيضا .

من هذه الزاوية ، لابد من اعادة تعبئة الأمة تعبئة صحيحة .
وبالتالى ، لابد أن تكون هناك حرية اجتماعية صحيحة .

وبالنسبة للحرية الاجتماعية ، أنا موافق تماما على رأى الأستاذ محمد سيد أحمد ، فيما يختص بمناقشة صيغة تحالف قوى الشعب العاملة : فإن هذه الصيغة لم تعد ملائمة لأسباب كثيرة لا داعى لذكرها . فينبغى — اذا كانت الارادة متجهة للتحرير — أن تعمل كل القوى على اعادة تشكيل الأحزاب ، بحيث يتاح لكل القوى الاجتماعية الحقيقية — وليست المدعاة — أن تعبر عن نفسها فى شكل التنظيمات الحزبية . وهذه التنظيمات ، من الطبيعى ، ومن الممكن ، فى ظروف التحدى الحالية ، أن تكون ما يسمى بـ **جبهة وطنية** وايضا ، أرى أن الحرية الاجتماعية — هذه — ليست مقصورة فقط على مصر ، كدولة داخل الصراع ، إنما أيضا مقصورة على عدة دوائر أخرى ومنها الدائرة العربية .

ومن هنا ، لابد أيضا الانتقال من فكرة انه اذا تم تحقيق الجبهة الوطنية المصرية أن تكون هناك جبهة عربية قومية ، ممثلة — أيضا — فى الإطار الذى تكلمنا عنه ، وهو الأحزاب التى ترى أن لها مصلحة فى الوحدة الاشتراكية والحرية .

بالإضافة الى ما تقدم ، يتضح — بشكل قاطع وبحكم مواثيق ملزمة — علاقة حركة التحرر العربية بحركة التحرر العالمية وبالمجموعة الاشتراكية وبكل القوى المعادية للإمبريالية . لأنه بذلك ، تصبح حركة التحرر العربية حركة قوية فى إطار القوى العالمية الصحيحة التى تواجه الاستعمار .

إننا دون أن نضع هذه النقط فى الاعتبار فستظل القضية قضية مبهمه .

طبعا ، أريد الانتقال الى تفصيل صغير ، واسمحوا لى بذلك ، بالنسبة للحرية ، داخل مصر ، فى إطار الجبهة الوطنية .

كل حريات معطلة ينبغى أن تعود ، بطبيعة الحال ، وفى مقدمتها حرية الصحافة . ولا بد من اشارة أكيدة الى أن حرية

الصحافة ليست متحققة في مصر الا لجموعة وحيدة . وهذه المجموعة قد يختلف معها ٩٠ في المائة من الشعب المصرى و ٩٠ في المائة من الشعب العربى . وهى المجموعة التى ترى أن الحل يأتى عن طريق الاجهاز على ثورة ٢٣ يوليو ، والاجهاز على الاشتراكية ، والارتباط بالمعسكر الامبريالى وكل الاساطير التى تقال حول امكانية استثمار الثروات العربية بسهولة .

فهذا بالنسبة للتصور الخاص بمسألة الحرية بشقيها .

وفيما يختص بحركة التحرر ، باعتبارها العمل النضالى للتحرر من الاستعمار ، فمن الطبيعى أن تطرح ، هنا ، قضية الحرية الداخلية او الحرية الاجتماعية ببعدها السياسى . أيضا ، تطرح قضية الحرية الاقتصادية بمعنى الحرية التى وردت في « الميثاق » ، وهى تحرير المواطن العربى المصرى من تأثير سيطرة رأس المال المستغل على حريته السياسية .

وهذا يدخلنا فورا الى قضية أخرى . وهى الشعار الثانى من الشعارات الثلاثة ، ونعنى به : الاشتراكية . فالاشتراكية ، ليست فقط محاولة للتنمية ، انما هى ، أيضا ، عمل ايجابى فى قضية التحرر . لأنه بواسطة تطبيقات اشتراكية صحيحة من الممكن التعبير عن الراى السياسى الصحيح للمجتمع . لأنك — فى ظل الاشتراكية ترفع الضغط الاقتصادى والتأثير الاقتصادى — الذى تمارسه القوى اليمينية على القاعدة الشعبية فى انتخاباتها وتحركها السياسى بشكل عام .

فهذا ، جزء أساسى فى تحقق الديمقراطية الاجتماعية . ومن غير هذا ، سنعود ، مرة أخرى ، الى الضغوط والاكراه فى تحقيق الراى ، ونصل الى ديمقراطية زائفة ، هى الديمقراطية البورجوازية القديمة .

التحدى الثانى الذى تواجهه الأمة العربية ، وتواجهه مصر ، فى مقدمتها ، هو التخلف الاقتصادى والاجتماعى بشكل عام . ومطروح ، فى العالم ، عدة تجارب ، فتعرض — مثلا — التجربة الخاصة باليابان « التجربة اليابانية » ، وتجربة الهند . وتعرض تجربة أخرى وهى تجربة البرازيل . وقد نوقش هذا فى كثير من

الدراسات الاقتصادية الرفيعة . وبالحساب ، نلاحظ — كما جاء في « الميثاق » — عن حتمية الاشتراكية — عندما قال انك لن تستطيع أن تحقق تنمية اقتصادية في دولة متخلفة ، دون تخطيط على الأقل ، ودون رأس مال ضخم يساعد على هذه العملية .

فالاشتراكية ، هنا ، مرتبطة أيضا — حتى بمعنى برامجاتي — بأنها لن تستطيع أن تحقق التنمية بواسطة رأس مال تحلم به وهو رأس مال عربي سيأتي أو لا يأتي . وإنما لا مفر من التطبيق الاشتراكي في عملية التنمية ، ومن الطريق اللا رأسمالي للوصول الى تنمية صحيحة ، ثم للوصول الى الاشتراكية .

فالاشتراكية ، هنا ، ليست اختيارا حرا ، إنما هي مفروضة منطقيا ، وضرورة واقعية . لأنك لن تستطيع أن تعطى التنمية الاقتصادية دفعة حقيقية الا بواسطة التنظيم والتخطيط والعلم والدراسة . وهو ما يسمى في العرف الاقتصادي بالشكل الاقتصادي في عملية التنمية . لكن التنمية لا يمكن أن تتم ، في مصر ، بمعزل عن المنطقة العربية لأسباب كثيرة . فهناك أشياء تستطيع أن تنهيا ويستوعبها السوق المصري . وهناك أشياء لا مفر من أن يكون فيها تبادل مع السوق العربي . وهناك ، أيضا ، خامات وقضايا كثيرة جدا لن تتحقق الا على نطاق مساحة كبيرة ، هي رقعة الوطن العربي بكل ما يقدمه من رأس مال ، ومن امكانيات ومن خبرات ومن ... الخ .

فقضية الاشتراكية ، لن تستطيع أن تكون اقليمية على الاطلاق في هذه المرحلة . إنما لابد من أن تكون قضية متسعة ، شاملة ، في المنطقة العربية كلها ، بحيث يوضع تخطيط عام للمنطقة في عملية التنمية بمقوماتها وبقدراتها المادية وقدراتها البشرية .

من هنا ، تطرح قضية الوحدة ، لا من باب العواطف والانفعالات ، إنما كضرورة اقتصادية وضرورة اجتماعية أيضا .

ومن هذه الزاوية نرى الرباط الوثيق ابتداء من حركة التحرر ، ابتداء من الحرية الاجتماعية ، وابتداء من الاشتراكية الى قضية التنمية .

ثم تبقى ملحوظة أخيرة :

ان المشكلة التى اثارها محمد سيد احمد ، والخاصة بالظهور المفاجئ للثروة العربية بالنسبة لقضية الوحدة ، فأنا رددت على هذا فى المقدمة . ولكنى أعتقد ، انه بتنظيم حقيقى وبقوة ثورية حقيقية ، توجه للحركة السياسية والاقتصادية وحركة التنمية — بشكل عام — سيكون من الممكن استيعاب رأس المال ، هذا ، استيعابا طيبا ، بما يرضى ، الى حد ما ، ولو أنتى أعتقد أن هذا عمل شديد الصعوبة ، يتطلب أن تسبقه ، أولا ، أن تصل القوى الوطنية — فى جبهتها الوطنية — الى السلطة بشكل حقيقى . ولكى تكون هناك ضمانات ضد أى نكسات ، وضد أى خلخلة ، هنا ، فمن الممكن أن ينشأ نشاط خاص استثمارى ضخم لكل من يريد أن يشارك فى عملية التنمية فى الأمة العربية كلها وليس فى مصر وحدها . وبالتالي ، فهذا التصور ليس رافضا بشكل متعصب ، أو بشكل تشنجى ، لاستيعاب رأس المال ، بل بالعكس ، فإن استيعاب فائض رأس المال الموجود ضرورى وأساسى . وأيضا ، ينبغى أن يكون لدى أصحاب رأس المال — هذا — ادراك تاريخى بعيد المدى وليس ادراكا قاتلا ووقتيا وجزئيا .

■ مراد وهبه :

أنا أتفق مع الاستاذ محمد سيد احمد ، والاستاذ احمد عباس صالح ، واختلف مع أستاذنا توفيق الحكيم . واختلف فى يرجع الى سببين :

السبب الأول : استند فيه الى كلام أستاذنا توفيق الحكيم . فهو يقرر ، انه قبل الثورة ، رفع شعار الاستقلال التام ، ولكن الخلاف تم حول المضمون الاجتماعى لهذا الشعار . معنى ذلك أنه شعار تجاهل المضمون الاجتماعى . ولذلك جاءت ثورة ٢٣ يوليو بشعار جديد : الوحدة والاشتراكية والحرية ، بتركيز على المضمون الاجتماعى فيما يختص بلفظ الاشتراكية . ولفظ الحرية والوحدة موضوعان على مستوى الشكل . إذن ، هنا الجدة والطرافة فى ثورة ٢٣ يوليو : من حيث أنها أدخلت المضمون الاجتماعى فى الشكل . هذا المضمون الاجتماعى معبر عنه بالاشتراكية . والشكل

هو فيما يختص بالوحدة والحرية . اذن ، هذا يعنى أن الاختلاف بعد ٢٣ يوليو هو اختلاف حول المضمون الاجتماعى وليس على الشكل . والمضمون الاجتماعى هنا يفرز تناقضا بين ما يسمى بالقوى الرجعية والقوى التقدمية ، بين اليمين واليسار . وهذه حقيقة لا بد من تقريرها كعامل جوهري فى ثورة ٢٣ يوليو وهو ابراز هذا التناقض .

السبب الثانى : فى اختلافى مع أستاذنا **توفيق الحكيم** — بخصوص أن المجتمع فى ثورة ٢٣ اتفق على هذا الشعار المثلث وهو الوحدة والاشتراكية والحرية — هو أن ثورة ٢٣ يوليو أفرزت أيضا ثلاث معادلات صعبة : الأولى — وقد أشار إليها الأخوة — هى كيف يمكن حل التناقض بين الثروة العربية والثورة الاجتماعية . وهذه المعادلة الصعبة افراز من الوحدة كشكل . والمعادلة الصعبة الثانية: وهى افراز من الحرية كشكل ، هى التناقض بين المبادرة الفردية والتخطيط .

والمعادلة الصعبة الثالثة : فيما يختص بقضية التحرير ، هى استحالة تسوية دون التنازل عن المكتسبات الاجتماعية .

وفى تقديرى ، ان البرنامج الذى ينبغى طرحه ، ينبغى أيضا أن يطرح حلا لهذه المعادلات الصعبة الثلاث . وفى تقديرى لطرح الاجابة عن هذه المعادلات الصعبة ، فى البرنامج ، لا بد من الاتفاق على أساسين : وهما النظرية والممارسة . فمن المحتم أن يطرح البرنامج على الأقل مؤشرات للنظرية وللممارسة لماذا ؟ لأن خسم الخلاف ، مستقبلا ، يستلزم وعيا اجتماعيا ، ووعيا اجتماعيا ، بالضرورة ، ينبغى أن يكون لصالح القوى التقدمية ، وهذه القوى التقدمية — حتى الآن — هى فى حاجة الى هذين المؤشرين ، من حيث النظرية ، ومن حيث الممارسة .

■ **أبو سيف يوسف :**

ان أى برنامج للمستقبل لا يمكن تصوره ، ولا يمكن أن يصاغ الا تحت شعار محدد هو : الاشتراكية من خلال النضال ضد الاستعمار الجديد وضد التوسع الصهيونى ، ومن خلال تطوير

الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، ومن خلال بناء وحدة عربية تقدمية . وسأفترض جدلا — لدواعي الوضوح — ان الجالسين هنا يريدون أن يناقشوا حيثيات البرنامج ، برنامج المستقبل ، متخلصين من أى تفكير مذهبى مسبق عن الاشتراكية ، أو النظريات الاشتراكية ، وسأفترض أيضا ، أنهم يريدون الانطلاق ، فى وضع هذا البرنامج ، من منطلقات وطنية وواقعية ، منطلقات يضعها مواطنون يؤرقهم مستقبل مصر بسبب التحديات الهائلة المفروضة عليها .

فأول هذه التحديات ، هو التخلص من التخلف الاقتصادى ، والاجتماعى . وأعتقد أن جميع الناس الوطنيين التقدميين يمكن أن يتفقوا على هذا . ويمكن أن يتفقوا أيضا ، على أن قوى الاستعمار والصهيونية تريد أن تبقىنا بأساليب مختلفة فى نطاق هذا التخلف ، وبالتالي فى نطاق التبعية . ثم أضيف ، أنه يمكن ، تحت تأثير التغييرات العاصفة والخاطفة التى تحدثها فى العالم الثورة العلمية والتكنولوجية أن يتفق المجتمعون أيضا على أن مقاومة هذا التخلف تتطلب من مصر أن تسارع لكن تلحق بركب هذه الثورة العلمية والتكنولوجية .

فاذا حددنا هدفا وطنيا ، لنا أن نلحق بركب هذه الثورة ، فسوف نهتدى ، وبالتالي ، الى الطريق المؤدى الى ذلك . فى هذا الطريق لن نبدأ من فراغ ، سنبدأ من أهداف ومكتسبات الثورة الوطنية الديمقراطية التى شارك فيها الملايين من أبناء الشعب فى جميع مراحل كفاحنا الوطنى . وبفضل نضالهم وتضحياتهم استطاعت ثورة يوليو — عندما جاءت — أن تحقق عددا من المنجزات الهامة . اذن ، يتحتم علينا أن ندخل مكتسبات النضال الوطنى العام ، ومكتسبات ثورة يوليو فى أى بناء جديد ، وذلك ، بعد أن نخلصها من السلبات التى لازمتها ، لأسباب مختلفة ، تحدثنا عنها فى الجلسات الماضية .

ببساطة ، وبدون أى تعقيد ، سندخل عصر العلم والتكنولوجيا عندما تبنى فى مصر القاعدة الصناعية الضخمة والحديثة التى تؤهلنا لأن نكون شركاء حقيقيين ومساهمين مع البلدان التى تعيش

عصر الثورة العلمية . واقول : القاعدة الصناعية الضخمة لان من الحقائق الثابتة ، انه حيث لا توجد الصناعة لا يمكن ان يوجد العلم ، ولا يمكن ان تتطور التكنولوجيا .

ولكن كيف تقوم هذه القاعدة الصناعية ، وهي تتطلب ، كما نعلم ، توفير استثمارات هائلة ؟ ليس امامنا الا طريقتين : طريق التنمية الرأسمالي وطريق التنمية الاشتراكي . الطريق الأول : اوضح استاذنا **توفيق الحكيم** في بعض ما قاله ، في الجلسات السابقة انه طريق مسدود ، وغير وارد بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، ونحن نقول ايضا — ونضيف — انه مستحيل تاريخيا لأسباب كثيرة .

ليس امامنا — اذن — الا الطريق الآخر — طريق التطور الاشتراكي . ويتطلب ، هذا ، ان تكون الثروات الطبيعية ووسائل الانتاج الرئيسية في يد المجتمع . لذلك ، عندما قام قطاع عام في بلادنا ينتج ٨٠ في المائة من الانتاج الصناعي ، ويسيطر على ٩٠ في المائة من التجارة الخارجية ، رحبنا بقيامه ، على أساس انه هو وحده الذي يستطيع — اذا ما استمر تدعيمه — ان يحدث التراكم الموجود لتوفير الاستثمارات اللازمة . فالثابت علميا ان الرأسمالية الوطنية المصرية لا تستطيع — حتى اذا رغبت في ذلك — ان تتحمل اعباء التصنيع الثقيل المعصرى . لان عائده بطيء ومحفوف بالمخاطر . كما ان تكلفته فادحة لا يملكها اى رأسمالى منفرد او مجموعة من الرأسماليين . لكن مجرد قيام قطاع عام ، في بلد ما ، لا يعنى ان هذا البلد يسير او سوف يسير في طريق التقدم الاجتماعى او انه سيبنى الاشتراكية . لان الانتكاس بالقطاع العام وتطويقه وتسخيره للرأسمالية أمور واردة دائما . وفي حالة مصر ، فانه على الرغم من كل ما قدم القطاع العام من انجازات ايجابية ، وهذا صحيح ، وعلى الرغم من كل ما قيل عن دوره في مساندة معركة اكتوبر ، وهو صحيح ايضا ، الا انه تعرض لهجوم البيروقراطية المتخلفة — من داخله — ولهجوم وتطويق الرأسمالية الطفيلية — من خارجه — بحيث يمكن القول : ان هذه الفئات عملت — ولا زالت تعمل — على ان يصبح القطاع العام البقرة الحلوب التى ينهبونها ، ويكونون من ورائها ثروات هائلة وغير مشروعة . ولسوف تكون

الطامة أكبر عندما ينجح الاستعمار الجديد ، وبشركاته متعددة القوميات ، في التسلل الى داخل الاقتصاد القومى .

ونحن نعلم ، أن نواقص القطاع العام فى بلادنا لا تعود الى المبادئ التى حكمت اقامة هذا القطاع ، وانما تعود — فى الأساس — الى ضعف محتواه الديمقراطى أو الى اجهاض هذا المحتوى الديمقراطى . وهذا الضعف يعكس قضية الأزمة العامة للديمقراطية فى بلادنا . ذلك أن مجرد قيام النظم الوطنية والثورية بانشاء قطاع عام ، ليكون القطاع القائد للاقتصاد الوطنى ، نقول : مجرد هذا العمل كان من المفروض أن يطرح — بالضرورة وعلى الفور — قضية الأسلوب الذى يدار به . وإذا قيل أن هذا القطاع ملك لهذا الشعب ، فإن الذى يطرح ، إذن ، هو الأسلوب الديمقراطى والشعبى لإدارته ، وبمعنى آخر ، اشراك العاملين فيه ، اشراكا حقيقيا ، فى إدارة شئون وحداته الاقتصادية والرقابة عليها ، وحق المحاسبة الكاملة . معنى ذلك ، أن قيام قطاع عام قوى يطرح بالضرورة — وفى خاتمة المطاف — قضية السلطة — وقضية المشاركين فيها . وسيكون العمال ، بالطبع ، هم من أوائل المشاركين فيها ، ومعهم الفنيون والموظفون والمديرون . لكن اشراك العمال فى إدارة وحدات الانتاج اشراكا فعليا والرقابة عليها ، ليس مسألة شكلية ، بل يتوقف عليها تحديد طبيعة القطاع العام نفسه ، وهل هو أداة لرأسمالية الدولة ، ومطية للرأسمالية البيروقراطية والطفيلية أم أداة للتحويل الاشتراكى ، أى أداة للتنمية التى يعود عائدها الى طبقات الشعب . من هنا ، يتطلب اشراك العمال فى القيادة أن يتاح للعمال أوسع فرص التنظيم النقابى الحر وأوسع فرص المشاركة فى الإدارة ، وفى التعليم والتدريب المهنى بما يسمح لهم أن يتواجهوا فى جميع مستويات الإدارة . وبدون هذا ، تظل مشاركتهم سلبية . وبدون هذا تسيطر البيروقراطية على القطاع العام .

وإذا طرحنا هذه المشكلة على النطاق القومى ، وهى اشراك جميع العاملين فى قطاع الانتاج والتجارة والخدمات ، فإن المطلوب فى هذه الحالة القيام بثورة ثقافية على المستوى الوطنى ، هذه الثورة تعنى ثلاثة أمور : تصفية الأمية ، واحداث ثورة تعليمية ،

وانهاض البحث العلمى . وكل امر من هذه الأمور الثلاثة يعود ليطرح قضية الديمقراطية على مستوى جديد وأكثر رقيا . وهنا نصل الى أن ادارة وحدات مؤسسات القطاع العام على أساس الديمقراطية تتطلب أن توجد المؤسسات الديمقراطية المقابلة على المستوى السياسى ، أو على مستوى الدولة : من مجلس القرية الى المجلس المحلى فى المدينة والمحافظه ، الى مجلس الشعب . فالديمقراطية المطلوبة ، هنا ، ليست ولا يمكن أن تكون ديمقراطية ليبرالية ، لأن جوهر الديمقراطية الليبرالية هو المشروع الرأسمالى الخاص وتطويره بدون حدود ورفع كافة القيود عليه ، بما فى ذلك قيود الخطة القومية الشاملة . المطلوب ، إذن ديمقراطية كل طبقات الشعب صاحبة المصلحة فى التقدم والاشتراكية . لكن مثل هذه الديمقراطية لا تتعارض ولا تتنافى مع حق الطبقات الاجتماعية المعنية فى أن تنظم نفسها فى أحزاب وتنظيمات سياسية . وهى لا تتنافى ، ولا تتعارض ، مع حق كل مواطن فى أن ينتخب وأن يرشح نفسه فى انتخابات المجالس الشعبية وفى جميع التنظيمات الديمقراطية . على أن تنظيم الجماهير الشعبية — على أسس ديمقراطية — يطرح ، بالضرورة ، قضية الشروط أو الضمانات المصاحبة لتدعيم هذه الديمقراطية وصيانتها .

وشرط أساسى من هذه الشروط ، هو سيادة المثل الأعلى الأخلاقى الجديد . ولن يكون هذا المثل واضحا ومقنعا ، الا اذا اعتبرنا أن العمل هو القيمة العظمى ، وهو حجر الزاوية فى بناء المجتمع الجديد . من هنا . ضرورة محاربة كل الأنشطة الطفيلية ، وكل مظاهر الحياة والسلوك الترفى التى لا يتحملها اقتصاد بلد متخلف وفقير لا يزيد متوسط دخل الفرد فيه عن ٦٠ أو ٧٠ جنيهها فى السنة .

الشرط الثانى : سياسة خارجية تقدمية ومستنيرة . وهى تقدمية ، بمعنى محتواها العام المعادى للاستعمار الجديد والصهيونية . ومستنيرة ، بمعنى ، أنها تدرك — بمنطق الثورة العلمية والتكنولوجية ذاتها — أنه لا يمكن لدولة صغيرة كمصر ، وفى حدودها الحالية ، ومهما كانت تملك من تقاليد وثقافة ، لا يمكن أن تحل مشكلة التقدم الا بالتعاون مع البلدان الاشتراكية ، والا فى

اطار أشمل وأوسع هو اطار التكامل الاقصادى مع البلدان العربية .

فمثل هذا التكامل ، مع البلدان العربية ، هو الذى يخلق السوق الواحدة التى تستجيب لأساليب الانتاج الحديث . وهو الذى يجعل استيعاب التكنولوجيا ممكنا . ولا حاجة بنا الى القول بأن مثل هذا التكامل العربى انما يتم فى مواجهة الاستعمار الجديد ، ومن خلال استرداد الشعوب العربية لثرواتها الطبيعية الرئيسية ، ودفاعها عن استقلالها الاقصادى .

والخلاصة : انه تحت عنوان الاشتراكية ، من خلال الديمقراطية للشعب ، يمكن ان نضع أيدينا على المفاتيح الرئيسية لبرنامج المستقبل :

— أحد هذه المفاتيح يتمثل فى انشاء القاعدة الصناعية الحديثة واستكمال الثورة الزراعية فى الريف .

— مفتاح ثان ، سياسى ، وهو الديمقراطية الشعبية التى تشرك الجماهير صاحبة المصلحة فى الاشتراكية فى ادارة شئون البلاد .

— مفتاح ثالث ، وهو تصفية الأمية وتحديث التعليم وانهاس البحث العلمى .

— مفتاح رابع — اجتماعى ، وهو رفع المستوى المادى للجماهير الشعبية باستمرار ، بالقضاء على الفقر والمرض .

— مفتاح خامس ، هو تعاون عربى يحقق التكامل الاقصادى ، ويحقق الوحدة فى النضال ضد الاستعمار والصهيونية .

— مفتاح سادس وأخير ، هو سياسة خارجية تقوم على الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية ، وعلى التعاون مع البلاد الاشتراكية ، ومع بلدان العالم الثالث ، ومع كل البلاد

دون استثناء على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية طالما أنها تحترم استقلالنا وتتعاون معنا من أجل انجاح التنمية المستقلة في بلادنا .

■ لطيفة الزيات :

ربما لا أكون مستعدة — في هذه الجلسة — لتقديم تصور متكامل عن برنامج المستقبل . ولكن لى بعض التعليقات على ما سمعت حتى الآن ، وابتداء أرى أن البرنامج الذى يمكن — مثلا — أن اتبناه ، هو مزيج مما قاله أحمد عباس صالح وأبو سيف . وأعتبر أن ما قاله أحمد عباس صالح مقدمة سياسية متصلة اتصالا مباشرا بها هو واقع ، وبالأخطار التى تتعرض لها الحركة الوطنية ، والحركة الديمقراطية فى مصر ، وفى العالم العربى كله ، وهذا يجب أن يكون له الأسبقية فى أى برنامج ، أما ما قاله أبو سيف فهو تفصيلى ، ومهم جدا ، ولكنه يدخل فى نطاق تجردى ، مفصول عما هو واقع — لا أريد أن أقول — كما لو كانت كل الأشياء مهيأة لحدوث ما يطالب به .

وفى اعتقادى ، أن ما قاله أحمد عباس صالح من جهة — مضافا إليه ومربوطا بما قاله أبو سيف من جهة أخرى — يتطلبان بصيرة ونضالا جماهيريا مكثفا — بصيرة واضحة بما يحدث وبالأخطار المحيطة ، أما النضال الجماهيرى فهو لوضع البرنامج الذى قدمه أبو سيف موضع التنفيذ .

لى بعد ذلك تعليقان صغيران على ما قاله الأستاذ الحكيم ، وما قاله محمد سيد أحمد .

أن القول بأن كل القوى متفقة — ولو لفظيا — على الاشتراكية والوحدة والحرية ، فهذا لا يمثل الواقع . بل أنه لم يكن يمثل الواقع حتى على عهد عبد الناصر .

ولكن الجديد — الآن — أن اليمين الرجعى قد كشف القناع عن وجهه ، ودخل معركة سافرة للارتداد بمصر ، لا الى نظام تسيطر

فيه الرأسمالية الوطنية ، بمفردها ، بل الى عهد من التبعية للرأسمالية العالمية . وفي هذا كلام صريح نسمعه كل يوم من عناصر هجرت مصر وابتعدت عنها سنين عديدة ، ومع ذلك تفسح لها الصحف مساحات واسعة لتدعو الى العودة الى أحضان الرأسمالية الامبريالية . اذن ، هناك حقيقة واضحة ، وهى أنه لم يعد في الامكان — في هذه المرحلة — وضع شعار تتفق عليه كل القوى . فاليمين الرجعى قد وضع نفسه في موضع معاد للقيمة عيش الشعب المصرى . أما كلمة « الاشتراكية » ، بالنسبة لها فهو يقول نعم فقط حين يحاصر . ولكنه يضيف : « تريد اشتراكية غير متطرفة » . . وهكذا ، فبقية القصة معروفة .

وفيما يتعلق بترويض الثروة العربية ، وما قاله محمد سيد أحمد عن وضعها في خدمة الثورة العربية ، فهذا ، ما نتمنى أن نراه في حياتنا . لكن هناك استحالة ، لأن القوى المدعوة الى وضع الثروة العربية في خدمة الثورة العربية ليست من القوة بحيث تجعل هذا ممكنا . وابتكامل الاقتصادى الذى تحدث عنه أبو سيف وأحمد عباس صالح يمكن أن يتحقق ، فقط عندما يصبح للقوى الوطنية واستحريرية — على مستوى العالم العربى — القوة التى تفرض بها أرائها .

يبقى بعد ذلك ، سؤال موجه الى محمد سيد أحمد ، فما الذى يعنيه باستثمار عوائد البترول لصالح التقدم العربى ؟ هل يعنى أننى اتنازل عن كلمة « الثورة » وأتكلم عن « التقدم » ، أى التقدم حتى فى نطاق نظم رأسمالية ؟ اذا استبعدنا مؤقتا التقدم الاشتراكى ، فإن ما هو حادث حتى الآن ، هو أنه رغم كل الضمانات التى تقدم لم يأت الرأسمال الا بشكل غاية فى الضعف . وهو الأمر الذى بات — حتى — موضع شك لدى اليمين المصرى نفسه . وبالإضافة ، فإن عددا من الاستثمارات يأتى فقط فى مشروعات سريعة العائد : بناء عمارات ، مصنع جيلاتى . . الخ . هذا النوع من الاستثمارات فضلا عن سلبياته التى أشار اليها أحمد عباس صالح ، وفضلا عن أنه يتدخل ليشترى أراضي البناء « العقارات » ، إنما يؤدى الى استحكام الأزمة الاقتصادية فى مصر ، أى أنه لا يحل مشاكل حقيقية . وربما حل مشاكل لبعض الرأسماليين . لكنه لا يحل

مشاكل الشعب . والرأسمالية المستترة نفسها تستنكر هذا لأنه يؤدي الى تضخم وارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية .

أخيرا ، هناك نقطة تتعلق بما أشار اليه أحمد عباس صالح بصدد الثروة العربية . وهي ضرورة التفرقة بين :

١ — الصراع على البترول كمادة خام . وهذا الصراع موجه ضد الدول الرأسمالية .

٢ — وبين قضية توظيف عوائد البترول في مشروعات إنتاجية لصالح التكامل الاقتصادي .

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى يظل هذا الصراع مهمة وطنية في الوقت الحالي . وبالتالي ، فهناك فرق في الأهمية بين النقطتين . وهذا ما يجب أن نؤكد عليه .

■ محمد سيد أحمد :

أرجو أن أوضح نقطة أثارت جدلا وتساؤلات كثيرة ، وهي نقطة الثروة العربية أو الفوائض المالية العربية . طبعا ، لو أخذنا المشكلة في أبعادها الحالية ، فأنى أسلم بكل ما قاله الزملاء في الندوة .

لكن المسألة أكبر من هذا . لأنني ، عندما طرحت مشكلة الثروة العربية ، فقد طرحتها لا في إطار ما يجري حاليا ، أو في إطار المستقبل القريب ، بل طرحتها في إطار مستقبلي . ذلك لأن انتزاع ، أو تصحيح أسعار المواد الخام ، وانتزاعها من الشركات متعددة القوميات ، هذه عملية تاريخية ، تحكمها — في عصرنا الراهن — اعتبارات متعددة جدا . فمثلا ، في ظل الانفراج الدولي الحالي فإن التدخل العسكري ليس مسألة سهلة عندما تقرر دولة ما — بحكم سيادتها — أن تفرض سعرا معيناً بالنسبة للمواد الخام التي تملكها . فهذه ظاهرة تاريخية على جانب كبير من الأهمية . هذا من ناحية .

ولكن ، من ناحية أخرى ، نرى أن انتقال رؤوس الأموال من الشركات المتعددة القوميات الى دول عربية ذات سيادة لا يتم « أوتوماتيكيا » لمصلحة قوى التقدم . وانما من الممكن أن تصبح مثل هذه الاستثمارات أداة للاستعمار الجديد الذى يهدف الى إعادة سيطرته على هذه الدول باشكال مستحدثة . ومن ثم ، فان لهذه القضية — قضية الثروة العربية — وجهان : الوجه النضالى والوجه الرجعى . وعلينا أن نستخلص الجانب التقدمى .

هنا ، ربما يطرح هذا السؤال : لماذا أركز هذا التركيز على هذه الظاهرة . الواقع ، ان ما يدفعنى الى هذا هو أن ننظر الى هذه الظاهرة ، لا كمجرد وجود استعمارى تقليدى فى المنطقة ، بل علينا أن ننظر اليها كمحاولة ، من جانب الاستعمار ، لاستعادة مراكزه فى المنطقة . ولكن علينا أن نستغل انتقال رؤوس الأموال ، هذه ، الى دول عربية ذات سيادة لكى تفتزعها الشعوب من القوى التى تجعل منها أداة للاستعمار الجديد ، ولتكون فى يد قوى التقدم من أجل التنمية العربية .

ان ما الح عليه هو أنه ينبغى أن يتجه نضالنا الى هذا المجال ، فمن الخطأ ، ان ننظر الى فوائض البترول باعتبارها شيئا يخص ، او هو جزء لا يتجزأ ، من اللعبة الرأسمالية العالمية .

ليس نضالنا أن نكون خارج هذه الظاهرة أو هذه العملية ، بل علينا أن نكون فى داخلها لنجتذب هذه « الفوائض » البترولية ونسخرها من أجل الأرض العربية .

ويترتب على هذا ، اننى أعارض كل اتجاه ينظر الى هذه الفوائض ، فقط ، من باب التمنى أو الحلم بها ، أو يعتبرها شيئا مستحيل الانجاز . على العكس ، يجب أن نجعل الاستفادة من الثروة العربية هدفا من أهدافنا النضالية فى المرحلة الحالية . ولهذا أقول للدكتور لطيفة أن كلامى عن الثروة العربية لا يعنى أن نرفض هذه الاستثمارات ، أو أن نتخذ موقفا توفيقيا وتلفيقيا مع المخطط الاستعمارى . ان ما أقصده هو العكس على خط مستقيم .

■ أحمد عباس صالح :

يعنى . . أنا أو افتك ، بعد هذا التحليل ، على رأيك . واعتقد أن « الفريسة » التى يتم حولها الصراع بين القوى التقدمية والوطنية والاشتراكية وبين الاستعمار ، هو هذه الثروة . فكيف يتصور أن نتخلى عنها ! هذه ثروة الشعب العربى ! . . ولا بد أن يكون كفاحنا كله متجها الى استيعابها .

■ أبو سيف يوسف :

لى كلمتان فى موضوع البترول :

اتفق معكم أن كلمة « فائض » أو « فوائض » البترول ، هذه كلمة مضللة . فالواقع ، أنه — حتى باعتراف بعض الأوساط العربية — لا يوجد شيء اسمه فائض الأموال البترولية . وهى لن توجد قطعا ، إذا أصبحت القضية المطروحة هى قضية عمل تنمية لكل البلاد العربية . هنا ربما تحتاج مثل هذه التنمية الى أكثر من هذه « الفوائض » .

النقطة الثانية : هى انه ايا ما كان راينا الشخصى فى نظم بعض الدول البترولية نفسها ، فان هذه النظم — على ما هى عليه — بينها وبين الاستعمار الجديد تناقضات حقيقية ، ليست حادة وعنيفة ولكنها موجودة . وهى تناقضات حول هذه الثروات وكيفية الدفاع عنها ضد تخفيض العملات الأجنبية ، وكيفية استثمارها . الخ . . ومنظمة « الأوبك » تعكس فى حركتها — منذ مدة — بعض هذه التناقضات ، خصوصا ، فيما يتعلق بحق الدول المنتجة فى تحديد — أو رفع — أسعار البترول ، بما يمكنها من مواجهة تحكم دول الغرب فى فرض أسعار منتجاتها الصناعية .

بعد هذا ، من المهم أن نلاحظ ، ان ما يجذب رؤوس الأموال الى مصر من البلاد العربية المنتجة للبترول ، ليس هو وجود اشتراكية فى مصر ، أو عدم وجودها ، لأن الدول الرأسمالية يمكن أن تقرض

أو تستثمر أموالها في بلاد اشتراكية (شيوعية) . والفصل ، هنا ، هو استقرار النظام المعنى ، وتوافر عدد من الظروف الموضوعية — في البلد المعنى أيضا — التي تسهل عملية الاستثمار . وقد قرأت ، منذ مدة ، مقالا لاقتصادى مجرى جاء فيه أنه لو أعلن الاتحاد السوفيتى الروبل عمله قابلة للتحويل لتدفقت على البلاد الاشتراكية رؤوس الأموال من البلدان المنتجة للنفط .

اذن ، ما هو مطلوب لجىء الاستثمارات هو استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى . لكن كلمة « الاستقرار » يمكن أن تفهم بأكثر من معنى . وما يتصوره البعض عندنا استقرارا لا يتصوره بعض الاخوة العرب كذلك . وأضرب مثلا لذلك الندوة التي عقدت منذ سنتين في الكويت ، لدراسة قضية عائدات البترول . ففي الأحاديث التي دارت بين عدد من الاقتصاديين المصريين وبين عدد من الاقتصاديين والماليين الكويتيين ، سأل الجانب المصرى عن المعوقات التي تحول بين الممولين العرب ، وبين التوسع في استثمار رؤوس أموالهم في مصر . فأجاب الاخوة الكويتيون بأن هناك أكثر من سبب راحوا يعددونها . ولكنهم قالوا : انه في مقدمة هذه الأسباب حملة الرأسمالية الطفيلية على القطاع العام ، وما يشاع عن بيعه . . الخ فهذه الحملة — في نظر الاقتصاديين العرب — لا تسهل عملية تدفق رأس المال العربى ، لسبب بسيط هو أن كل مهول عربى مستنير يعلم أن نشأة وقيام القطاع العام في مصر ترتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ نضالى بأكمله للشعب المصرى ، وإن الشعب المصرى ليس من السهل أن يفرط في القطاع العام ، وأنه سيقاوم تصفيته ، وعندئذ لن يكون هناك استقرار — أى الاستقرار المطلوب — لاستثمارات ضخمة وجادة .

■ توفيق الحكيم :

من الواضح أن الكلام الذى سمعته من اخواننا الحاضرين ، أن مسألة الحرية والاشتراكية والوحدة لا يمكن الفصل بينها كلها الواحدة عن الأخرى فصلا تاما ، لأن الثلاثة مثل الأواني المستطرقة . تضع الماء فيسيل في جميع الأواني الأخرى ، في وقت واحد ، وفي مستوى واحد . فإذا تكلمت عن الحرية — مثلا — ستجد أن

الحرية أدت بعملية آلية الى النفوذ الى الاشتراكية نفسها . الا أنك ستقول : ما العلاقة بين الحرية والاشتراكية ؟ وبأى طريقة نصل الى الاشتراكية ؟ هل عن طريق الحرية أو عن غير طريق الحرية ؟ فهنا ، ندخل في كيف نوجد قوة اشتراكية داخل مجتمع ، ونحن نتكلم عن الأخطار التي تتعرض لها الاشتراكية في بلادنا ، بنمو رأسمالية وافدة من ثراء ؟ ومن أموال كثيرة ، بدون أن نتكلم — في الوقت نفسه — عن الاشتراكية نفسها هل هي موجودة ومجسدة في المجتمع أو غير مجسدة . أين هي ؟ أين الممثلون الحقيقيون للاشتراكية ؟ إذن ، هذا كلام مثقفين جالسين على موائد لكتابة مقالات . ولكن لا يوجد هيكل حقيقي مجسد لكلمة الاشتراكية . . إذن ، كيف توجد الاشتراكية كتجسيد ؟

أما منا ثلاث طرق : أما عن طريق الديمقراطية بالمفهوم الليبرالي ، بمعنى ، أن يكون هناك حزب قوى يستمد قوته من أصحاب المصلحة في الاشتراكية ، أي من الشعب لأنه الأغلبية . وأما أن يكون عن طريق ما نسميه بالديمقراطية الشعبية . وهنا ، لابد من توضيح أن كلمة « الديمقراطية الشعبية » بدون الديمقراطية الليبرالية تعني شيئين : أما ثورة اجتماعية وأما ثورة عسكرية ، لأن المرادف ، أو المبادل ، الموضوعي لكلمة ديمقراطية ليبرالية هي ديمقراطية شعبية . والديمقراطية الشعبية كيف تأتي الا عن طريق انقلابات جذرية : أما عن طريق ثورة حقيقية تشمل الشعب كله مستندة الى قوة ، وأما عن طريق قوة عسكرية ، وأما عن طريق قوة حزبية . إذن ما هو الطريق الذي — في بلاد مثل بلادنا — يمكن أن يجسد فكرة اشتراكية تناضل من أجل حقوق الطبقات التي ستحرم من حقوقها اذا حصل ثراء عم المجتمع عن طريق أموال كثيرة وافدة أو بسبب نشاط رأسمالي . . إذن ، يبقى السؤال . . كيف نصل الى تجسيد القوة التي ستناضل من أجل حقوق الطبقات الكادحة . هذا موضوع .

الموضوع الآخر . عندما تكلمنا عن الوحدة والاشتراكية والحرية ، وقلنا أن هذه — على قدر الامكان — متفق عليها ، فإن المقصود « بالمتفق عليها — هنا — أنه متفق عليها لا من حيث الموضوع ، ولكن متفق عليها من حيث الشكل وهذا يحدث ، حتى مع المنافقين . لأن هذا النفاق موجود في كل الدنيا : ففي أول كل ثورة دينية ،

أو ثورة اجتماعية أو سياسية ، تجد أناسا انضموا اليها . . لماذا ؟ انضموا باللفظ . لأنه لا يوجد بديل . لأنه اذا فرضت أن هناك جماعة لا توافق الآن على كلمة الاشتراكية والوحدة فسوف نسألهم ماذا يريدون ؟ ما هي شعاراتكم ؟ هم لا يستطيعون الاجابة . سوف يقولون لك : نحن اشتراكيون ، لكن « اشتراكية دينية » الدين توجد فيه اشتراكية . . اذن ، هم لم يرفضوا كلمة الاشتراكية ، لأنه لم يقدم لهم البديل . فاذا وجد البديل ، فسوف يقولون لا . . لا نريد كلمة الاشتراكية اطلاقا . . لقد حددوا موقفهم . ولكن هذا لم يحدث في أى بلد . انما هم يلوون عنق الاشتراكية ليدخلوها في شيء آخر . والمثل الذى يحضرنى هو الثورة الفرنسية . فقد كان لهذه الثورة مبادئ ، ثم انقلبت الى امبراطورية في عهد نابليون . ومع ذلك ، فان نابليون يقول لك نحن ندين بمبادئ الثورة الفرنسية ، ولكن كيف وهو . . الله انت امبراطورا ؟ . . وله تاج ، وقوة عسكرية يستخدمها في الفتوحات ؟ الواقع انه امام تيار الثورة الفرنسية لا يستطيع أن يتنكر تماما لمبادئ الثورة الا اذا كان عنده مبادئ أخرى . فلسفة جديدة . ولكن ، لأن فلسفة الثورة الفرنسية قوية ، من حيث شعبيتها ومن حيث قيمتها الحقيقية ، فهو يفعل ما يشاء ويلبس كل الملابس ، ولكن أيضا باسم مبادئ الثورة . فاذن ، من جهة الشكل ستجد الى — ابد الدهر — أناسا يرفعون الراية الشائعة التى تريدها الشعوب كلها . ولكنهم يفعلون ، فى التطبيق ، بخلاف هذا . وهؤلاء الناس يسمونهم « بالمنافقين » . اذن ، انا أتكلم من وجهة نظر الراية ، وليس من وجهة نظر المضمون الحقيقى . لأن المضمون الحقيقى ليس مرفوضا عند بعض الناس — فحسب — فى البلد الواحد بل انه لن يناسب شعوبا أخرى ، فى بلاد أخرى .

فاذا قلنا « الوحدة » ، على سبيل المثال ، واذا استعدنا تشبيه الاوانى المستطرفة ، من حيث أن كل شعار من الشعارات الثلاثة يقود الى الآخر . فهنا نسأل : هل أتكلم عن اتحاد فى المبدأ ولا أتكلم عن الاتحاد السياسى أو الاقتصادى . فمن حيث المبدأ ، هناك بلاد تشعر بأن سكانها أولا قليلون ، والشعور الدينى هناك هو الأساس . وفى الوقت نفسه ، لا توجد عندها مشاكل ، اقتصادية ولا ثقافية تماثل شعوبا أخرى . يعنى ، سنجد فى العالم العربى بلادا لا يمكن أن تثبت فيها اشتراكية بمفهومنا ، لأن العدالة الاجتماعية

هناك موجودة ، ولا يمكن أن تقيم هناك اشتراكية الا اذا كنت انت ستقضى على النظام الثقافى القائم . مثال ذلك ، فى بلاد كالكويت ، عندما تقول بأن صائد السمك يمكن أن تؤمن له مبلغ ١٠٠ جنيه فى الشهر ، ففى هذه الحالة سيكون له من الدخل المرتفع ما يجعله يتخلى عن عمله . وهنا سوف تضطر الى أن تأتى بأيد عاملة من بلاد أخرى . فاذن عندما نتكلم هناك عن « عدالة اجتماعية » تجد أنها قد لا تتناسب مع هذا البلد أو ذلك ، لأنه ليست هذه هى مشكلته وإنما هى مشكلتنا — لأن الشعب عدد سكانه كثير وفقير ، وموارد انتاجه قليلة . فاذن ، الاشتراكية لها معنى غير ما تستطيع أن تقوله فى بلاد أخرى .

أيضا ، اذا قلت الوحدة . فلا بد أن تكون هناك وحدة تكاملية فى الاقتصاد ، ولا بد أن نقول للبلاد العربية أن هدفنا — نحن باعتبارنا دولا عربية — لها هموم واحدة ، وتعرض لمحاولات دول أجنبية للسيطرة عليها ، ولم تأخذ حقها من التقدم ، أن تتعاون وتتحد وتتكامل اقتصاديا لتكون بيننا وحدة هدف . ولكن لا أتصور أن تكون بيننا وبينها « وحدة » فهم للاشتراكية بالمعنى الذى نفهمه نحن فى مجتمعنا الففسير .

اذن ، فالمسألة فى المعانى ، هنا ، تختلف . كذلك الأمر فى الحرية . وأن المعنى الواحد يختلف حتى فى بلادنا نفسها . لأننا نجد ما يسمى بالرجعيين أو اليمينيين . فاذن ، لا نتكلم الآن عن المفهومات أو المضامين . لأن المضامين ، هنا ، تختلف باختلاف حاجة كل مجتمع . فاذنا تحدثنا عن البلاد العربية — ككل — لنحدد ملامح المستقبل ، فينبغى أن يكون مفهوما أن هذا يعنى البحث عن العنصر المشترك بين جميع هذه البلاد وليس توحيد مفاهيم الحرية والاشتراكية . الخ والعنصر المشترك — كما سبق أن أشرت — هو أن البلاد العربية تمثل كتلة كبيرة فى المجال الدولى لها حضارتها ، ولها الآن ثرواتها ، ولا بد أن تطرح على نفسها هذا السؤال : كيف تستخدم هذه الثروة ؟ هنا ، ستعمل كل دولة عربية على أن تتفهم حاجات الدول العربية الأخرى . فاذنا وجدت دولة أن الاشتراكية عندها لها مفهوم دينى صرف فهذا شأنها ولن نعارضها . لكن ، فيما يتعلق بمصر ، فسنجد أنه الى جانب المفهوم الدينى ، لا بد من

توضيح مفهومات مدنية أخرى مرتبطة بمبادئ اقتصادية محددة .
اذن ، فالتفاهم بين الدول العربية لن ينصرف الى تحقيق تفاهم
على وحدة المضامين ، بل الى وحدة الهدف ، بالمعنى الذى أشرت
اليه الآن .

ولكن اذا تكلمنا عن مصر ، وعن المستقبل ، فان السؤال الذى
يثار هو : هل نحن جادون فى اقامة الاشتراكية ، أم أنها لفظ من
الالفاظ التى اعتدنا على تداولها .

فإذا كنا جادين ، فلا بد أن نحدد من هم المستفيدون من الاشتراكية .
هم الأغلبية — أى الطبقات الكادحة — هم ليسوا العمال فحسب ،
بل أيضا الموظفون الذين يعانون من الغلاء وصعوبة المواصلات .
هم كل الذين نرفع مستواهم الى مستوى لائق جدا يتناسب مع
مجهودهم فى الانتاج .

وإذا كنا جادين فى الاشتراكية ، فلا بد أن نسأل : من الذى يدافع
عن حقوق هؤلاء الناس ؟ هل هى الدولة ؟ ومن هى الدولة ؟ الدولة
هى مجموعة مؤسسات . ولا بد أن تكون هذه المؤسسات منسجمة فى
اتجاه واحد . وإذا اتفقنا على أن مؤسسات الدولة هى التى تدافع
عن حقوق الأغلبية وتعمل على رفع مستواهم ، فهل يمكن أن تسمى
هذا شيئا غير الاشتراكية ؟ ان شعار الدولة هو الاشتراكية .

لا بد ، بعد ذلك ، من أن تتجسد الاشتراكية فى شيء . ولكن كيف
ومن أى طريق ؟ . .

فى اعتقادى لا يوجد غير طريقين :

الأول : عن طريق الديمقراطية الانتخابية . هنا ، ستقوم جماعة
تمثل الشعب وتقتنه بأنها تدافع عن حقوقه ومستواه ، فإذا وثق
بهم ، أصبح لهم مقاعد تستطيع أن تصل الى الضغط على الحكم
بما يجعل النتائج ممكنة .

الثانى : عن طريق الديمقراطية الشعبية . ولكن كيف تأتى
الديموقراطية الشعبية التى تشمل الشعب كله ؟ كيف نجمع ٣٠

مليوننا عن عمال وفلاحين ؟ ان هذا يحدث اما بثورة اجتماعية ،
واما بثورة عسكرية .

فلا يوجد غير هذين الطريقتين او .. دلونى على طريق آخر ؟ !

ومع ذلك ، اريد ان اختار او ان اقول برأى حاسم .. انمسا
أضع المشكلة ، وهى ضرورة تجسيد الثورة التى تمثل ٣٦ مليوننا من
الشعب وتتكلم بلسانهم . فكيف نأتى بهذه القوة ؟

اذا قلت : اما عن طريق العنف ، او عن الطريق الليبرالى ، فهذا
يعنى أن هناك طريقتين لا ثالث لهما . عن طريق ضغط شعبى وهو
القوة ؟ لكن ، ما هى القوة التى ستفرض هذا ؟ وكيف تأتى فى نظام
مؤسسات معينة موجودة اليوم ؟

ولكن — أيضا — وفى بلاد كبلادنا — اذا حلت عناصر هذا البلد ،
ستجد أنها تقوم على العاطفة الدينية اكثر من أى بلاد أخرى . وعند
تأمل هذا الواقع (العاطفة الدينية) سوف نرى أنه توجد عناصر
درجت على الاتجار باسم الدين ، والدين منها براء . وهى تحاول
أن تتغلغل فى صفوف الطبقات الشعبية مستغلة تفشى الامية فى
صفوفها . فاذا قلنا : الاشتراكية عن طريق القوى الشعبية ، فان
هذا سيفترض مقدما مستوى معين من الوعى الثقافى . اذن ، لا بد
أن الامية تزال . فاذا ازلت الامية ، فكم من الزمن يلزم لازالة
الامية ؟ فاذن ، نحن نتكلم الآن وننسى عنصر الزمن . فهل عندها
نضع ملامح مصر اليوم ، نعنى ملامح مصر فى مستقبل بعيد نقدر
له ٢٠ او ٢٥ سنة ؟ أم نحن ننظر الى السنوات الخمسة القادمة ،
وبعد ذلك لاتهمنا الرؤيا البعيدة .

على كل حال ، اذا كانت الرؤيا البعيدة ، فنحن نجهز لها الآن ،
بمحو الامية والارتفاع بالمستوى الثقافى للشعب . عند ذلك ، ربما
استطاعت أن تجد طريقة للثورة الشعبية ، فالشعب نفسه يستطيع
ان يقوم بثورة . ولكن — والعكس هنا صحيح أيضا — أن الشعب
مع التنور يستطيع ان يصل الى الحكم ، او الى ان يسمع صوته
عن طريق ديمقراطية عادية لو كان لديه الوعى . ويستطيع ان يأخذ

أغلبية ، كما كاد يحدث في فرنسا ، أو كما هو حادث أو يحدث في إنجلترا ، أى عن طريق حزب يأخذ أغلبية ، ويستطيع ، بالتالى ، أن يغير الأوضاع .

اذن فنحن — في الواقع — في دراسة ملامح مصر ، لابد أن تكون لنا رؤية واضحة : كيف نصل الى تجسيد اشتراكية تدافع عن حقوق الطبقات التى ستجد ثروة وافرة تأتى من رأسمال عربى سيدخل أو من رأسمال أجنبى . فهذه الثروة التى ستأتى ، لن تستطيع منعها . لأنه أين ومن هى القوة التى ستقول لها لا تأتى ؟ ثم أنه ليس عندها القوة . كل ما يمكن قوله ان هذه الثروة اذا وجدت فيجب الا تدخل في جيوب ناس دون ناس . ويجب الا تدخل لتكون هناك شقق يشترىها البعض بـ ٢٠ أو ٣٠ ألف جنيه . من الذى يفعل هذا ؟ أو يصنع « ديكور » بمثل هذا المبلغ أو أكثر ؟ اذن العملية ان هناك نقودا . هذه النقود لا تستطيع انك تمنعها . هى كالظواهر الجوية .. امطار تأتى .. لكن هذا المطر تستطيع ان تستغله بأنك تضع له أحواضا ، بدلا من أن ينزل ويجعل الشوارع موحلة ، تستطيع ان تستغله . فاذن ، المشكلة ليست في هذه الأموال . المشكلة في كيف نجعل هذه الأموال أمطارا مباركة تسقط على أكبر عدد ممكن من الناس الذين يمثلون صناع هذه الثروة .

واذا جاءت هذه الاموال الى البلد فعلى أى صورة ؟ فان العمال هم الذين سينتجون والطبقات المتوسطة ستعمل وتحسن أحوالها ، ولكن توزيع الارباح سيكون غير عادل .. ففى هذه الحالة أين هو الذى سيتكلم باسم هؤلاء ؟ .

اذن ، مرة أخرى ، نكون قد عدنا الى كيفية نظام الحكم نفسه . هل هو نظام حكم مرتبط بالحرية أم غير مرتبط بها ؟ . فالعملية — مرة أخرى — أوانى مستطرفة .. فاذا وصلت الى نظام حكم ، فهذا يقودنا الى الكلام عن الحرية ، حرية هذا النظام ، أو عدم حريته .. وهل هذه الحرية تسمح بأن جماهير الشعب تعبر عن نفسها أم لا .. وبعد ذلك ، ممكن أن تصل الى أن أصحاب المصالح ، من ملايين العاملين والكادحين ، لن يتمكنوا من تنظيم أنفسهم للحصول على أكبر ما يمكن من المكاسب . وكل هذا قريب جدا ،

وتحت اليد ، وتحت النظر ، لانتنا في غضون سنوات قليلة سنجد أن هذه المشاكل تطرح نفسها . الآن نجد أن طبقات كثيرة محرومة من أبسط مظاهر الراحة وغير ذلك من قضايا الاطعام أو الملبس . فما هو الطريق ؟ كل هذا يجب الكلام فيه . وأنا هنا لا أحل ، وإنما ، اقرر وقائع لابد أن ننظر اليها بعين الوضوح ، لأنها مسائل عملية جدا لا تمس الشعب الكادح وحده — كما قد يخيّل اليّنا — ولكنها ستمس حياتي وحياتك وحياة كل واحد منا .

■ لطفى الخولى :

إذا سمحتم ... بعض النقاط .. نحن متفقون على نقطة هامة جدا هي أن المستقبل في بلدنا ، كما نتصوره ، هو استمرار لحركة التحرر الوطنى المصرية في جميع مراحلها . ونحن لا نقف عند مرحلة دون مرحلة ، ويلاتانى ليس هناك انقطاع في تاريخ الشعب المصرى . ومن هنا ، يأتى قولنا بأن ثورة ٢٣ يوليو على الرغم مما فيها من سلبيات ، تمثل — بالنسبة لما قبلها — خطوة انتقال الى الامام . والجمود عند ثورة ٢٣ يوليو ، هو أيضا جمود عن التطور الى الامام . والمفروض أن أى نقلة مستقبلية يجب أن تكون أكثر تطورا من ثورة ٢٣ يوليو ، والا يعد الامر انتكاسة .

هذا الاستمرار يعنى — أول ما يعنى — اختيار مسار التطور نحو المستقبل . لأن هذا الاختيار — من جديد — هو الذى يحدد ليس فقط ترتيب البيت الداخلى المصرى ، اجتماعيا ، وسياسيا ، والقيم التى يقوم عليها ، ودرجة الثقافة ... الخ . وإنما ، أيضا ، هو الذى يحدد ، فيما بعد ، اختيارنا العربية ، وبالتالي ، موقفنا من الثورة العربية ومن الثورة العربية — فى نفس الوقت — ومن الوحدة الوطنية . كما يحدد موقفنا العالمى من قضية الصراع والتعايش بين العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى ، وموقفنا من الامبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد والصهيونية .. الخ .

أيضا ، أوافق الاستاذ توفيق الحكيم ، واظن أننا كلنا متفقون حول ما سماه بسياسة الأوانى المستطرفة للشعار المثلث :

الوحدة والحرية والاشتراكية ، وهو ما يمكن أن يسمى « بجدلية »
الوحدة والحرية والاشتراكية ، وأن اثلاثة يمكن أن يؤثر احدهما
على الآخر . لكن تبقى — مع ذلك — ملاحظتان :

الأولى : .. ان هذا الشعار عام ، ولا يشمل المرحلة المستقبلية
القريبة المدى ، وإنما يشمل مجمل حركة تطور بعيدة المدى .
الدليل على ذلك قضية الاشتراكية . فليس هناك وهم لدينا في أن
ثورة ٢٣ يوليو خلقت مجتمعا اشتراكيا . ليس صحيحا أن هناك
مجتمعا اشتراكيا . ذلك أن النضال من أجل الاشتراكية عملية
طويلة المدى ، متعددة المراحل ، تستدعي تغييرات اجتماعية
واقتصادية وسياسية ، وتغييرات في القيم وفي مستوى الثقافة .

ولا يمكن القول أيضا ، أنه يوجد في العالم العربي نظام اشتراكي،
حتى الآن . وإنما يمكن القول بأن هناك نوعا من حركة التقدم
الاجتماعي المعادية لطريق التطور الرأسمالي ، بعد ما ثبت ،
خصوصا في العالم الثالث ، فشل الطريق الرأسمالي في مواجهة
التخلف الاجتماعي والاقتصادي .. الخ . وفي بطن حركة التنمية
المصاحبة له ، بل وفي استحالته بالنسبة لظروفنا . ليس فقط في
ظروف مصر أو العالم العربي ، وإنما في العالم الثالث ككل . وهذه
هي حصيلة التجربة العالمية التي يجب أن نتيقظ لها والا كنا نعادي
حركة التاريخ ، وبالتالي يمكن أن نسير الى انتكاسه .

لكن ، يجب ألا تكون رؤيتنا لهذه الشعارات جامدة ، وإنما
بطريقة ما حدث وما يحتمل أن يحدث من تغييرات في الحياة ، هي
دائمة التجدد والتطور . ومن هنا ، يجب أن نرى حركة هذه
الشعارات باعتبارها — في الواقع — حركة التحرر الوطني
الديموقراطية .. ومن هنا ، لا اعتقد ، وربما قد اختلف مع بعض
الزملاء — وأنا انتمى الى المدرسة الاشتراكية العلمية التي ترى
أن هدفها في النهاية هو تحقيق الاشتراكية ، اقول لا اعتقد أن
ما هو مطروح — الآن وفي المستقبل القريب — هو اقامة النظام
الاشتراكي . ويجب ألا يكون لدينا وهم في هذا الشأن إذ أن مرحلة
النظام الاشتراكي هي مرحلة بعيدة المدى — لكن ليس معنى هذا

اننى امتنع عن أن اكون قوة فاعلة ومتحالفة مع كل القوى المستقبلية والمتجددة والمتقدمة والمعادية للامبريالية والصهيونية والاستغلال الرأسمالى ابشع ، بل وأيضا للاستغلال الاقطاعى بقيمة التى لا تزال سائدة فى كثير من مناطق الوطن العربى .

ومن هنا ، فإنه فى رؤية المستقبل ، من خلال الترابط الجدلى بين مكونات الشعار المثلث « الحرية ، الوحدة ، الاشتراكية » يجب أن نضع فى الاعتبار ما يلى :

١ — عندما ننطلق ، يجب أن ننطلق من الحفاظ على الايجابيات التى تحققت وتطویرها . ايجابيات مثل بداية الانتقال من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى — تكوين القطاع العام كاداة أساسية فى عملية التنمية — المحافظة على الاستقلال السياسى والاقتصادى للبلاد — التمسك بالبعد الذى أعطته ثورة يوليو للنضال وهو البعد العربى ، بجانب البعد المعادى للامبريالية والصهيونية .

٢ — أن نعمل على الجبهة الثقافية فى صفوف الجماهير لنصلى قيم الاستغلال والانتكالية التى ترسبت فى الوجدان العام . . الخ . لكن يجب أن نضع فى الاعتبار ، أيضا ، فى انطلاقتنا ، سلبيات التجربة ، وبالتالي يجب أن أعالجها واتخطاها ولا اقنع فى تكرارها . ويخيل الى أن هناك اتفاقا تاما على أن أهم سلبيات وأخطر سلبيات ٢٣ يوليو هى غياب ما سمي بالديموقراطية الحقيقية المتفقتة مع درجة التطور الاجتماعى والاقتصادى فى هذه البلاد . ونتج عنها قيام أجهزة القمع ، ونتج عنها الطابع الفردى للحكم . والطابع الفردى للحكم هنا ، ليس نقدا لعبد الناصر . وانما لأسلوب فى الحكم لأن عبد الناصر — كشخص وقيادة — ليس هناك جدال فى أنه كان أكثر تقدما من نظامه ومن حكمه الفردى ، لكن ذلك لم يدفع حركة التطور . على العكس قيد من حركته ، وقيد من هذا الاستمرار .

٣ — أنه لابد أن نلاحظ الظروف الجديدة التى تحيط بالعالم ، وتحيط بمصر والعالم العربى . من هذه الظروف ، أن اضع فى اعتبارى ، أن مصر الان تتزايد بمعدل من ٨٠٠ ألف الى مليون

فرد كل سنة . وهذه قوة بشرية ضاغطة تطلب حقها في الحياة ، وحقها في المشاركة في ادارة شئون البلاد . وانه من غير المعقول ان المليون شخص الذين يزيدون كل سنة ، ممكن ان يكونوا مستثمرين في بنادق ، او ينالون بركة الرأسمالية الطفيلية . أيضا ، يجب ان اضع في اعتباري ، الثورة الضخمة التي تميز أواخر الستينات ، وما بعدها ، وهي ثورة العلم والتكنولوجيا ، وتأثيرها الضخم في بلد — كمصر — الامية فيه لا تزال تلتهم بظلامها حوالي ٧٢ في المائة ، وأكثر من ذلك على مستوى العالم العربي ككل .

٤ — انه في الظروف العالمية الجديدة ، ظروف الانتقال من الحرب الباردة الى التعايش مع الصراع في نفس الوقت ، لابد من العمل لدرء خطر الحرب النووية ولخاطر سببية ما يمكن ان نسمة بثورة العلم والتكنولوجيا واستخدامها ضد الانسان بدلا من ان تكون في خدمته .

٥ — يجب ان نضع في الاعتبار ما يسمى بالثروة العربية . وسواء شئنا أم لم نشأ ، فإنه يوجد — الآن — وضع جديد ليس له سابقة في التاريخ الانساني . وهو ان بلادا متخلفة اقتصاديا ، أصبح لديها في ظروف تاريخية معينة ، وفي حدود جغرافية معينة ، وفي مواجهة تحديات مشتركة ، نقول : أصبح لها طاقة ، وثروة ضخمة قادرة على تغييرها ونقلها نقلة حضارية . لكن نتيجة لابنيتها الاجتماعية ، ولابنيتها السياسية ، ولتخلفها الاجتماعي والحضاري تعجز عن

■ توفيق الحكيم :

الثروة ، عندما تتواجد في بلاد ليس فيها انتاج صناعي وزراعي ، هذه البلاد تفاجأ في الواقع بوضع لم يكن له مثيل في الكون . فالمعروف ان الثروات تتكون نتيجة عمل منتج لحضارات سواء ، كانت هذه الحضارة تنتج المال في بلادها أو باستغلال بلاد أخرى .. اذن هناك عمل وجهد . ولكن عندما تجلس ، ويأتي لك خاتم سليمان بثروة طائلة ، فهذا ، كما نقول ، يحدث لأول مرة في التاريخ .

■ لطفى الخولى :

نحن لانستطيع الانعزال عن هذه الظاهرة ، ظاهرة الثروة العربية والا نكون اعداء انفسنا واعداء التطور .. وهنا عنصر اليوتوبيا .. فى كلام الدكتور لطيفة ، وليس فى كلام أبو سيف . لأن اليوتوبيا هو أن نتجاهل هذا العنصر الموجود بايجابياته وسلبياته ، والنضال هو كيف يمكن أن نخفف — الى اقصى حد — ممكن من سلبيات هذه الظاهرة ، وأن نستفيد من ايجابياتها .

وفى هذا ، فنحن مقدمون — شئنا أو لم نشأ — على مرحلة جديدة ، هي لصالح الجميع ، بما فى ذلك البرجوازية الجديدة النامية فى هذه البلاد . لأنه ، كما قال ، محمد سيد أحمد فان بعض هذه البلاد لن تستطيع بكل أموالها أن تطور نفسها ، بل على انعكس ستقود نفسها داخل حدودها الى كارثة . صحيح ، أن هذا الوضع الجديد ستلازمه أنواع واساليب جديدة من الصراع والتعايش ، لكن هذا لا يمنع من قيام التكامل العربى الذى يفيد كل الطبقات الاجتماعية القائمة حالياً فى العالم العربى ، أيا كان موقفها الاجتماعى والسياسى . أقول ، أنه لا مفر من التعايش والصراع ، وأن تقبل القوى البرجوازية هذا ، لأن عدم قبوله يعنى أن يتحول التطور العربى الذى لا يمكن وقفه من تطور ذى طبيعة سلمية الى تطور ذى طبيعة عنيفة لتغيير كل هذه النظم . واعتقد ، أنه كما أننا واعون بذلك ، هم واعون أيضاً به . ويجب أن نضع فى الاعتبار — بالإضافة الى ما تقدم — هذه النقطة وهى أن هذه البلاد ليست كتلة صماء . هناك قوى جديدة تنمو داخل هذه المجتمعات وهى بورجوازية مستنيرة ، كما كما ظهرت فى ندوة الكويت التى تكلم عنها أبو سيف ، وكما ظهرت فى انتخابات البحرين وبعض البلاد .

ان كل هذا ، يعنى أن هذه المجتمعات ليست راكدة . وإنما الذى يحدث فيها — نتيجة التطور الاجتماعى والثروة — نوع من الافرازات الاجتماعية الجديدة التى تواكب درجة تطورها . وهذه القوى هى ، أيضاً ، قوى مواتية لحركة التقدم ككل .

٦ — من أهم هذه القضايا ، قضية كيف يمكن أن يقوم نوع من الاطار الوحدوى العملى وليس الدستورى . ليس مهماً ، الآن ، قضية الوحدة الدستورية ، وإنما يجب أن يتجه الجهد الى أمرين :

١ — العمل لبناء تكامل اقتصادى ، هو مفيد للجميع ، بما فى ذلك الرأسمالية المنتجة ، وليست الطفيلية ، فى العالم العربى ككل .

٢ — كما يجب أن يتجه الجهد الى الحركة الديمقراطية التقدمية من أجل وحدتها فى العمل ، وعدم دخولها فى مغامرات يمكن أن تضرب مجمل الحركة .

ومرة أخرى ، أريد أن أقول ليس المطروح الآن إقامة نظام اشتراكى فى مصر أو فى البلاد العربية ، إنما هذا على المدى الطويل . والمطلوب الآن هو تعرية وتصفية الرأسمالية الطفيلية فى العالم العربى ، وبالذات فى مصر .

٧ — يجب العمل لنقل المجتمعات العربية ، بما فيها مصر ، من المفهوم الاقطاعى المتخلف — بل الى ما قبل الاقطاع القبلى وكما نشاهد فى أحداث لبنان الآن — الخ الى المفهوم الصناعى الرأسمالى المستنير . وفى هذا ، يمكن أن تلعب القوى الاشتراكية ، بقيمتها ، عملية ترشييد مستمر . هذه العملية هى تحريك وتخصيب وتفاعل مع نمو الطبقة العاملة وترابطها العضوى مع حركة المثقفين الثوريين .

وهذا يدفعنا الى أن نؤمن بقضية أخرى لا تقل أهمية فى المستقبل، وهو أن تكون الديمقراطية المطلوبة ليست ديموقراطية « ذات حول » . لأن غياب الديمقراطية لا يعنى انشاء ديموقراطية ذات حول ، بمعنى أنها ليست الا ديموقراطية الطفيليين ، وديموقراطية اليمين . وإنما يجب أن تكون ديموقراطية التعبير عن أوسع الجماهير ، والقوى المستنيرة ، طالما كان موقفها الاجتماعى نحو التغيير ، باستمرار ، الى الأفضل ، وليست ديموقراطية التنفيذ ، أو الديمقراطية الشكلية التى تتاح فيها « الحريات الشكلية » نتيجة علاقات القوى .. الخ .

هنا ، نلاحظ فى قضية الديمقراطية ، أن هذه الطبقة الطفيلية الرأسمالية ، ذات القيم الاقطاعية ، لا تريد ، ولا تسلم بمبدأ المشاركة الجماهيرية ، وعلى قدم المساواة مع القطاعات الشعبية .

ومع ذلك ، فهذه الفئات الطفيلية تبحث باستمرار عن سيد لتخفى نشاطها خلف واجهته . وقد حدث هذا أيام عبد الناصر ، فقد كانت تبدو كما لو كانت تنتظر الأوامر من عبد الناصر ، وتنتظر قرارات عبد الناصر ، وتنتظر القيادة العلوية ، ثم تسير — بعد ذلك وفق مصالحها واتجاهاتها هي مترجمة كل شيء في الواقع لصالحها وحسب . نفس الأمر نجده ، الآن ، مع الرئيس السادات ، فهم يريدون أن يكرروا مع السادات ما كرروه مع عبد الناصر . وكان سببا من أسباب سلبية التجربة هو الانتظار أيضا للقرارات العلوية ، وعدم التحرك إلا بالقرارات الإدارية من فوق . وعلى سبيل المثال : تجد أن كاتباً من الكتاب ممن يدعون إلى الحرية يبدأ مقاله ، بأنه أمر الرئيس السادات . . قال لى الرئيس السادات . . أو حسب تعليمات وتوجيهات الرئيس السادات . . ويريد أن يدخل في ذهن أولاً — لمصلحته الشخصية ولمصلحة طبقته — أنه قريب إلى السلطة ، وبالتالي ، كلامه هو نوع من الأمر والتوجيه . الخ . وهدفهم من هذا ، اغراق السلطة نفسها ، وقفل المبادرات على الجماهير ، على اعتبار أن هذا هو رأى السلطة .

تبقى هناك نقاط سريعة :

الاستاذ توفيق الحكيم ، تكلم عن أن الاستقلال السياسى كان مطلباً عاماً ، وأن كل القوى كانت متفقة عليه وأنا أوافقه ، على ذلك . لأن الاستقلال السياسى فى ثورة ١٩ كان أيضاً مطلباً يتفق مع مصلحة القوى البرجوازية الوطنية النامية ، لتستقل بالسوق المصرى ، وبالتالي ، كان اخراج الانجليز ، وضرب سيطرتهم على السوق ، كل هذا لم تكن مطالب للجماهير الشعبية فقط ، وإنما أيضاً للرأسمالية الوليدة الوطنية .

لكن بعد ذلك — كما تقول أنت — عندما دخلت المسائل إلى قضية التمايزات الاجتماعية فى الداخل ، وعندما طرحت ضرورة الاستقلال الاقتصادى ، بالاساس ، بما يضرب للرأسماليين من علاقات مع الاحتكارات الأجنبية ، وبما يغير من علاقات القوى الاجتماعية بين الطبقات ، كان لهم موقف محدد . وهنا ، اختلف معك فى أن موقفهم لم يكن فى الاساس موقف المسائرة للاشتراكية ، فهذه بعض الاتجاهات المناققة التى أرادت أن تلعب دوراً سياسياً

واقصاديًا لكن القوى الحقيقية الرجعية وقفت موقفًا مضادًا وصريحًا لكل فكرة أو اتجاه يمت للاشتراكية ، واصطدمت اصطدامات واقعية وعنيفة .

وهنا ، اتفق مع الدكتورة لطيفة الزيات في أنه لم يعد من الممكن القول أن الكل في ٢٢ يوليو ، يريد حرية ووحدة واشتراكية . ويجب ألا نقع في هذا الوهم ، خصوصًا ، وأن هذه القوى المناوئة لحركة التقدم — عموماً — هي قوى ضعيفة ومعزولة ، وتحاول الآن التسرب إلى الحركة الشعبية لافسادها . وبالتالي ، يجب عزلها كعزل الميكروب . ولا نستطيع أن نتغاضى عن هذا الخطر ، لا باسم الحب ولا باسم عدم الحقد كما يقال ، فهذه قضية اجتماعية أساسية ، لا علاقة لها بالنوازع الأخلاقية .

وفيما يتعلق بما أثر عن قضية الوحدة العربية ، لا أريد أن أدخل في غدلكات تاريخية . لكن ، من الواضح ، أنه في العصر الحديث — وعلى الأقل فيما بعد الحرب العالمية الثانية — فإن قضية فلسطين جاءت كالنقطة التي تحدث عملية البلورة بين انتماء عربى أو عدم انتماء عربى . فقد تكشفت إسرائيل كقوة — ليس فقط عنصرية ، وذات مصالح خاصة — وإنما كجزء من الحركة الإمبريالية والاستعمارية العامة ، وكحليف موضوعى للرجعية العربية المتخلفة . هنا ، سنجد أن تيار الوحدة الصاعد قد حاول الاستعمار البريطانى أن يستوعبه ويستغله ، وأقام ، فيما أقام منه ، جامعة الدول العربية . لكن جامعة الدول العربية ، وأمام قوة التيار ، استطاعت أن تتخلص من السيطرة الاستعمارية القديمة . . ، وأن تلعب دوراً أكثر تقدماً من ذلك ، في إطار علاقات القوى ما بين دول العالم العربى ، وفي إطار وطنى ، ليس تقديمياً بالطبع . لكنه إطار وطنى وقومى .

بعد ذلك ، هناك الوحدة المقابلة ، وهى وحدة الحركة الجماهيرية والحركة العربية نفسها . وفي هذا الإطار — أيضاً — اتجاهان : اتجاه ، أن تتم الوحدة لمصلحة البرجوازية العربية النامية ، والثانى ، أن تتم الوحدة لمصلحة التحالف التقدمى المعادى للإمبريالية والذى يريد نوعاً من التغيير إلى واقع أفضل . وهذا التحالف

يضم ، بالطبع ، العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة . . . الح فلا بد أن نتحد مع التطور الأخير .

المنطقة الأخيرة هي من الحقيقة جسد لهذا كله . لأنه بهذا لم يمدد من الحق كما قلت كنت ، في بداية الجلسة من الفصل بين الشكل والمضمون ، وأنه لا يمكن القول بأن تكفي بالمضمون ، وتغفل الأساليب وطبيعة الأساليب . ولا يمكن ، كما قيل ، أن تكون الناس التي حنة الاشتراكية بالحصا ، وإنما بالانتجاع وبالحركة الحسية الحرة . وكذلك ، لا يمكن اغتيال أن تترك حرية النقابات المصنوع على أساس أن هذه الحرية والديمقراطية . . . بل هي ، في حين أن القوى الحقيقية المسيطرة والفاعلة تتجه بالجميع نحو مزيد من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي وتخريب القيم . . . للح . وباتت ، لا يمكن الفصل بين الشكل والمضمون . أن المضمون لا بد له من صياغته ذات محتوى حركي حضاري معين .

فإذا كان الأمر كذلك ، فهل لي أن أترح ، أن تكون الجلسة القادمة مخصصة للخوار حول مشروع لبرنامج الحد الأدنى . وفي هذه الحالة - أي حالة اقرارنا للمشروع - سيكون بمثابة خاتمة لهذه المرحلة من النقوة ، فبدأ بعدها مناقشات أخرى . . .

(مؤامنة)

■ لطفى الخولى :

شكرا . .

انتهت الجلسة الثامنة .

مصر المستقبل: في المكان والزمان

« مشكلة البرنامج » الذي يوحد بين أعرض القوى الوطنية والتقدمية . كانت هي مشكلة الجلسة التاسعة :

— فعلى امتداد الجلسات الثماني السابقة ، لم يختلف اثنان على أن الندوة ستسعى من خلال دراسة التجربة — الى طرح مشروع برنامج يتعلق بمهام اليسار في المستقبل . ولم يكن تصدى الندوة ، لهذه المهمة نوعا من محاولة فرض « تصورات أو شعارات » على قوى وطنية وتقدمية لم يتح لها أن لم تشارك في الندوة . ولكن الدافع وراء محاولات تقديم مشروع البرنامج كان هو الشعور ، من جانب المشاركين في الندوة ، بالالتزام نحو شعبهم وبلادهم بمواقف محددة . وكانوا يعملون في الندوة على أساس أن اليسار المصري يتعين عليه أن يقدم طرقا جديدة ، وحلولا بديلة ، وأنه قد مضى زمن الشعارات العامة والمسطحة .

— ولكن كان — في الندوة — اعتراض على هذا ، وقد بنى هذا الاعتراض ، على أساس أن الندوة انما تمثل جزءا من اليسار لا كل « اليسار » . وأن المطالب المطروحة في مشروع البرامج المتقدمة ، تتطلب مسبقا أن تكون قد جرت حولها دراسات متخصصة . وأن هذه المشروعات — لا تزال ضعيفة الصلة بما هو مطروح — حاليا — في الساحة السياسية من قضايا وشعارات .

— ومن خلال النقاش ، ساد اتفاق على أن ما يقدم ليس برنامجا ، بل هو تصور لمستقبل مصر في المكان المحدد والزمان المحدد . وفي هذا طرحت ، ونوقشت ، بتفصيل قضايا كثيرة ، كان من بينها على سبيل المثال :

— الجبهة الوطنية والأحزاب وعلاقتها بقضية التحالف والوحدة الوطنية .

— قضية الانفتاح الاقتصادي هل هو : مصلحة دعم النظام الرأسمالي أم مصلحة التطور الاشتراكي .

— قضية المضمون الديمقراطي لتحرير الأرض .

■ لطفى الخولى :

ان ندوتنا تشارف على الانتهاء .

لقد اتفقنا — فى آخر الجلسة الماضية — على ان نستخلص من الحوار الذى دار — على عدة جلسات، وطبقا للبرنامج المتفق عليه — رؤية للمستقبل أكثر تفصيلا . وكما جاء فى خطاب استاذنا توفيق الحكيم ، الذى اعتبر أحد أوراق الندوة ، انه يأمل فى أن مثل هذا الحوار ينتهى الى نوع من البرنامج للقوى الوطنية والتقدمية ، أو اليسار — عموما — فى المستقبل . وبالتالى ، أعتقد أن هذه الجلسة يمكن أن تخصص لتحديد الإطار ، لمثل هذا البرنامج ، بالرؤية المستقبلية .

واذا تكرمتم ، لى بعض كلمات فى هذا الأمر ، وذلك حسب ما تفقنا فى آخر الجلسة الماضية ، وهو انه عندما نحاول اليوم — فى ختام حوارنا — التصدى لصياغة مشروع برنامج للعمل الفكرى والسياسى والاجتماعى فى بلادنا ، فاعتقد أنه يتوجب علينا ، أن نضع فى الاعتبار مجموعة من المعطيات الموضوعية التى أسفر عنها نقاشنا .

وفى تقديرى ، انه يمكن تلخيص أهم هذه المعطيات فى خمسة خطوط :

الخط الأول : هو أن البرنامج المقصود هو برنامج مجموعة القوى الوطنية والتقدمية فى بلادنا ، هذه القوى التى تجمع على معاداة الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى والتفوق الاقليمى . وهذه القوى ، قد حسمت — بالتالى — اختياراتها السياسية على أساس التحرر السياسى والاقتصادى ، ونقل المجتمع نقلة كيفية من التخلف الى التقدم ، على أساس خطة تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ومستقلة ذات آفاق اشتراكية ، تستهدف — فى النهاية — إلغاء استغلال الانسان للانسان ، وتأمين انسانيته وحريتها ، واطلاق ملكاته الابداعية . وكذلك العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية ،

بأسلوب ديمقراطي ، ويمضون بخلم حركة التقدم وقواه الشعبية .
الشمسية .

الخط الثاني : إن قوى البرنامج على هذا الأساس ليست
موجهة ، ولكنها على عكس الواقع والظروف ، تتمسدة بالشمس
الاجتماعية والفكرية . وهي تمتد على جبهة عريضة ، تشمل
العمال ، ومقراء ومتوسطى الفلاحين ، والثقيين الديمقراطيين
والتقدميين والجنود ، والبرجوازية الوطنية ، المنتجة المستقرة .

التالي : إن كلا من الرأسمالية الطفيلية المتطرفة ،
والبرجوازية الرجعية المتطرفة ، والشرائع المحلية من البروقراطية
خارجة عن إطار هذا البرنامج .

الخط الثالث : إنه أمام تعدد منابع قوى البرنامج ، فلا بد من
من قيام تحالف وطني ديمقراطي حقيقى فيما بينها ، تحالف
لا يطمس الهوية النوعية لكل فصيل فيها ، ولا يصادر على
استقلالها التنظيمى والفكرى ، فى منابر ، أو أحزاب ، أو جماعات
سياسية .

والبرنامج — بالتالى — لا مفر من أن يكون برنامج الحشد
الأدنى لا الحشد الأقصى ، فى إطار الالتزام العام بالاختيارات
الأساسية .

الخط الرابع : البرنامج لا يبدأ من فراغ . وإنما هو حلقة
متصلة من حلقات النضال الوطنى والتقدمى للشعب المصرى
فى واقعه المحلى ، والعربى . وهو يمثل خطوة تدعيم ما تم احرازه
من ايجابيات ، خاصة ايجابيات ثورة يوليو ٥٢ كما يمثل
استمرار النضال لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ،
وفى الوقت نفسه حركة عزل وكشف ومعالجة السلبيات التى
صاحبت حركة هذا النضال ، وبالذات ، فى مجال الديمقراطية
ومؤسسات الحكم ، وأجهزة القمع ، والحد من مبادرات الجماهير ،
والتهادن مع القوى الطفيلية والبروقراطية .

الخط الخامس : ان البرنامج يأتي ، في ظروف تاريخية جديدة ، بعد حرب أكتوبر بأثارها التي كشفت الطاقة الايجابية للانسان العامل والمقاتل في مصر وفلسطين وسوريا والعراق والجزائر والوطن العربي ، واهمية القطاع العام في مصر وسوريا ، ووحدة العمل العربي الجنينية ، والامكانيات الهائلة التي يمتلكها العرب كأسلحة اقتصادية ، وفي مقدمتها البترول .

وفي الوقت نفسه ، ما تزال قضية تحرير الوطن عربيا وفلسطينيا ، من الاحتلال الاسرائيلي — قائمة وحادة ، ولا تزال تواكب مهام التطور الاقتصادي العام للعالم العربي .

كذلك ، فان هذه الظروف التاريخية ، تكشف عن خريطة دولية جديدة لعلاقات القوى يسودها مناخ يتزاوج فيه التعايش مع الصراع بين العالم الاشتراكي وبين العالم الرأسمالي ، على نحو جديد .

ويشهد انتصار الشعب الفيتنامي ، وشعوب الهند الصينية الصغيرة ضد اقوى امبريالية في التاريخ ، وهي الامبريالية الامريكية التي تعاني داخليا — بشكل لم يسبق له مثيل — من شروخ اقتصادية وسياسية واجتماعية .

هذا كله ، بالاضافة الى ثورة العلم والتكنولوجيا التي فتحت آفاقا لا حدود لها للانسان نحو التقدم ، وتدعيم سيادته وسيطرته على الطبيعة ، وعلى واقعه ومصيره .

في ضوء هذه المعطيات الخمس الرئيسية ، يمكن ان نقترح مشروع برنامج الحد الأدنى ، لنطرحه بعد ذلك للنقاش العام كنتيجة لحوارنا هذا — في ثلاث نقاط رئيسية على النحو التالي :

النقطة الأولى في البرنامج :

أولا : بناء ديمقراطية لتحالف جميع القوى الوطنية والتقدمية على اختلاف منابعها الفكرية والاجتماعية بدون استثناء ، لا يصادر

الاستقلال التنظيمى والفكرى لكل قوة فى حزب أو منبر أو جماعة .
ويعمل من أجل تدعيم وتطوير المجتمع ، فى مختلف المجالات
الاقتصادية ، وبالأخص المالية والصناعية والزراعية ، وذلك على
أساس خطة تنمية وطنية ، وشاملة ومستدامة وتعتمد
— بالأساس — على قيادة القطاع العام الذى يجب أن تسوده
ديمقراطية الانتاج والادارة .

ثانيا : تشجيع قطاع الرأسمالية الوطنية المنتجة فى اطار خطة
التنمية الشاملة ، ومده بجميع الامكانيات اللازمة وحمايته من
مخاطر الرأسمالية الطفيلية والبيروقراطية .

ثالثا : تحويل الاصلاح الزراعى الى ثورة زراعية ، تنقل الفلاحين
والمجتمع الريفى نقلة حضارية ، من خلال علاقات اجتماعية أكثر
تقدما تقوم على أساس التعاونيات الاختيارية فى الانتاج والتسويق ،
مع ترشيد وتطوير الوسائل والامكانيات ، والقضاء على أسباب
ومظاهر الاستغلال المتزايدة لأغنياء الريف . والنزول بالحد الأعلى
للملكية الى ٢٥ فدانا للفرد و ٥٠ فدانا للأسرة .

رابعا : المحافظة على مكاسب العمال والفلاحين ، وجهاير
الكادحين يدويا وذهنيا ، وتدعيمها وتطويرها ، بما يحقق احترام
العمل الانسانى ، واعتباره أثمن رأسمال ، وحمايته وتأمينه ضد
كل المخاطر ، ووضع نظام يوفر الحوافز المادية والمعنوية للانتاج
والابداع .

خامسا : بناء مؤسسات الدولة بناء عصريا على أساس يكفل
التعبير الحقيقى عن قوى التحالف بثقلها المتميز للعمال والفلاحين ،
وتقوم بواجباتها على أساس من العمل الجماعى ، والالتزام
بالمسؤوليات السياسية أمام مجلس الشعب المنتخب انتخابا حرا .

سادسا : الحد من الفروق الشاسعة بين الحد الأدنى والحد
الأقصى للأجور بحيث لا تزيد عن واحد الى ١٥ ضعفا على الأكثر .

سابعاً : توفير مناخ صحى لممارسة الديمقراطية الشعبية ، شكلا
ومضمونا ، بما يتضمن ذلك من حرية الرأى والقول والاجتماع ،

وتكوين الاتحادات والروابط والنقابات ، واصدار الكتب والصحف ، والابداع الفنى والفكرى والبحث العلمى ، دون ما تدخلات ادارية او قيود رقابية .

ثامنا : احداث ثورة ثقافية ، بتخطيط علمى ، ومن افق تقدمى عصرى — على المدى الطويل — يتناول مناهج التعليم العام ، وتحرير الجامعات ، ومراكز البحث العلمى والابداع الفنى ، من جميع القيود . ومحو الأمية ، بحيث يثرى الانسان معنويا وروحيا بنتاج العقل البشرى وايجابيات التراث القومى والانسانى .

تاسعا : احترام حرية العقيدة ، وممارستها ، والوقوف ضد كل المحاولات لاستغلال الدين من جانب القوى المتخلفة اجتماعيا وفكريا لمعاداة التقدم ومحاربة الاستغلال .

عاشرا : الالتزام — فى اطار استمرار التعبئة — لتصفية الاحتلال الاسرائيلى ، باقتصاد حرب يوزع الأعباء والتضحيات على جميع الطبقات والأفراد توزيعا عادلا ، بما يحقق تصفية الدخول الطفيلية والاتجار فى أقوات الشعب ، ويحد من التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة .

النقطة الثانية فى البرنامج : هى أن مصر — تاريخا ومصريا — جزء لا يتجزأ من الوطن العربى ، وتحتل — بحكم وزنها السكاني والحضارى والاقتصادى — وزنا له أهميته وثقله فى مجمل حركة التحرر الوطنى العربى . وفى هذا الاطار يتوجب :

١ — أن تلتحم مصر التحاما عضويا ، على جميع المستويات مع جميع القوى والنظم الوطنية والتقدمية فى الوطن العربى من أجل العمل على تحرره الكامل ووحدته القومية .

٢ — تلتزم مصر التزاما مبدئيا بمشاركة الشعب الفلسطينى فى نضاله من أجل تحقيق أهدافه ، وفقا للاستراتيجية التى وضعتها ثورته المسلحة المعاصرة من خلال جهازها السياسى — منظمة التحرير الفلسطينية — الممثلة الشرعية والوحيدة للشعب الفلسطينى .

٣ — العمل من أجل بناء قاعدة مادية للتكامل الاقتصادي العربى ، بغض النظر عن الاختلاف فى النظم السياسية ، يقوم على أساس مشروعات اقتصادية مشتركة ، وخاصة فى مجالات الصناعات الثقيلة ، والنقل والمواصلات والبتروكيماويات ، وعلى التمهيد لبناء سوق عربية مشتركة ، وذلك بهدف الوصول الى خطة تنمية قومية مشتركة تستهدف التطوير المتكافئ فى جميع البلاد العربية بمعدل سريع ، وتوظيف رشيد لفوائض البترول التى اكتسبت قيمتها الراهنة من الدم العربى .

النقطة الثالثة فى البرنامج : انتهاج سياسة خارجية تخدم — فى الأساس — السياسة الداخلية والعربية ، وذلك باعتبار ان مصر جزء من حركة التحرر العالمية ، وتمثل مع حركة التحرر العربى ثقلها فيها . وهذا يستلزم :

١ — استمرار النضال ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والاحتكارات والشركات المتعددة القوميات ، والمؤسسات والكيانات الصهيونية .

٢ — ان عدم الانضواء داخل أى معسكر من المعسكرات الدولية لا يعنى المساواة فى النظرة والتعامل بين الدول الاشتراكية وبلاد التحرر الوطنى وبين الدول الاستعمارية . ويقدر ما يتوجب الأمر تعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع العالم الاشتراكى — وخاصة الاتحاد السوفيتى — وبلدان التحرر الوطنى — بقدر ما يجب الانفتاح ، بوعى وادراك ، على العالم الرأسمالى فى اطار علاقات متكافئة تقوم أساسا للنند للنند ، وعدم الوقوع فى شرك قيوده الاستعمارية الجديدة .

٣ — القيام بدور بناء ونشيط فى جهود الانسانية من أجل اقرار السلام العالمى وترسيخ مبادئ التعايش السلمى ، والانتفاع المشترك بثورة العلم والتكنولوجيا .

هذه هى بعض مقترحات لخطوط فى البرنامج مقدمة من « الطليعة » وهى طبعاً مطروحة للنقاش .

■ أحمد عباس صالح :

قبل مناقشة هذا المشروع ، لى ملاحظات حول المشروع .

واضح — بعد كل ما قيل فى هذه الندوة وهو شيء جيد — علمى وموضوعى ، وأمين — أن نجد أن هناك تحديين أساسيين مطروحين على مجتمعتنا . ويتوقف مستقبل هذه الأمة على مواجهتهما ، والنجاح فى الانتصار عليهما . وهما : التحدى الاستعماري الصهيونى المتمثل فى احتلال الاراضى العربية والذي يحسب ان — فى الوقت نفسه — الالتفاف حولنا اقتصاديا وسياسيا . فليس صحيحا ان قضية تحررنا تقف عند حد احتلال الأرض فقط ، بل تتعدى ذلك الى ما هو اوسع كثيرا الى السيطرة علينا سياسيا واقتصاديا .

وهناك خطر المقايضة على الأرض بنوع من التبعية الاقتصادية والتي ليس لها النتيجة واحدة هى المزيد من انعدام الارادة والتدهور الاقتصادى والاجتماعى .

أما التحدى الثانى ، فهو التخلف . والتخلف كلمة مركبة تبدأ من الازمة الاقتصادية وتصل الى تأزم المواطن العربى فى مصر سيكولوجيا وثقافيا واقتصاديا .

ومستقبل مصر ينبغي ان يتحدد بالموقف من هذين التحديين .

وقد وضع ، من المناقشة ، ان الانجازات العظيمة التى تمت ، خلال العشرين سنة الماضية ، اكتسبت صفتها هذه من كونها انجازات تهدف الى تحقيق العدالة والرفاهية لغالبية الجماهير . ولكنها ، فى نفس الوقت ، كانت قرارات من أعلى . وعلى الرغم من انها كانت انعكاسا لمطالب الجماهير ، الا ان المشاركة — من جانب الجماهير — فى اصدار قراراتها كانت معدومة . كما كان تنفيذها ، كذلك ، يفتقر الى المشاركة والرقابة الشعبية .

ولهذا ، افتقدت هذه القرارات الكثير من محتواها ، وتعثر ما تعثر منها ، وظهرت ثغرات كثيرة ، نفذ منها الفساد الذى ما زالت آثاره تنخر فى جسم البلاد فى مواقع متعددة .

لهذا ، لم يعد هناك أمام المواطن الذى طال تطلعه الى الحياة المستقرة والمتقدمة الا ان يؤكد على الديمقراطية . واذا كنا نريد تخطى التحديات ، فلا بد ان نتجه الى الأشكال والمضامين الديمقراطية الصحيحة .

ومن البديهي ، ان يكون توجهنا — فى الأساس — الى الذين لا يملكون الا قوة عملهم من جماهير العمال وفقراء الفلاحين وجيوش الموظفين والمثقفين ، بشكل عام ، هؤلاء الذين تضيق عليهم الدائرة الاقتصادية شيئا فشيئا . ولذلك ، نأى تعديل فى القطاع العام — مثلا — ينبغى ان يستهدف مزيدا من التوسع ، وذلك بنفس القدر الذى يسمح فيه بالتوسع للقطاع الخاص سواء كان أجنبيا أو محليا . وينبغى ان تبقى النسبة قائمة بين حجم القطاع العام وبين حجم القطاع الخاص . ويقع على الدولة ، الرامية الى مواجهة تحديات خطيرة ، والى تخطى مرحلة التخلف ، ان تركز جهودها فى انماء القطاع العام . وسيبقى دائما أهم مظهر للتعاون العربى ، هو تعاون الحكومات العربية فى دعم وبناء القطاع العام فى مصر . ومن المفهوم ، ان استثمار الحكومات مختلف عن الاستثمارات الفردية وينبغى ان يصب فى أوعية القطاع العام ، سواء فى شكل قروض أو مساعدات أو دعم .

وبقاء القيادة للقطاع العام ، سيتيح الفرصة لاستثمارات مستقرة ومأمونة للقطاع الخاص . بل سيتيح الفرصة للقطاع الخاص ان يلعب دوره الوطنى والقومى فى اطار من التجانس الاجتماعى وتوزيع الأدوار توزيعا غير مخل . .

على ان الشواثب التى لحقت بالقطاع العام كانت ترجع الى تضارب المفاهيم فى ادارته . وقد انتشرت كثيرا فكرة الادارة الرأسمالية باعتبارها الادارة الاقدر على الانتاج وقيل فى تأكيد هذه الفكرة الشيء الكثير .

وقد كانت وما زالت ، هناك شكاوى كثيرة ، من اصحاب هذه الفكرة ، من بعض الصيغ المتمثلة فى اشتراك العمال فى مجالس الادارات ، ودور اللجان المختلفة فى المؤسسة لاقصادية ، سواء كانت لجانا نقابية ، أو لجانا للاتحاد الاشتراكى .

والكثيرون من رؤساء مجالس الادارات قد يرون في الادارة الرأسمالية أعلى نموذج للإدارة ، وكانوا وما زالوا ، يسمعون الى سلطة مطلقة في اصدار القرارات ، على الرغم من انهم حصلوا عليها دائما . وعلى الرغم من التدخلات الصورية وشبه الصورية لمثلها العمال في مجالس الادارات وفي اللجان النقابية ، او في غيرها ، الا أن هذه التدخلات كانت تضخم ويسند اليها كل فساد لحق القطاع العام . وهو أمر مضحك ومؤلم لأنه جراح للحس والذوق العام . فجميع يعرفون أنه لم تكن هناك قدرات حقيقية لهذه الأشكال من المشاركة ، لأنها — في الواقع — لم يتح لها الفرصة لتحقيق وجودها والقيام بوظيفتها .

واذا كنا نسمى الى ديمقراطية حقيقية فينبغي أن تمارس هذه الديمقراطية في مواقع الانتاج بشكل تنظمي محكم ، وتتحدد فيه المسؤوليات بشكل واضح ، ودون مغالطات .

لقد انتشر ، أيضا ، رأى بأن الادارة علم مستقل يعلو على الاتجاهات والآراء السياسية . وقد يكون الأمر كذلك بصورة أو بأخرى . ولكن علم الادارة الذي كان مقصودا دائما ، هو ذلك العلم الذي يرفض القطاع العام كقطاع اشتراكي مملوك للامة ، ويدار ادارة تهدف الى رقي المواطن العامل فيه انسانا واقتصاديا ، كما يستفيد — فائدة كبرى — من شعور العاملين من أنهم يملكون مؤسسة يهدفون الى تنميتها وتطويرها .

كان علم الادارة الذي يطرح نفسه على قطاعنا العام علما متعاليا متحذلقا ، وفرضيا الى اقصى حدود الفرضية ، ويسعى الى تركيز السلطة ، والى نفى العاملين عن ملكيتهم لوسائل انتاجهم ، وتعميق غربتهم ، واعتبارهم أجزاء من لحم ملحقة بالالات الحديدية التي يعملون عليها .

ان الادارة علم بغير شك والعلم يهدف الى تحقيق غايتين :

الاولى :

المزيد من الكفاءة في الانتاج .

الثانية:

المزيد من كلمة المنتج .

وكلا العاملين في هذا المجال ، وليس المقصود ، من الاشارة العلمية ، ان تتحقق كلمة الناجية في المطلق أو في الفراغ أو بواسطة استبعاد العاملين وتحويلهم الى عبيد ، فالاحتياج ، المقصود به رعاية الممارسين ورعايتهم ، وليس معنى في نفس الوقت ، ولى علم الادارة بتعامل هذه القضية ، انما هو علم اقتصادى يزعم ان الكلمة الناجية لا تحقق الا من طريق صديق للعاملين نفسيا وبإنسانيا واقتصاديا .

ومن هنا ، فان فلسفة الادارة ينبغي ان تطرح جماهريا على المؤسسات النقابية والسياسية والرأى العام ، على الاستاذة المتخصصين ، ويختلف اتجاهاتهم ليتحدد هذه الفلسفة في مواقع الاحتياج في المعاهد العلمية المختلفة التى تتبع الجامعة أو البحث العلمى ، وألتي تخرج المديرين وتعددهم .

ولا يكفى ان يوجد القطاع العام ، وان يتم التوسع فيه ، لتحقيق المساهمة الاقتصادية التى يستند اليها العاملون لممارسة الديمقراطية . بل يبقى ان تتحقق الضمانات القانونية والفنية للعاملين لمواجهة أى تعسف من قبل أى سلطة . وفى مقدمة هذه الضمانات حماية العاملين من الفصل التعسفى والتأكيد على ذلك فان ارادة الانسان تنعدم حينما يواجه بالتهديد بحرمانه من مصدر رزقه تحت أية حجة . ومن لا يملك ارادته ملكية حقيقية ، فى اطار الواجبات المفروضة اجتماعيا ، يصبح أداة لغش الديموقراطية وخلق ديموقراطية زائفة ترجعنا الى الوراء عشرات السنين .

ان الحقوق التى حصل عليها العمال والعاملون ، عموما ، فى ظل الثورة ، هى اقل كثيرا من تلك الحقوق التى يحصل عليها العمال فى بلاد عريقة فى الرأسمالية . وليس من حق القطاع الخاص سواء كان استثماره اجنبيا أو محليا ، ان يحاول أو يطلب الانتقاص

من هذه الحقوق بحجة أنها قيد على استثماره . فالحقوق التي يحصل عليها العمال في دول راسمالية عريقة لم تمنع اندفاع رأس المال الخاص نحو الاستثمار فيها . بل ولم تحصد من أرباحه ، بدليل أن الغالبية من فائض المال العربى تتجه الى هذه الدول بحماسة شديدة . واطن أن المواطن المصرى لا يوافق على أن يحرم من أبسط حقوقه من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبى .

ان التوازن في المجتمع ، يأتى من توازن المصالح ، وتبعاً لحجمها ، في حدود المصلحة الوطنية لجماع الأمة . وأن أى اضعاف للمؤسسات الاجتماعية ، كالنقابات العمالية والفلاحية أو المهنية هو في الواقع اخلال بالتوازن ، وأى خلل في البنية الاجتماعية من شأنه أحداث اضطرابات تهدف الى إعادة التوازن .

ومن هنا فان اطلاق الحريات للنقابات امر ضرورى . على أن الحزب السياسى ، في النهاية ، هو المؤسسة التي تتبلور فيها اهداف مجموعة معينة من المصالح ، وفيه أيضاً يتبلور الوعى ، ويرتقى من الحدود الفردية والطبقية الى حدود الوعى الاجتماعى ، وإلى الشعور بالمسئولية الاجتماعية نحو الأمة ككل . وليس من المستحيل أن ننظم أنفسنا في إطار التحالف على أسس حقيقية بعيدة عن الصورية .

ان وجود الأحزاب ، ليس معناه ضرورة التشتت ، واضعاف الوحدة الوطنية ، بل على العكس ، قد يكون الوسيلة الحقيقية والمساعدة الصلبة لدعم وربط أواصر هذه الوحدة .

ولا شك أن تمثيلاً حقيقياً للقوى الاجتماعية سيكون تحالفاً صادقاً ومعبراً صادقاً عن الكيان الاجتماعى ككل .

لذلك ، فان الجبهة الوطنية شيء ممكن ، وليس خرقاً للتحالف المفترض في الاتحاد الاشتراكى الحالى . كما أن المخاطرة بالسير وراء المغامرين الذين يريدون هدم الاتحاد الاشتراكى لتزييف التمثيل الشعبى ، ونفى القوى الوطنية والديمقراطية عن العمل السياسى ، هو عبث فارغ ، لا لأنه سيؤدى الى نتائج

ليس لدينا الوقت ولا المبرر للحصول عليها فحسب ، بل لأنه رؤية طبقة انانية وبغيضة ، فضلا عن جهلها الشديد بالمفاهيم السياسية المسلمة في كل بقاع الدنيا على مختلف أنظمتها . انه مغامرة يحركها الحقد والعمى ، ولذلك فالمضاربة على صيغة التحالف للاتحاد الاشتراكي بأوهام « الديمقراطية » أمر مرفوض ، ليس من وجهة نظر ايديولوجية ، بل من وجهة النظر الموضوعية التي تتطلع الى المستقبل الحقيقي لهذه الامة .

ان ديمقراطية الجبهة التي تتحقق في كل المجالات ، وفي مقدمتها الصحافة وفكرة تعدد المنابر التي لا تتعدد فعلا الا في اطار التجمع الجبهوى . . هذا هو الطريق ، ولم يكتشف حتى الآن طريق آخر — لأن يقوم تعدد حقيقى لمنابر الراى — بعيدا عن اطار الجبهة . وكل محاولة ، غير ذلك ، سوف تصبح شكلية ، وستعانى قلقلها لا نهاية له يعكس نفسه في كل المواقع والمؤسسات الاجتماعية .

وليس من المستحيل أن نفتح الباب امام الملكات والقوى التي تسهم في التنمية ، وفي الحفاظ على الاهداف الأساسية التي نسعى اليها ، وهي كرامة الانسان المصرى وحرية ، وحقه في الاستمتاع بثمرات عرقه وجهده .

ان الأرقام لها مدلولات انسانية أيضا ، والا ستصبح شيئا مجردا ناقدا للمعنى . وكل رقم في المجال الاقتصادى ينبغى أن يكون له محتواه الانسانى : من تأكيد للحرية ، وتعميق للثقافة ، والكفاءة المعنوية والنفسية ، والا فهو سوط عذاب ورمز للعبودية والشقاء . ولهذا ، فنحن نطالب أى مخطط اقتصادى أن يقدم لنا — وهو يستعرض خطته في التنمية الاقتصادية — غاية هذه الخطة ، وأثرها على الانسان المنتج نفسه ، وما هى عائداتها المادية والمعنوية بشكل محدد وشديد الوضوح . ووزارة التخطيط التي نتطلع اليها ، في مستقبلنا القريب ، وزارة تضم خبراء مخططين في الاقتصاد والثقافة والتعليم والصحة والرياضة ، وزارة تضع الأرقام وتقرأها قراءة حية لا قراءة ميتة .

■ خالد محيي الدين :

أنا شخصيا موافق على البرنامج الذى طرحه لطفى الخولى .. لكن لى عدد من الملاحظات ، وعندما نفكر فى وضع برنامج يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أمرين :

١ - الأول هو التقييم الذى تم لثورة ٢٣ يوليو ، وذلك انطلاقا من مناقشة كتاب توفيق الحكيم . اعنى ، انه لابد من أن نضع التجربة الماضية فى الاعتبار ، ونحن نضع البرنامج .

٢ - الأمر الثانى : هو أن ثورة يوليو يجب أن يحدث لها تطوير يمكنها من مواجهة الأوضاع الجديدة من ناحية ، كما يمكنها ، من ناحية أخرى ، من تجاوز ما يسمى بالسلبيات . لأننا - طبعاً - كقوة وطنية تقدمية ضد كل السلبيات أو الأخطاء التى ارتكبت فى حق جماهير الشعب . وعلى أساس هذين الأمرين ننطلق فى أرضية محددة : هى أن المرحلة الماضية كانت جزءا هاما لا يتجزأ ، من نضال الشعب المصرى فى كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأن تجربة يوليو - بإيجابياتها وسلبياتها - وضعت أرضية لامكانية التقدم خطوة الى الأمام ، نحو آفاق أبعد .

تبقى بعد ذلك ملحوظتان :

الأولى : أن هذا البرنامج الذى نتطلع الى وضع مشروعه ، سيكون له بالطبع معارضون . وفى مقدمة معارضيه يجب أن نذكر بروز فئة جديدة من الرأسمالية التى تضخمت ولاتزال تتضخم . هذه الفئة ستعادى هذا البرنامج .

الثانية : أن هذا البرنامج يجب أن يأخذ ، بعين الاعتبار ، واقع الحال اليوم . فهناك أمور تحدث : تغيرات فى الاتحاد الاشتراكى ، وحديث عن المنابر . فهنا - مثلا - يجب أن نتساءل كما أشار الى ذلك الأخ أحمد عباس صالح - كيف تقوم المنابر ونحن نرى الصحف الرئيسية فى يد اتجاه فكرى وسياسى واحد .

وإذا كان أى برنامج لا يمكن طرحه فى فراغ ، وانمسا على أرضية الواقع الراهن ، فعلىنا ان نحدد فكرنا فيما يقدم . وإذا عدت لمثل الاتحاد الاشتراكى ، سنرى أن هناك تجربة جديدة تجرى فيه : هى تجربة اقامة المنابر . فهنا ، يمكن أن نطرح السؤال : هل ستنتج هذه التجربة ؟ وما هى ضمانات نجاحها ، ثم كيف تتطور المنابر الى أحزاب ، لأنه يجب أن يكون واضحا أن هدفنا النهائى هو الوصول الى أحزاب فى نطاق التحالف والجيبة الوطنية التقدمية ، لا الى أحزاب ليبرالية لكل القوى الاجتماعية . نحن نريد أحزابا فى نطاق الدستور القائم الذى ينادى بالاشتراكية كنظام ، وبقيادة القطاع العام . ويؤكد على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية .

فأذن ، يتحتم على البرنامج أن يقدم ردودا على ما هو مطروح الآن ، من قضايا ليكون فى ذلك اثراء فعلى للتجربة ولل فكر السياسى عسوما .

كما أن نفس الشئ يجب أن نقوم به فى المجال الاقتصادى . أن مصر تواجه اليوم أزمة اقتصادية . وهناك أكثر من اتجاه يقدم حولا لهذه الأزمة .

هناك الاتجاه الذى يقدم الحل عن طريق « الانفتاح » على الصورة التى عرضتها مذكرة رئيس الوزراء . ولكنى — شخصيا — أرى أنها غير ممكنة التنفيذ . أولا : لأن المذكرة تريد أن تحول مصر كلها الى منطقة حرة يعنى الى نظام رأسمالى . لكن هذا لا يتفق مع مصالح الأغلبية كما أنه غير ممكن من الناحية الواقعية . لكن يقبل — مع ذلك — أن هذا هو المخرج من الأزمة . هنا يتحتم علينا أن نقول لا : هناك مخرج ثان من الأزمة : مع مراعاة — مثلا — أن مصر ليس عندها موارد . والا سيبقى كلامنا كله مجرد كلام عام . فلا بد — إذن — أن نقدم بديلا لما هو مطروح . صحيح قد يكون تقديم البديل من المهام الصعبة . وقد يكون تنفيذه أيضا صعبا . ولكن ربما كان — مع ذلك — هو الحل الذى يتفق مع مصلحة الأغلبية العظمى من المواطنين .

اذن ، اليسار يجب أن يقدم طرقا جديدة . واذا كانت هناك صعوبة في أن نفعل ذلك — في هذه الجلسة — إلا أن هذا لا يعفى القوى الوطنية والتقدمية من مهمة التقدم ببرنامج اقتصادى واضح يخرج البلاد من أزمتها الاقتصادية . ونحن لسنا ضد الانفتاح . ولكننا ضد الانفتاح بالطريقة التى تمارس الآن ، والتى تشهد انعكاساتها فى كل يوم على ارتفاع الاسعار .

الخلاصة ، أرى أن البرنامج المقدم جيد . ولكن يجب أن يدخل فى الاعتبار الاهتمام بتقديم حلول عملية لما هو مطروح من قضايا ومشاكل آتية .

■ مراد وهبه :

أحب فى الحقيقة ، أن ألفت النظر الى مسألة هامة أرغب فى طرحها — كمقدمة للبرنامج — ازاء مسألة تطوير ثورة يوليو ، كما أشار الاستاذ خالد . ففى تقديرى ، انه فى المرحلة الحالية وضع — بالنسبة لى على الأقل — أن القضية الأساسية التى يجب أن نعيها جميعا هى أننا إما أن نكون اشتراكيين أو لا نكون . لأن المشاكل المطروحة الآن على سطح المجتمع المصرى ، لا يمكن حلها إلا بأسلوب اشتراكى حقيقى . ذلك أن ما يحدث الآن — وهو ما كشفت عنه الندوة فى الجلسات الأخيرة — هى أن قصائل من الرأسمالية الوطنية تحولت الى رأسمالية طفيلية وواكب هذه الرأسمالية الطفيلية تيار يمينى تتارى ضد الحضارة الانسانية موجود ، جانب منه ، فى بعض الصحف المصرية و فى بعض الأحاديث المذاعة فى وسائل الاعلام .

واعتقادتى ، أنه مطلوب أيضا فتح ملف يضاف الى ملف المثقفين حتى تتاح لنا فرصة طرح امثلة « لأنه » أخشى أن أخرج عن الموضوع الأساسى للندوة . لكننى أحس احساسا قويا جدا بأنه لا بد من إعادة النظر من جديد فى مكانة الرأسمالية الوطنية لأننى أعتقد أنها تمر الآن بأزمة ، وهى أنها تخرج عن الخط الوطنى وتدخل فى اطار آخر من شأنه أن يثير مشكلات تضاف الى مشكلات نحن نعانيها الان .

يعنى ، مثلا ، ان ما هو مطروح الان ، من جانب الرأسمالية
الطميية لا يمكن — اطلاقا — ان يساعدنا على ان نعثر
على حلول لمشكلة وسائل المواصلات ومشكلة الاسكان ، ومشكلة
التعليم ومشكلة الصحة . . . الخ .

ولهذا ، ارغب ايضا — كمقدمة للبرنامج — ان نطرح مسألة
الملكية الخاصة ، سواء في القطاع الزراعى أو القطاع
الصناعى . أنه — فى تقديرى — كما جاء فى البرنامج المطروح من
الأستاذ لطفى الخولى — أنه فيما يختص باحترام العمل الانسانى ،
لا يمكن أن نصل الى احترام للعمل الانسانى الا اذا أعدنا النظر
— من جديد — فيما يتعلق بالملكية الخاصة . ومن هنا ، تأتى
مسألة تحديد حد أقصى وحد أدنى فى مسألة الملكية . وهذه القضية
لا بد وان تطرح فى اطار أن هذا يتناقض — مرحليا — مع مبدأ
احترام العمل الانسانى . لأنه اذا أردنا للانسان أن ترفع عنه
جميع ألوان الاستغلال للانسان فلا بد من أن تكون مسألة تحديد
الحد الأقصى للملكية مسألة مرحلية . اذا رأيتم ذلك ، فأرغب أن
تكون هذه مقدمة . وبعد ذلك ، تأتى النقط الأخرى المطروحة .

ومن الواضح ان بعضها يدخل فى اطار المستقبل .

■ خالد محيى الدين :

فى رأى أن أى برنامج يقدم ، انما هو برنامج مرحلى . لأنه
لا توجد امكانية للتطبيق الآن المهم أن هذا « المرحلى » ليس هو
نهاية المطاف . ولذلك لم اتفق مع الرئيس جمال عبد الناصر ،
عندما قتل ، اننا سنحدد ملكية الأرض « مرة وإلى الابد » لأن
كل شىء يتحرك ويتغير ولا يثبت على حاله .

■ لطفى الخولى :

الملاحظ هنا ، هو أن د. مراد وهبه أثار نقطة خطيرة ، فهو
يريد أن يخرج الرأسمالية الوطنية تماما عن نطاق التحالف
أو الجبهة .

■ خالد محيي الدين :

لا .. لا اعتقد أن هذا وارد الآن . لأن هناك قطاعا هاما من الرأسمالية الوطنية مضار الآن من الأسلوب الذي يتبع في تطبيق سياسة الانفتاح . هنا ، نجد كثيرا من اصانع الصغيرة تضار من البضائع الآتية من بيروت . والمشكلة هو أن هناك — كما قلت — فئات اجتماعية تتصور أن الحل هو في الانفتاح بدافع من ركضها وراء الربح العالي والسريع .

■ محمد سيد أحمد :

من حيث النقط المثارة عند لطفي ، اعتقد أنه لم يكن هناك خلاف حولها . لكن توجد نقطة أود إبرازها وتتعلق بقضية المنهج في طرح برنامج محدد مرحلي في الفترة الحالية التي نعيشها .

كلنا نشهد ، حاليا ، انتعاشا للرأسمالية في العالم العربي . وكلنا نلاحظ انحرافا نحو اليمين بشكل عام . أما الحلول والتفسيرات التي تقدم لهذا فهي أن هذه هي الوسيلة التي نلجأ إليها اليوم في سبيل أن نحقق التسوية ، وفي سبيل أن نسترد الأرض المحتلة .. الخ .

بعبارة أخرى ، مثل هذا الكلام يعني أننا نطرح هدفا وطنيا لكي ننجز — من الوجهة الاجتماعية — عملية تنطوي هي ذاتها على ردة اجتماعية . وهذه العملية ، التي نشهدها سوف يشتد بروزها في المرحلة القادمة ، وهي تمثل المشكلة الجوهرية التي نواجهها في برنامجنا .

لذلك ، يجب أن نميز — هنا — وبشكل واضح جدا بين أمرين :

١ — أن نقدر أن هذا الاتجاه الذي تحدثت عنه هو الاتجاه الغالب في المرحلة القادمة .

٢ - والاتجاه الثانى هو : ماذا ينبغى أن يكون موقفنا من هذا الاتجاه ؟

معنى هذا ، أى برنامج يطرحه اليسار ، يجب أن يكون واضحا جدا فى القضايا الاجتماعية ، وليس العكس .

هنا ، أيضا يتعين على اليسار أن يوضح أن الانفتاح الرأسمالى لا يمكن أن يقبل كتبرير ، لحل المشكلة الوطنية . وعلى اليسار ، أن يوضح الحدود المقبولة من هذا الانفتاح ، وأن يبرز الأضرار التى يمكن أن تتعلق بهذا . وبالتحديد ، عليه أن يبرز أن تبرير هذا النوع من « الانفتاح » إنما هو مخطط جديد للاستعمار فى المنطقة . وأنه إذا كانت الظاهرة البارزة - لا تزال هى المواجهة مع إسرائيل - فإن القضية أكبر من انفتاح رأسمالى ، كما أن القضية تتعلق بمحاولات الامبريالية لخلق دور جديد لإسرائيل يتكيف مع المعطيات الجديدة فى المنطقة ، وذلك فى ضوء أمور سبق أن أشرت إليها ، أكثر من مرة ، فى هذه الندوة .

■ لطفى الخولى :

ذكرت عبارة « انفتاح بمفهوم رأسمالى » ، فهل يقابل هذا - فى رأيك - انفتاح بمفهوم اشتراكى ؟

■ محمد سعيد أحمد :

نعم . لكن بشرط أن نضع لذلك تصورا متكاملا . يعنى مثلا : القضية المطروحة هى : كيف يسخر رأس المال العربى من أجل التنمية العربية ؟ لأنه إذا كان جزء من هذا الرأسمال العربى قد انتقل من أيدى الشركات المتعددة الجنسية الى أيدى أطراف عربية تنهج نهجا محافظا ، فهنا معركة أو عمل يجب أن يتم لكى يوظف رأس المال العربى من أجل مصالح الشعوب العربية ، ولصالح التنمية العربية ، ولا تعود رؤوس أموال

طفيلية تخدم — فى نهاية الأمر — المخطط الاستعماري فى المنطقة وفى العالم . هذه هى المعركة وهى معركة أساسية فى المرحلة الراهنة .

وهذا معركة أخرى : هى التكيف — بنفس المنهج ، وبنفس المنطق — ازاء الشكل الجديد لممارسة الصراع مع إسرائيل . حاليا ، ممارسة الصراع مع إسرائيل لا تشمل الأشكال السابقة للصراع . تلك الأشكال التى كانت تنظر الى إسرائيل ككتلة صماء . ذلك أن جميع الأطراف قد أصبحت تميز — اليوم — بين أطراف مختلفة حتى داخل المؤسسة الصهيونية ، تميز بين ما يسمى بالحمايم ، وما يسمى بالصقور ، والاثنان — كما نعلم — من المؤسسة الصهيونية ، أحدهما يبحث عن المصالح العاجلة قبل المصالح الآجلة ، والثانى يفكر فى المصالح الآجلة ، أى فى المشروع الصهيونى ، قبل المصالح العاجلة . لكنها كلها قوى صهيونية . ومع ذلك ، يجرى اليوم — من جانب القوى المحافظة فى المنطقة — هذا التمييز ، فمن باب أولى أن تجرى نحن أيضا تمييزا ، وأن نبرز أنه فى هذه المرحلة أيضا ، إذا كان هناك صراع اجتماعى يتسع ويشتد فى الدول العربية ، فهو يتسع ويتفاقم بل ويستشرى فى داخل إسرائيل . وأن هذه — أيضا — مشكلة لا بد أن يكون لنا فيها مواقفنا الواضحة والتميزة والقوية . فهذه مجموعة نماذج لقضايا ينبغى أن تطرح بصراحة كاملة فى المرحلة القادمة .

■ لطفى الخولى :

ما نحتاجه الآن هو أن نشرع فى وضع صياغات لكل الأفكار .

■ محمد سعيد أحمد :

هذه أفكار أردت أن أطرحها ونحن نناقش البرنامج لى تضاف الى البرنامج .

■ أبو سيف يوسف :

أوافق على القضايا الأساسية التي تضمنها البرنامج الذي قدمه
لطفى الخولى . ولى — بعد ذلك — عدد من الملاحظات :

١ — فيما يتعلق بالراسمالية الوطنية ، يجب أن يضاف الى
البرنامج مسألتان : الأولى هي أن نشاط هذه الطبقة لا يزال
ذا فائدة للاقتصاد الوطنى ، فى هذه المرحلة من مراحل تطورها .
ولابد من التأكيد على هذا ، والا فسوف يتجه البرنامج اتجاهها
انعزاليا عن جزء هام من الجبهة الوطنية .. وبالطبع فان مانتقصه
بالراسمالية الوطنية ، هي الراسمالية المنتجة لا الطفيلية .

■ لطفى الخولى :

أنت بهذا يبدو انك ترد على د. مراد وهبة . مع ذلك فانا
موافق ..

■ أبو سيف يوسف :

على العموم ، فان هذه المسألة لا تتناقض مع المسألة الثانية
المتعلقة ، أيضا ، بالراسمالية الوطنية . وهى اننا اذا كنا
نحرص على نشاطها الانتاجى ، فانه لابد من تحديد مجالات
نشاطها ، لابد من أن يكون هذا النشاط فى اطار خطة التنمية .

الملاحظة الثانية : عن تحديد ملكية الأرض بـ ٢٥ فداناً .
هذه القضية تحتاج الى دراسة . والسؤال : هل تطرح الآن
ام لا تطرح . المسألة الزراعية ، فى بلادنا ، معقدة وتحتاج الى
حلول شاملة ومتكاملة . وعلى أى حال فان البرنامج يجب أن
يركز على توسيع قاعدة التعاون الانتاجى فى الريف . فهذه قضية
حيوية لم يتم فيها — حتى الآن — أى تقدم .

المحوظة الثالثة : عن النسبة بين الدخول . هي في البرنامج
١ : ١٥ ربما أطالب بشيء أكثر تواضعا كأن تكون النسبة ١ : ٢٥

■ لطيفة الزيادات :

الدخل هذا شيء آخر .

■ لطفى الخولى :

نحن لم نتحدث عن الدخول وانما تكلمنا عن الأجور . ان أعلى
مرتب هو الآن ٤١٤ جنيها ، يعنى خمسة آلاف جنيه في السنة .

■ أبو سيف يوسف :

نعم . . الأجور . . ولا ازال أطالب بنسبة ١ : ٢٥ فقد كتبت
هذه النسبة عام ١٩٦٧ في حدود ١ : ٦٤ .

وانتقل الى المحاضرة الرابعة . فقد أثار خالد محيي الدين
قضية المنابر في الاتحاد الاشتراكي ، وأوافقه على الأساس الذي
وضعه للمنابر من حيث انها يجب أن تكون نقطة انطلاق الى حياة
حزبية تخدم التطور المستقل والديمقراطى لبلادنا .

المحاضرة الخامسة : تتعلق بالنقطة التى أثارها الاستاذ
خالد ، أيضا ، عن ضرورة تضمين البرنامج نقاطا اقتصادية
محددة . أوافق على هذا . وفى اعتقادى انها ليست مسألة عبثية
لا سيما وأن أقساما من اليسار المصرى ظلت تطرح منذ ١٩٦٧
عددا من القضايا الاقتصادية ، وطرحتها بكيفية محددة ، خصوصا
فى الندوات التى عقدت عن اقتصاد الحرب ، وأشير — خصوصا
— الى ندوة جمعية المحاسبين والى الندوة التى عقدت فى جمعية
الاقتصاد والتشريع عام ١٩٦٨ .

■ لطفى الخولى :

اعتقد أنه فى البرنامج يجب أن نركز — أساسا — على رؤوس الموضوعات . أما النقاط التفصيلية فيمكن أن تشكل كل نقطة منها برنامجا تفصيليا ملحقا بالبرنامج العام .

■ أبو سيف يوسف :

فى الحقيقة لا أرحب بالتفصيل فى البرنامج .

■ لطفى الخولى :

التفصيل غير وارد هنا . لكن علينا أن نعرف أننا سنحتاج ، فيما بعد ، الى تجسيد الخطوط العامة فى خطة عمل ، خصوصا ، لمواجهة ما يطرحه اليمين . مثال ذلك ، أنت تواجه بناء المجتمع اقتصاديا ، هذه قضية عامة ، ولكن لابد وأن تتصدى بالرأى المحدد لما هو مطروح ، كأن نقول ما الراى فى قضية الانفتاح .

■ أحمد عباس صالح :

نحن لا نريد أن نتغافل عن التفاصيل كلية . ولكن من الضرورى أن نتفق على تحديد معنى عام ، يكون مضمونه مقبولا ، حتى لا يضيع الهدف من وراء وضع البرنامج .

■ أبو سيف يوسف :

متفقون . ولكن اذا سمحتم لى باستكمال ملاحظاتي :

فالملاحظة السادسة هى أنه فى ظروف الانفتاح لابد من التأكيد فى البرنامج على حماية الصناعة الوطنية .

المحاضرة السابعة : هي اننى اتفق ، مع ما قاله محمد سيد احمد ، عن المعارك الخاصة برأس المال العربى . واضيف ، ان معركة رؤوس الأموال العربية يجب ان ترتبط أيضا بمعركة أشمل — وعملية أيضا — وأعنى بها ، المعركة التى تتصدى لها الجزائر ، والخاصة بالدفاع عن حق شعوب العلم الثالث فى السيطرة على ثرواتها الطبيعية ، وما تملكه من مواد أولية ، وحققها فى أن تحدد لهذه المواد اسعارا مجزية ، وذلك فى مواجهة الاحتكارات الدولية ، كل ذلك من أجل اقامة علاقات اقتصادية جديدة على المستوى العالمى .

وبعد هذه الملاحظات ، انتقل الى الكلام فى البرنامج ، وارجو أن أقدم فى هذا ما اعتبره مجرد مفاتيح عامة تحكم وضع البرنامج . وقبل ذلك أبدأ بأن أطرح سؤالين عن مشروع برنامج المستقبل :

السؤال الأول : برنامج المستقبل : هل هو عمل مشروع فى هذه الندوة ، هل هو عمل طموح ، أو فيه ادعاء من جانب الندوة ؟ أن هذه الندوة تمثل جزءا صغيرا من القوى الوطنية والتقدمية ، ولكن — مع ذلك — ليس من الخطأ أن نطرح بعض التصورات والمفاتيح الرئيسية طالما أن الندوة تصدت بالتقييم لتجربة ثورة ٢٣ يوليو فى ١٨ عاما . وطالما اننا نطرح قضايا فلا بد اننا نجيب عليها .

والسؤال الثانى : ما هى المحاذير التى يجب أن نضعها أمامنا ونحن نقوم بمحاولة لوضع مثل هذا البرنامج ؟ هناك ثلاثة أنواع من المحاذير ... الأول : هو الغرق فى تفاصيل يمكن أن تكون عائقا فى سبيل تكوين أوسع وحدة فكرية حول البرنامج تحجب رؤية الأهداف الرئيسية .. والمحذور الثانى : أن نضع برنامجا يقفز قفزا على المرحلة الحالية من تطورنا الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . وفى هذا المجال ، افتح قوسين وأسجل معارضتى لكلام الدكتور مراد حول الرأسمالية الوطنية . فأغفاله فى هذه المرحلة ، لا يمكن أن يكون مفيدا لتكوين أوسع جبهة معادية للامبريالية والاستعمار الجديد .. والمحذور الثالث : أن تكون الخطوط الرئيسية فى هذا البرنامج مقطوعة الصلة بحركة المجتمع

خلال العشرين عاما الماضية . وهذه هي الفكرة التي أشار اليها الأستاذ خالد محيي الدين وبوجه خاص ، يجب أن نحذر من أن يكون هذا البرنامج مقطوع الصلة بجوانب التقدم الذي حققته ثورة يوليو على الجبهات الوطنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .

■ لطيفة الزيادات :

مقطوع الصلة يعني أيه ؟

■ أبو سيف يوسف :

يعنى ان البرنامج لابد ان يدخل في اعتباره ما تم من بناء .

وسأتناول كل نقطة على حدة :

فيما يتعلق بالنقطة الاولى والثانية ، اعتقد أنه لابد من التمسك بشعار بناء مجتمع اشتراكي تمسكا ثابتا . بمعنى ، أنه يجب ألا تتوقف عمليات الدعاية والتثقيف حول هذا الشعار . لكن يجب أن يكون واضحا — في الوقت نفسه — أن بناء مجتمع اشتراكي هو هدف استراتيجي ، أي بعيد نسبيا ، وأتينا لسنا الآن بصدد تطبيق الاشتراكية في هذه المرحلة من مراحل نضالنا ، وذلك لسبب بسيط ، هو أن تطبيق الاشتراكية — فورا — من الناحية الاقتصادية يفترض أن هناك قاعدة مادية قائمة بالفعل للاقتصاد تحقق الوفرة في الانتاج المادي ، وأن هذه القاعدة مستقرة على الملكية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية ، وأنها مستقرة على مبدأ التخطيط المركزي — وهذا لم يتحقق حتى الآن — وأن الدولة من الناحية السياسية هي جهاز في أيدي الطبقات العاملة والشعبية ، وهذا لم يحدث حتى الآن . فهذه الامور ، لم تتحقق بعد ، وعلى هذا الاساس ، من الصعوبة بمكان ان نطرح شعارات لتطبيق الاشتراكية .

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة ، والخاصة بالتمسك بمنجزات ثورة يوليو على المستويات الوطنية والاجتماعية ، فان هذا ما يفترضه الف باء العمل السياسى . لان هذه المنجزات هى فى جوهرها ثمرة الجهد الكلى والنضال الحقيقى للشعب . هى ثمرة تضحيات ، لا أول لها ولا آخر ، لأجيال عديدة من المواطنين . ولا يمكن ان نبنى على فراغ . وكل الثورات الاشتراكية العظيمة اتى نجحت ادخلت ، فى نسيج بنيانها الجديد ، كل ما هو صالح ومتقدم من نتائج المجتمعات السابقة عليها .

وعلى أساس ما تقدم ، فان محور أى برنامج مرحلى لقوى التقدم يجب أن يكون بمثابة عملية مترابطة : أحد وجهيها التحرر والوجه الآخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة من أجل كسر طوق التخلف .

يما يتعلق بالتحرر ، فهو يعنى أولا تحرير الأرض المحتلة . ولكى يتم هذا التحرير بالكيفية التى تخدم قيام تنمية اقتصادية مستقلة تفتح طريق التقدم نحو الاشتراكية وتستجيب لمصالح الطبقات الشعبية ، فلا بد أن يوضع شعار تحرير الأرض فى بعده العربى والدولى . أى ، يجب أن تتم عملية التحرير خلال أوثق تضامن عربى فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . وهنا تدخل قضية فلسطين باعتبارها العامل الذى يبلور ويستقطب جهد حركة التحرر الوطنى العربية . وتحرير الأرض بهذا المضمون هو عملية تقدمية تتم فى مواجهة الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية . وحتى تنجح هذه العملية ، وتحقق أهدافها لمصلحة الشعوب العربية ، والاستقلال ، والوحدة ، والتقدم ، لابد أيضا وان تطرح فى بعدها الدولى . وهذا ، ما يتطلب أقصى التضامن مع بلدان المعسكر الاشتراكى ، وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى : ومع بلدان عدم الانحياز ، وفى مقدمتها يوغسلافيا والهند .

على أن قضية التحرير ، يجب ان تكون زاوية الرؤية ، والمنطلق الأساسى الذى يجب أن يحكم مجمل النشاط السياسى والاقتصادى فى البلاد . وبهذا المعنى ، وعندما تفاضل لتحرير الأرض يجب أن

نضع في أذهاننا ان الحروب والمعارك التي فرضت على ثورة يوليو انما قد فرضتها قوى الاستعمار الجديد لمنع بلادنا من ان تسير في طريق البناء المستقل الاقتصادى والعلمى والحضارى .

من هنا ، فان معركة التنمية المستقلة تتم — بالتحديد — في مواجهة مؤامرات الاستعمار الجديد واحتكاراته الدولية للسيطرة على اقتصادنا وهى الوجه الآخر الذى لا يمكن فصله عن معركة التحرير .

فاذا اخذنا في اعتبارنا ان برنامج التحرير والتنمية لا يمكن ان يتحقق الا من خلال العمل الواعى والاختيارى لاوسع الجماهير . فسوف نرى ان الاداة والوسيلة ، الى ذلك ، هى اوسع الحريات الديمقراطية للطبقات الشعبية والوطنية صاحبة المصلحة في ذلك . ونعنى بذلك ، حرية الصحافة والاجتماع والتنظيم السياسى والنقابى ، كل ذلك بما يمكن الفلاحين والعمال والمثقفين والحرفيين وكل الطبقات الوطنية من ان تعبر عن وزنها الحقيقى في المجتمع ، وتشارك في صنع القرارات ، اى في ادارة الدولة .

وهذه الحريات السياسية ، لاوسع الجماهير ، لا تنفصل عما اصطلحنا عن تسميته في « الميثاق » بالديمقراطية الاجتماعية او الاقتصادية ، ومضمونها اعطاء الفلاحين والعمال والمثقفين والحرفيين عموما نصيبهم العادل من الناتج القومى .

ويتطلب هذا ، تحقيق شروط اساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، على الجبهة الاقتصادية ، في مقدمتها :

١ — الدفاع عن القطاع العام ضد محاولات التصفية والتطويق وتحويله الى ذيل للقطاع الخاص ، وتوسيع قاعدته . ويتم هذا بترشيده وتحقيق ادارة ديموقراطية في داخله تعطى العاملين ، فعلا ، حق الادارة والرقابة والاشراف في نطاق الخطة ، وفي مواجهة البيروقراطية ، من داخله ، وفي مواجهة الرأسمالية الطفيلية من خارجه .

- ٢ — المضي في استكمال قاعدة الصناعات الثقيلة .
 - ٣ — نشر الملكية التعاونية الانتاجية في الريف لتكون الشكل الرئيسي من اشكال الملكية هناك .
 - ٤ — تأكيد سيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية ، ورفض كل اجراء يضعف قبضة الدولة على هذا القطاع .
 - ٥ — توسيع قطاع الدولة في التجارة الداخلية .
- وهذه الاجراءات يرتبط تحقيقها — فقط — بتصفية جميع الانشطة الطفيلية في الحياة الاقتصادية .
- على الجبهة الاجتماعية والثقافية تبرز ثلاث قضايا ، لا يمكن بدون حلها ، أن تقوم حياة سياسية ديموقراطية حققة ، ولا يمكن بدونها ان نحافظ على التنمية الوطنية المستقلة ، وان نطورها :

القضية الاولى :

هي قضية تصفية الامية .

القضية الثانية :

تحديث نظم التعليم ، في جميع مراحله ، بما يلائم متطلبات الثورة العلمية ، وبما يقيم نظاما ديموقراطيا للتعليم ، ويدعم مجانية التعليم ويحقق مصالح المعلمين والاساتذة والطلاب .

القضية الثالثة :

نشر الثقافة الديموقراطية ، العلمية والفنية في صفوف الشعب وربطها ربطا محكما بعملية احياء التراث القومي التقدمي ، ونقل وترجمة الثقافات الاجنبية ذات المضمون الانساني والتقدمي العام .

هذه هي — بشكل عام — المفاتيح أو الخطوط العريضة لمشروع برنامج المستقبل .. وهي لا تختلف عن مشروع البرنامج المقدم من لطفى وان كانت أكثر عمومية .

■ لطفية الزيات :

في الواقع أنا غير قادرة على أن أقول : هل أتبني البرنامج الذى قدمه الأستاذ لطفى الخولى أم لا أتبناه لأنى كنت أرجو أن يتاح لى فرصة دراسته دراسة متأنية ، لأن وضع برنامج مسألة خطيرة وخاصة — كما قال أبو سيف — أننا مجموعة محدودة ، أو جزءا من القوى الوطنية والتقدمية لا تمثل كل الناس . وكل واحد منا يمكن يختلف عن الآخر بعض الاختلاف .

بعد هذا ، أؤكد على أهمية بعض النقاط التى أثرت :

أولا : عملية التقييم التى قام بها الأستاذ خالد محيى الدين أرجو من الندوة أن تتبناها كخلاصة لفتح ملف التجربة الناصرية .

ثانيا : انضم الى أحمد عباس صالح و خالد محيى الدين و محمد سيد أحمد فى مطالبتهم بأن يتضمن البرنامج توصيفا كاملا اقتصاديا وسياسيا ، ليكون هذا البرنامج منطلقا فعليا من ماضى التجربة وحاضرها . هنا ، لابد من الإشارة الى المخاطر السياسية التى تتعرض لها المنطقة ، والتى أثار اليها محمد سيد أحمد ، ونوعية النضال المطلوب من حيث أن ما هو مطلوب لا يتوقف عند تحرير الأرض بل ودفع مخاطر الاقتصاد القومى فى التبعية .

ثالثا — النقطة التى لا أوافق عليها فى البرنامج المقدم من لطفى الخولى هو أنه اقتصر على ذكر الرأسمالية الطفيلية وأغفل ذكر الرأسمالية الكبيرة .

■ لطفى الخولى :

هذا على اعتبار أنها قائمة وموجودة ، ولها نفس مخاطر الرأسمالية الكبيرة . على العموم لم يأت لها فعلا ذكر فى البرنامج .

■ لطيفة الزيات :

نعم .. لم يأت لها ذكر . والاحظ أننا سواء بوعى ، أو على غير وعى ، نتحاشى مواجهتها . لأنه اذا سألنا عن النظام الاقتصادى الذى نحن مستعدون للدفاع عنه ، هل هو نظام حر ، أى اقتصاد ليبرالى ... الخ أم هو — كما ذكر الأستاذ خالد — فى حدود الدائرة التى كانت تدور فيها ثورة ٢٣ يوليو .

كذلك نحن نتحاشى ذكر الأحزاب .. وهنا أؤكد على أنها الأحزاب الوطنية الديموقراطية .

بعد هذا نظل غير متفقين على تحديد القوى الوطنية التقدمية فى هذه المرحلة . وهذا أمر أساسى للاتفاق على برنامج .

■ لطفي الخولى :

عفوا .. أستطيع ان ازمع ان مشروع البرنامج المقدم يحدد هذه الأمور ..

■ لطيفة الزيات :

مع ذلك .. فالاتفاق فى الندوة ليس كاملا .

■ خالد محيى الدين :

على العكس ، ارى ان لطفي قدم برنامجا عاما للدراسة . ولكن — من ناحيتى — أحببت ان اضيف نقاطا محددة — فعلا — فى الناحية الاقتصادية حتى تخرج مصر من أزمتها ، وحتى يكون اليسار قد ساهم — من منطلقاته هو — فى الخروج من الأزمة . يعنى طالبت اليسار بأن يقدم بديلا لما هو مطروح .

وبالنسبة للرأسمالية الكبيرة ، فالواضح انه تتكون الان فى مصر رأسمالية كبيرة تسعى الى الارتباط بالشركات الكبرى فى العالم .

خلاصة كلامى ، أن نقطة البداية فى البرنامج تنطلق من تقييم تجربة يوليو وتطويرها وعندما نمضى فيه ، لابد من أن نواجه ما هو مطروح على أرض الواقع السياسى . . المناير . . الانفتاح . . الخ

■ لطيفة الزيات :

تحدثت عن البديل ، وأنا أتمسك بهذا ، لأنى أعتبر أن مهمة كبيرة من المهام التى تقع على عاتق القوى الوطنيه ان تدافع عن الاستقلال الاقتصادى للبلد فى مواجهه راسماليه طفيليه أو يمين متخلف يحاول أن يستدرج فئات أخرى من الراسمالية الى مواقعه وبذلك يدفع الصراع الاجتماعى الى تازم شديد . كما ان هذه الفئات الطفيلية تصل فى عملية الانفتاح الى قمة التطرف . أنها تريد انفتاحا بشروطها هى وعلى حساب المجموعة العريضة من الشعب . هذا اليمين المتخلف يغمض عينيه عن حقيقة كبيرة وقائمة وهى حقيقة أنه وجدت فى مصر لأول مرة ، ولم يسبق لها مثيل . وهى تتمثل فى وجود قاعدة عريضة من الناس تربط حياتها بطريق التنمية ، وبطريق الاشتراكية ، وليس لها مخرج فعلى — على المدى الطويل — سوى هذا . وسيزداد كفافها فى هذا الاتجاه كلما اشتدت الأزمة الاقتصادية . وهذا هو الموقف المحتدم . طبعاً ، قد يقال ، أنه لابد من أن أجذب الى الجبهة كل ما يمكن جذبه من القوى الوطنية . ولكن يجب أن نعرف أيضاً القوى الاجتماعية التى انفصلت بمصالحها عن مصالح الشعب المصرى . ومن هنا ، وعلى ضوء هذا ، يتعين على اليسار أن يكون ايجابيا ومبادرا وفاعلا ، ولا تكون شعاراته مجرد رد فعل . وإذا كانت شرائح من البورجوازية مضللة ، فنحن لا نستطيع أن ننتظر ونتوقف ولابد أن نعمل بالقوى المتاحة الى أن يتغير الموقف وتبين هذه الشرائح خطأ موقفها .

■ لطفى الخولى :

أعتقد أن العرض الذى تقدمت به واضح . وانتهاز الفرصة لأرحب بالأستاذ سيد يسن بمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بمؤسسة الأهرام . ويسعدنا أن يشترك معنا ، فى هذه الجلسة

وكان من المفروض أن يشارك في أعمال الندوة ، لولا أن أعمالا أخرى قد حالت بينه وبين ذلك .

■ سيد يسن :

في الحقيقة عندي أربع نقاط محددة أريد أن أتكلّم فيها :

النقطة الأولى : متعلقة بتوصيف البرنامج على اعتبار أنه يعبر عن مجموع القوى التقدمية والوطنية .

وأعتقد أن البرنامج يعطى لنفسه أكثر من الواقع ، لأنه إذا كان هذا صحيحا ، فمعناه أنه محصلة مناقشات واسعة وعريضة مع ممثلي هذه القوى وهذا لم يتم في تصوري . أو ليس عندي — على الأقل — معلومات .. إنما في تصوري أن البرنامج مقدم من هذه الندوة ، أو من لطفى الخولى أساسا .

■ لطفى الخولى :

لا .. هو من الطليعة ، على أساس ما جرى من مناقشات في الندوة ، وهذا هو الواقع .

■ سيد يسن :

وبالتالى ، لا أعتقد أنه يمكن توصيفه ، بأنه يعبر عن فكر مجموعة القوى الوطنية والتقدمية . وقد تبدو هذه مسألة شكلية ، ولكنها هامة جدا في وضع حدود هذا البرنامج .

النقطة الثانية : وكان قد أشار إليها الأستاذ خالد محيي الدين ، وهي نقطة هامة جدا : ما هي علاقة البرنامج بما هو مطروح حاليا في الساحة ؟ يعنى أن يصاغ برنامج ليس له علاقة بما هو موجود مسألة سهلة ، إنما قيمتها قد تكون قليلة . والمطلوب مناقشة نقدية للمطروح في الساحة المصرية حاليا ، اقتصاديا وسياسيا . هذه المناقشة النقدية قد تؤدي الى رفض بعض السياسات ، أو الى قبول سياسات أخرى أو الى تعديل مقترح لسياسات ثانية .

النقطة الثالثة : منهاجية وتتعلق بالمنهج . . كيف يمكن وضع برنامج ؟ وهذه النقطة ، أيضا ، ربما أشار اليها بعض الزملاء . . هل يمكن وضع برنامج من هذا النوع بدون دراسات تفصيلية سابقة ؟ يعنى أى تعميمات على الجانب الاقتصادى كيف يمكن أن تكون بدون أن توضع — مسبقا — ورقة اقتصادية متخصصة ؟ وهناك تعميمات عن الجانب السياسى . ولكن كيف يمكن أن تكون دون ورقة تفصيلية متخصصة فى هذا المجال ؟

طبعاً ، فى البرنامج كإى برنامج ، قد يرد على ذلك أن الأهداف العامة يمكن يتفق عليها بدون هذه الأوراق المتخصصة . ولكن عندما ننتقل من التعميم إلى التخصيص ، لن يكون هناك مجال للكلام عن تحديدات صارمة مثلاً . . تحديد الملكية الزراعية ، أو اقتراح — عن تحديد — الأجور ، أو أى اقتراحات أخرى محددة ، لن تكون ممكنة بدون دراسات اقتصادية سابقة ، والا ستبقى المسألة — هنا — صياغة مكتبية ليس لها أساس فى الواقع الاقتصادى .

النقطة الرابعة : هذه متعلقة أيضاً بما أشار إليه الأستاذ خالد محيى الدين . وهى مسألة مهمة جداً . ما هو البديل الذى يطرحه اليسار فى هذه الحالة ؟ ما هو ؟ يعنى ، هنا المسألة لن تكون مجرد رفض بعض المواقف أو نقدها . هذا لا يكفى . . إنما هل هناك سياسة مقترحة أم لا ؟ هنا ، سنكشف أيضاً أن السياسية المقترحة فى المجال الاقتصادى ، أو الاجتماعى ، أو السياسى ، لابد وأن تبنى على دراسات حقيقية .

أن مشكلتنا ، فى مصر ، هى ما يمكن أن نسميه بالنقد الاجتماعى ، — بوجه عام — وهذا النوع من النقد يكاد أن يكون نقداً أيديولوجياً لا علمياً . وأقصد « بايديولوجى » هنا نوعاً من الجدل بين الأطراف ، إنما لا يستند إلى دراسة الواقع المحسوس دراسة حقيقية . يعنى : نتكلم عن البرجوازية . . والرأسمالية الطفيلية . . والرأسمالية الكبيرة . وعن البرجوازية الصغيرة . . هذا الكلام كله ليس محدداً علمياً . وحتى عندما نتكلم عن اليمين والوسط أو الجناح الليبرالى . . . فإن السؤال هو : ما مدى تمثيل

بعض الكتاب لقوى اجتماعية حقيقية . هل اى كاتب مقالة فى الصحيفه او فى المجلة اقول ان هذا اليمالى او اليمىنى او رجمى ؟ ما مدى تمثيله لقوى اجتماعية محسوسة . . يعنى ما صسحه انتماء الناس الذين يعبرون بشكل او باخر عن بعض القوى الاجتماعيه . (وقد يكون تعبيرهم الشخصى منفصلا عن قوى اجتماعية حقيقة) . نحن نميل — فى الحقيقة — الى تضخيم آثار بعض الكتابات لأننا لا نملك الخريطة الطبقيه الحقيقية للمجتمع المصرى . شىء مؤسف ، ولكن هذا واقع . ليست هناك دراسات حقيقية عن تكوين الطبقات الاجتماعيه فى المجتمع المصرى ، وعن التغييرات التى لحقت بها خلال الفترة الماضيه ، وعن نشوء بعض الشرائح الجديدة أو الطبقات الجديدة فى غيبة هذه الخريطة المتكامله . وينبغى — وهذا جزء أساسى من مهام اليسار اذا كان يريد أن يمارس نقده الاجتماعى بشكل فعال وعلمى — اقول أن جزءا أساسيا من مهمته ، أن يحاول أن يحدد هذه الخريطة الطبقيه ، حتى اذا اراد أنه يعمم أى تعميم ، أو ينقد نقدا معيناً يكون هذا على أساس علمى سليم .

وهذا عيب جوهري فى حركتنا الثقافية — بوجه عام — سواء عند اليمين أو اليسار . حتى اليمىنى ، عندما ينتقد أو يهاجم ، ليس لديه البيانات العلميه الواقعيه . فهذا جانب سلبى متعلق بالثقافه المصريه فى مرحلتها الأخيرة . انها عبارة عن مجادلات أيديولوجيه تفتقر الى تحليل علمى دقيق للواقع . فأننا ما ادعو اليه فى الواقع هو اقتراحات محدده . ان مهمه اليسار — فى الواقع — يجب أن تكون محاوله الاقتراب من الواقع المصرى بطريقه علميه دقيقه ، كأساس لآى برنامج أو سياسات . وبالتالي ، أعتقد أن تقديم ، أو اقتراح برنامج — فى هذه المرحله — قبل توفر هذه القاعده الأساسيه قد يكون عملا سابقا لأوانه . وشكرا .

■ خالد محيى الدين :

فى كلام الأستاذ سيد يسمن جانب صحيح ، هذا لو كان البرنامج المطلوب هو برنامج حزب . لكن وضع « برنامج لحزب » ليس

مطلوباً من الندوة . والمطلوب هو « تصور للمستقبل » . فلو استخدمنا هذه العبارة لكأنت أدق وأكثر انطباقاً على ما نقدمه في هذه الجلسة .

فاذا قلنا « تصور للمستقبل » فهذا ، سوف نرى أن مواجهة المستقبل تفرض نفسها بحيث لا نقف عند الخطوط العامة التي ذكرها **لطفى الخولي** . وهذه القضية أعود لألح عليها مرة أخرى ، لأنه إذا ذكرنا في البرنامج أو في تصورنا للمستقبل شيئاً عن قضية الديمقراطية ، فلا بد أن نبين أي نوع من الديمقراطية، لمن ؟ ولأي القوى والأحزاب ؟ كذلك الأمر — مثلاً — يتعلق بمسألة الانفتاح الاقتصادي . فاعتقادي أن اليسار قدم ، في خلال الشهور الأربعة أو الخمسة الماضية ، آراء عن السياسة الاقتصادية . وقد تم تقديمها في عهد وزارة د. عبد العزيز حجازي . وكان لليسار تحفظاته على ما قامت به حكومة د. حجازي من إجراءات تتعلق بالانفتاح . وذلك على الرغم من أن سياسة د. حجازي في الانفتاح لم تعد هي نفسها مقبولة الآن . وأوضح اليسار ، أن الانفتاح يتطلب استعدادات خاصة — لا بد من توافرها — لحماية الاقتصاد القومي . كما قال اليسار رأيه في رأس المال الأجنبي . وأثبت تطور الأحداث وأثبتت التجربة صحة رأي اليسار بدليل أن الحكومة تسعى منذ سنة — مثلاً — إلى تخفيض الأسعار وإلى تقليل الفروق بين الدخول .

لكن أعود فأقول أن السياسة الاقتصادية التي تصر عليها الحكومة تعود ، مرة أخرى لتعميق الفروق ، وترفع الأسعار ، أكثر فأكثر . والسبب ، هو أن سياستها الاقتصادية تؤدي إلى فتح الباب أمام شرائح من القطاع الخاص هي تضخمية بطبيعتها، لأنها تعمل في الخدمات والسياحة والوكالات التجارية . الخ . وهذا كله يخلق قوى شرائية لا يقابلها إنتاج . هي حالة من التضخم المستمر ، والنمو في الثروات لا يقابلها إنتاج . اليسار قدم وجهة نظر مقابلة ، وأضرب مثلاً لذلك ما كتب في « الطليعة » طوال الخمسة شهور الماضية ، سواء عندما ناقشت السياسة الاقتصادية لوزارة د. حجازي أو عندما ناقشت السياسة الاقتصادية لوزارة ممدوح سالم . فهناك بديل لهذه السياسة .

ونحن — كما قلت أكثر من مرة — لا نرفض الانفتاح ، ولا نرفض رأس المال الاجنبى ، لأننا نعلم أن مصر تواجه أزمة . ولكننا نقدم حولا تحافظ على الهياكل الرئيسية للاقتصاد الوطنى .

خلاصة كلامى ، هو أن ما نقدمه ، وما هو مطلوب هنا ليس برنامجا بالمعنى الدقيق ، بل ، على الأصح ، سياسة اقتصادية بديلة تؤدى الى اخراج مصر من الأزمة . وفى هذه الحالة ، فانى أرى فيما كتبت « الطليعة » ، وما قلناه ، نحن فى جلسات هذه الندوة ، يمكن أن يوصلنا الى هذا .

أما القضايا الأخرى ، فتحتاج الى دراسات طويلة مثلا : ما هو اليمين الليبرالى وما هو الوسط وايسار الليبرالى ؟ فنحن نحتاج فى هذه القضايا الى تحديد وجهد فى الدراسة .

■ لطفى الخولى :

لو سمحتم .. لى ملاحظة على المنهج الذى طرحه الأستاذ سيد يسمن . القول بأنه لا توجد فى مصر ، دراسات علمية بالمره ، فى هذا القول مغالاة . هناك دراسات قائمة بالفعل منذ سنوات طويلة . وهى ليست الدراسات التى قامت بها « الطليعة » — فحسب — وانما أيضا دراسات على المستوى الأكاديمى قام بها عدد كبير من الدارسين فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ومنهم مفكرون اشتراكيون . وفى العادة ، فإن الفعل النضالى — أو النشاط العملى هو — باستمرار — أسرع فى حركته من العمل الفكرى . وبالتالي ليس مطلوبا أن يتأخر الفعل أو النشاط أو الممارسة عن الدراسة . هذه نقطة .

النقطة الثانية : أن ما طرحناه أو ما تصورناه من برنامج .. أو تصور للمستقبل .. أو .. أو .. الخ سمة ما شئت — وقد تكون كلمة « برنامج » أوسع فعلا مما يتطلبه الأمر . لكن هى كلمة ذات مدلول . يعنى أن هذه خطوط عامة . لسكننا لسنا حزبا ولا تنظيما . نحن ندوة ، تطرح فيها آراء مختلفة ، وتظهر فيها اتجاهات مختلفة . وقد التزمت ، فى مناقشاتها ببرنامج عمل ،

وبجدول أعمال ، ، قلنا أنه لا بد أن ينتهى بتصور اتجاهات العمل للقوى الوطنية التقدمية ، أو ليسار بشكل عام ، حول المستقبل . ولذلك ؛ أنا لا أعتقد أن هذا طموح من جانبنا وإنما هذا تنفيذ لما اتفقنا عليه . ثم اننا — فى الحقيقة — نريد أن نقدم الى القراء والأصدقاء الى المجتمع المصرى مجرد تصور مطروح للمناقشة ، لا أكثر ولا أقل . وهذا ما يعطى نتيجة ايجابية لهذه الندوة .

النقطة الثالثة : هى أنه فى المشروع المقدم ليس هناك تجاهل للواقع القائم ، لأنه لا نستطيع — حتى ولو أردنا — أن نتخطى هذا الواقع القائم . لكن البرنامج مصاغ بصورة الشغل لـ بصورة رد الفعل . وقدم البرنامج عدة اقتراحات قد تكون صحيحة ، وقد تكون خاطئة . لكن هناك بعض الاجتهادات فى هذا المجال .. وهذه الاجتهادات — هى أيضا — ليست جديدة . لأن النقاش حول التجريبية ، وحول ما فيها من ايجابيات ومن سلبيات ، وحول استمرارها أو عدم استمرارها ، أو الردة عنها .. هذا كله نتاج مناقشات واسعة وعميقة . وتحركات وممارسات ليست بنت الساعة ، وإنما من بدء هذه التجربة . وعبر مسارها الاجتماعى المتقدم منذ ١٩٦١ . فنحن فى الحقيقة ، لا ننطلق من فراغ ، وإنما نحن ننطلق من أرضية ومن تراكمات فكرية وعملية قائمة فى الساحة ، ونحاول أن نقول رأينا فيها .

■ مراد وهبة :

لى تعقيب بسيط على كلمة الاستاذ سيد يسى ، فيما يختص بمدى موضوعية ما يدور فى هذه الندوة . ففى تقديرى ، أن الموضوعية هنا مرتبطة ، أو منطلقة من نقطتين :

النقطة الأولى : أن الندوة تصدر من مجلة « الطلبة » .

■ لطفى الخولى :

مجلة « الطلبة » والاستاذ توفيق الحكيم ..

■ مراد وهبة :

نعم والاستاذ توفيق الحكيم .. أنا سأتي لمسألة الاستاذ توفيق الحكيم . فقط أقول : أولا مجلة « الطبيعة » ، وهذه مجلة لها أبحاث في مختلف المجالات المطروحة في مشروع البرنامج المقدم من الاستاذ لطفى الخولى .

والنقطة الثانية : أن هذه الندوة منطلقة ابتداء من الكتاب المطروح من استاذنا توفيق الحكيم ، وهو له كتابات وأفكار على مدى فترة زمنية طويلة .

■ لطفى الخولى :

من ٤٠ سنة .

■ مراد وهبة :

نعم ، تبدأ من قبل الثورة وحتى الآن . والشخصيات المشتركة أيضا في الندوة لها كتابات وأفكار .

قضية أخرى ، هي ما لاحظته من إحياء في كلمة الاستاذ سيد يسن تحاول إبراز تعارض بين ما يسمى بالايديولوجيا وبين ما يسمى بالعلم . وفي تقديري ، أن هذه مسألة قد توحى بمواكبة تيار نشأ في الستينيات ، في الولايات المتحدة الأمريكية . وهو تيار يسمى بـ « إنكار الايديولوجيات » ، والاكتفاء بالعلم والتكنولوجيا كوسائل للتطور الاجتماعى .

■ محمد سيد أحمد :

أحب أن أبلور بعض النقاط التى طرحتها داخل البرنامج ، وذلك على النحو التالى :

١ — يكتسب النضال من أجل الوحدة العربية بعدا جديدا أكثر كثيفا فى المرحلة القادمة . وفى ظل انزواء الاستقطاب بين دول عربية تقدمية ، وبين دول عربية محافظة ، ينبغى أن تتأكد مطالب

القوى التقدمية والتحريرية العربية ، كتلة تزداد تراصا ، بوجه
القوى المحافظة ، أو القوى الرأسمالية الكبيرة ذات الوظيفة
الطفيلية ، التي تجهد قوة العالم العربى الاقتصادى والسياسى
الجديدة ، وتعارض توظيف هذه القدرات الجديدة لصالح الشعوب
العربية ولصالح تنمية الوطن العربى . فلم يعد جائزا فى اطار
الجهود المبذولة الآن من أجل اتوصل الى تسوية لازمة الشرق
الأوسط ، أن يقتصر موقف قوى التحرر العربية من اسرائيل على
انها كيان متجانس ، ولا تواصل هذه القوى نضالها الى داخل
مؤسسات اسرائيل ، وشرائح المجتمع الاسرائيلى ، وذلك من
أجل عزل أكثر اتجاهاتها عدوانية ، ومن أجل اجهاض خطط
الاستعمار الجديد بعد التسوية . . وفى هذا الوقت الذى أصبح
فيه شائعا اجراء تمييز بين الاتجاهات المتعنتة فى اسرائيل
والرافضة للتسوية أصلا (ما يسمى بالصقور) وبين
تلك التى تحبذ هذه التسوية (ما يسمى بالحمام) استجابة
لمخططات الاستعمار الجديد ، فانه يتحتم على قوى التحرير
العربية أن تميز — هى أيضا بين القوى — داخل المجتمع
الاسرائيلى — التى تخدم مخططات الاستعمار عموما ، سواء
كان ذلك مخططات الاستعمار القديم ، أو مخططات الاستعمار
الجديد ، وبين تلك التى ينبغى حثها على الاضطلاع بدور أكثر
بروزا لافساد المخطط الاستعمارى ، واقامة السلام فى المنطقة
على أساس يخدم مصالح كل شعوبها دون استثناء .

■ احمد عباس صالح :

لى تعقيب على الاستاذ سيد يسر : فى الواقع ، بعد الملاحظات
التي قيلت لا توجد اضافة جديدة لأن هذه الندوة تضم مجموعة
من الكتاب يناقشون الملاحظات التى قدمها الاستاذ توفيق الحكيم ،
باعتباره كاتباً ، وفى اطار رسالة الكاتب . مع ملاحظة ، أن
الندوة ليست جهازا سياسيا ، يستوعب النشاط السياسى
والفكرى للمشتركين فيها ، فنحن نناقش ما طرحه الاستاذ
توفيق الحكيم من قضايا ، فى حدود معينة ومعروفة .

أيضا ، أنا مع الاستاذ لطفى ، فى أن هناك شيئا من المبالغة
فى مسألة الأوراق العلمية والتحليل ، لأن هذه القضايا ، بحثت

في الواقع ، وأثيرت في أكثر من مجال ، وطوال السنوات الماضية .
وربما كان ينقصها شيء من التنظيم والتحديد . لكن هذا لا يمنع
أن الفكرة التي تصدر عن هذه الأرضية تكون قريبة من العلم
الموضوعي والحقيقة الموضوعية .

وأضيف ، أيضا ، بعض نقاط الى التصور المطروح . المفروض
أن هذا التصور سيصبح تصور الندوة — كنها — بعد المناقشات
وبعد استخلاص النتائج . . الحقيقة أن هذا التصور كتب على
صورة البرنامج . ربما هذا هو الذي نبه الأستاذ سيد عيسى ،
ودعاه الى نقده كبرنامج .

أقول : هناك نقاط محددة في الوضع الحالي . مثلا : مشكلة
القطاع العام هي من المشكلات المثارة في الصحف يوميا ، وتتخذ
فيها قرارات ومواقف فعلية ، ومثل طرح أسهم بعض الشركات .
وهناك محاولات لتقليص حجم القطاع العام لحساب القطاع
الخاص . وأشير هنا ، بوجه خاص ، الى التحقيقات التي تنشر
في الأهرام هذه الأيام .

لذلك اقترح على الندوة — واختلف هنا مع الأخ أبو سيف في
رفضه للتفصيلات — أن نحاول وضع نقاط محددة يتضمنها
تصورنا بعد هذه المناقشات .

باختصار : هناك وقائع تحدث ويتصرف فيها . هذه الوقائع
بعد مدارستها لها ، ومنطلقين من تجربة الـ ١٨ سنة ، يجب
أن نبدي فيها رأيا محددا في هذا الجانب . . هو كذا . . صورة
القطاع تبقى كذا ، صورة الأحزاب تبقى كذا . . التعبير
الديموقراطي يبقى بالتحديد كذا . . قضية التعليم المطروحة حاليا
كذا . . ثم المطروح من الجانب الآخر ، من قوى نسميها يمينيه
أو غيره . فهذه قضايا محددة نرى — نحن — ككتاب وكفكرين
. . وعلى مسئوليتنا الشخصية . أنه لابد من وضعها بوضوح
أمام جماهيرنا التي تقرأ لنا ، فلا بد أن نفعل هذا وبترتيب معين ،
شديد الوضوح . . لأنه عبارة عن استخلاص موضوعي لهذا
الجدل ، نطرحه كما لو كنا نطرح مقالا لنا في صحيفة ومجلة ،

ولكنه ليس له أى الزام على أى أحد . انما هو مساهمة فى توضيح وتنوير الراى العام وفى تحديد المواقع التى نقف فيها ، ليس أكثر من ذلك . ولذلك اقترح ، كما قلت الدكتور لطيفة ، وضع مقدمة شارحة للظرف الحالى ، وللنتائج المستخلصة من مناقشاتنا ثم نثبت فى بنود محددة ومتميزة موافقنا من القضايا الراهنة لانه — بدون هذا — يظل البرنامج المقدم مجرد صياغة جيدة وورقة من الاوراق الجيدة التى عندنا فى المواقف ، والتى لم تنفذ ، ولم يعمل بها ، رغم انها كانت صادرة من سلطات . مهمتنا اذن ، هنا ، التوضيح بشكل محدد لا أكثر ولا أقل . وهذا ربما اراح الأستاذ سيد يسن ، وخفف من تحفظاته الكثيرة . وشكرا ..

■ سيد يسن :

فى كلمات قصيرة : الدكتور مراد نسب الى اننى قلت ان الندوة لم تكن موضوعية ولكن لم أقل انها غير موضوعية ، وان كان هو قد دافع دفاعا غريبا جدا عن توفر الموضوعية فى الندوة . قال : أن مجرد أن مجلة الطبيعة قامت بها ونوعية المشتركين فيها من المفكرين .. الأستاذ توفيق الحكيم بكتاباتة السابقة ، كل هذا .. يضمن موضوعية الندوة .. من المؤكد أن « الطبيعة » نشرت مقالات ودراسات متعددة فيها موضوعية . انما يجوز لى تحفظات على كتاب الأستاذ توفيق الحكيم فى نقده للتجربة الانصارية والتحفظات التى على هذا الكتاب ، هى تحفظات تتعلق ، أيضا ، بممارسة القوى الوطنية لنقد الاجتماعى فى مصر . فانها — فى كثير من الأحيان — تفتقر لما أسميه الأسلوب العلمى فى التحليل يعنى : عندما أقول — مثلا — أنه لم يكن هناك ديمقراطية فى مصر فى الفترة الماضية ، فان هذا يحتاج الى دراسة على حجم ونوعية المشاركة السياسية ، ودراسة علمية يقوم بها اناس علميون . وعندما أقيم الوضع الاقتصادى ، فى الفترة الماضية فلا يكفى أن أقول أنه سلبى أو ايجابى بدون دراسة تفصيلية لكل الأوضاع التى كانت موجودة . فهذا ما قصصده من مسألة الأسلوب العلمى .

مسألة الايديولوجية والعلم : هذه مسألة معقدة ، وانا عارف طبعا بالقصة الخاصة بالكلام الذى قيل عنها فى أمريكا .. الخ ..

انما انا ذكرت كلمة النقاش الايديولوجى بمعنى خاص بكلمة « ايدىولوجية » . هذا المعنى الذى يتضمن — أحيانا — نوعا من تشويه الواقع ، أو نوعا من اسقاط بعض الأفكار الخاصة على واقعة ليست موجودة . وربما كان هذا هو الفرق الدقيق بين المعالجة الايدىولوجية لمشكلة ما ، وبين المعالجة العمة لها .

وربما اختلف أنا مع ما قيل عن وجود دراسات قائمة ومتكاملة عن الأوضاع الطبقيّة . ومؤكد أن هناك مقالات متعددة متناثرة كما قال الأخ عباس صالح . وعلى الرغم من أهميتها ، فهى تظل فى حدود المقالات لا الدراسات ، أى المقالات التى لا ترقى الى مستوى الدراسات العلمية . يعنى هى اجتهادات ممتزجة من كتاب أفراد يحاولون أن يتصوروا بعض المشكلات الخاصة بالتكوين الطبقي فى مصر . ولكن هذا الموضوع — بالذات — لا يحله — فى نظرى — الا صيغة فريق العمل أو فريق البحث الذى يحتاج الى ناس اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين ، لأنه موضوع معقد جدا تتشابك فيه الجوانب . وبالتالي ، فانه مع احترامنا الشديد لما نشر فى « الطليعة » ، وفى غيرها من جرائد تقدمية عن الأوضاع الطبقيّة ، لا تزال المسألة تحتاج الى جهد علمى مكثف يتسم بترابط العلوم المختلفة وبطريق العمل .

أخيرا ، اضافة صغيرة الى قضية الفعل التى وردت فى كلام الاستاذ لطفى . الفعل يفترض تقييما معيناً للواقع ، فاذا لم يكن هذا التقييم مستندا الى أسس موضوعية يصبح الفعل غير موجه كما ينبغى . يعنى ، ليس هناك فصل بين الفعل ، وضرورة وجود دراسات وبحوث علمية .

■ توفيق الحكيم :

اظن المسألة اتضحت ، واثنا موافقون على التعديل الذى حصل ، وهو أن ما عرضه لطفى الخولى ليس برنامجا ، ولكنه تصور . ومعنى أنه تصور ، أنه من الممكن أن يكون هناك تصورات أخرى ، ويمكن أن نقارن بينها وبين هذا التصور . وفعلا كما قال الاستاذ يسمن ، أنه لكى نحكم ، أو نصل الى درجة التحديد المنهجى الذى يمكن أن نسميه منهجا ، لابد أن تكون هناك

دراسات . والخطأ الذى يقع فيه الذين قرأوا كتابى ، وقالوا : انه هجوم ، وانه دراسة ، وانه نوع من أنواع ابداء الراى المسبق ، أو غير ذلك . . هو انهم لم يدركوا ما قلته فى المقدمة ، من انها انطباعات سريعة كتبت بسرعة على أثر مرور عشرين سنة على ثورة ٢٣ يوليو ، انتهت أوادت الى هزيمة منكرة فوجئنا بها فهذا أحدث عندى صدمة ، فكتبت الكتاب على أساس انه صدمة عاطفية لم تكن حتى للنشر ، فى ذلك الوقت ، الا فى حدود أصدقاء قليلين . ولم أتصور انه سينشر على نطاق واسع . مسألة النشر الواسع ، هذه ، جاءت غير مخططة عندى . فكانت النتيجة ان النشر أحدث صدمة . وهذه الصدمة ، اتضح أنها كانت ضرورية لأنها — وان كانت غير مقصودة — أدت الى رجة ورغبة فى فتح باب المناقشة ، وأدت الى أشياء كثيرة منها اجتماعنا اليوم .

فاذن ، بصرف النظر عن موضوع الكتاب ، فان الرجة أو الصدمة الكهربائية أدت الى تشغيل العقل المصرى فى هذا الموضوع ، وهو ثورة ٢٣ يوليو : ماذا فعلت ؟ وماذا أدت ؟ وما يمكن أن تؤدي ؟

ولذلك ، من الخطأ أن يقال اننى قلت كلمتى . ولذلك أنا أتذكر اننى قلت : أن هذا ليس حكما ، وليس اتهاما . وإنما هو رغبة فى أن أعرف الحقيقة . يجب أن نفتح ملفات ، وربما برئت ساحة الكثيرين من هذه النتائج السيئة التى تلصقها بشخص ، ونحن لا نعرف حدود مسئوليته . وفعلا ، لا يمكن أن تؤخذ المسائل بكل بساطة كأن أقول — مثلا — أن هذه الفترة يجب أن تلغى من التاريخ . . أو كذا . . أنا لم أقل ذلك . ولكن أنا تساءلت : هل هذه الفترة كانت فترة فى مصلحة التقدم والتطور المصرى أم لا ؟ وأنا لا أريد أن أطيل فى هذا .

فاذن ، عندما يقال بأن هناك برنامجا أو منهجا يعرض ، فاعتقد أنه — كما قال لطفى الخولى نفسه — منذ قليل — أنه عبارة عن تصور المنهج ، أو تصوره ، لمستقبل البلد ، فى الحدود التى ذكرها ، كرؤوس مسائل ، ولو أنه دخل فى تفاصيل . وأنا — أيضا — مع من حبذ فكرة الخطوط الرئيسية ، وترك التفاصيل

الى دراسات مستفيضة ، لأنها محمل اخذ ورد . ولذلك فانا — بالتالى — لا نستطيع ان اتكلم موضوعيا او تفصيليا في هذه الاراء التى عرضت لانه — كما قيل ، ايضا ، كل كمة فيها من ناحية رؤوس المسائل تحتاج الى دراسة ، او تحتاج الى تحديد . فانا ، مثلا ، عندما اقول كلمة « الانفتاح » . . كلمة الانفتاح هذه لم تحدد (وانا لا اعرف الى أى مدى هذا الانفتاح . ولا اعرف الا ان الراى العام اخذها على انها رد فعل لكلمة « الانغلاق » ، ولذلك رحب بها ناس كثيرون ، على أساس اننا نحن خارجون من انغلاق اقتصادى ، فعلا تاملنا منه ، كلنا ، وكل الطبقات مثالة ، ولا نستطيع ان نعرف أسبابه . لأن هذا ايضا يدخل فى باب الدراسة : كيف حدث هذا الانغلاق ؟ ولماذا حدث ؟ فكل هذا يتطلب دراسة موضوعية لنعرف ما هذا الذى سمي بالانغلاق . ولكن الآثار موجودة عند كل الطبقات ، هناك اختناق اقتصادى لاشك فيه .

اذن ، عندما قيل « الانفتاح » فان كلمة الانفتاح بدأ معناها — لغويا — جيد جدا ، ومريح جدا ، وممتع . لأن أى انفتاح هو — لغويا — كلمة طيبة . واى ، انغلاق هو كلمة بغيضة . فاذن المسألة كلها أصبحت تمنيات ومشاعر ، وعواطف ولكننا لا نعرف بالضبط ، اقتصاديا ، معنى كلمة الانفتاح ، وحدودها ، اللهم الا ما يقال من رجال الاقتصاد : بأنه هو السوق الحرة ، والتعامل الحر ، او النشاط الحر ، او تدفق الأموال الأجنبية تدخل ، لأن نضوب الموارد الداخلية وصل الى درجة أن الثروة الداخلية لا تستطيع ان تعتمد عليها فى أحداث رخاء .

اذن ، نحن فى حاجة الى اقتصاديين من كل نوع ، يشرحون لنا ما هى كلمة الانفتاح وما هى كلمة الرخاء . . كل هذا . . الخ .

ولكن الذى نستطيع ان نقوله — بصفة عامة — هو المحاذير فقط . هل الانفتاح سيقتل مواهب محلية وجهودا ، وأنشطة محلية ، كونها ؟ أم انه لن يتعرض لهذا النشاط ؟ لأنك اذا اتيت برؤوس أموال أجنبية فانها تنشط المواهب المحلية ولا تقتلها وهى تنشط — أيضا للناحية الاقتصادية — مثلا — للعمالة

نفسها . لكن . . هل الرأسمالية التي تأتي مع الانفتاح هي رأسمالية القرن التاسع عشر التي عانينا منها ، كلنا ، في القرن العشرين إلى منتصفه وإلى الآن في بعض البلاد ؟ أم أن الرأسمالية أخذت دورسا وتريد أن تدخل بشكل غير عنيف وتتيح للنشاط الداخلي أن ينتفع بها دون أن تضره اضرار البليغ . كل هذه يستطيع الاقتصاديون أن يقولوا لنا مالا هي الفوائد التي سيجنيها الشعب من هذا الانفتاح وما معناه .

■ لطفى الخولى :

هذا لا يمنع أن تقول تصورك .

■ توفيق الحكيم :

آه . . ولكن ، أيضا ، نحن لابد أن نقول مخاوفنا . لأن مخاوفنا ومحاذيرنا وتصوراتنا للخطر يجب أن تكون موجودة ، والا فما معنى وجود يسار إلا أن يقول : والله أنا أيضا أخشى كذا ، فإرد عليه اقتصادي أو رجال السلطة : بأن هذا أيضا كان واردا في البحث ، وتدبرناه . إذن ، المسألة ، من هذا الجانب ، لا أستطيع الآن أن أتكلم فيها قبل أن أعرف هل المحاذير درست وهل هناك بدائل أخرى تبعد الأخطار التي تهدد المواهب المحلية ، والنشاط المحلي وتتركه ليستمر في إنتاجه . . ذلك أن الانغلاق ، وأن كان بغيضا ، إلا أنه ترك في مجالات كثيرة شيئا من الفوائد . لأنك لا تستطيع — في الواقع — أن تقول أن شيئا سييء على طول الخط ، أو جيد على طول الخط . حتى المرض تجد أن المريض يقول والله خرجت من تجربة المرض بفائدة . فعلى كل حال ، إذن ماذا فعل الانغلاق ؟ الانغلاق ، في نتيجته النهائية للشعب كله ، هو أنه حصل ضيق وكساد . وحصل أيضا هذا الذي نشعر به جميعا من تدمير لاقتصادياتنا ، سواء كان تدميرا جزئيا كما يقول بعض الاقتصاديين ، أو تدميرا كاملا كما يقول المتطرفون . . كل هذه أشياء ليس مكانها هنا . ولكن الانغلاق أدى إلى شيء وهو الاعتماد على النشاط المحلي ، فتولدت مواهب محلية في قطاعات لم يكن المصري يمارسها . واضطرت مصر — في عهد الانغلاق — إلى أن تستخرج من هؤلاء ، ومن بلدها

العناصر التي تغنيها عن النشاط الخارجى ، سواء فى الصناعة
أو فى جميع النشاطات الأخرى . فنجد ، دائما ، أنه تولد نشاط
محلى ، يحل محل النشاط الأجنبى . وهذا مكسب . ولكن
النتيجة النهائية ، أنه حصل نضوب ليس بحكم الانغلاق وحده
ولكن بحكم الحروب التي ابتلينا بها .

■ لطفى الخولى :

الانغلاق هذا يتطلب مناقشة طويلة .. لآنا نسال هل صحيح
كان هناك انغلاق أم لا ؟

■ توفيق الحكيم :

هذه مسألة أخرى .

■ لطفى الخولى :

لكن لو أذنت لى .. نحن فى الجلسات الماضية ، كنا نتحدث
عن التجربة ، وكنت تلح على ضرورة النظر الى المستقبل
ومساراته والى أين .. أنا ألاحظ فى هذه الجلسة أنت تعود بنا
الى الماضى . وتصورى أن المطلوب فى هذه الجلسة هو التصور
المستقبلى ، لآنا نختتم الندوة .. فما هو تصور أستاذنا
توفيق الحكيم للمستقبل ومساراته ؟ وما رأيه فيما طرح من
الزملاء جميعا وليس فقط تصوره الخاص . أنا أوافق على أن
لا يعتبر ما قدمته برنامجا . ولكن هو مجرد تصور ، طرح من
جانبى ، ومن جانب الزملاء المشاركين فى الندوة . ونحن حريصون
أيضا على أن يخرج قارئ الندوة بتصور توفيق الحكيم للمستقبل .

■ توفيق الحكيم :

تصور وضع سياسى واقتصادى للمستقبل هذا فى منتهى الصعوبة
لآنا سندخل فى الغيبيات ، وأنا لا أحب أن أتكلم عن الغيبيات .
الغيبيات هو أن تقول سيحدث كذا . وهذا أسلوب غير علمى .
أما الذى يجب أن نقوله : أنه حدث ذلك ، وأن هذا الذى حدث
أدى الى كذا . واذن ، نحن لابد — فى المستقبل — ألا نكرر

التجربة الخاطئة في كذا ، وأن نكررها في التجربة الناجحة كذا .
أما أن نقول أنه سيحدث كذا ، فهذا هو النوع الغيبي ، وهذا
ما آخذه على كارل ماركس نفسه ، في أن عنده نوع إيجابي ونوع
غيبي ، ولذلك أخطأ في الناحية الغيبية . وهو يقول بأن حتمية
الصراع بين كذا وكذا سيؤدي إلى كذا ، وأنه لابد أن تقوم
الاشتراكية في دولة صناعية كبرى . فكانت النتيجة أنها لم تقم
في الدولة الصناعية الكبرى وقامت في دولة متخلفة . إذن هذا
التنبؤ وهذه الغيبيات ، عندما يتخذها رجل العلم فانها تؤدي به
إلى أخطاء كثيرة ، أن العلم ، عندما يبنى على غيبيات ، فانه يأتي
بنتائج سيئة جدا حتى في علم الميكانيكا أو العلم المادي عموما .
إذا قررت بأنه لن يحدث في المستقبل أن الخططين المتوازيين يتلاقيان
فإن أينشتاين سيقول لك : سيتقابلان .. لماذا نحكم في المستقبل
أنهما لن يلتقيا ؟

لقد وصل أينشتاين إلى أنهما س يلتقيان وذلك على أساس
حسابات جديدة :

■ لطفي الخولي :

طيب على أساس هذين الخططين .. هل خطانا سيتقابلان في
المستقبل .

■ توفيق الحكيم :

أي خطين .. ؟

■ لطفي الخولي :

الخط الذي نمثله ، والخط الذي تمثله .

■ توفيق الحكيم :

سيتقابلان ؟ . لا أعلم ! ربما ..

■ لطفي الخولي :

أين وفي أي نقطة .. ؟

■ توفيق الحكيم :

اينشتين ، قال ان الخطين يمكن ان يتقابلا خارج الجاذبية الأرضية . هما لا يتقابلان وفق النظريات الهندسية المطبقة الموجودة على سطح الأرض بأبعاد معينة . ولكن اذا تخطيت مجال هذه القوانين — على الأرض — فاننا سنتقابل : ويتقابل اليمين واليسار في شيء آخر ، لا هو يمين ولا هو يسار ، لان هذه ، أسماء تغلق على العقول كل أمل في المستقبل . لانك عندما تقول : أنا يساري وتمسك بنظريات يسارية ، أو يميني ، فأنا شخصا لا يمين ولا يسار ، خوفا من هذه « اليهودية » والغيبية .

■ لطفي الخولي :

هل تعتبر نفسك يساريا ؟

■ توفيق الحكيم :

أنا قلت . مائة مرة — في جلساتي — لا تضعوا لافتة على رأسي ، لأن هذه اللافتة تجمدني ولكن أنا ..

■ لطفي الخولي :

لكنك قلت من قبل أكثر من مرة انك اشتراكي .. وان قضية الاشتراكية في مصر تعنيك .

■ توفيق الحكيم :

ولا اشتراكي حتى .. أنا لا أعرف هذه الكلمة ..

■ لطفي الخولي :

رأسمالي اذن ؟

■ توفيق الحكيم :

لا أدري شيئاً عما سيحدث غدا ، الكلام في هذا يجعلني غيبيا .
إنما الذى أعتقد هو الجانب الذى أنت تكلمت فيه وستكم نحن
فيه ، وهو جانب التقدم الانسانى الى الامام والى الأحسن .
والرخاء الانسانى . فبأى وسيلة يتم هذا ؟ انى أتركها لتفاعلات
المجتمعات وللمواهب الانسانية ، فهى اتى ستستطيع أن تخرجك
الى هذا التقدم من كل المساوىء التى تعرض لها البشر . وعندئذ
لن نكون مضطرين أو مكتفين بنظريات سابقة لأن كارل ماركس ،
عندما تكلم فقد أراد — قبل كل شيء — خير البشرية . هذا هو
الهدف . وبعد ذلك وضع النظرية التى يستطيع بها أن يصل الى
هذا الخير . والدليل على ذلك أنه عندما جاء لينين وجد أنها
محتاجة الى تعديل . ولذلك قال لك الماركسية اللينينية .
بريجنيف جاء بتعديل آخر .. اذن فالمسألة هى أن الهدف هو
خير البشرية . هذا هو الهدف الذى لا يتغير . ولكن ..
الوسائل .. نحن لا نستطيع أن نقول ما هى الوسيلة .. لأن
الذين سبقونا غيروا فى وسائلهم باستمرار على حسب تفاعلات
المجتمع . ولذلك أنا لا أريد أن أكون غيبيا ، وأحكم على
المستقبل لأنى لا أعرفه بالاضافة الى أنه لا يوجد .

■ لطفى الخولى :

أنت ، بذلك ، تبتكر أسلوبا جديدا ، كما ابتكرت فى الأسلوب
الفنى .. « المسرواية » تريد أيضا أن تبتكر فى السياسة وفى
الاقتصاد لفظ « الرأسمائشتراكية » هل هذا ممكن ؟ !

■ توفيق الحكيم :

هذه الالفاظ لا أحبها ..

■ لطفى الخولى :

أنت الذى اقترحتها ..

■ توفيق الحكيم :

لقد وضعت هذه الكلمة (الرأسماشتراكية) لأصف مجتمعا يريد أن يوفق ما بين أكذوبة وبين طبيعة في النفس . أما الأكذوبة ، فهي أن هذا المجتمع لا يريد أن يكون اشتراكيا . ولكنه وضع هذه الكلمة ليفعل ما يريد : أي أن يكون رأسماليا في الباطن ، وأن يرتدى ، في الوقت نفسه ، أرداء الاشتراكية . فالاشتراكية

عنده طلاء أو رداء ، لكن كل هذه المسائل أنا لا أحب أن أخوض فيها . لا أريد أن أقول اليسار ، ولكن أريد أن أقدر التقدم . واليسار يقول أنه تقدمي إذن هذه رسالته . لماذا رسالته ؟ لأنى أريد أن أنظر من المنوط به الآن أن يدافع عن هذا وأن يتبناه . ما نخشاه الآن « هو » فعلا تدهور ثقافى اجتماعى فكرى . التخلف خطر

جدا . وهذا تراه في المتاجرة بالدين ومحاولة الانحراف . اقصد الدين المفهوم خطأ . حتى أننا نادرا ما نرى ، حتى في أعلى المستويات الدينية ، من يستطيع أن ينبرى لهيئات دينية مزعومة تفهم الدين ، ليس على أنه ثورة اجتماعية أو ثورة تقدمية أو ثورة فكرية ، ولكن على أساس أنه يخدم مصالح معينة ، وعلى أساس رفض أى اجتهاد بناء . فكانت النتيجة ، أننا أصبحنا أمام مظهر خطر من مظاهر التخلف . وفي هذا المجال تجد من يقول لك مثلا : أن محمد عبده لم يكن يقصد ، مثلا ، بفوائد البنوك أى فكرة . يعنى

هو يناقش أفكار محمد عبده الذى كان رجلا سابقا لعصره ، ومتقدما ، ويريد أن يعيش عصره من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . فهو لا يريدون أن يسيروا خطوات أوسع من خطوات محمد عبده . فهو لا الذين يريدون أن يعزلوا الدين عن العصر ومشكلاته يريدون العودة الى مجتمع صحراوي بدائى ، والى مجموعة من الأفكار أزعم لم تخطر حتى على بال محمد رسول الله . لأن الواقع في الأديان كلها كانت

عبارة عن ثورة تقدمية اجتماعية . واعتقادى ، أن كلا من عيسى ومحمد قد جاءوا من أجل التقدم . والدليل على ذلك ، انهما حطما ما كان قبلهما من عقائد راسخة ، وجدا انها بالية ، وكانت هذه قيما اجتماعية أيضا ، ولم تكن مجرد قضايا فكرية أو نظرية ، لأن الأديان كانت ثورة اجتماعية فكرية كانت تتوخى التقدم الانسانى .

واعتقد ان التقدم الانسانى معناه انه لا حدود لهذا التقدم . وان كل تقدم مرهون بحالة المجتمع فى وقته . فالمجتمع ، عندما قاده الثائرون الى الامام خطوا به الى الامام ، وبالتالى ، خطوا بالانسانية كلها الى الامام . ولكن جاء بعد ذلك من جمد النصوص وأغلق باب الاجتهاد . وزعموا أنهم يريدون أن يقفوا بالتقدم عند الحدود التى كان الأنبياء موجودين عندها . ولكنى أعتقد أن الأنبياء — لو كانوا الآن موجودون معنا — لقالوا لهؤلاء : ما هذا الذى تفعلون ؟ المجتمع الآن فى حاجة الى تقدم ، والى اجتهاد جديد . لماذا قفلتم باب الاجتهاد ؟ العصر الآن فى حاجة الى اجتهادات جديدة ، لأن الانسان متغير ، وفى تقدم وفى تطور مستمر .

اذن ، نحن ، فى مصر الآن ، نجد أننا نواجه حالة خطيرة جدا . وعندما تكون هذه الخطورة موجودة فلا أمل لا فى اشتراكية ، ولا فى تقدم اقتصادى ولا فى أى شىء ، لأنه لا يمكن أن يكون هناك تقدم للرخاء الانسانى بدون تقدم فى الفكر العقلى أولا . الحركات الاجتماعية والتقدمية لا يمكن أن تنشأ الا بعد أن يكون هناك تقدم فكرى . ولذلك نجد أن المطلب الآن هو التصدى للمتاجرين ولدعاة التخلف العقلى « الدينى » . . . وأقول الدينى لأن المجتمع المصرى مجتمع دينى . مجتمع متدين من أيام القراعنة ، والدين أساسى فيه ، ولذلك يجب أن تكون رسالة التنوير الدينى فى أيدي مستنيرة ولا أعنى بذلك أن تكون فى أيدي عناصر أخرى غير العنصر الدينى ولكن ، فى أيدي رجال الدين بالمعنى الذى كان عليه الرسل . فهنا يتحتم على كل أنصار التقدم ، مهما اختلفت مذاهبهم ، أن يطالبوا بأن يبرز ويتقدم الصفوف ، هذا العنصر الهام فى البلد ، وهو رجال الدين ، سواء رجال الدين الاسلامى أو المسيحى ، أى رجال الدين المستنيريون .

لقد لاحظنا ، فى المجتمعات الأوروبية انهم تركوا المسألة جانباً ، وتركوا الدين فى مكانه . والمجتمعات القوية تستطيع أن تقوم بالتطور بنفسها . ولكن ، فى مجتمعاتنا ، نحن فى حاجة الى أن الدولة تأتى لنا بالنخبة الدينية وتعينها على أن تؤدى رسالة الدين . وأعتبر أن هذه مسألة أو ، قضية مركزية . وهذه النقطة تزداد وضوحاً

إذا انتبهنا الى أن اليمين المتخلف يحاول أن يتسلح بسلاح خطير جدا هو تفسيره للدين ، وليس الدين نفسه . لأنى قلت وأقول دائما أن الدين هو التقدم بالفكر ، وهو التقدم بالبشرية . ولا يمكن أن يكون الدين تخلفا بالبشرية .

اذن : المطلوب هو اصلاح دينى بأيدى رجال دين فعلا ، وبأيدى مفكرين مستنيرين أيضا ، حتى لا يصبح المجتمع ، وحتى لا يصبح رجال الدين أنفُسهم ضحية لنبات شيطانى يخرج باسم الدين ويلجأ الى العنف كما هو حادث الآن ، وكما سيحدث غدا ، وفى كل وقت . . اذن ، فى البلاد الماثلة لنا فى الشرق ، نحن فى خطر استخدام اليمين المتخلف لسلاح لا يمكن مقاومته . لأنه عندما يقول لك تفسيرات متخلفة للدين ويذهب بها الى أوساط غير مستنيرة ولا متعلمة ، هذا مع وجود الأمية ، وضعف مستوى التعليم ، فستجد أنفسنا — فى هذه الحالة — أمام جدار سميك جدا .

نحن محتاجون لثورة دينية فكرية ، لأن الفكر سيعتمد على التحرر والاصلاح الدينى . لأن الفكر وحده ، منعزلا عن الجماهير الدينية ، يشوه من قبل المفرضين ، ويقال انه الحاد أو على الأقل ، يقال انه مخالف للدين .

إذا تركنا هذه النقطة ، وجئنا — بعد ذلك الى النواحي الاقتصادية والسياسية فان الخلافات فيها متروكة لطبيعة كل شخص ولطبيعة آرائه .

بعد هذا ، إذا أردنا أن نخطو خطوة خطوة نكون قد تقدمنا نحو الحضارة الفكرية . لأنه إذا تأملنا الدين الاسلامى نفسه ، فسوف نجد أنه مبنى على العقلانية والتفكير . وربما لو تأملنا موقف محمد رسول الله من حادثة موت ابنه ابراهيم أمكننا أن نكتشف الجوهر العقلانى للدين . فلقد وافق ، يوم أن مات : أن خسفت الشمس ، فأراد البعض أن يصوروا الأمر كما لو أن معجزة حدثت بسبب وفاة ابراهيم . لكن النبى نهر هذا البعض وقال لهم : ان الشمس لا تخسف لوفاة أحد . فهنا ينبى النبى الناس الى ضرورة أن ينطلقوا فى فهم الظواهر من منطلق عقلى لا منطلق غيبى .

■ لطفى الخولى :

فى ختام هذه الندوة يتضح أن أمامنا طريقين :

فأما أن نكتفى بأن كل مشارك فى الندوة قد قدم تصوره للمستقبل ،
ثم نترك الاستنتاج النهائى للقارىء من خلال هذه القراءة .

وأما أن نكون لجنة يكون — بالضرورة — الأستاذ توفيق الحكيم
أحد أعضائها ، ثم تشرع هذه اللجنة فى تحديد نقاط عامة تلخص
أو تسجل ما تتصور أنه خطوط عامة للمستقبل .

والأمر مطروح أمامكم لتقرروا ما ترون :

(وافق المشاركون فى الندوة على فكرة تكوين اللجنة) .

■ لطفى الخولى :

أذن ، أقترح أن تتكون اللجنة من الأستاذ توفيق الحكيم والأستاذ
خالد محيى الدين والأستاذ أبو سيف يوسف . . هل توافقون ؟
(موافقة) .

■ لطفى الخولى :

والطليعة تدعو القراء والأصدقاء الى أن يساهموا بأرائهم فى
المقضايا التى طرحتها الندوة فى جلساتها التسع . . وشكرا .

انتهت الجلسة التاسعة والآخرى

الفصل الثالث

بيان الندوة

في ختام الندوة ، وافق المشاركون فيها ، على تكوين لجنة تضم :

— توفيق الحكيم .

— خالد محيي الدين .

— أبو سيف يوسف .

وكلفت اللجنة بصياغة البيان النهائي المنبثق عن الندوة .

وقد أعدت اللجنة مشروعاً « للبيان » ، ثم عرض على المشاركين في الندوة .
وقد وافقوا عليه بالإجماع .

وفيما يلي نص البيان :

ان المشاركين في الندوة : وقد ناقشوا — من مواقع فكرية واجتماعية مختلفة — تجربة ثورة ٢٣ يوليو في ١٨ عاماً من عمرها ، يؤكدون على أن الدافع الى عقد هذه الندوة كان — في جوهره — دافعا بناءا وايجابيا ، عبر عنه توفيق الحكيم أكثر من مرة ، عندما أوضح بأننا ننطلق في فتح ملف التجربة ، من منهج موضوعي ، يتجنب التشهير ، من ناحية ، كما يتجنب التبرير ، من ناحية أخرى .

ذلك أن الهدف الاسمي هو مصر : ضمان بنائها ، وتأمين تقدمها ، وتحقيق الرخاء للغالبية العظمى من أبنائها ، لكل الطبقات الشعبية والوطنية فيها .

وهكذا ، فإنه عند تقييم التجربة ، ركز المشاركون في الندوة على القضية الأساسية ، وهي ضرورة تطوير التجربة ، وذلك بدعم

ما فيها ايجابيات ، وتخليصها من كل السلبيات والنواقص
التي شابتها .

فلقد تحققت — كما هو معلوم — انجازات كبيرة ، في أكثر من
مجال من مجالات الحياة . تحقق في الداخل : اصلاح زراعى صفى
الملكية الاقطاعية ، وقام قطاع عام تهيأ لاحتلال مكان القيادة في
الاقتصاد المصرى ، تحققت مجانية التعليم واتسعت قاعدته ،
وقامت صناعات أساسية لم تكن موجودة من قبل ، وما كان لها
أن توجد في ظل السيطرة الاستعمارية والرجعية .

ان مثل هذه الانجازات ، يجب الحفاظ عليها ، والدفاع عنها
لمصلحة الغالبية الساحقة من المواطنين .

وفي هذا المجال ، أكد المشاركون في الندوة على ضرورة دعم
القطاع العام ، وترشيده ، ورفع مستوى الأداء فيه ، وحمايته
من العناصر الطفيلية التي تريد تطويقه وتصفيته ، باعتباره القطاع
القائد في الاقتصاد المصرى ، وباعتباره العمود الفقرى في نهوض
الصناعة والزراعة ، وتحسين الخدمات لكل الشعب .

كما يؤكد المشاركون ، في الندوة على أن تقدمنا الاقتصادى ،
إنما يتم بكيفية أسرع ، وعلى أساس أسلم ، من خلال بناء علاقات
تكامل اقتصادى مع سائر البلدان في الوطن العربى .

ويؤكد المشاركون ، في الندوة ، على أن بناء دولة عصرية
واشترابية ، تستند الى قاعدة اقتصادية متينة من الصناعة الحديثة
والزراعة المتطورة ، هذا البناء يجب أن يستند الى ركيزتين ،
متلازمتين — بالضرورة — ومتراابطتين :

الأولى : هى سيادة الديمقراطية .

والثانية : هى سيادة العقل .

في سيادة الديمقراطية ، وضرورة توسيعها :

ينطلق المشاركون فى الندوة ، من واقع أن أى تقدم اقتصادى أو اجتماعى أو ثقافى يظل مهددا طالما ظلت حرية الفكر والتعبير والنشر والاجتماع والتنظيم غير مضمونة وغير مكفولة ، بما يطلق الطاقات المبدعة والخلاقة للمواطنين . بل أن الديمقراطية الاجتماعية نفسها يمكن أن تضرب إذا لم يحمها سياج من الديمقراطية السياسية ولكن المشاركين فى الندوة ، يتمسكون أيضا — وفى الوقت نفسه — بالديمقراطية بمحتواها الاجتماعى ، ويطالبون بتطويرها ، حتى لا ينصرف الذهن الى أن الديمقراطية السياسية تعنى الرجوع ، أو التراجع الى مواقع المجتمع القديم .

وفى سيادة العقل :

ينطلق المشاركون ، فى الندوة ، الى أن اعلاء شأن العقل فى تدبير شئون المجتمع ، هو أساس كل حضارة وكل رقى حقيقين بل هو الأساس الصلب لبناء المجتمع الاشتراكى . وأن هذا يتطلب :

— أن نعرف أين تقف مصر فى الزمان والمكان من الثورة العلمية والتكنولوجية .

— وأن نعمل ليسود التسامح ، ويسود المنهج العلمى نظرتنا الى كل أمور الحياة .

— وأن نعمل لنقاوم الخرافة ، ونصد أى اتجاه للاتجار بالمشاعر الدينية ، ولحاولة تفسير الأديان تفسيراً يجردها من مضمونها الحقيقى كثورات عملت على تغيير المجتمع الى أفضل .

أن تجارب النهضات الانسانية العظمى ، بل أن تجارب الثورات الاشتراكية ذاتها ، قد برهنت على أن سيادة الديمقراطية والعقل هما وجهان لعملة واحدة .

ولكنها برهنت — أيضا — على أنه لا سيادة للديمقراطية والعقل فى ظل الأمية والتخلف .

لهذا ، يؤكد المشاركون في الندوة ، على الحاجة الملحة الى القيام
بثورة ثقافية وتعليمية تحقق :

— تصفية الأمية تصفية نهائية .

— اصلاحا ديموقراطيا وعصريا للتعليم في جميع مراحله ،
وانهاض البحث العلمى .

— نشر ثقافة ذات مضمون ديمقراطى عام تستند الى العناصر
الحية فى التراث القومى وتتفاعل مع جميع الثقافات الانسانية .

وأن المشاركين فى الندوة ، ليقدرون أن هذه المواقف العامة ،
يمكن أن تكون مدخلا لأوسع وحدة وطنية بين كل قوى التقدم فى
البلاد ، وهى وحدة نراها الزم ما تكون لانجاز الهدف المباشر
والمقدس ، وهو تحرير الأرض من الاحتلال الصهيونى الاستعمارى ،
والدفاع عن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربى .

القاهرة : أغسطس ١٩٧٥

المشاركون في الندوة

شارك في الحوار بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم كل من (١) :

● أبو سيف يوسف :

- مدير تحرير الطليعة . عضو مجلس الشعب .
- ولد في ١٩٢٢/٨/٢٤ بمدينة قوص — محافظة قنا .
- تخرج في قسم الفلسفة بكلية الآداب — جامعة القاهرة ١٩٤٤ .
- عمل مدرسا في المدارس الثانوية لمدة عام ، ثم محررا في مجلة « الراديو المصري » . وانتقال ليعمل سكرتيرا لتحرير مجلة « الفجر الجديد » عام ١٩٤٦ ، وهي من أولى المجلات الماركسية التي صدرت في الأربعينات .
- بعد تعطيل الفجر الجديد عمل مع المرحوم د. محمد مندور رئيسا للقسم الخارجي في جريدة صوت الأمة . ساهم في تحرير مجلة رابطة الشباب التي أصدرتها الطليعة الوفدية — عمل محررا في جريدة البلاغ المسائية من ٤٦ — ١٩٤٨ .
- ألف كتابا بعنوان « حول الفلسفة الماركسية : رد على العقاد » نشرته دار القرن العشرين — القاهرة ١٩٤٦ . وصودر الكتاب بعد القبض عليه في ١٩٤٦ في القضية المعروفة وقتئذ بقضية الشيوعية الكبرى .
- بعد اعلان الاحكام العرفية في ١٩٤٨ نزل الى العمل السري حتى عام ١٩٥٦ .
- قبض عليه في ديسمبر ١٩٦٠ وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالسجن مع الأشغال مشقة سنوات — أفرج عنه في مايو ١٩٦٤ .
- انضم في ١٩٦٥ الى أسرة تحرير الطليعة .
- عين عضوا في « اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة » عام ١٩٧٠ .

(١) الاسماء مرتبة ترتيبا أبجديا .

● أحمد عباس صالح :

- استاذ النقد الادبي باكاديمية الفنون — جامعة بغداد .
- تخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة .
- عمل سكرتيرا لتحرير جريدة الجمهورية في بدء انشائها سنة ١٩٥٣ .
- ومسكرتير لتحرير مجلة روز اليوسف ٥٤ — ٥٦ .
- نائب رئيس تحرير صباح الخير ٥٦ — ٥٨ .
- كاتب بجريدة الشعب ثم جريدة الجمهورية ٥٨ — ٦٤ .
- رئيس تحرير مجلة الكاتب ٦٤ — ١٩٧٤ .
- استاذ للنقد المسرحي بالمعهد العالي للفنون المسرحية ٦٤ — ١٩٧٤ .
- كاتب بجريدة الجمهورية ١٩٧٢ — ...
- كتب للاذاعة والسينما (افلام : السنان والخريف ، الشحات ، قاع المدينة)
- أصدر عدة كتب : اليمين واليسار في الاسلام (المؤسسة العربية — بيروت) .
- قراءة جديدة لنجيب محفوظ — (الوطن العربي — بيروت)
- سيرة عنتر بن شداد — ودار الجمهورية
- البطل المخطئ — دراسة تطبيقية في الادب الشعبي
- (دار روز اليوسف)

● خالد محي الدين :

- السكرتير العام للمجلس المصري للسلام ، وعضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي .
- من مواليد ١٧ أغسطس ١٩٢٢ بالقاهرة .
- تخرج من الكلية الحربية ٧ سبتمبر ١٩٤٠ ثم حصل على بكالوريوس التجارة — جامعة القاهرة شعبة المحاسبة سنة ١٩٥١ .
- شارك في الحركات السياسية داخل القوات المسلحة منذ ١٩٤٢ وكان أحد مؤسسي تنظيم الضباط الاحرار مع الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٤٩ وكان ضمن أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار التي قادت حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

- كان عضواً بمجلس قيادة الثورة من ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى ٦ أبريل سنة ١٩٥٤ حيث قدم استقالته لخلاف على قضية الديمقراطية السياسية .
- سافر الى سويسرا من ٦ أبريل ١٩٥٤ حتى يناير ١٩٥٦ . ثم عاد الى مصر .
- أسس جريدة المساء ذات الاتجاه الوطنى واليسارى — وهى جريدة مسائية كانت تعبر منبرا للرأى اليسارى فى مصر من ٦ أكتوبر ١٩٥٦ حتى ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ .
- ترك العمل بجريدة المساء بسبب الخلاف مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالنسبة للموقف من ثورة العراق . ثم تولى مسئولية ادارة مؤسسة اخبار اليوم الصحفية من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤ حتى ٦ أكتوبر ١٩٦٥ .
- تولى السكرتارية العامة للمجلس المصرى للسلام فى ديسمبر ١٩٥٨ وظل سكرتيراً عاماً للمجلس حتى اليوم .
- حصل على ميدالية فردريك جوليو كورى الذهبية للسلام سنة ١٩٦٥ ثم حصل على جائزة لينين الدولية للسلام فى ١٨ أبريل سنة ١٩٧٠ .
- عضو بكتب رئاسة المجلس العالمى للسلام ، والف كتاباً عن حركة السلم العالمية والمصرية .
- عضو نقابة الصحفيين .

- انتخب عضواً بمجلس الأمة فى ١٩٥٦ ثم فى عام ١٩٦٤ ثم فى عام ١٩٦٩ .
- وانتخب عضواً للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى سنة ١٩٦٨ ، ثم فى عام ١٩٧٥ . معروف أنه من انصار الاشتراكية العلمية .
- كتب عدة مقالات عن الاسلام والاشتراكية . والماركسية والدين والاشتراكية . ومحمد (صلم) والعدل الاجتماعى . والحكومة فى الاسلام منية وليست دينية .

● دكتور عبد العظيم انيس

- ولد فى يوليو ١٩٢٣ فى القاهرة
- تخرج فى كلية العلوم جامعة القاهرة ١٩٤٤ حيث حصل على بكالوريوس الرياضيات مع مرتبة الشرف الأولى
- حصل على دبلوم الكلية الامبراطورية بلندن عام ١٩٥١ فى الاحصاء
- حصل على دكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٥٢ فى الاحصاء
- اشتغل مدرسا بجامعة القاهرة ثم استاذاً فى الاحصاء الرياضى بكلية العلوم جامعة عين شمس حيث هو الآن

- عمل مديرا عاما بوزارة الخزانة لمدة عامين ٦٤ — ١٩٦٦ .
- تفرغ للصحافة أعوام ٥٧ — ١٩٥٨ حيث شغل وظيفة محرر الشؤون العربية والخارجية في جريدة « ي »
- اعتقل كمباركسي في عهد الملكية من ١٩٤٨ — ١٩٥٠ وفي عهد الثورة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤
- مؤلفاته : في الثقافة المصرية (بالاشتراك مع محمود أمين العالم) — العلم والحضارة ١٩٦٨ — بنوك وباشوات (ترجمة) — هذا عدا أبحاثه العلمية المنشورة في المجلات العلمية البريطانية والأمريكية والفرنسية والهولندية

● دكتور فؤاد مرسى

- ولد في ١٥ يناير ١٩٢٥ بالاسكندرية
- درس القانون ، وتخرج من كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية عام ١٩٤٥ .
- تولى منصب وكيل النيابة ثم أومد في بعثة الى باريس لدراسة الدكتوراه في الاقتصاد السيسى وحصل عليها في ديسمبر ١٩٤٨ .
- عمل بالتدريس في جامعة الاسكندرية حتى امتثل في يناير ١٩٥٩ وانخرج منه في مايو ١٩٦٤
- تولى رئاسة شركة عامة للتجارة الخارجية ثم رئاسة البنك الصناعي
- دخل في الامانة العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكي في مايو ١٩٧١ ثم صار أمينا لأمانة برنامج العمل الوطنى حتى اختير لتولى وزارة التموين في يناير ١٩٧٢ .
- وترك الوزارة في مارس ١٩٧٣ .
- استاذ غير متفرغ في جامعة الاسكندرية .
- من مؤلفاته : النقود والبنوك — العلاقات الاقتصادية الدولية — الميزانية النقدية — حتمية الحل الاشتراكي — رأس المال لكارل ماركس — المشاركة كأسلوب من أساليب الاستعمار الجديد — هذا غير مقالاته في « الطليعة » .

● محمد سيد أحمد

- ولد في نوفمبر ١٩٢٨
- حصل على البكالوريا (فرنسى) والتوجيهية (مصرى)

- التحق بالحركة الماركسية عام ١٩٤٦
- تقرر سفره الى انجلترا لابعاده عن الحركة الماركسية عام ١٩٤٩ ، ولتكملة دراسة الهندسة هناك
- قضى عدة اسابيع في باريس ، وحضر — كمتحدث باسم مصر — اول مؤتمر عالمي للسلام (٢٠ ابريل ١٩٤٩) . ثم عاد سرا الى مصر وقضى عاما ونصف عام يباشر عمله السياسى حتى قبض عليه عام ١٩٥٠ . وقضى عامين في السجن وافرغ منه في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .
- اكمل دراسة الهندسة والحقوق معا وحصل على بكالوريوس الهندسة عام ١٩٥٦ ، وليسانس الحقوق عام ١٩٥٧
- انشا « دار الديمقراطية الجديدة للنشر » عام ١٩٥٦ لنشر الكتب التقدمية ، وافتتح نشاط الدار بكتاب « مشروع ايزنهاور »
- واصل العمل السياسى حتى قبض عليه في اول يناير ١٩٥٩ . وقبيل اعتقاله كان قد اتم دراسة كبيرة عن « الاوضاع الاقتصادية في العالم الراسمالي » لكن الكتاب صودر يوم اعتقاله .
- حكم عليه بالاشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات . وافرغ عنه في ابريل ١٩٦٤
- عين محررا سياسيا بجريدة الاخبار بعد تولى خالد محي الدين رئاسة ادارة مؤسسة اخبار اليوم . كما أصبح عضوا في أسرة تحرير الطلبة .
- في فبراير ١٩٦٨ عين مسئولا عن صفحة الراى بجريدة الاهرام .
- نشر أخيرا في بيروت كتابه « بعد أن تسكت المدافع » .

● الدكتور مراد وهبة .

- استاذ الفلسفة بكلية التربية — جامعة عين شمس
- رئيس شعبة الدراسات الانسانية بمركز بحوث الشرق الاوسط — جامعة عين شمس
- اشترك في « مؤتمر الاديلان » (يوليو ١٩٦٩) المنعقد في زاجورسك بالانحداد السوفيتى
- ألقى بحثا في « المؤتمر العالمى الخامس عشر للفلسفة » (سبتمبر ١٩٧٣) المنعقد في مارنا بيلغاريا
- مؤلفاته : المذهب في فلسفة برجسون ، القاهرة ١٩٦٠ — قصة الفلسفة ، القاهرة ١٩٦٨ — مقالات فلسفية وسياسية ، القاهرة ١٩٧١ — المذهب عند

كانط بالفرنسية) ، القاهرة ١٩٧١ — وترجمه الى العربية دكتور نظمي لوقا ،
القاهرة ١٩٧٤ — المعجم الفلسفي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧١ —
محاورات فلسفية في موسكو ، القاهرة ١٩٧٤ — يوسف مراد والمذهب
التكاملي ، القاهرة ١٩٧٤ — هذا بالإضافة الى مقالاته وأسهمه في ملحق
الفلسفة والعلم بمجلة الطليعة .

● لطفى الخولى :

— رئيس تحرير مجلة الطليعة القاهرية وعضو الجبهة المشاركة للدفاع عن الثورة
الفلسطينية .

— ولد عام ١٩٢٩ في قرية ابو الغيط — قليوب .

— تخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٤٩ ، وعمل بالمحاماة وخاصة مع
النقابات العمالية حتى عام ١٩٦٥ . وفي خلال هذه الفترة كان كتب أيضا في عدد
من الصحف والمجلات : كوكب الشرق — روز اليوسف — المساء — الاهرام .

— تفرغ لعمله الصحفي منذ ان تولى رئاسة تحرير الطليعة عام ١٩٦٥

— انشأ « صفحة الرأي » بالاهرام عام ١٩٦٢ بالاشتراك مع المرحوم د. محمد
الخليف ، د. عبد الرازق حسن ، د. مجدى وهبه ، د. عبد الملك عوده .

— سجن ١٢ مرة منها ٥ مرات في عهد الحكم الملكي ، و ٧ في عهد ثورة يوليو ،
وكان في السجن عند وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر

— أبعد عن الطليعة مرتين .

— كتب عددا من الكتب السياسية : الميثاق الوطنى (قضايا ومناقشات) ١٩٦٢ ،

دراسات في الواقع المصرى المعاصر ١٩٦٤ — حوار مع برتراند رسل وجان بول
سارتر ١٩٦٨ — ٥ يونيو الحقيقة والمستقبل ١٩٦٨ ، ١٩٧٣ . عن الثورة وفي
الثورة وبالثورة ١٩٧٥ — عام الانكسار في العالم الثالث ١٩٧٥ .

— وكتب أيضا عددا من الكتب الادبية : رجال وحديد (مجموعة قصص) ١٩٥٥
ياقون مطحون (مجموعة قصص) ١٩٦٦ — قهوة الملوك (مسرحية) ١٩٥٩ —
القضية (مسرحية) ١٩٦٣ — الارانب (مسرحية) ١٩٦٣ — سيناريو وحوار
فيلم العصفور ١٩٧٣ .

● دكتورة لطيفة الزيات

— استاذة الادب الانجليزى ورئيسة قسم اللغة الانجليزية وآدابها بكلية البنات —
جامعة عين شمس .

- مديرة أكاديمية الفنون من ١٩٧١ — ١٩٧٣ .
- عضو المجلس الأعلى للفنون والآداب من ١٩٦٥ .
- لها عدد كبير من البحوث الأكاديمية باللغة الإنجليزية نشرت في مكتبتي الانجلو المصرية في الستينيات والسبعينات . منها هيمنجواي كناقذ — والمفارقة كأساس للبناء الروائي — فورد ماكس فورد كناقذ موضوعي — و. د. هـ. لورانس — وطبيعة وقيمة الشعر عند ت. ا. ي. هيوم .
- كاتبة روائية وقصصية . نشرت أولى رواياتها « الباب المفتوح » عام ١٩٦١ ، وعددا كبيرا من القصص في مختلف الجرائد والمجلات .
- تركز كتاباتها كناقذة أدبية في المسرح والرواية .
- إلى جانب أعمالها الأكاديمية ، نشرت كثيرا من المقالات السياسية . وتحتل قضية المرأة مكانا بارزا في كتاباتها الاجتماعية التي نشرت في مجلات : الطبيعة والكاتب والمسرح وخواء .
- شاركت — منذ أن كنت طالبة بكلية الآداب — بنشاط كبير في الحركة الوطنية والاجتماعية فكانت عضو سكرتارية « لجنة الطلبة والعمال » عام ١٩٤٦ . وهي الآن عضو مجلس السلم العالي ، والمجلس المصري للسلام . وعضو أسرة تحرير الطبيعة .

فهرس الاعلام

« ا »

- ابراهيم (بن محمد رسول الله) : ٢٧٩
 ابو بكر الصديق : ٢٥٩
 احمد حسن الباقوري (الشيخ) : ١١٤
 احمد حسين (د.) : ٦٦ ، ٢٢٩
 احمد حسين : ٣١٣
 احمد شوقي امير الشعراء : ٢٠٣
 احمد عرابي : ٩٤ ، ٢٧٤ ، ٢٩٢ ، ٣٤٢
 اخناتون : ٤٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٣
 اديب الشيشكلي : ٢٩٢
 اسماعيل صدقي (باشا) : ٢٨ ، ٢٩
 اسماعيل القباني : ٦٦
 اكرم الحوراني : ٢٩٠
 السيد صبري (د.) : ٦٧
 آتون : ٤٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٣
 انور السادات (الرئيس) : ٣٠٤ ، ٤٢٥
 اوين ، روبرت : ٢٩٠
 ايزنهاور ، دوايت : ٢٧٤ ، ٣٠٨ ، ٣٤٢ ، ٣٩٠
 اينشتين ، البرت : ٤٧٤ ، ٤٧٥

« ب »

- برناردشو ، جورج : ١٣١
 بريجنيف ، ليونيد : ١٨٧ ، ٣٧١
 بطرس الاكبر : ٣٦٠
 بونابارت ، نابليون : ٣٦٥ ، ٤١٤

« ت »

تروتسكى ، ليون : ١٦٧ ، ٣٧١
تيتو ، جوزيب بروز : ٢٤٧

« ج »

جمال عبد الناصر : ٢٩ ، ٣٢ — ٣٤ ، ٤٦ — ٤٩ ، ٥١ — ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٩ ،
٦٤ ، ٦٧ — ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ١٥٧ ، ١٧١ ، ١٨٨ ،
١٨٩ ، ١٩٧ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ — ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ،
٢٣٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ — ٢٥٧ ، ٢٦١ — ٢٦٣ ، ٢٦٥ — ٢٧٠ ،
٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ — ٢٨٤ ، ٢٨٦ — ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ،
٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ،
٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٣٧٧ ، ٤٠٣ ، ٤٢١ ، ٤٤٤ .

« ح »

حسنى الزعيم : ٢٩٢
حسين (الشريف) : ١٦٠

« خ »

خروشوف ، نيكيتا : ٢٩ ، ٣٢
خليل ثابت (باشا) : ٥١

« د »

ديستان ، جيسكار : ١٠٩

« ر »

روسو ، جان جاك : ١٣٣

« ز »

زكريا محى الدين : ٢٠٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤

« س »

سارتر ، جان بول : ١٤٣
ساطع الحصرى (ابو خلدون) : ٢٩٠
سامى الخناوى : ٢٩٢

سان سيون : ٢٩٠
 ستالين (جوزيف) : ١١٤ ، ١٦٧
 سعد زغلول : ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٩٧ ، ١٥٩ ، ١٦٥ ، ٢٢٥ ، ٢٨٧ ، ٣٨٠ ،
 ٣٨٤
 سليمان الفارسي : ١٣٢
 سميت ، آدم : ١٤٢

« م »

مصدق سليمان : ٢٠٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤
 صلاح البيطار : ٢٩٠
 صلاح سالم : ٦٧
 صليب سامي (باشا) : ٢٩١

« ط »

طلعت حرب (باشا) : ٥٠
 طه حسين : ١٣١ ، ١٥٠ ، ١٦٠

« ع »

عباس العقاد : ١٥٠
 عباس عسار (د) : ٦٦
 عبد الجليل العمري (باشا) : ٦٦
 عبد الرازق السنهوري (د) : ٥٣ ، ٦٦ ، ٦٧
 عبد الرحمن حمده (باشا) : ٦٨
 عبد الرؤف ابو علم (د) : ٢٩٠
 عبد العزيز احمد (مهندس) : ٢١٦
 عبد العزيز جاويش (الشيخ) : ٢٠٣
 عبد العزيز حجازي (د) : ٤٦٢
 عبد العزيز فهمي (باشا) : ٥٠ ، ٩٧
 عثمان بن عفان : ٢٥٩
 عزيز فهمي (د) : ٢٩٠
 عزيز المصري (الفريق) : ٣١٣
 علي مسبري : ٢٠٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٤
 علي ماهر (باشا) : ٥٢ ، ٦٦
 عمر بن الخطاب : ١٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٥٩
 عيسى عليه السلام : ٤٨

« غ »

غاندى ، المهاتما : ٩٧

« ف »

فاروق (الملك) : ٣٤٢
 فؤاد جلال : ٦٦
 فؤاد سراج الدين (باشا) :
 فولتير : ١٣٣ ، ٢٦٤
 فيليب جلاب : ٢١٦

« ك »

كمال الدين حسين : ٣٥٠
 كينز ، جون مانيارد : ١٤٢

« ل »

لينين ، فلاديمير ايلتشى : ١١٦ ، ١٢٨ ، ١٦٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٨ ، ٣٧١ ، ٤٧٦

« م »

ماركس ، كارل : ١١٥ ، ١٣٣ ، ١٦٥ ، ٢٤٤ ، ٢٩٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦
 ماو تسي تونج : ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦
 محمد حسين هيكل (باشا) : ١٣١
 محمد حسنين هيكل : ٣٠١
 محمد خطاب : ٢٢٩ ، ٣٥١
 محمد عبده (الشيخ) :
 محمد محمود (باشا) : ١٥٧
 محمد مندور (د.) : ٢٩٠
 محمد رسول الله : ٤٨ ، ١٣٢ ، ٣٢٧ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩
 محمد على (الكبير) : ٢٣٨ ، ٣٧٥ ، ٣٩٥
 محمد فريد : ٢٧٤ ، ٢٨٧
 مريت غالى : ٢٢٩
 مصطفى المراغى (الشيخ) : ١٣١
 مصطفى كامل : ٩٣ ، ٩٤ ، ١٦٥ ، ٢٠٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٧
 مصطفى موسى : ٢٩٠

مصطفى النحاس (باشا) : ١٥٨
 مصطفى نصرت (باشا) : ٢١٢
 مصطفى نصرت (باشا) : ٢١٢
 معاوية بن ابي سفيان : ٢٥٩
 معمر القذافي : ١٤٥ ، ١٦٠
 مكرم عبيد (باشا) : ٢٩١٠
 ممدوح سالم : ٤٦٢
 ميشيل عفلق : ٢٩٠
 ميتران ، ترانسوا : ١٠٩

« ن »

نابليون الثالث : ٣٩٣
 نهر ، جواهرلال : ٢٤٧
 نيكسون (الرئيس ريتشارد) : ١٦٥

« هـ »

هوارى بومدين : ١٣٧
 هوشى منه : ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٨ ، ٢٥٨

« و »

وحيد رانت (د.) : ٦٥ ، ٦٦
 ويلسون ، وودرو (الرئيس) : ١٤

« ي »

ياسر عرفات : ٩٤ ، ١٠٤٤
 يوسف صديق : ٣٥٠

المحتويات

كلمة الناشر : هذا الكتاب	٥
الفصل الأول : الرسائل المتبادلة	٩
الفصل الثانى : جلسات الحوار	٣٧
الجلسة الأولى : دراسة موضوعية وليس محاكمة الناصرية	٣٩
الجلسة الثانية : عن مصر المستقبل	٩٠
الجلسة الثالثة نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف	١٤٧
الجلسة الرابعة مع فكر الثورة	١٩٢
الجلسة الخامسة : سلبيات التجربة الناصرية	٢٣٤
الجلسة السادسة : ما الذى يبقى من الناصرية ؟	٢٧١
الجلسة السابعة : بحثا عن الطريق المصرى الى الاشتراكية	٣٣٢
الجلسة الثامنة : الحرية والاشتراكية والوحدة	٣٧٩
الجلسة التاسعة : مصر المستقبل فى الزمان والمكان	٤٢٨
البيان الصادر عن الندوة	٤٨١
المشاركون فى الندوة	٤٨٥
فهرس الاعلام	٤٩٣

مطابع الاهرام التجارية
رقم الابداع بدار الكتب
١٩٧٥ / ٥٦٠٠



ثمن النسخة ١٥ ليرة لبنانية أو ما يعادلها